الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالـي و البحـث العلمـي

جامعة باتنة ـ 1 ـ

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

نيابة العمادة لما بعد التدرج

و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

التنمية المستدامة للمدينة التاريخية الجزائرية في ظل السياسات و التشريعات الحضرية

_ قصبة الجزائر العاصمة نموذجا _

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:

نوال قلاب ذبيح

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد بوذراع

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مختار بشتلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
أحمد بوذراع	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا و مقررا
بلقاسم الذيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
عبد العزيز بوذن	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا
فؤاد بن غضبان	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا
كمال بلخيري	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سطيف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"ربي إشرح لي صدري و يسر لي أمري و أحلل لي عقدة من لساني يفقهوا قولي "

و قال أيضا:

"و ما أتيتم من العلم إلا قليلا "

صدق الله العظيم

قال الرسول صلى الله عليه و سلم:

"ألهم علمني ما ينفعني و أنفعني بما علمتني و زدني علما "

و قال أيضا:

"من خرج في طلب العلم كان في سبيل الله حتى يرجع "

"من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة "

قال الشافعي:

شكوت إلى وكيع قلة حفظي فأمرني بترك المعاصي

و أخبرني أن العلم نور و نور الله لا يهدي إلى عاص

يا رب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي و إذا أعطيتني مالا فلا تأخذ سعادتي و إذا أساء إلي الناس هبني شجاعة التسامح و إذا أسأت إلى الناس هبني شجاعة الإعتذار.

شكر و عرفان

أحمد الله حمدا كبيرا وأشكره شكرا كثيرا على نعمه علي مصداقا

لقوله تعالى "و لئن شكرتم لأزيدنكم ".

- من علمني حرفا صرت له عبدا -

أستاذي الفاضل المشرف على هذا العمل المتواضع الأستاذ الدكتور : أحمد بوذراع لقد منّ الله علي بفضله الكبير حيث كنت مرافقي طيلة فترة مراحل إنجاز هذا العمل إنها لأسطر قليلة لن تفيك حقك فلقد كنت حقا نعم الموجه بأرائك السديدة وتوجيهاتك البناءة ونظرتك العلمية الثابتة وصبرك وسعة قلبك .

فطالما دفعتني للأمام ووضعت ثقتك في شخصي وأشعرتني أنني دوما أستطيع أن أقدم الأفضل فأدامك الله ذخرا للعلم وأمدك بالصحة والعافية أيضا إلى الأستاذ الدكتور إشبودن العربي بجامعة الجزائر 2 و أحسن أميلي بجامعة الرباط المغربية و سعيد بالقيدوم بجامعة مرسيليا الفرنسية بما خصصاه لي من جلسات علمية أعطت حقيقة دفعا إيجابيا للبحث و أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع و تصويبه و كذا كل أولئك الأساتذة الكرام الذين عرفتهم منارة للعلم والعرفان فكانوا زاد عطاء ومعرفة دون استثناء منذ مراحل تعليمي الأولى إلى غاية الدراسات العليا

إلى طلبة العلم مستقبل البلاد و منارة علمه إلى كل هؤلاء أسمى عبارات التقدير والاحترام .

فإن أصبت وأفلحت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ..

الباحثة

نوال قلاب ذبيح

إهداء

إلى منارة العلم و الإمام المصطفى الأمي الذي علم المعلمين ، إلى سيد الخلق أجمعين إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد عليه أفضل و أزكى صلاة و تسليم .

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ، إلى من كتب الله في حقها أسمى العبارات و أكثر الوصايا و جعل تحت أقدامها أمل كل مؤمن "الجنة" إليك وحدك أقول كنت حقا يا أروع أم في الوجود.

إلى من إذا مشيت ذكرته فاستقام المسار ، و إذا أخطأت الدرب كان مدركي قبل أن يدور المدار إليك أبي الغالي.

أسأل الله أن يعيذني من أن أقول لكما أف أو أنهركما و أسأله أن يوفقني لقول كل كريم لكما و كما ربيتماني صغيرا أدعوه أن يرحمكما.

إلى من كان سندي في السراء و الضراء ذو القلب الطيب الذي احتواني و ذلل الصعاب و المتاعب التي إعترضتني طوال مراحل إنجاز هذا العمل بتضحياته الكبيرة فلك مني فائق عبارات المحبة و الإحترا م و التقدير ، زوجي العزيز جازاك الله كل خير.

إلى زهرة حياة و فرحة عمري التي لم و لن يكررها الزمن ، إلى من كانت من هدايا و عطايا الرحمن عَلَيَّ ابنتي بشرى الصابرين.

إلى من تقاسمت معهم كؤوس الأخوة إخوتي و أخواتي وأبناءهم حفظهم الله.

إلى عائلتي الثانية عائلة زوجي لكم مني فائق عبارات التقدير و الإحترام .

إلى الأخ نورالدين ساحل ساهم إسهاما كبيرا في إخراج هذا العمل المتواضع في صورته النهائية لك مني تحية أخوية عطرة .

إلى زملائي الأساتذة في كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية بجامعة الأغواط و كذا زملائي في قسم تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي.

إلى كل من يذكرهم قلبي و نسيهم قلمي إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل المتواضع في صورته النهائية ، إلى كل من يحمل في قلبه ذرة حب لي أهدي ثمرة جهدي ثمرت جهدي هذا العمل المتواضع.

نوال قلاب ذبيح

مقدمة

مقدمة :

التنمية المستدامة مفهوم حديث بدأ يستخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وقد أصبحت الإستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء وتتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ويتعامل مع النشاطات الإقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو إقتصادي منشودة من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى على أنها عمليات مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة وننظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل .

ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره قبل نحو عقدين من الزمان إلا أنه مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية ومازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين وتنفيذ ومتابعة خططها وأدوات قياسها وذلك من منطلق أن النمو يحدث دون تنمية كذلك التنمية يمكن أن تحدث دون نمو.

لذلك نجد أن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات و انعكاسا حقيقا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن وفي هذا المجال وبشكل عام يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية : التنمية بوصفها رديفا للنمو الإقتصادي ،التنمية وفكرة النمو والتوزيع ،التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة والمتكاملة وأخيرا التنمية المستدامة والتي كانت بمثابة فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها ويعتبر العمران من أكبر النوافذ المفتوحة على حضارة الشعوب وقد كان له دور كبير منذ القديم في تحديد نمط حياة السكان وأسلوبهم في ممارسة الحضرية كانعكاس لدرجة تنمية تلك المجتمعات وعلى جميع الأصعدة لاسيما الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية وتختلف المجتمعات كل على حسب تاريخه وحضارته، فالمدينة نسق مفتوح وهي عبارة عن جملة من الوسائل والتطبيقات كالمجتمع والتي يستمدها من مبادئه وأسسه حتى يصل إلى المعنى الواسع للعمران .

ضمن أهم الدراسات التي يجب مراعاتها عند تخطيط أو إنشاء نسيج حديث هو الإلتفات إلى الماضي والبدء من النسيج القديم والحضارة الأولى و الإهتمام بالميكانيزمات من أجل إدراك العلاقات بين الأنسجة الحضرية .

البحـث

فالأنسجة القديمة دليلا على الإستقرار البشري في مختلف المناطق والمدن ببصمة تميز كل منطقة عن الأخرى فإختلاف هذه المناطق تختلف التصاميم والإنشاءات العمرانية والمعمارية المستعملة وكذا تختلف عبر الزمن في البحث الدائم عن الأحسن حيث نجد في بعض مدن العالم أنسجة تعبر عن فترات تاريخية عابرة وبالنظر إلى التطور العمراني الذي شهده العالم مؤخرا نلاحظ أن هذا التطور عاد بالسكب على الأنسجة القديمة التي كانت ولازالت تمثل إرثا يعكس مسيرة وتطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ وقد تعرضت المناطق التراثية في كثير من بلدان العالم إلى تغيرات حضارية و إجتماعية أدت إلى تدهورها إلا أن إعتبارا من القرن الماضي بدأ ظهور التيارات الفكرية التي تنادي بالحفاظ على المناطق التراثية وذلك لما تمثله هذه المناطق من ثروة قومية بالإضافة إلى ما تحمله من قيم تاريخية وثقافية و إقتصادية و إجتماعية و خاصة مع تزايد الإتجاه العام لصناعة السياحة و ما تحققه من عائدات إقتصادية أصبحت هناك ضرورة لإيجاد توازن بين حماية التراث العمراني وبين التنمية السياحية لضمان الإستدامة و الإستمرارية .

وتزخر المدن العربية بالموروثات المعمارية التي ينبغي الحفاظ عليها و إستثمارها فإن ما ينبغي أن يتم التأكيد عليه في يومنا هذا هو ضرورة الجمع بين مشروعات الحفاظ على القديم والتخطيط للحديث والمعاصر ضمن سياسة معمارية موحدة وذلك لعدم إمكانية فصل النسيج العمراني القديم عن موضع البناء والتخطيط للنسيج العمراني المعاصر .

والمدن العربية التقليدية اليوم هي أحياء ملاصقة للمدن العصرية إذن ما العمل؟ ونحن نواجه إنفجارا ديمغرافيا ونمو عمرانيا هل نتمادى في إستعمال الحلول الجرامية التي سادت والمتمثلة في تهديم المدينة التقليدية بعد تدهور أوضاع نسيجها ، خاصة تلك الأحياء المجاورة للمناطق المتحددة فتتلاحق عمليات الهدم و التجديد حتى تبيد المدينة فلا تترك منها إلا القليل النادر من المعالم التاريخية الفائقة الأهمية .

هذا كان الأمر بالنسبة للعديد من المدن الأوروبية ولم تقف أوروبا من غفلتها إلا مؤخرا عندما أتضح لها أن المدينة المعاصرة والحداثة كانت ثقيلة جدا على التراث المعماري ، عندئذ بدأت تتجه نحو فكرة الصيانة وهي فكرة قديمة لكنها لم تطبق إلا على المعالم الأثرية الكبيرة الشأن وهذه الإستفاقة هي في الحقيقة حديثة نسبيا إذ هي لا تتجاوز العقدين أو الثلاثة عقود الماضية وقد تبلورت الفكرة وتهذبت بفضل التوصيات والملتقيات والمؤتمرات العالمية التي نظمها الأوروبيون منذ 1957.

البحـث

أما الوطن العربي الذي يدخل اليوم بكل قوة وعزيمة ميدان التصنيع و التكنولوجيا فماذا فعل لصيانة مدن التاريخية ؟ هل كان من مؤيدي المدخل التشاؤمي اللاإيجابي الذي يرى في التراث العمراني معوقا للتنمية المستدامة بالمجتمع أو عكس ذلك كمدخلا لتحقيق التنمية المستدامة لمقارنة تكاملية نسقية على إعتبار المدينة كوحدة واحدة،وبقيت المدن العربية بين مد وجزر ومعالمها الأثرية والأصلية تزداد تدهورا و إندثارا خاصة بعد هجر سكانها الأصليين منازلهم التقليدية وتركها إلى سكان جاءوا من الريف أفواجا باحثين عن مواطن رزق تغدق عليهم المال وترقيتهم إلى صف الحضر وبالمقابل ذهب أهل الحضر إلى المدينة الأوروبية حيث نزلوا في منازل مستعمريهم السابقين مقلدين نمط حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم البعيدة كل البعد عن القيم الإجتماعية والأخلاقية والإسلامية فكانت الخسارة جسيمة في القيم الروحية وخسارة في المباني التراثية تحت تأثير تلك العوامل الإجتماعية من جهة والعمليات الجراحية من جهة أخرى فأضمحل الكثير من مدننا العربية ذات السمعة العالمية وتدهورت أوضاع أخرى وهذه المعاملة السيئة إن صح التعبير يمكن تفسيرها أيضا بدوافع مالية كالمضاربات العقارية أو بأسباب سياسية أو أمنية.

وتعد الجزائر واحدة من البلدان المتميزة فيما يتعلق بكثرة وتنوع موروثها العمراني والطبيعي والثقافي ويرجع ذلك إلى وجود ثقافات معمارية مختلفة نابعة من البيئة الطبيعية الموجودة داخل بلدنا عبر تاريخه ، بالإضافة إلى وجود تنوع البيولوجي و الشواطئ و الطبيعة الخلابة.

ولقد تمكنت الجزائر من تصنيف الكثير من المواقع والمعالم الأثرية ضمن لائحة التراث العالمي لمنطقة اليونسكو وتعتبر قصبة الجزائر العاصمة أحد هذه المعالم الثقافية والتي حظيت بشرف تقلدها صفة معلم وطني وذلك في 1991، ثم كتراث ثقافي عالمي في 1992من طرف منظمة اليونسكو العالمية ومنذ ذاك الحين والحكومة الجزائرية تبذل قصارى جهودها من أجل إحياءها وبعثها من جديد وسط جدلية واسعة بين مقاربة تجديد حضري و الذي يعني تعويض النسيج التقليدي بنسيج آخر لا يحترم المساحات والأحجام والوظائف الأصلية ومقاربة أخرى للحفاظ الحضري و التي تهدف أساسا إلى تجميد المعلم أو الحي أو المدينة إلى الأبد دون أي تنازل من حيث الجملة أو التفصيل ، و في خضم تراكم عدة تجارب وممارسات ومقاربات فكرية وعملية على قصبة الجزائر العاصمة ، إزدادت القصبة تدهورا على جميع المستويات الإجتماعية والثقافية و الإقتصادية ... إلى أن تفطنت الجزائر و على غرار دول سبقتها سواءا أجنبية أو عربية و بفضل المؤسسات الثقافية الدولية كاليونسكو والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية ، و المركز الدولي لصيانة الممتلكات الثقافية والمنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم إلى ضرورة

البحـث

تبني مقاربة التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة وذلك بإعادة النظر في مسيرة صونها ومحاولة المحافظة عليها ويتجلى ذلك في صياغة كلا من : (ppsmvss) و قانون 98/04 المتعلق بحماية المخطط الدائم لحفظ و إستصلاح القطاع المحفوظ للقصبة

التراث الثقافي بالجزائر تعبيرا عن إرادة فعلية وجدية ونظرة جديدة نحو التراث العمراني في الجزائر عموما و في القصبة خصوصا و على هذا الأساس شهدت قصبة الجزائر العاصمة ورشا وأعمال للتدخل إتسمت في بدايتها بطابع الإستعجالية نظرا للتدهور الشديد الذي آلت إليه نتيجة عوامل عديدة منها الطبيعة والبشرية والتقنية قانونية ومؤسساتية .....

ولقد اختيرت قصة الجزائر العاصمة كمجال للدراسة في هذا الموضوع البحثي الذي يهدف أساسا إلى الوقوف على الواقع الفعلي والجدي والحالي لقصبة الجزائر ورصد صدى و إنعكاسات المقاربة و الأيديولوجية وفلسفة سياسة الحفاظ التي تبنتها الجزائر من أجل بعثها من جديد و إستعادة مكانتها ضمن المجال الميتروبولي بصفتها المركز والنواة الأولى لتكون المدينة فهل ياترى نجحت القصبة فإن تكون أحد الآليات الهامة وأداة لتجسيد التنمية المستدامة في الجزائر بفضل تسخير كافة الطاقات المادية والبشرية والتقنية وحتى التشريعية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال إرتأيت أن أتبنى منهجية فكرية علمية و عملية تمثلت في سبعة فصول تأرجحت مابين شقي الدراسة النظري و التطبيقي .

فالفصل الأول : الذي كان موسوما بالإطار المفاهيمي للدراسة ثم من خلال صياغة وتحديد الإشكالية والتساؤل الرئيسي للدراسة و الفرضية المركزية وكذا صياغة الفرضيات الفرعية و مؤشراتها و التعرض لأسباب إختيار الموضوع وكذا أهميته وأهدافه العلمية والعملية ، تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة ثم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع الدراسة و كذا عرض المقاربة النظرية و النموذج التصوري لموضوع البحث.

أما الفصل الثاني : و الذي كان معنونا بالخلفية النظرية للتنمية المستدامة ، التنمية المستدامة و التراث العمراني و الثقافي في الجزائر حيث تم التطرق من خلاله إلى تعريف التنمية المستدامة إجرائيا ثم مراحل تطورها و أسباب ظهورها و خصائصها و أهدافها ، مبادئها ، أبعادها ثم الحديث عن التنمية المستدامة و علاقتها برأس المال (رأس المال البشري ، الطبيعي ، المادي) ثم مختلف النظريات المفسرة للتنمية المستدامة للأقاليم و آليات قياسها بعدها تم التعريج نحو الإستدامة في الثقافة العربية الإسلامية و

واقع التنمية المستدامة في الجزائر و آفاقها و أخيرا التنمية المستدامة و التراث العمراني و الثقافي و العلاقة بين التراث الثقافي و التنمية المستدامة.

أما الفصل الثالث : و الذي كان موسوما بالطرح النظري للمدينة التاريخية و المدينة التاريخية في الجزائر حيث تم التعرض من خلاله لتعريف المدينة التاريخية إجرائيا ثم المدينة كظاهرة إجتماعية و مختلف النظريات المفسرة للمدينة ثم نشأة المدن التقليدية ما قبل الإسلام و بعدها نشأة المدينة العربية التقليدية ، فالخصائص العمرانية و الحضرية لها و فقه عمارة المدن الإسلامية ثم تم التطرق إلى النسيج العمراني في مراكز المدن التقليدية (عوامل التدهور و المشاكل) ثم الحديث عن الأنسجة العمرانية العتيقة في الجزائر و إشكالياتها و أسباب تدهورها وواقعها.

أما الفصل الرابع : و الذي عنوناه بطرح نظري للسياسات الحضرية و سياسة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي حيث تم تناول التعريف العام للسياسات الحضرية ، أهدافها ، آلياتها ثم السياسة الحضرية في الجزائر و نتائجها على المدينة الجزائرية ثم تم الحديث عن سياسة الحفاظ على المدن التراثية و التاريخية تعريفها العام و الإجرائي ، نشوء و تطور توجهات و نظريات التعامل مع المناطق التاريخية أهداف الحفاظ و إعادة تأهيل المدن التقليدية و مستويات الحفاظ و تصنيف عمليات الحفاظ و مختلف الأساليب المتبناة في سياسة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي ، فالعوامل و الأبعاد و المبادئ و الأدوات و سبل دمجها.

أما الفصل الخامس : فلقد كان موسوما بالتناول النظري للتشريعات الحضرية و التشريعات الحضرية المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني و الثقافي في الجزائر ، و قد تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف العام و الإجرائي للتشريعات الحضرية و العلاقة التاريخية بين القانون و أرض الحضر و كذا المدارس الفكرية التي تناولت الفكر القانوني و خصائص قانون العمران و كذا أهمية التشريعات الحضرية و مبادئ و أطر تطويرها و الصعوبات التي تعرقل فعاليتها ثم تم الإنتقال للحديث عن التشريعات الحضرية في الجزائر و مراحل تطورها و علاقتها بالتنمية المستدامة بعدها تم الحديث عن التشريعات الحضرية و مسألة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي ، المنظمات العالمية منها الغربية و العربية المهتمة بمجال الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي ثم عرجنا للحديث عن الجزائر و الحماية القانونية للتراث العمراني و الثقافي على مستوى آليات التخطيط النوعية لتسيير الفضاءات الحساسة من الإقليم و آليات و هيئات الحماية (مخططات الحماية و إستصلاح المواقع الأثرية و القطاعات المحفوظة

و كذا أجهزة و هيئات الحماية ثم المخالفات العمرانية و العقوبات و الهيئات المخولة للرقابة في مجال العمران التاريخي في الجزائر.

هذا على مستوى الجانب النظري أما الجانب التطبيقي وتحديدا في:

الفصل السادس : تم التطرق إلى تقديم المجال العام للدراسة والمجال الخاص والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة و ذلك من خلال تقديم مدينة الجزائر ، أصل تسميتها ، الموقع و الموضع ، أبوابها و مداخلها ، أقسامها و أنواع الأنسجة الحضرية بالقصبة و كذا القطاعات الحضرية و الوضعية العقارية التجهيزات و المنشئات القاعدية و الدراسة السكانية و الإقتصادية بها ثم الحديث عن سياسة الحفاظ و قصبة الجزائر العاصمة التشخيص و التدخلات و كذا دراسة حالة للقطاع الحضري الأول من حيث التدخلات الحالية و المستقبلية و الفاعلون الإجتماعيون و الحفاظ على القطاع المحفوظ لقطاع القصبة.

أما الإجراءات المنهجية فتمثلت في تحديد مجالات الدراسة المكاني و الزماني و البشري ، العينة وأسلوب إختيارها ، تحديد أدوات جمع البيانات و توظيفها في البحث و المنهج المستخدم للدراسة و أساليبه المختلفة و كذلك التطرق إلى أسلوب المعالجة الإحصائية.

أما الفصل السابع : تم من خلاله عرض وتبويب وتحليل وتفسير بيانات الإستمارة الموجهة لكل من : و الفاعلون الإجتماعيون السكان ثم إختبار صحة الفرضيات عن طريق مخرجات برنامج **spss** ثم عرض النتائج العامة للدراسة و النتائج على ضوء الفرضيات ومؤشراتها وعلى ضوء البعد النظري ثم أخيرا إقتراحات و توصيات و الصعوبات المواجهة في البحث و خاتمة .

القسم الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

محتويات الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

أولا/ تحديد وصياغة الإشكالية

ثانيا/ أهمية الموضوع

ثالثا/ أهداف البحث

رابعا/ أسباب اختيار الموضوع

خامسا/ تحديد مفاهيم الدراسة

سادسا/ طرح نظري لبعض الدراسات السابقة والتراث النظري

سابعا/المقاربة النظرية والنموذج التصوري لموضوع البحث

أولا/ تحديد وصياغة الإشكالية:

منذ **1942** وفي خضم الحرب العالمية الثانية عقدت حكومات البلدان الأوروبية والتي كانت تواجه ألمانيا النازية وحلفاءها اجتماعا في انجلترا في إطار مؤتمر وزراء الحلفاء للتربية **(CAME)**، ومع أن الحرب لم تكن قد اقتربت من نهايتها فإن البلدان كانت قد أخذت تتساءل عن الطريقة التي يمكن أن تعيد بها النظم التعليمية والثقافية بعد أن يتحقق الأمن من جديد وسرعان ما تضخم هذا المشروع وأخذ بعدا عالميا دفع حكومات جديدة ومنها **و.م.أ** إلى المشاركة فيه.

و كان لبعض الأحداث التاريخية الهامة كالحرب الباردة وحركات التحرر من الإستعمار وانهيار الإتحاد السوفيتي أثار على اليونسكو وأصّبح الاتحاد السوفيتي عضوا في المنظمة في عام **1954** و**19** دولة افريقية سنة **1960** والصين الشعبية عام **1971** وألمانيا سنة **1972** و دون أن ننسى الثورة الصناعية و آثارها على مختلف أصعّدة الحياة الاجتماعية و خاصة انعكاساتها على المدن ، حيث تمخضت عنه العديد من الباثولوجيا الحضرية كالتلوث ، البطالة الجريمة ... و تغير في نمطية و وظائف هذه المدن ، التي كانت و لا زالت شاهدة على تراكمات حضارية و إنسانية خاصة منها المدن القديمة التي تعبر عن تراث عمراني و معماري يعكس مسيرة و تطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ ، هذه المناطق التراثية و التي تنتشر في كثير من بلدان العالم ، إلاّ أنه و اعتبارا من القرن الماضي بدأت تظهر تيارات فكرية تنادي بالحفاظ على المناطق التراثية و ذلك لما تمثله هذه المناطق من ثروة قومية ، بالإضافة إلى ما تحمله من قيم تاريخية و ثقافية و اقتصادية و اجتماعية خاصة بعد تزايد الإتجاه العام لصناعة و اقتصاديات السياحة تحت لواء مفهوم السياحة التراثية (الثقافية) ، و ما تحققه من عائدات اقتصادية فأصبحت هناك ضرورة لإيجاد توازن بين حماية التراث العمراني و بين التنمية السياحية و ذلك بما يمدهُ التراث العمراني من عناصر جذب مميزة بالإضافة لموارد المنتجات السياحية و ذلك من أجل ضمان الاستدامة والاستمرارية لمثل هذه المدن العتيقة.

و لقد كانت دول أوروبا الغربية السباقة في مجال التفكير في إعادة إعمار وتأهيل المدن التاريخية المتضررة من أثار الحروب و الثورة الصناعية ... و سارت على حذوها فيما بعد الكثير من الدول الغربية و العربية خاصة بعد تفطن معظم الدول لكون المدن التاريخية يمكن

أن تمثل حظيرة سكنية و عقارية لا بأس بها و التي من شأنها المساهمة في معالجة مشكل السكن و تعزيز الاقتصاد القومي بفضل النشاطات المميزة للسكان وكذا التقليل من البطالة لذلك عمدت الدول لإدماج تسيير وتدبير الأنسجة العتيقة ضمن السياسات الحضرية العامة المعمول بها في حكوماتها مستخدمين التخطيط و التسيير الحضريين كإحدى الآليات الهامة لتجسيد فلسفة بعث و ضخ الحياة من جديد في المدن التاريخية و ذلك من أجل وسط تاريخي مستدام يضمن إطار عيش حسن لساكنيه والقضاء على ترسيخ ثقافة الفقر فيه و بالتالي القضاء على طابع الحي الهامشي ، و لهذا سعت و نادت منظمة اليونسكو بالحفاظ على التراث العمراني وخاصة المدن القديمة و التاريخية و ذلك من أجل تعبئة كافة الطاقات البشرية وذلك من أجل محاربة الهشاشة و الأمية و الإقصاء الجماعي ، و على هذا الأساس فقد جندت على مستواها "لجنة التراث العالمي" لمساعدة الدول على جرد و إدراج معالمها و مواقعها الأثرية ضمن قائمة التراث العالمي بعد دراسة شرعيتها و مطابقتها للمعايير و المقاييس و الشروط المعمول بها دوليا و ذلك لمساعدة الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة **(IUCN)** ، و المجلس الدولي للمعالم و المواقع **(ICAMOS)** و المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية **(ICCROM)** و التي توصلت في حصيلة نشاطاتها إلى جرد **878** من الممتلكات منها **679** ممتلكات ثقافية و **174** طبيعية و **25** مختلطة و المجموع موزع في **145** دولة طرف تعمل على رعاية التراث و صونه ، و لقد عقد في العاصمة باريس في **16** نوفمبر **1972** الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي و تسعى من خلاله للمحافظة على الموروث الإنساني للأجيال القادمة ، و لقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية و انتخبت كعضو في لجنة التراث العالمي في **7** نوفمبر **2011** و قد تم تسجيل لها العديد من المواقع في لائحة التراث العالمي بين الثقافي بالأساس و المختلط ثقافي و طبيعي ثم نقاط ضمن التراث العالمي اللامادي ، و قد تمثلت هذه المواقع التاريخية في: قلعة بني حماد **(1980)** ، تيمقاد**(1982)**، طاسيليناجار **(1982)**، تيبازة **(1982)**، جميلة **(1982)**، واد مزاب **(1982)**، القصبة **(1992)**.

و لقد تم تصنيف "قصبة الجزائر العاصمة" من طرف اليونيسكو كتراث عالمي في سنة **(1992)** ، أين أقرت بضرورة و وجوب الحفاظ عليها و إعادة تأهيلها و إصلاحها باعتبارها

نـواة المدينـة الأولـى و مركزهـا التـاريخي ، غيـر أن هـذه المدينـة التاريخيـة تشـهد حالـة مـن التـدهور الاجتمـاعي و الاقتصـادي والثقـافي نتيجـة فشـل العديـد مـن المحـاولات السـابقة لحمايتهـا و إعـادة الاعتبـار لهـا كمركـز تـاريخي مـن السـبعينات وكـان ذلـك الفشـل نـاجم عـن غمـوض الإرادة السياسـية فـي حـال إبـداءها تجـاه المدينـة القديمـة و ذلـك رغـم تقـديم الإمكانيـات الماليـة و وضـع بنيـات دراسـية و أيضـا السـكان القـدامى للمدينـة القديمـة ذلـك أن الورثـة البعيـدين عـن القصـبة و الـذين انتقلـوا إلـى الأحيـاء الأوروبيـة أو الحديثـة باسـم العصـرنة لا يحسـون بـأنهم معنيـون سـوى مـن خـلال إحيـاء الـذكريات التـي تشـكل ماضـي المدينـة و أخيـرا يـزداد تـدهور المدينـة كـل سـنة بفعـل عامـل الوقـت و النـاس و الـزلازل التـي ضـربت المنطقـة خـلال سـنوات **1980-1989-2003** و حسـب الفـاعلين المعنيـين الـذين لهـم دخـل فـي إشـكالية حمايـة القصـبة وإعـادة تأهيلهـا يبـدوا أن تجربـة الثلاثـين سـنة طبعتهـا فتـرات نوايـا أكيـدة فـي إعطـاء انطلاقـة بـرامج و أيضـا نوايـا إعـادة النظـر فيهـا، و الـدمار الـذي تشـهده القصـبة اليـوم لـم يكـن وليـد السـاعة و إنمـا كـان نتيجـة تراكمـات تاريخيـة بدايـة مـن العهـد الاسـتعماري منـذ **1830-1962** أيـن وضـع الاسـتعمار أولـى خطـوات تـدمير للقصـبة السـفلى كمحاولـة منـه لبنـاء مدينـة الجزائـر العاصـمة المعاصـرة فـوق القصـبة السـفلى ولـيس بجوارهـا وذلـك حتـى تسـاهم عمليـات تحويـل الموقـع فـي إخفـاء أفضـل إطـار مشـيد للمدينـة القديمـة للقضـاء علـى الهويـة الجزائريـة و الإسـلامية إضـافة إلـى الخطـر الـذي شـكلته القصـبة إبـان الثـورة التحريريـة أيـن كانـت تجـد القـوات الاسـتعمارية صـعوبة فـي القضـاء علـى المجاهـدين الضـائعين منهـا وسـط الأسـرار المعماريـة و المتشـعبة لأزقتهـا و دويراتهـا ، و تمـت مواصـلة هـذه المنهجيـة الإسـتراتيجية بخصـوص إنتـاج المدينـة الحديثـة علـى حسـاب المدينـة القديمـة بهـدف إقامـة المعمـرين و نشـاطاتهم ، و طـوال الحقبـة الاسـتعمارية بقيـت السياسـة الحضـرية للنظـام القـائم مخلصـة لسـلوك الإنكـار و خاصـة بعـد تـدمير فضـاءات ذات قيمـة معماريـة و حضـرية كبـرى إضـافة إلـى تشـويه حـي البحريـة بشـق شـارع أول نـوفمبر فـي الخمسـينات بينمـا كـان مـن المفـروض أن يكـون الحـي موقعـا ممتـازا لإعـادة تأهيـل القصـبة عمرانيـا و بـدأ اقتصـادها الحضـري يحتضـر و كانـت آنـذاك القصـبة موضـوع نظـرة مـزدوج مـن طـرف مجتمعهـا الحضـري بالنسـبة للأوربيـين كانـت تمثـل فضـاء شـاهدا علـى عـالم غـابر بملامـح غريبـة و بقايـا فلكلـور أصـيل وبالنسـبة للسـكان المحليين فهي النواة الأم دليل الأصالة وعلاقات الجيرة المتينة رغم فقرهم و تردي أوضاعهم.

و غداة الاستقلال ورث سكان الجزائر العاصمة مدينة حديثة بدون طريقة استعمال و نتج عن تملك هذه المنشأة العمرانية حركة واسعة للسكان داخل المدينة و كانت هذه الحركة تتم انطلاقا من الضاحية في اتجاه أحياء المدينة، وسرعان ما تدفق السكان بصورة مطردة نحو الأحياء الأوروبية.

إن قضية التراث عموما وقضية القصبة خصوصا لم تكن واردة ضمن الأولويات الوطنية بعد الاستقلال مباشرة على عكس إعادة تحريك الاقتصاد الوطني لكن هذا لم ينفي من وجود بعض المتدخلون والمبادرات والمتمثلة في اللجنة الدائمة لدراسات تنمية وتنظيم وتهيئة مدينة الجزائر (**COMEDOR**) وورشة القصبة، ومكتب التدخل وتنظيم عمليات التهيئة بالقصبة (**OFIRAC**) الذين ساهموا ولو بالقسط القليل في إعطاء دفعة أولية للحفاظ وإعادة إحياء القصبة وحسب تقارير اليونسكو وبناء على معطيات المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لقصبة الجزائر العاصمة–في إطار التنمية المستدامة– والذي تقرر بموجبه حماية **105 هكتار** المقررة من قبل اليونسكو سبق وأن أصدرت في إطار تصنيفاتها السنوية للمعالم الأثرية المدرجة في إطار التراث العالمي تقريرا بشأن المواقع الجزائرية حيث رقمت القصبة ب**100/46** وهذا يعني حسب معايير اليونسكو المنشورة على موقع المنظمة العالمية مرفقة بالرسومات البيانية تدهور حالة القصبة حيث أبرز تقرير المنظمة وجود هذا المعلم في وضعية خطير جدا، إذ جاء في جزء من رسالة اليونسكو واعتمادا على تقارير تخص لجنة اليونيسكو طيلة خمسة سنة الأخيرة فإن المعلم انتقل من وضعية (**0**) صفر تهديد إلى وضعية **100** وهذا يعني أن القصبة مهددة بالانهيار تماما وفي محاولة من وزارة الثقافة لتجاوز هذه الوضعية خصصت ميزانية **60 مليار** سنتيم أي ما يعادل **9مليار** دولار لإستكمال أشغال الترميم، وحسب المعلومات المتوفرة على موقع اليونسكو فإنه واستنادا لتطبيق المعايير الدولية في الترميمات فإن هذه الميزانية لا تكفي لاستعادة معلم أثري هام بحجم القصبة فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قلعة لونيفيل بباريس خصص لها **130 مليون دولار** لاسترجاعها بعد الكارثة التي تعرضت لها عام **2003** وتسجيل تجاوزات في عملية الترميم وعدم احترام المواد والآجال.

وبعد صدور قانون **98/04** والذي ألغى بموجبه الأمر رقم **67/281** والذي دعى إلى حماية التراث الثقافي المادي و اللامادي و تقنين قطاع التراث في الجزائر، خاصة بعد تطويع

مختلف آليات الرقابة العمرانية القبلية و البعدية و المتمثلة في مختلف شهادات و رخص التعمير مثل رخصة البناء رخصة الهدم شهادة المطابقة شهادة التقسيم ... ، و تجنيدها في سبيل حماية العمران التاريخي فلقد كان بمثابة قفزة نوعية على الصعيد القانوني والحضري...، ومنه كانت الانطلاقات الفعلية للحكومة الجزائرية في مجال صون التراث عموما والقصبة خصوصا وذلك بتجنيد كافة الطاقات البشرية والمادية في هذا المجال مستندة في ذلك على معطيات ميدانية حيث تيقنت بخطورة وضع القصبة اجتماعيا وعمرانيا، اقتصاديا،... وبذلك ضرورة التدخل السريع لإنقاذها خاصة المنازل الآيلة للسقوط والانهيارات المتتالية التي باتت تهدد حياة السكان وتكاثف جهود المجتمع المدني والمؤسساتي في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية ذات البعد الدولي لأن الجزائر لها التزامات دولية في قضية "المدينة التاريخية" وإشكالية إعادة إحياءها.

ولا تزال القصبة تنطوي على ممتلكات تقارب **1000**دار من ذلك العهد الزاهر من شانها أن تسترجع و تنقذ من الانهيار و تمثل إجمالا ما يعادل **6000** وحدة بين المساكن و التجهيزات و الأنشطة الحرفية المتكاملة ، ولقد درجت السلطات على القيام بتصنيف المباني استنادا إلى حالة تدهورها و يسمح هذا التصنيف للمؤسسات و المصالح المعنية بإخلاء السكنات من شاغليها و إعادة إسكانهم في أماكن أخرى ضمن حدود الإمكانيات المتاحة أي في مساكن جديدة أو في مؤسسات تعليمية أو في غير ذلك من مراكز الإيواء الانتقالية.

وهذا النهج الذي افرغ القصبة من محتواها الاجتماعي و التراثي بصورة كاملة قد أفضى إلى دورة جهنمية تتلخص في معادلة بسيطة مفادها حالة تدهور متقدم – إمكانية إعادة إسكان ، فهذه الدورة ذات العواقب الوخيمة قد لزم عنها في الواقع تسارع في عملية التدهور ولإبراز مدى ضخامة هذه الظاهرة و بالرجوع إلى إحصائيات **1962** كانت القصبة تشتمل على **1700** بناية و عمارة تتوزع حسب الأتي :

- **500** عمارة و بناية ذات النمط الاستعماري تقع أساسا في القصبة السفلى و على جوانب المحاور الضاحوية .
- **1200** بناية من النمط التراثي الوطني أو المحلي في حالة جيدة على العموم.

- وفي سنة **1991-1992** أخذنا نلاحظ على نطاق واسع مدى الخسائر الناجمة عن التدهورات السالفة الذكر:

- لم يبقى من البنايات الاستعمارية النمط إلى **450** بناية .

- ومن البنايات التراثية هناك قرابة **250** بناية هدمت و **450** أفرغت من سكانها و سدت منافذها بأسوار و لكنها أصبحت مشغولة مرة أخرى دونما وجه قانوني بنسبة **50** بالمائة و **50** بناية رممت و **250** أخرى ما تزال مسكونة و مصونة من مالكيها و **200** بناية مهجور معظمها من سكانها و مالكيها و مشغولة بشكل مفرط و تبدو في حالة من التدهور المتقدم و بخسراننا **250** دويرة باتت النواة التراثية في القصبة سنة **1991- 1992** تعرض علينا حدا أدنى قوامه **750**من البنايات الواجب معالجتها.

أما السكان الذين وقفوا موقف العاجز في الفترة الأولى أمام ما يجري أمامهم من فصول التدهور الذي زادته استفحالا مبادرة المؤسسات الحكومية فقد صدر منهم فعل سلبي بعد ذلك و عنيف أحيانا.

و بعد انطلاق المخطط الدائم لحفظ و تثمين القطاعات المحفوظة و المتعلق بالقطاع المحفوظ للقصبة في **2007** وتمت المصادقة عليه في **2012** و الذي استمرت الدراسات الأولية به فقط حوالي ثلاثة سنوات، و الذي كانت من أولوياته التدخلات الإستعجالية على مستوى البنايات التي تعاني من حالة تدهور متقدم سواءا دويرات أو معالم أثرية أو .....

جُندت خلالها العديد من مكاتب الدراسات التقنية و المعمارية كورشات ، إضافة إلى حس جمعوي مكثف مهتم بقضية القصبة و إعادة تأهيلها و أجهزة مؤسساتية ضخمة مع التفطن إلى ضرورة إشراك السكان و اخذ توجهاتهم بعين الاعتبار خاصة و أن التجارب السالفة لحماية القصبة لم تكن نتائجها مثمرة بالقدر المأمول حسب تمحيص المختصين وإقرارهم أن إهمال الاعتبارات الاجتماعية احد المسببات لهذا الإخفاق.

فبمجموع هؤلاء الفاعلين الذين يسعون إلى خلق مقاربة تشاركيه تسعى إلى هدف واحد هو كيفية خلق سبل وآليات اجتماعية، سياسية، اقتصادية و..... من أجل إكساب القصبة من جديد صفة المركزية الحضرية والتاريخية والاجتماعية و هذا وفق مبادئ التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ عليها.

I. التساؤل الرئيسي للدراسة:

أن الإحاطة بالجوانب المتعددة للمشكلة بكافة أبعادها يمكن أن نحدد صياغة الإشكالية للخروج بالسؤال الجوهري الآتي:

- ✓ **إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة أن تمثل مدخلا للحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة و ذلك في ظل السياسات والتشريعات الحضرية المعمول بها ؟**

II. الفرضية المركزية:

ولقد ترجم السؤال المركزي للدراسة في شكل فرضية احتمالية بحثية مفادها:

- يمكن لقصبة الجزائر العاصمة أن تكون مصدرا للتنمية المستدامة وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي و العمراني و التشريعي .

III. الفرضيات الفرعية أو الثانوية:

1. الفرضية الأولى: سوسيو-ثقافية.

- ➢ يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد الاجتماعي.

2. الفرضية الثانية: سوسيو-اقتصادية.

- ➢ يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد الاقتصادي .

3. الفرضية الثالثة: سوسيو-بيئية.

- ➢ يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد البيئي.

4. الفرضية الرابعة: سوسيو-عمرانية.

- ➢ يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد العمراني.

5. الفرضية الخامسة: سوسيو-تشريعية

- يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد التشريعي.

IV.مؤشرات الفرضيات:

1. مؤشرات الفرضية الأولى: الفرضية السوسيو-ثقافية

يعد إعادة تأهيل المباني السكنية و المعالم الأثرية و الفضاءات و أماكن الالتقاء و التفاعل الإجتماعي للسكان أن تؤدي إلى تعزيز روح الإنتماء للحي و الإعتزاز به و بالتالي رفع الحس التراثي لديهم ، و الذي يؤدي إلى جعلهم فاعلين و فعالين في حماية تراثهم و ذلك بتجهيز المساكن و توفير الخدمات بالحي و التي تضمن مواكبة الحيات العصرية دون المساس بالهوية التراثية من خلال أعمال الترميم و إعادة توظيف المعالم الأثرية لأغراض ثقافية و إدارية ...

و إعادة الإعتبار لأماكن الالتقاء و التي تشجع على تفاعل السكان و علاقة الجيرة و روح الجماعة داخل المسكن و في الحي أي إعادة إحياء مجتمع محلي ذو علاقات أولية و الغير رسمية.

2. مؤشرات الفرضية الثانية : السوسيو-اقتصادية

إن إعادة إحياء الحرف التقليدية و تشجيع النشاطات الاستثمارية التي تخدم خصوصية الحي التاريخية و إعادة تنظيم النشاطات الغير رسمية من شأنه يؤدي إلى خلق فرص عمل لدى السكان و تحسين مستواهم المعيشي و إنقاص معدلات البطالة و ذلك بترميم و صيانة ورش و محلات النشاطات التقليدية و الفنادق القديمة و إعادة توظيف بعض الدويرات إلى دور للضيافة و خلق بدائل مجالية و إقتصادية للقطاع الغير الرسمي و الرفع من أداء البيئة الحضرية للتجمع على السياحة الثقافية و التراثية الداخلية و الخارجية و إشراك فاعلين للتحسيس و تقديم تسهيلات في مجال الاستثمار التراثي في الحي أي لزيادة الديناميكية بالحي و المساعدة على اختلاط الأنشطة و السكان و إنقاص حدة الفقر و الهامشية الحضرية.

3. مؤشرات الفرضية الثالثة : السوسيو-بيئية.

يعد استحداث و إصلاح و تجديد قنوات الصرف الصحي و تطوير البنى التحتية بالحي و تكثيف نظام لجمع النفايات و تحسين الممرات و المسالك و إعادة هيكلة شبكة الطرق و التي تشجع على حركة المشاة و التقليل من التدفق الميكانيكي للحي و إعادة الإعتبار للممرات التراثية و المسالك التي تشجع على المشي إلى السواق التراثية (الزنيقات) و المعالم الأثرية ...

و الرفع من الحس التراثي بالبيئة التراثية لدى السكان ، و تهيئة فضاءات للتنفيس الإجتماعي من شأنه يؤدي إلى إدماج الحي ضمن المجال العام للمدينة و ربطه بأجزاء ما و القضاء على الفوارق السوسيومجالية و ذلك بالتصدي لمشاكل الصرف الصحي و تسربات المياه و الرفع من جودة المظهر الحضري و الصورة البصر لتحقيق الجاذبية الحضرية و الرفع من الذوق التراثي لدى السكان.

4. مؤشرات الفرضية الرابعة : السوسيو-عمرانية

إن التطبيق لأساليب الترميم و الصيانة على المباني السكنية مع ضرورة إحترام الخصوصية العمرانية و التراثية ، ... لها مع أخذ تطلعات السكان بعين الإعتبار و إشراكهم أثناء مراحل التدخل العمراني و اقتراح البدائل و السبل المادية و التقنية و تكثيف التوعية بضرورة الحفاظ و حماية الخصوصية العمرانية لمساكنهم و اتخاذ التدابير الإستعجالية اللازمة و الجدية للحد من تداعي الحالة الإنشائية للمساكن من شأنه يؤدي إلى تشجيع السكان على البقاء و التمسك بتراثهم و الإعتزاز به لضمان استرجاع مدينة تاريخية تعج بالحياة و ليست خالية من ساكنيها أي مدينة متحف و هذا مخالف لأهداف الحفاظ عليها من أجل استدامتها و إستمراريتها.

5. مؤشرات الفرضية الخامسة: السوسيو-تشريعية

تعد الرقابة القانونية على التراث العمراني و الثقافي بالحي و رصد المخالفات و الصرامة في تطبيق الجزاءات و العقوبات في حق مرتكبيها لهي من الآليات و الأساليب الرامية لحماية النسيج التاريخي من التعديات و التجاوزات اللاعقلانية و ذلك باستصدار مختلف الشهادات و رخص التعمير من أجل ضمان الرقابة القبلية و البعدية على العمران التاريخي و تولي أجهزة خاصة لهذه المهمة مع التحلي بالصرامة في تسليط العقوبات و الجزاءات بما ينص عليه قانون

حمايــة العمــران عمومــا و العمــران التراثــي خصوصــا مــع التكثيــف و الحــرص علــى التنوعيــة بالقوانين و المخالفات و الجزاءات و بمشاركة كافة الأطراف.

ثانيا/ أهمية الموضوع:

- تكمـن أهميـة الموضـوع فـي أصـالته و احتلالـه لمكانـة علميـة ومعرفيـة ضـمن حقـل لعلـوم متنوعـة و مشـتركة فموضـوع التـراث و سـبل التكفـل بـه موضـوع السـاعة و كـذا التنميـة المسـتدامة والأطر القانونية المنظمة لكليهما.
- يعد الموضوع من الدراسات الإيمبريقية الجد هامة.
- إن أهميــة هــذه الدراســة فــي نظرنــا علــى الأقــل كونهــا تجــازف لأن تكــون مــن قلائــل الدراســات فــي مســتوى الأطروحــة والتــي تتعــرض لمجــال المــدن التاريخيــة فــي وضــعها الحــالي إجتماعيـا ، مجاليـا و التـي و إن وافقـت قـد تسـاهم منهجيـا و معرفيـا فـي فـتح المجـال فـي هـذا الباب خاصة في جال الدراسات السوسيولوجية الحضرية.
- إن هـذا الموضـوع لا يـدرس علـى النطـاق المحلـي والضـيق وإنمـا فهمـه العميـق والجيـد يتطلـب الوقـوف علـى أحداثـه فـي السـاحة الدوليـة وتجاربـه وخبراتـه فهـو إذا موضـوع فكـري و منـاخ إيديولوجي و سياسي أيضا.
- إن موضـوع التـراث يفـتح المجـال لتطـور الحضـارات كـون المـدن التاريخيـة ليسـت إرثـا إنسانيا محليا و إنما حضاريا وعالميا أيضا.
- هـذا النـوع مـن المواضـيع يفـتح الآفـاق للشـراكة بـين كافـة الأطـراف الاجتماعيـة المحليـة إذن هـو فرصـة متاحـة لثقافـة لحـوار الآخـر وتعزيـز روح الانتمـاء والمواطنـة وتعزيـز الشـراكة سـواء على مستوى قضايا المدن التاريخية أو قضايا المجتمع المحلي عامة.
- هــذه الدراســة العلميــة فرصــة لإعــادة النظــر بفضــل النظــرة العلميــة التــي تــتم بالتحليــل والتفسـير و الايمبريقيـة فـي السياسـات الحضـرية الجزائريـة عمومـا والمتعلقـة بالمـدن التاريخيـة خصوصـا وكـذا إعـادة تمحـيص الإطـار التشـريعي لضـمان مواكبتـه للحيـاة الحديثـة لضـمان ديمومته واستمراره وخدمة الفعالة لتصل المدن التاريخية لأيدي الأجيال المستقبلية.

ثالثا/ أهداف البحث:

I. الأهداف العلمية:

- تسعى هذه الدراسة إلى إضافة الجديد على مستوى الدراسات الحضرية الإيمبريقية و الحقلية و إثراء المعرفة العلمية لكون العلم يتصف بصفة التراكمية و التواصلية.
- الفهم الحقيقي لقضية جدل التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ على المدينة التاريخية بفضل السياسات والتشريعات الحضرية ضمن حدود فكرية وعلمية وعملية وتجنيد وتوظيف كافة الأساليب المنهجية والتقنية اللازمة لذلك.
- الاستفادة من التجارب والدراسات السابقة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي وذلك لتذليل الصعوبات البحثية ومحاولة تكييفها مع مجال الدراسة.
- إثراء المنطلقات النظرية والمنهجية التي تعرفها السوسيولوجيا الحضرية اليوم في الجزائر في تأطيرها للظاهرة الاجتماعية و المجالية و التأسيس لمنطلق و لو متواضع لتنطلق منه دراسات نتمنى أن تكون كثيرة حول الموضوع (مخابر بحث ، مشاريع بحث ، ...).
- اللقاء ضوء التحليل العلمي على منطقة أثرية و تاريخية و التي تتجه لها الأنظار و ينتظر منها الكثير على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و التنموي محليا و دوليا.
- الإسهام في الربط بين من يهتمون بالتعمير والعمران و الاجتماعيين.

II. الأهداف العملية:

- محاولة القياس العلمي لمؤشرات التنمية المستدامة و كذا السياسات و التشريعات الحضرية و ربطها بمتغيرات و مؤشرات المدينة التاريخية الجزائرية بأساليب مناهج الكمية و الكيفية.
- الرصد الفعلي و الحقيقي لحدود تأثيرات المدنية التاريخية (القصبة الجزائرية) على مسار التنمية و السياسات و التشريعات الحضرية.
- دراسة الوضع الراهن لقصبة الجزائر العاصمة و إبراز أهميتها التاريخية و التراثية و المعمارية و وضع الأسس التي تخلق معها بيئة حضرية منسجمة و مستدامة ضمن النسيج الحضري العام ككل.

رابعا/ أسباب اختيار الموضوع:

I. الأسباب الذاتية و المتعلقة بالباحث:

- إتمام الباحث بهذا النوع من الدراسات التي هي في الحقيقة تمس اختصاصات علمية عديدة من جهة و علم اجتماع الحضري من جهة خاصة.
- الرغبة الملحة والفضول العلمي في التنقيب عن الظاهرة و التي تعد من أعقد القضايا السوسيولوجية وهي قضية التراث و لاسيما عندما يقترن بالتنمية المستدامة كمدخل للمحافظة عليه من جهة و من جهة أخرى ربطه بمتغير التشريعات و السياسات الحضرية.
- محاولة معرفة وتطبيق الدراسات التراثية على الميدان واكتشاف مدى ملائمتها للواقع الجزائري و ما يكتنف ذلك من صعوبات.
- من خلال هذا البحث العلمي حاولت أن أخلق جو من التعاون المعرفي و العلمي و جسر من الترابط الفكري بين عدة اختصاصات كالقانون و الاقتصاد و البيئة و الهندسة المعمارية و التخطيط من جهة ومن جهة أخرى علم الاجتماع الحضري.
- إثراء المجال العلمي والمعرفي بهذا النوع من الدراسات التي يفتقر إليها نظرا لتشعبها و تعقدها.
- كثر في الآونة الأخيرة الحديث في الساحة العلمية و العالمية من جهة عن مفهوم التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة و من جهة أخرى أثيرت قضية التراث بلهجة في أكثر من مناسبة دولية و وطنية لذلك دفعني هذا البحث بشدة لمحاولة معرفة العلاقة بينهما.
- اختيار قصبة الجزائر العاصمة كنموذج للدراسة الميدانية كان وراء رغبة ملحة من الباحث في إثراء الرصيد المعرفي و البحثي حول هذا المجال لأنه فعلا يعتبر نقطة مرجعية في الحياة الحضري الجزائرية و الاهتمام الدولي به و بالتالي سوف لا محالة تتوفر عليه قاعدة لا بأس بها من المعطيات و البيانات العلمية التي سوف تساعد في عملية السير الحسن لإجراء هذا البحث العلمي.
- المعاناة الرهيبة التي يعاني منها قطاع التراث في الجزائر.

II. الأسباب الموضوعية:

- جدية الموضوع في مجال الدراسات العلمية والاجتماعية وذلك في محاولة تتمثل في تحليل وتفسير عناصر التراث في إطار المدينة الحاوية له وعلاقته بالتنمية المستدامة.
- هذه محاولة علمية لجعل التراث أداة ومصدر لتحقيق التنمية المستدامة وجعله مواكبا للتغيرات الحضارية و الاجتماعية لجعله كأداة محركة للاقتصاد القومي.
- قلة الدراسات حول الموضوع خاصة من المنظور السوسيولوجي بالإضافة على عدم وجود تنسيق مبرمج بين الهيئات و المؤسسات كالمؤسسات العلمية و وزارة التعليم العالي و وزارة الثقافة ، و وزارة العدل ... ليأتي عمل كل منهما مكملا للآخر و تكون كل الأعمال عبارة عن حلقات في سلسلة واحدة و يكون التعاون وفق اتفاقيات يبين فيها دور كل الأطراف حيث نبتعد عن تجاهل أهمية التراث و خصوصيته.
- الوضع الذي آل إليه التراث الحضاري في قصبة الجزائر العاصمة ظاهرة ملفتة للنظر في ظل كل هذا اللاوعي بأهمية التراث و الدور الذي تلعبه في تحريك المسار السياحي الذي يعد أحد أهم المجالات التي شهدت اهتماما متزايدا و أصبحت الشغل الشاغل لمعظم الدول.
- الهفوات و الثغرات الموجودة على مستوى القوانين والنصوص الجزائرية عموما و المتعلقة بالتراث خصوصا و عدم مواكبتها للتغيرات الجارية سواء على الناحية العالمية أو المواطنة.
- عدم التوصل العلمي و الكافي و المقنع من طرف صناع القرار لصياغة سياسات حضرية كافية لمعالجة إشكالية التراث في المدن القديمة لعدم توصلهم لربطها مع السياسات الحضرية العامة.
- ضرورة إسقاط و قياس مؤشرات التنمية المستدامة الحاصلة في المدن التاريخية بتطبيق أساليب البحث العلمي.
- رصد حقيقة العلاقة التكاملية و الترابط و الضرورية و التي تجمع مختلف الفاعلين الاجتماعيين في عملية صون التراث و إحياء المدن التاريخية و العريقة.
- محاولة لإسقاط المقاربات النظرية و الفكرية السوسيولوجية عموما و المتعلقة بسياسات الحفاظ على المدن التاريخية خصوصا من أجل إثراء مجال الدراسات الإيمبريقية.

خامسا/ تحديد مفاهيم الدراسة:

1. مفهوم التنمية:

تشير النظرة الكلية في تحديد مفهوم التنمية إلى اختلاف المفكرين الاجتماعيين كل وفق تخصصه ، فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي و يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد أو إنها إشباع للحاجات الاجتماعية أو عملية تغيير الفرد إلى أقصى حد أو أنها إشباع للحاجات الاجتماعية أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات الضرورية.

- وهناك جملة تعريفات لمفهوم التنمية أول ما يلاحظ عليها وجود تباين فيما بينها يمكن إرجاعه في جانب كبير إلى تباين الإسناد النظري لصوغ المفهوم و تباين الإيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية وأساليبها.
- كما نلاحظ أن علماء الغرب يتحدثون عن عدد من المفاهيم بمعنى واحد وهي: التحديث "**Modernisation**" و التنمية "**Développement**" و التغريب "**Westernization**" و التقدم "**Progress**" و التأمرك "**Américanisation**" و يذهبون إلى أن هذه المفاهيم تعني إحلال النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية و بالتالي تعني إرساء النظام الرأسمالي الليبرالي.[1]
- **أما من الناحية الإصلاحية:** فالتنمية مشتقة من النمو وتعني الإنماء وهي محاولة عمدية و قصدية أو تدخل خارجي إداري للتسبب في النمو و الإسراع فيه لتعميقه و إغنائه بغية الحصول على النماء و هو إصلاح يتلاءم وظروف البلدان المختلفة.
- و **التنمية حسب معجم العلوم الاجتماعية:**" مفهوم مختصر يطبق على وضعيات و حالات مجسدة ومتنوعة تعتمد على أيديولوجية كاملة أو مستترة." [2]
- كما أن معاني النمو في اللغتين الفرنسية والانجليزية، التغير، التخطيط ، التقدم ، التطور و هكذا عبارة عن معاني عندما تفرد لحالها لها ألفاظ أخرى في كل لغة مما يزيد الاصطلاح عند الترجمة غموضا ، إذ يتقاطع مع هذه المعاني بكل تفصيلاتها "و مصطلح تنمية له عدة مترادفات واشتقاقات يفيد

([1]) عبد الرحيم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، د.ط ، الإسكندرية ، 2003، ص37.

([2]) Lexique des science sociales: Edition Dallez , Paris 7eme édition , 2000 , p121.

بعضها التطور ، التحول ، النمو ، المضاعفة ، الانقلاب وهكذا فالمفاهيم السابقة تدل على حالات النمو".[1]

2. مفهوم التنمية المستدامة:

- مع تنامي الوعي لدى المستهلكين في الأسواق العالمية ، و مع زيادة الطلب على السلع و الخدمات صديقة البيئة ، و مع تزايد الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني كشركاء فاعلين في عملية التنمية ظهرت مفاهيم جديدة تتماشى و متطلبات السوق المعاصرة و من أهم تلك المفاهيم التي أصبحت شديدة التداول مفهوم **developement durable** و تتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة و يطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة و يسميها آخرون التنمية القابلة للاستمرار.
- و يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية و هو مفهوم شهد جدلا واسعا سواءً على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العلمي ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة **1970/1960** اقترن المفهوم بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات خاصة مثل الدخل القومي و في العقد الثاني للتنمية **1980/1970** اكتسب مفهوم التنمية إلى جانب البعد الاقتصادي أبعادا لا تقل أهمية هي: الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الشعبوية في التنمية من منطلق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الحكم الجيد الذي له تأثير على كل محاور و مجهودات التنمية و قد شهد عقد التنمية الرابع بداية من **1990** نقلة نوعية حيث "تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريو دي جانيرو عام **1992** والتي تضمنت **27** مبدأ يدعوا إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة و في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية."[2]

3. مفهوم المدينة:

يصعب إعطاء تعريف محدد للمدنية فهناك عدة تعريفات لها واختلف المفكرون العمرانيون فيها فهي حسب تعريف شامل "شكل من أشكال التجمعات البشرية بالغة الكثافة و

(1) عبد الله ساقور: المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية ، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة عنابة ، 1999، ص11.
(2) منال طلعت محمود: التنمية و المجتمع ، دار الحداثة للطبع و النشر ، ط5 ، 2007 ، ص53.

التنظيم و التعقيب كما أنها التحام بين مقومات روحية ومعنوية ومكونات مادية مجسدة للأولى و لا يمكن الفصل بينهما".[1]

فالمدينة نظر إليها المفكرون كل من زاويته الديموغرافي يعرفها على أساس المؤشر الديموغرافي و الاقتصادي من منظور اقتصادي و السياسي كذلك ينظر إليها من الوجهة السياسية لذلك اعتبرت المدينة كوحدة اجتماعية و سياسة و اقتصادية و يعرفها أيضا القانون التوجيهي للمدينة:" بأنها كل تجمع حضري، ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية، اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية".[2]

و عليه فالمدينة منطقة ونسيج مفتوح يخلق فيها الإنسان المتمدن ويكتسب ثقافة غيره عن الثقافة الرئيسية تعرف بالثقافة الحضرية التي تعد كأسلوب للحياة.

4. مفهوم المدينة التاريخية:

إن هذا المفهوم يشير إلى "المدن التي شيدها أو بناها آباءنا و أجدادنا القدامى بكل ما لها من مميزات في العمارة من المعالم التاريخية أو معلم تاريخي يجب علينا المحافظة عليه لأنها تدل على حضارتنا و تاريخنا و كذلك بما فيها من صناعات تقليدية و حرف و غيرها".[3]

5. مفهوم السياسة الحضرية:

يشير هذا المفهوم "إلى السياسة العامة والقطاعية التي تباشرها دولة ما في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على مستوى المجال الحضري و مجموعة التدابير و القوانين و البرامج و التي تهدف إلى تحسين إطار العيش للسكان في المدن".[4]

و معنى ذلك أن السياسة الحضرية يمكن أن تتبناها الدولة ما أو قطاع بعينه يمثلها كوزارة السكن و الإسكان و ذلك في كافة جوانب الحياة الاجتماعية فهي نسق متكامل يجب أن يضمن توافر مجموعة من الأنظمة الأخرى كالنظام الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و كلها تخدم النظام الحضري العام إضافة إلى القوانين و التشريعات التي تضبط العلاقات و بين هذه الأنظمة الفرعية و هي تصبو إلى هدف هو تحقيق حياة أفضل للسكان بالمدن.

([1])عبد الله العطوي: "جغرافية المدن ، ج 1، دار النهضة العربية ، لبنان، 2001، ص92.

([2]) القانون رقم 06/06 المؤرخ في 10 أفريل 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدنية، ص10.

([3])عبد الله سعد القروي: الإطار القانوني لتنظيم المدن التاريخية في الجمهورية اليمنية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الدراسات والبحوث العربية، قسم القانون، ص11.

([4])علي السلمي: سياسات إستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، مكتب غريب، القاهرة، 1985، ص55.

6. مفهوم التشريع:

لكل دولة مصادرها التشريعية الخاصة تبعا لظروفها التاريخية و السياسية و الاجتماعية و الدينية و الثقافية و التشريع بصفة عامة هو: "التعبير عن الحاجة أو الضرورة التي تقتضي التدخل في الأمور التي يقتضيها هذا التدخل بالتشريع الملزم بتلك الأمور، فالتشريع بمثابة الوسيلة لإصدار القرارات الحاسمة المتعلقة بتنظيم العلاقات و السلوكيات بين الناس بعضهم البعض من جهة ، و كذلك في علاقاتهم بمجتمعاتهم وبالدولة التي ينتمون إليها من جهة أخرى".[1]

و تأسيسا على ذلك فإن التشريع قواعد تتضمنها القوانين التي تصدرها الأجهزة التشريعية بالمجتمع ، و هي مبادئ تستمد من الخبرات و الظروف التي يعيشها المجتمع و نتيجة لما يعرض المجتمع من مشكلات و حاجات تحتاج للتنظيم و التدخل التنظيمي بل إنه في حقيقة الأمر مظهر من مظاهر سيادة الدولة على رقعتها الجغرافية التي تتبعها ، و الأفراد الذين ينتمون إليها والممارسة الفعلية لسلطتها لتنظيم كافة التصرفات و السلوكيات فيما بين الناس في علاقاتهم بالأجهزة و في علاقة هؤلاء الناس فيما بينهم البعض و بين حقوقهم و بين واجباتهم.

7. مفهوم التشريعات الحضرية:

"هي مجموعة من الإجراءات التقنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والتي يجب أن تعمل على تحقيق نمو متناسق ومنسجم عقلاني و إنساني للكتل العمرانية."[2]

فالمدينة تعتبر وحدة متكاملة اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا و لا بد من توفر قوانين تحكمها و تضمن نمو متوازن على مستوى أشكالها الحضرية.

و من جهة أخرى تعتبر التشريعات الحضرية " مجموعة القواعد القانونية المكتوبة الصادرة عن السلطة المختصة و التي تحكم و تضبط عملية التخطيط بمستوياته كلها القومية و الإقليمية والمحلية و مدخلاته الأساسية و الفرعية كلها و تحدد شكل العلاقات بين الأطراف المرتبطة بالتخطيط العمراني و تحدد شكل العلاقات بين الأطراف المرتبطة بالتخطيط العمراني

(1)محمد سيد فهمي: التشريعات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2002، ص11.
(2)مليكة أمنوح: الحماية القانونية والقضائية للمجال العمراني، مكتبة الشروق الدولية، المغرب، 2011، ص66.

و تحـــدد الإجـــراءات و المتطلبـــات التنظيميـــة و الإداريـــة اللازمـــة لتحقيـــق أغـــراض التخطـــيط العمراني."[1]

سادسا/ طرح نظري لبعض الدراسات السابقة والتراث النظري:

1. **الدراســـة الأولـــى:** الاعتبـارات التخطيطيـة و التصـميمية للمـدن التاريخيـة العربيـة القديمـة حالـة دراسـة (مدينـة كـربلاء). إعـداد: د/عبـد الجليـل ضـاري سـعدون: جامعـة واسـط، كليـة التربية، قسم الجغرافية و د/ سهاد كاظم عبد الموسوي/ وزارة حقوق الإنسان.

أ. **مشـكلة البحـث:** لـم تحـظ مدينـة كـربلاء فـي أغلـب الدراسـات السـابقة لهـذا المجـال بدراســتها دراســة تحليليــة بوصــفها مدينــة تاريخيــة قديمــة إذ اكتفــت بالتوصــل إلــى المفــردات و الأســس العمرانيــة و هنــا يمكننــا دراســة الأبعــاد التخطيطيــة مــن خــلال التعــرف علــى المفــاهيم العمرانيــة والتصــميمية الاجتماعيــة والحضــارية لتخطــيط المنــاطق التاريخيــة القديمــة باعتبــار أن مدينــة كــربلاء اليــوم لا تعبــر عــن معطيــات الحــدث التــاريخي لكــربلاء فضــلا عــن التغيــرات التــي طرأت على بيئة المدينة في الوقت الحاضر.

ب.**فرضـــية البحـــث:** إن مســألة الحفــاظ والتطــوير مــن المواضــيع المهمــة والتــي شــغلت المخططـين و لا سـيما المهتمـين بالمحافظـة علـى المدينـة التاريخيـة القديمـة مـا تـزال لا تعبـر عـن الأطـر والمفـاهيم التخطيطيـة والتصـميمية التـي يمكنهـا مـن خلالهـا الوصـول إلـى حالـة التحـديث العمراني مع المحافظة على البيئة العمرانية لمدينة كربلاء في الوقت ذاته.

ج. **منهجيــة البحــث:** اعتمـد البحـث علـى منهجيـة التحليـل التخطيطـي و إجـراء دراسـة تحليليـة للمشـروع التطـويري فـي المدينـة واسـتقراء مـدى فاعليـة و أهميـة المفـاهيم التخطيطيـة فـي المدينـة القديمة و الأحياء الجديدة.

د. **نتـــائج الدراســـة:** الإرث العمرانــي و الحضــاري للمنــاطق التاريخيــة هــو حاصــل التجــارب التاريخية و الثقافية و الروحية الموروثة من جيل إلى الذي يليه.

([1])الهادي مقداد: السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكن، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البضاء، 2004، ص89.

قدمت العمارة القديمة حلولا انسجمت مع معتقدات و طرق أساليب الحياة من حيث التواصل و الترابط الحضري فالعناصر الموجودة في المناطق التاريخية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعادات و التقاليد و القيم الحضارية و الدينية للمجتمع.

المراكز التاريخية للمدن العربية عموما و العراقية خاصة بدأت تفقد خصائصها الحضرية و ملامحها العمرانية نتيجة اقتباس المفاهيم الحضرية الغربية و إقحامها بشكل قسري على الهيكل الحضري لها و تمزيق النسيج وإنشاء أبنية حديثة ذات أطوار غربية فضلا عن سوء الاستعمال عدم الصيانة و الإهمال.

لعب العامل الديني دورا مهما في ظهور مدينة كربلاء وتشكيلها فقد نمت المدن بفضل التراكمات الثقافية الدينية التي عمل الإنسان على خلقها و بالتالي خلق هذه المدن.

مرت مدينة كربلاء بمراحل عديدة و بمنعطفات مختلفة منذ نشؤها حتى يومنا هذا و تركيبها العمراني و كانت ثلاثة مراحل مهمة الأولى هي مرحلة النشوء التي تميز النسيج الحضري فيها بالعضوية و اعتماده مبدأ الانفتاح نحو الداخل أما المرحلة الثانية فحدث توسع بالمدينة و زادت مساحة الاستعمال التجاري نتيجة لشق الشوارع الخطية أما المرحلة الثالثة فحدثت توسعات كبيرة و تميزت توسعاتها باعتماد النظام الكلاسيكي الشبكي بسبب الهدم و الإزالة التي تعرض لها النسيج.

2. **الدراسة الثانية:** الدراسات البيئية لتطوير المناطق التراثية: دراسة ميدانية د/طارق غازي و آخرون: قسم الهندسة المعمارية و التخطيط البيئي ، كلية الهندسة و البترول جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

أ. **إشكالية البحث:** تعتبر المناطق التاريخية و التراثية لمدن وادي حضرموت ذات أهمية بالغة لما تحتويه من تراث ممثلا في القصور و المباني الإدارية الهامة و المناطق القديمة و التاريخية بها وقد تعرضت المدن في وادي حضرموت في العقدين الأخيرين لنوع من التنمية الحضرية و إنشاء المباني بالمواد الحديثة و الخرسانة و التي أثرت بالسلب على طابع هذه المناطق و قد تم عرض نماذج لمدن حضرموت كمدينة تريم و شبام ، مدينة القطن و لقد تمت

الدراسات و المعالجات البيئية للمباني من ناحية حالة المناخ ، درجات الحرارة ، الرطوبة و تم اقتراح سبل واستراتيجيات للتدخل على مستوى التشميس من عزل الأسقف، المشربيات ، استخدام مواد البناء الطينية للحائط ، و قد تم عرض الإمكانيات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المدن و من ثم اقتراح للاستغلال الإمكانيات المتاحة.

ب. **منهج الدراسة:** وصفي تتبعي تحليلي لمقاربة تاريخية.

ج. **أهم النتائج:** إن التراث المعماري والتاريخي هو هوية الإنسان ترفعه للانتماء للبيئة التي يعيش فيها وتحفظ له كيانه وأصالته و إن المحافظة على هذا التراث في البيئة العمرانية التاريخية لهو أمر بالغ الأهمية للإنسان و المجتمع.

إن المناطق التاريخية لها طبيعة خاصة وطابع مميز ينبغي المحافظة عليه وتنميته وتطويره للأفضل في عصر التنمية الذي يعيشه سواء للإنسان أو المجتمع أو البيئة.

إن الارتقاء للمناطق القديمة و تطورها يرجع إلى استحداث وظائف تقوي الإحساس بها و استخدام المباني المميزة فيها في أنشطة عصرية لهو المدخل الحقيقي للتطوير و الارتقاء.

إن تهيئة البيئة المحيطة بالعنصر المعماري التاريخي المميز للقصور التاريخية للسلاطين وملوك الدولة وتزيين مداخلها وساحاتها بالنباتات والزهور والطرقات المجهزة المزينة بالبوابات وأحواض الزهور هو أمر يحقق البيئة الجيدة والمريحة في تلك المناطق الحارة.

إن الاهتمام بالمباني التاريخية المميزة و المباني ذات التراث المعماري المميز بالترميم و التجميل يعطي صفة الانتماء لهذه المدن و تصبح مصدر فخر لأهلها فضلا عن الاستفادة باستخدامها.

إن مراعاة الجوانب البيئية المؤثرة على البيئة التاريخية لهو أمر هام و خاصة أن مبانيها منشأة بالطوب الطيني مثل: القصور و مباني مدينة شيام القديمة و غيرها من المباني القديمة الأخرى في الوادي و أن تهيئة البيئة لتصريف الأمطار و علاج التهوية بها و الحماية من أشعة الشمس لهو أمر يساعد على حسن استخدامها و خلق مناخ جيد لأهلها وللزوار من السياحة الداخلية و الخارجية.

3. **الدراسة الثالثة:** سياسات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة تقويم للمدن التقليدية (الموصل نموذجا)، د/ عمر حازم ضروفة، جامعة الموصل كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية.

أ. **إشكالية البحث:** عدم وضوح العلاقة بين سياسات التجديد الحضري و المناهج المطروحة للاستدامة و مدى تأثير تلك السياسات بهذه المناهج وسعى إلى توضيح هذه العلاقة مستعرضا لأهم سياسات التجديد الحضري و محللا لعلاقتها بمناهج الاستدامة على المستوى الحضري من خلال إبراز لجملة من المفردات ضمن هذا الجانب و إظهار لعلاقة بعضها ببعض.

قام بطرح علاقة سياسات التجديد الحضري بمناهج الاستدامة حيث لاحظ أن هذه الأخيرة أي سياسات التجديد الحضري تقع ضمن جوهر منهج الاستدامة من حيث كونه يمثل التواصل والاستمرارية ضمن أبعاد مؤثرة ومتكيفة مع الإنسان والبيئة والمجتمع ، هدفها تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي بعد إجراء تقسيمات موضوعية عبر خطط ومناهج موضوعة مسبقا.

ثم تطرق إلى مدينة الموصل كنموذج و تعرض إلى أهم مشاكلها ، و لقد طبق تقنية برنامج المحاكاة ؟؟؟؟؟ Image J و قد خلص البحث إلى نتائج كون معالجة إشكالية التعامل مع البؤر التقليدية ضمن خطة إعادة التأهيل أن ينجح تقييم واقع الحال يمثل المرحلة الأولى من مراحل السعي نحو تحقيق الهدف المنشود وهو الارتقاء بالمستويات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية والصحية والبيئية لهذه البؤر وصولا إلى تحديد مواطن الخلل ومعالجتها.

إيجاد نوع من الوعي و التثقيف الشامل إزاء هذه الأخطار كجزء من خطة التنمية العامة و التي تشمل إعادة التأهيل على المستوى المنظور ضمن أقل تقدير لأن التغيير الفجائي سيولد بالضرورة ردود أفعال قد لا تأتي نتائجها في صالح العملية التنموية ضمن اتجاهات مختلفة.

إعادة صياغة المرتكزات الفكرية والنظرية بما يتماشى مع روح العصر أي وضع المنهج ثم أسلوب التطبيق.

إن تراكم الخبرات والتجارب عبر السنين له تأثير إيجابي على خطة التنمية.

ضرورة شراكة وفاعلية الأطراف المدنية.

الإهتمام بالتواصل بين التشريعات والأعراف للمنظومة الحضرية ككل.

4.**الدراسة الرابعة:** الاستثمار السياحي و أثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية حلب القديمة نموذجا ، إعداد مازن سمان، الجمهورية العربية السورية، جامعة حلب، كلية الهندسة المعمارية، أطروحة دكتوراه.

ب.**إشكالية الدراسة** : إلى أي مدى يمكن تطبيق نظرية الاستثمار السياحي في المدن القديمة وما تأثير ذلك؟

ج. **منهجية البحث:** اعتمد الباحث القراءة النظرية المعمقة في أدبيات البحث، إضافة إلى دراسة تحليلية لمجموعة القوانين العالمية و العربية و المحلية.

كما تم اعتماد المنهج المقارن في تقسيم تجارب الاستثمار السياحي في البيئة التاريخية بشكل عام وفي مدينة حلب بشكل خاص.

و تطلبت خصوصية الموضوع القيام بدراسة ميدانية لتقصي واقع المشاريع السياحية المطبقة في إطار مشروع الإحياء وانعكاسها الإيجابي و السلبي على البيئة العمرانية في حلب القديمة.

و أدت الدراسة التحليلية للنتائج السابقة إلى التوصل لاقتراح خطة لتطوير سياسة الاستثمار السياحي في حلب القديم اعتمدت على المنهج التحليلي للوقائع الحالية و المنهج الاستقرائي لمستقبل الاستثمار السياحي في البيئة العمرانية التاريخية.

5.**الدراسة الخامسة:** التنمية المستدامة لمراكز المدن القديمة التراثية في ظل تحديات النمو العمراني الحديث ، دراسة حالة مركز مدينة أسيوط القديم ، للدكتور المهندس عصام كمال الدين محروس: كلية الهندسة جامعة أسيوط 2005، (دراسة ميدانية).

أ. **مشكلة البحث:** إن اتساع المدن وزيادة رقعتها إلى محلات كبيرة بسبب الزيادة المتصارعة لعدد السكان وبسبب التطورات الاقتصادية الحادثة إلى تطور بدائل مراكز المدن القديمة تطورا مستمرا أفقيا و تغير المفهوم العمراني التقليدي للفراغات المختلفة بسبب التطورات التكنولوجية و تغير مفهوم التقليدي

المحلات المتجاورة و نشوء مباني تجارية لعدة أدوار يمكن للفرد الحصول على كافة احتياجات التسوقية خلال زيارته للمبنى الواحد (مول تجاري) إضافة إلى كون عملية الحفاظ و ارتقاء بعض المباني أو المناطق القديمة و التراثية غير كافية لضمان عدم التدهور و الانحسار لمجابهة التغيرات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و البيئية.

ب. **منهجية البحث:** الاعتماد على الدراسات النظرية و الميدانية لهذه المناطق و اختيار مركز مدينة أسيوط القديمة كدراسة حالة (كعينة اقتصادية واجتماعية وحتى بيئية) و وضع البحث لمعنى الحلول المقترحة لتحقيق استدامة هذه المنطقة التاريخية.

و تم رصد أهم أبعاد تدهور هذه المنطقة و المتمثلة في:

- انحسار القيمة الوظيفية للمباني أو عدم ملائمتها.
- تدهور الحالة الإنسانية
- مشاكل عمرانية.
- عدم ملائمة الوسط المحيط.

الاستنتاجات:

- ضرورة التأكيد على الهوية التراثية للمنطقة.
- تحقيق الملائمة البيئية و العمرانية للمنطقة.
- إعادة التخطيط العمراني لحل مشكلة التزاحم المروري.
- الإدراك البصري للمباني التراثية و ملائمة المباني خارجها.
- توفير التمويل لتنفيذ عملية التنمية و وضع برنامج شمولي لتحقيق التنمية المستدامة و ذلك بالتكفل بكافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية و البيئية.
- السرعة في تنفيذ مشاريع التدخل.
- حل لتنظيم حركة المرور للمشاة داخل الأسواق التراثية.
- برنامج اجتماعية توعوية.
- رؤية المدينة التاريخية في ظل متغيرات المدينة.

6.الدراسة السادسة: التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل مراكز المدن حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن إعداد سلامة طايع العساسفة وآخرون.

أ. **مشكلة الدراسة:** يناقش البحث مشكلة التي يعاني منها مركز مدينة الكرك القديمة و المتمثلة في عدم قدرتها (نسيجها العمراني الحضري) على مجابهة متطلبات الحياة العصرية و المستقبلية و المتمثلة في الضغط الشديد على خدماتها على الرغم من بعض الإجراءات التي اتخذت من قبل الجهات الحكومية و البلدية للحد من ذلك الضغط و الذي أثر في شخصية المدينة التاريخية و التراثية و تبرز المشكلة في انخفاض نسبة مساحة نظام الحركة التي نشكل مساحتها الكلية 6.5% و ضيق الشوارع و عدم استيعاب حركة المركبات و تراجع الوضع البيئي و بالتالي فالإشكالية محصورة: كيفية جعل مدينة الكرك القديمة سكانا ملائما لمتطلبات العصرية المستجدة مع الحفاظ على هويتها وشخصيتها التاريخية و التراثية من أجل استرجاع مكانتها و وظيفتها الإدارية التاريخية و التجارية من خلال استيعاب الكثافة السكانية العالية و الحالية و المستجدة.

ب. **فرضية البحث:** انطلقت فرضية البحث من الفهم الدقيق للمشكلة من خلال الملاحظة الشخصية والاطلاع على العقبات التي تواجه الإدارة المحلية – بلدية الكرك– في المدينة و المتمثلة في سعيها لحل مشاكل المرور ، و هدم بعض المباني الأثرية من أجل تأمين مواقف السيارات و التجديد الحضري و اعتبار المدينة كل متكامل يؤثر في كل شيء و العكس إن لم يليها التجديد الحضري.

أما الفرضيات الفرعية: فتتمثل في كون بقاء نظام تقسيم الأراضي للعشائر و الموقع الجغرافي المحصور و عامل الهجرة و المركزية في اتخاذ القرار.

و قد عرض الباحث دراسات مشابهة سواء على الصعيد العالمي كتجربة إنجلترا أو على الصعيد المحلي كدراسات لمدينة الكرك القديمة من جوانب، تربوية، عمرانية، اجتماعية.

ج. النتائج:

- العوامل الجغرافية والإدارية.
- الكثافة السكانية و زيادة الطلب على الخدمات.
- غياب أسلوب التخطيط و عشوائية الاستعلامات.

كلها ساهمت في زيادة تردي الأوضاع بالمدينة التاريخية و خلص البحث بتوصيات عامة.

7. **الدراسة السابعة:** استراتيجيات حماية التراث العمراني في المملكة العربية السعودية

لـ: سمير نور الدين الوتار: جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط.

أ. **إشكالية البحث:** إن غياب سياسات الحفاظ على التراث العمراني في المملكة العربية السعودية فترة من الزمن قد أدى إلى وجود مشكلة كبيرة تضخمت مع مرور الزمن و هذا ما دعى الجهات المختصة للتحرك لإيجاد الوسائل و الطرق و الآليات لحماية هذا التراث و يمكن تحديد الأسئلة الرئيسية للبحث بمايلي:

- هل هناك تراث عمراني بالمملكة العربية السعودية يستحق الاهتمام؟
- هل هناك استراتيجيات و إجراءات أو خطوات أو مبادرات ينبغي اتخاذها لتعزيز هذا الحراك؟
- هل هناك حراك لحماية التراث العمراني بالمملكة العربية السعودية و كيف يتم هذا الحراك؟
- ما هي الإنجازات التي تحققت لحماية التراث العمراني بالمملكة؟

ب. **نطاق البحث:** يتناول البحث التراثي العمراني الذي تزخر به المملكة و إظهار أهميته كما يركز البحث على الخطط و الاستراتيجيات التي تمت بالمملكة العربية لحماية التراث العمراني و تقييم تلك الخطط من خلال استعراض ما تم انجازه حتى الآن بهذا الصدد سواء من خلال الجهات و المؤسسات الرسمية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض أو من خلال الدراسات و المشروعات و الإجراءات التي تمت في بعض المدن لحماية هذا التراث العمراني.

ج. **منهج البحث:** اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي الذي يهدف إلى إعطاء صورة دقيقة عن حقيقة الحراك الحاصل في مجال التراث العمراني بالمملكة العربية السعودية من خلال ما تم في هذا الإطار مع إعطاء صورة وصفية دقيقة عن مشروعات تأهيل و تطوير التراث العمراني و رغم أن البحث الوصفي بحث تقريري و التركيز على تحديد خصائص كل

مـن حـراك حمايـة التـراث العمرانـي و سياسـاته إضـافة إلـى تحليـل أهـداف و تقيـيم المشـاريع التـي تمت في إطار الحفاظ.

د. **فرضـية البحـث:** المملكـة العربيـة تسـخر بـالكثير مـن المـوارد التراثيـة يجـب الحفـاظ عليهـا و صونها و تطبيق استراتيجيات عالمية و محلية في هذا الصدد.

هـ. نتائج الدراسة:

- ✓ أثبتـت الدراسـة أن هنـاك مخزونـا كبيـرا مـن التـراث العمرانـي فـي المملكـة يمتـاز بـالتنوع و بعضه يعود لآلاف السنين.
- ✓ توصلت الدراسة إلى أن هناك حراك بالمملكة لحماية التراث العمراني.
- ✓ أظهـرت الدراسـة أن النشـاط المكثـف لحمايـة التـراث العمرانـي لـم يظهـر بشـكل جلـي إلا فـي الخمـس سـنوات الأخيـرة بعـد أن اسـتطاعت الهيئـة العامـة للسـياحة و الآثـار مـن تطـوير خططهـا و استراتيجياتها.
- ✓ بينـت الدراسـة أنـه و بـالرغم مـن تـأخر الحـراك لحمايـة التـراث العمرانـي بالمملكـة إلاّ أن المبـادرات و المشـروعات وا لانجـازات التـي أطلقـت مـؤخرا تظهـر الرغبـة والسـعي لحمايـة التـراث العمراني.
- ✓ مـن خـلال عـرض الدراسـة لمـا تـم انجـازه مـن مشـروعات فـي إطـار حمايـة التـراث العمرانـي و بالمقارنـة مـع المخـزون الهائـل فـي مواقـع و مبـاني التـراث العمرانـي بالمملكـة و الخطـط و الاسـتراتيجيات التـي تـم إعـدادها يظهـر أن هنـاك كـم هائـل مـن المواقـع بانتظـار حمايتهـا و تطويرهـا لـيس بسـبب نقـص الإمكانيـات و لكـن ربمـا أن المرحلـة الـتأسيسية و وضـع الخطـط يحتـاج لـبعض الوقت لتظهر نتائجه و آثاره على أرض الواقع.

8.**الدراسـة الثامنـة:** تخطـيط و تنميـة السـياحة التراثيـة فـي محافظـة نـابلس، إعـداد: لبنـى محمود عجعج– إشراف: د/ هيثم الرطروط: جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2007.

مشـكلة الدراسـة: محافظـة نـابلس تتمتـع بمقومـات سـياحية و أثريـة و دينيـة و تاريخيـة إلا أنـه ثمـة أسـئلة عديـدة تطـرح حـول أهـم المشـاكل و المعيقـات التـي تعتـرض عمليـة الجـذب السـياحي فيهـا وتنميته و من هذه الأسئلة:

- هـل أخـذت المنـاطق الأثريـة حظهـا مـن التـرويج و الدعايـة الإعلاميـة لجـذب السـياح إليها؟
- مـا هـو وضـع المنـاطق الأثريـة فـي منطقـة الدراسـة أو هـل تلـق العنايـة و الرعايـة اللازمـة لها؟
- هـل الخـدمات السـياحية المتـوفرة تتناسـب مـع عناصـر الجـذب السـياحي الموجـودة فـي منطقة الدراسة؟
- هـل للأوضـاع السياسـية تـأثير علـى النشـاطات السـياحية فـي المنطقـة و هـل عـدم وجـود الأمن و الاستقرار يؤثر على تضاؤل عدد السياح القادمين إلى المنطقة؟
- مـاهي أهـم المشـاكل و المعيقـات و العراقيـل التـي تواجـه السـياح القـادمين إلـى المنطقـة؟ و ما هي الحلول المقترحة لدرء هذه المشاكل؟

أ. **فرضـية البحـث:** تعتبـر الدراسـات أن السـياحة هـي جانـب مهـم مـن جوانـب الاقتصـاد الـوطني بحيـث تفتـرض أنـه يمكـن اعتبارهـا كصـناعة مهمـة و أن الاهتمـام بهـا و تطويرهـا يمكـن أن يكـون أحـد مرتكـزات الاقتصـاد الـوطني مـن الناحيـة الاقتصـادية عـدا عـن الناحيـة الثقافيـة و السياحية من خلال تعريف السياح بتاريخ المدينة و حضارتها و هويتها.

ب. **مـنهج الدراسـة:** اسـتخدمت الباحثـة المـنهج الوصـفي الميـداني لجمـع البيانـات مـن مجتمـع الدراسـة و التعـرف علـى خصائصـه لتخطـيط وتنميـة السـياحة التراثيـة فـي نـابلس مـن جهـة نظـر السياح و المنشآت السياحية و هذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة.

ج.**عينـة الدراسـة:** 210 سـائح بطريقـة عشـوائية بسـيطة ، عـدد المنشـآت السـياحية عـددها (32) تـم توزيـع 210 اسـتبانة للسـياح و 32 علـى المنشـآت الباقيـة كـان عـدد الاسـتبانات المرجعيـة 150 اسـتبانة مـن اسـتبانات السـياح و25 مـن اسـتبانات المنشـآت الباقيـة و بالتـالي تكـون نسـبة عينـة السياح من المجتمع تقريبا 16% ، و المنشآت السياحية 80.6%.

المقابلات المقننة و الموجهة و بدليل مقابلة تمت مع مسؤولي المنشآت السياحية.

د. **نتائج الدراسة:**

✓ الصـناعة السـياحية فـي مدينـة نـابلس تعـاني نقصـا شـديدا و فادحـا و مردودهـا علـى الاقتصاد الفلسطيني ضئيل.

- ✓ تعتبر محافظة نابلس مدينة تاريخية بمعنى الكلمة نظرا لتعاقب حضارات كثيرة عليها.
- ✓ تزخر المنطقة بمقومات سياحية و طبيعية من جبال و وديان و عيون و الآثار و المعالم و هي بحاجة إلى رعاية و ترميم و توعية مجتمعية للمحافظة عليها.
- ✓ تفتقر نابلس إلى المنشآت السياحية فهي قليلة و ضعيفة الإمكانيات و قلة العاملين بها و ضعف خبرتهم و عدم تخصصهم.
- ✓ إذا ما توفر الظرف السياسي الملائم و التخطيط الإداري الناجح و التطبيق الفعال للأساليب العلمية الصحيحة فإن السياحة التراثية تنتعش و تكتسب مكانة عالية.

9. **الدراسة التاسعة:** نحو سياسة إعادة تأهيل المباني السكنية في مراكز المدن الفلسطينية "حالة دراسة نابلس" إعداد: نهى أبو هنطش، إشراف د/إيمان العمد، جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية التخطيط.

أ. **مشكلة الدراسة:** تزخر المدن الفلسطينية بموروث معماري و عمراني كبير و عدم الاستغلال الأمثل له أدى إلى تدهور تلك المباني السكنية التراثية مع الحفاظ على الإرث الحضاري المعماري لها.

ب. **السؤال الرئيسي:** إلى أي مدى يمكن تطويع خصائص البيوت التقليدية لتلبي احتياجات ساكنيها و متطلبات العصر الحديث دون الإضرار بقيمتها التراثية و بالتالي محاولة الخروج بسياسة عامة لإعادة تأهيل المباني السكنية التاريخية؟

ج.**فرضيات الدراسة:** إن المباني السكنية التقليدية قادرة على استيعاب التغيرات في التصميم و التخطيط و متطلبات السكان واحتياجات العصر الحديث بحيث تبقى تنبض بالحياة دون الإضرار بقيمتها التراثية.

د. **فرضيات فرعية:**

- إن تأهيل القصور بالوظيفة السكنية يفقدها قيمتها التراثية باعتبارها معلم من معالم المدينة الحضارية و التي يجب الحفاظ عليها و استخدامها بوظيفة عامة.

- يمكن إعادة تأهيل البيوت الكبيرة و تجزئتها لأكثر من و حدة سكنية دون الإضرار بقيمتها و أهميتها التراثية.
- تشكل الأحواش السكنية و البيوت المفردة المتشابكة النسيج العمراني للبلدة القديمة و التي يجب الإبقاء على تكوينه دون المساس به.

هـ. **خطة و منهجية الدراسة:** تقسيم العمل الميداني: بين و سائل و آليات مقترحة لتحقيق الأهداف و المتمثلة في: رفع المستوى المعيشي و البيئي للسكان، و المحافظة على الاستخدام السكني و توعية و تشجيع السكان للعودة للبلدة القديمة و الحفاظ على التراث و من حيث الجهات المستهدفة وكذا الأدوات الواجب استخدامها.

اتباع منهج وصفي تحليلي ومنهج تاريخي لتتبع الأحداث التاريخية.

مقابلات شخصية و غير شخصية و استمارة استبيان.

و. **النتائج:** تم فحص النظريات التي سطرت في بداية البحث و تم التوصل إلى وجود مشاكل تتعلق بالتصميم و المساحات الكبيرة و طبيعة توزيع الفراغات للقصور و كذا من ناحية الحركة بين الغرف و توفير الخدمات الضرورية أما من ناحية المشاكل الإنشائية فتوفير حماية للأدراج و تنظيف البيئة من النفايات و معالجة مشاكل الرطوبة و تسرب مياه المجاري من خلال التمديدات المتكسرة أما المشاكل المعمارية فتخص التشويه البصري بسبب التمديدات المختلفة و التي تشكل مطلب أساسي لكل مبنى و بالتالي لابد من إيجاد حلول و محاولة إخفائها بمواد تقليدية بحيث لا تؤثر على الشكل الجمالي للمبنى.

و كذا من ناحية الجدوى الاقتصادية وترميم و إعادة تأهيل القصور التي لا يستطيع السكان تحمل الأعباء فيها نظرا لمساهمتهم المادية المنخفضة و كذا تجزئة البيت إلى أكثر من و حدة سكنية حسب مساحته وتصميم فراغاته و كذا فصل المدخل الواحد و انعدام الخصوصية و إغلاق الأروقة لكن دون الإضرار بتشكيل فراغات البيت أما التمديدات و التشويه البصري الذي تضر بجمالية المبنى وتكوينه و بالتالي إزالة هذه الإضافات و كذا يجب المحافظة على طبيعة الأحواش السكنية و البيوت المفردة و المتشاركة و السماح بإجراء تعديلات داخلية تعمل

علـى تحسـين الوضـع المعيشـي للسـكان و كـذا ضـيق المسـاحات و ارتفـاع نسـبة البيـوت المهجـورة و تـدهور حالـة العديـد مـن هـذه البيـوت و مشـكلة تـوفير الخـدمات الضـرورية و مشـكلة الحركـة و المواد التقليدية.

10. **الدراســـة العاشـــرة:** الطالـب سـفيان سـالمي: التـراث الحضـري والمعمـاري فـي الجزائـر المدينـة القديمـة بعنابـة نموذجـا أطروحـة مكملـة لنيـل ديبلـوم الدراسـات العليـا بالمعهـد العـالي للعلـوم الاجتماعية E.E.H.S.S DE.A .

إشراف: Jean جامعة aix en provence Ecole des Hautes Etudes en science sociales louisfabian marseilleoctobre 1999.

انطلقـت الدراســة الميدانيــة منـذ أوت 1999 علــى المدينــة القديمــة بعنابــة و قـد اسـتخدم العديــد مــن الأدوات المنهجيــة و المتمثلــة: الاســتبيان والمركــز والموجــه أساســا لســكان المدينــة القديمة.

أ. **المقـــابلات:** و التـــي أنســـت الفـــاعلون السياســـيون المعنيـــون بسياســـة المحافظـــة و المسـتثمرين و السـكان المـدمجون فـي عمليـة الحفـاظ ، البحـث ارتكـز علـى تعـداد السـكان منـذ 1966-1997.

نتـائج و أبحـاث و أعمـال المنجـزة مـن طـرف الولايـة حـول المدينـة القديمـة و لجنـة تـرميم الأحياء و التراث (E.P.W.R.V.V.A).

كشوف و تقارير المديريات المعنية (البيئة، التجارة،...).

أعمال وأبحاث طلبة الهندسة المعمارية.

الاستبيان وصمم انطلاقا من 4 محاور:

- الأول: حول السكن.
- الثاني: أراء السكان حول تدهور حالة المدينة القديمة.
- المدينة و صورتها (المحور الثالث).

- المحور الرابع: الخصائص السوسيواقتصادية و المتعلقة بالأسرة والأنشطة والحرف ،...

و كان توزيع الاستمارات و الاستبيانات بشكل مباشر و عن طريق مساعدة من الباحثين الآخرين.

ب. **العينة وأسلوب اختيارها:** لقد تم الاعتماد على كافة الدراسات السابقة المعالجة من طرف الولاية و مديريات التخطيط و مصالح المكلفة بحماية المدينة القديمة و قد تم احترام تقسيم المجال المدينة القديمة إلى أربع قطاعات: الأول خليط و غني اجتماعيا و يوجد به السكان الأصليون للمدينة القديمة.
الثاني يحمل معالم و مساكن قديمة ذات أهمية عمرانية و أثرية.
نسيج مختلط بين الحديث و الاستعماري و القديم.
نسيج رديء ذو أحوال معيشية سيئة.

ومن أجل الفهم السليم لهذه الدراسة اعتمد الباحث على كل من مقاربة العلوم الاجتماعية، المقاربة التاريخية والجغرافية ومقاربة العلوم السياسية والقانونية.

ج.**المنهج:** وصفي تحليلي تفسيري.

د. **العينة:** وقد تم القيام بالمعاينة 10% مسح شامل للقطاعات الأربعة كون عدد الأسر بلغ 4800 أسرة أي 480 أسرة مقسمة على 4 قطاعات:

- القطاع الأول 1500 ←**150**.
- القطاع الثاني 1000 ←**100**.
- القطاع الثالث 2000 ←**200**.
- القطاع الرابع 300 ←**30**.

هـ. **التساؤل الرئيسي:** هل يمكن إعادة إحياء التراث العمراني و المعماري لمدينة عنابة القديمة و كيف السبيل إلى ذلك ؟

التساؤلات: هل يمكن تحسين إطار العيش للسكان داخل المدينة القديمة ؟

هل المدينة القديمة قادرة على الاستمرارية ضمن المدينة الكبيرة ؟

هل للمدينة صورة إيجابية لدى السكان والفاعلون الاجتماعيين ؟

و. النتائج:

- ✓ للمدينة التاريخية مقومات تاريخية و بشرية و اقتصادية يمكن إنقاذها و الرقي بها.
- ✓ يمكن لإعادة الاعتبار للمدينة التاريخية بفضل سياسة التجديد و المحافظة.
- ✓ مازال السكان والفاعلون لديهم تمثلات و صورة من الحنين اتجاه المدينة التاريخية
- ✓ ضرورة توفر الشراكة بين مختلف الفاعلين من أجل الإستثمار الأمثل للمدينة التاريخية.
- ✓ سياسة الحفاظ على المدينة التاريخية بعنابة لا بد أن تدخل ضمن السياسة العامة للمدينة.
- ✓ توفر الوعي بالتراث ضمان لشراكة السكان.

11. الدراسة الحادية عشر:

إعداد **وداش الضاوية:** إشراف الأستاذ الدكتور: **العربي إشبودان**، رسالة ماجستير **2009/2008** جامعة الجزائر بعنوان: **القصبة بين الهوية الحضرية والواقع المعاش.**

إشكالية الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في تبيان أهمية و دور القصبة في صناعة وبناء الهوية الحضرية للفرد و التعرف على الخصائص الحضرية و الثقافية للقصبة و محاولة كشف السر وراء هذه الخصوصية للقصبة دون سواها و معرفة مدى استمرارية و فاعلية هذه الآلية خصوصا بعد سواها و معرفة مدى استمرارية و فاعلية هذه الآلية خصوصا بعد الواقع المرير الذي تشهده أم لا.

أ. أسئلة الدراسة:

- هل تزال قصبة العاصمة محافظة على مركزها كإشعاع حضري أم لا ؟
- هل الفئات الأصلية القليلة المتبقية تساهم في الحفاظ على هويتها الاجتماعية و الحضارية ؟
- هل الجدران و الأسقف المهترئة كفيلة و قادرة على حماية الموروث الثقافي و الاجتماعي بها ؟

ب. فرضيات الدراسة:

1. الأقلية قد تساهم في محافظة على تراث القصبة.
2. استغلالها من طرف فئات محرومة قد يساهم في تدهورها.
3. النسيج العمراني لها قد يساهم في اندثار الكثير من الممارسات الاجتماعية.

ج. **منهج الدراسة:** وصفي تحليلي و مقارن والاعتماد على البحث الاستطلاعي و كذا الملاحظة و استمارة مقابلة .

العينة: قصدية تراكمية عنقودية.

حجم العينة: بلغ حجم العينة **101** مبحوث: **14** ذكور –**87** إناث .

الاستمارة: اشتملت على محاور أساسية وبـ **65** سؤالا.

د. النتائج: هوية القصبة لم تعد تلك الهوية الحضرية التي تحتوي في طياتها على تلك المساويات الثقافية الراقية و العادات والتقاليد و القيم الاجتماعية الحضرية التي لا طالما تميزت بها و هذا راجع لعدة أسباب هجرة السكان الأصليين لها

- الفئات القليلة المتبقية خلقت ثقافة جديدة.
- الفئات الفقيرة خلقت ثقافة جديدة.
- اللاعدالة الاجتماعية و المجالية في تنمية فضاء القصبة من طرف السلطات
- غياب دور الجمعيات.

استنتاج عام: كيف يمكن للقصبة أن تكون مركزا للإشعاع الحضري و الحضاري و مصنعا لبناء الهوية الحضرية و هي أصلا فاقدة لهويتها الأصلية وسط هذا التعداد الهائل لهويات ساكنيها.

12. الدراسة الثانية عشرة:

إعداد زكري بن بايوب قشار: إشراف الأستاذ الدكتور: العربي اشبودان **2007/2006** جامعة الجزائر: قسم على الاجتماع الحضري.

العنوان: إعادة إنتاج النمط العمراني القديم والعلاقات الاجتماعية التقليدية: دراسة في قصر تافيلات بني يزغن غرداية.

أ. **الإشكالية:** تكمن أهمية الدراسة في إبراز خصائص و مميزات النمط العمراني الحديث شكل القصور من أجل مقارنتها مع مميزات و خصائص النمط العمراني الحديث شكل من أجل مقارنتها مع مميزات و خصائص النمط العمراني القديم للوقوف على مدى التوافق بينهما و التعرف على الدوافع و

الأسباب التي أدت بالسكان لاختيار مثل هذا النمط من العمران كونه يشبه إلى حد كبير نمط القصور القديمة و الوقف على نوعية العلاقات الاجتماعية التي تسود داخل هذا النمط من العمران للتعرف عما إذا كانت إعادة إنتاج النمط العمراني القديم أدت إلى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القديمة.

ب. **أسئلة الدراسة:**

- ما هي دوافع اتجاه الأسر نحو هذا النمط العمراني الجديد؟
- هل حقق هذا النوع متطلبات الأسر؟
- هل اهتم هذا النمط من العمران بإعادة إنتاج النمط العمراني القديم فقط أم امتد ذلك إلى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية التراثية؟

ج.**الفرضيات:** الإمكانيات الاقتصادية للأسر و التحفيزات وراء التوجه إلى هذا النمط.

استطاع هذا النموذج أن يحقق متطلبات الأسر من الانتماء الاجتماعي.

استطاع هذا النمط من العمران أن يعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية التقليدية من خلال إعادة إنتاج النمط العمراني القديم.

د. **المنهج:** وصفي منهج دراسة حالة منهج تاريخي منهج مقارن.

هـ. **أدوات البحث:** الملاحظة الاستبيان.

الاستبيان يحوي 38 سؤالا.

العينة: حجم العينة 100 أسرة

و. **النتائج:** تجربة تافيلالت الجديدة انطلاقا من هذه الخصائص اعتبرت تجربة إنسانية يمكن تعميمها عبر كامل التراب الوطني طالما أن هناك متطوعين وروح التضحية والتضامن الاجتماعي في كل مكان يكفي توجيهها نحو الطريق الصحيح للاستفادة منها واستثمارها لصالح السكان أنفسهم.
التجربة حافظت على علاقات الجيرة حتى فيوسط الجديد والقديم الحميمية والخصوصية.

13. الدراسة الثالثة عشر:

بعنوان "علاقة الفضاء المنزلي بالصحة النفسية لدى سكان أحياء القصبة بالجزائر العاصمة، رسالة دكتوراه علم النفس الاجتماعي جامعة الجزائر قسم علم النفس إعداد الطالبة سليماني جميلة: إشراف. أ/د أحمد دوقة.

أ. مشكلة البحث:

- هل توجد علاقة ارتباطية بين الفضاء المنزلي بالصحة النفسية لدى سكان أحياء القصبة و هل العلاقة تختلف باختلاف كل من الجنس و الوضعية المهنية و الحالة المدنية؟

ب. الفرضية العامة:

- توجد علاقة ارتباطية بين الفضاء المنزلي والصحة النفسية و هي علاقة تختلف باختلاف كل من الجنسين و الحالة المدنية و الحالة المهنية.

ج. **فرضيات جزئية:**

- هناك علاقة ارتباطية و دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$ بين الفضاء المنزلي و الصحة النفسية باختلاف الجنس.
- هناك علاقة ارتباطية و دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$ بين الفضاء المنزلي و الصحة النفسية باختلاف الحالة المدنية .
- هناك علاقة إرتباطية و دالة إحصائيا عند $\alpha = 0.05$ بين الفضاء المنزلي و الصحة النفسية باختلاف الحالة المهنية.

د. منهجية البحث:

المنهج: وصفي تحليلي

العينة: أجري البحث في **7** مقاطعات **(district)** من أصل **46** مقاطعة.

رقم المقاطعات: **08/ 10/ 27/ 31/ 32/ 33.**

وقد أختيرت بطريقة عمدية بسبب الاكتظاظ والطابع التقليدي (دويرات) و الاشتراك في المجال (وسط الدار، حنفيات،...)

هـ. **الدراسة الاستطلاعية:** 100 أسرة اختيرت بطريقة عشوائية قائمة مرجعية خاصة بالفضاء المنزلي، مقياس الصحة النفسية .

العينة النهائية : 300 **أسرة.**

و. **النتائج:** باستخدام **SPSS.**

ز. **الفرضية:**

1. لم تتحقق.
2. لم تتحقق
3. لم تتحقق.

- الصحة النفسية: نجدهم ينتمون إلى المستوى المنخفض الذي يظم الأفراد الذين لديهم أقل درجة من سوء التوافق أو أعلى اضطراب في السلوك و لديهم مشكلات معقدة و يمكن أن يصبحوا خطر على أنفسهم و على الآخرين.
- أعلى نسبة ينتمون إلى فضاء منزلي غير لائق.
- تؤثر الصحة النفسية لكلا الجنسين على مستوى الأبعاد النفسية و أبعاد الفضاء المنزلي و الحالة المدنية و الوضعية المهنية.
- عدم تحقق الفرضيات الثلاثة لم ينفي وجود علاقات ذات دلالات إحصائية عند **0.01** بين أبعاد الفضاء المنزلي و الصحة النفسية بين عدد الغرف المساحة التجهيزات المسكن.

ح.نتيجة عامة: مهما اختلف الجنس و المهنة و الحالة المهنية فإن درجة الصحة النفسية لسكان القصبة تكاد تكون في نفس المستوى من التقارب و السبب يعود إلى الجو العام الذي يطبع مساكن القصبة و الذي لا يتوفر على أدنى مقاييس التقنية المقبولة للإيواء.

- و ما دام الشعور بالمن والطمأنينة النفسية والايجابية والفاعلية بصحة نفسية سليمة وعليه يصبح الفرد أكثر استعداد للإصابة بالمشاكل النفسية.

14. الدراسة الرابعة عشرة:

أ. عنوان الأطروحة : الجمعيات الثقافية من أجل الحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة .

دراسة ميدانية مقارنة :بين جمعيات ثقافية بالجزائر العاصمة .

إعداد : بشار راضية : إشراف أ.د العربي إشبودان. 2002/2001 ، قسم علم الاجتماع الحضري / جامعة الجزائر .

ب. **الإشكاليـة:** إلى أي مدى شكل وعي الجمعيات الثقافية و ساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية و التاريخية للقصبة.

ج. **الأسئلة الفرعية:**

- ما هي الأسباب الأساسية للتشكيل جمعية بالنسبة لمسيري الجمعية .؟
- و الأسباب الأساسية لاختيار الجمعية بالنسبة للمنخرطين في الجمعية؟
- هل ترجع درجة و نوع النشاط للمكانة الاجتماعية ؟
- ما هو موقف الجمعيات إزاء وضعية القصبة المتدهورة ؟

- ما هو نوع النشاط الذي تمـارسه الجمعيات من أجل تحقيق أهدافها ؟
- ما هو موقف الجمعيات إزاء سياسة السلطات المحلية المتبعة من أجل إنقاذ القصبة؟

الفرضية الأساسية تصورات المنخرطين من أجل الحفاظ على القصبة و ترتبط أساسا باختيارهم للجمعية مواقفهم إزاء وضعيتها ، مكانتهم الاجتماعية و نشاطاتهم داخل الجمعية .

أ. **الفرضيات الفرعية :**

فرضية 1: خلق الجمعية وتطورها هو نتيجة عجز السلطات المحلية عن تحسين وضعية القصبة .

فرضية 2: اختيار الجمعية يتعلق أساسا بالمكانة الاجتماعية الأصل الجغرافي و قدم الإقامة في الحـي.

فرضية 3: لنشاطات المنخرطين علاقة مباشرة بالوسط الاجتماعي للمنخرطين و نظرتهم للقصبة.

مقاربة البحث: الاقتراب النسقي.

الدراسة تناولت 6 جمعيات كدراسة حالة جمعية (أكت)، جمعية تراث ، أصدقاء الجزائر ، جمعية ملاك القصبة ، جمعية (**Icomos**)، وجمعية شباب الغد.

- استمارة مقابلة مع الرؤساء و الأعضاء وقسمت الاستمارة إلى أربعة فصول.
- **العينة:** عشوائية طبقية (كل توجه للجمعية يعتبر نمط) المعالجة وفق برنامج **spss**
- **النتائج** : تحققت الفرضيات بنسب متفاوتة و أن الجمعيات التي كانت محل دراسة واعية بواقع القصبة و ضرورة حماية القصبة و الحفاظ عليها باشتراك السكان و المسئولين لكن يبقى الوعي الثقافي و بالتالي فالحركة الجمعاوية بحاجة إلى حرية أكثر و إصغاء أكثر و مراقبة أكثر و ليس تعتبر فمصير القصبة بيد سكانها و ليس بيد السلطات و حدها.

سابعا/المقاربة النظرية والنموذج التصوري لموضوع البحث:

لقد تعددت التعريفات الأولية في تحديد المجتمع المدني ، كما تعددت المعايير و الخصائص التي منها قد نميز مجتمع بأنه مدني عن آخر بأنه قروي (ريفي) كما تختلف المعطيات أيضا من واحدة إلى أخرى فالمجال بناء إنساني يجب فهمه وفق معطيات اجتماعية أو مدنية وثقافية و رمزية أو وفق معطيات صراعات طبقية أحيانا باعتبار أن المدينة كلها رموز ثم رهانات القوة كما أن بعض السلوكيات الحضرية جد مفيدة من الزاوية المنهجية سلوكات مثل المنافسة و التتابع والانتشار و الحركات الاحتجاجية كشكل من أشكال التعبير عن المدنية وغيرها من أساليب حياة المدن كما أن مفاهيم مثل دور الفرد في المدينة و مهنته يمكن أن تساعد كثيرا في قطع مناطق القوة و الضعف في أي مدينة مدنية.

و المدينة التاريخية هي وسط حضري شهدت منذ نشأتها الأولى نفس تقريبا التفاسير و المداخل التي طبقت على المدن ، فالفرد في المدينة التاريخية في حالة صراع دائم لإثبات الذات و امتلاك الأرض و وضع صورة للمدينة تعبر عن هويتها و تفرض مكانتها.

فلو نرجع للمداخل المعرفية المفسرة لقيام المدن نجد:

1. المدخل التاريخي:

و الذي يقر بأن أساس قيام المدن هي أنويتها و مراكزها الأولى و التاريخية حيث يعد هذا المركز ثورة النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و المدن على صورتها الحالية ما هي إلا امتداد وتواصل لتطور نواتها الأولى.

و يصر المدخل التاريخي على أنه يمكن فهم سياقات المدن المعاصرة و الحديثة إلا في ظل سياقها التاريخي لأن المدينة هي أولا و قبل كل شيء ظاهرة اجتماعية من مميزاتها التاريخية و تاريخها و أصالتها التي سوف تحدد أنشطتها و مكانتها بين المدن و تحدد مدى تنافسيتها و قابليتها على الريادة و الرواج و في بحثنا هذا و جدنا أنفسنا مجبرين و منساقين عفويا أو قصريا لاستخدام المقاربة التاريخية و ذلك من خلال عرض ما في مدينة الجزائر – القصبة– و الإحاطة بتفاصيل الحياة الاجتماعية التي سوف تقودنا إلى فهم الحاضر الذي تشهده القصبة لنستطيع أن نصل إلى التنبؤ بإستراتيجيات التدخل و تصور مستقبل أفضل لها.

2. المدخل السوسيوثقافي:

الذي يرى بأن المدينة إنتاج فني و إبداع لذلك فالمدن تتخذ صورا و أشكالا انطلاقا من ثقافة و قيم ساكنيها فالمدينة إنتاج اجتماعي للأفعال و السلوكات والقيم و التمثلات.

فالمدينة التاريخية العربية و الإسلامية لها نمطها المعماري الخاص بها و كذا لعبت دورا اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا فعالا جعل منها أساس قيام المدن في المجتمعات العربية و كان المسجد و السوق أساس و بداية الشروع في التخطيط الحضري في المدن العربية التقليدية و كانت هذه المدن تتسم بالتضامن العضوي من جهة و على مبدأ الخصوصية و الإحتوائية و التواصل البصري و العمراني من جهة أخرى ، فهي مثال للنسيج الحضري المتراص و المتضام.

و القصبة كنموذج للدراسة عكست صورة المدينة الإسلامية من حيث البناء و الوظيفة من جهة و من حيث الصراع من جهة أخرى ، حيث شهدت تغيرات على مستوى البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في خضم العولمة و صراع المدينة الحديثة و المعاصرة من أجل السيطرة والمركزية.

حيث أدت مؤشرات هذا المدخل و المتمثلة في: الحجم و الكثافة و التغاير الاجتماعي إلى تغيير التوجه و التمثل نحو المدينة التاريخية في زمن أصبحت السيطرة الاقتصادية و البقاء للأصلح و الأقوى و يتغير المنظور إلى الحضرية كونها أسلوب حياة و في هذه الدراسة سوف ندرس الجوانب السوسيوثقافية للمدينة التاريخية.

3. المدخل الأيكولوجي:

و الذي يفسر علاقة الفرد بالمجال في البيئة الحضرية وهنا تكون المدينة الآلية التي تنتمي من مجموعة السكان الأفراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة وتتسع المدن وتكبر و تتنامى عبر سلسلة من عمليات المنافسة و الغزو و الهجرة و الضم و الاندماج و التتابع و هذا طبعا و فق السير مع قوانين معينة تشبه القوانين البيولوجية.

و هو ما يعكس مدينة القصبة و تحولاتها السوسيومجالية و كيف انتقل السكان الأصليون و حل محلهم سكان آخرون و ما حملوه من ثقافة مغايرة للمدينة التاريخية و ما تأثير ذلك على صورتها و ديناميكيتها ضمن المدينة الأم.

و لو رجعنا إلى المنظور الفيبري حول المدينة فيرى بأن المدينة أو المجتمع الحضري الكامل (النموذج المثالي) و الذي يجب أن يقوم على علاقات تجارية و حصن عسكري و محكمة و قانون و بالتالي فمن العصور الوسطى في أوروبا و الشرق الأوسط يصدق عليها ذلك حيث كانت تمثل مراكز محصنة و مكثفة بذاتها و لها تشريعاتها و قضاءها على عكس مدن الحداثة التي ألغيت فيها المصالح الجماعية تظهر النزعة الفر دانية ، فالمدن التاريخية الإسلامية (القصبة كنموذج) حسب المنظور الفيبري المثالي يمكن أن يعاد صياغتها ضمن المضامين و الشروط المطلوبة لتؤدي و وظائفها أحسن من المدن الحديثة على العكس كمصدر إلهام لها (الإستدامة من المنظور الحديث).

و كخلاصة لما سبق ذكره: إن لدراسة و فهم مواضيع التي تتعلق بالمدن التاريخية و علاقتها بالتنمية الحضرية المستدامة فإن لا بد من الضرورة توظيف تيارين فكريين هما.

أ. **البنائي الوظيفي:**

و ذلك لارتباط مشاكل التنمية الحضرية المستدامة:

- بطبيعة البناء الاجتماعي و الثقافة السائدة.
- تحددت هذه التنمية من خلال إجراءات وأساليب محددة بالهيئة التنفيذية الساهرة على تطبيقها.
- ترتبط أبعاد التنمية الحضرية المستدامة بالمجددات السياسية و إدارة التحضر والحضرية.
- تعكس التنمية المستدامة للمدن التاريخية مستوى التقدم الإقتصادي و معدل التحضر والحضرية.
- وجود علاقات دالة على وظيفة المدينة التاريخية ضمن المجال الحضري العام وفق المبادئ التخطيطية و السياسات الحضرية المعمول بها و كذا التشريعات المنظمة لذلك.
- مسألة التنمية المستدامة للمدينة التاريخية ذات بعد تشاركي أي هي محصلة تفاعل عناصر و مكونات البناء الاجتماعي الحضري فضلا عن الضغوطات الخارجية.

و يكون التبادل بين عناصر البناء الاجتماعي للقصبة كنموذج للدراسة على مستوى النمط الاقتصادي و الفئات المجتمعية و تأثيرها على المجال السوسيولوجي (السوسيومجالي) و القيم السائدة لديهم ، استهلاك المجال و الإنتاج الاجتماعي للمجال و التقسيم الاجتماعي للمجال ... كل هذه

العناصر في تداخلها و تبادلها الوظيفي تمكننا من فهم التنمية المستدامة كمدخل للمحافظة على المدينة التاريخية و إعادة إدماجها ضمن الديناميكية الحضرية للمدينة ككل.

ب. **أما التيار الثاني فهو الصراع الجدلي الماركسي:**

حيث إن المفاهيم التي يرتكز عليها هذا التيار كالغزو ، المنافسة ، الصراع و التي تكون على مستوى الاقتصادي و القيم و الثقافات و التي كانت تطبيقاتها على المدن عموما و المدن التاريخية خصوصا حيث يمكن أن نجسد:

- أن مفهوم المجتمع والثقافة الحضرية ذات توجهات أيديولوجية و ضرورة التركيز على المحتوى الاجتماعي للظواهر الفيزيقي (المجالي) فقط و أن تقسيم و استغلال المجال ناتج عن صراع طبقي و مهني ... و أن مشكلة الإسكان و التي تعاني منها كافة المدن عموما هو متغير ذو علاقة وطيدة بالاستهلاك الجمعي ، و لا يمكن فهم المسألة الحضرية المتعلقة بالمدن العتيقة (التراثية) إلا في ظل سياقها التاريخي من جهة و علاقتها بنمط التنظيم الاجتماعي و النظام الليبرالي الذي يتسم بالمنافسة و الصراع من أجل البقاء للأصلح و الأقوى ، دون إهمال دور مختلف شرائح المجتمع الحضري و دراسة الصراع القائم بينها لأن الصراع هو أساس الاستمرارية و البقاء.
- و عليه فتبني التيار البنائي الوظيفي و الصراع الجدلي كمقاربة تكاملية أو ما يعرف بالمقاربة النسقية لنتمكن من فهم حقيقته و وضع المدينة التاريخية – القصبة – نموذجا بتوظيف التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ عليها يفرض علينا تبني أيضا و سائل منهجية لنتمكن من إعطاء التفسير العلمي المقنع لهذه المتغيرات من جهة و كذا ضبط إشكالية و إشكاليات فرعية للدراسة تتماشى و الطابع البنائي الوظيفي و الصراعي في أن واحد وتطويع طبيعة وظيفة جدلية للمفاهيم البحثية والإجرائية وكذا وسائل جمع البيانات لتعكس طبيعتها أيضا في النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أي أن تبني الباحث لمدخل ومقاربة علمية ومعرفية سوف تبرز بصماتها وسماتها طوال محطات البحث العلمي.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للتنمية المستدامة ، و التنمية المستدامة و التراث العمراني في الجزائر

محتويات الفصل الثاني

الخلفية النظرية للتنمية المستدامة ، و التنمية المستدامة و التراث العمراني في الجزائر

أولا/ تعريف التنمية المستدامة

ثانيا/ مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

ثالثا/ أسباب ظهور مفهوم الاستدامة la durabilité

رابعا/ خصائص التنمية المستدامة

خامسا/ أهداف التنمية المستدامة

سادسا/ مبادئ التنمية المستدامة

سابعا/ أبعاد التنمية المستدامة

ثامنا/ التنمية المستدامة ورأس المال

تاسعا/ الاستدامة في الثقافة العربية الإسلامية

عاشرا/ النظريات المفسرة للتنمية المستدامة للأقاليم

حادي عشر/ قياس التنمية المستديمة

ثاني عشر/ واقع التنمية المستدامة في الجزائر

ثالث عشر/ أفاق التنمية المستدامة في الجزائر

رابع عشر/ التنمية المستدامة و التراث العمراني و الثقافي

خامس عشر/ العلاقة بين التراث و التنمية المستدامة

أولا/ تعريف التنمية المستدامة:

- رغم أنه من الصعب تعريف التنمية المستدامة في كلمات محدودة إلا أن خلق التوازن بين استهلاك الجيل الحاضر للموارد الطبيعية من جهة و بين الحفاظ على هذه الموارد للأجيال القادمة يمكن أن يفي بغرض التعريف بروح هذا المفهوم و المقصود به إجمالا.
- و التنمية المستدامة تتضمن دمجا متوازنا لدعاماتها الثلاثة: العدالة الاجتماعية و السلامة البيئية و الانتعاش الاقتصادي.

" ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تحريك شامل و عادل لكل الفاعلين من قادة دول و منظمات عالمية و جمعيات محلية و كذا المؤسسات أي مجموعة المواطنين."[1]

أ. التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة:

لقد شاع استخدام مفهوم التنمية المستدامة وفي مجالات علمية كثيرة وفي كافة أنحاء الحياة الاجتماعية و لقد تطرق لها كافة المختصون كل من زاويته العلمية غير أننا في هذا البحث كان مفهوم التنمية المستدامة بمثابة متغير مستقل للدراسة و تعلق أساسا بمفهوم المدينة التاريخية و عليه فقد توصلنا إلى تعريف إجرائي يتعلق تارة بالتنمية المستدامة و تارة بالمدينة التاريخية و كان على النحو الآتي:

ب. التنمية المستدامة للمدينة التاريخية(قصبة الجزائر العاصمة):

تعني مجموع التدخلات التي تهدف إلى إعادة الاعتبار لمقوماتها وتثمينها على كافة الأصعدة وذلك من خلال تحسين إطار العيش للسكان بها وتحقيق العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص والتقليل من الآثار البيئية وتحقيق السياحة الثقافية وذلك لتعزيز انتماء السكان لها وجعلهم فاعلين وفعالين .

([1])Développement durable et entreprise (un défi pour les managers) édition afrar (France, 2004, p09).

ثانيا/ مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة قد مر بخمسة مراحل حيث عرفت المرحلة الأولى التي كانت ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الستينات بالنمو الاقتصادي ، في حين شهدت المرحلة الثانية و التي كانت تمتد من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات إضافة إلى مصطلح التوزيع العادل ، أما المرحلة الثالثة و ذلك من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات ظهر مصطلح التنمية الشاملة و المقصود بها الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ، بعد ذلك جاء مصطلح التنمية البشرية في المرحلة الرابعة تقريبا في التسعينات " و في المرحلة الأخيرة و بالضبط منذ 1992 في قمة الأرض ظهر مصطلح التنمية المستدامة."[1]

يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لهذا التطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي:

I. التنمية كرديف للنمو الاقتصادي:

وامتدت هذه المرحلة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين وكانت التنمية في هذه المرحلة تقاس بمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي نفس الوقت يستخدم هذا المؤشر مقياسا لمدى النمو الاقتصادي المحقق.

II. التنمية بمعنى النمو و التوزيع:

ركزت التنمية في هذه المرحلة التي غطت الفترة من منتصف الستينات حتى مطلع العقد السابع من القرن العشرين على مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة وذلك بأن مفهوم التنمية أصبح في هذه المرحلة لا يعني فقط كم النمو الاقتصادي وإنما أيضا كيفية توزيع هذا النمو على السكان والمناطق داخل الدولة الواحدة واستخدام في سبيل ذلك مؤشرات جديدة في قياس التنمية إلى جانب مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهذه المؤشرات هي: نسبة السكان تحت خط الفقر، نسبة سكان الريف تحت خط الفقر، حصة الدخل التي يحصل عليها أدنى 40% من الأسر حصة الدخل، التي يحصل عليها أدنى 20% من الأسر، النسبة بين حصة الدخل الأغنى 20% من الأسر وأفقر 20%.

- معامل عدم المساواة (معامل جيني) ومعدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المعدل السنوي للتضخم.

[1]: سليمان الرباشي: دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص 238.

III. التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات غلى النص الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين "وظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط"[1] وكانت هذه التنمية تقاس باستخدام المؤشرات الآنف ذكرها في المراحل السابقة إلى جانب مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتغذية والصحة والسكن والتعليم وطور في هذه المرحلة (الفترة) معامل ونوعية الحياة الذي يتكون من دمج إحصائي لثلاث مؤشرات هي: متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال الرضع ونسبة تعليم الكبار.

IV. التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير التنمية البشرية الذي نشرته الأمم المتحدة عام "1990" وعرفت التنمية البشرية في هذا التقرير على أنها عملية التنمية التي تعمل " على زيادة الخيارات المتاحة أما السكان والخيارات هذه تتمثل في تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان من خلال تحقيق أكبر متوسط للعمر المتوقع والحصول على فرص تعليم"[2].

وقد استخدم في قياس هذه التنمية معامل عرف باسم معامل او دليل التنمية البشرية وهو يتكون من ثلاثة مؤشرات هي: متوسط الدخل الحقيقي للمعدل الفرد ومتوسط العمر المتوقع عن الميلاد والتحصيل العلمي، هذا إلى جانب عدد آخر من مؤشرات التنمية التفصيلية الأخرى أما التنمية المستدامة فقد ظهرت ؟؟؟؟ مفهومها بشكل علمي لأول مرة في تقرير اللجة العالمية للبيئة والتنمية الذي صدر عام 1987 كما أشير لذلك في مقدمة هذه الدراسة.

ثالثا/ أسباب ظهور مفهوم الاستدامة la durabilité:

إن التدهور المتزايد للوسط الطبيعي البيئي و التغيرات الجوية أدى إلى الإحساس و الشعور بالخطر الذي يهدد هذا الكوكب المهدد بالكارثة بيئية خطيرة في أن بعض المبادرات المتزايدة ابتداء من سنة 1968 عن طريق نشاط نادي يسمى (club de rome) إلى غاية مناقشة دولية في محاضرة ألقتها و زيرة البيئة النرويجية (madame brundtland) بعنوان "Notre avenir à tous" فكانت هذه

[1]: زكي رمزي: المشكلة اشكالية وخرافة مالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص435.
[2]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990، ص 18.

المحاضرة بمثابة تحديد الملامح الأولى لمفهوم التنمية المستدامة و تمت في هذه المحاضرة مناقشة المشاكل البيئية التي تهدد كوكبنا و بعدها كانت قمة ريو دي جانيرو في البرازيل 1992 لتكون بذلك النداءات الجمعوية المطالبة بحماية البيئة قد حققت هدفها في تحويل نشاطاتها إلى قمة دولية تناقش هذه المشاكل.[1]

I. قمة الأرض ريو دي جانيرو البرازيل من 3-1992/06/14:

من الأهمية التي بلغتها ووصلت إليها هذه القمة فقد جلبت وفود اكثر من 171 دولة وقد حضر القمة اكثر من 100 رئيس دولة بالإضافة إلى الآلاف من الوكالات الدول الرسمية والهيئات غير رسمية التي تواجدت من اجل الدفاع عن البيئة وحمايتها وتم التطرق في أشغال القمة إلى:"

- القضايا المعالجة.
- الأقطار الرئيسية التي تهدد البيئة.
- العوامل التي حققت التنمية المستدامة .
- عقد العديد من الاتفاقيات".[2]

II. قمة جوهانسبورغ جنوب إفريقيا للتنمية المستدامة 2002:

إن السمة الفريدة في أسلوب التحضير لمؤتمر جوهانسبورغ هو قرار أن تكون محاور الإعداد على المستوى المحلي و الوطني و الإقليمي و العالمي لضمان مشاركة ذات جودة عالية و توازن بين التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية و الحماية البيئية حيث أن هذه العناصر تشكل المكونات المتكاملة و سوف تكون هذه القمة بمثابة نقطة التحول الحقيقي من مرحلة المناقشة النظرية إلى مرحلة التجسيد الفعلي على أرض الواقع لمفهوم الإستدامة وتحول الخطاب البيئي إلى نشاط دولي متكرر.

النقاط المناقشة في القمة: "

- تقييم القمة الماضية بالبرازيل.
- تقييم البرامج المسطرة حول تجسيد مفهوم الاستدامة.
- تقسيم توجهات الدول الصناعية الكبرى في حماية البيئة.
- ابرام عدة اتفاقيات دولية للحد من الاستنزاف الدائم للثروات الطبيعية.
- تقييم مدى جدية وقابلية الدول الكبرى في الصيرورة وراء تجسيد الاتفاقيات"[1]

[1]: سليمان الرباشي: مرجع سابق، ص 239.
[2]: نفسه.

رابعا/ خصائص التنمية المستدامة:

تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من المميزات والخصائص التي تميزها عن التنمية بمفهومها التقليدي وهي: "

- **الاستمرارية:** التواصل في التنمية لأنها أساس النجاح.
- **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة لما يضمن حق الأجيال القادمة.
- **تحقيق التوازن البيئي:** انتاج الثروات والمحافظة على سلامة الحياة الطبيعية.
- **التكامل:** التنمية ترتكز على تحقيق التكامل والتبادل بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة"[2]

خامسا/ أهداف التنمية المستدامة:

"تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي":

– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي.

– احترام البيئة الطبيعية وذلك بتركيزها علا العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على انها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل علا تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك بتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها وحتهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد بحيث تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على انها موارد محددة لذلك تحول دون استلزامها او تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

[1]: مها صباح الزبيدي: المسكن المتوافق بيئيا، توجه مستقبلي للعمارة المستدامة والحفاظ على لبيئة، ندوة الاسكان الثانية، الرياض، السعودية، 2002، ص 2.
[2]: نفسه.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع بحيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق اهدافه المنشودة دون ان ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة او على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

– احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلائم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها

سادسا/ مبادئ التنمية المستدامة:

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحتويه من جهة أخرى على انها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك ان تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني ان الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة اخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

I. استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وإن التغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى ومن ثم في النظام الكلي للأرض لذلك تعمل التنمية المستدامة.

من خلال هذا الأسلوب على ضمان "تحقيق توازن النظم الفرعية يرتبها بأحجامها المختلفة وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة".[1]

[1] :Bermake and others : binldingsustairable communities, the historic tampérative for change. Eco Q, Web site: 2/12/1998

– ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي والمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى فاجتثاث الغابات و الأوراش مثلا: يؤدي إلى سرعة تدفق الحياة الطبيعية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة وتعريتها ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة، من جانب آخر فإن " مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية والسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة واجتثاث الغابات وهكذا"[1]

II. المشاركة الشعبية:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، والتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني والمحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء، كانت مدنا أو قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فعال وتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها من المستوى المكاني والمحلي فالإقليمي والوطني، "تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين "[2]ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

– تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين المواصلات وسبل التنقلات ، وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة وستكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري وانخفاضا في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية والاستثمارية، مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

[1]: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، الكويت، 1998، ص65.

[2] : Bermake and others : binldingsustairable communities, the historic tampérative for change. Eco Q, Web site: 2/12/1998, pp1-2.

– الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو بإلقائها في المحيط والأنهار أو بتصديرها وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل: برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصفيتها من النفايات توفر مئات من فرص العمل الجديدة إلى جانب فوائدها البيئية .

– يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضا الحد من انبعاثات كلور الكاربون المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد في تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.

– الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاكات مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام أرض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة وهذا بدوره يعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضا من تلوث الهواء:

- معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجدها في الطبيعة.
- الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية عن الشخص منها وإعادة تمثيلها.
- الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
- التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.
- استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.
- انتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
- المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا.

سابعا/ أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة لتنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ولا يكفي وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة معا كما يظهر مثلث التنمية المستدامة، بل لابد من الإشارة إشارة واضحة وصريحة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ويمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة حيث تتكون كل منظومة فرعية من هذه المنظومات من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى أو العناصر التي يمكن تحديدها فيما يلي:

1. **المنظومة الإقتصادية: وتشمل**

- النمو الاقتصادي المستدام.
- كفاء رأس المال.
- اشباع الحاجات الأساسية.
- العدالة الاقتصادية

2. **المنظومة الاجتماعية:**

- المساواة في التوزيع.
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة الشعبية.
- التنوع الثقافي.
- استدامة المؤسسات.

3. **المنظومة البيئية:**

- النظم الإيكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.
- الانتاجية البيولوجية.
- القدرة على التكيف.

ثامنا/ التنمية المستدامة ورأس المال:

تنطوي التنمية المستدامة بابعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغيرات رئيسية وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف بوصفه أحد عناصر الإنتاج ومكوناته إما رأس المال الذي يشمل كل محيطات ومقدرات المجتمع، ويعكس محتويات ومكونات وأبعاد هذه التنمية وهو بهذا المفهوم يقسم إلى خمسة انواع هي:

الشكل رقم (01): يمثل ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة.

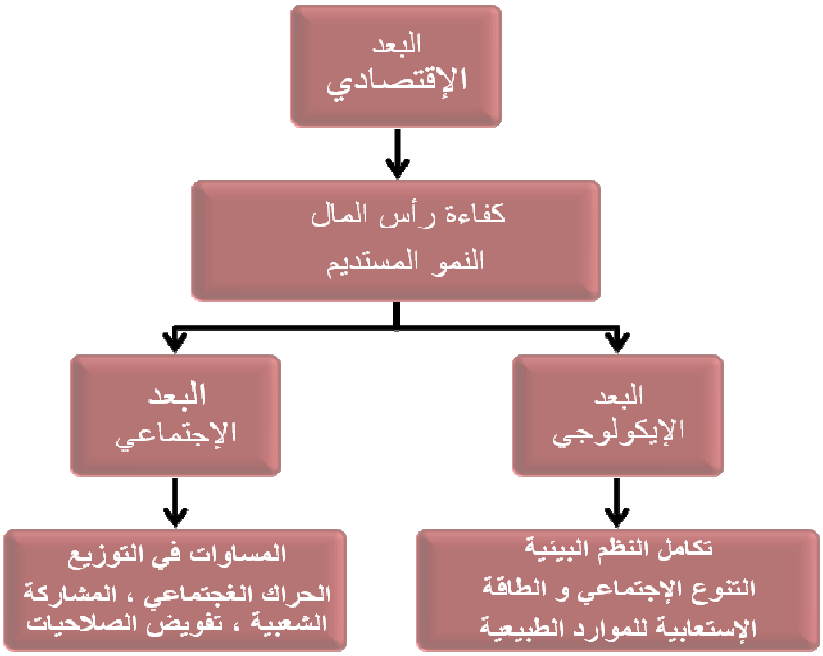

المصدر: عثمان محمد غنيم وآخرون: التنمية المستدامة: دار الصفاء للنشر ، ط1، 2010، الأردن ص 41.

أ. رأس المال النقدي: ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي.

ب. رأس المال الطبيعي ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.

ج. رأس المال الإنتاجي ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

د. رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

هـ. رأس المال الاجتماعي ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

ولتحقيق التنمية المستدامة فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الانتاج بطرق

ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة وعليه "فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث المتمثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة المواد"[1]

وهنا لابد من القول بضرورة أن تعكس أسعار لسلع والبضائع المنتجة الكلفة البيئية المتمثلة في استهلاك رأس المال الطبيعي واستنزافه وذلك حتى يتم تعزيز الوعي بضرورة المحافظة على البيئة وصيانتها وحتى لا تكون أرقام النمو الاقتصادي السنوي خادعة وغير صحيحة فقد بين "روبرت روسيتو"الخبير الاقتصادي الأمريكي أن عند احتساب الاستهلاك من النفط والخشب والتربة التربة العليا في حسابات الأداء الاقتصادي القومي الأندونيسي تبين أن النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة 1971-1984 سيكون 4% وليس 7% كما هو معلن رسميا وبالتالي " فإنه لابد ان يسمح للأسعار بقول الحقيقة الإكولوجية وذلك من أجل أن يتم صنع القرارات التجارية والصناعية ضمن أطر أخلاقية وإج وبيئية وليس فقط ضمن أطر اقتصادية".[2]

وفكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس المال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستدامة".[3]

يساعد هذا السيناريو في قياس مدى استدامة التنمية على اعتبار أن العلاقة بين السكان والاستهلاك تتحدد من خلال العلاقة التالية: ت= س × ث.

حيث: ت: التدهور البيئي، س: عدد السكان، ث: استغلال الطاقة.

" هنا لابد أن يتم ضبط المتغير (ت) وفق المستوى الأمثل المشار إليه أننا لتحقيق السيطرة على العلاقة الموجبة بين زيادة السكان وتدهور البيئة".[4]

إن هذه النظرة الاقتصادية البحتة والتي تربط الاستغلال العقلاني للموارد بأعداد السكان تذكرنا بالنظريات المالتوسية سواء النظريات القديمة أو الحديثة منها، والتي أثبت الاقتصاديون أنفسهم أيضا نظريات غير واقعية ومتحيزة أكثر مما يجب ونظرة واحدة إلى ما يحدث في العامل فغننا نجد أن الدول

[1] :Good vin, N, Five kinds of capital, useful concepts for sustainable developementtuftys university med ford,2003; p1.

[2] هايني ستيفن، تغيير المسار، ترجمة علي حسين حجاج، دار البيئة، عمان، 1996، ص 89.

[3] : Tinder. J Remote sensing and gis to wands sustainable developement http//www.oicc.org/ seninar/ paper/51.

[4] :Tinder : Ibid , p p2.

المتقدمة الأقل سكانا هي الدول الأكثر استهلاكا استنزافا للموارد واستنزافا لها، عكس ذلك ما يحدث في الدول النامية الأكثر سكانا التي تستهلك موارد أقل، هذا مع افتراض ثبات التقدم الصحي والتكنولوجي والمعلوماتي الذي أهملته النظرية المالتوسية القديمة والحديثة منها.

I. الاستخدام العقلاني للموارد:

" يتمثل الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الذي تقوم عليه التنمية المستدامة في مجموعة من المبادئ الرئيسية"[1]

1. تحديد مناطق تنفيذ النشاطات الاقتصادية:

والفكرة الرئيسية هنا تقوم على تسائل حول: هل ننقل الموارد الطبيعية إلى مناطق أخرى لاستخدامها أم نستخدمها في أماكن تواجدها؟ والإجابة هنا يجب أن لا ترتبط فقط باللغة الاقتصادية بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الكلفة البيئية في كلا الحالتين وهذا يعني أن النشاطات التنموية يجب أن تنفذ في الأماكن أو المناطق التي تكون فيها آثار هذه النشاطات في البيئة وفي حدودها ومسيطر عليها وإلا فإن أي تدمير للبيئة يؤدي إلى تدمير التوازن البيئي في المنطقة ويترتب على ذلك سلسلة من ردود الفعل السالبة التي تقود إلى المزيد من التدمير وعليه يجب عند اختيار مناطق تنفيذ الأنشطة التنموية، الموازنة بين الكلفة البيئية والكلفة الاقتصادية وعدم التركيز على الثانية وإهمال الأولى

2. حجم الموارد الطبيعية الكامنة وكميتها:

الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية أو استخراجها لاستخدامها في نشاط اقتصادي معين يجب أن يتوقف عند النقطة التي تبدأ عندها الآثار البيئية السالبة بالظهور وهذه النقطة تحدد من خلال حجم وكمية الموارد الطبيعية الكامنة أو الموجودة في الطبيعة وحجم وكمية الموارد التي يحتاجها النشاط الاقتصادي وهذا يعني انه لابد من توازن عند استغلال مورد طبيعي معين في نشاط اقتصادي ما بين الكلفة الاقتصادية من جهة والكلفة البيئية من جهة اخرى.

[1] : Koslowski and hill :what is islamic architecture editor,world gerge michel,thames and hudson,london,1971.PP 10-11.

3. مخرجات المشاريع الاقتصادية:

يرتبط هذا المبدأ بنوعية مخرجات المشاريع أو النشاطات الاقتصادية والتأثيرات السالبة لنوعية مخرجات النشاط يعتمد على كم ونوع المورد المستغل وعلى التكنولوجيا المستخدمة في استخراج او استغلال أو نقل المورد، وهذا يعيدنا إلى القول بأن تحسين نوعية مخرجات النشاط أو المشروع الاقتصادي يتطلب الموازنة بين الكلفة الاقتصادية من جهة والكلفة البيئية من جهة أخرى .

4. زمن التنمية ووقتها:

يتمثل هذا المبدأ في مدى تأثير مدة أو وقت التنمية بالعمليات الطبيعية التي تقود إلى تغيرات في نوع كم ودرجة بقاء المورد في الطبيعية، فتسريع عمليات استغلال مورد معين باستخدام تقنيات معينة لا يؤثر فقط على كلفة عملية التنمية بل ينعكس أيضا على زيادة الكلفة الاجتماعية والبيئية للتنمية.

" ولعل هذه المبادئ الأربعة تقودنا إلى أهمية معرفة الخصائص الطبيعية للمنطقة المستهدفة بالتنمية حيث تمكن هذه الأهمية في أن اختلاف البيئات في خصائصها الطبيعية يوجد حالات وأوضاعها وفرصا مختلفة للتنمية"[1] وهنا يمكن تمييز نوعين من هذه الحلات وهي:

أ. حالات تنتج عن الفائدة المتحققة من الموارد والفائدة المتحققة من الموارد الطبيعية هي التي تقرر إمكانيات التنمية في أي منطقة وهي على نوعين هما:

- فائدة أيكولوجية وهذه تتمثل فيأثر ووظيفة الموارد في النظام البيئي وفي تحقيق التوازن البيئي.
- فائدة اقتصادية وتعني أثر الموارد في عملية الإنتاج.

ب. حالات تنتج حساسية الموارد وتتمثل هذه الحالات في مدى استجابة أو رد فعل الموارد للمدخلات الخارجية بطريقة تعمل على التقليل فوائدها البيئية والاقتصادية.

- تقرر هذه الحالات الأثار والنتائج البيئية فعلى سبيل المثال تم في دراسة المخطط الطارئ لحماية المصادر الطبيعية في فلسطين والتي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية(1998) تحديد مناطق الحياة الجوفية في الضفة الغربية على أساس درجات مختلفة من الحساسية بناء على تسرب الملوثات إلى هذه المناطق ومصادرالمياه الجوفية فيها، وقد تم تحديد درجات حساسة كل موقع بالنسبة لإعادة تغذية الخزانات الجوفية بناء على المعايير التالية: "القشرة الأرضية السطحية، التركيب الجيولوجي،

[1]Kozlowski and hill, opcit, P17.

كميات هطول الأمطار، النتح والتبخر، الهيدرولوجيا، نوعية، نوعية الحياة في المواقع المختلفة، بعد مستوى المياه الجوفية على سطح الأرض، التضاريس والمنحدرات واستخدامات الأراضي"[1].

- وقد امكن من خلال تطبيق المعايير أعلاه وتصنيف مناطق الضفة الغربية إلى المناطق بالغة الحساسية ومناطق حساسة ومناطق متوسطة الحساسية ومناطق غير حساسة.

- وتبين مما تقدم أن الموارد الطبيعية لا تستخدم فقط من قبل الإنسان بل أيضا من قبل الطبيعة فكما تستخدم هذه الموارد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإج للإنسان، "فهي تستخدم لتحقيق تلك الحالة من البيئة التي فيها نفع وفائدة للإنسان، لذلك فإن أي تحليل لفرص التنمية في منطقة ما يجب أن يركز بالدرجة الأولى على خصائص التنمية المطلوبة من خلال تحديد متطلباتها من الموارد والآثار الجانبية التي يمكن أن تنشأ عنها في ظل التكنولوجيا المستخدمة".[2]

- كذلك يتطلب تطبيق أسلوب التنمية المستدامة أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة، يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي التي يؤثر بعضها ببعض تأثيرا مستمرا، ومن ثم تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من سلبيات وتعظيم الإيجابيات وهذه هي وظيفة التنمية المستدامة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها وفي مختلف مراحلها من منطق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

تاسعا/ الاستدامة في الثقافة العربية الإسلامية:

خلق الله سبحانه وتعالى الأرض بما فيها من نعم وخيرات وفق نظام دقيق ونواميس لا طاقة لكائن عليها، يقول الله تعالى: " إن كل شيء خلقناه بقدر(1)" القمر الآية 49

وقد سخر الله تعالى الأرض بما فيها من مخلوقات لخدمة الإنسان كلي يستعين بها في حياته وفي عمارة الأرض.

ولكي يتمكن الإنسان من الانتفاع من هذه النعم فإنه لابد أن يحافظ عليها وبحلول دون هدرها أو تدميرها، وقد أصبح هذا جزءا من البناء الثقافي في شخصية الفرد والجماعة في المجتمع العربي

[1]: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 1998، ص 7.
[2]Kozlowski and Hill :opcit PP.18

الإسلامي لذلك يمكن القول إن أبعاد التنمية المستدامة في الثقافة العربية الإسلامية قد جسدت دلالتها في نصوص صريحة وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

I. دلالات الاستدامة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف:

اشتمل الدين الإسلامي الحنيف على فيض من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة وفيما يلي بعض هذه الدلالات:

أ. **محدودية الموارد في الأرض:** وهذه حقيقته يؤكدها قول المولى عز وجل: " وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ؟؟نظألا بقدر معلوم" الحجر الآية 2.

ب. ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها لأنها محدودة وقابلة للنفاذ وهذا واجب ديني في الدين الإسلامي، وذلك مصادقا لقوله تعالى "ولا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها" الأعراف الآية 56.

وقوله تعالى: "ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" القصص الآية 77

وفي الحديث الشريف " عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت النار، لاهي أطعمتها وسقتها، ولاهي تركتها تأكل من قشاش الأرض" (صحيح مسلم).

وفي حديث شريف آخر يقول الرسول "ص" "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل" (الألباني، الأحاديث الصحيحة).

ج. **إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية:** يعد مبدأ الاعتدال والوسطانية أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها سلوك الانسان المسلم وذلك استجابة لقوله عز وجل: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" الفرقان الآية 67، وكذلك قوله تعالي: " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" (الإسراء الآية 29.

وفي الحديث الشريف " ما خاب من استخار ولا ندم من استشار ولا عال من اقتصد" (الألباني، الأحاديث الضعيفة)، وفي حديث ثان يقول الرسول "ص ""يا عائشة إن أردت اللحاق بي فليكفك من الدنيا كزاد راكب وأياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوبا حتى ترقعيه" (سنن الترميذي)

وفي حديث ثالث "طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة أو طعام الأربعة يكفي الثمانية" (سنن ابن ماجة).

د. **إشباع الحاجة دون هدر و إسراف:** أمر الإسلام بإتباع الحاجات من الموارد دون إسراف أو تبذير وفي ذلك يقول الله عز وجل" وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا قصه يوم حصاده ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين" " الأنعام الآية 141، وقوله تعالى:" يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين" (الأعراف الآية 31).

هـ.**البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع:** البيئة والموارد هي حق لجميع الناس وبالتالي فإن واجب الجميع المحافظة عليها يقول تعالي: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (المائدة الآية 2)

وفي الحديث الشريف: " المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار وثمنه مرام" (سنن ابن ماجة).

و. **استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة:** وفي ذلك يقول المولى عز وجل " كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده" (الأنعام، الآية 141).

وفي قوله تعالى: "وآت ذا القربى حقه وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا" (الإسراء، الآية 26) وقوله تعالى: "كلو من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي" (طه، الآية 81) وقوله تعالى: "كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين" (البقرة، الآية 60) وفي الحديث الشريف " من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له" (سنن أبي داود).

ز. **المستقبل هو حاضر الغد:** لابد أن ينظر الإنسان إلى المستقبل ويعمل من أجله وفي ذلك يقول المولى عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد" (الحشر، الآية 18).

ح. **التجديد والتعويض البيئي:** وفي ذلك يقول الرسول "ص" في الحديث الشريف: " لا يغرس مسلما غرسا ولا زرعا فليأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة" (صحيح مسلم).

وعليه فالثقافة العربية الإسلامية تشمل على الكثير المعاني التي تشير بشكل واضح للاستدامة ومحتواها ومبادئها ومن هذه الدلالات: الموارد حق للأجيال في الحاضر والمستقبل، الأكثر ليس الأفضل، العقلانية والرشد في استخدام لموارد، الإدارة السليمة للموارد، وإشباع الحاجات دون هدر وإسراف، والمحافظة على الموارد وعدم تدميرها، والمستقبل هو حاضر الغد، والعدالة والمساواة في توزيع الموارد.

عاشرا/ النظريات المفسرة للتنمية المستدامة للأقاليم:

I. نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:

وضع هذه النظرية الاقتصادية السويدي "جوندميردال" تقوم فكرة النظرية على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها "حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية او المدن والهوامش والذي تمثله الأرياف، ويحدث ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي"[1]:

1. الآثار الخلفية السالبة:

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الهوامش أو الأرياف وتتمثل في حجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش أما عوامل الجذب في المركز تتمثل في:

- توفير التسهيلات الاقتصادية وخدمات البنية التحتية والخدمات العامة بنوعية جيدة.
- ارتفاع مستويات الدخل ومستويات المعيشة للسكان والأيادي العاملة.
- إمكانية تحقيق هامش ربحي كبير للمشاريع الاقتصادية مقارنة بالمناطق الريفية

أما عوامل الطرد في الهامش تتمثل في:

- ضعف القوة الشرائية نتيجة انخفاض مستويات دخل السكان.
- انخفاض الهامش الربحي للمشروعات.
- عجز الاقتصاد الزراعي الريف عن توفير عرض عامل دائمة وبدخول حسنة.
- تدني مستوى الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية.
- انتشار وسيادة العقلية التقليدية التي سترفض التحديث والتجديد ولا تقبله سهولة.

2. الأثار الانتشارية الموجبة:

وهي عمليات تنشط في مناطق المركز وباتجاه الهوامش أو الأطراف وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش، فمثلا يزداد الطالب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية

[1] Ghnam,O, Racumliche entnicklung in Iordinain witshaftshaflichesoziale and politish problem 1920-1993 diss RUHN, bochun, 1993, pp 7-9.

التي تنتج في الريف، ولكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة في الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعتمد سرعة ودرجة انتشار الأثار التنموية من المراكز إلى الهوامش على المستوى والوضع التنموي للمركز فكلما كان هذا الوضع أفضل، كانت سرعة ونوع وحجم الأثار الاستشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة.

والجدير بالذكر أن ميردال يربط نشاط الأثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش بالسياسة التنموية للدولة، بمعنى أن هذه الآثار لا تحدث بالشكل المطلوب دون تدخل الدولة وهذا لا يحدث عادة إلا عن طريق التخطيط:

شكل رقم (01): يمثل التنمية الدائرية المتراكمة.

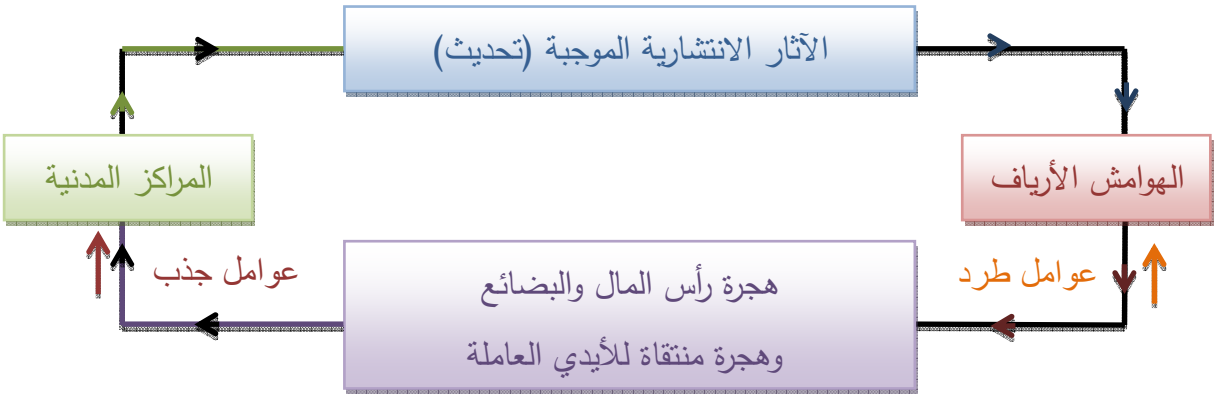

المصدر: عثمان محمد غنيم: مرجع سابق، ص 64.

تحدث التنمية المتراكمة عند توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة (المفتاحية) في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الإيجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي دخول إضافية جديدة وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مدخلات رئيسة لهذه الصناعات وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة والتي تعمل تحقيق أرباح إضافية، واشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها إلى زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها، فكذلك تعمل زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة وباستمرار على نشوء مؤسسات وشركات جديدة يتزايد لمن خلالها الطلب على البضائع والخدمات إلى القيام شركات ومؤسسات جديدة لإشباع الطلب المتزايد وهكذا تعود العملية من البداية.

تستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف إلى المدينة أو المركز مما يؤدي لنموه وإشباع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز وتظهر الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين اقتصاد المراكز و" الهوامش خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في زيادة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية"[1].

II. نظرية مراكز النمو لهيرشمان:

"ويطلق عليها بعض الباحثين اسم نظريات الاستقطاب تتشابه هذه النظرية في تفاصيلها مع نظرية التنمية البيئية المتراكمة لميردال باستثناء بعض الفوارق"[2]

- **أطلق هيرشمان** مفهوم (الاستقطاب) على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة ورأس المال والبضائع من الهوامش إلى المراكز وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند "ميردال" كذلك استبدال مفهوم الآثار الاستشارية الموجبة الذي استخدمه الآثار الاقتصادية والتنقية الموجبة من المركز إلى الهامش.
- **قال هيرشمان:** إن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما
- يتفق هيرشمان مع ميردال بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب) وضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهوامش (أنظر الشكل 2)

[1] : Ghnam, opcit, pp 7-9.
[2]: الحداد عوض: الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الاسكندرية، مصر، 1993، ص 98.

شكل رقم (02): يمثل الاستقطاب ونظرية مراكز النمو.

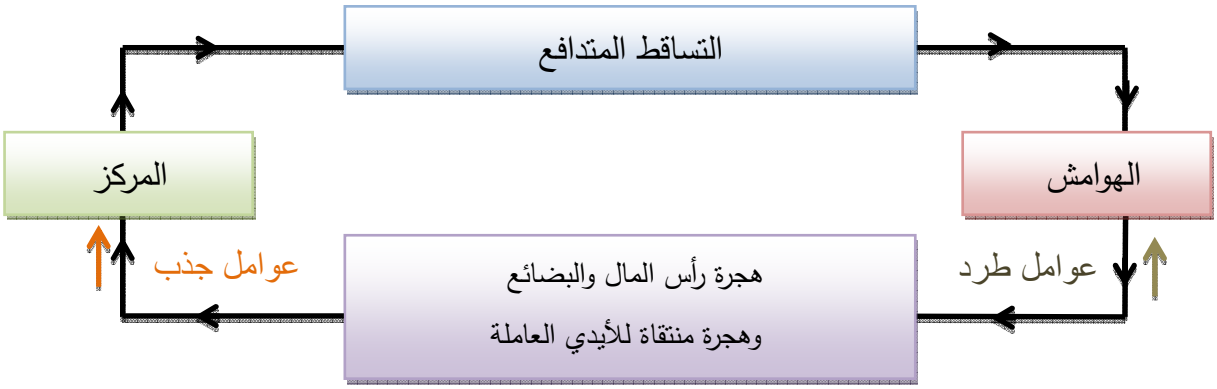

المصدر: المرجع السابق، ص 67.

III. نظرية الاستقطاب العكسي:

صاحب هذه النظرية هو "ريكاردسون" الذي يرى أن الأثار الانتشار يتم تحصل من المرز باتجاه الهوامش بشكل ألي أو أوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة ما يرى " ميردال" و"هيرشمان" والفرصة الأساسية لهذه النظرية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: "الأولى استقطابية تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لامركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وقد حاول "ريكاردسون" أن يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسية هي"[1]:

أ. **مرحلة التحضير:** تهاجر الأيدي العاملة والمتعلمون من بعض اقاليم الدولة إلى المركز الذي تتوفر فيه العديد من المزايا الاقتصادية نظرا لقلة الموارد الطبيعية وصغر حجم السوق وضعف فرص الاستثمار في هذه الأقاليم كذلك تبدأ حركة رأس المال من هذه الأقاليم بإتجاه المركز، الأمر الذي يؤدي إلى نشاط التنمية المتراكمة في المركز ويصبح الهيكل الإقليمي مشكلا من عنصرين هما: المركز والهوامش.

ب. **مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز:** يعمل المركز نظرا لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيه وفي إقليمية على جذب العديد من الصناعات والخدمات الأيدي العاملة إلى هذه المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العديد من السلبيات فيه مثل أحياء الصفيح في أطراف المركز وكذلك تتزايد أسعار

[1] : Ghnam, opcit, pp 17-18.

الأراضي بشكل كبير وترتفع تكاليف الخدمات ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج لذلك تأخذ العديد من الصناعات والخدمات بالتوطن في ضواحي المركز أو إقليم بمعنى أن ارتفاع تكاليف الخدمات مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج لذلك تأخذ العديد من الصناعات والخدمات بالتوطن في ضواحي المركز أو الإقليم، بمعنى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج في المركز أدى ويؤدي إلى توزع النشاطات الاقتصادية المختلفة في اطراف المركز وضواحيه أو بمعنى آخر إقليمه وهذا يعني حصول آثار انتشارية موجبة داخل إقليم المركز وبشكل آلي من خلال قوى السوق.

ت. **مرحلة اللامركزية الإقليمية:** في هذه المرحلة ونظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج وتوفر العديد من التسهيلات الاقتصادية في بعض مناطق الظهير، فإن العديد من المراكز الحضرية الثانوية تأخذ بالنشوء في هذه المناطق وتتطور بسرعة خصوصا في ضواحي المدن الكبيرة وتعمل الإيجابيات والتسهيلات الاقتصادية في المركز على تسريع نمو المراكز الثانوية بالتظافر مع السلبيات الاقتصادية في المركز على تسريع نمو المراكز الثانوية هذه على حساب المركز الرئيسي وذلك من خلال هجرة الاستثمارات المتمثلة في الصناعات المختلفة ومؤسسات الخدمات التي تأخذ في التوطن في مناطق المراكز الثانوية مما يؤدي إلى هجرة العمال من المراكز الرئيسية إلى المراكز الثانوية وتسرع نموها وتحولها إلى مراكز من الدرجة الأولى.

ث. **نظرية القلب والأطراف:** " وضعها فريدمان الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعين هما:[1]"

- **القلب:** وهو المنطقة الحضرية الرئيسية وقطب او مركز النمو.
- **الأطراف:** وهي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هاذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريد مان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم الماني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى ولتوضيح ذلك طور نموذجا من اربع مراحل رئيسية هي:

- مرحلة النمط المكاني المستقل: وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المراكز المبعثرة والمعزولة عن بعضها.

[1] الحداد: مرجع سابق، ص 106-108.

- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني، حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزا أو قطبا رئيسا على مستوى الدولة تحيط بهوامش تابعة له.
- مرحلة المراكز الفرعية وفي هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.
- مرحلة الهرمية :حيث تؤدي العلاقة بين القطب وأطرافه أو هوامش إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينهما مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

وقد أكد "فريدمان" أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي من خلالها يتم النمو.

IV. نظرية التحيز الحضري:

وضع هذه النظرية ميخائيل لبتون وحاول من خلالها الإجابة على السؤال التالي لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ وعلى الرغم من أن هذا السؤال قد طرح من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها مثلا حاولت نظرية الحلقات المفرغة أن تجيب عن هذا السؤال من خلال تأكيد أن الفقر يستمر ويتزايد في المجتمع من خلال آلية على شكل دائرة مفرغة حيث تبدأ هذه الدائرة عند نقطة انخفاض دخل الفرد، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى معدلات الاستثمار ومن ثم تراجع مستويات النمو الاقتصادي، ومن ثم العودة من جديد إلى النقطة التي ابتدأت منها الدائرة وهي انخفاض الدخل الفردي و أحيانا تأخذ الدائرة أشكالا ومضامين أخرى فهي قد تبدأ بتدني المستوى الصحي ثم انخفاض الإنتاجية والإنتاج وبالتالي تراجع الدخل الفردي وانخفاض القوة الشرائية وسوء التغذية ومن ثم تعود من جديد إلى نقطة المستوى الصحي المتدني وأيا كان محتوى هذه الحلقات المفرغة فإنها أكدت ان بقاء واستمرار الفرق مرتبط بأسباب اقتصادية محضة، فالقراء فقراء لأنهم فقراء على افتراض انعدام تأثير أي متغيرات أخرى.

أما لبتون في نظريته "التحيز الحضري" فقد حاول تفسير سبب بناء واستمرار تزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الإجتماعية والثقافية والسياسية رئيس مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية.

يرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمال ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية، بل أصبح صراعا حيث سكان الريف وسكان المدن والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري يقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية

وبينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفعالية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات التعليم والصحة وهذا بدوره يقودنا إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها "ميردال" و"هيرشمان" في نظريتهما من المدينة باتجاه الريف وأن حدثت هذه التدفقات تكون ضعيفة وتصب غالبا في صالح المدينة والمناطق الحضرية وعلى حساب الريف، الأمر الذي يؤدي باستمرار إلى زيادة المزايا الاقتصادية للمدن على حساب الريف ويربط لبتون هذا الوضع بالمؤسسات والجهات المعنية بعملية التنمية وبطبيعة السياسة التنموية التي تتبعها هذه الجهات ففي الكثير من دول العالم النامي يمتاز نظام الإدارة الحكومية بالمركزية العالية، " وبالتالي ترتكز السلطة في أيدي الحكومة المركزية في العاصمة وهذا معناه أن الحكومة هي التي تقوم بتنفيذ الواجبات الإدارية والتنموية ابتداء من المستوى الوطني وحتى المستوى الإداري المحلي مرورا بالمستوى الإقليمي والمحلية على تنفيذ بعض الأوامر الإدارية الروتينية القادمة من العاصمة ومن خلال تسلسل وظيفي هرمي"[1].

تركز التنمية المستدامة بمفهومها ومحتواها على إعادة تعريف اللعبة الاقتصادية بحيث ينتقل العالم من وضع يقوم على استنزاف الموارد وهدرها إلى وضع يقوم على المحافظة على هذه الموارد وصيانتها وأيضا من وضع يتمتع فيه بعض الناس بالامتيازات والحماية إلى وضع يجسد الفرص المتكافئة والعادلة لجميع السكان"[2] وهذا بدوره " يعني أن التنمية المستدامة فتسعى إلى تغيير مضمون النمو يكون أقل استنزافا وهدرا للموارد وأكثر عدلا في توزيع أثاره"[3].

إن ما يؤسف له أن جهود التنمية في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية للم تقم على أساس تحسين الظروف المعيشية لعامة الناس العاديين بل قامت من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج مكانيا وطبقيا، الأمر الذي أدى إلى استبشار فئة قليلة لمن السكان بثمار هذا النمو في الوقت الذي ترك فيه غالبية السكان في كثير من بقاع الأرض يعيشون على هامش التقدم وخارج دائرة التنمية"[4].

[1]Lipton : Why poor people stay poor, urbun Bigs in word development, A gind for the ultinde environmental thuash old (U.E.T) method, ashgat publication s, sydeney, 1998, pp 13-25.
[2]هيفن ستيفن ، تغيير المسار، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1996، ص 38.
[3]: موستين: مرجع سابق، ص 29.
[4]: زكي رمزي: المشكلة اشكالية وخرافة مالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص61.

وهذا ما يؤكده " توماس كاريل" في مقولته: " وفي هذه اللحظات التي نشهد فيها رقيا عظيما يؤسفني أن أقول أن تسعة أعشار الإنسانية مضطرة لغرض خوض معركة حيوانية بل وحشية خاضها الإنسان في تاريخه وهي المعركة ضد الجوع وضد ما يعانيه استغلال شره"[1].

إن استنزاف رأس المال الطبيعي بمعنى عدم المحافظة على البيئة وعلى مواردها وعناصرها يؤدي إلى شح مدخلات العمليات الإنتاجية من الموارد بأنواعها المختلفة وهذا يعني سيادة ندرة الموارد وارتفاع اسعارها ومن ثم ارتفاع أسعار البضائع والسلع وبالتالي يقل الإنتاج وتتراجع دخول الدول والأفراد في ظل مستويات دخول متدنية لن يتمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم الأساسية من البضائع والسلع وبالذات الضرورية كالغذاء وبالتالي ترى اللحنة العالمية للبيئة والتنمية أن الجوع في العالم ناجم ليس عن نقص في موارد الغذاء "وإنما عن عدم قدرة الأفراد على شرائه بسبب دخولهم المتدنية، وعليه فإن المشكلة تكمن أساسا ليس في زيادة إنتاج الطعام وإنما في الحصول عليه من جانب الفقراء ومحدودي الدخل".[2]

وإذا كان الفقراء في كفاحهم للحصول على قوت يومهم مجبرين على استنزاف الموارد الطبيعية فإن ذلك سيعمل على مزيد من نقرهم مما يعقد حياتهم ويجعلها أكثر صعوبة.

"بالرغم من أن العالم أنتج عام 1185 نحو 500 كلغ لكل فرد من الحبوب والمحاصيل إلا أن نحو 730 مليون إنسان مازالوا لا يحصلون على الغذاء الكامل والكافي الذي يضمن لهم حياة صحية وسليمة"[3].

"ويقدر البنك الدولي ان حوالي 1.3 بليون إنسان يعيشون في فقر مدقع وبدخل لا يتجاوز الدولار أو أقل يوميا ومعظم هؤلاء هم من سكان الأرياف"[4].

"وفي الوقت الذي يخدم فيه نحو 1500 مليون نسمة من الخدمات التعليمية فإن هناك 800 مليون أمي ونحو 250 مليون محرومين من التعليم وحوالي 1300مليون إنسان يقل دخلهم السنوي عن 90 دولارا وقرابة 1300 مليون إنسان ليس لديهم مأوى لائق"[5].

وعلى صعيد آخر لوحظ أنه منذ عام 1960 كلما اغتنى العالم الثالث بدولار واحد اغتنت الدول الصناعية المتقدمة بحوالي 300 دولار، " الأمر الذي أدى إلى تزايد الفارق في الدخل بينهما خلال الفترة

[1]: تارا جوتا فيديركو: نظرة في مستقبل البشرية، قضايا لا تحتمل الانتظار ، ترجمة محمد مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1990، ص 246.
[2]: زكي، مرجع سابق، 202.
[3]: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ص 179.
[4]: هيفن ستيفن: تغيير المسار: ترجمة علي حجاج, دار البشير , عمان, 1996، ص 233.
[5]: ترا جوتا: مرجع سابق، ص 45.

1960-1990 بنحو 250% ويكاد الدخل الياباني يعادل الدخل القومي لجميع سكان الدول النامية البالغ عددهم 3.8% بليون نسمة علما بأن عدد سكان اليابان لا يتجاوز 120 مليون /ن وتركزت في و.م.أ ودول الإتحاد الأوروبي"[1].

حادي عشر/ قياس التنمية المستدامة:

تتحدد جوانب وأبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية كما سبق وأشير إليها في هذه الدراسة وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لابد من التركيز عليها جميعا بنفس المستوى والأهمية وكما كانت أدوات قياس التنمية سواء المؤشرات أو معاملات تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها فإن هذه المؤشرات والمعاملات تختلف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات قياس التنمية التقليدية فهذه تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية او المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى، "أما مؤشرات التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جوانب مترابطة ومتكاملة متداخلة وأي تغيير يطرأ على جانب منها فغنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى"[2].

"إلى جانب أن هده المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل وتقييم فعالية وأثر السياسات التنموية المطبقة علة تنمية واستغلال الموارد الطبيعية"[3]، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في المستويات المكانية المختلفة تمر في مجموعة من المراحل هي:

المرحلة 01: تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية والخاصة.

- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولوية الوطنية.
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات.
- تحديد المؤشرات التي يستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها.

المرحلة 02: تحديد المؤشرات في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات.

---

[1]: هيفن ستيفن: تغيير المسار: ترجمة علي حجاج, دار البشير , عمان, 1996، ص ص 240 -245.

[2]Sustainable measures, 2000, p1.

[3] Tinder .J remote sensing and gis towands sutainable developement http '' www.oicc.org/seminar/paper., p 1.

- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- وتحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

المرحلة الأخيرة: يجب اختبار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية واستراتيجية التنمية المستدامة في الدولة أو الإقليم من خلال قائمة المؤشرات المستخدمة وتلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على:

مدى توفر البنيات لهذه المؤشرات، إمكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات، مصدر البيانات، استمرارية توفر البيانات، إمكانية الحصول على البيانات بسهولة، مدى واقعية هذه البيانات، طريقة هذه البيانات "ولتسهيل عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة فإنه ينبغي طرح مجموعة من الأسئلة والإجابات عنها" من أجل ضمان إتساق وتلاءم هذه المؤشرات مع عملية التنمية المستدامة:

- لماذا نحتاج المؤشرات؟
- من الذي يستخدمها؟
- ما هو الغرض من استخدامها؟ ما مدى الحاجة لتحديثها؟
- ماهي المؤشرات الاقتصادية والاج والبيئية المناسبة للأهداف؟ كيف نضع وحدة قياس لشيء يحدث في المستقبل؟

على صعيد آخر لابد من أجل إعداد مؤشرات فاعلة لقياس التنمية المستدامة من تطبيق المعايير التالية في عملية إعداد وهي:

- أن تكون المؤشرات قابلة للقياس
- أن تكون واضحة ودقيقة ويمكن فهمها وتقبلها
- أن تعكس شيئا أساسيا عن جوانب المجتمع الاقتصادية والاج والبيئية
- أن يمكن التنبؤ بها
- أن نكون لها مرجعية وذات قيمة جدية متاحة
- أن تقوم على بيانات متاحة أو يمكن جمعها
- أن يمكن التحكم بها
- أن تكون حساسة للزمن وعبر المكان

- أن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى.

أما خصائص المؤشر الجيد فيما يتعلق بقياس التنمية المستدامة فيمكن حصرها فيما يلي"

- وثيق الصلة بالقضية أو الموضوع المراد دراسته.
- حساس للتغير عبر الزمن.
- حساس التغير عبر المكان.
- حيوي وقادر على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين.
- متكرر وقابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم.
- حقيقي ويعكس الواقع.
- يقدم معلومات وقتية.

ولضمان ربط أبعاد التنمية المستدمة مع بعضها البعض ومن ثم قياسها بشكل حقيقي فقد لجأت بعض المؤسسات والدول إلى تطوير معاملات أو أدلة خاصة لقياس منجزات التنمية المستدامة، وقد كان من أشهر هذه المعاملات ما عرف بعامل الرفاه الاقتصادي المستدام وقد تم مناقشة هذا المعامل في مؤتمر البيئة الذي عقد في فانكوفر بكندا عام 1990 وتقوم فكرة هذا المعامل ببساطة على ضرورة حسم كل من الاستهلاك في رأس المال المادي ولاستهلاك في رأس المال الطبيعي من الناتج الإجمالي المحلي للحصول على الناتج المحلي الصافي وقد ذهب البعض إلى القول بضرورة أن نستثني النفقات المخصصة "للمحافظة على البيئة من الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار أنها ناجمة عن نشاطات الاقتصادية المختلفة ونتيجة لذلك فقد تم التوصل إلى أن مفهوم الدخل الوطني المستدام"[1]الذي يقوم على استراتيجية العيش المستدام" وتم تعريف هذه الاستراتيجية كما يلي:

استراتيجية العيش المستدام= الناتج المحلي الصافي – قيمة الاستهلاك من الموارد الطبيعية + نفقات المحافظة على البيئة وصيانتها.

على اعتبار أن الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي– الاستهلاك في رأس المال المادي

[1] Kozlowski and Hill :opcit, p 05.

ثاني عشر/ واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر مثلها مثل الدولة العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم متخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث و إخضاعها للمعايير الدولية وضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطها، إضافة إلى الرسم المشجع لمؤسسات التي تتخلص في نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر استراتيجية إذا ما تم انجازها بالشكل المرسوم أو المخطط آنفا.

1. المشاكل البيئية في الجزائر:

أ. **مشكلة التصحر**: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر فهناك الكثير من مساحات الاراضي المعرضة لهذا الخطر.

ب. **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية**: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات وقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1 % إلى 0.35% 1980 ويتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي.

ج. **تلوث البيئة**: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق ونظرا للنمو السكاني المتزايد إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن والعناية الصحية، الطاقة والمياه، فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين 2002/1962 6مليون إلى 30.6 مليون بمعدل زيادة يفوق 0.3 %.

د. **توث الهواء**: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات يفترض إبعادها من الاستعمال إضافة إلى الحجم الهائل للنفيات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب بقدر حجمها بحوالي 124 الف طن سنويا منها 220 الف طن فضلا ت متغضنة شديدة الخطورة، 29 ألف طن فضلات سامة"

هـ. **تلوث المياه:** يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب) وهذا نظرا لتوقع نقص عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه ومن أهم عوامل تلوث المياه:

- قصور خدمات الصرف والتخلص من مخلفاته.
- التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها.
- تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأراضي وتلويث المياه الجوفية.
- يخلف تلوث المياه أثار صحية مميتة نتيجة الاصابة بأمراض معوية منها: الكوليرا، الدفتيريا، الإلتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، البلهارسيا وأمراض جلدية إضافة إلى أثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.
- وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، 45% ذات نوعية مرضية بينما 15% ذات نوعية رديئة
- "وحينما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي تصل قدرتها إلى 200000م^3 يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004".[1]

ا. بعض المشاريع المنجزة وأخرى في طور الانجاز في اطار التنمية المستدامة (الجزائر):

1. قانون تهيئة الإقليم الجزائري:

إن القانون المتعلق بتهيئة الاقليم وتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 يهدف إلى:

- إعادة إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات السكان ووسائل التنمية.
- مكافحة أسباب النزوح الريفي وانعاش المناطق المهمشة.
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدنية.
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي.
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي[2]

[1] : http://www.Islamonlin.Net/arabic/doc/Index.shtme voir le 29/10/2016 A11:22 .
[2] :Ibid.

- أما بالنسبة للاستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق 3 محاور:

المحور الأول: بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات ومناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.

المحور الثاني: الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي.

المحور الثالث: تحسين الاطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، إن ترجمة هذا المخطط تطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة.

ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسير ومراقبة وإزالة النفايات، قانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السياسية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتمنية المستدامة.

وتدعيما لهذه السياسة تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 وتتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة".[1]

كما شرع في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية إنطلاقا من 2001 رافقتها عمليات التحسيس إتجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الايكولوجية النشيطة في هذا الميدان وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال في أن تجعل هذه المفاهيم ثقافة وممارسة وهو ما يؤكد عزمها الحقيقي بإدراجها في المناهج التربوية كمواد تدرس للتلاميذ.

2. المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة:

و مناطق التوسع والمواقع السياحية وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 2003/01/06 على مشروعي القانونين وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا."[2]

وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات.

[1] : http://www.oljamahiria.com/Index.HTML voir le 29/10/2016.
[2] :Ibid.

يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة كما انصبت التعديلات حول ضرورة إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدراتها الإيوائية و الاستقبالية مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية في الأخير أجمعوا على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذا الوسائل المسخرة لذلك وفي مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في اطار المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتنمية المستدامة.

يطمح مشروع هذا القانون إلى إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي.

ومن جهة أخرى صادق المجلس أيضا على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديلا على نص المشروع وقد تركزت التعديلات المفتوحة حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن تمثلت هذه التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية أو الاستثمار.

"وتمس التعديلات من جانب بخر سبل تشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك ووسائل الاعلام في الاشهار والتعريف بالمناطق السياحية داخل وخارج الوطن مع مراعاة التوازن الجهوي فما يخص الاستثمارات السياحية مع السهر على عدم انحصارها في الشريط الساحلي فقط؟[1]

3. في مجال الصرف الصحي للنفايات:

تنتج الجزائر سنويا ما يقدر بـ 200 الف طن من النفايات الخاصة الخطرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات انتاج أو نية التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية وفي هذه حالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية وقد شرعت وزارة البيئية وتهيئة الاقليم في وضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة." [2]

[1]: مجلة البيئة و التنمية: العالم في 2003 ، مجلة خاصة ، العددان 52 – 53 ، الجزائر ، ص 20 .
[2]: نفسه.

بحيث تتمكن من تسيير النفيات الخاصة تسييرا جبريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية هذه العملية المعلن عليها في كل ولايات الجزائر تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاصة وقد انطلقت وزارة تهيئة الاقليم والبيئة في احصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الاحصاء وفق منهجية مدروسة وبالفعل شهدت سبع ولايات في البلاد هي: الجزائر سكيكدة، غرداية، تلمسان، مسيلة، باتنة، وتنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت اشراف خبراء دوليين وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة وكذلك مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

"وقد صادق المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشته قانون الميزانية لسنة 2002 على مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها وتجدر الاشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقدير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدوريها وتلك التي يتم التخلص منها كما سيسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز مع الأخذ بالإمكانيات المالية والاقتصادية في الاعتبار." [1]

4. في مجال الصناعة التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد أضحت الصناعات التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدة التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيوي لخلق فرص العمل "ولن يكون لها هذا الأثر الكبير إلا إذا كانت مقرونة باقتراح سياسات رشيدة مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وقابلة للتنفيذ"[2]

وقد بادرت الوزارة بمشروع استراتيجية جديدة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وقد شملت هذه الاستراتيجية 4 محاور.

[1] : http://www.ueco.com/27/01/2005-27/02/2005 a16:00.
[2] http://www.ons.dz/voir le 28/10/2006 a 21:00.

المحور الأول: تشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أبعادها وإبراز المعوقات التي تقف عقبة في تنميتها.

المحور الثاني: تحديد الأهداف والخيارات والعناصر المستهدفة من وراء هذه الاستراتيجية للتخفيف من آثار البطالة وامتصاص اليد العاملة من الضروري وضع آليات من شأنها أن توسع في سوق العمل وتحقيق التنمية المحلية وهذا يتطلب ارقية الاستثمار.

المحور الثالث: يشمل الوسائل الكفيلة بدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف الصعدة وفي مجال التمويل وضعت الوزارة آليات عن طريقها تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنتجات المالية والبنكية وكذا خطوط القرض وانشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع واستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير أما في مجال التأهيل فإنه يتحتم الإسراع في تأهيل القطاع بهدف الرفع من الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية وخاصة أن الجزائر مقبلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفي مجال التكوين فقد تم إعداد برامج للتكوين موجهة خصيصا لإطارات ومسيري المؤسسات وكذا المقاولين وفق نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة لاكتساب ثقافة وكفاءة التسيير والادارة فضلا عن انشاء مراكز الدعامات".[1]

المحور الرابع: إبراز أهمية الشراكة والتعاون الدولي لما لها من أثار وإنعكاسات على المؤسسة الجزائرية في المدى البعيد والمتوسط.

ثالث عشر/ أفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

"بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم وتهيئة الاقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

- مشروع حماية الساحل.
- حماية التنوع البيولوجي.
- مشروع خاص بالبيئة.
- مشاريع خاصة بالبيئة وتهيئة الاقليم؛
- مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب
- عمليات تحسين المحيط الحضري؛

[1]: مجلة البيئة و التنمية : التلوث بالكمبيوتر ، عدد 16 ، يونيو 2002 ، الجزائر، ص 5 .

- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية"[1]

في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على أفاق 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملاين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والانتاجية وتحديد بعض الفروع الانتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية في إطار بنامج الإنعاش الإقتصادي وتم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات CET في أهم المراكز الحضرية للبلاد إضافة إلى هذا هناك اعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها:

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.
- وضع جهاز مراقبة للهواء.
- مشروع إنجاز الحضيرة الطبيعية "دنيا" والتي تمد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط (PAM) والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.
- تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار (RAMSAR) في أحواض أبيرة، العصافير ملاح، وطونقا بولاية الطارف كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 07 مناطق نذكر منها: غابات الأرز بخنشلة –حاتن تيوت بالنعامة – غابات السبلة بالجلفة منطقة واد الطويل بتيارت – منطقة تين هينان بتمنراست.

" أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق بـ: قصبة الجزائر العاصمة، قصر الداي بوهران وقسنطينة، حضيرة طاسيلي و الأهقار، منطقة الميزاب، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط و متليلي"[2].

إن هذا المسعى التنموي يرتكز على مبادئ التضامن والتنسيق والحكم الراشد والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لساسة التنمية المستدامة.

قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان فإنه تم إعداد استراتيجية للتنمية الريفية المستدامة وكما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة

[1]:مجلة البيئة و التنمية : التلوث بالكمبيوتر ، عدد 16 ، يونيو 2002 ، الجزائر، ص 5 .
[2] :http://www.albayane.com/ voir le 30/10/2016 A 15 :07.

الانحراف وتطوير زراعة الأشجار المثمرة وترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل، هذه الاستراتيجية تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني وترجمتها عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى دعم الأنشطة المنشأة للشغل والمداخيل وتقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي وهي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الجوارية في مجال التنمية الريفية.

رابع عشر/ التنمية المستدامة و التراث العمراني و الثقافي:

إن مفهوم الاستدامة جسده العمران العتيق من خلال التوافق العفوي المترابط مع البيئة و الإستغلال الأمثل لمصادر البيئة الطبيعية وفق تطور التجربة والخطأ على مرتين وكان العمران يعتمد على الطاقة السلبية أو الذاتية باستغلال مصادر الطاقة الطبيعية كالشمس والرياح وإمكانية الأرض كما قدمت معالجات بيئية ذكية لتوفير التهوية والنسيج المتضام وتوفير الضلال واستخدام الأفنية والاعتماد على مواد بناء محلية وتعتبر مدننا الصحراوية العتيقة أفضل مثال لتنظيف مفهوم الاستدامة على مستوى المدنية ككل وعلى مستوى المسكن.

I. على مستوى المدينة:

إن تخطيط المدينة ومعالجة مسارات الحركة من حيث العرض، الشكل، الطول، والتوجيه كما يؤدي النسيج المتضام إلى تلطيف مؤثرات المناخ والتخفيف من أثرها خاصة درجة الحرارة العالية والإشعاع الشمسي والرياح المترتبة هذا المناخ المحلي ساهم في التفاعل الاجتماعي والتقارب الاقتصادي في الأرض فإن كنا ننادي بضرورة إحياء التراث لأسباب متعلقة بالهوية فاليوم نضيف سببا آخر هو تحقيقي الاستدامة في المدينة وأصبح من الضروري تبني أفكار ودروس العمران العتيق وتوظيفه في التوسعات العمرانية الحديثة دون إغفال احتياجات العصر والتقدم العلمي والتكنولوجي في أنظمة مواد البناء.

II. على مستوى السكن:

توافق المسكن القديم مع البيئة بكل الايجابيات والسلبيات وتم تحقيق ذلك باستراتيجيتين هما الحماية والتكيف وكانت الحماية بالحد من تأثير ظروف البيئة الطبيعية القاسية والتعامل معها بما يحقق الراحة للساكنين واستغلال مصادر الطاقة كالشمس والرياح.

أ. **المعالجة البيئية:** تمكين المساكن من تحقيق التدفئة والتهوية والتبريد الطبيعي وفقا لحلول استغنت تماما عن مصادر الطاقة وهو مبدأ مهم من مبادئ الاستدامة.

ب. **تقنيات مواد البناء:** كان الاعتماد أساسا على مواد بناء محلية مثل الحجر والطين والطوب والأخشاب المحلية طبقا لتقنيات ومهارات محلية تماما وعلى مواد مقتصدة هي مستدامة.

ج. **المياه والطاقة:** الاعتماد على الآبار الطبيعية في المسكن والسواقي وبالتالي مواد مكونة قليلة والاعتماد على الوسائل الطبيعية في الإضاءة والتهوية وهي تقدم بذلك مبادئ الاستدامة"[1]

خامس عشر/ العلاقة بين التراث و التنمية المستدامة:

إذا كانت التنمية المستدامة بقسميها المادي والاقتصادي من جانب والبشري و الإنساني من جانب آخر تحمل في طياتها مرتكزات أساسية تؤدي إلى تحقيق خدمة المجتمع فإن التراث كذلك يحمل في طياته أيضا عوامل ومرتكزات أساسية تحقق هذه التنمية وبالتالي يكون خادما للمجتمع.

فكثرة التراث المنتشر في أرجاء الوطن العربي سواءً المادي منه أو غير المادي كفيل بأن يسهم في التنمية البشرية والاقتصادية محققا عوائد لابأس بها.

فالسياحة الثقافية والبيئية والتراثية هي من ضمن الروافد الأساسية في المساهمة في عملية التنمية و التراث الحضاري واستكشافه من قبل الآخرين بالزيارات المتواصلة والقيام بتسويه يساهم أيضا في عملية التنمية.

كذلك الصناعات التقليدية والحرف اليدوية التي تميز أرجاء الوطن العربي كل حسب البيئة الأساسية المستوحات منها هذه الحرف إذا ماتم استخدامها وتطويرها بما يناسب التغيير المستمر وإظهارها بما يتناسب ودورها في التعبير عن المجتمع الصادرة عنه والقيام بتسويقها كفيلة أيضا لتحقيق التنمية لذلك نجد أن العلاقة وثيقة بين الثراث والتنمية بل الترابط بينهما لا ينقطع"[2]

[1]: ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة ، دار هزار للنشر و التوزيع ، عمان ، 1997 ، ص 71 .

[2] : المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات: الإتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي ، مراكش ، المغرب ، 2009 ، ص ص 92-93 .

ا. مدى إمكانية تحقيق التنمية المستدامة بالتراث:

"تسعى بعض الدول العربية دون أن تكون مجتمعة نحو جمع وتوثيق تراثها ومنها ما يقتضي على الجمع والتدوين والتوثيق وكافة مراحل الحفظ ومنها ما يقوم بعد مرحلة الحفظ على إعادة تأهيل الأثر أو التراث وتنميته".

أ. **التراث الثقافي يعالج البطالة:** نظرا لتنامي البطالة وخاصة في العالم العربي وهو ما يمثل أخطر المشاكل التي تواجهه فنجد أن متوسط البطالة بين الشباب العرب يمثل نسبة نحو 27% تقريبا ويزيد هذا المتوسط إلى نحو 50% بين النساء وينتج هذا من ضعف الاهتمام بقيمة العمل المهني حيث يعتبر الكثير أن امتهان مهنة معينة أو حرفة معينة هي من الأعمال الغير المستقرة ومن الأعمال الدنيا حيث نظرة المجتمع إليها.

وهذا استدعى تكوين ثقافي ودرجة وعي عالية خصوصا مع توافد العمالة الأجنبية بكثرة مما تحمله من ثقافات متنوعة قد تفرض نفسها أحيانا وتجد لها أثر الواقع خصوصا مع امتهانهم مهن وحرف تشكل سمة لهم".[1]

فهذا منتج صيني وهذا منتج هندي... لذلك فإن التراث الثقافي بكل أنواعه وما يتسم من الاهتمام بالحرف الناتجة عنه يعالج أحد المشاكل المزمنة وهي البطالة ، و تشمل الصناعات التقليدية كل النشاطات الحرفية التي تمثل منتجا يتميز بطابعه التراثي وكان ومازال يستخدم في إحياء تقاليد إجتماعية ويركز في تصنيعه على المهارات اليدوية في كل مرحلة انتاجية.

ب. **نظرة المجتمع إلى التراث الثقافي والمساهمة في التنمية:** إن المجتمع نفسه يمثل الركيزة الأساسية لكا يمكن أن يتم السعي فيه نحو التقدم والازدهار وذلك بتكوين المنظمات والهيئات والجمعيات بما يسمى بمنظمات المجتمع المدني والخدمي وعليه يجب استقطاب هذه المنظمات الممثلة للمجتمع المدني لكي تكون الأداة الرئيسة في تغيير نظرته إلى التراث الثقافي باعتباره مجرد أثر قديم أو موروث تم تداوله في فترة ما وعفا عليه الزمن وتم نسيانه إلى نظرة أخرى يراها المجتمع في التراث الثقافي على أنه أداة للتغيير إلى الأفضل وأداة من أدوات النمو والتفاعل مع المجتمع.

[1]: المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات: مرجع سابق ص 93.

ويتعاظم دور التراث في اخراج البيئة المحيطة التي ينتمي إليها المجتمع من المشاكل والأزمات بالمشاركة الشعبية والعمل التطوعي الذي يبدأ بالفرد وينتهي بالمنضمة الممثلة لهذا المجتمع وتفعيل وتطوير الموارد البشرية التي هي أساس كل شيء.

ج. **التدريب والتنمية البشرية والوعي الثقافي:** مجال التدريب يسمى بمعركة التنمية وهو شرط أساسي للدخول فيها لأن الموارد البشرية إذا ماتم تدريبها التدريب المناسب توالي عليها ما يستجد من تطورات نأخذ بها تباعا فإنها تصبح طاقة مهدرة وفاقدة لأبسط مكوناتها.

إن الوعي بهذا التراث الثقافي والتدريب على تنمية يساعد في المستقبل القريب على الاستفادة منه من كافة الوجوه لخدمة المجتمع.

"وترتبط المعرفة بالتراث إلى تعميق الجذور والثوابت وتساعد على الاطلاع على عظمة التاريخ ما يعطي دافعا أكبر إلى حماية التراث وتنمية وعي الجماهير بالأهمية القصوى لها"[1]

وتساعد المعرفة على الاهتمام بالتراث وتطوير المناطق والمواقع المحيطة به فتشكل معالم جاذبة للسياحة والوفود إليها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنشيط للحركة السياحية والحضارية في مواطن الأثر ومناطق التراث.

II. التراث الثقافي والبيئة:

لقد شكلت التغيرات المناخية التي ظهرت على مستوى العالم خطيرا على التراث الثقافي في الأثار والمواقع الطبيعية وي تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي.

وأن هذا الأمر يستوجب الالتفات إلى المناطق والمواقع التي يمكن أن تتأثر بهذه التغيرات المناخية وحصرها مع تحديد تلك المواقع وترتيب أولويات المحافظة عليها إضافة إلى عمل أرشيف أو أطلس شامل لتدوين كل ما يخص هذه المواقع مع تحديد نوعية المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها إضافة إلى التوسع في انشاء مراكز للمعلومات تحتوي على كل ما يتعلق بالواقع الأثرية والتراثية والحضارية من بيانات وخرائط تفصيلية وايضاحات كلي يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

[1]: أ.د.أحمد سرور : العالم الجديد بين الإقتصاد و السياسة و القانون ، دار فهد للنشر و التوزيع ، ط3 ، 2009 ، ص 90.

III.التراث الثقافي و المعرفة:

إن الثقافة التراثية تتمع بسهولة الفهم والاتصال بين المجتمعات وتستكشف بها طبيعة الاخرين ونماذج من أنماطهم وحياتهم العلمية من تنوعه وبيان القدرات التي كانت تتميز بها الشعوب أدى إلى ثبات كثير من الهوية الثقافية المعبرة عن بعض المجتمعات التي مازالت تحافظ على تراثها الأمر الذي يتطلب معه زيادة المعرفة الثقافية لأجل الحفاظ على كل العائد الثقافي من الانقراض.

IV. التراث و التنمية الاقتصادية:

ترجع الأهمية الاقتصادية للتراث إلى ضرورة إظهاره لكي يستفاد منه في الترويج السياحي والسياحة الثقافية التي تزيد باهتمامها بأهمية التراث خصوصا مع تغير طبيعة المجتمعات وأمم وسعيها نحو الصناعات الحديثة الأمر الي يقتضي البحث مجددا عن المؤهلات الاقتصادية للتراث وذلك بتوجيه اهتمام الناس إليه وتوعيتهم وتدريبهم بالمهارات اللازمة التي تباع على حسن استخدام وإعطاء فائدة أكبر ذات مردود اقتصادي يحقق التنمية الاجتماعية المنشودة، "ويمكن للتراث أن يأخذ البعد الوطني الذي يعطيه دورا هاما كمورد من الموارد الأساسية التي تحقق التقدم لهذا الوطن أو ذاك وذلك عن طريق إعداد استراتيجية يتم تنفيذها بخطط حالية ومستقبلية للاستفادة من هذا الكم المتراكم من مصادرنا التراثية"[1]

V. مساهمة التراث الثقافي في تحسين المجتمع المحلي:

لاشك أن التراث الثقافي بتنوعه وتعدده يساعد في مجمله على تحسين حالة المجتمع المحلي ولقد أخذت بعض الدول العربية هذا الأمر مأخذ الجدية وقامت بتجارب ناجحة وتكمن أهميتها ؟؟؟ والاقتصادية في : دخل الأسرة غير مكلفة توفير فرص عمل تعتمد على الخدمات المحلية إقامة اسواق تقليدية على المستوى المحلي والدولي تنظيم اجتماعي، زيادة المهارات اليدوية وربطها بالعصر الحديث، تساعد في التنمية

[1] النظام الدولي والاقليم بين الاستدامة والتغيير أ .د. جمال زهران، مصر 1997، ص 30.

أ. **أهمية التنمية في المجتمع:** وتتمثل في

- سهولة تنفيذ هذا النشاط في مكان الاقامة ويمكن أن يؤديها فرد أو أكثر من أفراد الأسرة.
- تقضي على التمايز الاجتماعي بين الطبقات حيث تخلق فرص عمل للشباب والنساء والمعاقين ومحدودي الدخل.
- تعمل على التكامل والتعاون بين كافة أفراد المجتمع من خلال عدة وسائل.
- تتيح لرب المنزل مزاولة أحد الأنشطة التي تقوم بها دون مغادرة المنزل.
- العمل على تدريب الأسر ونقل المهارات والفنون من الباء إلى الأبناء.
- توسيع فكرة وأهمية العمل اليدوي لدى الشباب

ب. **الأهمية السياحية:** السائح يستهلك صناعات تقليدية حيث يعتبرها قيمة سياحية وهي من روافد الثقافات لدى الشعوب أو المناطق التي يزورها.

VI. التراث الثقافي و العولمة:

إن العولمة الثقافية والت تعني انتشار الثقافة الغربية لتصبح نموذج للثقافات في العالم وتصبح هي الثقافة الوحيدة التي هي هدفهم وهي تهدف إلى بث قيم وأفكار واختراق للمجتمعات ثقافيا وإعادة صياغة هذه القيم والأفكار بما يؤهلها لتأسيس هوية ثقافية جديدة مغايرة للواقع الثقافي الأصيل لكثير من المجتمعات وذلك لإحداث فجوة تمنع التحصن ضد الثقافات الأخرى أو ما يتم فرضه عبر هذه العولمة الثقافية عن طريق وسائل الإعلام وشبكة الانترنيت وغيرها مما يسمى الانفتاح الثقافي الذي قد تكون له سلبيات التي تطغى على ايجابياته وقد يتأثر التراث الثقافي بالثقافة العابرة للقارات التي هي مخالفة ومغايرة لثقافة مجتمعات أخرى الأمر الذي ينتج عنه أزمة هوية ثقافية التي تفزع وتخاف منه جل الدول وهو ضياع الهوية الوطنية والمحلية وذلك بالتفاعل معها لخدمة ثقافية حتى يكون لها دور أصيل ومحترم بين ثقافات العالم لأنه لابد من التسلح الثقافي بتقديم أفكار والمساهمة بإبداعات تصنع ثقافة عربية متميزة وقادرة على المنافسة وتبحث في العناصر الايجابية للثقافة العالمية بمكوناتها المتنوعة"[1]

[1] جمال زهران، مرجع سابق.

الفصل الثالث

طرح نظري للمدينة التاريخية

و المدينة التاريخية في الجزائر

الفصل الثالث

طرح نظري للمدينة التاريخية و المدينة التاريخية في الجزائر

أولا/ تعريف المدينة

ثانيا/ المدينة كظاهرة اجتماعية

ثالثا/ النظريات المفسرة للمدينة

رابعا/ تعريف المدينة التاريخية

خامسا/ المدن التقليدية ما قبل الإسلام

سادسا/ نشأة المدينة العربية التقليدية

سابعا/ الخصائص العمرانية والحضارية للمدن العربية التقليدية

ثامنا/ فقه عمارة المدن الإسلامية

تاسعا/ النسيج العمراني في مراكز المدن التقليدية

عاشرا/ الأنسجة العمرانية العتيقة في الجزائر

حادي عشر/ الإشكاليات المختلفة للأنسجة العمرانية العتيقة بالجزائر

ثاني عشر/ أسباب تدهور المدن التاريخية والعتيقة بالجزائر

ثالث عشر/ واقع التراث العمراني و الثقافي في الجزائر

أولا/ تعريف المدينة:

في ضوء ما سبق الحديث عنه في أدبيات علم الاجتماع الحضري "يمكن القول أن المدينة و دولة المدينة كلمتان مترادفتان و يحيط المدينة مناطق ريفية لكن سكانها منفصلين عن تلك المناطق"[1]

و قد عرفت المدينة تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم فمنهم من تصور المدينة امتدادا للقرية على افتراض أن هناك تدرجا مستمرا بين ما هو ريفي وهو حضري.

و منهم من عرف المدينة في ضوء عدد السكان ، فقد اتفقت الهيئات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه (20.000 نسمة فأكثر) يعتبر المدينة حيث يتبين تزايد نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة سواء كان ذلك في البلاد المصنعة أو الغير مصنعة وربما كان هذا الحديد العددي ملائما للأغراض الإحصائية، إلا أنه عنصر مفيد تماما من الناحية السوسيولوجية هذا والتعريفات التي تبنى على أساس النظر إلى كثافة السكان ينبغي أن تكون مرفوضة لأن كثيرا من القرى ربما يكون لها نفس كثافة المدن بل تزيد عنها بعض الأحيان فقرية "سرس الليان" من الصعب أن نطلق عليها مدينة بالرغم من أن عدد سكانها يبلغ حوالي الثلاثين ألف إذ أن مظاهر الحياة القروية أصيل فيها.

وعرفت المدينة كذلك في ضوء اصطلاحات قانونية وذلك أن مكان ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطات عليا، إلا أن هذا التعريف غير مرضي لأن المكان لا يمكن أن يكون المدينة لمجرد ظهور إعلان بذلك كما أن هذا لا ينطبق على كثير من المدن الموجودة في كثير من بلاد العالم التي نشأت وتطورت دون إعلان رسمي، أو دون صدور وثيقة بذلك من الجهات المختصة.

ثانيا/ المدينة كظاهرة اجتماعية:

تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية، فهي أكثر من مجرد جزء من أجزاء المجتمع وهي تمثل حقيقة اجتماعية وتعد تعبيرا عن الممارسات الجمعية للسكان الذين يعيشون ويعملون معا ففي المدينة يتجلى ارتباطات الناس بعضهم ببعض وتتبدى العلاقات الاجتماعية المتبادلة والإنجازات الحضرية "ففي المدينة تظهر المشاكل الاجتماعية الحضرية."[2]

---

[1]- Egon Ernest Bergel, urbun sociology, new york, torento, london, mark craw book company, 1956, p1

[2]- Rein hardt, james m and paul meadores and shor m : gilletle social problems and social policy, p172

ومن خلال تطبيق شروط الظاهرة الاجتماعية على المدينة نجد أنها:

I. تمتاز المدينة بأنها ذات طبيعة إنسانية:

يتميز الإنسان بثلاث طبائع حيوية ونفسية واجتماعية وبمقتضى طبيعته الحيوية فإنه يأكل ويشرب وينتقل في الزمان وبمقتضى طبيعته النفسية فإنه يشعر ويتألم ويتلذذ ويتخيل ويفرح وبمقتضى طبيعته الاجتماعية فإنه يعيش في مجتمع ويتعامل مع أفراده ويخضع لها بفرض عليه من معاملات اقتصادية وأوضاع سياسية وتربوية وتشريعات قانونية، والمدينة كمجتمع محلي نجد أنها من الضروري أن تتعاون مع باقي المدن ويرى المجتمع العام لكي تنمي بنيانها الاجتماعي وتساهم في تنمية الأبنية الاجتماعية لباقي المدن والقرى في المجتمع، ولكي تضمن توفير الحاجات الاجتماعية لسكانها ولا يأتي ذلك إلا عن طريق خضوع المدينة لما تخضع له باقي المدن والقرى في المجتمع من معاملات اقتصادية وأوضاع سياسية وتربوية وتشريعات قانونية وما إلى ذلك.

والمدينة أساليب وقوالب وأوضاع للتفكير والعمل الإنساني بمعنى أن حياة الأفراد فيها تسبغ عليهم بعض الصفات فيصدر عنهم ظواهر لا تمت بصلة إلى طبيعتهم الفردية.

II. المدينة تلقائية النشأة:

حيث تكون في البداية مجرد مجموعة متناثرة من المنازل التي بنيت لمجرد الإيواء ثم تتجمع هذه المنازل مع بعضها البعض إلى أن تأخذ شكل قرية، ثم تتسع تلك القرية نتيجة لتزايد السكان وتنوع حرفهم ثم يزداد الدخل القومي في تلك القرية فتتحول إلى مدينة صغيرة وعندما تتوافر في تلك المدينة الصغيرة كافة العناصر الحضرية المختلفة مثل: المصانع ووسائل المواصلات ووسائل الاتصال الجمعي والخدمات مثل المياه والكهرباء ... فتتحول إلى مدينة "رئيسة" ويعني هذا أن المدينة كظاهرة اجتماعية ليست من صنع فرد أوأفراد ولكنها من صنع المجتمع ومن خلقه وتظهر على مسرحه بصورة طبيعية تلقائية وبوحي من العقل الجمعي الذي ينشأ عن اجماع الأفراد ومن تبادل آرائهم وتفاعل وجهات نظرهم حول شؤون الحياة الاجتماعية وإظهار رغباتهم وإرادتهم الخاصة.

III. المدينة ظاهرة عامة منتشرة في كل المجتمعات:

من الميسور دراسة المدينة احصائيا ومن خلال تلك الدراسة يمكن التعبير عن الظواهر والأنساق الاجتماعية السائدة في كل مدينة تعبيرا رياضيا كما أنها تفرض نفسها على الأفراد في سائر أنحاء المجتمع أو في بعض قطاعاته.

IV. المدينة تمتاز بموضوعيتها وشيئيتها:

وهذا يعني أنه يمكن دراسة المدينة بوصفها أشياء خارجة عن ذواتها وعن تجسد ذواتها الفردية، ودون التأثر في دراستنا بميولنا وآراءنا واتجاهاتها الخاصة، أي دراستها دراسة موضوعية والمقصود بالشيء هنا ما يقابل الفكرة بمعنى أن معرفتنا بها تستمد من الواقع فلكل مدينة تراث اجتماعي وهذا التراث يتضمن كثيرا من السنن الاجتماعية التي يتناقلها الخلف من السلف ويخضع الأفراد لأحكامها احتراما لسلطاتها الأدبية وقداستها الزمنية.

V. المدينة تمتاز بالترابط:

بمعنى أن المدينة تتصل بأجزائها من الناحية المرفولوجية عن طريق المواصلات المختلفة على اعتبار أن النظام السياسي في المدينة يرتبط بالأنظمة التعليمية والاقتصادية والدينية والإدارية والتنظيمية وتتصل جميع هذه الأنظمة بالنظام الأسري ومن ثم عند دراسة النظام السياسي في المدينة لابد من دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومدى الترابط في النظام الطبقي ومبلغ قوة العقيدة ومدى انتشار المشاركات الوجدانية والتيارات الفكرية.

وهذا يؤكد أن المدينة كظاهرة اجتماعية ترتبط بباقي الظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع.

VI. المدينة مزودة بصفة الجبر والإلزام:

فالأفراد ملزمون بالحياة فيها عندما تكون لديهم الرغبة في الاستمتاع بخدماتها الحضرية المختلفة مثل: التعليم والترفيه والعلاج وكلما يتصل بالحياة الحضرية الراقية.

VII. المدينة تمتاز بصفة الجاذبية:

إن المنطقة التي ولد فيها الإنسان تكون محل زهو لديه غير أن نشأة المدن وما يتوافر فيها من مظاهر حضرية جعلت الإنسان لاسيما الذي ولد في الريف قبل الذي ولد في المدينة يفضل الحياة في المدينة على الحياة في القرية التي ولد فيها لعدم توافر الوسائل والخدمات الحضرية في القرية.

"وفي ضوء هذا تبين أن المدينة ذات خصائص اجتماعية تتفق مع خصائص الظاهرة الاجتماعية وبالتالي فإن المدينة ظاهرة اجتماعية"[1]

ثالثا/ النظريات المفسرة للمدينة:

بنفس المدى التي تختلف فيه النظريات من حيث طبيعتها واستنباطية أو استقرائية أو مستوى التحليل الذي تلتزم به نظريات للوحدات الكبرى وأخرى للوحدات الصغرى، أومن حيث المتغيرات التفسيرية التي تؤكد عليها تختلف محاولات تصنيفها وعرضها كذلك وفيما يلي أهم النظريات التي تناولت المدينة.

ا. النظرية الأيكولوجية:

تشير هذه التسمية في علم الاجتماع الحضري إلى أعمال مدرسة فكرية متميزة ظلت تسيطر على علم الاجتماع الأمريكي فترة طويلة من وقتنا هذا حتى أنه من الشائع استخدام عبارات "النظرية الأيكولوجية" والمدرسة الأمريكية أومدرسة شيكاغو كعبارات مترادفة المعنى وفي نفس الوقت أي من العبارات الثلاثة في أذهان المشتغلين بعلم الاجماع الحضري الإشارة إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا هم روبرت باك ارنت برجس وردريك ماكينزي تلك الأعمال التي وضعت منذ البداية الإطار النظري العام الذي انطلقت من خلاله العديد من الدراسات اللاحقة التي كانت لها مكانتها العلمية وأهميتها النظرية في تاريخ العلم مثل: لويس وورث وروبرت ردفيلد، وميلتون وشيجر وغيرهم.

أما "بارك" وكان مؤسس المدرسة فقد صاغ الإطار العام للنظرية حيث ذهب إلى اعتبار المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر وعندما صورها على أنها منطقة ثقافية لها أنماط ثقافية خاصة بها، إن المدينة في نظره "بناء طبيعي" يخضع لقوانين خاصة به لأنها كذلك فإنه من الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أي تعديلات في بناءها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي وهي "أي المدينة–بناء متكامل بمعنى أن ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية بحيث تصبح كل مجاورة من مجاوراتها خصائص متميزة استمدها من خصائص سكانها لتكشف عن استمرار تاريخي خاص بها وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان انبثقت وفقا لقوانينها الخاصة وعند هذا الحد يأتي دور "ارنست برجس" و"رودريك ماكينزي" "حيث يرجع ذلك التنظيم الذي

[1]- زيدان عبد الباقي: علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، مكتبة الأنجلو مصرية، 1974، ص ص 22-30

أصبح سمة مميزة للنظرية الأيكولوجية بينما يهم ماكينزي بدوره في إبراز القوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم"[1]

ولعل أهم ما يميز هذه النظرية أنها كانت تمثل نقطة التقاء بين تيارين فكريين مختلفين النارويتيه الاجتماعية من ناحية والاقتصاد الكلاسيكي من ناحية أخرى سيطرا على الفكر العالمي إبان القرن التاسع عشر.

لقد صحف بعض العلماء الاجتماع الأوائل في نهاية القرن التاسع عشر وفي العقود الأولى من القرن العشرين بالعلوم البيولوجية ورأوا فيها نموذجا يجب أن يحتذى لتنظيم علمهم فكانت المماثلة العضوية التي تصورت المجتمع كائنا حيا يعمل وفقا لعمليات حيوية والتي استخدمت فيها مفاهيم داروين "كالصداع من أجل البقاء" و"التوازن الحيوي" و"البقاء للأصلح" على نطاق واسع ومع أن بارك لم يكن واحدا من أنصار النارويتية والاجتماعية إلى أن اقترب من تفكيرها إلى حد كبير أيكولوجيا النبات والحيوان هي ذلك القطاع من العلوم البيولوجية التي شغف بها وتلاميذه من جامعة شيكاغو كمحاولة لتجسيد الصناعات النظرية التي قدمها داروين حول الطبيعة كعملية أيكولوجية وانطلق بارك نتيجة لذلك من حقيقة أن العالم الطبيعي وحدة تتحرك وفقا لقوى منتظمة يمكن تحديدها بسهولة "محاولا نقلها إلى دراسة المدينة "كبيئة طبيعية" أيضا ومن ثم وضع هدف للدراسة الأيكولوجية مؤاده الكشف عن الأنماط المنتظمة في المكان للعلاقات الاجتماعية"[2]

ولقد كان من الطبيعي أن تستعير النظرية الأيكولوجية عددا من المفاهيم المستخدمة في البيولوجيا لتضفي عليها بعد ذلك طابعا إنسانيا واجتماعيا وكان من أهم هذه المفاهيم مفهوم "البيئة" الذيطبق على المدينة باعتبارها بيئة طبيعية يهدف الكشف عما بداخلها من أنماط وعمليات وذلك باستخدام نفس الطرق والوسائل ومن خلال نفس المنظور المستخدم لدراسة البيئة بالمعنى الطبيعي، كذلك استخدمت مفاهيم "العمليات الطبيعية" في النظرية الأيكولوجية على نطاق واسع وتعتبر المنافسة من المفاهيم المحورية التي ارتكزت إليها النظرية حيث أوضحت أن هذه العملية تقع في المستوى الاجتماعي على نحو أكثر حدة ووضوحا منع على المستوى البيولوجي خاصة في حالة ندرة المواد في البيئة الإنسانية ويرتبط مفهوم

[1] -Don martindale, « prefactory remarks » the theory of city in max weber the city trans by don martindale and g new wirth n new york, the free press, 1958, p p 21-22

[2]- السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية، مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص30

المنافسة "التكامل" الذي يأخذ في المجتمعات البشرية وبين الجماعات المختلفة اجتماعيا صورة تقسيم العمل بكل مظاهره وعوامله ونتائجه.

خلاصة القول أن سيطرة التوجيه البيولوجي كان واضحا على النظرية الأيكولوجية في صورتها الأولية غير أن ذلك لا يعني أن بارك حاول أن يطور نظرية اجتماعية للمسائلة العضوية شأنه شأن سبنسر وغيره من علماء الاجتماع الأوائل، وإنما عنى في الأساس بالبحث عن عدد من المبادئ أو الأسس "التي تبسط دراسة التنظيم الاجتماعي وتجعله أكثر قابلية للتحليل بمعنى أنه أي بارك عنى بصياغة نظرية أيكولوجية حاول بعدها توضيح مدى ملاءمتها أو كفاءتها للمعالجة السوسيولوجية للمجتمع المصري"[1]

ولقد حقق بارك هذا الهدف إلى حد كبير من خلال تحليله النظري للتنظيم الاجتماعي إلى مستويين مستوى حيوي وآخر ثقافي، أما المستوى الأول فيمثل البناء الأساسي أو التحتي للتنظيم فيه تكون المنافسة هي العملية الأساسية والمواجهة ويكون البقاء هو القانون المسيطر وفي مقابل ذلك يمثل المستوى الثقافي بناء فوقيا يكون فيه الاتساق والتماثل والاتصال أهم العمليات المنظمة، وتكون التقاليد النظام الأخلاقي هو القانون المسيطر ويمثل المستوى الأول "المجتمع المحلي" بينما يعبر "المجتمع" عن المستوى الثقافي بالمعنى الذي يفرض عليه البناء الفوقي ذاته على البناء التحتي أو الحيوي أما الأيكولوجيا فتعني في الأساس بدراسة وتحليل المستوى الأول بينما تخرج تركيبات النظام الثقافي عن دائرة اهتمام البحث الأيكولوجي فالأيكولوجيا توجه في الأساس لتوضيح وبحث العمليات والعوامل التي تحقق التوازن الحيوي في المجتمع، فهي إذن دراسة وصفية وتحليلية لكل مظاهر التركيب المادي والحيوي للبيئة الحضرية.

ويتحقق أكبر انجاز للنظرية الأيكولوجية في صورتها الأولى على يد "ارنست بيرغس" وبخاصة فيما بعد قدمه من تصور نظري خاص للنمط الأيكولوجي للمدينة وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتمركزة أو بالتصور الحلقي ومؤادها أنه ما لم يواجه والمدينة الأمريكية عوامل معوقة فإنها تتخذ في هذا النمو شكل خمس حلقات متعددة المراكز تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة كثافة، وتقع على أطرافها حاقة ثانية هي منطقة التحول أو الانتقال التي تتعرض

[1] -Reisman, the urbun process cities in industrial societies new york, the free bress, 1964 gh, 11, p 101

وباستمرار للتغير نتيجة اتساع ونمو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي.

أما الحلقة الثانية فتضم منطقة سكن الطبقات العاملة، ويليها منطقة الفيلات وفي النهاية تقع الحلقة الخاصة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع، عالج بيرجس إذن نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، أن هذه الحلقات الخمسة تمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضري وهو في "تأكيده لهذا الوصف الفيزيقي ذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت تشبه تماما عمليات الهدم والبناء في الكائن العضوي"[1]

وإذا كان كل من بارك وبيرجس قد فلحا إلى حد ما في تصوير المدينة ككيان فيزيقي يتميز بحلقاته ودوائره الخمسة فإن ماكينزي جاء بدوره ليوضح القوانين والعمليات التي تعمل داخل هذا الكيان "وتفسر بالتالي وجود هذه المناطق المميزة ذلك من خلال عمليات كالمنافسة والتركيز والعزل والغزو والتعاون وحدها تنشأ أوتوجد هذه المناطق الطبيعية التي تشكل البناء الفيزيقي للمدينة"[2]

ويستطيع من يحاول استعراض التراث الذي ارتبط بالمدينة في هذه الفترة بالذات أن يلحظ على الفور أن النظرية الأيكولوجية للمدينة قد سيطرت على علج الأمريكي حتى نهاية النصف الثاني من القرن العشرين "فقد أجريت دراسات عدة في الفترة التي تلت ظهور نظرية "بيرجس" اهتمت كلها باختبار فروضه على عدد من المدن الأمريكية"[3] ومع ما تعرضت له النظرية من انتقادات عديدة في الكثير في عروضها وأسسها التصورية إلا أن الرغبة ظلت مستمرة لإيجاد نمط حضري عام لأيكولوجية المدينة ففي سنة 1939 وإزاء الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الدوائر المتمركزة قدم "هومهويت" نموذجا نظريا حاول فيه تحديد النمط الأيكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخول الأفراد لذلك تجده يقسم هذه المناطق إلى ثلاث قطاعات رئيسية الأول يضم العمال ثم الأغنياء ثم

[1] -Berguss the growth of the city an introduction to a research project in r park etal « the city » chicago, university of chicago press, 1925, p p 47-62
[2] -R D mackenzie demography human geograph and human ecology in c l, 1938
[3] -Calvin F ??? « social trends in seattle, washington press,1944, p p 191-133

بعدها منطقة النشاطات ويذهب هويت معارضا بيرجس كون النمو الحضري يتم بأقصاه على طول الخطوط الرئيسية"[1]

غير أن النموذج النظري قد أكد أيضا أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من أنماط استخدام الأرض لذلك نجد "هويت" ينظر في النهاية إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المختلفة كقطاعات تشع من المركز وأن أنماط استخدام الأرض المتماثلة تتكون بالقرب من المركز وتمتد إلى الخارج.

وفي منتصف الأربعينات صاغ "هاريس" و"أوكمان" نموذج النويات المتعددة الذي يذهب إلى أن نمو المدينة يعتمد على نواة واحدة وإنما على نويات متعددة فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية وهناك نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية "كذلك توجد نواة الصناعات على أطراف المدينة وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود والبعض الآخر للدخل المتوسط والبعض الآخر للدخل المرتفع"[2]أما مناطق الضواحي فتمثل نطاق انتقاليا بين البيئة والبيئة الريفية على أن هاريس وأولمان قد أشار إلى بعض العوامل التي تفسر مجتمعه قيام النويات وتباين مناطق استخدام الأرض من ذلك أن تتطلب بعض النشاطات تسهيلات نوعية خاصة، فالمصانع مثلا تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض كذلك قد تتجمع بعض النشاطات المتشابهة معا لتبادل الفائدة كما هو الحال بالنسبة لحي الأعمال المركزي وفي بعض الأحيان تلجأ بعض النشاطات كالتخزين إلى المناطق ذات الإيجارات المنخفضة مما قد يؤثر بالتالي على النمط العام لهذه المناطق.

ومع أن الاهتمام بإيجاد النماذج النظرية التي تفسر البناءات الأيكولوجية الحضرية لا يزال حتى اليوم يكشف عن التأثير المبكر للنظرية الأيكولوجية إلا أن النظرية ككل سرعان ما تعرضت لحركة نقد قاسية وجهت إلى ما تقوم عليه من افتراضات أساسية.

ثم دخلت النظرية الأيكولوجية مرحلة جديدة على يد بعض الباحثين من أمثال هاولي الذيكانت كتاباته بمثابة إحياء للنظرية من جديد مما جعل البعض مثل ثيودوريون ورايزمان يطلق على هذه المرحلة اسم النظرية الأيكولوجية المحدثة، حيث قدم هاولي مماثلة بين أيكولوجيا النبات والحيوان والأيكولوجيا

[1] -Hoyt : the structure and growth of residential neitherhood , washington, 1939, p40
[2] -CH , harris and E.hulman, the nature of cities in, p hatt and A Reiss (eds) « cities and society » op cit, p p 237-247

البشرية مؤكدا دراسة المجتمع المحلي كبيئة تمارس فيها نفس العمليات الأيكولوجيا نشاطاتها في المجال الإنساني كما عنى بصفة أساسية بتطوير أسس عقلية قوية لنظرية أيكولوجية فذهب إن الأيكولوجيين ليسوا في حاجة إلى الفصل بين الظواهر الحيوية والثقافية كما فعل بارك من قبل.

وأن النظرية الأيكولوجية كأي نظرية سوسيولوجية أخرى يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الاجتماعية ولقد ذهب بها هاولي إلى أن ظاهرة نشأة المدن وظيفة دالة للتوسع والامتداد الذي يعني النمو عن طريق الهجرة لا عن طريق الزيادة الطبيعية لسكان المدينة وليس جديدا أن يقرر الوظائف المختصة تميل إلى التمركز طاردة الوظائف غير المتخصصة لاستخدام الأرض وليس جديدا أيضا أن يقرر أن النمو الحضري يدفع المنطقة السكنية باستمرار إلى خارج منطقة وسط المدينة أوأن هناك علاقة عكسية بين البعد عن مركز المدينة والقيمة الإيجارية للمساكن، إن كل هذه النتائج وأخرى وغيرها كان قد سبقه إليها "بارك" و"بيرجس" وعبر عنها بنفس المصطلحات والعبارات لذلك لم تحقق النظرية الهاولية التي أرادها أيكولوجيا محدثة الكثير أو المختلف عما حققته النظرية المبكرة.

وتسجل كتابات كل من "دونكان" و"ستونر" و"مارتن" و"جيبز" الطابع العام للنظرية الأيكولوجية المعاصرة ولعل من أهم ما يميز النظرية الأيكولوجية المعاصرة أنها وفقت بين عدد من التوجيهات النظرية الكلاسيكية، فلقد أخذت إلى جانب الأفكار التقليدية لمدرسة شيكاغو بأفكار دوركايم عن تقسيم العمل، كما أخذت بالكثير من أفكار الاقتصاديين الكلاسيك وبخاصة من اهتم منهم باقتصاديات المكان مثل: فون نيوتن، لوش، إلى جانب بعض التوجيهات الماركسية.

وعلى أية حال تقدم كتابات دونكان وشنور أكبر دفاع عن النظرية الأيكولوجية وأوضحه في الوقت الراهن، لقد ذهب دونكان مثلا إلى أن الأيكولوجي سيجد أن مفهوم الثقافة مفهوم مركب وشامل لا يتناسب مع تحليل عوامل الارتباط والاعتماد المتبادل الذي تهتم الأيكولوجيا بمعالجته "ومن ثم فلا حرج عليه ألا يهتم إلا بالمظاهر الثقافية ذات الصلة بعمليات التكيف بدلا من معالجته الثقافة ككل غير متمايز"[1] وتهدف النظرية الأيكولوجية عند "دونكان" و"شنور" إلى تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية فذلك وحده هو الذي يجنب الأيكولوجي نقاط الضعف الماثلة في المدخل السلوكي والثقافي معا.

[1] -O D Ducan « human ecology and population studies » in PH Hawsser and L shmore (eds) the study of population, chicago, university of chicago press, 1959, p682

واعتمد "شنور" و"دونكان" على مفهوم المركب الأيكولوجي كمفهوم محوري للتحليل واعتمد على الأسلوب الاستقرائي في البحث.

أما "جيبز ومارتن" فقد اعتمدا واعترفا على القيم السوسيوثقافية والأيديولوجية تؤثر في درجات التحضر.

II. النظرية النفسية الاجتماعية:

في مقابل النظرية الأيكولوجية التي وجهت أغلب أعمال مدرسة شيكاغو، كانت النظرية النفسية الاجتماعية هي التوجيه النظري الذي سيطر على النظرية (المدرسة) الألمانية كما تمثلها أعمال ثلاثة من روادها الأوائل: هم ماكس فيبر، بورج زيمل، أوزفال سنجلر.

ماكس فيبر: يعتبر كتاب ماكس فيبر المدينة سنة 1905 منوجهة النظر التاريخية على الأقل أدل عمل علمي لدراسة الحياة الحضرية عولجت فيه المدينةمن منظور خاص وبطريقة اختلفت إلى حد كبير عن معظم المعالجات التي سبقت معالجته لها بقليل وعن المحاولات التي أعقبت ظهور كتابه حتى بين أولئك الذين تأثروا بأفكاره لقد كان فيبر على حد تعبير ريتشارد نسبت "رجل عمل وسياسة إلى جانب كونه من بين علماء الاجتماع القلائل الذين تميزوا بعقلية خاصة ونظرة معينة إلى طبيعة علم الاجتماع ومع اهتمامه بالأهداف والمسائل العملية"[1] إلا أنه أدرك وأعلن ضرورة الحاجة الماسة إلى إيجاد نظرية أكثر شمولا وتميزا عن الحضرية في مقابل ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث التاريخية التي خلفتها المدرسة الأوروبية من قبله.

لذلك نرى فيبر في معالجته للمدينة وقد انتهج منهجا مختلفا تماما عن ذلك الذي تبنته الدراسات السابقة والمعاصرة له فهو من ناحية لم يحاول تحليل أثر العوامل الحضرية في بعض جوانب الحياة الاجتماعية كما فعل معظم المعاصرين له ممن تأثروا بأعمال تونير ودوركايم كما أنه من ناحية أخرى ابتعد تماما عن الاتجاه التصوري أو الشكلي الذي تبناه زميله زيمل وحاول جاهدا "أن يوضح الظروف التي تجعل دور المدينة إيجابيا أو ابتكاريا في الحياة العامة للإنسان مستعينا في ذلك بدراسته لمدن الماضي أو المدن القديمة ومعتمدا في نفس الوقت على تصور خاص في تعريفه للمدينة"[2]

[1] -R Sennett, « classic essays on the culture of cities » new york, meridith corporation, 1969, p4

[2] -Ibid, pp 5-6

ومن الممكن أن يوصف الموقف النظري لماكس فيبر بأن شكل من أشكال السلوكية الاجتماعية فهو لم يرغب مثل زيمل في أن يحدد أبعاد التحليل السوسيولوجي في مجرد وصف أوتصوير الأشكال النفسية فقط بل اعتقد منذ البداية أن مهمة علم الاجتماع تتمثل في شرح السلوك الإنساني في أبعاده الهادفة وذات المغزى لا ومن وجهة النظر الخارجية فقط.

بعبارة أخرى تمثلت مهمة علم الاجتماع في نظره في شرح وتفسير الأعمال والأفعال الإنسانية والعلاقات في ضوء معانيها أو مغزاها بالنسبة لأطرافها وأيضا في ضوء ما يرتبط من تغيرات فيزيقية خاصة ومن هنا تبدوا قيمة المدخل الذي قدمه "ماكس فيبر" لدراسة المدينة ومشكلاتها من وجهة نظر علم الاجتماع (الفعل الاجتماعي) بمقارنته بزيمل ففي الوقت الذي ينحل فيه المجتمع في نظر كل منهما إلى تفاعلات اجتماعية وسلوك إنساني متبادل وهادف نجد أن زيمل يقصر مهمة علم الاجتماع على دراسة الصور المختلفة لهذا السلوك والتفاعل دون محتواها أومضمونها ليصبح العلم في النهاية مجرد عملية إحصاء للصور النفسية للفعل الاجتماعي فقط يدع فيبر هذا التمييز بين الصورة والمحتوى جانبا ويقرر أن مهمة علم الاجتماع هي تقديم تفسير علمي للفعل الاجتماعي وقد ترتب على ذلك أن احتوت نظريته في المدينة والتحضر على نظرية زيمل دون أن يكون العكس صحيحا وكانت معالجته للمدينة على هذا النحو محاولة لبناء نموذج نظري متكامل للحياة الحضرية.

لقد بدأ فيبر في دراسته للمدينة بالتصور الشائع للمدينة على أنها منطقة مستقرة وكثيفة من سكان متزاحمين ينعدم التعارف الشخصي والمتبادل بينهم ولقد ذهب إلى أنه على الرغم من أهمية هذا التصور إلا أنه يمثل جزءا بسيطا من نظرية المدينة لأن تصورا مثل هذا ليس كافيا لتحديد الخصائص المميزة للمدينة خاصة أنه لم يوضح ما تلعبه العوامل الثقافية من دور في هذا الصدد وقد أدى به الأمر إلى أنه لم يجد في تصور زيمل للمدينة تصورا ملائما أو كافيا فهو رغم ما يفسحه من سكان نظريته لدراسة العقلية الحضرية كما فعل زيمل إلا أنه حاول جاهدا أن يبرر ظهور المدينة في ضوء السياق الاجتماعي أي في ضوء الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعي ومن ثم يحاول فيبر بعد ذلك أن يستعرض النماذج المختلفة التي يمكن من خلالها وضع تصور للمدينة وناقشها واحدا بعد الآخر مثل: التصور الاقتصادي وعلاقة المدينة بالزراعة والتصور الإداري والسياسي وتصور المدينة كحصن أو قلعة التصور القانوني والعسكري للمدينة محاولا بعد ذلك أن يستخلص من كل نموذج ما يراه صحيحا أوملائما لوضع نموذج

تصوري للمدينة أو المجتمع المحلي الحضري وفي هذا الصدد يطرح فيبر عددا من المفاهيم الأساسية التي يبدوا أن لها صلة بالمجتمع المحلي منها:

1. الأفعال الاجتماعية:

وهي الوحدات النهائية أو المطلقة للتحليل السوسيولوجي إنها عبارة عن تصرفات إنسانية متداخلة ومتبادلة ذات مغزى أومعنى معين للأطراف المشتركين فيها.

2. العلاقات الاجتماعية:

ويشير هذا المفهوم إلى ترتيب أوتنظيم ثابت للعناصر التي تظهر في الفعل الاجتماعي فهي لا توجد بمعزل أو خارج الأفعال الاجتماعية بل هي ترتيبات متخيلة للفعل يمكن تصورها على نحو مجرد كأنماط للفعل الاجتماعي الظاهر.

3. النظم الاجتماعية:

وينطوي مفهوم النظام على نفس العلاقة القائمة بين الفعل والعلاقة الاجتماعية ولكن على مستوى أكثر تجريدا فالنظام الاجتماعي يعرض دائما أنماط أكثر ثباتا للسلوك ومع تلك الأهمية التي تبدوا للنظم الاجتماعية، إلا أنها لا تكتفي بذاتها لتفسير الحياة الاجتماعية إن دراسة النظم تمهد الطريق للباحث ليصل بعد دراستها واحدا بعد الآخر إلى الوحدات الكبرى المنظمة للحياة الإنسانية المتداخلة.

4. المجتمع المحلي:

هو وحدة كلية منظمة للحياة الاجتماعية لا يتميز بنظام واحد بعينه بل بمجموعة منسقة ومتداخلة من النظم وبصدد الحديث عن المجتمع المحلي الحضري وجد فيبر أن ما قدم قبله من تفسيرات كانت عبارة عن تصورات جزئية للمدينة فالمدينة بالمعنى الاقتصادي أوكحامية عسكرية أوكجهاز إداري وسياسي لا تكون بالضرورة مجتمعا محليا حضريا إن مكانا ما لا يمكن أن يمثل مجتمعا حضريا كاملا إلا إذا كان يمثل نوعا من سيطرة أوغلبة العلاقات التجارية ويعرض ككل لمجموعة من الخصائص أهمها:

التحصين، السوق، محكمة خاصة وقانون مستقل، شكل مترابط من أشكال الرابطة، الاستقلال الذاتي أو على الأقل إدارة ذات سلطات يشارك فيها المواطنون بالانتخاب.

ويبدوا تصور فيبر للمدينة واضحا على حد تعبير "سينت" إذا حددنا ما يقصده بمصطلح وثيق الصلة به هو الكوزموبوليتانية أو العالمية حيث نستطيع أن نصف أي منطقة للإقامة البشرية بهذه الصفة

إذا ظهرت فيها أساليب متنوعة للحياة جنبا إلى جنب مع وجود أفراد ذوي اتجاهات مختلفة ومن الملاحظ أن فيير قد أضفى هذا الوصف على طبيعة المدينة ذاتها فالمدينة في نظره هي ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية.

III. نظرية الثقافة الحضرية:

تمثل هذه النظرية أعمال مجموعة من علماء الاجتماع ممن اهتموا بدراسة أثر المدينة على البناء الاجتماعي و الأيكولوجي أو ممن اتخذوا على حد تعبير جوبرج من المدينة متغيرا أساسيا لتفسير بعض الأنماط الحضرية ويأتي في مقدمتهم جميعا لويس وورث وروبرت ردفيلد والحقيقة هناك صعوبة واضحة في تحديد تسمية معينة لما جاء به كل من ويرث وردفيلد من تصورات نظرية في هذا الصدد فرايزمان مثلا يدرج أعماله ضمن ما أسماه بنظريات التعارض التي عنيت بإبراز خصائص المجتمع الحضري كنمط متميز بمقارنة بنمط المجتمع المحلي الريفي بينما يطلق جورج على الإطار النظري الذي وضع ويرث وردفيلد دعائمه الأولى اسم "مدرسة التحضر" "في الوقت الذي يميل فيه كاستالز إلى إضفاء الطابع الثقافي على موقفهما النظري"[1] ونميل من جانبنا إلى السمية الأخيرة التي جاء بها كاستيلز خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ما انتهت إليه أفكار روبرت وردفيلد من نتائج أو تصورات نظرية جعلت المدينة تأخذ محتوى ثقافيا خاصا وتصبح تبعا لذلك متغيرا تحليليا لتفسير هذا المحتوى بحيث تعرض الثقافة الحضرية اعتبارها طريقة للحياة ولولا تلك المتغيرات السيكولوجية التي أكدها كل من فيير وزيمل وشينجلر لأدرجنا منظوراتهم ضمن هذه النظرية خاصة وأن الثلاثة حاولوا أيضا ابراز خصائص الثقافة الحضرية ولكن باتباع مدخل سيكولوجي واضح ومميز ورغم ذلك كله فإن هناك صلة ما بين أفكار "وورث وردفيلد" من ناحية وبين فيير وزيمل وشينجلر من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤكده اعتماد ووورث وردفيلد على كتاباتهم إلى جانب اعتمادهم على كتابات غيرهم من علماء الاجتماع الأوروبيون مثل سيرهنري، مين ودوركايم وتونيز ....

ويجمع مؤرخوا النظرية الحضرية على أن مقالة لويس وورث الحضرية كأسلوب للحياة سنة 1938 عمل كلاسيكي أرسى فيه صاحبنا الدعائم الأولى والأساسية لهذا الاتجاه النظري الذي برز لدى كثير من رواد علم الاجتماع في محاولتهم الإجابة على سؤال أساسي "يدور حول الأنماط والعمليات التي تتضمنها

[1] -m castel, the urbun question, trans by A shcridon, the mit, press, cambridge, massachusets, 1991, pp 77-78

عملية تحول طريقة الحياة السابقة على التصنيع والتحضر أو التي سادت في المرحلة الإقطاعية إلى نظام رأسمالي صناعي حضري"[1]

كذلك كانت كل القضايا والتصورات التي عنيت بالثقافة الحضرية بالمعنى الدقيق للكلمة في نظر البعض مثل كاستيلز مجرد تنوعات أو استنباطات لقضايا وورث التي أعلنها في مقالته السابقة حيث استخدمت كأداة للتفسير التطوري للتاريخ البشري وذلك منخلال نظرية روبرت ردفيلد عن متصل الفولك حضري، لقد أخذ ردفيلد بالثنائية الريفية الحضرية وصاغها من منظور التطور الثقافي والأيكولوجي من حالة التقليد والفولك إلى حالة التحديث والحضرية، إن للمجتمع الحضري في نظر ردفيلد خصائص وثقافة مجتمع الفولك حيث تقف خصائص التفكك والفردية والعلمانية على طرف نقيض مع ما أكدته نتائج الدراسات الأنثروبولوجية من خصائص فولكية أهمها سيطرة التقليدية والجمعية ونزعة نحو المقدسات أما التطور فهو في نظره انتقال من القطب الفولكي إلى القطب الحضري من خلال زيادة التغاير الاجتماعي وامكانيات التفاعل وفقدان العزلة أوزيادة الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات والثقافات الأخرى، ولأن فكرة المتصل هذه عبارة عن مركب مثالي أقرب ما يكون إلى النموذج المثالي فإن الخصائص الواقعية للمجتمعات تمثل في نظر ردفيلد نسبا مختلفة من خصائص هذا التركيب بمعنى أن أي مجتمع محلي يقع على إحدى نقاط المتصل يحسب قربها أو بعدها عن الخصائص النموذجية لقطبيه الفولكي والحضري.

والحقيقة لقد استمر المنظور الذي تبناه وورث وردفيلد يلقى مزيدا من التأييد بين دارسي المدينة حتى وقتنا هذا وفي هذا الصدد أشار جوبرج إلى الدراسات التي حاول أصحابها تقييم قضايا وورث في ضوء النتائج التي كشفت عنها دراساتهم مثال ذلك دراسة "سميث" وكليناردـ مالرشال وآخرون، ...

ممن عنوا بتفسير بعض مشكلات المجتمع الجموعي كالإغتراب وفقدان المعايير في ضوء ما جاء به وورث وردفيلد من أفكار.

رابعا/ تعريف المدينة التاريخية:

هناك عدة مرادفات لمفهوم المدينة التاريخية فمنها المركز التاريخي نواة المدينة الأولى ، المدينة العتيقة ، المدينة التراثية و كلها تقريبا تؤدي نفس المعنى على اختلاف بسيط و طفيف من ناحية مواقع ورودها و حسب درجة حيوية و نشاط تلك المدن و على حسب درجة جاذبيتها

[1] -G S joberg : theory and research in urbun sociology in philosophy, new york, 1965, CIA, V, p160

سياسيا و ثقافيا و على حسب درجة تأثيرها في المحيط الحضري العام ، و عموما فالمدينة التاريخية كانت و لا زالت تعبر عن تراكمات حضارية وإنسانية وممارسات اجتماعية و ثقافية لأسلافنا التي ورثونا إياها بكل ما تحمل من بصمات و خصوصيات لحياتنا ومعتقداتنا و تمثلاتنا غير أن هذه المدن أصابها الكثير من التدهور نتيجة توافر عدة أسباب وعوامل وتتجه أنظار التنمية الحالية نحو إعادة إحياءها من جديد والمحافظة عليها ضمن إطار علمي محكم وذلك لكافة عناصرها سواء مباني سكنية أو معالم أثرية أو فضاءات عمومية... ضمن أنواع كثيرة للعمارة سواء قصبات، قصور ...

و ليس من الضروري أن يكون المركز القديم هو نفسه مركز المدينة فالمركز يعبر عن " الحيز الذي تتركز فيه الوظائف الضرورية و النادرة فيخلق بذلك ديناميكية على مستوى المدينة " [1] و المركز القديم كمصطلح يشير إلى عمر المركز و قدمه مقارنة بباقي أجزاء المدينة التي هي في الحقيقة إستمرارية مجالية له .

أما المركز التاريخي فهو ذلك " الفضاء الذي يحوي تراث تاريخي و معماري و عمراني و فني مميز يستلزم الحفاظ عليه فهو تلك القوة الرمزية التي تبرز من خلال الكنيسة أو السوق اليومي أو مقر الحكم و السلطة " [2]

أ. المفهوم الإجرائي للمدنية التاريخية:

من خلال هذا البحث العلمي تناولنا المدينة التاريخية الجزائرية و المتمثلة في قصبة الجزائر العاصمة و هي نواة المدينة الأولى و مركزها التاريخي نشأت نتيجة تعاقب حضارات عديدة تزخر بالكثير من المعالم و المآثر التاريخية و غيرها ؛ نمط عمراني وسكني مميز، و ثقافة حضرية متفردة لازالت تعج بالحياة رغم التدهور الذي أصابها لذلك تسعى الجهود لإعادة إحياءها و تجديدها و ربطها ضمن الديناميكية الحضرية للمدينة المعاصرة من أجل إستمراريتها بثنائية الأصالة و المعاصرة.

[1]: عبد المنعم شوقي: علم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، ط3، 1971، ص30

[2]: Joseph, rouceck, contemporary sociology, urbun sociology, new york, borron, peace municipale library, philosophical library, 1957, p89

خامسا/ المدن التقليدية ما قبل الإسلام:

المدن التقليدية والتي نشأت منذ قديم الزمان والتي عرفت في عصر الإغريق واليونان فترة ما قبل الإسلام إلا أنها اندثرت ولم يتبقى منها شيء إلا بعض الآثار والحفريات التي عثر عليها فظهرت المدن الأولى في الأودية الفيضية كوادي الرافدين ووادي النيل وواد السد في فلسطين وواد الهو في الصين وقد امتهن الإنسان حرفة الزراعة والتي "تتطلب الاستقرار والتعاون بين السكان وينتج عنه تنظيم اجتماعي قوي لإنشاء السدود والقناطر للري والشرب"[1] ونشأت المدن في البداية بأحجام صغيرة وبدائية والراعي والفلاح ثم ملاحي المراكب الشراعية والتأجر وكذلك الزراعة وصناعة الفخار والتعدين وعلوم الفلك وابتكار الكتابة وغيرها من وسائل التعبير التي يمكن فهمها وتدوينها كل ذلك ظهر منذ حوالي 3000 ق.م وهو وقت ظهور المدينة وفي حوالي 2500 ق.م ملامح المدينة الرئيسية تكونت في القلعة أولا ثم في المجتمع الحضري بأكمله وكان حجم المدينة متواضعا ومنطقة نفوذها المساحة المحيطة بها وللمدينة سور لحمايتها ونواة مركزية دينية وسياسية واقتصادية تتكونمن القلعة والمعبد ومخزن الغلال وفي عام 2000 ق.م ظهر في القلعة مباني تقاوم الحريق وطرق مرصفة وشبكة مجاري وأنابيب المياه الشرب وأحواض للاستحمام ودورات مياه وأجنحة خاصة بالنوم.

وهناك العديد من الحضارات القديمة التي أقيمت قبل الإسلام وظهر خلال نشأتها مدن "ويستدل على تاريخ المدن القديمة من قصائد هوميروس (Homère) وكتابات هيرودوت (Herodote) والمخطوطات القديمة وأخبار الرحالة وكذلك من الآثار"[2]

ا. حضارة بلاد ما بين الرافدين:

هي حضارة دجلة والفرات وهذه المناطق لم تكن معزولة مثل واد النيل بفعل الصحراء الشاسعة لذا كانت مسرحا للمعارك والحروب بين الفرس والرومان.

"استقر السومريون في جنوب العراق وامتهنوا الزراعة وتحكموا في الفياضانات وشيدوا المدن المحصنة مثل أور ولاغاش ونيبور وبعد عدة قرون استقر من الساميين في شمال العراق وعرفوا فنون الزراعة وأسسوا مدن لهم مثل كش وأكد وبابل وغيرها"[1]

[1]- الشواورة علي: التخطيط في العمران الريفي والحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 89.
[2]- فواز مصطفى: مبادئ تنظيم المدينة، ط1، بيروت لبنان، 1980، ص23.

ومن أهم مدنها مدينة أور والتي يرجع تاريخها إلى 6000 ق.م وهي أكبر مدينة قديمة في التاريخ "والمدينة لها مرفأ يقع عند ملتقى دجلة والفرات غربي البصرة وقد بنيت المدينة على شكل بيضاوي ولها أسوار من الآجر يتخللها بوابتان والمدينة محاطة بالمياه من كافة جوانبها وفي هذه المدينة ولد سيدنا إبراهيم عليه السلام"[2]

مدينة بابل والتي أنشأت عام 3000 ق.م وكانت تحتوي على مباني هامة مثل برج بابل والمدينة مربعة الشكل شوارعها تتقاطع عموديا وقد بنيت بعهد هورابي ولها سورين الخارجي بني من الآخر ومزود بأبراج أما الداخلي فبني من الطين وبينهما خندق عرضه 25م ومحاط السور الخارجي بقناة طولها 8 كلم ويحتوي على مائة بوابة من البرونز وعام 600 ق.م أصبحت عاصمة الإمبراطورية "ينوخذ نصر"

II. حضارة واد النيل:

هي الحضارة التي نمت بمصر وكان للمعتقد الديني دور لنشأة المدن في واد النيل فالمعبد المصري يمثل مركز الحياة والعمران في المدينة المصرية القديمة ويقع في وسط المدينة ومن حوله المباني ويشرف على الحقول الزراعية.

نشأت المدن حول نهر النيل وعلى هضابات مرتفعة وكانت المدن الهامة تحصن جسورها لردع خطر المياه وتنقسم المدن المصرية القديمة إلى:

"**مدن الأحياء:** وهي مدينة الفناء وبها ساحات تدريب الجند والعربات الحربية واسطبلات الجياد ومدن الأحياء هي العواصم في العهود المزدهرة ومدن شمال الدلتا في عهد الإقطاع والقوى.

مدن الموتى: وهي مدينة البقاء وتضم الأهرامات والمصاطب والمغارات ويصل إليها طرق مرصوفة بالحجر وبجوارها توجد مساكن الحرس الخاص بالمقابر"[3]

ومن أهم مدن حضارة واد النيل مدينتان هما:

مدينة منف أقيمت حولها حصون كبيرة وكانت مبانيها تتكونمن الأكواخ المصنوعة من الطينواللبن الذي تدعمه الأعشاب والشجيرات وأساساتها تدعم بقطع من الحجارة الغير منحوتة وأما المحلات التجارية

[1]- د/ الموسوي هاشم: العمارة وحلقات تطورها القديم، دار دجلة، ط1، العراق، 2011، ص31.
[2]- فوازمصطفى: مرجع سابق، ص24
[3]- أبو العطا البقري عبد اللطيف: الموسوعة الهندسية المعمارية، م1، مكتبة أنجلو مصرية، مصر، 2006، ص246.

فكانت توجد عند تقاطع الطرق حول ميدان عام والذي يمثل السوق في وسط المدينة يوجد المعبد وبجواره قصر الحاكم ودور الحكومة ومدينة كاهون وهي مدينة خاصة للعاملين في بناء الهرم الخاص بسونسرت الثاني والمدينة تبلغ مساحتها حوالي 20 فدانا وشوارع المدينة شطرنجية الشكل تتماشى مع الجهات الأصلية وفي وسط كل شارع توجد قناة حجرية قليلة العمق سعتها 55 سم تستعمل للصرف الصحي وبعض المساكن سقفها مبني من الطوب النيء على شكل عقود.

"وكانت معظم مدن هذه الحضارة تبنى لتستوعب احتياجات الحكم أكثر منها لخدمة احتياجات السكان الذين يعملون في خدمة الحاكم وكذلك تنظيم شبكة الطرق الداخلية بخطوطها المستقيمة والمتعامدة وأماكن الحراسة عند أبوابها مظهرا لإمكانية السيطرة والتحكم"[1]

III. الحضارة الإغريقية:

المدن الإغريقية ذات مظهر عمراني بسيط في نشأتها الأولى ثم تطورت وبدأ الاهتمام بالمعابد من حيث الموقع والزفرفة ومواد البناء ومن المخططين بيركاس، هيبو داموس "والذي خطط مدينة ميلتوس وكان تخطيط المدن يتضمن الطرق الواسعة والمستقيمة وميادين تتوسط المدن وتحتوي على الأسواق ومعظم مدنها بنيت في مواقع حصنية يسهل الدفاع عنها"[2]

والمدينة اليونانية شوارعها تتقاطع عموديا والشوارع الرئيسية تنتهي عند الساحة المركزية المسماة (بالأغورا) (Agora) والتي هي مركز التقاء ديني وسياسي واقتصادي لذا صممت لتكون بحجم خمس المدينة لتسع لمعظم سكان المدينة والمدينة اليونانية تقع على سفح الجبل لدواعي أمنية ومن معالم المدينة وجود مياه شرب ونظام صرف صحي وأماكن جمع النفايات ووجود أنظمة بناء ونظام الضرائب ومن المدن اليونانية مدينة (pyree) البيريه وميليه (milet) التي خططها اليوناني هيبوداموس (Hypodamos) ومن أشهر ما خلفه الإسكندر مدينة الإسكندرية التي بنيت عام 331 ق.م حيث شارعها الرئيسي طوله 2500م وعرضه 30 م والشوارع الأخرى بعرض 15م وللمدينة مرفآن وذلك لأهداف أمنية ومناخية.

[1]- إبراهيم عبد الباقي: تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر الجديدة، مصر، 1982، ص24

[2]- الدليمي خلف: التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للفكر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص36.

والطابع التخطيطي للمدينة الإغريقية وخصائصها:

- التركيز على أهمية موقع المدينة.
- المدن تنمو بشكل عضوي وحسب الحاجة.
- المدن محصنة بسور يتبع الخطوط الكنتورية للأرض لذا فإن شكل السور غير منتظم.
- البوابات في الأسوار لا تقع على الطرق الرئيسية المؤدية إلى مركز المدينة.
- الشوارع متأثرة بالطبوغرافية ويستخدم فيها النظام الشبكي المتعامد الذي أعتمد لتوزيع الأبنية.
- "تتميز المدينة بالقلعة الحصنية وهي "الأكربول" ومحاطة بسور منيع بأعلى منطقة بالمدينة حيث طوبوغرافية الأرض تساعد بذلك ولها مداخل وبوابات مهيبة والوصول إليها بمدرجات"[1]
- الأغورا هي مركز المدينة وتعني مجلس الشعب وهي مركز اجتماعي وتجاري وتأخذ الشكل المربع أو المستطيل وتتوزع حولها الأبنية العامة والإدارية والمعابد والأسواق وأماكن الترفيه.
- المدن تبنى على المنحدرات لتصريف مياه الأمطار ولدواعي أمنية.
- استخدام المقياس الإنساني في منحوتاتهم ومعابدهم.
- المسارح منحوتة على التلال الصخرية وتمثل نصف دائرة غير مغلقة وتتسع لآلاف الأشخاص.
- ضوابط البناء التي وضعت شكلت أساسا للتشريعات اللاحقة للمباني ومراعية لتخطيط المدينة

ومن أمثلة المدن الإغريقية مدينة بيرين ذات الشوارع المتعامدة.

IV. الحضارة الرومانية:

تعتبر الحضارة الرومانية واحدة من أهم الحضارات القديمة التي اشتهرت بالازدهار الاقتصادي والمادي بدأت هذه الحضارة بحدود عام 300 ق.م "وتميزت بعدة مميزات ومباني هامة منها: المعابد والحمامات العامة والمسارح والمدرجات و لبازيليكا (المحكمة) والأضرحة والمقابر وأعمدة النصر والقصور والجسور والقناطر و النافورات العامة.

المظهر العام للتخطيط يعتمد الوحدة في التخطيط حيث المسقط المربع والتخطيط المتعامد مثل مدينة تيمجاد الرومانية"[2]

[1]- البقري: مرجع سابق، ص247.
[2]- الموسوي هاشم: مرجع سابق، ص ص 32-33.

ويتأثر تخطيط المدينة تحت تأثيرين رئيسيين هما الحربي والديني أوبإحداهما أما الطابع الحربي فيختلف تبعا للموقع بين المدن الواقعة على الحدود فالمدن الداخلية غالبا ما تكون مفتوحة وأما المدن الدفاعية فهي على شكل مربع مقسم إلى أربعة أقسام بواسطة شارعين رئيسيين متعامدين في الاتجاهات الرئيسية وأما الطابع الديني فقيام المدينة على أساس عرض ديني فالمدخل الرئيسي للمدينة المربعة مدخل يعلوه تمثال لعربة حربية تجرها بقرة وتخصص بالمدينة معابد ومذابح وكانت تراعي النواحي الصحية والإتساع في التصميم.

"ومن أمثلة مدن الحضارة الرومانية مدينة روما والتي كانت تحاط بالسور الأول الذي بناه ملك سرفيوس (Survius) شمل كل التلال التي حول المدينة وأحاط مساحة حوالي 100 فدان وكان عرض السور الأول حوالي 15 مترا"[1] يكفي لمسيرة عربيتين حربيتين جنبا إلى جنب، وظلت مساحة روما في ازدياد حتى أواخر القرن الثالث ميلادي حيث بنى أوليانوس سورا حول العظيمة عام 247م وكانت المساحة داخل هذا السور 3323 فدانا وقد بنى يوليوس قيصر مبنى مجلس الشيوخ الذي يعتبر المركز السياسي على تلة بالأثين وبجواره بنى أغسطس قصرا وقام بتزيين روما بالبواكي وأروقة الأعمدة وميدان الإله مارس حيث أقام مدرج الكولوسيوم وقد بلغ مجموع أطوال الطرق التي بها أعمدة حوالي 13 ميلا.

ومن خصائص الطابع العمراني للحضارة الرومانية:

- "أصول البناء الروماني يعود إلى الطابع التروسكاني الذي سبق أسلوب بناء الإغريق.
- طوروا استعمال القوس والعقد واختاروا طراز الأعمدة والسطح المعمد.
- استخدام الهياكل الانشائية الضخمة وأعمدة متراكبة فوق بعضها لدعم الأقواس.
- استعمال البناء المتعدد الطوابق وجدران الأبنية الرومانية بنيت من الحجر أو الخرسانة.
- ظهور أكبر ابتكار انشائي وهو الخرسانة الذي ساعد على صياغة طراز العمارة الرومانية.
- عمل جسور واسعة لعدة حضارات وهناك أشكال المخططات ذات العقود وعلى عدة أنواع منها شبه الدائرة والعقد المتقاطع والقياب"[2]

[1]- الدليمي خلف: مرجع سابق، ص ص 37-38.
[2]- نفسه.

سادسا/ نشأة المدينة العربية التقليدية:

إن تطور ونشوء المدينة العربية يدل على حيويتها وأصالتها فهي ليست جامدة وعناصر التبدل والتغيير موجودة وفقا للعوامل التي ساعدت على نشوءها وتلك التي ساعدت على تبدل أحوالها "وتظهر النصوص الجغرافية والتاريخية واللغوية لمفهوم المدينة العربية الإسلامية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية واقع المدينة وعناصرها البنيوية وشخصيتها من جهة ومقوماتها الاجتماعية والطبوغرافية من جهة ثانية"[1]

وتبرز مجموعة عوامل تؤثر في تكوين المدينة بصورة عامة كالعامل الجغرافي الذي يحدد أهمية موقع المدينة والذي يعكس شكل ومضمون النظام العمراني والمعماري ويحدد الشكل الاجتماعي كما يعتبر العامل الروحي والثقافي من أهم العوامل التي تحدد شخصية المدينة العربية ويبرز العامل الروحي متمثلا في المسجد الجامع وينعكس على الشكل المعماري فنرى أن المسكن قد تشكل وفق معاني ومبادئ روحية فجاء بسيطا متواضعا يلبي حاجات الساكن "إلى جانب العامل الديني في المراحل المتقدمة ويظهر الشكل التالي العوامل المختلفة التي تؤثر على نشوء وتطور المدينة التقليدية"[2]

المبادئ العامة في تخطيط المدينة العربية التقليدية:

ا. الوحدة والتوحيد:

يعتبر مفهوم الأمة هو العنصر الأساسي والرئيسي في الوحدة الإسلامية ويظهر مفهوم الوحدة في تركيب المدينة بشكلها المصغر في الحي والمسجد الذي هو مركز المجتمع إذ يعتبر النسيج التقليدي عن هوية متحدة لسلوكيات السكان فقد أسهمت سيادة الروح الجماعية في تصميم وتخطيط متحد الهوية "لذا نجد أن البيئة التقليدية تراعي تهيئة الفراغات المناسبة لطبيعة الحياة مما يظهر الترابط الاجتماعي والتكامل والتماسك للمدينة ككل"[3]

[1]- أبو الهيجاء أحمد حسين: البحث في توجيه عمليات الحفاظ و الترميم المعماري في فلسطين، حماية البيئة العمرانية والتراث المعماري، UNDD، القدس، 2002، ص13.
[2]- البهنسي عفيف: العمارة العربية، الجمالية الوحدة والتنوع، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 2002، ص23.
[3]- المالكي قبلية: التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي، الحفاظ الصيانة إعادة التأهيل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص55.

II. التدرج والخصوصية:

يتم تنظيم فراغات المدينة التقليدية بحيث يتداخل النسيج العمراني بالنسيج الفطري السلوكي من حيث تحقيق المتطلبات الاجتماعية الحضارية بأسلوب تنامي الفراغات من المكان العام إلى المكان الخاص مما يعمل على توفير الخصوصية ويتحقق مفهوم التدرج من العام إلى الخاص بمنظورين على مستوى النسيج الحضري من خلال وجود فضاءات داخلية للاستخدام الجماعي بدأ من ساحة الجامع مرورا بالأسواق التي تمثل منطقة التجمع العامة ثم الانتقال إلى الزقاق الكبير الدرب فالزقاق المغلق النهاية وكل هذه مجتمعة لكون الرابط الروحي والاقتصادي والثقافي بين السكان وعلى مستوى الوحدة السكنية "فسيتم تنظيم فراغاتها لكي تتجاوب مع التنظيم الاجتماعي حيث يتم الفصل بين العام والخاص من خلال المدخل المنكسر وتعتبر متطلبات الخصوصية في البيت التقليدي عالية جدا"[1]

III. احترام الطبيعة والانسجام مع البيئة:

لقد حثت الكثير من الآيات القرآنية وبشكل متكرر على التفكير في الطبيعة وتدعو إلى الإعجاب والتفكر بالوحدة في التنظيم والتصميم للتنوع الهائل الموجود في الطبيعة وعناصرها ذات المساس المباشر بالإنسان من حيث قيم الجمال القوة، المنفعة والفائدة المباشرة للإنسان.

إضافة إلى أن التكوينات العمرانية التقليدية بنيت وتطورت تحت تأثير الظروف البيئية مثل المناخ وغيرها فانعكس ذلك على طبيعة التصميم فاستخدم الفناء إضافة إلى ؟؟؟؟ وملاحق الهواء واستخدمت المواد الطبيعية وما إلى ذلك من معالجات لملائمة الظروف البيئية.

سابعا/ الخصائص العمرانية والحضارية للمدن العربية التقليدية:

ونتيجة لانعكاس المبادئ السابقة على تخطيط وتصميم النسيج الحضري للمدينة العربية الإسلامية بشكل فعال فقد تميزت المدن العربية التقليدية بخصائص عامة رغم اختلاف نشأتها وتناسق النسيج الحضري في تكوينه الفراغي ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى مستويين التخطيطي العمراني والمستوى المعماري:

[1]- وزيري يحيى: العمارة الإسلامية والبيئة، مطابع السياسة، الكويت، 2004، ص20.

I. الخصائص والسمات التخطيطية والعمرانية:

1. النسيج العمراني المتضام:

ويقصد بالنسيج المتضام في تجميع المدينة هو تقارب مباني المدينة بعضها من بعض بحيث تتكتل وتتراص في صفوف متلاصقة وقد ساهم هذا النوع من التخطيط على توفير أواصر المحبة والألفة بين السكان وبذلك كان له الأثر الكبير من الناحية الأمنية والاجتماعية إلى جانب الحماية المناخية حيث أن "هذا الأسلوب يعمل على توفر الظلال ويقلل من تعرض المباني للإشعاع الشمسي إضافة إلى تحقيق المقياس الإنساني ويحدمن مشكلة الضوضاء"[1]

2. التدرج الفراغي:

لقد ساعدت التكوينات العمرانية للمدينة القديمة وارتباطها بشبكة الطرق إلى خلق محاور حركة ذات فراغات متباينة في الشكل والمقياس تبعا للأنشطة المرتبطة بها مما أدى إلى تكوين تدرج فراغي متميز"[2]

3. الارتفاع المنخفض والكثافة العالية:

تميزت المدينة العربية التقليدية بأنها ذات ارتفاعات منخفضة وكثافة سكنية عالية وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في توفير قدر من الخصوصية ولم يظهر مرتفعا تسقيف جزء من الشوارع بالإضافة إلى البرونزات المتراكبة بالمباني مما يساعد على التغلب على العوامل المناخية.

4. تفريغ كتل المباني:

بسبب أن طبيعة تكوين المباني متلاصقة ومتشابكة مما لا يتيح مجال لوجود فراغات فلتعويض قلة نسب الفراغات الخارجية بالمدن الإسلامية فقد اتبع أسلوب تفريغ المباني عن طريق الأحواش والأفنية الداخلية والتي كان يتم عن طريقها توفير التهوية والإضاءة الطبيعية إلى جانب توفر الخصوصية على مستوى المباني السكنية"[3]

5. الشوارع والطرق المتعرجة:

برزت الشوارع والطرق في المدن كمحور رئيسي في التخطيط منذ فجر التاريخ وتنوعت تخطيطات المدن بتنوع واختلاف المظاهر الحضارية وأصبح تخطيط شبكات الطرق من بين الأسس التي

---

[1]- وزيري يحيى: مرجع سابق.

[2]- غرب خالد: التراث الحضاري والمعماري للمدن الإسلامية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص85.

[3]- غرب خالد: مرجع سابق، ص87.

تصنف عليها نوعيات تخطيط المدن قديما وحديثا حيث تمتاز الطرق في المدن التقليدية بأنها متعرجة وضيقة جاءت لتتناسب وأسلوب حياة السكان.

6. المقياس الإنساني:

وهو أحد أهم السمات المميزة للعمارة الإسلامية والذي يعطي الشعور بالإنسانية الفضاء "فتأتي الكتل والمباني ذات ارتفاعات متوسطة وكذلك حجم الفراغات المختلفة"[1]

II. الخصائص والسمات المعمارية:

1. الفناء الخارجي:

يعتبر الفناء من أهم السمات البارزة في العمارة التقليدية وله وظيفة اجتماعية إلى جانب وظيفة المناخية بالإضافة إلى "توفير الخصوصية وتتوزع حوله غرف البيت ويختلف شكله وحجمه من منزل إلى آخر"[2]

2. التركيز على الداخل أكثر من الخارج:

تميزت الحوائط سمكها واستخدامها المواد المحلية البيئية بالإضافة إلى صغر الفتحات فيها مما يوفر قدر أكبر من الخصوصية ويعطي هوية مميزة للعمارة التقليدية حيث أن الواجهات الخارجية كانت تعامل كجزء من النسيج الحضري ككل وبالتالي لم يكن هناك تفاصيل زخرفية وكانت معظمها في المعالجات الداخلية التي تضفي إلى الفضاء الداخلي الذي يعكس حرص المسلم على خلق التوافق الهندسي في الفراغات الداخلية باختيار الأبعاد والارتفاعات التي تتناسب وحجوم الفراغات الداخلية لذلك كانت العناية بداخل المبنى تفوق تلك التي تبذل على خارجه.

3. المدخل المنكسر:

استخدم هذا الأسلوب التجميعي بحيث تكون المداخل غير متقابلة مع بعضها ولذلك لتحقيق الخصوصية وحجب الزاوية كذلك يظهر في مدخل البيت نفسه وانكسارهعن الفراغ الانتقالي لتوفير خصوصية البيت.

[1]- جودي محمد: مرجع سابق، ص92.
[2]- المالكي: مرجع سابق، ص58.

4. الزخارف:

أحد العناصر الجمالية في العمارة التقليدية وتختلف أشكال الزخارف تبعا للمواد المستخدمة والتفاصيل المعمارية المميزة فهناك زخارف حجرية بنقش مكتوب "أو شكل هندسي نباتي منقوشة في القمط للشبابيك والأبواب وهناك أيضا نقوش وزخارف على الخشب والجدران والقباب"[1]

5. المشربيات

أحد أهم المفردات الجمالية المعمارية في العمارة التقليدية وهي تتميز بنقوشها وزخارفها الرائعة ولها عدة وظائف منها تحقيق الخصوصية كما أنها تحد من أشعة الشمس إلى جانب تحقيق التهوية والحد من الحرارة"[2]

ويتضح مما سبق أن للعمارة العربية التقليدية سمات وخصائص وطابع معماري ذو شخصية متميزة وقد تشابهت معظم المدن التقليدية إلى حد كبير رغم وجود بعض الاختلافات المعمارية والنواحي التشكيلية ولكن هناك دائما الإحساس بالوحدة الذي يربط هذه التشكيلات والتكوينات المعمارية المختلفة وقد تشكل هذا الطابع نتيجة استخدام المواد البيئية المحلية والمقياس والملائمة البيئية والمفردات المعمارية المختلفة وذلك إلى جانب القيم الاجتماعية والثقافية والدينية وبذلك يكمل القول بأن الطابع المعماري للمدينة العربية التقليدية ينقسم إلى قسمين:

- الطابع البصري: Visual character
- الطابع القيمي: Value character

ويبرز الشكل التالي المفردات المختلفة المكونة لكلا النوعين

ثامنا/ فقه عمارة المدن الإسلامية:

I. المنهج الإسلامي:

هو المنهج الذي يميز الإنسان عن بقية الخلائق ويحقق رفقة الإنسان وكرامته وعبادة الله سبحانه وتعالى، والإسلام يحث على التحضر والتقدم العلمي واتباع قيمه الأصيلة والذي يتطرق إلى تغيير الشرائع والقوانين والأنظمة فمن القواعد الشرعية "الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص بتحريمها" "فهذا المبدأ

[1]- العامري سعاد: عمارة قرى الكراسي، رواق، مركز المعمار الشعبي، راح الله، 2003، ص26.
[2]- المالكي: مرجع سابق، ص60.

يعطي للمسلم الحرية في فعل ما يريد ولكن بضوابط حددتها الشريعة والذي يؤدي إلى التقدم والرقي وإعمار الأرض والحصول علة ثواب الآخرة والدنيا فالمنهج الإسلامي الذي يحقق قيم جمة للإنسان منها قيم عقائدية وسياسية واجتماعية واقتصادية"[1]

II. الغاية من إقامة المدن والقرى:

تتبى حديثا المدن والقرى من أجل اوفير المساكن ولكن في الرؤية القرآنية الغاية من إقامة المدن وإعمار الأرض هو عبادة الله سبحانه وتعالى، وإقامة الصلاة، قال تعالى: " " الآية 37 من سرة إبراهيم فالغرض الأساسي من إسكان سيدنا إبراهيم لزوجته عند البيت الحرام هو إقامة الصلاة ثم بعد ذلك تأتي بقية الأهداف من إقامة التجمعات العمرانية من توفير المأوى وفرص العمل للأجيال القادمة.

III. أحكام الشريعة الإسلامية في التخطيط الإسلامي:

للشريعة الإسلامية دور بارز عند تخطيط المدينة الإسلامية وهي:

1.ذوي القربى:

القرابة إحدى مقاصد الشريعة الإسلامية والتي ساهمت في تخطيط المدينة الإسلامية وذلك لما لها من حقوق وأحكام شرعية والذي أدى إلى تكوينات عمرانية ويمكن توضيحها بما يلي:

2.حق الشفعة:

للجار أو الشريك أعطاه الله سبحانه وتعالى حق الشفعة في الأملاك والعقارات حيث الشفعة لغة: "أخذت من الشفع وهو الزوج من العدد وهي مأخوذة من الفعل الثلاثي (شفع أي ضم وزاد) فيقال شفع الرجل شفعا إذا كان فردا فصار له ثان"[2]، أما اصطلاحا: فقد عرفت مجلة الأحكام العدلية الشفعة بأنها: "حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولوجبرا على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن"[3]

وهي كذلك إستحقاقات الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه من يد من إن تمكن إليه أي أنه يحق لأحد الشركاء في العقار أن يشتري بالأولوية عقار الشريك الآخر "فالشفعة من أسباب الملكية والحكمة منها في الشرع هي دفع الأذى المتوقع من دخول الغرباء للمنطقة السكنية بدون إذن السكان والمحافظة على التركيبة الاجتماعية للسكان"[4]

[1]- علي عصام الدين: المعايير التخطيطية للمدينة العربية في ضوء المنهج الإسلامي، ورقة بحثية، جامعة أسيوط، ص43.
[2]- ابن منظور: لسان العرب، طبعة دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981، ص229.
[3]- نفسه، ص230.
[4]- الكحلوت محمد: قراءة تقييمية للمدينة الإسلامية وأسس تخطيطها، ورقة بحثية، 2010، ص8.

ولقد ثبتت الشفعة بالنسبة إذ وردت العددي من الأحاديث مخبرة عنها منها حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم "قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة"[1] وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم "قضى بالشفعة في كل تركة لم تقسم ربعه أوحائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإن باعه ولم يؤذن فهو أحق به "رواه مسلم" وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "جار الدار أحق بالدار" رواه الترمذي.

IV. نظام الوقف:

الوقف في اللغة معناه المنع من الحركة ويقال: وقفت المصحف أي منعت ملكيته ونقله من مكانه، وفلان وقف داره لفائدة الأيتام أي منع نفسه وورثه من تملكها والتصرف فيها فالوقف يتضمن معنى المنع بالإضافة إلى المعنى الذي يقتضيه سياق كل استعمال على حدة والوقف مصطلح فقهي إسلامي يعبر به عن نوع خاص من التصدق والتبرع على سبيل الخير والإحسان فيطلق على الصدقات والتبرعات التي يكون لها بقاء واستمرار بحيث ينتفع بها الناس على مدن السنين أو أجيال قادمة مثل الأرض والبناء والبئر والشجر.

وهناك الكثير من النصوص الشرعية الداعية إلى الوقف فأما القرآن الكريم ففيه نصوص عامة تشمل جميع أنواع الخير والبر والإحسان فيدخل فيها الوقف وغيره مثل: قوله تعالى: " " آل عمران، ومن السنة البنيوية عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر أرضا بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يتأمره فيها فقال يا رسول الله إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب قط مالا أنفس عندي منه فما تأمرني فيها: فقال: "إن شئت حسبت أصلها وتصدقت بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث فتصدق بها عمر في الفقراء وذوي القربى والرقاب وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها أو يطعم صديقا بالمعروف غير متأثر فيه أو غير متمول فيه"[2]

[1]- مساد منصور: الشفعة كسبب من أسباب كسب الملكية، دراسةمقارنة، رسالة ماجيستر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2008، ص8.

[2]- الريسوني أحمد: الوقف الإسلامي مجالاته وأ[عاده، كتاب جامعة محمد الخامس، المغرب، 2009، ص50.

V. المواريث:

"الميراث مصدر للفعل ورث ويطلق عليه عدة معاني منها: انتقال الملك والبقاء ويأتي بمعنى اسم المفعول أي الموروث وهو ما يتركه الميت وفي الاصطلاح وهو انتقال التركة من الموروث إلى الوارث"[1]

فالميراث هو الإرث الذي يورثه الشخص أو الجماعة لمن بعدهم وقال بعضهم الإرث في الحسب والورث في المال ومعناه شرعا: ما يتركه الشخص لورثته من أموال وحقوق.

فالشريعة الإسلامية اهتمت بالميراث أي بالممتلكات وتوزيعها على الورثة ومنها الأراضي والمباني مما لها أثر في التشكيل المعماري وبالتالي يؤثر على تخطيط المدينة الإسلامية.

VI. الملكية الجماعية:

هي أحد أركان الاقتصاد الإسلامي والملكية الجماعية أو المشتركة بين عدد من المسلمين تؤدي الرسالة الاجتماعية المناطة بها وتعتبر وظيفة اجتماعية بذاتها ولا يعدوا من يتولى إدارتها أو الإشراف عليها أن نائبا على الجماعة يتحدد في عمله بمقاصد الشارع الهادفة إلى تحقيق مصالح عموم المسلمين.

VII. حق الأرض لمن أحياها:

الدين الإسلامي يجمع بين الاهتمام بالدنيا مع الآخرة ويجمع بين طلب عمارة الأرض وطلب الجنة في تناسق بل إن قضية إعمار الأرض تأتي كقضية أساسية من قضايا الدين وقال تعالى: " " سورة هود الآية 61، ومن أبرز لوازم إعمار الأرض إحياء الأرض الموات ومعنى الأرض الموات أي الأرض المتروكة التي لا ينتفع بها انتفاعا معتدا به سواء ذلك بسبب انقطاع المياه عنها أو استيلاء المياه أو الأحجار أو الرمال عليها أو طبيعة تربتها أو غير ذلك من الأسباب لقد سلك الإسلام لتحفيز المؤمنين على إحياء الأرض الموات طريتين مهمين ففي البداية يربط المسلم بالثواب الأخروي "الأبقى ويشجع على عمل دنيوي تماما بثواب أخروي باقي وعظيم، روى النسائي وابن حيان وصححه عن جابر رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجرا وما أكله العوافي فهو له صدقة وفي مسند الإمام أحمد قال الرسول صبى الله عليه وسلم "من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها وبذلك

[1]- مصلح محمود: موانع الميراث في الشريعة الإسلامية وتطبيقها في المحاكم الشرعية بقطاع غزة، رسالة ماجيستر، غزة، فلسطين، 2008، ص83.

يكون الإحياء سببا للملكية وليس مقصورا على أصحاب المال والقادرين على الشراء للأراضي بدون تعمير أو استغلال.

VIII. إعطاء الطريق حقه:

قد حرص الإسلام على حماية المارة في الطرقات من الأذى حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والجلوس في الطرقات قالوا: يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها قال: "فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه: قال: غض البصر ،وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر –رواه مسلم– وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قضى الرسول صلى الله عليه وسلم إذا تشاجروا في الطريق الإيتاء بسبعة أذرع أي أنه "إذا حدث خلاف على حدود الأرض وبينهما طريق فيكون عرض الطريق سبعة أذرع"[1]

IX. الحسبة:

تعرف الحسبة بأنها: أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا أظهر فعله تنفيذا لأمر الله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" 104 سورة آل عمران، وتتفق الحسبة مع القضاء في إنصاف المظلوم وإلزام المدعي عليه بالأداء للحسبة دور كبير في التخطيط العمراني فالمحتسب شخصية ذو علم كبير بأمور الدين ويخشى الله في تعامله مع الناس قائما مع الحق نزيه النفس، عالي الهمة، معلوم العدالة وعارفا بجزيئات الأمور ويعين من قبل الحاكم وله مهام كثيرة منها:

- "مراقبة الأسواق وتحديد مكان كل صنف من السلع وتحديد مواصفات المحلات التجارية.
- مراعاة سلامة مستخدمي الأسواق فمثلا المحتسب يأمر الحداد بأن يتخذ حاجزا بين دكانه والطريق لئلا يتطاير الشرر إلى الطريق.
- متابعة المباني ومراقبة جودة البناء وصنع مواد البناء في أماكن خاصة وخارج المدن.
- يشرف على الحمامات ويتابع نظافتها واصلاحها ويتابع النظافة ومنع التلوث وضمان السلامة"[2]

X. استقبال القبلة:

راعى المخطط أن تكون الشوارع موازية أوعمودية على القبلة وبالتالي عند إنشاء المباني وخصوصا المسجد الجامع أو المساجد الأخرى يكون البنيان متجها جهة القبلة.

[1]- عزب خالد: تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط1، الدوحة، قطر، 1997، ص35.
[2]- نفسه.

ويقول الأستاذ عمر عبيد حسنة في مقدمة كتابه "تخطيط وعمارة المدن الإسلامية: "ولعل من أبرز ما يميز الأنماط المعمارية الإسلامية أنها تتمحور في بناءها وواجهاتها وهندستها نحو القبلة، أما في الأنماط العمرانية المعاصرة فلا واجهة ولا قبلة ويصعب على الإنسان المسلم تحديد القبلة إذا خرج من المسجد وعبر الشارع ودخل المباني المعاصرة"[1]

وتكمن فائدة توجه العمران الإسلامي إلى جهة القبلة في أن الإسلام يحرص على تميز شخصية المسلم وعدم تشبه بالآخرين وفي شأن القبلة بالذات فلكل أهل من الشرائع السماوية قبلة خاصة بهم ومن هنا فإن عدم توجيه العمران في المجتمعات الإسلامية للقبلة يفقد المسلمين التميز الذيأراده الله سبحانه وتعالى.

XI. الضرر العام:

لقد قسم الفقهاء اطلاقا من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الضرر إلى قسمين: ضرر قائم وضرر مستجد أما الضرر القائم فينقسم إلى أضرار ناتجة من أنشطة استقرت في المنطقة قبل غيرها من الإنشغالات ويجمع الفقهاء على ابقاءها لأحقيتها على غيرها بما أنها ضرر دخل عليه وأضرار أخرى ناتجة من أنشطة بدأت بعد استقرار الجيرة المحيطة بها ومضى عليها وقت طويل قبل أن يشكو منها ساكنوا المنطقة ويحكم هذه الحالة قاعدتان: القاعدة الأولى وهي وقف الأنشطة في حالة إتلاف والضرر الشديد مثل دخان نار الحمامات وغبار الطواحين ورائحة الدباغة أما القاعدة الثانية فتقضي بالإبقاء على النشاط إن كان ضرره ضئيلا ومن الممكن التكيف معه مثل دخان المخابز أو مطابخ البيوت وقد حدد فقهاء مسببات الضرر في ثلاثة أنواع هي: الدخان والرائحة الكريهة والأصوات المزعجة وكان لذلك أثره المباشر في دفع نوعيات المنشآت الصناعية التي تتسبب في هذا الضرر إلى أطراف المدينة الإسلامية.

XII. حقوق الجوار:

"الإسلام حث دوما ودائما على الحسن إلى الجار ويعتبر الجوار أساس تخطيط التجمعات السكنية بالمدينة ولذلك تتحقق القيم الاجتماعية وزيادة أوامر المجتمع المسلم وتنعكس بالإيجاب في المعاملات وخلافه"[2]

[1]- محمد عبد الله إسماعيل الشيخ: المعايير التخطيطية للمدينة بين الأصالة والمعاصر، أطروحة ماجيستر، 2015، غزة، فلسطين، ص64.

[2]- نفسه، ص65.

تاسعا/ النسيج العمراني في مراكز المدن التقليدية:

تعلب مراكز المدن التقليدية دورا حيويا في التأكيد على البعد الحضاري والتاريخي والتراثي لتلك المدن حيث تمثل الجذور القرانية لشكل وتكوين المدينة العربية إضافة إلى وضوح فكر وشكل النسيج العمراني بكل أبعاده وانعكاساته على البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهذه المجتمعات مؤثرا فيها ومتأثرا بها وعندما نتحدث عن قيمته وتراث وتاريخ مركز المدينة فنحن لا نتحدث عن النواحي الفيزيائية فقط كالنسيج العمراني والمباني والكتل والواجهات وإنما نتحدث أيضا عن الجوانب الاجتماعية والثقافية وهي جوانب لا يمكن فصلها عن البعد العمراني لمركز المدينة ويتحدد الطابع العام الموحد للمدينة العربية بقطاعات التالية:

- قطاع المؤسسات الإدارية والأمنية والمتمثل بالقصر.
- قطاع المؤسسات الدينية المتمثل بالجامع و هو نواة المدينة ومركزها إذ يمثل البعد الروحاني الذي يجمع باقي الوظائف من حوله.
- **قطاع المؤسسات الاقتصادية:** المتماثلة بالسوق حيث تتجمع الفاعليات التجارية وهو علامة أساسية في شخصية المدينة العربية ويرتبط مباشرة مع مجد المدينة.
- **قطاع الإسكان:** "الأحياء السكنية وهو القطاع الأكبر حما وهو الأصل في تكوين المدينة وفي تحديد وظائفها وتقسم المدينة إلى مناطق تسمى أحياء أو خطط وتكون مؤلفة من مجموعات البيوت مع أسواق محلية صغيرة والحي وحدة متجانسة تعيشها مجموعة متقاربة بالنسب أو المذهب أو التبعية الجنسية أو بارتباطهم الحرفي والمهني ويبدو هذا الإنسجام أساسيا في تكوين الحي لتحقيق التضامن والحماية أما بيوت الحي فتعيش فيها هي النواة الأساسية للمجتمع الصغير حيث تتصل الأسر ببعضها وتتحد بشكل حي عن طريق الألفة والمصالح المشتركة"[1]

أهمية الأحياء السكنية في مراكز المدن التقليدية: أشارت دراسات عديدة إلى أن وظيفة السكن تشكل نسبة تتجاوز 50% من مساحة المنطقة المشيدة في المدينة بل إن من المعماريين والمخططين من

[1]- نهى أحمد حسين أبو هنطش: نحو سياسة إعادة تأهيل المباني السكنية في مراكز المدن الفلسطينية، دراسة حالة نابلس، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجيستر هندسة معمارية، 2007، ص48.

يرى بأن الوظيفة الرئيسية للمدينة هي توفير السكن ويؤكد روبارت بارك أن "البيئة السكنية هي عبارة عن وسط له خصائص بيئية معينة يستطيع سكانها الاختيار ضمن محددات ثقافية مرتبطة بأسلوب حياتهم"[1]

وهذا الإختيار يعكس الرغبة في تحقيق المثل والقيم والتصورات الثقافية أما عالم الاجتماع الحضري الأمريكي وورث فهو ينظر إلى المدينة باعتبارها وحدة اجتماعية تتميز بأنساقها وأنماطها التي قد لا تتوافر في أي وحدة أخرى وهذا الكلام ينطبق على مركز المدينة فهو القلب النابض والصورة الحية التي تعبر عن تاريخ المدينة وحضارتها وخصائصها التراثية.

كما أن الأحياء القديمة في مراكز المدن تمثل حالة اجتماعية ثقافية ذات خصوصية وليست مجرد كتل عمرانية وأبنية وواجهات فهي منظومة حضارية تعبر عن تفاعل السكان مع بعضهم البعض ومع محيطهم الفيزيائي وهذا ما يدعونا إلى التعامل مع هذه الأحياء كوحدة عمرانية اجتماعية ثقافية.

يرتبط المضمون الإسلامي لتصميم المسكن بالتعاليم الإسلامية التي تختص بحياة الأسرة وأسلوب معيشتها بصفتها النواة الأولى للمجتمع الإسلامي والبيت العربي واحد من حيث عكسه للخصائص الاجتماعية ونظام الحياة اليومية للقاطنين على اختلاف الأقاليم الجغرافية ضمن الوطن العربي وتتبع هذه الفرضية من أن النظام الاجتماعي المستمد من العادات والتقاليد الاجتماعية والأعراف التي مصدرها الدين كنظام تشريعي قد انعكس بالتالي على قوانين البيئة المبنية ونظمها من ناحية كما أسهم في تشكيل البيئة المبنية وشكلها الفيزيائي الحسي من ناحية أخرى كذا لابد أن "البيت العربي يكون واحدا على امتداد العالم الإسلامي وأن التغيرات الشكلية التي نراها بين مدينة وأخرى على التكوين الفيزيائي الحسي للتوزيعات الفراغية للبيت إنما هي صنيفة تعكسها عوامل المحلية فيما تطغى الصبغة الإقليمية على التكوين العضوي للبيت"[2]

إن البيت هو نتاج وأداة في نفس الوقت تعكس العادات والتقاليد التي تسود المجتمع ضمن فترة معينة من تاريخ حضارة ما، كما تسهم التكوينات الفراغية للبيت في تحديد حركة وسلوكيات الساكنين وبكلمات أخرى "فإن الطبيعة التكوينية للفراغات البيئية وطبيعة الإطلالة للخارج ومدى الاتصال بين

[1]- السواط علي: التغير في تركيبة السكنية والمدن القديمة، ندوة مراكز المدن العربية إعادة تأهيل عمرانيا وحضاريا، حلب، 1998، ص11.

[2]- عزب خالد: مرجع سابق، ص87.

الداخل والخارج وتحديد درجة الخصوصية تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوكيات وأخلاقيات وربما أيضا طبائع القاطنين"[1]

ويتميز البيت العربي باستخدام الفناء الذي انتشر استعماله في العمارة العربية التقليدية المنتشرة على طول أرجاء العالم العربي شرقا وغربا ولم يقتصر هذا الاستخدام على نمط معين من المباني دون الآخر بل نراه في كافة المباني التقليدية ابتداءا من البيوت والأبنية الخاصة إلى المباني العامة كالمساجد والمدارس ويعزو بعض الباحثين انتشار استخدام الفناء إلى أسباب مناخية وأخرى اجتماعية ويساهم الفناء بتوفير منطقة وسيطة ضمن المبنى التقليدي تتميز بفرق ضغط ودرجة حرارة مختلفة عن مجاوراته من فراغات مما يسمح بانتقال الهواء عبر المبنى وتوفير نسيم هوائي يساعد على تلطيف درجات الحرارة بالإضافة إلى وظيفته الاجتماعية واستخدامه من قبل جميع أفراد الأسرة.

I. العوامل التي أدت إلى تدهور مراكز المدن التقليدية:

إن التشويه الذي نراه اليوم في مدننا القديمة هو عبث بتراث الماضي وأصالته وجماليته حيث أن المدينة بدون مركزها التاريخي هي بدون ذاكرة لذا لابد من ذكر الأسباب التي أدت إلى تواجد هذه السلبيات في مراكز المدن وانعكاسها على المناطق الأثرية بما فيها منمباني ذات قيمة ويمكن إجمالها كما يلي:

1. عوامل بشرية:

تدهور ناتج عن المواطنين بسبب إهمال الصيانة وينتج عن عدم وجود وعي أثري لدى المواطنين وعدم تفهم "القيمة التاريخية والفنية الواقع بها الأثر وخاصة إذا كانت لا تعود بفائدة محسوسة على سكان المنطقة مما لا يشجع المحافظة عليها والاهتمام بها"[2]

إن الإنسان بشكل عام والإنسان العربي بشكل خاص تتغير حاجاته ورغبته بسرعة تفوق سرعة التغير الحاصل في النسيج الحضري مما يخلق فجوة بين الوظيفة المطلوبة والشكل أو الطراز الموروث مما يؤدي إلى تهديم غير مبرر لبعض الوحدات التخطيطية الموروثة بما يجعلها متوائمة مع الوظائف الجديدة.

[1]- مصطفى شاكر: المدن في الإسلام في العصر العثماني، دار طلاس، دمشق، 1997، ص60.
[2]- علام خالد: تجديد الأحياء، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، مصر، 1997، ص44.

الاستثمار جانب آخر يقف مهددا للنسيج الحضري الموروث حيث تزداد المنافسة بين الوظائف المختلفة لاحتلال المواقع المركزية في المدينة مما يؤديإلى تغيير الاستخدام السكني إلى استخدامات تجارية تضر بالتراث.

2. هجرة السكان الأصليين:

إن الهجرة المستمرة للسكان الأصليين من أحيائهم القديمة تعتبر ظاهرة اجتماعية فمع نزوح السكان الأصليين وتفكك التركيبة الاجتماعية يبدأ التدهور يدب في أحياء مركز المدينة إذ يأتي سكان جدد من ثقافات متعددة من ذوي الدخول المنخفضة ويصبحون أبرز العوامل التي تعجل بخراب الأبنية وتدهورها كما أن تفكك وحدة الجوار أحدث خللا كبيرا في النسيج العمراني.

- محدودية المعلومات المتوفرة عن النسيج الحضري الموروث مما يقلل من قيمة هذا الموروث لديهم.
- تدهور ناتج عن الأجهزة الحكومية: "
- تضارب بين الأجهزة المشرفة على المباني التاريخية.
- قيام بعض أجهزة الدولة بتأجير المباني الأثرية لتؤدي وظائف لا تتماشى مع وظائفها الأصلية.
- عدم وجود مراكز كافية للآثار لتقوم برعاية وصيانة وتسجيل المباني الأثرية والتاريخية.
- وجود قصور في التشريعات التي تهتم بالأثر نفسه بدون الاهتمام بالمنطقة المحيطة بالأثر.
- غياب الإشراف التخطيطي من قبل السلطات البلدية أو السياسية"[1]

3. عامل الحداثة:

دخول التقنيات الحديثة وضرورة توفير التمديدات الحديثة من أسلاك كهرباء والهاتف مما يؤدي إلى التنويه البصري للمباني التاريخية.

محاولة توفير الخدمات الناقصة بطرق غير ملائمة حيث يؤدي عدم توفر الخدمات التحتية وبعض المواصفات الفنية كالمجاري والتهوية والإضاءة "مما يخلق الضرر بالموروث العمراني والمعماري عند إدخال هذه الخدمات دون دراسة وبدون إشراف فتأتي مشوهة للأبنية التراثية"[2]

[1]- علام خالد: مرجع سبق ذكره.

[2] -Khatib K : the conversation of juraslen, passia, east jerusalen, 1993, p10

تدهور ناتج عن ظروف بيئية منها:

- عامل الزمن والتقادم.
- تراكم الغبار على الأسقف والحوائط مما يتسبب إتلاف الدهان والزخارف.
- تدهور وسائل الصرف الصحي.
- تسرب الرطوبة والمياه إلى الأسقف والحوائط.
- بروز العديد من المشاكل الإنشائية.
- الزلازل والتي تؤدي إلى تهدم أجزاء كبيرة من المباني التاريخية بسبب عدم قدرتها على تحمل الأخطار الزلزالية.
- عامل المناخ والذي يؤدي إلى تدهور حالة الحجارة وجدران المباني.

II. المشاكل التي تعاني منها مراكز المدن التقليدية:

من أهم المشاكل التي تعاني منها المدن التقليدية ما يلي:

1. مظاهر التحديث:

- استخدام مواد بناء حديثة ينتج عن استخدامها البعد عن النمط التقليدي السائد في المدينة.
- استخدام وسائل معيشية حديثة في المباني القديمة بشكل مشوه لها مثل أسلاك الكهرباء والهافت.
- تغيير لبعض أنماط الحياة التقليدية التي كانت سائدة داخل المدينة مما أدى إلى فقدان كثير من المباني السكنية لوظيفتها لعدم ملاءمتها للعصر الحالي.

2. **المظاهر البشرية والاجتماعية السالبة:** يعتبر العامل البشري السبب الرئيسي في وجود المظاهر البشرية والاجتماعية السالبة والتي تتمثل فيما يلي:

- "التعدي على الأبنية السكنية التاريخية المتميزة أثريا ومعماريا ويكون التعدي باستعمال مناقض لوظيفة المبنى الأصلية.
- ارتكاب مخالفات بإضافة عناصر وملحقات داخلية على تكوين المبنى الأصلي.
- تقسيم أو تجزئة المبنى الأصلي إلى أكثر من جزء للتأجير أو للاستخدام التجاري مما يؤدي إلى تشويه تصميمه الأساسي.

- عدم توفر مواقف للسيارات مما يجعل السكان يقومون بإدخال سياراتهم إلى الشوارع الضيقة والأزقة مما يؤدي إلى اختناقات مرورية"[1]

3. **مظاهر الإهمال:** وقد نشأ هذا الإهمال نتيجة لتوقف استخدام بعض المباني والتي لم تعد تتناسب مع الوقت الحالي "ومن صور ذلك الإهمال والقصور في أعمال الصيانة الدورية والتي تؤدي إلى استفصال كثير من المشاكل البيئية والإنشائية في المبنى"[2]

تشويه النمط المعماري التقليدي في العديد من الأبنية بسبب الإهمال وعدم الشعور بالأهمية.

عاشرا/ الأنسجة العمرانية العتيقة في الجزائر:

لاشك أن المدينة العتيقة بالجزائر تتقاسم مثيلاتها من الدول العربية والغربية ولاسيما الأندلسية منها في بعض المميزات كأسس تخطيطها واختيار مواقعها وتصميم أحيائها ومسالكها نتيجة تلك الحقبة الموصوفة بالصراعات المحلية والحروب الخارجية وبالنظر إلى الفترة التي ظهرت فيها تلك المدن سنجد نوعين منها:

I. مدن ذات صيغة عسكرية:

كقصبة الجزائر والمدينة العتيقة بكل من قسنطينة وهران، تلمسان وهي نويات لمدن عسكرية تركية لصد الهجمات الأوروبية المتكررة.

II. مدن ذات صيغة مدنية أودينية أو تجارية:

تقع بجنوب الجزائر أو بصحراءها بعيدة عن مراكز الصراع العسكري أو الطائفي كقصور بني ميزاب بغرداية، بالإضافة إلى بعض القصور المترامية بكل من وسط وشرق وغرب وبأطراف الصحراء الجزائرية وعمقها لأسباب التجارة مع الجنوب (السودان والحبشة)

III. التركيب الداخلي للمدن العتيقة بالجزائر:

"إن التركيب الداخلي والتكوين العمراني والمعماري للمدن العتيقة في شمال الجزائر أو جنوبها لا يكادان يختلفان وأن ؟؟؟ ذلك للعوامل التاريخية والحضارية المشتركة فقد كان الدين الإسلامي الحنيف

[1]- لفاح ماهر: نحو تنمية مستدامة للتراث العمراني في المركزالتاريخي لمدينة دمشق، ندوة مراكز المدن العربية، إعادة التأهيل عمرانيا وحضاريا، حلب، 1998، ص50

[2] -Grosi G, the conversation and structual restauration of architecturel heritage, computational medanics, uk, 2000, p20

وعادات السكان تحرص هذه القواعد التنظيمية المثلى التي جمعت ووحدت بين المسلمين الغايات والأهداف من الدعوة إلى الجهاد والفتح والدفاع عن أرض المسلمين وحمايتها إلى الحجب وحفظ الحرمات للك جاء هذا التكوين الفيزيائي يتفق والأسس الأمنية والسلوكية القومية"

IV. التركيب الداخلي للقصور الصحراوية:

يتألف القصر عادة من وحدات سكنية تتلاصق وتتوسع أفقيا وهي ذات أفنية وأحواش يحتوي القصر بداخله على قصبة أو قصبتين محصنتين ومسجدا جامعا (الجامع العتيق أو الكبير) ويمكن أن يشمل أيضا على المرافق الضرورية كالسوق والدكاكين والرحبات وقد يندمج أكثر من قصر وهو ذو حدائق وغابات مشتركة غير أن لكل قصر قصبته والأحياء قد تكون منفصلة عن بعضها بسور يفتح في أوقات السلم ويغلق في أوقات الحرب بدون أو مدعم أبراج أو يعوض بجدران البيوت الخارجية.

"ويتكون القصر عموما من غرف ذات أشكال مستطيلة غير متشابهة تصل إلى مائتين أحيانا وقد تكون ذات ارتفاع أكثر من طابق وقد عولجت العوامل المناخية طبيعيا داخل المسكن وخارجه بمعالجات معمارية وعمرانية ذكية منها الملاحق والمشربيات وسمك الجدران وارتفاعه"[1]

ولقد تعدد شكل القصر وحجمه وتنظيمه والغاية من ظهوره واختلفت مواد بناءه أما وظيفته الأساسية فهي تخزين المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية للبدو الرحل ومواشيهم وأيضا ممارسة الطقوس الدينية والاجتماعية والتربوية والتجارية وقت السلم والاحتماء أيام الحرب ويعتبر القصر أقل تحصينا من المدن العتيقة بالشمال لكون خطرها محلي فقط لبعدها عن التهديد البحري ومن أشهر قصورها غرداية تاغيت، ورقلة، تقرت، بوسعادة.

وقد صاحب هذا التركيب الفيزيائي تنظيم اجتماعي قوي يسهر على ضمان راحة السكان بالبث في القضايا وتنظيم القصر وتنمية وفق الأسس الإسلامية ووفق عادات وسكان المنطقة وأهمها نظام الغرابة بقصور غرداية.

V. التركيب الداخلي لمدن الشمال العتيقة:

تعتبر المدينة العتيقة بشمال الجزائر احدى عمار الفن التركي والخبرة المحلية مشكلة أنسجة عمرانية مميزة وتتكون أساسا منجزءين: مدينة عليا ومدينة سفلى وتتشكل مجاليا من خمس عناصر تمثل

[1]- العربي صالح: البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة حالة قسنطينة، ماجيستر جامع ميلة، 2010، ص46.

أجهزة المدينة وهي: الجهاز الدفاعي، والجهاز السلطوي والجهاز العقائدي، والجهاز الاقتصادي الإنتاجي، والتجاري والجهاز السكني.

وأهم ما يميز المدن العتيقة بالشمال قلة الأبواب والمداخل ومناعة الأسوار المدعمة بأبراج المراقبة لصد الهجمات الخارجية يضاف إليها الدروب والانعطافات لدحر التمرد أو الفتن الداخلية فغالبا ما تنتهي بعض الحارات السكنية إلى نهايات مسدودة لتوفير الشعور بالاستقلالية لكل حارة ولتوفير الشعور بالأمان لسكانها ليلا.

وتتكون المدن التركية بالجزائر وبالإضافة إلى العناصر السابقة الذكر من الحمامات المنتشرة والحدائق الرائعة بالأحياء السكنية وتحديدا بوحدات الجوار وتوجد مرافق عمومية لتلبية الاحتياجات اليومية كالسوق أودكان صغير وفرن الخبز وعين وكتاب ومدرسة ومسجد صغير.

إن هذا التدرج الدقيق في التنظيم للكتل السكنية وللنشاطات التجارية يسايره تدرج الطرق والأزقة والمنافذ والمناطق السكنية تتكون من حارات يتقاسم سكانها المصالح والعوامل الثقافية والدينية والتاريخية والعرقية فكان حي الأندلسيين (الثاغريين) الذي يفصل بين أحياء المسلمين حي اليهود والمسيحيين والكل متعايش في احترام.

"وقد ساهم نظام الطوائف الحرفية والدينية والجغرافية بشكل ملموس في تدبير حياة المدينة من الناحيتين الاجتماعية والإدارية وقد وفرت لتلك الطوائف الإطار اللازم للتماسك الداخلي لمجتمع المدينة من ناحية ومكنت الدولة من الإمساك غير المباشر بزمام أمور الرعية من ناحية أخرى"[1]

أما مساكنها الأصلية فمنها البسيطة والفخمة وتبعا لموقع المسكن والمساحة التي يشغلها والحالة المادية لصاحبها وأنها على صلة قوية بالتصميم المشرقي بالرغم من أن تصميم المسكن بشمال إفريقيا يقترب عن مثيله الإيطالي (الروماني) والإغريقي من خلال توزيع الغرف على أحد جانبي الصحن وخلفه فقط بالإضافة إلى الخصائص التي سبق ذكرها تتميز المدن العتيقة بشمال الجزائر ب:

السور الذي ظهر بظهور المدينة العتيقة وصار أحد عناصرها وكان له دور في الحماية من الطبيعة القاسية وأيضا له الفضل في حماية الأراضي الزراعية من توسع المدن وأحيانا ينوب عن السور

[1]- العربي صالح، مرجع سابق، ص48.

في جهات معينة من المدينة حواجز الطبيعة والجزر التي تكفل للمدن والقرى قدرا كافيا من الحماية في عصور معينة.

صاحب التصوير الجيد تركيب عمراني معقد نتيجة توافد عناصر سكانية على المدينة بالإضافة إلى الأندلسي وبالإضافة إلى الأسوار والأبواب المحدودة كان "حفر الخنادق تحت الأسوار منعا من وصول المهاجمين إلى الداخل كقصبة الجزائر التي صمدت ضد حملات المهاجمين طيلة 3 قرون"[1]

المساكن المتراجعة التي تضمن الحماية وتزيد من تحصين المدينة ولما توفره من حماية للعوامل المناخية بتحقيقها للراحة الحرارية في الأزقة والدروب وفي المساكن ذات الفناء الداخلي أوذات الحوش وكذا ضمان الهواء الصحي بها.

الجامع يتوسط المدينة ويتصل بباقي أجزاءها بطرق تتفرع من داخله وتنتشر في أجزاء المدينة والطرق مخططة لمرور الناس والدواب بعضها ؟؟؟ والبعض الآخر مكتوف وتنتشر على جوانبها المساكن والمدارس والزوايا وغالبا ما تكون منحنية ومتدرجة.

الطرق أغلبها مظللة وهي بذلك توفر راحة حرارية للمارين والساكنين وهي أقل حرارة من المحيط الخارجي بسبب جدرانها العالية وسقوفها وقد تتخصص بعض الطرق بالأسواق التجارية إضافة لوظائف ثانوية تكون مفتوحة لتسهيل ربط الأسواق، هذه الأخيرة لا تخترق المساكن ولا الطرق المؤدية لها.

الاهتمام الكبير بالطبيعة والمساحات الخضراء لاسيما داخل القصور ومساكن الأثرياء والبساتين خارجها.

"سمح الشيح المتضام بتلطيف الجو على المشاة صيفا "لقصر المد الشمسي في الممرات الضيقة وأن التشبع الشمسي للمساكن لا يكون إلا في السطوح المستوية وبنسبة أقل على صحون (أفنية) المساكن"[2]

تقع الواجهات بالأزقة الضيقة بعيدا عن الشوارع الكبرى وعن التيار البحري أثناء الشتاء وهي بسيطة ومعظمها غير متقن وليس في مستوى الثراء الفني لمنازل تونس والقاهرة تعلوها ظلة ووظيفتها لا تقتصر على وقاية الداخل من المؤشرات الطبيعية المختلفة بل تقي المنتظرين أمامه "أما الغرف بالمسكن

[1]- د محمد الطيب عقاب: لمحات عن العمارة والفنون الإسلامية بالجزائر، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002، ص103.

[2]- مرجع سابق، ص104.

الأصيل فتمتاز باستطالتها وبساطتها فهي تأخذ مساحة أضلاع المسكن رغم طولها المبالغ فيه وتكتسي جدرانها وسقوفها لاسيما السفلية منها بالمربعات الزخرفية أما الجزء الباقي منها الزخرفة الجصية أي بالزخرفة الهندسية عموما"[1]

ويعتبر الصحن أو الفناء العصب الحيوي والمجال المركزي للمسكن الأصيل بتوسطه لأجزاء المبنى ويختلف بالمبنى الكبير منه في المبنى البسيط وبين الصحن والغرف وبقية المرافق الأخرى توجدأروقة "وتقوم بدور المعدل للحرارة من جهة ومن جهة أخرى تقوم بدور الاتصال فيما بينهما، بالإضافة إلى إضفاء طابع الجمال على القصر وتتشابه الصحون في شكلها المربع وانخفاض مستواها عن مستوى الأروقة بمقدار سنتيمتر في نقطة الإنطلاق وثلاث سنتيمترات عند فوهة المجال الذي بأسفل الصحن وتبلط بالرخام ذي الأضلاع السداسية ونادرا ما يكون اختلاف في توزيع أقسام المسكن حول الصحن.

وتتخذ السقيفة مكانا بارزا وتقوم مقام غرفة الاستقبال ويختلف مكانها من مسكن لآخر، مساحته بسيطة تنفتح على الصحن مباشرة يحجبها عن الباب ولا يفتح إلا الضرورة به قليل من المقاعد لاستقبال الضيوف غير القريبين من الأهل.

وتتوفر بعض القصور والمساكن الواسعة على الملقف بنهاية السقيفة الكبرى غير أن الملقف بالجزائر يختلف عن ملاقف الصحراء والخرف الغربي ففي المشرق يقتصر وجوده على تحديد حركة الهواء البارد بينما هو "بالجزائر وخاصة العامة يؤدي وظيفتين رئيسيتين فالإضافة التي ذكرت سابقا فهو يزود المبنى بكمية لا بأس بها من الضوء للسقيفة الكبرى لذلك يسمى البئر الضوئية"[2]

المساكن وغيرها من المكونات العمرانية تبنى بمواد البناء المحلية.

تصميمها يتفق مع المقياس الإنساني سواء في المكونات الداخلية للمسكن أو بالخارج كهندسة الشوارع والأزقة والساحات.

تتصل جدران المساكن وتتماسك كما تعلوا جدرانها تعبيرا عن التحام سكانها ولحماية المدينة من أثر العوامل المناخية وتأكيدا لحرمة فناءاتها.

[1]- د/ عقاب محمد الطيب: لمحات عن العمارة والفنون الإسلامية بالجزائر، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002، ص ص 110.
[2]- مرجع سابق، ص112.

يتفق النسيج العمراني مع التقاليد الضارية ومن تفاعلات كثيرة أهمها العوامل المشتركة في الحياة الاجتماعية والاستجابة للشروط الحضارية للمجتمع ومنها الوازع الديني كالمحافظة والتزام بحدود اللياقة الأدبية والأخلاقية هذا بالإضافة إلى ذلك العادات التركية لهذا بنيت مساكن الجزائر بنمط التضام حيث تبدوا وكأنها كتلة واحدة أو على شكل مدرج حسبما يتخيله القادم من البحر طبقا لمرفولوجية المدينة المتضرس فضلا عن بروز الرواشن (الأواوين) المقتضبة عن المسكن فالتصقت بعض المباني لذلك وغطت الممرات الضيقة والطرقات لتصبح على شكل أبسطة (بساطات) مع التوائها وتشعبها إلى تفريغات دقيقة غالبا ما تنتهي إلى بيت يحدها أو إلى ساحة صغيرة هي بمثابة انطلاق لحارة أوحارات أخرى.

مما سبق يتضح لنا بعض أوجه التشابه والاختلاف بين القصور الصحراوية ومدن الشمال العتيقة المحصنة من أهمها نذكر:

لا يختلف كثيرا النسيج الحضري العتيق بشمال الجزائر عن القصر بجنوبها فكلاهما نسيج عمراني مندمج أو متضام شكله شبه دائري عادة لاعتبارات دفاعية والطرق متعرجة ومتدرجة تنهي بأزقة مسدودة والجامع يأخذ موقعا بالمركز لأهميته الكبيرة وثقله السياسي والاقتصادي والديني والمراحل محدودة وفي اتجاه المدن المجاورة والسور يحمي المدينة أو القصر وتحيط بها عادة أو بالقرب منها بساتين وواحات لتغذية السكان.

أما أوجه الاختلاف بينهما فالقصر القديم يختلف عن المدينة العتيقة بالشمال من حيث:

- القصر لا علاقة له بالسلطة المركزية كما هو الحال في المدينة العتيقة.
- الملكية شبه عامة في القصر فلا يجوز التصرف بأي من الممتلكات دون موافقة الجماعة.
- صعوبة توسع القصر مقارنة بالمدينة فعند ازدياد عدد السكان يمكن بناء قصر آخر كقصور غرداية.
- "قد يتلاحم ويتداخل قصران أو أكثر ينتميان إلى أنماط مختلفة مكونا قصرا واحدا"[1]

ويمكن أن نضيف هنا أيضا أن نسيج المدينة العتيقة بالجزائر يكاد يتوافق مع باقي الأنسجة العتيقة لباقي الدول كونه مركز الجذب لسكانه وككل المجموعات المحلية المحيطة كما لا يختلف في الشكل العام

[1]- أ.د جاسم الدباغ: مرجع سابق، ص ص 74-75.

عن بقية المدن الإسلامية من حيث توزيع نقاط الجذب بوسط المدينة والتي تشمل على عدة مراكز أساسية تقوم عليها المدينة وتحتاج إليها ولا يستكمل إطارها إلا بها:

- مقر دار الإمارة وقصور حكام المدينة أو القصبة.
- المسجد الجامع وبقية المساجد الأخرى.
- الأسواق الكبرى ومنطقة التجار الموزعين حسب الإختصاص.
- الطريقان الرئيسيان والمعروفان بمجور المواصلات ينطلقان من الأبواب ويلتقيان بالسوق المركزي الذي لا يبتعد عن القصر.

ولهذا تعتبر الجزائر من الدول الغنية بتراثها الثقافي والحضاري ورغم بعد المسافات واختلاف المعطيات المناخية والطبيعية بها فإن تشكيلاتها المادية تكاد تكون صورة طبق الأصل في القصور الصحراوية وبمدن الشمال العتيقة وهذا راجع للعوامل التاريخية والدينية والثقافية والاجتماعية الراعية لها وقد ساهم الدين الإسلامي ومبادئه التي تدعوا إلى الستر والحفاظ على الحرمات والتعاون والترابط في إنتاج هذا النسيج العمراني المتماسك والملتحم الذي يوفر الراحة والمتعة والأمان والاقتصاد وظلكذلك عدة قرون حتى قهرته القوى الاستعمارية المختلفة الأشكال والمظاهر وصارت هذه الأحياء تنعت بالتخلف والإنحطاط.

وتشرك المدن العتيقة بشمال الجزائر عن القصور الصحراوية العتيقة في العديد من المظاهر الشكلية (المكونات العمرانية والمعمارية) كما تتقاسم الكثير من الصفا رغم اختلافها في بعض الأسس التنظيمية كالقصور الصحراوية ذات الملكية الجماعية أو شبه الجماعية أما بالمدن التركية فتحكمه النقابات المحلية والتنظيمات الاجتماعية.

حادي عشر/ الإشكاليات المختلفة للأنسجة العمرانية العتيقة بالجزائر:

مشاكل المدن العتيقة بالجزائر: تتخبط المدن الجزائرية العتيقة كغيرها من المدن العربية القديمة في مشاكل تعددت أسبابها وتباينت آثارها السلبية مدينة إلى أخرى وإجمالا يمكن حصر المشاكل وأسبابها في نقاط أساسية أهمها:

- مشكلة التوسع السريع والفوضوي أو تضخم مدنها بسبب النمو الديمغرافي والهجرة ترك تفاوت وتمايز بين الأحياء في المدينة الواحدة وتسبب في الفضاء على الأراضي الزراعية والبساتين التي كانت تمون المدينة العتيقة بالغذاء وتمدها بالهواء النقي وتلطف مناخها.

- مشكلة التخلص من الفضلات الصلبة والصرف الصحي بسبب النسيج العمراني المتضام ومواد البناء التقليدية الهشة وما قد يحدثانه من مخاطر على صحة السكان وراحتهم وعلى سلامة المسكن عند الشروع في تنفيذ مختلف التدخلات العمرانية أو المعمارية.
- تدهور وضعية الأحياء والمساكن بسبب العوامل الطبيعية (المناخ) وكذا العوامل البشرية وعدم صيانتها أو تجديدها أدت إلى تعبيرات مستمرة مست تصاميم المساكن وتحرير أو فقدان بعض وظائف عناصره التي كانت تتعدد حسب الفصول والظروف وأيضا ضيعت تفاصيلها وقضت على توازن المسكن وتكامل عناصره خصوصا وأنها ذات أكبر معدل لتشغل المساكن والغرف.
- تلاشي الأهمية الريادية للحي أو تفريغ مركزه الريادي من محتوياته العصبية تفريغا كليا أو جزئيا وعدم تلبية الحي والمساكن التقليدية للاحتياجات من المرافق الضرورية أو السكنية لأبنائهم من الأسرة الممتدة أدى إلى نفورهم من الحي تاركيه للوافدين الجدد وما قد ينتج عنه من تعرض الطرق والساحات وتصاميم المساكن وواجهاتها لاعتداءات تفقدها خصوصيتها.
- غياب الشعور بالأمن والراحة النفسية في المسكن أو الشارع نتيجة الحركات والهجرات للقاطنين الجدد إلى الحي العتيق ما ساهم في تدني مستوى الأخلاق وانتشار العادات السيئة وتدني حب شعور الانتماء للحي.
- تدني مستوى البيئة الحضرية بسبب التلوث بنوعيه المادي والمعنوي وما ينجم عنه من مشاكل صحية ونفسية واجتماعية على السكان.
- مشكلة العقار بسبب كثرة ورثة المسكن الواحد وعدم توفر مجالات للتوسع الأفقي أو العمودي تجعل اتخاذ الإجراءات أو التدابير العملية لحل مشاكل هذه الأنسجة تطول وتتعقد وتصبح العملية شبه مستحيلة.
- غياب المساحات الخضراء بسبب أعمال التوسع للمساكن أفقيا وعموديا مما يقض على أشجار عمرت طويلا وكانت لا تفارق المسكن وتمده بظلالها وثمرها وهواءها وهو بذلك يقطع حلقة أو وصلة من أوصال المدينة العتيقة المعجزة ويجزم حقها من المجال الطبيعي للأشجار كما حرمها من البساتين.

ثاني عشر/ أسباب تدهور المدن التاريخية والعتيقة بالجزائر:

ساهمت عدة أسباب في تدهور المدينة العتيقة بالجزائر ومن أهمها نذكر:

I. الأسباب التاريخية:

المتمثلة في الإستعمار حيث هدمت معظم أحيائها بالكامل أوجزئيا لتقام عليها مدن أخرى غريبة الطابع والشكل والمضمون وظهور أحياء موازية انتقلت فيها الفعاليات الاقتصادية والسياسية والإدارية فمنحت بذلك أفكارها وفلسفتها وغيبت معانيها الواضحة وفقدت تجانسها والتحامها فالمدن القديمة كانت منبر العلم والعلماء وحصنا عسكريا يرابط فيه الجند للجهاد ومركزا تجاريا مهما لتبادل المنتجات والسلع.

II. الأسباب السياسية:

لاهتمام المسؤولين بتحسين الحالة الاقتصادية والزراعية للبلاد على حساب السكن ثم التوجه نحو بناء الأحياء الحديثة والعصرية، استجابة للتطور الحاصل وتماشيا وبناء الدولة القوية بوسائل وأدوات عمرانية موروثة عن الاستعمار بينما لا يلتفت إلى الأحياء العتيقة كونها قد تجاوزها الزمن وتمنوا استبدالها تماشيا مع ما يحصل بالعالم من الرغبة في التخلص من كل قديم ولحسن الحظ لم يكتب لها النجاح بالجزائر لاصطدامها بالمشاكل المالية إلا أنه سرعان ما عد الخطر من جديد تحت شهيات متعددة قبل أن تظهر الحركة المضاءة والاتجاه المعاكس لهذا الرأي بالعالم.

III. الأسباب التمويلية:

إذ تصادمت المشاكل التمويلية التي تتطلبها مثل هذه الأحياء للمحافظة على شخصيتها وطابعها المتميز مع خيارات أخرى كهدمها وبناءها من جديد أو تنمية مناطق أخرى وإذا ما طغت مثل هذه الاعتبارات المالية في التخطيط يمكن أن تزهق أرواح ومآثر الشعوب ومفاخرها ويمكن أن نذكر كذلك غياب المساهمات المحلية سواء من المالكين للمساكن أنفسهم أومن الدولة أو الجمعيات المتخصصة أومن رجال الأعمال أدى بدرجة كبيرة إلى فشل الصيحات التي تطلقها العديد من الدراسات المتخصصة لها كما أنه لمحدودية البرامج التمويلية العالية في مثل هذا المجال واقتصاره على المصنف منها دون غيرها وبمساهمات لا تكاد تغطي كلفة التغطية التقنية فإن مثل هذه البرامج أو الانشغالات تبقى تخمينات أو آراء لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولم تكتب لها النجاح.

IV. الأسباب التقنية والتكنولوجية:

لما يتطلبه مثل هذا النسيج من خبرة تقنية ويد فنية متخصصة ومثل هذه المؤسسات غائبة في الجزائر.

V. الأسباب الثقافية:

نتيجة الانفتاح على الغرب وعلى حساب التراث أدى إلى التخلي تدريجيا عن الهوية والتقاليد المعمارية الموروثة والمتراكمة ولم يتفطن لمخاطرها إلا في السنوات الأخيرة.

VI. الأسباب الاجتماعية:

مظاهر التمايز بين الأحياء السكنية جعلت سكان الأحياء العتيقة في رحلة بحث عن شروط حياة أفضل تاركين مساكنهم للوافدين الجدد من الريف أو من المدن المجاورة مما أثر على مسألة الخصوصية والعلاقات غير الرسمية السائدة عدة قرون خلت وبذلك اختفت العلاقات الاجتماعية المبنية على أساس القرابة والدم فاتحة المجال للعلاقات الرسمية وانتشرت العادات القبيحة بها كالسرقة والاغتصاب والتشرد والقتل وغيرها وهي غريبة على مجتمعها المحافظ مما جعلت معظم السكان الأصليين أو من الوافدين الجدد ينفرون من حب الانتماء لمثل هذه الأحياء.

VII. العوامل المناخية والتلوث:

بالإضافة إلى عوامل التآكل الطبيعية بفعل الرياح والحرارة والأمطار و الفيضانات وتعاقبها أدى إلى تهديم العديد من المساكن والأحياء التقليدية ذات المواد المحلية البسيطة وضعيفة المقاومة هناك أيضا خطر التلوث الهوائي، الخطر الساحق بالأنسجة العتيقة كونها ضعيفة التكوين والتركيب والمقاومة لأدنى المؤثرات الخارجية لاسيما ضرر الأمطار الحمضية على المباني وبدرجة أكبر مواد البناء والأصباغ حيث تجعلها تتصدع نتيجة تآكلها وتحللها ويمكن أن تتهدم وبالتالي تشكل خطرا على السكان وعلى صحتهم.

VIII. الأسباب الأخلاقية:

تأثرت الأخلاق كثيرا نتيجة وسائل الاتصال الحديثة من تلفزيون و إنترنت وهواتف نقالة وكذا الهجرتين السرية والقانونية لأبنائها نحو الدول الغربية بحثا عن العمل وتحسين المستوى العلمي والاجتماعي كان له الأثر الكبير في تأثر الشباب وأدى إلى مسخ الشخصية الإسلامية المتميزة لاصطدامها بالثقافة المادية الغربية حيث اهتموا بالمظاهر الشكلية وابتعدوا عن الخصوصية.

هكذا نرى أن أسباب تدهور المدن القديمة متنوعة أفقدتها تجانسها وانسجامها فتغيرت معالمها وسخت مقوماتها.

ثالث عشر/ واقع التراث العمراني و الثقافي في الجزائر:

تعتبر الأنسجة العمرانية القديمة أصدق تعبيرا من التعمير المتواصل مع المجتمع فقد كان ولا يزال مصدر إلهام المختصين في مجال التخطيط والتصميم الحضري ولكن للأسف فإن معظم مدن العالم التاريخية خاصة في دول العالم الثالث تشهد تدهورا كبيرا في أنسجتها العمرانية ومعيشة مزرية، الأمر نفسه ينطبق في الجزائر وعلى تواجد هذه المدن في مواقع شتى من البلاد إذ أن هذا التدهور في تزايد مستمر زادته حدة في الآونة الأخيرة وعلى أشكال متعددة ينذر بروز تراث عريق ونسيج عمراني غني غاية في التصميم والجمال و الملائمة لطبيعة مجتمعه ومن هذا المنطلق العام ليشكل التدهور الذي تعيشه المدن العتيقة، فهناك بعض الدراسات عن مدينة قسنطينة تشير إلى أن 50% من نسيجها العمراني القديم زال والباقي في طريقة لذلك فإن لم يتم التكفل بالأمر بشكل استعجالي ليتلاءم والخطورة المحدقة بالمدينة "كما توضح بعض الإحصائيات أن عدد السكنات التي هي في حالة جيدة انخفض من 33.99% عام 1961 إلى 21.38% في سنة 2003 وتضاعف عدد البنايات المهددة بالإنهيار أربع مرات حيث كانت 4% سنة 1961 لتصبح 15% سنة 2003 وغيرها من الأمثلة المتعددة في الجزائر مثل قصبة الجزائر والقصور الصحراوية إلا أنه مؤخرا في ظل التنمية المستدامة و مجهودات الجمعيات المهتمة بهذا التراث فقد أولت السلطات اهتماما وتركيزا على مثل هذه الأنسجة ومحاولة تدارك ما بقي منها للحفاظ على تراثنا وتاريخنا الضائع"[1]

[1]- باحثون واختصاصيون يحذرون من اختفاء قسنطينة، مقال، جريدة النصر، 2004/01/11، ص12.

الفصل الرابع

التناول النظري و المعرفي للسياسات الحضرية و سياسة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي

محتويات الفصل الرابع

التناول النظري و المعرفي للسياسات الحضرية و سياسة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي

أولا/ تعريف السياسة الحضرية

ثانيا/ أهداف السياسة الحضرية

ثالثا/ آليات السياسة الحضرية

رابعا/ السياسة الحضرية في الجزائر

خامسا/ نتائج السياسة العمرانية والحضرية على المدينة الجزائرية

سادسا/ سياسة الحفاظ على المدن التوراثية و التاريخية

سابعا/ نشوء وتطور توجهات و نظريات الحفاظ و التعامل مع المناطق التاريخية

ثامنا/ أهداف الحفاظ وإعادة التأهيل للمدن التقليدية

تاسعا/ مستويات الحفاظ على التراث العمراني

عاشرا/ تصنيف عمليات الحفاظ

حادي عشر/ أساليب الحفاظ و إعادة التأهيل

ثاني عشر/ عوامل و أبعاد سياسات الحفاظ على المدن التقليدية

ثالث عشر/ مبادئ عمليات الحفاظ

رابع عشر/ أدوات سياسة المحافظة

أولا/ تعريف السياسة الحضرية:

إن السياسة الحضرية و العمرانية ما هي في الحقيقة "إلا تحديد في كل لحظة حسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة الجماعية للسكان أو الظروف المحيطة به".[1]

و نفهم من هذا أن السياسة الحضرية يجب أن تتوفر على عنصر المرونة و التحيين و التطويع و الخصوصية يعني يجب أن تواكب التغيرات التي تحصل في البيئة الاجتماعية مع ضرورة توفر قوانين تتماشى مع هذه التغيرات إضافة إلى عنصر الشراكة و المشاركة الفعالة بين مختلف الأطراف و الفاعلين الاجتماعيين مع ضمان بيئة سياسية تتصف بالديمقراطية و الرقابة الصارمة لضمان السير الحسن لها.

ولقد تفطنت كافة دول العالم لكون مستقبل التنمية مرهون ومرتبط بالمدينة لذلك سعت وكثفت كافة الجهود والطاقات المادية والبشرية من أجل إرساء ورشات لإعادة التأهيل وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان بها وتعبئة موارد وأدوات متنوعة "وإطلاق مبادرات كبرى لأجل محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية كما أكدت الكثير من التقارير المحلية والدولية"[2]

وعموما فالسياسة الحضرية تعد:

- **ترابية:** بمعنى أنها تجمع عددا من الفاعلين كالدولة والجماعات المحلية والمصالح القطاعية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني للعمل في مجال ترابي محدد.
- **إرادية:** بمعنى أنها تتجسد في وسائل مادية وبشرية توفرها الدولة وشركاؤها بصفة مباشرة لفائدة تراب معين وسكان معينين وذلك على شكل عقد برامج محددة تضاف إلى البرامج القطاعية.
- **عمومية:** أي أنها تستجيب لنمط من التدخل العمومي في إطار سياسة شمولية لإعداد التراب الجهوي والوطني.

ا. التعريف الإجرائي للسياسات الحضرية:

موضوع السياسات الحضرية في هذا البحث تعلق بالتراث و المدينة التاريخية و المقصود بالسياسات الحضرية هنا سياسة الحفاظ أو المحافظة على المدينة التاريخية و إعادة بعث الحياة فيها من جديد على كافة عناصرها من مباني سكنية و معالم أثرية و فضاءات عمومية

(1)علي السلمي: سياسات إستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، مكتب غريب، القاهرة، 1985، ص55.
(2)نفسه.

وذلك بتطبيق عدة أساليب و تقنيات منها: الصيانة و الترميم و التجديد و إعادة التأهيل و ذلك بتوفر جملة من التشريعات الخاصة و بمشاركة بين مجموع الفاعلين.

ثانيا/ أهداف السياسة الحضرية:

ظهرت سياسة المدينة كرد فعل سياسي على استفحال مشاكل المدن في عدد من الدول العربية و لا سيما مع بروز مشكل الضواحي وهو ما فرض عليها التفكير في وضع برامج خاصة لمواجهة هذه المشاكل و أعطيت لها تسميات مختلفة مثل: المدينة للأحياء وميثاق جودة المدن والتجديد الحضري وأجندة 21 المحلية والمخطط المحلي للسكن وسياسة المدينة و ما شاب لكن بغض النظر عن التسميات فإن أهم الأهداف التي وضعتها الدول المعنية لهذه البرامج هي:

- التخفيف أو القضاء على الاختلالات و الفروقات المجالية أي الفرق بين الأحياء الغنية والفقيرة بهدف تحقيق نوع من الانسجام والتناسق الحضري بين مختلف مناطق المدينة ومختلف استخدامات الرض.

- تزويد المجالات المتضررة بالبنيات والتجهيزات الأساسية في ميادين الادارة الترابية والتربية والتعليم والفنون...

- دعم التنمية الاقتصادية للمناطق المتضررة عن طريق إيجاد فرص الشغل وتشجيع التكوين والمبادرة وتحويل هذه المناطق من ضواحي ضعيفة اقتصاديا إلى مناطق اقتصادية تساهم في التنمية المحلية.

- تحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق ادماج المجالات والفئات المهمشة (العاطلون من الشباب والنساء والمعوقين) في النسيج الحضري القائم.

- الديمقراطية والحكامة: كما يفيد توسيع دائرة المشاركة السياسية وتحسين تدبير الموارد المادية والبشرية وتكوين القدرات المحلية.

- تحسين صورة هذه المناطق وجاذبيتها عن طريق تحديد نسيجها الحضري وتحسين إطار المعيشي بها وضمان الأمن ومحاربة ظواهر المخدرات والعنف وكل أشكال الباثولوجيا الحضرية.

وهناك مجموعة من الاعتبارات يجب الأخذ بها عند الشروع في إعداد السياسة الحضرية وهي:

- الأخذ بعين الاعتبار كل المظاهر المتعددة للعمران وبكل أبعادها.
- يجب أن تضمن تعديلا كاملا يجسده تخطيطا عمرانيا.
- العمل على التنسيق ما بين العناصر الاقتصادية والزمانية والمكانية للموقع والنام العمراني أي المنجز ما بين ما تلح عليه الوضعية الاجتماعية داخل وحدة مكانية بصدد الإنتاج أو الإنتاج أو تقوية العمل وبمعنى أوسع مجموع العناصر مميزاتها أو العلاقات ما بين هذه العناصر ومميزاتها. [1]

ثالثا/ آليات السياسة الحضرية:

I. التخطيط الحضري:

كانت ولا زالت المدينة جزء من الثقافة البشرية تنتهجها الحضارة على مر العصور وفق أهداف تخطيط وتسيير وتنظيم المؤسسات الخاصة بتفاعل منسجم بين المصمم والمخطط المنفذ وفق المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية المستمدة من الواقع المعاش وإن لم يكن هذا الانسجام يتحول إلى وباء على الانسان.

فالتخطيط الحضري هو طريقة التقدير والتنظيم التي تسمح للسلطات العامة بالتوجيه والسيطرة على التطور الحضري عن طريق إعداد وتوفير أدوات التعمير وهو كذلك الاستراتيجية التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات للتنمية والتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث تحتاج للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي للسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية.

II. التهيئة العمرانية:

هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواءً بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات والتنفيذ والانجاز وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواءً أكان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني.

(1)الموسوي هاشم عبود وحيدر صلاح يعقوب: التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية وتطبيقية حول المشاكل الحضرية، ط1، 2006، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ص ص 31-32.

وتعتبر التهيئة العمرانية كأسلوب جديد لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري والحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط، دون النظرة العامة والوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه".[1]

وتأخذ التهيئة العمرانية تعريفا آخر لتشير إلى تقنية وأداة لتنظيم وتشكيل المجال الحضري واستغلاله في إطار التصميم والبناء والتعمير من خلال السياسة الحضرية العامة التي تحددها الدولة حسب الإمكانيات التكنولوجية وحاجات السكان على جميع المستويات وعلى المدى البعيد".[2]

و تنشد التهيئة العمرانية على أهداف تعمل على تحقيقها سواءً لتنمية المدن القائمة وحل مشاكلها الآنية أو إقامة مدن جديدة .

III. التسيير الحضري:

و هو يعبر عن مجموع العمليات المنقسمة والمتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة فهو تحديد للأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها ويشكل التسيير من المنظور الحركي عملية دائرية تبدأ بتحديد الأهداف أي تخطيط ولا يجوز اعتبار أنها عند الرقابة تنتهي إجراءات وتعديلات جذرية أو طفيفة على السياسات وغيرها من الخطط أي أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط وهكذا العملية دائرية"[3]

هو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد ومن هذه الأنشطة الحضرية "ويتم من خلال دراسة جميع أنواع الموارد و الإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة ومن ثم إمكانية توجيه هذا التطور".[4]

(1)توفيق أحمد عبد الجراد: معجم العمارة وانشاء المباني، المعاجم التكنولوجية المتخصصة، د ت، ص 10.
(2)تشارلز أمبرز: المدينة ومشاكا الاسكان: ترجمة نخبة من الأساتذة الجامعيين، دار الأفاق الجديدة بيروت، د ت، ص 33.
(3)حميد خروف وآخرون: الاشكاليات النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، دار البحث قسنطينة الجزائر، 1999، ص 10.
(4)حسين عبد الحميد رشوان: المدينة دراسة في علم اجتماع الحضري، مكتب الجامعي الحديث، اسكندرية، د ت، ص 91.

رابعا/ السياسة الحضرية في الجزائر:

تعتبر السياسة الحضرية الأساس الذي يربط بين تدخل الفاعلين الاجتماعيين الذين يشكلون الواقع الحضري والعناصر التي تعمد للتدخل فيها لتشكيلها وحل تعقيداتها ومشاكلها التي تسببها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعمرانية لأن السياسة الحضرية هي جزء من السياسة الاجتماعية لأي بلاد.

إن نظرة خاطفة على البنية الحضرية في البلاد نجدها تتخبط في العديد من المشاكل والأزمات الخانقة ولا يمكن كشف أسباب هذه الأزمة إلا من خلال استعراض التطور الذي شهده المجال العمراني الجزائري وحركة التعمير وتصميم المدن التي أنتجتها البلاد لتنمية مدنها.

ا. السياسة الحضرية في الجزائر أثناء الاستعمار:

لقد مرت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بعدة حضارات تركت بصماتها واضحة على المدن وتأثيرات على المجتمع "بداية من التواجد الفينيقي فالغزو الروماني ثم الوندال فالبيزنطيين إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية ثم الحكم العثماني"[1] مع نهاية القرن الخامس عشر أين ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز وأصبح للمدينة دورها الاجتماعي خاصة على المناطق الساحلية.

وكان للتواجد الفرنسي الأثر الكبير على المدينة وتحديد معالمها للتوسع والنمو غداة الاستقلال، حي أدخل النمط العمراني الغربي وإعادة تشكيل بنية المدن"[2] على طابع الهندسة العسكرية والتكتلات الاحتلالية للتلاؤم مع سياسة التخطيطية العسكرية إلى غاية القرن العشرين وتحول من استعمار عسكري إلى استعمار استيطاني مدني بعد ما أرسى قدم بعمق في البلاد تغييرات أيضا سياسة الحضرية حيث زاد من توسع المدن ضمن مخططات المستقيمة والأفقية التي تهتم بترتيب وتنظيم البنايات وانشاء طرق المواصلات والمساحات الخضراء للترفيه".[3] إلى جانب المجمعات السكانية والمشاريع الاقتصادية والقطاعات العسكرية وكل الضروريات التي يحتاجها الانسان والتي تتلاءم مع التقدم الصناعي والاقتصادي والنمو الديمغرافي وفق ميثاق أثينا لتوسيع المدن ومختلف القوانين والتشريعات المعتمدة من طرف الدولة كقانون "CORMUTT" من 1919 – 1924 الذي طبق في الجزائر العاصمة عام 1931

(1)حسين أحمد شحاتة: تلوث البيئة السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب مصر، 2000، ص 85.

(2)خلف حسن على الدليمي: التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 25.

(3)دينكزميشل: معجم علم اجتماع، ترجمة إحسان محمد حسن، ط2، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1986، ص 23.

ومن خلال القانون ومخطط كروست و"دونجي" في 05 جانفي 1922 الذي يرتكز على النظرة الشاملة في التخطيط والتطبيق الفعلي في الواقع من خلال انشاء منطقة حضرية كاملة من جميع الهياكل والتجهيزات كالتي أنشأت في الجزائر العاصمة في 1937.

وفي أواخر 1950 أدخلوا وسائل قانونية أكثر نجاعة في التخطيط الحضري والعمراني الحديث لتوسيع البناءات ولتوزيع السكان وفق طرق حديثة لتجهيز وتهيئة مختلف القطاعات في جميع المناطق وفق المخطط العمراني الأساسي (PID) والذي يعتمد على النظرة الواقعية والشاملة وعلى امتداد 20 سنة وفق مقاييس واحصاءات مدروسة والتي تلبي حاجات السكان بصفة عامة عم يأتي التفصيل الذي تقوم به البلديات والسلطات المحلية لتنفيذ ما جاءت به المخططات الشاملة والكبرى على مناطق قديمة يمكن تعديلها وترقيتها أو تهيد أجزاء من الأنسجة العمرانية وإنشاء مؤسسات مدنية أو عسكرية وشق الطرقات وتوسيع الشوارع كما حصل في مدينة الجزائر و قسنطينة و تقرت التي دمرت مبانيها وهذا من خلال آليات وأدوات التخطيط العمراني الحديث الذي يراعي حاجات السكان الأوربيون وفي ظل الرصيد المالي المخصص لهذه المخططات التي قامت في فحواها بضم العديد من المناطق القريبة للمدن"[1] كالقرى والضواحي والكثير من الأراضي الخصبة حوالي 7 آلاف هكتار أقاموا عليها مستوطنات على الطراز الغربي وحول المدن الهامة والعتيقة في الجزائر وربطها شبكة طرقات برية وسكك حديدية ثم إيصالها بمصادر المواد الولية لتنتهي بالموانئ قصد تصديرها إلى فرنسا.

إلى جانب هذا لقد عمدت السياسة الحضرية في الجزائر إلى تقسيم البلاد إلى مناطق لكل منطقة وظيفة ودور تستغله السلطات الفرنسية كالتالي:

- **المدن والحواضر**: الجزائر، قسنطينة، وهران.
- **المدن المتوسطة:** باتنة، بلعباس، مليانة، البليدة.
- **مدن الشمال الصغيرة:** الزراعية والساحلية كالجلفة وهي مدن للحماية والإدارة.
- **مدن الجنوب الكبير والواحات:** كبسكرةوتقرت حيث وضعت هذه المدن تحت إدارة عسكرية فرنسية خالية من أي تهيئة جادة كالتي حظيت بها مدن الساحل "إلى جانب إهمال مدنها العتيقة لتجعل من

(1)رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2002، ص13.

شعبها شعبا دون تقاليد وحضارة ينتمي لها مع محاولة فصل مناطق الجنوب عن الشمال لبتر الهوية الوطنية وتثبيت سكانها"[1]

ومع مرور السنوات كان لابد لهذه السياسة الاستيطانية الفرنسية أن تولد مشاكل وعقبات تشل النسيج الحضري الذي سرعان ما طوق حزام كبير وعريض من البيوت القصديرية والطينية التي تأوي المواطنين الجزائريين بعدما عانت قراهم وأريافهم من البؤس والفقر والحرمان " حيث قدر عدد السكان القاطنين في البيوت الطينية حوالي 1800 ساكن والقاطنين ؟؟؟ ص14؟؟ حوالي 21000 مواطن جزائري" [2] وكان هذا كله نتيجة للتخريب الذي لحق كل جهات الوطن إبان الثورة التحريرية والمدن السكنية التي أخلاها الفرنسيون وأفرغ أريافها وجبالها من السكان وجمعهم في مناطق معزولة تفتقر لأدنى المستلزمات الحضرية إلى جانب الهجرة الداخلية والخارجية الكبيرة التي فرضتها هذه السياسة الفرنسية"[3] هذا بدوره أدى إلى انتشار الأمراض والموت في هذه الأوساط مما جعل "عدد السكان يتقلص إلى نسبة 5 % من مجموع السكان الذي قدر حوالي 3 ملايين نسمة" [4]

وكل هذا كان له الأثر السلبي على المراكز العمرانية عامة تاركا وراءه فوضى حضرية لا تخدم البلاد.

II. السياسة الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال:

1. التجربة التنموية في الجزائر:

لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري هيكلا اقتصاديا رأسمالي يحمل الكثير من الدمار والتخريب والتناقضات الجوهرية خاصة عشية الاستقلال حيث خرج حوالي 95% من المستوطنين ورجال الأعمال بعد تهريب الأموال وإخلاء خزينة الدولة وأصبحت معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة من البلبلة والعجز عن الإنتاج الوطني الذي أصفر عن الملايين العاطلين عن العمل وهذا إلى جانب النزاع السياسي وانتقال طبقة برجوازية صغيرة على مستوى القيادة الشيء الذي خلق بعض الفوضى الاقتصادية"[5]

(1)سوزان كالفريت وستر كالفريت: السياسة والمجتمع في العالم الثالث ترجمة عبد الله ين جمعان آل عيسى القامدي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، 2002، ص 60.

(2)سيد أبو بكر حسانين: طريقة الخدمات الاجتماعية في تنظيم المجتمع، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1994، ص 50.

(3)سعيد علي خطاب علي: المناطق المتخلفة عمرانيا وتطويرها، الاسكان العشوائي، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، د ت، ص 11.

(4)سليمان لقرع: البيئة وأخطار التلوث، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 1992، ص 30.

(5)سامي ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 44.

وفي هذه الفترة سعت الجزائر للقيام بتجربة طموحة في التنمية تمثلت في المرحلة الاشتراكية التي لم تعمر كثيرا لتدخل في نهاية الثمانينات عصر الرأسمالية بغية النهوض بمجتمعاتها والتخلص من كل مظاهر التخلف وتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي تغييرا جذريا وتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية لمجموع الشعب بتطبيقها "استراتيجية الصناعات الثقيلة" كالحديد والصلب والصناعات الكيميائية والهندسة الاستراتيجية ومما أعطى دفعة قوية لهذه الاستراتيجية تلك التأمينات التي شهدتها البلاد عندما قامت بتأميم أراضي المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة في 1963 وبنك الجزائر 1966 ثم تأميم المناجم وجميع البنوك الأجنبية ورأس المال الأجنبي في ميدان الغاز الطبيعي والمحروقات 1971.

ولقد تبلورت هذه الأهداف والتي تعكس تطلعات البلاد المعبر عنها في الخطوات العريضة للمشروع الوطني للتنمية من خلال النصوص الوثائقية كميثاق طرابلس (1963) وميثاق الجزائر (1964) والميثاق الوطني 1976 وتوصيات المؤتمرين الرابع والاستثنائي سنة 1979 وسنة 1980 والمؤتمر الخامس 1983 ثم الميثاق الوطني 1986 جاء فيه المطالبة بتحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطن مع توسيع القاعدة الصناعية والتوازن الجهوي من أجل تحقيق الاستقلال.

ولقد تجسدت هذه الهداف في التخطيط كركيزة لسير عملية التنمية وأداة الدولة الاشتراكية لتأخذ من التصنيع وسيلة ضرورية لتحريك عجلة التنمية في جميع القطاعات الأخرى لما توفره لها من وسائل النمو المختلفة فجاءت المخططات التنموية، المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1976-1969) هذه المخططات التي خصصت مبالغ طائلة لقطاع الصناعة وكان هذا على حساب القطاعات الأخرى حاولت المخططات الخماسية الأولى والثانية(1980-1984) و (1985-1989) أن تقوم سياسة التوازن الإقليمي ومحاولة الاهتمام بالقطاعات الأخرى في هذه الأوقات كان داء هذه التجربة التنموية يلوح من بعيد عندما بدأت الدولة في التخلي تدريجيا عن دورها وبدأ التخطيط اللامركزي بعد فشل القطاع الصناعي الذي كان محور التنمية في الجزائر وأهملت الكثير من القطاعات الأخرى كالسياسة العمرانية و الإسكانية وأكثر الحلقات ضعف ضمن السياسة التنموية للجزائر بسبب الآمال الوهمية المعقودة على العقارات التي خلفها الأوروبيون فأصبح الحمل ثقيل على كاهل الدولة فأصبحت كمخمور يمر بفترات سكر على فترات الصحو على الرغم من محاولات الدولة لحل هذه الإشكالات الاجتماعية من خلال تشجيع الأفراد على عملية البناء بأنفسهم وعن طريق بيعهم

المساحات المملوكة للدولة ومنحت الموال للذين لا يملكون المبالغ اللازمة لبناء السكن ولكن هذا الوعي جاء بعدما تمكن المرض والأزمة في المدن الجزائرية.

وكان هذا الواقع نتيجة لافتقار جميع التخطيطات المطبقة لطابع الشمولية وارتكزت التنمية على استثمارات الدولة وأهملت تعبئة القطاع الخاص الوطني إلى جانب ضعف التنسيق والالتزام بين الوزارات وجهات التخطيط "واعتماد الولايات على قرارات انفرادية في مجال الاستثمار وضعف التحكم في الإحصاءات الدقيقة عن الموارد الإنتاجية المادية والبشرية والاهتمام المبالغ فيه لتنمية قطاع المحروقات والاستثمار الصناعي"[1]

لخلق جهاز انتاجي حديث ولم تهتم بتنظيم وتسيير مثل هذا الجهاز الذي تركز في الشمال دون الجنوب فأحدث فوارق و اختلالات مجالية واجتماعية ساهمت في خلق وزرع ثقافة التهميش و اللا مساواة و اللاعدالة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص.

خامسا/ نتائج السياسة العمرانية والحضرية على المدينة الجزائرية:

إن هذا الأشكال الحديثة للتعمير والتوسعات الميدانية التي شهدتها مدننا اليوم ومن أبرزها أنمدنا أصبحت تفقد تدريجيا طابعها المعماري والعمراني الخاص والذي يميز كل منطقة وكل مدينة بحيث فقدت الدلائل الثقافية والمرتبطة بالهوية ويمكن ايجاز ما أفرزته هذه التوسعات العمرانية فيما يلي:

- حدة أزمة السكن أرغمت على الدولة على تأسيس عدة شركات ومكاتب وكذلك السماح بمشاركة العديد من الشركات والمكاتب الأجنبية في دراسة وانجاز مشاريع مختلفة في كثير من مناطق الوطن ونتج عن ذلك دخول أنماط جديدة من التصميمات والتشكيلات إلى جانب استخدام عناصر غريبة من المفردات المعمارية مما أدى إلى أن النتاج المعماري جاء في صورة باهتة أصاب نقاد العمارة والعمران وأضاع أصالتها المرتبطة بمجتمعنا وحضارتنا.

- تعدد وظائف هذه الأشكال الحديثة من العمران حيث لم تحظى بتحقيق الهدف المسطر لها وهو السكن المدمج في المدينة إذ تبدو معزولة وكأنها أحياء المراقد الضرورية متدنية البيئة الخارجية التي من شأنها توفير الجو الحضري داخلها باعتبارها تلعب دورا في تحريك المدينة.

(1)شريف رحماني، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 24.

- التوسع العمراني غير المتوازن والمتمثل في ظهور هذه التعميرات على محيط المدينة وعلى أراضي فلاحية حيث العمليات الكبرى للمناطق السكنية الحديثة في شمال البلاد (قسنطينة، وهران، سكيكدة، ...) فقد وصلت المساحة المقتطعة في الوطن من 2005/9/4 إلى 2008/04/21 حوالي 8000 هكتار من اجمالي 8 ملايين و 4000,000 هكتار أي ما يعادل نسبة 3.5%من مساحة التراب الوطني.[1]

- النفقات الباهظة لشق الطرق وإعداد الشبكات المناسبة لاستغلال التجزئيات نظرا لحداثة الأرض وغياب المنشآت القاعدية ، هذه الحركة في التعمير لم تكن متبوعة بوسائل أخرى كالمراقبة الجدية وتوفير مواد البناء اللازمة في وقتها وخلق شبكات التموين الضرورية من ماء وغاز وكهرباء والصرف الصحي لاسيما على مستوى المجالات الخارجية وكذلك عدم أخذ عامل الوقت في الحسبان إذ يلعب دورا في تغيير الكثير من المعطيات (الأسعار والأجور خاصة) مما يؤثر على السير الحقيقي للمشروع.

- غياب القيم التي تربط المبنى بالإطار الاجتماعي ليس بكونه مبنى قائم بذاته وممكن تضع المبنى في مكانه الصحيح باعتباره جزء من النسيج العمراني المتكامل مما أدى إلى ارتباط المساكن بنمط عمراني جديد لا يعبر عن العلاقات الاجتماعية إلى جانب غياب الشخصية الفردية التي تميز مبنى عن آخر.

- محاولة إيجاد طابع معماري مميز دون دراسة باستخدام المفردات التراثية بالأشكال المثبتة على الواجهات غيرها دون تحليل أو وعي بوظيفتها وخصائصها ودورها في التشكيل أومحاولة إضافتها على مبنى قائم بالفعل مما أوجد مزيجا من الأساليب المتنافرة الغير متجانسة بالإضافة إلى التعارض المتمثل في استخدام مفردات تراثية كمحاولة لخلق عمارة تدعى الأصالة ولكن تجاورها مع عمارات متأثرة بالفكر الغربي مما أدى إلى ظهور أشكال غريبة ومتنافرة.

- البعد عن الاعتبارات الإنسانية والمجتمعية ؟؟؟ المشاعر والقيم والمبادئ وبدأت مظاهر العزلة الاجتماعية مما أدى إلى ظهور أشكال غريبة ومتنافرة.

- كان نتيجة عدم استطاعة الدولة تلبية احتياجات المواطنين في إيجاد مسكن لهم حيث قدر عدد الاحتياجات في آخر 1994 حوالي 1.320.00 وعدم سيطرتها على حركة الهجرة من الريف إلى المدن أين انتشر بناء المناطق العشوائية حول المدن على الأراضي الزراعية وعلى أراضي من أملاك الدولة دون احترام لمخططات الدولة والظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد والتي في بعض الحالات اضطرت

(1):التعليمة الحكومية رقم 181 بتاريخ 2008/11/02 .

أجهزة الدولة إلى الاعتراف بهذه المناطق ومدها بالمرافق اللازمة حتى أصبحت نسبة عالية من سكان بعض المدن يعيشون في مثل هذه المناطق العشوائية التي تميزت بارتفاع الكثافة السكانية وما نتج من تردي حالة المدن العمرانية والمعمارية.

- أعمال هدم المباني والتي بصورة مستمرة وخاصة في الأحياء القديمة وما يصاحب ذلك من إنشاء مباني تجارية جديدة ذات طابع معماري مخالف وبارتفاعات ونسب بناء مختلفة.

سادسا/ سياسة الحفاظ على المدن التوراثية و التاريخية:

ا. تعريف سياسة الحفاظ:

إن الحفاظ كما عرف من خلال العديد من الكتابات المتخصصة هو إجراء من شأنه تأكيد عدم حدوث التلف أو الاضمحلال فهو بذلك يحوي جميع الإجراءات التي من شأنها تحقيق البيئة التنموية للتراث الحضاري والثقافي وفقا لأطر ومحددات تحكمها الأعراف والمواثيق الدولية في هذا الخصوص، إضافة إلى المجهودات المعنية بالإدارة والتخطيط السليم مع استغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لكي تتفق مع متطلبات واحتياجات المستعمل وطبيعة تطور هذه الاحتياجات في المستقبل وهو ما يضمن استمرارية المباني والمناطق التاريخية من منطلق كونها المكونات ذات قيمة والطابع المتميز "[1]

واستخدام هذا المفهوم يعني منع تدهور وتشويه المدن القديمة أو البيئة التاريخية أو المباني التراثية والعمل على إطالة حياة التراث والطابع الحضري المميز لتلك المدن كما يتضمن ذلك من فهم لجوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وتقنية كما أنه محاولة لإنقاذ هذه المناطق من فقدان هويتها وطابعها العمراني المميز والحفاظ على أصالة المدينة القديمة واستمرارية البيئة التاريخية فيها وزيادة الكفاءة في الاستعمال"[2]

إن سياسة المحافظة تعد إحدى المبادئ التي تشمل عليها منهاج التطوير الحضري وعلى أنها تشكل أداة فعالة وأسلوب في التعامل مع الأبنية المتهرية والمتآكلة الواقفة داخل المناطق القديمة والمتخلفة حضريا "خاصة منها التي تتميز بنمط معماري ذو قيمة أثارية وتاريخية وثقافية ودينية والتي تعد بمثابة تراث إنساني مشترك له قيمة ووظيفة وطنية وعالمية."[3]

(1)Feilder, B :Consorvation of historic building, Butterworth cacutulectur, london, 1994, P 66.
(2)بوخش رشاد: منهجية الحفاظ المعماري الفرضيات وأطروحات الحلول، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004، ص4.
([3]):بوذراع احمد: التطوير الحضري و المناطق الحضرية المختلفة بالمدن, دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري , منشورات جامعة باتنة , الجزائر, 1997، ص 197.

وعليه إن سياسة المحافظة هي وسيلة الوحيدة لابقاء حالة هذه الابنية صالحة وجيدة وهذا بإيقاف والحد والتخلص من سمات التخلف التي يصبها وهذا لا يعني بأن سياسة المحافظة وفرض الحماية على المناطق الحضرية المتخلفة حتى ولو كانت أبنيتها غر تاريخية إلا أنها تبرز نمط معماري رفيع القيمة."[1]

وهذا ما أكده "استوارت شابن" حين عرف سياسة المحافظة على أنه الصيانة التي تفرض على المناطق الحضرية المتخلفة والتي لها علاقة واقعية باستعمالات الأرض وكذلك بدرجة الكثافة السكانية للمناطق والتي بدورها تتطلب بالضرورة إلى تطوير عام لكي تستمر في حالتها الطبيعية.

ولذا فإن سياسة المحافظة تعد أداة موجهة للأبنية التي أصابها التخلف والتي تحتاج إلى تحديد وإعادة تطويرها من خلال الترميم "وهذا بعد أن يتم اختيار وتصنيف الأبنية المرشحة لذلك وهذا حسب عمق الإتلاف والتدهور و التهرئة التي أصابت هذه الأبنية وهي تتطلب واقعيا التحسين والترقية لكي تتماشى وتتلاءم مع الوضع الطبيعي للنسيج العمراني للمدن."[2]

سابعا/ نشوء وتطور توجهات و نظريات الحفاظ و التعامل مع المناطق التاريخية:

يعود الاهتمام بالتراث الثقافي إلى مئات السنين وقد كانت أهداف عملية الحفاظ على التراث الثقافي متشابهة خلال تلك السنين لكن الأدوات التي استخدمت لتحقيق هذه الأهداف تغيرت باستمرار من الرومانسية في المجتمع ما هو غريب إلى الاعجاب بالعمارة المميزة، كما تغير فهم المجتمع للتراث الثقافي الطبيعي بشكل عام "فنجد أن المرحلة الجديدة في فهم العمارة لم تعد تقتصر على مبنى أو معلم واحد وإنما أصبح اهتمام المجتمع بها كمجموعة من المباني والمعالم أي مدن تاريخية بأكملها".[(3)]

وقد اختلفت توجهات الحفاظ باختلاف الدول وطريقة التعامل مع تلك المدن ويمكن تقسيم تلك التوجهات على النحو التالي:

([1]) : ampoules Piero :preseving and restoring monuments in historial building , Unesco , paris , 1972 , P42 .

([2]) : Chapin . R . Stuarts : urban land use planning , université of illinois , press , 1965 , P309.

(3)أمين محمد: جدلية الأبعاد الاقتصادية والحفاظ العمراني بالبيئات التاريخية نحو سياسة متوازنة، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004، ص03.

أ. **إتجاه المحافظة على القديم واحياءه دون تغيير:** وهو اتجاه متحمس للقديم دون أي تغيير أو تدخل في هذه المناطق إلا بحرص شديد ومنع تداخل المناطق والمنشآت الجديدة معه وهو إتجاه كلاسيكي يجعل المدن متاحف يفقدها روح المدينة المتفاعلة مع سكانها واحتياجاتها التطورية"[1]

ب. **إتجاهات الرومانسية التقليدية والاتجاهات المظهرية:** يهتم هذا الاتجاه بالمظهر الخارجي لاظهار المنشآت التاريخية لتشجيع السياحة والارتباط بالماضي.

ج. **إتجاه إزالة القديم تماما وانشاء تخطيط جديد:** وهذا الاتجاه ورد بقانون التخطيط العمراني وعمل به كثير من الدول العربية مثل مشروع باب الفرج في حلب وهذا الاتجاه غير مناسب لما نتج عنه من فقدان الروابط التاريخية والتفكك الاجتماعي وتجاهل القسم التاريخية التي تميزت بها المدن.

د. **الاتجاهات الواقعية:** تميز هذا الاتجاه بالمرونة في المحافظة والارتقاء بالأحياء التاريخية مع الأخذ في الاعتبار عوامل التطور الحديثة وإمكانية تجديد الأحياء وتأهيلها للتعايش مع مستعمليها مثل المدن الإنجليزية والتي جاءت اتجاهاتها مؤمنة بحتمية التغيير وكذلك إعادة تأهيل المناطق التاريخية على ضوء التطورات المعاصرة والاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وتختلف مفردات الحفاظ وفقا لمحددات وسياسات التعامل مع المبنى إذ يتراوح الحفاظ على النسيج العمراني للمدينة وما يتضمنه من تكوينيات حضرية مميزة تاريخية ومعمارية بين حفاظ كلي، ترميم ، إعادة تأهيل ويظهر الشكل التالي طبيعة محددات محاور التدخل.

شكل رقم(03): يمثل محددات محاور التدخل [2]

طبيعة محددات محاور التدخل	
محددات ذات قابلية صلبة **الفترة الأولى من القرن 20**	**محددات ذات قابلية مرنة تتحقق من خلال** **خصوصية المكان فترة ما بعد الستينات**
محافظ كلي Préservation **مطابقة Réplication**	**ترميم Restauration حفظ معماري conservation** **إعادة إنشاء و بناء Reconstruction إعادة تأهيل Adaptation**

المصدر" بوخش: مصدر سابق.

(1)مصطفى فريال: البيت العربي والمدن في الاسلام، دار طلاس، دمشق، 1997، ص83.

(2): بوخش رشاد : منهجية الحفاظ المعماري , الفرضيات و أطروحات الحلول المؤتمر و المعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية و التطبيق , دبي 2004 ، د.ص.

1. تطوير سياسات التعامل مع المناطق التاريخية:

تطورت سياسات التعامل مع المناطق التاريخية مع تطور فكر وسياسات التنمية العمرانية ففي منتصف هذا القرن تقريبا " عكست سياسات التنمية مبادئ وأسس الاقتصاد المتمركز حول الانتاج (production centred development) والنمو الاقتصادي (Economic grouth) وبالتالي كان الاهتمام لمشاكل الفقر والعمالة والتوزيع الطبقي للدخل"[1]

وبهذا المنطلق تعاملت سياسات التنمية العمرانية مع المناطق العمرانية المتدهورة ولذلك فقد "كان للتعامل مع المناطق التاريخية التي شهدت قدرا كبيرا من التدهور في مبانيها ونسيجها العمراني نتيجة للتغيير السريع في العوامل السكانية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية.[2]

تقوم على سياسة الإزالة للمناطق المتدهورة (clearance) والإحلال (Replacement) والتجديد الحضري (renewal–urbun) و إعادة البناء (reconstruction) و ذلك مع حماية المباني التاريخية (protection) وصيانة النسيج العمراني والطابع الخص للمنطقة الأثرية (préservation) من خلال عمليات الترميم (réstauration) والتجديد (rénovation) والصيانة (maintenance).

"ومع بداية السبعينات بدأت سياسة التنمية في احتواء النواحي الاجتماعية بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية بل وتغليب الأولويات للاحتياجات الاجتماعية بالأساسية على حساب احتياجات الانتاج في بعض الأحيان"،[3] "وانصب اهتمام وتركيز التنمية على التنمية الاجتماعية والبشرية بشكل أساسي.[4]

ومع تطور الفكر المنظومي (Système thinking) القائم على التركيب التكاملي والمتعدد الأبعاد (multr disciplinary synthesis) تطور مفهوم التنمية ليحتوي مبدأي الشمول (comprehensivenses) والاستمرارية أو التواصل (sustainability) حيث تتكامل أبعاد التنمية بنواحيها المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وتكنولوجية...) ونتج عم ذلك سياسات للتنمية الحضرية العمرانية تحتوي على هذه الأسس مثل: التحسين الحضري (urbun–inprovement) وإعادة التأهيل (réhabilitation) ثم الارتقاء الحضري (urban–upgrading).

---

[1]: أماني الدواخلي: نحو منهج بيئي للحفاظ على المدينة الاسلامية القديمة، مباشر، جامعة القاهرة، 1996، ص 40.
[2]: سامي خشبة: مصطلحات فكرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 12.
[3]: مصطفى مذبولي: إعادة تأهيل المناطق المركزية في الدول النامية، ماستر 1992، القاهرة ص 56.
[4]الهيئة العامة للتخطيط العمراني لإقليم باريس ، الارتقاء بالمناطق التاريخية القديمة في القاهرة الإسلامية، مشروع إعادة تأهيل بالدرب الأصفر، 1991، ص 11

وانعكس ذلك على سياسات التعامل مع المناطق التاريخية في العقود الثلاثة الأخيرة مثل: سياسات إعادة التأهيل (conservation) وقد مرت الدول الغربية بهذا التطور التاريخي في كل من فكر التنمية وسياسات التعامل مع المناطق التاريخية:

جدول رقم(10): يمثل تطوير سياسات التعامل مع المناطق التاريخية [1]

الحقبة الزمنية	فكر التنمية (développement)	سياسات التعامل مع المناطق التاريخية (historique areas policiers)
1950	التنمية الاقتصادية (Economic-développement)	الإزالة والإحلال
1960	التمركز حول الإنتاج (production center développement)	التجديد الحضري
1970	الاحتياجات الأساسية basic needs approach والتمركز حول التنمية البشرية	الترميم الحماية والحفاظ restauration and rénovation
1980	التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الشاملة	إعادة الاستعمال إعادة التأهيل
1990	التنمية المتواصلة والمستدامة	الحفاظ والصيانة.

2. تصنيف سياسات التعامل طبقا لمفهوم قيمة المنطقة التاريخية:

يمكن تصنيف سياسات الحفاظ على المدن التاريخية إلى ثلاث مجموعات كما هو موضح بالجدول رقم 10 تمثل كل منها اتجاه يعكس مفهوم لقيمة المنطقة التاريخية الذي يكون إما نفعي (وظيفي مادي) أو معنوي (تراثي ورمزي).

أ. **المجموعة الأولى:** و تشمل سياسات الإزالة و الإحلال والتجديد الحضري و إعادة البناء والتعمير (أ. ب. ج) و تعكس هذه السياسات القيمة النفعية للمنطقة التاريخية.

[1]: أحمد محمود يسري حسن : إطار نظري مقترح لسياسات التعامل مع المناطق التي بحث منشور , قلية التخطيط الإقليمي و العمراني 1997، ص 03.

ب. **المجموعـة الثانيـة:** وتشـمل سياسـات التـرميم والتجديـد والحفـاظ (د، هـ، و) وتعكـس القيمـة المعنوية للمنطقة التاريخية.

ج. **المجموعة الثالثة:** وتشمل سياسات "اعادة الاستعمال" وإعادة التأهيل" والحفاظ والصيانة (ز، ح، ط) وتعكس القيمتين النفعية والمعنوية.

جدول رقم(02): يمثل تصنيف سياسات التعامل مع المناطق التاريخية حسب مفهوم القيمة.[1]

مجموعة السياسات	مفهوم قيمة المنطقة التاريخية
أ. الإزالة والإحلال ب. التجديد الحضري ج. إعادة البناء والتعمير	قيمة مادية ونفعية تتمثل في القيمة الوظيفية (قيمة الاستعمال) والقيمة الاقتصادية للعناصر المعمارية والعمرانية.
د. الترميم هـ. الحماية و. الحفاظ	قيمة معنوية تعكس النواحي الروحية والجمالية والرمزية والثقافية والتراثية والعالمية للمعمار والعمران والموقع.
ز. إعادة الاستعمال ح. إعادة التأهيل ط. الحفاظ والصيانة	قيمة معنوية ومادية تتكامل فيه النواحي الوظيفية مع النواحي الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والعالمية والاقتصادية والسياسية.

ويتضح من التقييم لهذه السياسات ارتباط تطورها التاريخي مع مفهوم قيمة المنطقة التاريخية ما بين الأصالة والمحافظة على التراث وما بين الحداثة ومواكبة العصر وتطور هذا المفهوم مع تطور مفهوم التنمية على وجه العموم ويلاحظ أنه في كل مجموعة من السياسات تتطور سياسات التعامل من الاختصاص بالمباني والعناصر المعمارية والمفردات العمرانية إلى الاهتمام بالمنطقة التاريخية ككل وبمفهوم أشمل من مجرد التعامل مع النواحي العمرانية فقط وبذلك فإن كل مجموعة يمكن اعتبارها منظومة من السياسات التي تحتوي الأشمل منها الأخص (nested system).

[1]:أحمد محمود يسري حسن: مرجع سابق، ص06.

3.تعامل السياسات مع عناصر بيئة المنطقة التاريخية:

تتضح خاصة التدرج والاحتواء في مجموعات السياسات المختلفة في تعاملها مع عناصر البيئة المكونة للمناطق التاريخية وتحتوي بيئة المنطقة التاريخية على عناصر عمرانية مادية وفيزيقية (physical element) مثل المباني التاريخية وما يحيطها ويخدمها من بنية أساسية ومرافق وعناصر غبر عمرانية (n. physical element) من قبل النواحي الاقتصادية للعمران والمنطقة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وقد وضح العرض الموجز لسياسات التعامل أنها اختلفت فيما بينها باختلاف تعاملها مع العناصر المكونة للبيئة فنجد أن بعضها ركز على تعامله للعناصر العمراني فقط والبعض الآخر شمل العناصر غير عمرانية مع العناصر المادية وبناء على ذلك فيمكننا تفصل هذه العناصر وبيان تصنيف سياسات التعامل طبقا لتعاملها مع هذه العناصر كما هو موضح بالجدول رقم (12).

جدول رقم(03): يمثل تعامل السياسات مع العناصر المكونة لبيئة المنطقة التاريخية[1]

مجموعة السياسات	عناصر البيئة العمرانية				عناصر البيئة الغير عمرانية			
	حالة المبنى التاريخي	استعماله	نسق الموقع والعمران	البيئة الأساسية والمرافقة	النسيج العمراني	عوامل إ ق	خصائص السكان اقتصاديا	خصائص السكان اجتماعيا
أ. الإزالة والإحلال	3	4	4	4	4	4	4	4
ب. التجديد الحضري	3	4	3	3	×	3	4	4
ج. إعادة البناء والتعمير	3	4	3	3	3	3	×	×
د. الترميم	3	4	4	4	4	4	4	4
هـ. الحماية	3	4	3	3	3	4	4	4
و. الحفاظ	3	4	3	3	3	3	4	4
ز. إعادة الاستعمال	3	3	4	4	4	3	4	4
ح. إعادة التأهيل	3	3	3	3	4	3	3	3
ط. الحفاظ والصيانة	3	3	3	3	3	3	3	3

(3) السياسة تتعامل مع العنصر، (4) السياسة لا تتعامل مع العنصر ، (×) السياسة لها أثر سلبي على العنصر

[1] : أحمد محمود يسري حسن: مرجع سابق، ص 07

ويتضح من الجدول أن اهتمام المجموعتين الأولى (أ، ب، ج) والثانية (د، هـ، و) واهتمام هذه السياسات بالبيئة العمرانية للمنطقة التاريخية بينما تهتم المجموعة الثالثة (ز، ح، ط) بكل من البيئة العمرانية والغير عمرانية كما يؤكد الجدول أيضا ما ذكر سابقا من احتواء السياسة الأشمل في كل مجموعة التي تتعامل مع عناصر بيئية أكثر للسياسة الأخص التي تتعامل مع عناصر بيئية أقل.

4.سياسات التعامل وعنصري البعد الزمني وبنية المنطقة التاريخية:

بالرغم من أن المجموعة الأخيرة من السياسات (إعادة الاستعمال وإعادة التأهيل والحفاظ والصيانة) تتعامل مع المنطقة التاريخية لمفهوم متكامل يوازن ما بين الأصالة والحداثة وكذلك ما بين التعامل مع العناصر العمرانية والغير عمرانية للمنطقة إلا أنه يمكننا المفاضلة والاختيار من بين هذه المجموعات طبقا لمناسبة السياسات للهدف المرغوب تحقيقه عند تطبيقها.

ولتقويم سياسات التعامل مع المناطق التاريخية يمكننا اختيار منهجا يعتمد على تطبيق هذه السياسات في إطار يتكون من عنصرين أساسيين مترابطين هما البعد الزمني (time dimention) وعنصر بنية أو هيكل المنطقة التاريخية (structure).

يلعب عنصر " البعد الزمني" في السياسات المختلفة دورا محوريا في آليات التعامل مع المناطق التاريخية فبينما تهتم المجموعة الثالثة (إعادة الاستعمال وإعادة التأهيل والحفاظ والصيانة) عنصر البعد الزمني كبعد متغير ومستمر.

"تهتم المجموعة الأولى (الإزالة والإحلال والتجديد الحضري وإعادة البناء والتعمير) والمجموعة الثانية (الترميم والتجديد والحكاية والحفاظ) بالبعد الزمني كبعد ساكن وثابت"[1]

فالمجموعة الثالثة تهتم بحيوية واستمرارية المنطقة الطريقة فتتعامل مع المنطقة على أنها تراث عمراني تاريخي يمثل تراكم للقيم والثقافة عبر الزمن"[2]، أما المجموعتين الأولى والثانية فتهما بتجديد أو بإعادة بناء أو بالحفاظ على المنطقة التاريخية لتعكس نفس العصر التاريخي الذي تمثله بدون تغيير

[1] :Kim, I eddevelopement and cultural chande : crass cutral perspective, new yerk, paragon house pubeishers, 1986, p 05.

[2]Korben D, and R Claussedpeaplecentreddevelopementcnnecticut: comaisson press, 1984, p 101.

سواء أكان ذلك مرتبط بالحاضر (المجموعة الأولى) أو بالماضي المجموعة الثانية فالمجموعة الأولى من السياسات تتعامل مع المنطقة التاريخية على أنها جزء من نسيج المدينة الحديث وثقافتها المعاصرة، بينما تتعامل المجموعة الثانية مع المنطقة التاريخية على أنها تراث ثقافي يمثل عمران مرتبط بزمن محدد.

وطبقا لذلك فإن سياسات التعامل المختلفة تتعامل مع بنية وهيكل المناطق التاريخية من خلال المنظور الزمني المستهدف تحقيقه فالمجموعتان الأولى والثانية تعكسان بعدا ثابتا للزمن (الحاضر أو الماضي) وبالتالي فسياسات هاتين المجموعتين تتعامل مع النية السطحية او المظهر للمناطق التاريخية (surface structure) أما سياسات المجموعة الثالثة التي تعكس البعد المتغير للزمن (ماضي– حاضر– مستقبل) فتتعامل مع النسبة العميقة لهذه المناطق أو الجوهر أو المضمون (Deep–structure).[1]

والبنية السطحية للمنطقة التاريخية هو شكلها وتشكيلها المعماري وطابعها العمراني الظاهر والتي تهتم به سياسات المجموعتين الأولى والثانية لإظهار المنطقة نموذج حي لعصر تاريخي وثقافة معينة في هذا العصر، أما البنية العميقة للمنطقة فهي المنظومة المتكاملة للأبعاد والعلاقات العمرانية والاجتماعية المتشابكة والموجودة في المنطقة على مر العصور وعلى هذا فإن "المجموعة الثالثة من السياسات لا تهتم فقط بالحفاظ على البيئة المبنية والمجتمع المحلي للمنطقة، بل تهتم أيضا بكيفية التعامل مع التغير في المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.[2]

ويوضح الجدول رقم 04 إطارا للاختيار بين سياسات التعامل مع المناطق التاريخية طبقا لكل من البعد الزمني المستهدف التركيز عليه ونوعية البنية المراد التعامل معها.

[1] Lunch K, a theory of good city fotencombeidge, mass :mit press ; 1981, p 15.
[2]Meinecke, M, ed Islamic caire architectural conservation and urban development of the historic centre proceeding of a seminare organized by the goethe institute, caire ; october ; 1-5 ; 1978, Englend, Flexi print ; LTD, 1979, p 80

جدول رقم(04): يمثل مفهوم البعد الزمني وبنية المنطقة التاريخية للمفاضلة بين السياسات.[1]

البعد الساكن للزمن البنية السطحية	البعد المتغير للزمن البنية العميقة
أ. الإزالة والإحلال ب. التجديد الحضري ج. إعادة البناء والتعمير	بعد ساكن و ثابت
د. الترميم هـ. الحماية و. الحفاظ	بعد ساكن و ثابت
ز. إعادة الاستعمال ح. إعادة التأهيل ط. الحفاظ والصيانة	بعد مستمر و متحرك

ثامنا/ أهداف الحفاظ وإعادة التأهيل للمدن التقليدية:

إن سياسة الحفاظ يجب أن تهدف إلى الحفاظ على كل ما هو ذو قيمة مؤثرة على شخصية المدينة من ناحية وعلى توفير كل ما هو جديد ليتعاطف مع الواقع من ناحية ثانية وتتعدد الأهداف والأبعاد التي تدعو إلى القيام بعمليات الحفاظ ونذكر منها الأبعاد التالية:

I. الابعاد المعنوية:

"والمتمثلة في الحفاظ على المشاهد التاريخية التي لا يمكن استبدالها والمرتبطة بذكريات شاغلي المدينة القديمة والتي تعتبر تجسيدا لأحداث وفترات تاريخية لها تأثرها وترجمة لظواهر معيشية خاصة تعطي استمرار للنبع الحضاري عبر العصور"[2]

II. الأبعاد الثقافية:

من حيث أن تعظيم الاستفادة من الموروث التاريخي وتطويع استخدامه حاضرا ومستقبلا يساهم في إنعاش المجتمعات العمرانية فكريا وثقافيا وفنيا.

III. الأبعاد البيئية:

(1): أحمد محمود يسري حسن: مرجع سابق، ص 09.

(2)أحمد فايز فكري: إشكالية خصائص المدينة التقليدية، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004، ص 05.

والتي تتجسد في تحسين البيئة المادية للمناطق والمباني القديمة حيث أن إعادة الانتفاع الصحيح بها تساهم بشكل جوهري في تحسين ينبتها المادية.

IV. الأبعاد الاقتصادي:

والتي تتمثل في تحقيق منفعة اقتصادية من إعادة الانتفاع الصحيح وحماية الموارد من الهدر والتردي.

V. الأبعاد الاجتماعية:

حيث أن الانتفاع الصحيح بالمناطق التقليدية بمركز المدينة التاريخية مع الحفاظ على طابعها وشخصيتها التاريخية يخطط للمدينة العربية تراثها وذاكرتها في عصر تضمحل فيه الموروثات الثقافية على المستوى العالمي وتضيع الهوية وتنطلي شخصية المدن والسكان بلون وشكل النظام العالمي الجديد.

VI. الأبعاد السياحية:

والتي تساعد على استقطاب وجذب السيح للتعرف على ثقافة وفكر وموروث حضاري إذ تعتبر الوظيفة السيحية للتراث العمراني مصدر هام للدخل.

VII. أبعاد سياسية:

حيث يتم من خلال الحفاظ التعلم من الماضي وسرد التاريخ بأحداثه العظيمة وتعبر عن الحالة السياسية في تلك الحقبات الزمنية على المدن وتعبر عن قيم الحكم ورسوخه وقوته واستقراره.

VIII. أبعاد دينية وعقائدية:

وتتمثل في وضع القيم الدينية في المجموعات العمرانية من دور عبادة ومساكن وأسواق.

تاسعا/ مستويات الحفاظ على التراث العمراني:

تتعدد مستويات الحفاظ على التراث العمراني تبعا لحجم ونوع التراث وأهميته ويمكن تصنيفها كما يلي:

1. الحفاظ على العناصر التراثية:

وهو عادة ما يتم من خلال المتاحف للحفاظ على القطع والعناصر الأثرية بعد ترميمها ومعالجتها بأسلوب علمي يضمن بقاءها وسلامتها" [1]

2. الحفاظ على المبنى الواحد:

مثل عمليات الترميم والتجديد للمباني التراثية وتحويلها على متاحف أو مزارات سياحية.

(1)محجوب ياسر: تأثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الامارات، ندوة الحفاظ على التراث العمراني، دبي، 1995، ص 02.

3. الحفاظ على مجموعة من المباني في حالة وجود مجموعة من المباني التراثية المتجاورة ويتم الحفاظ كمجموعة وتظهر القيمة التراثية للمجموعة أهمية كل واحدة.

4. **الحفاظ على ممر ثقافي:**

في حالة وجود مجموعات من المباني التراثية تمثل اتصال بين منطقة وأخرى على جانبي ممر أو طريق.

5. **الحفاظ على منطقة تراثية كاملة:**

ويشمل ذلك المباني والممرات التراثية وقد استخدمت الدول وسائل وآليات تنفيذ تشريعات الحماية من خلال مخططات وأنظمة حيث اتبعت الدول أساليب تسلسلت في تدابيرها التنظيمية والفنية لضمان تنفيذ المخططات.

6. **الحفاظ على المستوى الإقليمي:**

ويتم التخطيط له على مستوى الإقليم ويتضمن مستويات الحفاظ السابقة وقد استخدمت الدول المتطورة في مجال حماية التراث ومنها الدول الأوروبية، "أساليب تنظيم عمليات الحماية من خلال تحديد المستويات والمسؤوليات والصلاحيات فظهر المستوى الوطني والذي جاء من خلال القوانين والتشريعات العامة ليعزز مفهوم الحماية ويتحكم بمسارها ويوجه أساليبها".[1]

7. **الحفاظ على المستوى الدولي:**

ويتضمن الحفاظ على نماذج من التراث العمراني كمثل على التطور الإنساني عامة وعادة ما تشارك فيه الهيئات العالمية مثل: اليونسكو، وقد بدأت هذه الأخيرة في منتصف القرن العشرين بتجديد الحماية على المستوى الدولي وذلك باعتبار التراث المعماري للدول هو تراث عالمي وليس حكرا على أحد وقد صنعت المفاهيم العامة لحماية التراث وعقدت المؤتمرات ووضعت الاتفاقيات والتوصيات.

عاشرا/ تصنيف عمليات الحفاظ:

يمكن تقسيم الحفاظ على المدن التاريخية إلى نوعين من أنواع الحفاظ وهي على التالي:

1.الحفاظ على المباني التقليدية ونطاقها العمراني:

أ. **الحفاظ على المبنى أو المباني التقليدية:** وذلك يشمل التوثيق والترميم والصيانة.

(1)Tinder .J remote sensing and gis towands sutainable developement http '' www.oicc.org/seminar/paper., p70.

ب. **الحفاظ على المحيط العمراني للمبنى أو المباني التقليدية:** ولكون ذلك من خلال استحداث قوانين من حيث استعمالات الأراضي المحيطة و؟؟ص21؟؟ العمراني ومحاور البصر تحكم الطابع المعماري لمحيط الأثر على مستوى العمراني والمعماري وذلك تبعا لمقياس المبنى أو المباني وتبعا لمحيطه ومدى التأثير.

ويمكن تقسيم الحفاظ على المحيط العمراني إلى نوعين:

- مستوى (أ) ويمكن أن يمون تأثير المبنى أو المباني على المحيط المباشر من خلال المفردات المعمارية المستخدمة والمواد (بناء مواد تشطيب).
- مستوى (ب) حيث يكون تأثير المبنى أو المبتني التقليدية على نطاق المحيط الأشمل وتكون الاستعمالات للأراضي أحد أهم العناصر التكاملية لنزاع محيط المبنى أو المباني التقليدية ويمكن تحقيق ذلك من خلال قوانين تحكم الارتفاعات للمباني ومقاييسها.

2.**الحفاظ على الطابع العمراني والمعماري للمدينة:** وفي هذا النوع يتم التعامل على ثلاث مستويات:

أ. **المستوى التخطيطي:** وفي هذا المستوى يتم التعامل مع استعمالات الأراضي وتخطيط شبكات الطرق.

ب. **المستوى العمراني الحضري:** ويتم الحفاظ على الطابع البصري للنسيج العمراني وطبيعة الفراغات وفرش الشوارع والساحات بحيث تتلاءم وتنسجم مع روح المكان.

ج. **المستوى المعماري:** وفيه يتم مراعاة المفردات المعمارية القديمة والمحافظة عليها إضافة إلى مواد البناء المستخدمة إلى جانب التعامل والمحافظة على مقياس الكتل وارتفاعاتها.

أما بالنسبة إلى تصنيف عمليات إعادة التأهيل للمباني التقليدية فمن خلال المراجعات النظرية والتحليل للتجارب العملية لبعض الدول في مجال إعادة التأهيل للمباني التراثية يمكن تقسيم عمليات إعادة التأهيل إلى ثلاث أنواع كالتالي:

- إعادة تأهيل المباني الأثرية ذات القيمة التاريخية والجمالية المعمارية بنفس الوظائف الأساسية لتلك المباني بما يحافظ على الأثر ودمجه مع البيئة المحيطة به.

- إعادة تأهيل المباني الأثرية مع تغيير وظيفتها بوظيفة جديدة تتلاءم مع ظروف الأثر ومكانته التاريخية والفنية وتأتي في هذه الحالة عملية تحديد الاستعمال الأمثل للأثر في المرتبة الأولى بما يضمن تحقيق أقصى عائد اجتماعي وثقافي.
- إعادة تأهيل المباني الأثرية بإدراجها ضمن سياق مشروع حضري عمراني يعظم الفائدة ويرفع قيمة المكان ككل بإضافة مشروعات حضارية تنموية معاصرة تحترم الأثر.

حادي عشر/ أساليب الحفاظ و إعادة التأهيل:

مهما يكن المحافظة على الموقع يجب توفير سبل الحفاظ ليس على الوحدات المفردة فحسب بل على الصفات الأصلية للمنطقة ككل وهذا أمر أساسي وتختلف أساليب الحفاظ تبعا لنوع وحالة الأثر والتراث العمراني تتراوح ما بين إعادة البناء إلى الحفاظ أو التطابق وفيما يلي أهم الأساليب المتبعة في عمليات الحفاظ.

1.الإصلاح: وهي عملية معالجة تلف أو خلل بالمبنى وقع فعلا أو يحتمل وقوعه وتكون بالوسائل المتبعة مثل: اصلاح الشقوق، أعمال عزل وهي بذلك تهدف إلى تحسين المظهر العام للمبنى وتدارك تلف قد يؤدي إلى مخاطر أكبر إذا تأخرت المعالجة والإصلاح وهو عمل دوري يجب أن يتم بصفة مستمرة للحفاظ على المبنى وحمايته.

2.الحفاظ والوقاية: وفيه لا يسمح بالتغيير مطلقا ويسمح بإضافة مواد غير ظاهرة للحفاظ على حالة المبنى، "ولا يسمح بالإزالة أو تغيير الاستعمال الأصلي للمبنى وهي تعني بشكل مباشر مع الخصائص الثقافية ويكون هدفها الإبقاء على المبنى بشكله الأصلي".[1]

3.الحفاظ المعماري: وتعنى بالإضافات المادية والمواد الدائمة والتي تحافظ على هيكل المبنى كما هو للتأكيد على استمراريته وعدم تلفه وهي تسمح ببعض التغيير بضوابط محددة كذلك الإضافات "ويسمح بعض الهدم الإزالة في حالة التأثير على القيمة التراثية ويمكن تغيير الوظيفة إلا إذا كانت الوظيفة الأصلية دينية"[2]

[1] : Feilden,B :conseution of historic building butter worth architect london,1994, p73
[2] :Ibid

4.الترميم: إعادة المبنى إلى حالته الأصلية عن طريق إعادة بناء ما تهدم منه أو اصلاحه حسب ما تتطلبه الحالة حيث يتعرض المبنى بمرور الزمن إلى تغيرات مختلفة تحدث تشويها أو تعديلا به وتعتبر هذه وسيلة من وسائل التعامل مع حالات فردية من المباني التاريخية.

5.إعادة البناء والإنشاء: ويتضمن هذا الأسلوب إعادة البناء للمباني القديمة على مثل الحالة التي كانت عليها في الماضي.

6.التطوير وإعادة الاستخدام: تعتبر عمليات إعادة الاستخدام من التوجهات الحديثة والتي حظيت باهتمام العاملين في المجال لما تمثله من دعم إيجابي لعمليات الحفاظ وضمان نجاح واستمرارية عملية الترميم وهناك ثلاث متغيرات تؤثر على نجاح تغيير الاستخدام للمباني الحالية إلى استخدامات جديدة.

1. مقابلة المبنى لاحتياجات برنامج الاستخدام الجديد.
2. الجدوى الاقتصادية لعمل التغيرات اللازمة مقابل إعادة البناء.
3. التزام المالك بإعادة الاستخدام حتى لو كانت التكلفة أكبر.

ثاني عشر/ عوامل و أبعاد سياسات الحفاظ على المدن التقليدية:

تعاني أغلب عمليات الحفاظ والتعامل مع البيئة التقليدية من قصور النتائج وعدم تكاملها حيث أنها تتبنى دراسة بعض الجوانب وتغفل عن جوانب اخرى مما ينتج عنه عدم تكامل وقصور في هذه المجالات " فعملية الحفاظ على البيئة التاريخية عملية معقدة وتتدخل فيها الكثير من العوامل التي تؤثر على عملية الحفاظ التي تلعب دورا هاما ما في تحديد معالم السياسة التي تنتهجها الدولة".[1]

مما يستدعي دراسة هذه العوامل وتأثيرها على عمليات الحفاظ حتى تكون شاملة ومتكاملة وهذه العوامل على النحو التالي:

[L] : Lathan,D : Creative. Reuse of building, Passia ; East Jecusalen, 1993, p83.

شكل رقم(10): يمثل العوامل المؤثرة على سياسة الحفاظ و التأهيل [1]

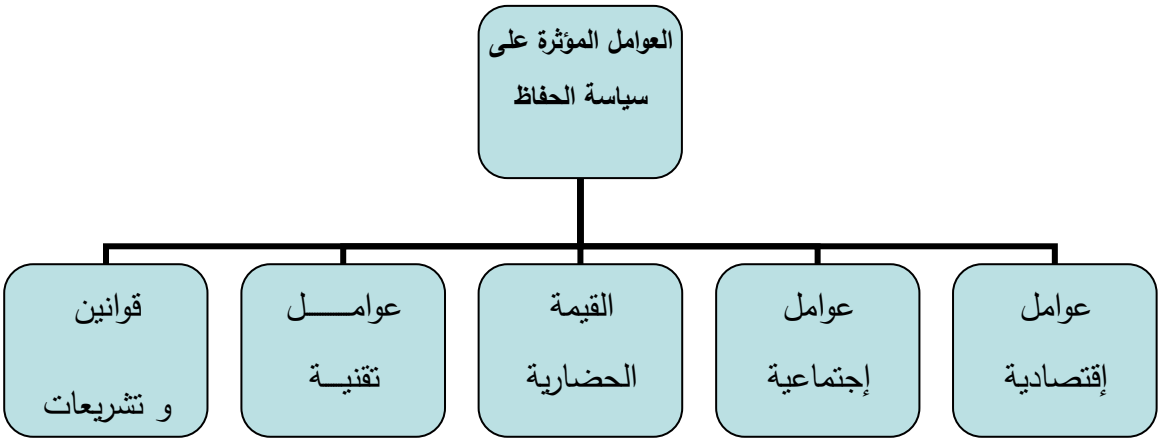

I. سياسات الحفاظ و البعد الاقتصادي:

" يعتبر تفعيل مشروعات الحفاظ العمراني من أكثر العمليات التشغيلية تعقيدا وذلك نظرا لمجموعة من الأساسيات والمحددات التي تعتمد على المواءمة بين أهداف الحفاظ والصيانة " وبين فكر التغيير المصاحب لإعاشة التراث وتسويقه وفاعلية استثماره في البيئات المعاصرة من جهة أخرى حيث يجب أن تحقق عمليات التشغيل التوازن بين جملة من الاتهامات الوظيفية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية والتعليمية[2].

ونتيجة عدم الوعي بأهمية الحفاظ ودوره في تنمية المحيط العمراني المعاصر ولعدم وجود سياسة اقتصادية شاملة ومتوازنة إلى جانب ما تتطلب استراتيجيات الحفاظ العمراني من أعباء اقتصادية لا يمكن إغفالها بالنظر إلى الموارد المتاحة وترتيب أولويات المعيشة مما أدى إلى الفصل الشبه الكامل بين سياسات الحفاظ وبين الأخذ لمقومات البعد الاقتصادي الذي يشكل بدوره الموجه للسياسة العمرانية بالمجتمعات النامية وسرعة التغيير الاقتصادي الأمر الذي يعيق تحقيق أكبر قدر من الاستفادة

وبالتالي لابد من دراسة العلاقة بين المعايير والأبعاد الاقتصادية تعد تأثيريا وديناميكيا على سياسات المحافظة على التراث وسبل ترشيدها في ضوء الإمكانات الاقتصادية المتاحة من خلال "

(1): الطوخي سوسن: أهمية المناطق التاريخية وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعي المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004.

[2] أمين محمد: جدلية الأبعاد الاقتصادية والحفاظ العمراني بالبيئات التاريخية نحو سياسات متوازنة، المؤتمر الدولي الأول للنقاط التي بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004، ص 06

منهجية علمية في اعتبار أدوات وداخل التنمية الاقتصادية التي تعتمد على التكلفة والمنفعة والتأثير المتبادل كمقياس لسياسات المحافظة وعلاقتها بأطر التنمية".[1]

الأساسيات والفرضيات الرئيسية والتي طرقها مجموعة المواثيق الدولية في هذا الخصوص:

4. يجب تحقيق المواءمة بين أهداف الحفاظ والصيانة وبين فكر التغيير المصاحب لإعانة التراث وتسويقه في البيئات المعاصرة.

5. يجب أن لا يكون تحقيق عائد مادي من عمليات التشغيل وإدارة المناطق التاريخية على حساب القيمة الحضارية للمنطقة بل يجب أن يكون في اتجاهات الاستدامة والتطوير لمفاهيم الحفاظ والصيانة.

6. يجب أن تحقق عمليات التشغيل التوازن بين الاهتمامات الوظيفية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية والتعليمية للمجتمعات التي قد تشكل قيما متعارضة فيما بينها وتعبر دراسات الجدوى الاقتصادية أحد أهم الأدوات اللازمة لتحقيق نظام اقتصادي متكامل إلى جانب تحقيق المساعدة في تحديد الأولويات و اتخاذ القرار الصائب وضع بدائل متعددة للحلول يقسمها من خلال معايير متعددة حددها مسبقا بالنسبة إلى مجالات الحفاظ العمراني في عدة عناصر عمرانية مناسبة و مكانية والمطابقة مع المواصفات القياسية والمرونة التصميمية والانفتاح الخططي.[2]

II. سياسات الحفاظ والبعد الاجتماعي:

بالنظر إلى البيئة القديمة بالمناطق التاريخية نجد أن لها سمات متميزة اكتسبتها عبر الزمن الأمر الذي يجعل منها شخصية مختلفة عن غيرها حيث أن " التراث العمراني بها هو انعكاس صادق لظروف بيئية واجتماعية لمجتمع ما وفي زمن ما، الأمر الذي يؤكد تكامل وتفاعل المجتمع مع تلك البيئة الكائن بها هذا المجتمع أي أنه يوجد صلة وثيقة بين المكونات المادية للبيئة و مقوماتها المعنوية والأولى هي مرآة للثانية أي أن هناك تداخلا بين تفاعل فكل المجتمع وتلك البيئة كنتاج مادي".[3]

إن التعامل مع مشروعات الحفاظ والصيانة على المباني فقط دون الوعي بالعنصر البشري المتمثل في المجتمع المحلي غالبا ما يؤدي إلى فشل هذه المشروعات وخاصة في المناطق المأهولة بالسكان فغالبا ما تتعرض عمليات الحفاظ والصيانة لتعديلات في مرحلة ما بعد الاستخدام (ما بعد التأهيل) وذلك

[1] المالكي قبيلة : التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي، الحفاظ والصيانة، إعادة تأهيل الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، 2004، ص 66.

[2]: أمين محمد: مرجع سابق، ص 05.

[3]: الطوخي سوسن: أهمية المناطق التاريخية وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعي، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004، ص 09.

بواسطة المجتمع المحيط لتحقيق رغابته في حال اغفالها من قبل المرمم أو المسؤول عن مشروعات الحفاظ مما يكون له الأثر السلبي على المناطق الأثرية من خلال التعديات التي يقوم بها الأفراد المجتمع في تلك المشروعات لكي تتلاءم مع احتياجاتهم المختلفة مما يؤدي إلى تدهور حالة الأثر.

وتبرز ضرورة نشر الوعي الثقافي والإدراك لمفهوم الحفاظ والتنمية بين أفراد المجتمع لكي تتلاءم مع احتياجاتهم المختلفة مما يؤدي إلى تدهور حالة الأثر.

وتبرز ضرورة نشر الوعي الثقافي والإدراك لمفهوم الحفاظ والتنمية بين أفراد المجتمع لكي يصبح المجتمع بذلك المفهوم واعيا بالعمل على الحفاظ والتنمية التي تلبي طموحاته الحضارية وعند تحليل العلاقة بين عملية الحفاظ وبين أفراد المجتمع يظهر لنا عدة عوامل لها تأثيرها على هذه العلاقة وتتضح كما يلي:

7. يعتبر الوعي التاريخي عند أفراد المجتمع متطلبا أساسيا عندما يتم أي تطوير مستقبلي في بيئات تاريخية والمباني التراثية وتعطي احساس بالاستمرارية.

8. "إن أفراد المجتمع هم أول المستفيدين من عمليات الحفاظ والتنمية فهي ليست مجرد صيانة وترميم للمناطق لاستغلالها سياحيا فهي دعوة للمجتمع للمشاركة والتفاعل'.[1]

9. إن تنامي الدور الفعال للمجتمع وتفعيل دور المشاركة يعتبر أحد أهم سمات التعامل مع المشروعات المرتبطة بالمجتمع، إذ أن مفهوم المشاركة في عمليات الحفاظ والصيانة يعتبر مجال جديد ومفهوم متميز للتعامل مع المباني الأسرية وذلك كما تتمتع به أغلب المناطق الأسرية من حياة نابضة، إذ يعتبر المجتمع هو المحرك الأساسي لعملية الحفاظ والصيانة بالمشاركة ومن خلال سياسات التمكين.

III.سياسات الحفاظ ومفهوم القيمة:

يرتبط مفهوم الحفاظ المعماري بشكل مباشر مع تعريف القيمة بوجود عام في سياسات الحفاظ أحد أهم أهدافها الرئيسية وبدورها لتساعد معايير القيمة في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات المرتبطة بذلك السياسات وتعددت مداخل تصنيف وتعريف القيمة الحضارية للمبنى التاريخي والمواقع التاريخية ويمكن تحديد تلك المداخل من خلال إطارين رئيسين أحدهما يصنف المبنى التاريخي من خلال مقومات تواجده في نطاقه العمراني والآخر يركز على بعده التأثيري وعلاقته التبادلية مع محيطه ماديا ومعنويا.

[1]: الطوخي: نفسه.

- **القيم الثقافية:** هي قيم مكتسبة عبر الزمن وقد تكون قيمة علمية أو قيمة انفعالية وتتمثل في كون ذلك المحتوى المادي يعبر تعبيرا جيدا عن ثقافة المجتمع أو عن حقبة سياسية او اقتصادية في تاريخ البشرية ويدخل تحت مسمى القيم الثقافية كل من القيم الوثائقية، التاريخية، الأثرية، المعمارية".[1]
- **القيم النفعية:** فهي قيم وقتية تتوقف على مدى احتياج المجتمع والمجتمعات التالية له للاستفادة من ذلك العمل الفني ويندرج تحت القيم النفعية كل من القيم الوظيفية، القيم الاقتصادية، القيم الاجتماعية، القيم السياسية.
- **القيم العاطفية:** فهي تعتمد على الصفات الشخصية للأفراد وإدراكهم وليس حسب حقيقتها، ويندرج تحت القيم العاطفية والإعجاب، الهوية والتواصل، الروحانية والرمزية.

IV. سياسة الحفاظ والإطار التقني:

وهي تمثل السياسات الواجب اتباعها من ناحية عملية وتؤثر بشكل فعال في السياسة التي تتبعها الدولة وهي:

1. **السياسة العمرانية:** "وهي تمثل إطار التعامل مع المحيط العمراني الحيوي للمبنى التاريخي".[2]

2. **السياسة المعمارية:** وهي تمثل:

- إطار التعامل مع الاضافات والاستحداثات وحجم التدخل وكيفيته.
- إطار التعامل مع الاستخدام المقترح للمبنى إذ أن التراث يكون مهدد ومعرض للضياع والفقدان خاصة في حالة اشتغالها بوظائف تنافي وقيمة المبنى وطبيعته مما يترتب عليه تخريب وانهيار الأبنية التراثية أو اخلال التوازن في المحيط الحضري التي هي جزء منه لعدم الأخذ بعين الاعتبار إثر المحاورات الحضارية عند إعادة التأهيل لتلك الأبنية.
- إطار التعامل مع الموارد التقليدية والعناصر المعمارية والتاريخية والزخرفة التقليدية.

[1]: نهى أحمد حسين ابو هنطش: نحو سياسة إعادة التأهيل المباني السكنية في مراكز المدن الفلسطينية حالة نابلس، ماجستر هندسة معمارية، جامعة النجاح، فلسطين، 2007، ص 66.

[2]: الريحاوي عبد القادر: المباني التاريخية وحمايتها وطرق صيانتها، المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، 1972، ص 20.

7. سياسة الحفاظ و القوانين و التشريعات الدولية:

لقد أصبح الاهتمام بحماية المناطق والمباني يأخذ صفو عالمية في القرنين السابقين حيث كانت هناك دعوات عديدة تهدف إلى وضع مواثيق وتوصيات دولية للمحافظة على التراث العالمي وخاصة في ظل عمليات النمو العمراني السريعة وغيرها من العوامل التي أضرت بالأثار والمعالم المعمارية بشكل كبير.

إن مراعاة القوانين السائدة على المستوى الوطني بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية من العوامل الرئيسية لسياسات الحفاظ إذ تعتبر القوانين والتشريعات والأنظمة الضابط الرئيسي للتعامل مع التراث العمراني وتوضع القوانين على المستوى الوطني والمستوى العالمي:

أ. **القوانين على المستوى الوطني:** إن ربط قوانين التراث بقوانين التنظيم و التسيير و الحماية و كذلك المواصفات من حيث الشكل أو المواد أو الارتفاعات أمر بالغ الأهمية بالإضافة إلى قوانين التخطيط وأية قوانين خاصة يمكن أن تؤثر على التراث العمراني.

ب. **القوانين على المستوى العالمي:** لقد اهتمت اليونسكو بتحديد أطر عامة يتم من خلالها تنظيم وتوحيد عمليات الحفاظ على الموروث الثقافي و العمراني و التاريخي فقد قامت بوضع العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تخص بإعادة وتأهيل الأبنية وتتعامل هذه الاتفاقيات التي تختص بإعادة وتأهيل للسكن، كتراث ذو قيمة ثقافية وتاريخية، كتنمية مستدامة ويأتي هذه الاتفاقيات بدلالات علمية وتقنية وإدارية وتشريعية ومالية مختلفة ويمكن للدول أن تعدل تشريعاتها المحلية المتعلقة بحماية معالمها التاريخية باعتمادها على كثير من الأطر العامة المحددة في هذه التوصيات والتدابير.

إن ممارسة سياسات الحفاظ من خلال القوانين والمواثيق الدولية تتخذ عدة اطر يمكن أيجازها فيما يلي:

- ترتبط المواثيق الدولية وإن اختلفت في محاور ونطاقات تركيزها من خلال إطار رئيسي هو السعي نحو تحديد دقيق لنوعية العلاقة بين المكان وقيمته الحضارية وبين الإنسان وطبيعته وحجم تدخلاته الإيجابية أو السلبية.
- تنص كافة المواثيق الدولية على أنه يجب التعامل مع الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية على أنها عملية ديناميكية متعددة الأنشطة تجتمع فيها الأساليب الجمالية والتاريخية والعلمية والتكنيكية وإن

محور نجاح مشروعات الحفاظ يعتمد بصورة مباشرة على مدى الفهم والإدراك لمحاور التعامل مع كل جزئية من تلك الجزئيات ومن خلال إطار العلاقة التي تربطها مع غيرها.

- مستوى التشريعات: " وتشكل الآلية التي تضمن تأمين سياسات الحفاظ ويمكن تصنيفها على مستويات متدرجة".[1]

ثالث عشر/ مبادئ عمليات الحفاظ:

إن لعمليات الحفاظ مبادئ عامة اتفقت عليها الدول ونصت عليها القوانين والتشريعات الدولية وهي على النحو التالي:

1.**المشاركة المجتمعية:** تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم المبادئ في عملية الحفاظ على التراث المعماري إضافة إلى اسهامها في زيادة الوعي بأهمية الموضوع وتتم المشاركة في جميع مراحل العمل بالمشروع بحيث تكون طبيعة المشاركة (تحديد المشاكل، تحديد الأهداف، وضع أفكار تصميمية، أولية، تقييم) أما دور المستعمل المشارك في العملية التصميمية فيكون مساعد للمصمم ومصدر للمعلومات ويؤدي دور محدد.

2.**الأصالة:** إن من الضروري الاهتمام بأصالة الأثر وعدم تشويهه أو تزويره من أجل إظهار بشكل أجمل نتيجة "التدخل في أي مبنى والحاجة إلى الإضافات له لتأمين استخدام واستمرارية فإن المبنى يفقد جزء من قيمته الأصلية"[2] لذلك فإن من المتفق عليه عالميا من خلال المواثيق التي وضعت لضبط عملية المحافظة ومنها البند الثالث من وثيقة البندقية والذي ينص أن الهدف من حماية وترميم المعالم المعمارية هم التعامل معها.

كأدلة تاريخية وليست كأعمال فنية فقط لذلك يجب الإلتزام بما يلي:

- أصالة المواد من خلال المحافظة على القدر الأكبر من المواد الأصلية.
- المحافظة على الانسجام ما بين القديم والحديث.
- عدم السماح لسيطرة الإضافات على الموقع الأصلي من حيث النسب والتصميم.
- مراعاة أصالة التقنيات والأنماط المختلفة في المبنى.

[1]: بوخبش رشاد: مرجع سابق، ص ص 6-7.
[2]: عوض محمد أحمد: ترميم المنشآت الأثرية، دار نهضة الشرقية، القاهرة، 2002، ص 40.

3.**الاستدامة:** إن من المهم اعتماد الاستدامة كمبدأ رئيسي في عملية إعادة التأهيل من اجل المحافظة على استمرارية وتشغيل المشاريع وتطويرها ومن أجل تشجيع استمرارية حماية التراث المعماري لابد من الالتزام بما يلي:

- اعتماد برنامج تشغيلي كامل وذلك من خلال اختيار الوظائف التي تخدم حاجات المجتمع وتكون من جهة مع امكانية المكان.
- تشجيع الطاقات السنوية وإيجاد مصادر دخل وذلك باعتماد برامج منتجة ومدرة للدخل وتهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديا من خلال توفير المكان الذي يمكن استغلاله لأغراض مختلفة.
- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التراث الثقافي، وذلك من خلال إيجاد برامج لخدمة التراث الثقافي وتعزيز الوعي.
- اعتماد استراتيجية صيانة واضحة.

رابع عشر/ أدوات سياسة المحافظة :

لا يمكن تصور المحافظة على التراث الحضري إلا لعملية ذات نفس طويل وحجم كبير ويتعلق الأمر أساسا بتجاوز منطق سياسات وتدخلات قطاعية لتنفيذ استراتيجية شاملة تشترك فيها مختلف المؤسسات الوطنية والمحلية والفاعلين الخواص والسكان المعنيين وفي بعض الأحيان المجتمع الدولي لتوجيه الديناميات الحضرية نحو تنمية مستدامة مع استعمال أمثل للموارد المتاحة.

أما الأدوات الواجب العمل بها في هذه العملية فهي متعددة وتستجيب لمتطلبات متنوعة تطرح على مستويات مختلفة وعلاوة على ذلك فهي مرتبطة من جهة بالتشاور مع السكان المعنيين و الحكومة المحلية ومن جهة أخرى بالشراكة بين القطاع الخاص والعام وهي بالتالي خاضعة لظروف قد تتغير بشكل كبير من سياق إلى أخر" [1]

غير أن بغض النظر عن الإطار التشريعي الذي يظل عنصرا جوهريا من الأساسي أن تحدد بشكل جيد الوظائف التي قد تتولاها في هذه العملية هذه الأنواع المختلفة من الأدوات التقنية والمؤسسية .

[1]rymand André : grandes villes arabes à l'epoque attuane sendbad , paris,1985,p60.

ا. المخططات و البرامج و المشاريع:

يمكن تجميع الأدوات التقنية للمحافظة في ثلاث فئات أساسية وهي المخططات والبرامج والمشاريع المركبة ومشاريع التدخل المركزة) ولا يتعلق الأمر بالضرورة بأدوات خاصة في سياسة ثقافية ، فالمحافظة وإعطاء القيمة للأنسجة التاريخية والتراث الحضري في بعض البدان الأوروبية ينجزان كذلك وعلى الخصوص بواسطة أدوات خاصة بالسياسة الحضرية والتي تكون تابعة على سبيل المثال إلى مصالح التعمير والأشغال العمومية والخدمات البلدية والتي تتطلب في مجملها وبشكل مستعجل أكثر فأكثر وضع أدوات ملائمة للمساعدة في اتخاد القرار

وبغض النظر عن الاختلافات المؤسسية والادارية عن المهم تحديد الوظائف التي يمكن أن تقوم بها هذه الأدوات في انجاز استراتيجية للمحافظة والتنمية المستدامة وبصيغة أوضح فإن مختلف فئات الأدوات لها مميزات من حيث المفهوم، الإطار العملي مختلف جدًا:

تتعلق مخططات المحافظة بقطاعات تحضرية واسعة إلى حد ما أو تشمل أحيانا مجموع المدينة التاريخية وتحدد عادة المخططات التراث الحضري الواجب المحافظة عليه بواسطة "دوائر" و "أو" تنطيق النسيج حسب قيمته التاريخية ومختلف درجات الوحدة، وفي الأن نفس تحدد التغيرات المقبولة أو الممنوعة بالنسبة إلى كل وحدة هامة في النسيج (من القطعة) إلى التجزئة إلى المجموعة الحضرية.

و/ أو بالنسبة إلى مختلف العناصر المنظمة للشبكة الحضرية (الفضاءات العامة، والفضاءات الخضراء والمسالك،...) وفي بعض البلدان تضلع مخططات التعمير وبنفس وظائف المحافظة والتي يمكن أن تحدد كذلك الدوائر الواجب حمايتها والتنطيق وكيفيات التدخل المقبولة إلى غاية تفاصيل القطعة كما هو الحال بالنسبة إلى بعض مناطق إيطاليا .

وفي جميع الحالات فإن المخطط الذي يتوفر على هذه المميزات يمكن الاحتجاج به أمام الأغيار ويعود وضعه طبعا والموافقة عليه إلى اختصاص السلطات العمومية حسب الحالات والبلدان، الدولة أو الجماعات المحلية ولهذا السبب فإن مخطط وثيقة لها على الخصوص الإشارة إلى أن المخططات سواءً مخططات المحافظة أو مخططات التعمير ليست بالضرورة متكاملة في برامج للعمليات موزعة حسب الزمن أو حسب الموارد المالية المتاحة لإنجاز أو حسب الموارد المالية الضرورية لإنجاز تدخلات مقبولة

أو مجندة فهي تحدد الأهداف الواجب بلوغها بواسطة المحافظة واعطاء القيمة لبعض أجزاء أو بعض العناصر التراثية في المدنية التاريخية مع أهداف متعددة أو قطاعية أو متكاملة ولكن محددة جداً مثلً:

القضاء على السكن الغير لائق وتنمية السياحة الثقافية أو غيرها وينطبق ذلك على بعض مشاريع البنك الدولي أو التعاون الدولي حيث يكون تحديد التراث الواجب المحافظة عليه اعطاءه القيمة مرتبطا من جهة بالموارد المتاحة والممكن تعبئتها ومن جهة أخرى بوضح استراتيجية للتدخل موزعة حسب الزمن اعادة ما تشمل المدى البصر والمتوسط وتحدد هذه البرامج أو المشاريع سلسلة من العمليات تندرج ضمن استراتيجية وتعطي انطلاقتها من طرف القطاع العام ولكن تتوفى بدرجات مختلفة شراكة مع القطاع الخاص وفي بعض الحالات الخاصة يمكن أن تكتسي طابعا مربعيا بالنسبة إلى الممارسات الحضرية المتوالية.

" مشاريع التدخل في العناصر المركزة للتراث ويتعلق الأمر بفئة من الأدوات الأكثر تنوعا والتي تحض ليس فقط العمليات المنضبة على التراث المضيف ولكن كل عملية داخل دائرة المحافظة أي التراث المصنف وغير المصنف ويتعلق الأمر عادة بعمليات مركزة يقررها وينجزها مشرف على الأعمال سواءًا كان عاما أو خاصا مع جدول زمني وموارد محددة مسبقا وسواء تعلق الأمر بمشاريع كبيرة أو تدخلات أقل بساطة فهي تخص عمليات لها أهداف محددة ولكن تؤثر في السارق مع انعكاسات إيجابية أو سلبية على عملية المحافظة" [1]

ومن المهم في هذا الاطار الإشارة إلى أهمية المخطط الذي يعتبر أداة لا محيد عنها في أي سياسة للمحافظة وإعادة التأهيل المدينة التاريخية ولا يتعلق الأمر بكل تأكيد بأداة كافية لضمان وضع استراتيجية هامة ولا لضمان الجودة المتوخاة في العمليات ولكن يصبح المخطط رغم ذلك أداة ضرورية ، عندما يتعلق الأمر لملائمة التدخلات وعلاوة على ذلك تجدر الاشارة إلى أن إعداد "المخطط" له المميزات المذكورة أعلاه إذا كان يتطلب مقاربة تكون أحيانا طويلة وبطيئة جدًا فهو يمثل أحيانا الوسيلة الوحيدة لاكتساب قاعدة للمعارف المنظمة التي يمكن أن توفر الترسيخ اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع التي لها قيمة استراتيجية أو المعايير الضرورية لتقييم ملائمة العمليات المركزة وعادة ما يشمل إعداد هذا المخطط العمليات التالية:

[1]Chaliné.C : les villes du monde arabe a colien, paris,1996,p181.

- تعريف دائرة المحافظة التي تحدد المدينة التاريخية والمؤسسات التي يتعين حمايتها انطلاقا من التحليل التاريخي للتطور الحضري

- وضع قاعدة منظمة للمعارف من خلال جرد كل بناية وفضاء غير مبني داخل الدائرة مع الاشارة إلى حالة المحافظة على البنايات والجودة المعمارية والأنشطة وطرق شغل الأماكن والملكية المنقولة والعقارية ...

- إجراء دراسات تتعلق بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية من أجل تقييم الحاجيات التي ينبغي الاستجابة لها في مجال السكن والتجهيزات والخدمات

- إجراء دراسات قطاعية في مجال النقل والبنى الأساسية والبنايات بما في ذلك الدراسات حول مواد وتقنيات البناء والنماذج المعمارية..

- تحديد المناطق الحساسة التي يمكن أن تنجز فيها مشاريع متكاملة أو برامج خاصة.

- إحداث نظام يحدد مختلف درجات الحماية لمختلف أجزاء النسيج العمراني والوظائف الملائمة وأنواع التدخلات المقبولة (ترميم، إعادة تأهيل، تجديد، هدم ...) بالنسبة لكل قطعة.

II. دمج الأدوات في عملية المحافظة:

تمت نظرة نوعا ما مجردة عن التخطيط الحضري وعملية المحافظة تضع تراتبا وتسلسلا زمنيا بين هذه الأنواع المختلفة من الأدوات والمخطط يعتبر بإطار مرجعي مسبق بالنسبة إلى برنامج أو مشروع أو عملية وفي الواقع فإن هذا الشرط لم يتحقق أبدا وهو على خلاف ذلك نادر جدا وفي عدة مدن تاريخية بالمغرب العربي ولم يتم أبدا وضع أي مخطط حقيقي وبالخصوص استراتيجية للمحافظة منظمة جيدا ومشتركة بين مختلف فاعله السياسة الحضرية وهي تظهر صعبة المنال وحتى في البلدان الأوروبية حيث تجد السياسة للمحافظة مدعمة بشكل جيد فإن مخطط المحافظة أو مخطط التعمير الذي له نفس الوظائف كان إنجازا نهائيا وليس نقطة انطلاق.

غير أنه في معظم الأحيان فيما يخص عملية اتخاذ القرار يتم الخلط بين مختلف فئات الأدوات مع ما لذلك من عواقب وخيمة ،برامج قطاعية أو أحيانا مشاريع مركزة للتدخل تعتبر بنفسها استراتيجية دون

أن تكون متجذرة في نظرة عامة ودون أن يكون لها كأساس قاعدة تنظيمية مستدامة مكا أن العديد من مخططات التهيئة فرض قواعد لا تتوفر على أي عنصر للجدوى.

و تتعايش هذه الفئات الثلاثة في التجارب الأكثر تقدما ودون تراقب زمني أو وظيفي وتتكامل فيما بينها وهكذا فإن مخطط المحافظة بالنسبة إلى مجمل المدينة التاريخية ثم غالبا إعداد بعد تنفيذ برامج قطاعية وإنجاز مشاريع مركز للتدخل عامة أو خاصة والتي مكنت من تحقيق تراكم في التجارب وصياغة معايير يمكن تعميمها وتوخيا للفعالية المهم هم أن تكتفي مختلف الأدوات في مشروع مشترك بالنسبة إلى المدينة التاريخية يندمج ضمن استراتيجية حضرية منظمة من حيث الزمن وتتمحور حول مختلف فضاءات المدينة في مجملها وفي هذا الصدد لابد من التذكير بأن أنواعها جديدة من الأدوات بدأت تنتشر مثل المخططات الاستراتيجية ومن خلال التقيد لا بهذا الشرط فقط يمكن للأدوات المختلفة أن تحقق منحا للملائمة المتبادلة يكون قادراً على إعطاء حوافز مقبولة بشكل عام فيما يخص النظام المعياري والتنظيمي مع السماح بتحديد أولويات العمل العمومي وتشجيع عمل القطاع الخاص من خلال تعريف مسبق بالنتائج المتوخاة أو الواجب تفاديها.

الفصل الخامس

الخلفية النظرية للتشريعات الحضرية و التشريعات الحضرية المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني و الثقافي في الجزائر

محتويات الفصل الخامس

الخلفية النظرية للتشريعات الحضرية و التشريعات الحضرية المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني و الثقافي في الجزائر

أولا/ تعريف التشريعات الحضرية
ثانيا/ العلاقة التاريخية بين القانون وأرض الحضر
ثالثا/ المدارس و المذاهب الفكرية للقانون
رابعا/ خصائص قانون العمران
خامسا/ أهمية التشريعات الحضرية
سادسا/ مبادئ تطوير التشريعات الحضرية
سابعا/ الأطر تطوير التشريعات و القوانين الحضرية
ثامنا/ الصعوبات التي تعرقل فعالية التشريعات الحضرية
تاسعا/ التشريعات الحضرية في الجزائر
عاشرا/ التشريعات الحضرية الدولية و مسألة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي
حادي عشر/ الجزائر و الحماية القانونية للتراث العمراني و الثقافي
ثاني عشر/ آليات وهيئات الحماية للفضاءات و المناطق التاريخية و التراثية في الجزائر
ثالث عشر/ الأجهزة والهيئات المكلفة بالحماية في الجزائر
رابع عشر/ القوانين المتحكمة في البناء في الجزائر وآليات الرقابة
خامس عشر/ المخالفات العمرانية و العقوبات و الهيئات المخولة للرقابة العمرانية في الجزائر

أولا/ تعريف التشريعات الحضرية:

إن التشريعات الحضرية هي القواعد القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية المختصة و التي تحكم تصرفات الأفراد و الجماعات و تضبط عملية التنمية العمرانية لمحتوياتها الوطنية و الإقليمية و المحلية و مدخلاتها جميعها الأساسية و الفرعية و تحقق الأهداف التي تنشدها كافة مشروعات الدولة على مستويات التخطيط و التعمير و غيرها و تضمن إقامة المباني في التجمعات العمرانية مستوفية للشروط و المعايير و تحدد شكل العلاقات و الإجراءات و المتطلبات العمرانية و التنظيمية و الإدارية بين الأطراف لتحقيق أهداف التنمية العمرانية المرجوة و المنشودة.

" إن التشريعات الحضرية تمثل تلك المجموعة من الإجراءات التقنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والتي يجب أن تعمل على تحقيق نمو متناسق ومنسجم وعقلاني وإنساني للكتل العمرانية."[1]

وهي "فن تهيئة المدن أو علم المدينة أو علم الكتل العمرانية والتي تظهر تكاملا واستمرارية والمعدة إما للسكن أو العمل أو التبادل الاجتماعي"[2]

أما من الناحية القانونية: فهي تمثل "مجموعة القواعد القانونية المكتوبة والصادرة عن السلطة المختصة التي تحكم وتضبط عملية التخطيط العمراني بمستوياته كلها القومية والإقليمية والمحلية ومدخلاته الأساسية والفرعية كلها وتحدد شكل العلاقات بين الأطراف المرتبطة بالتخطيط العمراني وتحدد الإجراءات والمتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لتحقيق أغراض التحقيق العمراني."[3]

أ. التعريف الإجرائي للتشريعات الحضرية:

إن مفهوم التشريعات الحضرية في هذا الموضوع يتعلق بالمجال الحضري عموما و بالتراث و القوانين و القواعد المنظمة له خصوصا سواء كانت محلية أو دولية فهي مجموعة القواعد والنصوص و التي صدرت في الجريدة الرسمية الجزائرية و التي تتعلق بتسيير و ضبط و تنظيم عملية الحفاظ على المدينة التاريخية ضمن المجال الحضري العام ، و ذلك من خلال

---

[1]: د. أسعد معتوق و آخرون: تطوير التشريعات العمرانية وفق توجيهات المخططات التنظيمية _حالة دمشق_ بحث منشور جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، مجلة ثلاثون ، عدد 01 ، 2014 ، ص 05.

[2]: القاموس المحيط : مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط4 ، 2004 ، ص 50.

[3]: نفسه.

تحديد التقنيات والمواد وتدخلات و فاعلون و مجالات التدخل و القوانين الردعية و ذلك من أجل الارتقاء بالمدينة التاريخية خاصة بعد صدور قانون **98/04** أين أصبحت المدينة التاريخية أحد محاور التنمية المستدامة في الجزائر.

ثانيا/ العلاقة التاريخية بين القانون وأرض الحضر:

إن لتاريخ الأرض ولاسيما أرض الحضر و التشريعات التي تحكمها تاريخ طويل مرّ بمراحل مختلفة حتى وصل إلى الوضع الحالي فقد قال الفيلسوف اليوناني" Heraclitus" :" إن مشكلة الحضر و المجتمع الإنساني تنحصر في كيفية جمع تلك الدرجة من القانون و التي بدونها تصبح الحرية إنحلال ... ومع تلك الدرجة من الحرية و التي بدونها يصبح القانون إستبدادًا" [1].

وعليه و المعنى من مقولة الفيلسوف، أن الحياة الإنسانية منذ نشأتها الأولى و الإنسان يتعامل مع الطبيعة ومحيطه وفق قوانين حتى و إن كانت قوانين عضوية وسيطية من محض الحياة اليومية نتيجة المشاهدات المستمرة والتأملات كمرحلة ميتافيزيقية ثم التفاسير اللاهوتية حيث وأصبح الإله بمثابة دستوره ومرشده في تسيير شؤون حياته إلا أن التوصل إلى صياغة تفاصيل علمية لمختلف ظواهر الحياة أين استطاع أن يكون قوانينا علمية تحكم علاقته بطبيعته ومحيطه.

فهذا التدرج في تفكيره العلمي ومحاولة منه لصنع ميثاق واتفاق وعقد بينه وبين محيطه وأقرانه استطاع في مسيرته الفكرية و المعرفية المندرجة من البساطة نحو التعقد و التعقيد المعرفي و الإستيولوجي أن يكون سرحا من القوانين بين المأمول و المعمول في واقعة و التي في الحقيقة تحدد درجة وحدود الحرية الانسانية في ظل عقد اجتماعي محكم يضبط مجال ممارسة الحرية في نسق اجتماعي تارة مغلق وتارة أخرى مفتوح.

I. بداية أرض الحضر:

كان الانسان البدائي يبحث عن غذاءه في الطبيعة فيجمع القوت من الأشجار و النباتات أو يصطاد الحيوانات إلى أن تعلم الزراعة منذ 10 ألاف سنة فكان لذلك أثرا بالغا في تطور الجنس البشري وكانت بداية التفاهم والمشاركة والتجمع في قرى أو في مستعمرات " وبمرور الزمن تطورت الأمور وامتد التفاهم والتعاون من القرية الواحدة إلى القرى المجاورة فنشأت طرق القوافل للتبادل التجاري حتى إذا

[1] Arttur galion , simon eismer : the urbau pattern, second edition, new yourk,1963, p 31..

تقاطعت الطرق كانت نقطة هامة تجذب إليها الناس بعضهم جاء للتبادل و الشراء و البعض الأخر يتخذها مقرا دائما له ويعتمد في معيشته على خدمة المسافرين أو على حرف يدوية وهذا تتكون مراكز التبادل التجاري وإذا كبرت و اشتهرت جدبت إليها أكبر من الناس فتنمو من قرية إلى بلدة ثم إلى مدينة وفي هذه البلدان تتكون العلاقات و تتشبك وتسن القوانين وتوضع أصول المعاملة والأخلاق ويتكون المجتمع"[1]

II. التحكم في بعض استخدامات أرض الحضر:

إن بداية التحكم في استخدامات أرض الحضر تعتبر لغز مدفون في فترة ما قبل التاريخ فمنذ القدم كانت أرض الحضر تدخل في نطاق استعمال حق الملكية بحيث لا يجوز أن تكون محلا لقيود خاصة أو قاصرة على استخدام معنى وكتن قطعة الأرض التي يملكها الفرد تكمن فيها عدة خصائص منها:

- الحق في قدرة صاحبها على أن يمنع الآخرين عن أرضه.
- سلطة صاحبها في أن ينقلها ملكيتها إلى شخص آخر.
- قدرة صاحبها على أن يستعملها كيف يشاء بما يعود عليه من فوائد ومزايا". [2]

وهكذا ظلت أرض الحضر لفترة طويلة لم يتم فيها فرض أي قيود على استخدامات الأرض ، ولكن مع النمو الحضاري وبناء المدن أدرك الحكام ،ه لابد من اتخاذ بعض الإجراءات بتخصيص بعض الأماكن منّ أرض الحضر لاستعمالات معينة.

أ. **ففي اسبانيا:** نجد أن الملك فيليب عندما كان يوضح الخطوط العريضة لبناء المجتمعات في العالم الجديد قد أمر معاونيه أن تكون ؟

أماكن زج الماشية على حافة البلدة حتى لا تكون الروائح الكريهة مزعجة للسكان.

ب. **وفي بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية** : تم عزل أماكن تخزين البارود عن وسط البلدة وكان هذا أول مرسوم أمريكي مسجل بخصوص عملية استخدامات أرض الحضر.

ج. **وفي فرنسا وروسيا:** وجدت بعض القرارات و المراسيم المعنية بذلك .

د. **وفي بعض الدول:** تم تحديد أماكن خاصة بالأسواق كما تم تخصيص بعض الأماكن للتوسع في اقامة لعلية القوم

---

[1] عرفان سامي" نظريات العمارة، مقر الفرقة الأولى، القاهرة ، دار نافع للطباعة والنشر،1998 ، ص 85.

[2] أحمد خالد علام: التشريعات المنظمة للعمران، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، ص 19.

ويعتبر هذا التخصيص لبعض الأماكن من أرض الحضر بداية لقصر استخدام أرض معينة على استعمال معين في سبيل الصالح العام.

III. القوانين المبكرة :

معظم القوانين المبكرة كانت مهتمة فقط بالاستخدامات التي تشكل خطرا أو تهديدا للحياة نفسها وقد كانت القوانين التي تشرع ضد هذه الاستخدامات أو الاستعمالات الخطرة تنوع على أساس تقديم الدليل في المحكمة على أن هذه الاستخدامات موجودة بالفعل وقد تثبت أنها خطرة ومثل هذه القضايا التي تتعامل مع الاستخدامات المسببة للإزعاج قد عاملتها المحاكم كمسائل فردية ومنفصلة وفي كل قضية كانت المحكمة تقرر ما إذا كان الاستخدام يعتبر مضرا للصحة أو للسلامة أو للصالح العام للناس" [1]

وبمرور الوقت فإن المحاكم طلبت أدلة أكثر كأساس للرجوع إليه و كذلك أدلة تحدد نوعية وسمات المجتمع قبل أن تصدر قرارًا بخصوص صلاحية الاستخدام ، وكان عليها الإجابة على العديد من الأسئلة مثل:

ما هو الصالح العام ؟

ومتى كانت الصحة مهددة أو كانت الحياة مهددة ؟ ،

" وما هو الاستخدام الضار؟ ، ومتى يكون بناء منطقة معقولا ؟ ، و متى يصبح استبدادا ؟ و متى يستطيع مجتمع أن يسمح باستخدام معين في منطقة معينة من غيرها ؟ "[2] .

وهذه الدعوة من المحاكم بوجود خطة شاملة للمدينة تمت الاستجابة لها و ساهمت في وضع أساس قانون الذي ينظم توزيع المناطق ويسمى(zoming lov) وكان ذلك بمثابة بداية كتطوير التشريعات المبكرة.

1. تحديد المناطق:

بعد أن كان المجتمع هو فرض القوانين لوقف أعمال رأت المحكمة أنها مخالفة أصبح المتبع هو وضع القوانين للعمل على احباط وعدم تشجيع مثل هذه الأعمال مسبقا و التي يمكن منعها قبل حدوثها عن طريق قانون تحديد المناطق(zoning low)

ولم يشمل هذا القانون الاستخدامات الضارة فقط التي تشكل خطرا على حياة السكان وإنما تعدى ذلك إلى الاستعمالات الأخرى وأصبحت المسؤولية ليس فقط الحفاظ على حياة السكان وقيمة الممتلكات وإنما أيضا مسؤولية إنشاء مدينة أفضل و أمة أكثر رخاء.

---

[1] Arthur galion , simon eismer : the urban pattern, second edition,newyork,1963., p 167 .

[2] :Ibid , P 168.

IV. التشريعات المتقدمة :

تطور مفهوم تحديد المناطق (zoning) وأصبح أدق وأكثر تفصيلا وعرف على أنه عملية تقسيم المدينة إلى مناطق كل منها لها متطلبات قانونية وداخل كل منطقة تنظيم خاص يحدد حجم وشكل المباني التي يمكن أن تقام فيها وكذلك الاستخدامات الممكنة لهذه المباني.

- " وقد ظهر أول تشريع بهذا الشأن في نيويورك سنة 1916 بهدف.
- توفير الحد الأدنى من الضوء و الهدوء للشوارع.
- فصل الأنشطة غير المتوافقة مثل المصانع عن المتاجر و المنازل.
- تنظيم الأنشطة التي يمكن أن تقام في كل منطقة.
- ارتداد المباني التي يزيد ارتفاعها عن حد معين لكي يسمح للهواء و الضوء بالدخول إلى المباني.
- وضع قيود مطلقة على حجم المباني في مناطق معينة لعمل المناطق المركزية".[1]

بمرور الزمن زادت سلطة الحكومات في التحكم في استعمالات أرض الحضر و المباني التي عليها فصدرت التشريعات الخاصة بالمباني والتي تفرض قيودا واشتراطات تتعلق بسلامة وأمن المبنى.

وحمايته من الأخطار وكذا التشريعات التي تتحكم في الأرض المطلوب ضمنها للحضر قانون تقسيم الأراضي و التي يرغب أصحابها في تقسيمها إلى قطع وبيعيها للأهالي لإقامة مساكن عليها كما صدرت التشريعات التي تمنح المجالس المحلية سلطة تخطط المدن وتجديد أحيائها وسلطة نزع الملكية لأغراض التخطيط، وسلطة فرض رسوم بلدية على العقارات و المنشآت نظير الخدمات التي يقدمها مجلس المدينة و غير ذلك العديد من التشريعات التي تحكم أرض الحضر اليوم

ثالثا/ المدارس و المذاهب الفكرية للقانون:

I. المدرسة المثالية :

سادة المدرسة المثالية حتى مطلع القرن التاسع عشر فكان الاعتقاد السائد عن جوهر القانون حتى ذلك الحين أنه مثل أعلى سيتخلص العقل و تتلخص الفكرة التي كان يقوم عليها مذهب تلك المدرسة في وجود قانون مثالي نموذجي يتضمن قواعد تفضيلية ويضع حلولا مثالية تدل ما يتعرض له من مشاكل ويصدر عن طبيعة الأشياء ليعبر عن سرعة الإنسان إلى الكمال.

---

[1] Jonathan Barnett : An Introduction To urban Design , first édition new York , 1982 , P174.

ولكن هذا الاتجاه قد لاقى الكثير من النقد إذ أن المشاكل لا تعرض دائما نفس الصورة في كل الجماعات حتى يمكن الادعاء بوجود قانون مثالي يضع كل المشاكل قواعد واحدة مشتركة تكون ثابتة لا تتأثر باختلاف الزمان والمكان.

ومن أجل ذلك اجتمعت حركة إحياء هذا المذهب في مطلع القرن الحالي إلى العدول عن هذا القطر في تصور تلك الفكرة فقصرت منها على بضعة مبادئ مثالية ثابتة تمثل الحد الأدنى للمثل الأعلى وهكذا تنحدر وظيفة القانون في مذهب تلك المدرسة بأن لا يضع حلولا عملية مثالية لمشاكل الحياة ولكنه يكتفي بالتوجيه إلى تلك الحلول على أساس وجود قدر مشترك من الأصول العامة الناتجة عن تشابه الطبيعة الإنسانية على اختلاف الزمان والمكان"[1]

II. المدرسة الواقعية:

شهد القرن التاسع عشر مع تقدمه فلسفة جديدة تظهر و تنتشر تلك هي الفلسفة الواقعية التي تناقض الفلسفة المثالية ولا تؤمن إلا بالواقع المحسوس والملموس الذي تسجله المشاهدة وتؤيده التجربة.
وتكاد تنحصر مبادئ تلك المدرسة في منصبين أساسين :

أ. **المذهب التاريخي:** ينادي هذا المذهب بأن قانون يخضع في تكوينه وتطويره لعوامل بيئية مختلفة ومتعددة ويكون موافقا ومسايرا لتطور البيئة نفسها وعلى هذا القانون في منطق المذهب التاريخي ليس من خلق إرادة سياسية و إنسانية و هو من أعلى يوجه إلى إدراك غاية معينة ولكنه من صنع الزمن ونتاج التاريخ وهو فذلك يعتبر العرف، القواعد التي ألف الناس على اتباعها فترة طويلة من الزمن حتى استقرت بينهم وأصبحت ملزمة وهو الشكل الأكمل و الأصدق للقانون.

ب. **المذهب الاجتماعي:**" ينادي هذا المذهب بأن القاعدة القانونية ليست هي القاعدة التي توضع بالتطبيق لأصل أو مثل أعلى وإنما هي القاعدة التي تتبع من الواقع المحسوس و التي يشعر جمهور الأفراد و المكونين للجماعة أنها ضرورية ولازمة لصيانة التضامن الاجتماعي"[2]

ومن الواضح ، أن كلا المذهبين يرتكز على عنصر الواقع سواء كان واقع تاريخي أو واقع اجتماعي ولكن من غير المذكور أن الحقائق المثالية لا تتمتع بنفس الحجية التي تتمتع بها الحقائق الفعلية المقامة على أساس من الواقع الاجتماعي وضوء من التاريخ ، إلا أنه من فوق عوامل الواقع

[1]: حسن كيرة : المدخل إلى القانون ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1974 ، ص ص 11-12 .
[2]بوذراع حسام الدين : دور قانون مطابقة البيانات 08/15 في ترقية المشهد الحضري للمدينة , دراسة حالة مدينة باتنة مذكرة ماجيستر في الهندسة المعمارية , جامعة باتنة , 2015/2014، ص 11.

الاجتماعي و التاريخي يوجد وعي الإنسان وعقله و هو ما يبصر بالغاية التي يجب على القانون أن يستهدفها ، حيث بفرض القانون واجبا بحقيق غاية ويقوم سلوك الأفراد تقويما يوافق تلك الغاية فهو يقرر إذا ما هو كائن وإنما يقوم ما هو كائن بالانتقال من الواقع "إلى الواجب و لا يتأثر هذا إلاّ من خلال المثل الأعلى الذي يستخلصه العقل فيما وراء دائرة المشاهدة والحث.

وعليه فالجمع بين عنصري الواقع و المثال يعتبر الأساس الصحيح لتكوين القاعدة القانونية.

رابعا/ خصائص قانون العمران:

تتمثل خصائص قانون العمران فيما يلي:

I. قانون العمران قانون مرن و متطور:

يطرح ميدان العمران عدة مشاكل تتزايد مع مرور الزمن، وهذا ما يتطلب البحث عن أفكار جديدة من شأنها وضع معطيات جديدة و إيجاد حلول لهذه المشاكل مما هو الشأن بالنسبة للوقاية من الأخطار الكبرى وكذا جانب حماية البيئية حيث تم تبنيها في شكل تشريعات وقواعد من قبل السلطة المختصة وفي وقتنا الحاضر يتم العملي تحقيق التوازن بين الحاجيات الأساسية للأفراد و المصلحة العامة دون إهمال التغيرات و التطورات الحاصلة في الميدان فأدوات التعمير المقررة في إطار السياسة العمرانية الوطنية تبقى متجددة قابلة للمراجعة متأثرة بعدة عوامل كالنمو الديموغرافي و الاقتصادي على المستوى الوطني.

II. قانون العمران قانون متميز:

إلى جانب ميزة المرونة فقانون العمران يتصف بالتميز كونه يختص بالقضاء الذي يختلف تبعا لخصائص منطقة موقع البناء ونوع البناء ووجهة استعماله ومن هنا تتولد صفة التميز فقيمة الأراضي مثلا في المنطقة الداخلية أو التلية تختلف عن قيمتها في المنطقة الجنوبية وكذلك طريقة البناء وشكله يختلف باختلاف الأخطار المحيطة بموقع البناء وشكله يختلف باختلاف الأخطار المحيطة بموقع البناء ومحيطه في كل منطقة" [1]

III.قانون العمران مكاني متعلق بالفضاء: ميدان قانون العمران واسع جدا

[1] بوذراع حسام الدين، مرجع سابق، ص 20.

خامسا/ أهمية التشريعات الحضرية:

تكمن أهميتها في أنها الأدوات الأساسية المؤثرة في مستوى تحضر الدول والموجه الأساسي للارتقاء بالمستوى العمراني من خلال مهامها الرئيسية الآتية:

- تحدد الجهات المناط بها عملية التخطيط العمراني ومسؤولياتها وصلاحيتها وإدارة العملية التخطيطية.
- تعمل قوننة الإجراءات والمتطلبات العمرانية وتعميق مبدأ الوضوح والمصداقية وتحقيق العدالة التخطيطية.
- تنظيم وتحديد العلاقة بين الجهات العامة المسؤولة عن التخطيط العمراني والجهات ذات العلاقة بما يترتب عليها من حقوق والتزامات.
- تحقق الانسجام والتوازن في الأنماط العمرانية بتطبيق تشريعات تخطيطية موحدة تحديد الطابع العمراني للمدينة.
- تؤدي إلى تحقيق عمارة متوافقة مع الاحتياجات والمتطلبات العمرانية والوظيفية محققة هوية مميزة.
- هي اداة تغيير وتحسين وإصلاح للبيئة العمرانية والريفية من خلال أحكام ملزمة وحاسمة تضعها موضع التنفيذ لتحقيق أهداف التخطيط والتنمية العمرانية.

وتعتمد على المقاربة الديمقراطية القائمة على تشاركية المجمعات العمرانية والمالكين من شأنها تحرير الطاقات لوضع تصور مستقبلي متكامل للتنمية العمرانية.

"ترسم معالم المستقبل للأجيال القادمة وهذه مسؤولية علينا أن نستشعر جسامتها حتى تكون إسهاماتها في مستوى التطلعات المرجوة"[1]

سادسا/ مبادئ تطوير التشريعات الحضرية:

- ✓ الشمولية في التطوير: لمستويات التخطيط وأنظمة البناء كلها و الإجراءات الإدارية.
- ✓ المرونة في التطوير والمواكبة المستجدة الزمانية والمكانية بإضافة خصائص جديدة وإعادة تكوين القائم للوصول به إلى أحسن صورة ممكنة.
- ✓ الملاءمة في التنفيذ ومواكبة كافة التطورات والمستجدات الزمانية والمكانية.

(1): د/ أسعد معتوق وآخرون، مرجع سابق، ص 06

- ✓ الوضوح والثقافة والمراجعة والطعن لتحقيق العدالة.
- ✓ " الأخذ بالحداثة والاتجاهات العالمية والإفادة من خبرات الآخرين الذين قطعوا أشواطا طويلة في هذا المجال"[1]
- ✓ المرجعية العلمية: باعتمادها على صياغة قانونية لمنهجيات خاصة بالتخطيط والتنمية العمرانية قائمة على الدراسة المستفيضة والبحث العلمي المستمر للتخلص من الأخطاء وأوجه الضعف في نواحي القصور على أساس علمي سليم يمكن من إحداث عملية التحسين المعقودة.

سابعا/ الأطر المقترحة لتطوير التشريعات و القوانين الحضرية:

"ان المنهجية التطويرية والتي يمكن من خلالها لقوانين وتشريعات العمران أن تقوم بأكثر من دور هام وفعال في النهوض بالسياسة الحضرية و يمكن بيان الأدوار الرئيسية وفقا لما يلي:

*التوجيه ، *الإصلاح ، *المحافظة ،* الرقابة ، * التشجيع"[2].

أ. الدور التوجيهي والاستراتيجي للقوانين و التشريعات الحضرية لتجسيد مبادئ التنمية وضمان تنفيذها:

تعتبر قوانين التخطيط العمراني من أهم أدوات تنفيذ السياسة الاستراتيجية المكانية والتي من خلالها يتم تجسيد مبادئ التنمية المستدامة وضمان تنفيذها.

حيث ظهر في أواخر القرن العشرين مفهوم الاستدامة الذي أصبح ملازما لإصلاح التنمية الحضرية أو التخطيط الحضري ومفهوم الاستدامة ينطلق من خلال توفير البيئة الحضرية الآمنة للأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال المستقبلية أيضا في "الحصول على بيئة حضرية مماثلة من خلال عدم استنزاف الموارد الطبيعية غير متجددة والمحافظة عليها لخدمة الأجيال اللاحقة"[3]

ويمكن أن تقوم التشريعات العمرانية بدور رئيسي في تحديد توجهات التنمية البعدية المدى وإعداد البرامج التخطيطية التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل لاستعمالات الأراضي وانعكاساتها المكانية والتي

(1): نفسه
(2): حيدر ماجد حسن: أثر القوانين والتشريعات التخطيطية على كفاءة المخطط الأساسي للمدينة، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد28، العراق، ص 26.
(3): نفسه.

تتطلب ضرورة تطوير التشريعات والقوانين العمرانية والتي تتبنى منهجية جديدة للتنمية والتخطيط الحضري وذلك بالإضافة إلى وضع قواعد قانونية جديدة لمشروعات التنمية العمرانية الكبرى وإعادة الهيكلة الإدارية للجهات المسؤولة عنها بما يؤمن الحفاظ على وتيرة تنفيذ جيدة لهذه المشروعات والتي تعتبر إحدى أهم الدعائم التنموية وتشير بعض الدراسات إلى بعض أهداف التشريعات التخطيطية المرتبطة بهذا الدور والتي يجب أن تهتم بها المخططات المحلية وفقا كما يلي:

- ✓ التأسيس لتنمية عمرانية واقتصادية مستدامة في بيئة طبيعية وصحية ضمن غطار قانوني.
- ✓ توفير نظاما واضحا لاستخدام الأراضي ضمن قانون التخطيط العمراني.
- ✓ امكانية دمج القرارات التخطيطية المحلية والاتحادية.
- ✓ توفير عمليات تخطيطية عادلة وفعالة من خلال جعلها ثقافة ومتجددة وفي متناول الجميع.
- ✓ التنسيق والشراكة بين جميع الإدارات المرتبطة بعملية التنمية العمرانية.
- ✓ "الاقرار بدور متخذي القرار والتأكيد على مسؤولية هيئة عليا مختصة في التخطيط العمراني".[1]

II. دور التشريعات الحضرية في إصلاح النظام العمراني القائم:

إن الدور الذي تقوم به قوانين العمران في إصلاح النظام العمراني القائم يأتي كمرحلة لاحقة لعملية غاية في الأهمية وهي مرحلة (تقييم نظام التخطيط العمراني القائم ومعرفة أوجه القصور التي تعتري هذا النظام ومن ثم وضع التشريعات العمرانية اللازمة لمعالجة ذلك القصور.

فالقوانين تعتبر بمثابة الأداة الرئيسية بيد الحكومة والتي تستطيع بموجبها إصلاح أي نظام عمراني قائم أو وضع الدعائم الأساسية الكفيلة بوضع نظام عمراني جديد يعدل أو يغير النظام القائم ومن ذلك على سبيل المثال:

- ✓ حصر ممارسة العمل التخطيطي بجهة واحدة مخولة قانونا بذلك ومنع تعددية أو ازدواجية الصلاحيات وتداخلها وهذا ما تنص عليه بداية غالبية قوانين التخطيط العمراني الإقليمية والعربية والأجنبية.

(1): د/ حسيب بن مهدي محمد الشويخات: التخطيط الحضري والمجالس البلدية: نحو مدن مستدامة ورقة مقدمة لمؤتمر العمل البلدي الأول، العراق، 1988، ص 05.

- ✓ إن حصر اختصاص التخطيط العمراني بجهة عليا واحدة لا ينفي الدور الأساسي الواجب القيام به من قبل تلك الجهة والمتمثل بالتنسيق والتشاور مع الهيئات الأخرى في الحكومة ذلك أن مقومات نجاح العمل التخطيطي المشاركة والتنسيق بين جميع الهيئات الحكومية في إعداده كل حسب اختصاصه ودوره خاصة فيما يتعلق بالتخطيط العمراني على المستوى الاستراتيجي وهذا ما يجب أن تكلفه القوانين والتشريعات التخطيطية.
- ✓ زيادة كفاءة الأجهزة الفئة القائمة لدى الجهات المختصة بالتخطيط العمراني عن طريق وضع الهيكلة الفنية اللازمة لإدارة التخطيط العمراني وتحديد المؤهلات العلمية والخبرات العلمية الواجب توفرها في الجهاز التخطيطي لتأمين أهلية الكوادر التي تقوم بمهام العمل التخطيطي والصلاحيات الممنوحة لها و محاولة تشكيل فريق من المختصين الأكفاء ذوي الخبرة الفنية اللازمة لقيادة وتوجيه العمل التخطيطي ومراقبة تنفيذه.
- ✓ وضع الآليات الخاصة بتشكيل اللجان اللازمة لقيادة بعض المهام خاصة فيما يتعلق باتخاذ بعض القرارات التخطيطية الحساسة ومنها اللجان الخاصة بإعداد الخطط والبرامج التخطيطية على المستوى الاستراتيجي، وقد دأبت معظم قوانين التخطيط العمراني على هذا النهج.
- ✓ وضع آلية لمراجعة وتعديل القوانين بشكل دوري وبما تلتزم مستجدات قضايا ومهام التخطيط العمراني وتعديل الأنظمة التخطيطية والقاصرة والتي يشوبها بعض القصور أو إلغاء الأنظمة الغير مجدية.

III. دور التشريعات العمرانية أو الحضرية في تفعيل وتنظيم جهاز الرقابة العمرانية:

يجب أن يستند جهاز الرقابة التخطيطية إلى إطار من أطر التشريعات والقوانين المنظمة لعمله فلا توجد رقابة بدون نص قانوني يحدد وينظم تلك الرقابة وبيان المخالفات التخطيطية والعقوبات المترتبة عليها وبهذا تتحقق زيادة فعالية جهاز الرقابة التخطيطية لدى إدارة التخطيط وتأمين الإطار التشريعي والقانون اللازم لقيام بمهام الرقابية ودعم بالمؤيدات الجزائية الكفيلة بتحقيق مفهوم الردع العام والخاص معا، كما يجب ان يشمل ذلك تفعيل وتنظيم وإحكام الرقابة على جميع المباني والإنشاءات الواقعة ضمن المشروع وكذلك جميع الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمشروع والمحيطة به ذلك أن أنشطة التخطيط والبناء تعتبر من أفضل السبل في التحكم في المجال العقاري وتحسين إدارة تنمية الأراضي والتخطيط العمراني في العالم المعاصر.

IV. دور التشريعات الحضرية في الحفاظ على التراث العمراني والمجتمعي:

ويتجلى ذلك في أمرين رئيسين هما:

1. دور التشريعات الحضرية في الحفاظ عل التراث العمراني وإعادة الهوية المكانية:

إن المناطق التراثية هي مناطق حياة مستمرة تتأثر بالتغيرات الإنسانية المحيطة بها على مر التاريخ ومن هذه الرؤية يجب توفير الحماية المناسبة لتلك المناطق من تأثير التطور العمراني الحديث عليها والحفاظ عليها لأجيال المستقبل وذلك من خلال:

✓ "إنشاء جهات تفتيشية لها صلاحيات لمناسبة بالمناطق التراثية وتتولى مهمة إيقاف تدهور تلك المناطق وإزالة التعديات عليها قبل أن تؤثر عليها بصورة دائمة.

✓ تحديد نطاق الحماية للمناطق التراثية والنظم والقوانين والتشريعات المنظمة للتعامل مع المناطق الأسرية ووضع أسس لتصميم المناطق والمباني المحيطة بالأثر عمرانيا ومعماريا".[1]

✓ وضع نظام متكامل للحفاظ وليس القرارات منفردة، والمحافظة على المناطق التراثية تتعطل بسبب تضارب قرارات الجهات الإدارية وتعدد جهات المسؤولية والتعارض القانوني بين السلطات العامة المسؤولة، ولتحقيق ذلك لابد من مراجعة القوانين واللوائح القائمة ووضع القوانين والتشريعات التخطيطية التي تعيد إلى نسيج المدينة عناصرها ومقوماتها البنائية التي تتفاعل مع وجوده وقيمته والتي تعيد له استقراره النفسي ووجوده الاجتماعي ضمن المدينة وبذلك يمكن "إعادة إنسانية المدينة وتفاعلها مع متطلباتها الاجتماعية من خلال افساح الطريق أمام المخطط المعاصر في تطبيق القيم وهذه العناصر".[2]

✓ التخطيط الحديث مع إعطاء الاعتبار الكامل للوسائل التكنولوجية واستعمالها بما لا يتعارض مع القيم الضاربة والتراثية للمدينة وذلك تأكيد لمعاصرة مع الاستمرار المبدأ المعاصرة مع الاستمرار الحضارة في بناء المدن أو يرى البعض أن هذا هو الفكر الأساسي للتخطيط الحديث فإذا كان الهيكل العامة للمدينة العربية القديمة قد تشكل على أساس المقياس الأساسي المتولد عن الحركة الطبيعية للإنسان، " ولما كان الهيكل العام للمدينة المعاصرة يتأثر أساسا بالمقياس المتولد عن الحركة الألية المتغيرة فإن الفكر الأساسي للتخطيط الحديث يهدف إلى إيجاد اللقاء المناسب بين كلا المقياسين عن طريق إظهار

(1) : Bourne Larry.s « Internal structur of the city" reading on space and environment oxford university press; 1971; p 129.

(2)الأشعب خالص: المقومات الضرورية للتصميم الأساسي، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد11، بغداد ، 1980، ص 134.

القيم الحضارية في تخطيط المناطق الجديدة وربط عناصر الزمن والفراغ والمكان في التشكيل العام للمدنية"[1].

2. دور التشريعات الحضرية في استعادة البعد الاجتماعي والقيم الحضارية الأصلية (الأصالة المجتمعية): لقد غيبت الأنماط العمرانية الحديثة مسألة الضبط الاجتماعي وبناء سلوك الأفراد ومراعاة ما يسمى العيب العام وهي من الأمور المؤثرة في تحقيق الأمن الاجتماعي "فكثيرا ما يمتنع الإنسان عن ممارسة أنماط من السلوك يوجد من يعرفه من أب أو جد أو جار أو صاحب حي او قبيلة أو أسرة معتدة وبنفس الوقت كثيرا ما يتجرأ على كبير ما يسمى الموازين الاجتماعية عندما يكون في مجتمع غير مجتمعهم حيث يغيب الضبط الاجتماعي"[2]

إن العودة إلى تكريس مبدأ الأصالة المجتمعية الذي يؤدي إلى تحقيق مفهوم الضبط الاجتماعي تتطلب وجود نوع خاص من التشريعات العمرانية التي تساهم بتوفير أحياء مكانية تجمع فيما بين ساكنيها علاقات اجتماعية مشتركة تقوم على أساس من العادات والتقاليد المتجانسة غير متنافرة والانسجام الثقافي والديني بما يخدم المصلحة الاجتماعية للحي السكني ويوفر نوعا من الأمن الاجتماعي ويتم ذلك بموجب عدة إجراءات منها:

- ✓ اشتراك أكبر عدد من السكان الحي بعملية الرقابة.
- ✓ نشر وتشجيع السكان على عادة التعارف فيما بين الجيران وتعميق الإحساس بروح المجتمع الواحد ضمن الحي.
- ✓ مراقبة سلوك الغرباء عن الحي وضرورة التبليغ عن أي سلوك من شان الإصرار بأمن الحي وعناصره الحضرية مع الأخذ بالاعتبار تعريف السكان بنوعية السلوكات السالبة التي تستدعي الإبلاغ عنها.

٧. الدور التشجيعي للتشريعات الحضرية:

ومنها وضع تشريعات قانونية تشجع على تنمية قطع الأراضي المعدة للبناء والنمو الحضري ضمن المناطق داخل حدود المنطقة الحضرية والحد من تراخيص البناء الفردية خارج تلك حدود المناطق مع استثناء مشاريع التنمية العمرانية وإعداد التشريعات اللازمة لضبط ذلك ويتم ذلك مثلا عن طريق منح

(1): الأنباري: مدينتي أجمل، وحدة التخطيط المعاصر العمراني، مطبعة الرسول العربي، كربلاء، 1987، ص07.
(2): الأنصاري باسم رؤوف: من التخطيط المعاصر للمدن، الموسوعة الصغيرة، عدد 28، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1980، ص 09.

بعض التسهيلات الخاصة بمنح التراخيص التخطيطية من الناحية الزمنية مثلا وسرعة الإجراءات بإعطائها " أولوية في تنفيذ إجراءات التراخيص وقد نهجت بعض قوانين التخطيط العمراني في بعض الدول هذا النهج ومنها نظام تخطيط المدن والأرياف في أنجلترا"[1].

ثامنا/ الصعوبات التي تعرقل فعالية التشريعات الحضرية:

- ✓ غياب قانون للتخطيط العمراني: أي غياب عنصر ومفهوم الشمولية والتكاملية وغياب التقنين الشامل للضوابط والمعايير التخطيطية المنهجية والعلمية.
- ✓ غياب قانون للإجراءات التخطيطية: إجراء تنفيذ مهام إدارة التخطيط لكل عملية من الناحية الزمنية والمستندات المطلوبة.
- ✓ ضعف فاعلية التشريعات والقوانين القائمة: الإلزام والإلحاح والحسم.
- ✓ ضعف المرجعية القانونية لمهام الرقابة التخطيطية: افتخار المنظومة التشريعية التخطيطية القائمة للنصوص القانونية التي تشكل الإطار القانوني الذي ينظم ويضبط عمل جهاز الرقابة التخطيطية لدى الجهات التخطيط العمراني المختصة.
- ✓ غياب مبدأ الفصل بين السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية كأحد أهم المبادئ الدستورية والقانونية والتي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة حيث تمارس الجهات المختصة بالتخطيط العمراني كافة هذه السلطات وتغييب النصوص التي لا تخدمها وغياب للآلية الخاصة بمراجعة قراراتها والطعن فيها لغياب النصوص الشريعية اللازمة لذلك.
- ✓ ضعف التشريعات العمرانية على مستوى التخطيط الاستراتيجي والشامل: أي أصبح اعتماد مخططات بعض المشاريع تحصيل حاصل وأصبحت ترجمة لما هو منفذ وليس كما هو مخطط وبالتالي التأثير على درجة التزام المخططات بمبادئ التنمية المستدامة والتداخل في استعمالات الأراضي، وفقدان السيطرة وضبط اتجاهات النمو الحضري.
- ✓ ضعف القوانين والتشريعات التخطيطية على المستوى التفصيلي: ويؤدي إلى اختلال التوازن في النسيج العمراني بين المناطق التخطيطية.

(1): حيدر ماجد حسن: مرجع سابق ص 33.

- ✓ قصور النصوص التشريعية الخاصة بمعايير الخدمات العامة: أي يتم تجاوز أماكن تموضع مختلف الخدمات والتجهيزات.
- ✓ قصور التشريعات الخاصة بمعايير والضوابط البيئية على مستوى التخطيط الاستراتيجي والتفصيلي.
- ✓ ضعف المنظومة التشريعية القائمة والمرتبطة بالبعد التراثي الاجتماعي، خاصة في مناطق الأعمال المركزية وغياب المحافظة على الخصوصية المحلية وغياب النصوص المرتبطة بالبعد الاجتماعي واغفال مفهوم الرقابة المجتمعية في الأحياء.
- ✓ ضعف التشريعات العمرانية المتعلقة بالأنظمة العمرانية التي تحقق التوازن بين العمارة والمناخ ومستوى الارتفاع، ومعدل شغل الأرض،...
- ✓ ضعف التشريعات المرتبطة بالبعد الاجتماعي التي تنص على المشاركة الشعبية في إعداد المخططات.
- ✓ عدم وجود المراجعة الدورية للتشريعات لضمان مواكبتها للتغيرات المجتمعية والافتقار إلى الكوادر المؤهلة لاقتراح وتطوير التشريعات العمرانية من الناحية التطويرية المر الذي يؤدي بدوره إلى عدم التكلم ببرامج التخطيط والمخططات العمرانية على الواقع بشكل سليم.

تاسعا/ التشريعات الحضرية في الجزائر:

ا. مراحل تطور التشريع القانوني للتعمير في الجزائر:

إن سياسات التهيئة و التعمير في الجزائر مرت بعدة مراحل حاولت من خلالها الحكومات المتعاقبة ومنذ الاستقلال التحكم في قواعد البناء و التوسع العمراني ورغم أنها وإن غيرت شيئا من مظاهر الحياة العمرانية والاجتماعية إلاّ أن هذه القواعد ظلت ناقصة و غير كافية لأسباب موضوعية أهمها التخلف الاقتصادي و النزوح الريفي و النمو الديموغرافي المفرط وعدم فعالية القوانين و التنظيمات التي طبقت في هذا المجال تنفيد لسياسة معينة، الأمر الذي أدى إلى انتشار السكن العشوائي واختلال النسيج العمراني لجل المدن الجزائرية.

و إذا أردنا مسايرة التطور التاريخي لسياسة التعمير في الجزائر فقد مرت بالمراحل التالية:

1. التشريع العمراني في زمن العثمانيين:

رافق حركة التمدن الواسعة التي شهدتها الدولة العثمانية ، تشريع عمراني يتناسب و المتطلبات التفصيلية لإنشاء التمدن وإدارتها الحضرية حيث خلف العثمانيون ورائهم من الإرث المرتبط بالتشريعات العمرانية و المعمارية ما يوازي في أهميته المأثر المادية و الشواهد المعمارية كقصبة الجزائر العاصمة، قصبة تلمسان، قصبة قسنطينة... و التي مازالت شاهدة على ذلك في شتى البقاع الاسلامية التي حكمها العثمانيون فقد انتشرت مئات الوثائق المتعلقة بالتشريعات العمرانية والتي يعود أغلبها إلى الأوامر السلطانية العثمانية ومنها ما كتبه عصمان نوري عنه الأمور البلدية 1922 كما صنف الأستاذ" يلسيموز" وثائق تعود إلى القرنين السادس و التاسع عشر تشمل العديد من المواضيع العمرانية المتداولة في أيامنا هذه.

وعلى الرغم من عدم بلوغ هذه التشريعات إلى حد التقنين و إرسائها ضمن منظومة تشريعية عمرانية رسمية على غرار قوانين التخطيط العمراني المعاصرة و التي تعني بتنظيم المدن و النشاط العمراني الحضري إلا أن التدقيق في محتوى المخطوطات العثمانية المرتبطة بهذا المجال يكشف الطريقة العلمية السليمة لمناقشة مسائل النشاط العمراني لمختلف مستوياتها ابتداء من إنشاء المدن و انتهاء بأدق مسائل التخطيط العمراني التفصيلية.

ويمكن للمطلع على هذه المخطوطات و الوثائق أن يعرف ارتباطها بالقضايا التخطيطية والعمرانية المعاصرة ومن هذه الوثائق ما كان يحمل العناوين التالية:

- مميزات المباني وهي المتعلقة بتحديد الارتفاعات المسموحة للأبنية و الإرتدادات و البروزات و الاجنحة و المضلات.
- أسلوب البناء ومواد البناء و المعايير المستعملة.
- إجراءات أعمال البناء و المتابعة.
- ؟؟ الشوارع و الأماكن العامة و الأرصفة وتنظيفها.
- بيع قطع الأراضي لغير المسلمين.
- مسألة تصنيف الأحياء للمسلمين والغير مسلمين
- مسائل المياه ويشمل على مسائل توريد مياه الشرب ومسائل تصريف المياه المستعملة

- مسائل الأمن: كتخصيص مناطق سكن للغراب وأمن الأحياء السكنية ومنع الهجرة إضافة إلى ذلك مرت في السنوات الأخيرة مذكرات[1]

لمشاهير المعماريين العثمانيين و منهم المعماري سنان باشا الذي نشر له تذكرة البنيان وتحفة المعمارات"[2]

2. التشريع العمراني أثناء فترة الاستعمار:

إن الحديث عن التعمير كسياسة وقانون لم يبدأ في الجزائر إلا مع دخول الاستعمار الفرنسي الذي عمل على إصدار سلسلة من القوانين والتي كانت ترمي لبلورة توجهات وأهداف الاستعمار في مجال التعمير والاسكان بالجزائر.

فمع احتلال فرنسا لمدينة الجزائر سنة 1830 ثم احتلالها لباقي المدن الجزائرية الأخرى سواءً منها الواقعة على الشريط الساحلي أو الداخلية بدا عدد سكان المدن يتقلص بحيث أصبح لا يزيد عن 5% من مجموع السكان الجزائرية أنداك والذي قدر بـ 3 ملايين نسمة ويعود السبب في تناقص عدد السكان الحضر في هذه الفترة إلى سياسة التقتيل الجماعي خلال مقاومة الأهالي للاحتلال وسياسة الطرد و النفي التي اتبعها الاستعمار ضد سكان المدن، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الاعتصام بالأرياف و الجبال أو الهجرة إلى البلدان المجاورة و المشرق العربي.

"وتميزت المدن الجزائرية في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي بنوع من الاكتفاء الذاتي و اللامركزية في علاقاتها بأقاليمها في المجالات الاقتصادية و التجارية.

بحيث كانت الأرياف تعتمد على المدن في اقتناء السلع الصناعية من ألبسة وأدوات صناعية وحرفية وتهون المدني لمنتوج الزراعي والحيواني بشكل وفير ومستمر ويصدر الفائض منه وخاصة الحبوب إلى الخارج[3]

إلا أن العلاقة سرعان ما كسرت من طرف المستعمر الذي وجه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي و الطبيعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي وذلك بربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بواسطة شبكة من السكك الحديدية وأقيمت سيوهات خزن الحبوب على امتداد هذه الشبكة ثم أنشأت الموانئ

---

[1] ميدور يحي: التعمير وآليات إستهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة – مذكرة ماجيستير في الهندسة المعمارية ،جامعة باتنة، 2011-2012، ص 39.

[2] محمود حميدان قدير: التخطيط الجغرافي ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية إمارة دبي نموذجا كلية الاقتصاد، امارة دبي، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 93.

[3] :تيجاني بشير: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2000، ص 15.

بالمدن الساحلية مثل ميناء الجزائر وميناء وهران و عنابة و بجاية و مستغانم وبني صاف والغزوات وسكيكدة وغيرها لنقل النتوج الزراعي و الثروات المعدنية إلى فرنسا.

أ. **مرحلة (1962-1989):**

غير أنه مع بداية الاستقلال برزت إلى الوجود العديد من المتغيرات المتمثلة أساسا في تفاقم المشاكل وعدم إمكانية بناء القرى المهدمة إبان الثورة التحريرية وعودة عدد كبير من الجزائريين إلى أرض الوطن وسرعة نمو الديموغرافي وتزايد ظاهرة التمدن بالجزائر بسب ارتفاع نسبة الهجرة من القرية نحو المدينة و تميزت هذه الفترة بصدور:

- القانون 02/82 المؤرخ في 06 فيبراير 1982 و المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة.
- القانون 09/84 المؤرخ في 04 فيفري سنة 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
- الأمر 01/85 المؤرخ في 13 ؟؟؟1985 و الذي يحدد قواعد شغل الأراضي قصد وقايتها وحمايتها و المصادق عليها بموجب القانون رقم 08/85 المؤرخ في 12 نوفمبر 1985.
- القانون رقم 03/87 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق لـ 27 يناير سنة 1987 و المتعلق بالتهيئة و التعمير.

أما بالنسبة إلى أدوات التخطيط في هذه المرحلة فهي:

➢ **مخطط البلدية للتنمية(PCD):** اعتمادات مالية تغطيها الدولة للبلدية حسب أهميتها لتلبية الحاجيات و المرافق المختلفة.

➢ **مخطط التحديث العمراني(PMU):** و هو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبيرة و المتوسطة.

➢ **المخطط العمراني الموجه (PUD):** يحدد استخدامات الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن ومرافق وهياكل ومساحات خضراء وتجهيزات ومنشآت اقتصادية وغيرها.

➢ **المخطط العمراني المؤقت (PUP):** انتهت صلاحيته في سنة 1990 وهو يشبه المخطط العمراني الموجه من حيث أسعار التهيئة العمرانية واهدافها إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية "[1]

[1] :بشير تيجاني : مرجع سابق ، ص 65.

- **السكنات الحضرية الجديدة** : بدأ العمل بهذه السياسة العمرانية في الجزائر منذ 1975 بهدف التحكم في النسيج العمراني بالمستوطنات الحضرية من أجل توفير السكن لأعداد سكانها المتزايدة وحسب التوجيهات العمرانية الجديدة العمرانية الجديدة ، حيث يمكن للمناطق السكنية الحضرية الجديدة أن تنشأ بشكل اختياري وعندما تكون طاقة المشروع إنتاج 400 سكن فما فوق.
- **التجزئة:** توجد وسيلة عمرانية أخرى تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم و المنسجم مع النسيج العمراني، وقد ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي بشكل ملموس إذ يشير الديوان الوطني للإحصائيات في وثائقه المتعلقة بموضوع السكن عن انجاز ما يقارب 1.5 مليون وحدة سكنية في المدة ما بين 1966-1192.

ب. **المرحلة الثالثة بعد 1990:** وفي بداية التسعينات وفي ظل الإصلاحات العامة التي شرع في تطبيقها الدستور 1989حيث شهدت الجزائر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية بدخولها النظام الليبرالي واقتصاد السوق و التعددية السياسية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي وبالتالي التخلي عن النمط المركزي في التخطيط فعرفت سياسة التعمير تحولا كبيرا وعميقا تجسد بصدور قانون الولاية و البلدية 08/90 و 09/90 المؤرخين في 1990/04/07 و اللذان حددا الصلاحيات ومجال تدخلها في هذا المجال كهيئات إدارية لضمان الرقابة وصدور قانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي صنف الأراضي من حيث طبيعتها ووضع الأحكام التي تنظم الإطار العام للتحكم في العقار الحضاري ثم يليه القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 و المتعلق بالتهيئة و التعمير و المراسيم التنفيذية المطبقة له والذي يعد بداية لمرحلة جديدة فعلية وحاسمة لتطبيق" توجه جديد يضبط قواعد التعمير بوضع قواعد وآليات للرقابة ولاسيما تلك المتعلقة بالرقابة وتقنية أدوات التهيئة و التعمير "[1]

غير أن الأزمة المالية الحادة وأوضاع السيئة التي عاشتها البلاد أفرزت تعقيدات كبيرة حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسة العمرانية الجديدة مما جعل بعض القوانين الهامة لاسيما المتعلقة بالمدينة والرقابة البعدية تتأخر:

- القانون رقم 04/98 المؤرخ في 05-06-1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي.
- القانون رقم 01/99 المؤرخ في 1999/12/06 محدد لقواعد الفندقة .
- القانون رقم 02/01 المؤرخ 2000/04/24 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنمية المستدامة.

[1] ميدور يحي: التعمير وآليات إستهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة ورقلة ؟؟؟ هندسة معمارية، 2012/2011، ص 38.

- القانون 02/02 المؤرخ في 02/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتنميته.
- القانون 08/02 صدر في 2002/05/08 يتعلق بشرط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.
- القوانين 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- القانون 02/03 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية والمؤرخة في 2003/02/17.
- القانون 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون 15/08 المؤرخ في 2008/08/20 المحدد لقواعد مطابقة البنايات واتمام انجازها اضافة

إلى كل هذه القوانين فإن ما يثير الانتباه في ميدان التعمير هو تعدد التعليمات والمذكرات المنظمة لقطاع التعمير وعادة ما يستند عليها بدل النصوص التشريعية والقوانين الأمر الذي يطرح التساؤل حول القيمة القانونية لهذه التعليمات ومدى الزاميتها بالنسبة للإدارات المعنية.

- أما بالنسبة لأدوات التخطيط لهذه المرحلة فشهدت صدور مخططات التخطيط على مستوى الوطني والجهوي والولائي ونوردهم كما يلي:

- **المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)**
- **المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT)**
- **المخطط التهيئة الولائي(PAW)**
- **مخطط تهيئة البلدية(PAC)**
- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU)**

مخطط شغل الراضي: (POS)

وقد تميزت هذه الفترة بسياسة جديدة لاستهلاك العقار الحضري لإنتاج المجال السكني ولتوسيع المدن و هي:

- **المدن الجديدة:**

تثبت الحكومة الجزائرية استراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر لسريع خاصة عبر الشريط الساحلي والتل وظل التشبع الحضري أقصاه في المدن الكبرى حيث صادقت الحكومة الجزائرية برئاسة مقداد سيفي سنة 1995 على عدة مشاريع مدن جديدة بالقرب من مدينة الجزائر كالعفرون وفي الهضاب العليا كمشروع مدينة بوغزول و عين الباي بقسنطينة وقد اعتقد الكثير أن المدن الجديدة هي الحل الأمثل لمعالجة اشكالية سرعة التحضر التي تعيشها الجزائر إلا أن واقع الأمر أن الفكرة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لانجاز مثل هذه المشاريع الطموحة نحتاج إلى لمدن الجديدة بالمفهوم العمراني المعاصر ويقتصر

على انشاء مراقد للبشر فقط بالقدر ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن توفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والادارية الضرورية.

عاشرا/ التشريعات الحضرية الدولية و مسألة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي:

I. المنظمات و الجهات الغربية في مجال التراث العالمي:

1. منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم:

United nations educational scientific and cultural organization

(UNESCO) أنشأت عام 1964 وهدفها الأساسي الحماية والحفاظ على التراث الإنساني من الأعمال الفنية والكتب التذكارية والآثار ذات الأهمية التاريخية أو العالمية.

2. المجلس الدولي للآثار والمواقع: International concil of moments and sites (ICOMOS)

أنشأ عام 1965 من قبل اليونسكو وهي منظمة غير حكومية وهدفها الأساسي تنمية المقاييس اللازمة لإدارة التراث العالمي وموقعها الرئيسي في فرنسا.

3. المركز الدولي لدراسة صون وترميم الآثار"

International center for conservation and restoration of monuments (**ICCROM**)

أنشأ عام 1959 وهي منظمة غير حكومية وهدفها التدريب والتوعية في مجال الحفاظ والترميم ويتعاون مع اليونسكو في كافة المجالات وموقعه في روما.

4. الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإعلانات العالمية:

أ. الاتفاقيات: تعقدين دولتين أو أكثر كتابة وتخضع للقانون الدولي ولهذا فهي ملزمة.

ب. المواثيق الدولية: تطلق على الاتفاقيات ذات الأهمية الخاصة وهي قد تكون ملزمة أو غير ملزمة.

5. لجنة التراث العالمي: و تضطلع لجنة التراث العالمي بأربع وظائف أساسية هي:

- ✓ التحديد بالاستناد إلى الترشيحات التي تقدمها الدول الأطراف للممتلكات الثقافية و الطبيعية ذات القيمة العالمية الاستثنائية و التي يلزم صونها بموجب الاتفاقية و إدراج تلك الممتلكات في قائمة التراث العالمي.

6. صندوق التراث العالمي:

على الدول الأطراف التي تعتزم منح مساهمات لحملات المساعدة الدولية أو لغيرها من مشروعات اليونسكو المتعلقة بأي ممتلك مسجل فيا لقائمة على تقديم إسهاماتها عن طريق صندوق التراث العالمي و ينبغي للأمانة أن تشير إلى المبادئ التوجيهية الداخلية لجمع الأموال من القطاع الخاص لصالح اليونسكو في تنظيم جمع الأموال الخارجية لصالح صندوق التراث العالمي.

II. بعض المواثيق و الاتفاقيات الهامة الخاصة بحفظ و ترميم التراث العمراني:

1. ميثاق أثين الترميم الآثار التاريخية:

وضع في أول اجتماع للمعماريين المهتمين بالآثار التاريخية عام1931 م

2. ميثاق فينيسيا للمحافظة على ترميم الآثار و المواقع:

وضع عام1964 م للتحديد الدقيق لميثاق أثينا و تعميق مغزاه

3. اتفاقية حماية التراث العالمي و الطبيعي 1982 م:

وضعت بمعرفة اليونسكو و تنص على:

- ✓ أهمية اتخاذ إجراءات محددة تؤدي إلى وضع نظام فعال لتقديم الحماية الجماعية للتراث الحضاري و الطبيعي.
- ✓ تبني الاجراءات المختلفة على أسس ثابتة و وفقاً للأساليب العلمية.

4. ميثاق لاهور (الندوة الدولية للحفاظ على التراث الإسلامي):

عقدت الندوة عام1980م في لاهور بباكستان

5. ميثاق بورا حول الحفاظ على الأماكن ذات الأهمية الحضارية:

" وهو ميثاق عالمي وضع بواسطة الأيكوموس عام1981 فيبور ا بأستراليا

6. اللوائح و البروتوكولات الدولية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي:

أ. البروتوكولان الملحقان باتفاقية لاهاي :

- **البروتوكول الأول:** المتعلق بمنع تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي المحتلة لسنة 1956 .
- **البروتوكول الثاني:** المتعلق بضمان صيانة و الحفاظ على الممتلكات الثقافية لسنة 1999 .
- **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:** المعتمد في روما بتاريخ 17 يوليو 1998، أكد ضمن ديباجته على صيانة وضمان الحفاظ على الروابط المشتركة بين جميع الشعوب، تتمثل في التراث الثقافي المشترك، واعتبر أن الاعتداءات على مثل هذا التراث تعتبر اعتداءات خطيرة تمس أمن و سلامة الشعوب في ممتلكاتها وآثارها الثقافية.
- **اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لسنة 2005**، أكدت هذه الاتفاقية ضمن مبادئها العامة على أن التنوع الثقافي يشكل تراثا مشتركا للبشرية، وأنه ركيزة أساسية للتنمية المستدامة للمجتمعات والشعوب والأمم، وأنه من الواجب تعزيزه و المحافظة عليه لفائدة الجميع.
- **اتفاقية صون التراث الثقافي لسنة 2010**، جاء ضمن المبادئ العامة لهذه الاتفاقية وجوب وضرورة صيانة الآثار والممتلكات الثقافية بغرض تعزيز التفاعلات والمبادلات بين الثقافات وضمان حمايتها من جميع صور وأشكال الاعتداءات.[1]

III. المنظمات والهيئات العربية و الإسلامية للحفاظ على التراث الثقافي:

ليس هناك تاريخ بدون ثقافة وخير ما نستدل به كلامنا هي مقولة الكاتب محمد العابدي الجابري " إن إبادة الشعوب يمر بالضرورة عبر إبادة ثقافاتها ولغاتها " كما يقول جمال عليان في كتابه ' الحفاظ على التراث الثقافي ' " إن فقدان التراث كالرجل الفاقد لذاكرته ".

والاهتمام بالتراث ليس وليد مرحلة أو ظرفا زمنيا عابرا وإنما شكل هما مجتمعيا ودوليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان من أبرز ذلك هو ولادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم سنة 1945 بعد مخاض عسير، كما عملت في هذا الشأن الأقطار العربية على إنشاء عدة مؤسسات تعمل في هذا الإطار ومن أهمها:

(1) المصدر: www.corjj.ORG.doc.warld. le 24/11/2016 à 11h36.

- **"منظمة المدن العربية سنة 1967.**
- **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اليسكوALECSO، سنة 1972.**
- **المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسسكوISESCO، سنة 1982.**
- **منظمة العواصم والمدن الإسلامية سنة 1980.**
- **منظمة الأغاخان سنة 1992."[1]**

كما أقامت لهذا الغرض متاحف خدمة للتراث حتى يغدو ركيزة ودعامة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى هذا النهج انبثقت عدة جمعيات مدنية تعنى بالتراث وتجعله في صلب الاهتمام وأحد أولوياتها معتبرة إياه المنطلق الأساسي نحو الركب العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في حين نرى مؤسسات وجمعيات أخرى تصنفه كركن رابع للتنمية المستديمة وجزء لا يتجزأ من الممارسة الثقافية والفنية ويساهم في إغناء الثقافة المحلية من خلال الدعوة والتوعية وفي ترسيخ أفكار ورؤى وقيم.

IV. تواريخ مهمة للجزائر في مجال التراث الثقافي:

✓ تعتبر الجزائر من السباقة في إمضاء اتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي منذ سنة 1972.

✓ اتفاقية متعلقة بالتدابير المتخذة لمنع استيراد وتصدير وتحويل الأملاك الغير قانونية للممتلكات الثقافية سنة 1970.

✓ الجزائر تعتبر أول دولة تمضي على اتفاقية الدولية للتراث الثقافي غير المادي سنة 2003 في سبتمبر 2009 أمضت الجزائر على:

- البروتوكول الثاني لسنة 1999 لاتفاقية لاهاي لسنة 1954 المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح.
- اتفاقية اليونيسكو المتعلقة بحماية التراث الثقافي التحت مائي سنة 2001.
- اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص UNIDROI بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة لسنة 1995.
- اتفاقية حول حماية وترقية تنوع أشكال التعبير الثقافي لسنة 2005.

(1) مأخوذة للسيدة رقية ويداني: مندوبية السياحة بإقليم الرشيدية أثناء حوارها مع السيد وزير الثقافة المغربي في 2004/12/30، الرباط، المغرب.

حادي عشر/ الجزائر و الحماية القانونية للتراث العمراني و الثقافي:

تعد الممتلكات الأثرية الذاكرة التاريخية للشعوب مما يقتضي حمايتها بشتى الطرق والوسائل القانونية، وخلال العهد الاستعماري تم التركيز على المعالم الأثرية الرومانية لتبرير الوجود الفرنسي وريثة روما، وبعد الاستقلال هذا القطاع لم يشهد اهتمام حيث الآثار تعرضت للتهريب والتخريب رغم وجود ترسانة قانونية ابتداء من الامر 67-281 الملغى بالقانون 98-04 المتعلق بالتراث الثقافي دون إهمال مختلف النصوص التطبيقية.[1]

ومن أجل تبرير وجود الاستعمار الفرنسي،العديد من المؤرخين وعلماء الآثار في أواخر القرن الثامن عشر " ساهموا من خلال أعمالهم في تقديم فرنسا كوريثة روما بإفريقيا الشمالية، وفي هذا الصدد كاتب عن المدن الرومانية اعتبر في مقدمة مؤلفه أن معرفة إنجازات الرومان في المقاطعات الرومانية بإفريقيا الشمالية هو أفضل لتوجيه الجهود وضمان النجاح".[2]

وخضع تسيير التراث الوطني إلى المصالح العسكرية الفرنسية،ليتم نقل هذا التسيير إلى المصالح المدنية المتمثلة في مديرية الداخلية والفنون الجميلة تحت وصاية الحاكم العام بالجزائر وبالتالي وخضع التراث الوطني لأحكام قانون المحتل الفرنسي ابتداء من القانون المؤرخ في 30 مارس 1887 وقانون 31ديسمبر1913 وقانون 41/27 المتعلق بتنظيم الحفريات الأثرية و المرسوم رقم09/42 والقرار 07/47 المتعلق بتنظيم الإشهار ولصق الإعلانات ونصب اللافتات و بالتزامن تم إنشاء مصالح أثرية مهمتها مراقبة المساحات والمواقع الأثرية.

واستمر العمل بهذه النصوص القانونية والتنظيمية إلى غاية تحقيق الاستقلال الوطني عام 1962وأمام انشغال الحكومة الجزائرية بإعادة ترتيب البيت الجزائري ومحو آثار البؤس والحرمان،وجدت الحكومة نفسها أمام انشغالات كثيرة أولى من الاهتمام بالتراث الثقافي،حيث اكتفى المشرع بتمديد العمل بالقانون الفرنسي،إلا ما يتعارض مع أحكام السيادة الوطنية بموجب القانون 62-157 المؤرخ في31ديسمبر 1962.

(1)د/ خوادجية سميحة حنان: حماية الممتلكات الأثرية في ظل قانون التراث الثقافي، مقال منشور في مجلة محكمة ودورية دفاتر قانونية وسياسية، جامعة ورقلة، العدد15 لسنة 2016، ص06.

(2)فريدة بلفراق: الإجراءات القانونية لحماية الآثار في الجزائر: دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد5/2003، ص33.

وفي سنة 1967، أسندت مهمة صياغة أول نص قانوني للتراث الثقافي الوطني إلى عالم الاثار الفرنسي ألبار فيفري **Albert Fevrier** الذي قام بأبحاث مهمة في مدينة سطيف وضواحيها لاسيما منها مدينة جميلة،حيث جرت أبرز أبحاثة الاثرية،وقد اكتفى بالرجوع إلى النصين التشريعيين(نص قانون 1930 ونص القانون 1941)وإعادة صياغتها في نص قانوني جديد قوامه 138 مادة،وأفرغه في وعاء الأمر 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الآثار والأماكن التاريخية.

"وعقب الامر 67 -281،صدر المرسوم 69-82 المؤرخ في 13 جوان 1969 المتعلق بتصدير الأشياء ذات الفائدة الوطنية من الناحية التاريخية والفنية والأثرية والذي يمنع تصدير أي شيء يهم زمن ما قبل التاريخ او علم الآثار إلا بموجب إذن من الوزير المكلف بالفنون،ليليه القرار المؤرخ في 17 ماي 1980 المتعلق بمنح رخصة البحوث الأثرية ويتضمن أحكام وإجراءات و كيفيات تنفيذ الأبحاث الأثرية والإدارات المكلفة بمنح الرخص".[1]

رغم هذه التدابير، إلا أن غياب النصوص التطبيقية للأمر 67-281 ترتب عليه فراغ قانوني وتعدي على المعالم التاريخية وسرقة التحف الأثرية والتاريخية ،واستمر العمل بهذه النصوص القانونية إلى غاية صدور القانون 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 الذي مازال العمل به قائما إلى اليوم و الذي جاء تماشيا مع التوجهات السياسية،ومحاولة لتحديث وإعطاء نظرة عصرية متفتحة رغم النقائص التي يمكن توجيهها،وتتمثل النظرة العصرية المتفتحة من خلال:

- ✓ وضع نظام لتصنيف التراث الثقافي دون إهمال التراث الثقافي غير المادي.
- ✓ تعريف وتصنيف وتدقيق للتراث الثقافي أكثر دقة من القانون القديم بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية .
- ✓ أحكام خاصة لمساعدة الخواص لحماية التراث الثقافي.

(1)المادة (01) من المرسوم 82/69 المؤرخ في 13 جوان 1969 والمتعلق بتصدير الأشياء ذات الفائدة الوطنية من الناحية التاريخية والفنية والأثرية، الجريدة الرسمية عدد53 والمؤرخة في 20 يونيو 1969 السنة السادسة ويقابله في القانون الفرنسي القانون المؤرخ في 23 جوان 1941 المتعلقة بتصدير الأشياء الفنية.

I. آليات التخطيط النوعية لتسيير الفضاءات الحساسة من الإقليم في الجزائر:

إلى جانب قواعد التعمير التي أوردها قانون 29/90 المعدل والمتمم فإن المشرع في إطار حماية البيئة في حد ذاتها وفي إطار ضمان تنمية الفضاء الوطني لتنمية منسجمة ومستدامة سن عدة قوانين وتنظيمات متعلقة بحماية المناطق المحمية أو الأقاليم الحساسة من التراب الوطني من البناء العشوائي عليها للاعتبارات العديدة التي تقوم عليها ذلك لأنه لا مجال لفصل البيئة عن العمران فهما مفهومان متلازمين بقدر ما يبدو أنهما متناقضين.

فلا سبيل إلى عمران مستدام دون المحافظة على البيئة ومواردها التي هي في طريقها إلى الزوال وكما للمواطن الحق في البناء (حق فردي) فإن له الحق بالتمتع بالحقوق البيئية باعتبارها حقوقا جماعية وتضامنية (حق جماعي).

1. المناطق الحساسة وتصنيفها القانوني:

لقد تعرض قانون 29/90 المعدل والمتمم إلى هذه المناطق في الفصل الرابع المتعلق بالأحكام الخاصة التي تطبق على بعض الأجزاء من التراب الوطني وفي المواد من 43-49 منه.

وعليه يمكن تعريف المناطق الحساسة على أنها تملك المناطق أو الإقليم والأقاليم التي تتوفر على مميزات ومقومات واعتبارات خاصة إما طبيعية أو ثقافية أو تاريخية أو حضارية بارزة مما يجعلها تستدعي حماية استثنائية وآلية خاصة للرقابة سواء من حيث الهياكل أو الإجراءات أو العقوبات بالنظر لما تمثله من قيمة سياسية، اقتصادية، اجتماعي، ثقافية، حضارية كبيرة يمكن ردها إلى البيئة في حد ذاتها كالساحل والمناطق السياحية، الأقاليم ذات الميزة الطبيعية والثقافية البارزة، الأراضي الفلاحية ذات المردود العالي أو الجيد والأراضي الغابية.

لم يغفل قانون التوجيه العقاري 90/25 أيضا هذه المناطق ففي القسم الرابع منه تحت عنوا المساحات والمواقع المحمية وبموجب المادة 22 منه ينص على ما يأتي:

نظرا إلى اعتبارات تاريخية أو ثقافية أو علمية أو أثرية أو معمارية أو سياحية أو بغرض المحافظة على الحيوانات والنباتات وحمايتها يمكن أن توجد أو تكون مساحات أو مواقع ضمن الأصناف السالفة وذلك بموجب أحكام تشريعية خاصة.[1]

[1]: بناصر يوسف : رخصة البناء و حماية البيئة ، مجلة العمران ، مخبر القانون العمراني و المحيط ، كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار ، عنابة جوان 2008 ، ص53.

على الرغم من التأخر الكبير في صدور القوانين المتعلقة بالمناطق الحساسة وما نتج عنه من أضرار وخسائر فادحة على حسابها في ظل غياب ضمير أخلاقي وجماعي لحمايتها إلا أن هناك ضوابط جديدة تسمح بتكييفها مع الأهداف الاستراتيجية للنمو الحضري والعمراني وإعادة التوازن للبيئة الحضرية على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي ويبقى ذلك مرهونا بمدى احترام هذه الضوابط.

وهناك جملة من القوانين التي وضعها المشرع قد حماية هذه المناطق الحساسة من البناء العشوائي وإخضاع عملية البناء والتعمير عليها لشروط خاصة بها وإن خوصية الأحكام التي جاءت بها هذه القوانين تبرر بالطابع الهش لهذه الأقاليم من جهة وبأهميتها الاقتصادية والبيئية من جهة أخرى.

II. المناطق ذات الميزة الطبيعية والثقافية والتاريخية البارزة في الجزائر:

تتميز البنية العمرانية الجزائرية بوجود مدن غير منسجمة تتباين فيها المراكز التقليدية (القصور القديمة، القصبات) المباني العتيقة المشيدة منذ الاستعمار ومجمعات عمرانية بنيت بعد اللاستقلال منها المساكن والأحياء القصديرية التي سيرها الخواص بأنفسهم.

ونجم عن هذا التعمير غير المنتظم صورة مشوهة للعمران واحتلال عشوائي للمساحات لم يخضع لأية مراقبة ولا أي تدخل من طرف الإدارة في الوقت المناسب مما جعل المدن الجزائرية فاقدة للهوية العمرانية الأصيلة وللفن والإبداع.

أمام هذا الوضع توجب الدفاع عن تراثنا المعماري الذي لا ينبغي أن يفسر على أنهمجرد تمسك بالماضي وبعثه من جديد بل ينبغي أن يفهم أن تأكيد واع للأصالة.

"هذا التراث الذي يواجه خطر التعرض للتشويه والتدمير بما نقل إليه من عمارة غربية بعيدة عن موروثنا التراثي والثقافي والاجتماعي."[1]

خاصة وأن التراث المعماري والعمراني يشكل إحدى ركائز الطابع المعماري لبيئة الإنسان أو الهوية المادية للمجتمعات "فهو مجموع المباني والمنشآت التي استمرت وأثبتت أصالتها وقيمتها في مواجهة التغير المستمر"[2]

"ولهذا أضحت الحماية المدمجة له بعدا مهما في التعمير تهدف إلى حفظ وترميم وإعادة تأهيل المباني والمواقع التاريخية من أجل تكييفها مع الحياة العرية للمجتمع الحالي"[1]

[1]: لكحل طافر غنية : قراءة في تاريخ و أصالة التراث المعماري العربي ، ملتقى دولي حول حفظ و حماية التراث المعماري يومي 23- 24 ماي جامعة تلمسان ، 2001 ، ص 01.

[2]: شوية محمد العيد : تنمية المدينة و الطابع المعماري ، الملتقى الدولي للهندسة المعمارية ، يومي 20- 21 نوفمبر 1999

ولهذا في هذا الصدد سخر المشرع الجزائري ترسانة من النصوص القانونية منذ الإستقلال إلى اليوم بداية بالأمر رقم 281/67 المؤرخ في 1967/12/20والمتعلق بحماية المواقع والمعالم التاريخية والطبيعية إلى المرسوم 135/81 المؤرخ في 1981/06/27 المتضمن تغيير تشكيلة اللجنة الوطنية للمعالم والمواقع إلى المرسوم 382/81 المؤرخ في 1981/12/26 المحدد لصلاحيات الولاية والبلدية في قطاع الثقافة والمرسوم 684/83 والمتعلق بحماية المواقع في إطار مختلف عمليات التدخل العمراني ثم المرسوم 09/88 المؤرخ في 1988/01/26 المتضمن إنشاء مؤسسة ترميم التراث الثقافي.

لقد تم التأكيد على هذه الحماية في قانون التهيئة والتعمير 29/90 المعدل والمتمم ذاته المنصوص التطبيقية له ثم أصدر المشرع قانون رقم 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي بهدف التعريف بالتراث الثقافي للأمة وقواعد حمايته والمحافظة عليه وتنميته وضبط شروط تطبيق ذلك.

1. مفاهيم قانونية لهذه المناطق:

لقد أشارة قانون 29/90 المعدل والمتمم إلى هذه المناطق في المادة 46 منه والتي نصت على ما يلي: "تحدد وتصنف الأقاليم التي تتوفر إما على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة والتاريخية والثقافية وإما على مميزات ناجمة عن موقعها الجغرافي والمناخي والجيولوجي مثل: المياه المعدنية أو الاستحمامية طبقا للأحكام التشريعية التي تطبق، لكنه لم يتعرض لتعريفها إلا بعد صدور قانون 04/98 حيث ورد في المادة 08 منه على ما يلي: تشمل الممتلكات العقارية الثقافية ما يأتي "المعالم التاريخية، المواقع الأثرية، المجموعات الحضرية أو الريفية" وتخضع هذه الممتلكات تبعا لطبيعتها لأحد أنظمة الحماية التالية: التسجيل في قائمة الجرد الإضافي –التصنيف– الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة، كما عرفت المادة 17 منه المعالم التاريخية بأنها أي إنشاء هندسي معماري منفرد أومجموع يقوم شاهدا على حضارة معينة أوتطور هام أوحادثة تاريخية.

والمعالم المعنية بالخوص هي المنجزات المعمارية الكبرى والرسم والنقش والفن الزخرفي والخط العربي والمباني أو المجمعات المعلمية الفخمة ذات الطابع الديني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي وهياكل عصر ما قبل التاريخ والمعالم الجنائزية أو المدافن والمغارات والكهوف واللوحات

[1] :C.F Sahraoie nadia : la conservation intégrée une démontions essentielle pour l'actualisations du patrimoine , conférence international , la conservation , la sauvegarde et loi restauration du patrimoine bâti " université de tlemcen , 23- é' mai 2001 , P33 "

والرسوم الصخرية والنصب التذكارية والهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني.

أما المادة 28 منه عرفت المواقع الأثرية بأنها: "مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة وتشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة بما في ذلك باطن الأرض المتصلة بها ولها قيمة من الوجهة التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية أو الإثنولوجية أو الأنثروبولوجية والمقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية والحظائر الثقافية.

كما عرفت المادة 41 منه القطاعات المحفوظة على أنها: "المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل: القصبات والمدن والقصور والقرى والمجتمعات السكنية التقليدية بأغلبية المنطقة السكنية فيها والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية أهمية تاريخية أومعمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها"

تنشأ القطاعات المحفوظة وتعين حدودها بمرسوم يتخذ بناءا على تقرير مشترك بين وزير الثقافة ووزير الجماعات المحلية وزير البيئة، وزير التعمير والتهيئة المعمارية.

يمكن أن تقترحها جماعة محلية أو الحركة الجمعوية على وزير الثقافة بعد استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية وقد حث هذا القانون على تصنيفها في المادة 16 منه كما يلي: "يعد التصنيف أحد إجراءات الحماية النهائية".

2. شروط البناء والتعمير عليها:

منعت منعا باتا كل الأعمال المتعلقة بالبناء والتي تقع في المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي كالحفريات والآثار التاريخية لاعتبارها جزء لا يتجزأ من الثروة الوطنية.

وفي هذا الصدد تنص المادة 47 من قانون 29/90 المعدل والمتمم على ا يأتي: "تضبط النصوص التشريعية والتنظيمية الالتزامات الخاصة والتي تطبق على المناطق المشار إليها أعلاه في مجال استخدام الأراضي وتسييرها لاسيما فيما يخص البناء والموقع والخدمة وإقامة البنايات والهندسة وطريقة النسيج وتهيئة محيط التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي وحمايته وتنميته.

ووفقا لأحكام المادة 31 من قانون 04/98 تخضع الأشغال المباشر إنجازها أو المزعم القيام بها ضمن حدود الموقع أومنطقته المحمية لترخيص مسبق من مصالح وزارة الثقافة مثل: ترميم العقارات

الموجودة الموقع الأثري وإعادة تأهيلها وإضافة بناء جديد إليها وإصلاحها، مشاريع تجزئة العقارات أو قسمتها ذلك بمجرد نشر القرار المتضمن فتح دعوى التصنيف في الجريدة الرسمية.

يسلم هذا الترخيص خلال مهلة لا تتجاوز شهرا واحدا بالنسبة للأشغال التي لا تستدعي الحصول على رخصة البناء أو تجزئة الأرض من أجل البناء وشهرين كحد أقصى ابتداءا من تاريخ تسلم الملف الذي ترسله السلطات المكلفة بمنح رخصة البناء أو رخصة تجزئة الأرض من أجل البناء وبانقضاء هذه المهلة يعد عدم رد الإدارة الموافقة (السكوت علامة الرضا).

ولا يجوز إنشاء أي بناء أو مشروع في المحمية أثناء الفترة الممتدة بين قرار فتح دعوى تصنيف المحمية وتصنيفها الفعلي والتي لا تتجاوز 6 أشهر.

ويشترط الحصول على الموافقة المسبقة من وزير الثقافة قبل مباشرة إنجاز أي مشروع بناء أو تجزئة من أجل البناء على المحمية الأثرية المقترح تنيفها أو المصنفة، ويمكن لوزير الثقافة إيقاف أي مشروع قيد الإنجاز عند افتتاح دعوى التصنيف.

ويكون كل مشروع يراد إنشاؤه في أي محمية مصنفة مطابقا للأنشطة التي يمكن أن تمارس فيه والتي ينبغي أن تحددها المصالح المختصة في وزارة الثقافة مسبقا وأن تدرج في إطار مشاريع التهيئة والتعمير أو في مخططات شغل الأراضي وعليه يتوجب على السلطات المكلفة بإعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي الاضطلاع مسبقا على مخططات شغل الأراضي في مستوى كل بلدية على المحميات المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو المصنفة.

"أما بالنسبة للمناطق ذات الميزة التاريخية وطبقا لما جاءت به المادة 21 من قانون 04/98 تخضع كل أشغال الحفظ والترميم والتصليح والإضافة والتعمير والتهيئة المراد القيام بها على المعالم التاريخية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو على العقارات الموجودة في المنطقة المحمية إلى ترخيص مسبق من مصالح وزارة الثقافة" إذ تطلبت طبيعة الأشغال المراد القيام بها على معلم تاريخي مصنف أو واقع في منطقته المحمية والحصول على رخصة بناء أو تجزئة للأرض من أجل البناء فإن هذه الرخصة لا تسلم إلا بموافقة مسبقة من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة.

"وتعد هذه الموافقة ممنوحة ما لم يصدر رد خلال مدة أقصاها شهران عقب إرسال طلب رخصة البناء أو تجزئة الأرض من جانب السلطة المكلفة بدراسته"[1]

[1]: أنظر المادة 23 من قانون 04/98.

"إن البناء على هذه المناطق الحساسة من الإقليم له محدوديته حيث يخضع منح رخصة البناء للمشاريع الواقعة داخلها مناطق التوسع والمواقع السياحية للرأي المسبق للإدارة المكلفة بالسياحة وعندما تكون المناطق مواقع ثقافية يكون الرأي المسبق للإدارة المكلفة بالثقافة مطلوبا"

ثاني عشر/ آليات وهيئات الحماية للفضاءات و المناطق التاريخية و التراثية في الجزائر:

وضعت القوانين المتعلقة بحماية المناطق المحمية التي صدرت مؤخرا آليات جديدة من أجل ضبط عمليات النشاط العمراني في هذه المناطق ذات الميزة الخاصة سواءا من الناحية التقنية، الإدارية، والقضائية.

I. المخططات كآليات للحماية:

نص القانون على عدة مخططات وأدوات للتهيئة أهمها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخططات التوجيهية الجهوية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى والمخطط التوجيهي لتهيئة السواحل الذي يترجم الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الساحلية الهشة والمستهدفة وتثمينها والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر إلى جانب المخططات القطاعية التي تضبط قواعد البناء في مجالات معينة كالمنشآت الكبرى مثل: المخططات الخاصة بالمطارات والسكك الحديدية والمخطط التوجيهي للتهية السياحية الذي يساهم في إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير.

إن الهدف من هذه المخططات كلها هو الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة إقليم الوطن وكذا التحكم في نمو التجمعات السكنية، الأنشطة الجماعية، السياحية والمنشآت الكبرى.

فمن البديهي عندما يبدأ في تطبيق القوانين الجديدة بصفة فعلية ومؤكدة سوف يكون لها تأثير مباشر على أدوات التهيئة والتعمير التي نص عليها القانون 29/90 المعدل والمتمم سواءا تعلق الأمر بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو بمخطط شغل الأراضي لأنه يجب عند إعدادها الأخذ بعين الإعتبار ما ورد في هذه المخططات وما جاءت به من توجيهات.

وهناك مخططات لا تطبق إلا على بعض المناطق الحساسة من الإقليم الوطني نذكر منها ما يأتي:

1. المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة (PPSMVSS):

تطبيقا لنص المادة (45) من قانون 04/98 المؤرخ في 1998/06/15 والمتعلق بحماية التراث الثقافي ثم إحداث هذا المخطط الذي يحل محل مخطط شغل الأراضي كما تنبغي المادة الثانية في المرسوم التنفيذي 324/03 على موضوع المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة كما يلي:

في إطار احترام الأحكام المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يحدد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة بالنسبة للمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المنشأة في شكل قطاعات محفوظة للقواعد العامة وارتفاقات استخدام الأرض التي يجب أن تتضمن الإشارة إلى العقارت التي تكون محل هدم أو تعديل أو التي فرض عليها الهدم أو التعديل كما يحدد الشروط المعمارية التي تتم على أساسها المحافظة على العقارات و الإطار الحضري ويتضمن هذا المخطط على إجراءات خاصة للحماية لاسيما المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو في انتظار التصنيف أو المصنفة والموجودة داخل القطاع المحفوظ .

- **دراسته وإعداده:**

يقرر إعداده بمداولة من المجلس الشعبي الولائي بناءً على طلب من الوالي بعد إحضاره من الوزير المكلف بالثقافة ويعلم الوالي رئيس او رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية وتنشر المداولة لمدة شهر بمقر البلدية ثم ترسل نسخة منها من قبل الوالي إلى الوزير المكلف بالثقافة بعد موافقة المجلس الشعبي الولائي عليها .

- وتستند عملية إعداد هذا المخطط إلى مكتب دراسات او مهندس معماري مؤهل قانونيا طبقا للتنظيم المتعلق بأعمال الفنية للممتلكات الثقافية العقارية المحمية .

- ويطلع مدير الثقافة رؤساء غرف الفلاحة التجارة الري والصناعة التقليدية رؤساء المنظمات المهنية وكذا الجمعيات التي تنص في قانونها الأساسي (63) على السعي الى حماية الممتلكات الثقافية وترتيبها بالمداولة ويمنح لهم مهلة 15 يوما لإبداء رغبتهم في المشاركة .

- يحدد الوالي بقرار بناء على تقرير من مدير الثقافة قائمة الاشخاص المعنية المستشارة وينشر القرار بمقر البلدية ثم يبلغ هؤلاء الاشخاص ويصدر في يوميتين وطنيتين على الاقل وتكون الاستشارة وجوبية بالنسبة لعدة ادارات . ويبلغ الوالي مشروع المخطط الى مختلف الادارات والمصالح العمومية

المعنية التي تمهل 30 يوما ابتداء من تاريخ تبليغها لإبداء الرأي واذا لم تجب بعد انقضاء هذه المهلة عند رأيها موفقا .

.يتضمن القرار الصادر عن الوالي والمتعلق بإعلان مشروع المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة ما يلي :

- مكان اطلاع على مشروع المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة
- تعين المحافظ المحقق او أو المحافظين المحققين . تاريخ انطلاق مدة الاستقصاء العمومي وتاريخ انتهاء كيفيات إجراء الاستقصاء العمومي.
- يرسل الوالي نسخة من هذا القرار إلى الوزراء المكلفين بالثقافة والجماعات المحلية والبيئة والهندسة المعمارية يخضع مشروع المخطط للتحقيق العمومي لمدة 60 يوما وينشر بمقر الولاية وبمقر البلدية او البلديات المعنية وتدون الملاحظات الناتجة عن هذا الاستقصاء في سجل خاص يرقمه و يؤشر عليه الوالي ويقفل هذا السجل ويوقع عليه المحافظ المحقق كما يعد محضر قفل الاستقصاء خلال 15 يوما ويرسله الوالي . ويخضع مشروع المخطط مصحوبا بسجل الاستقصاء محضر قفله استنتاجات المحافظ المحقق وكذا رأي الوالي للمصادقة المجلس الشعبي الولائي والمعني ثم يرسل الوالي الملف كاملا إلى الوزير المكلف بالثقافة

- **محتواه :**

يتكون المخطط الدائم لخطط واستصلاح القطاعات المحفوظة من تقرير تقديمي لائحة تنظيم (الملاحق) ومخطط ارتفاقات .

تقرير تقديمي : يبرز الوضعية الحالية للقيم المعمارية والحضرية والاجتماعية التي حدد من اجلها القطاع المحفوظ ويبين التدابير المتخذة لحمايته واستصلاحه

كما يبرز بالإضافة إلى الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الجوانب الآتية وضعية خطط المبنى وضعية خطط مرور شبكات الطرق والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والري وتصريف مياه الأمطار والمياه القذرة. تصريف النفايات الثقيلة. الإطار الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الطبيعية القانونية للممتلكات العقارية و الأفاق الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وكذا برامج التجهيزات العمومية المتوقعة .

- **لائحة تنظيم :**

تحدد هذه اللائحة القواعد العامة الاستخدام الارض والارتفاقات وكذا العمليات المقررة الأولى من المادة (18) من المرسوم التنفيذي 178/91 المعدل والمتمم .

- **الملاحق:**

تشمل الملاحق الوثائق البيانية التي تبين الشروط والمنصوص عليه في لائحة التنظيم وتبرز المناطق المتجانسة تظم كذلك الوثائق المكتوبة في القائمة الغير المحصورة الأتية :

– مخطط بيان بمقياس 1/2.000 الى 1/500.

– مخطط طوبوغرافي بمقياس 1/500الى 1/100.

– مخطط العوائق الجيوتقنية .

– مخططات الإرتفاقات بمقياس 1/500الى 1/2000.

– وضعية الخطط تبين درجة وطبيعة واسباب تلف المباني والمناطق غير المبنية بمقياس 1/500 الى1/1000.

– خط مرور ووضعية خطط شبكات الطرق والتطهير والمياه الصالحة للشرب والري والطاقة والتطهير والمياه الصالحة للشرب والري والطاقة والهاتف بمقياس:100/.

– طريقة تصريف النفايات الصلبة وازالتها بمقياس 1/500.

– ارتفاع البنايات بمقياس 1/500.

– التعريف على الانشطة التجارية والتقليدية والصناعية وتحديد موقعها بمقياس 1/500 .

– تعريف وتحديد موقع التجهيزات العمومية و قراتها الإستقبالية بمقياس 1/500 الى 1/100.

– الطبيعة القانونية للملكيات بمقياس :1/500.

– تحليل ديموغرافي اجتماعي و إقتصادي للشاغلين لهذه الملكيات .

– حركة المرور والنقل بمقياس :1/500. 1/100.

–تحديد موقع المتملكات الأثرية الظاهرية والباطنية المتعرف عليها او المحتمل وجودها بمقياس :1/500. إلى 1/100.

– دراسة تاريخية تبرز مختلف مراحل تطور القطاع المحظوظ والنظام و الأنظمة التي كانت تشمل المنطقة ومواد وتقنيات البناء المتداولة والتي يمكن ملاحظتها في المكونات المعدنية للمنطقة التابعة للقطاع المحفوظ .

– تحليل تيبولوجي معد على أساس دراسات تاريخية ووجود سابق ثم إحصاءه داخل وخارج القطاع المحفوظ يعرف أنواع المبنى مع إبراز تقنيات البناء ومواد وكذا التركيبات المورفولوجية التي تميز المهارة التقليدية المحلية .

- **مراحل إعداده يعد وفقا لثلاث مراحل هي :**

المرحلة الأولى : التمحيص ومشروع التدابير الاستعجالية عند الضرورة .

المرحلة الثانية: تحميل تاريخي تيبولوجي والمشروع التمهيدي لهذا المخطط .

المرحلة الثالثة: إعداد الصيغة النهائية للمخطط الداعي لخطط واستصلاح القطاعات المحفوظة .

وتتم الموافقة على هذا المخطط بناءً على نص المادة (44) من قانون 04/98 كما يلي :

- بموجب مرسوم تنفيذي بناءً على قرار مشترك بين وزير الثقافة ووزير الجماعات المحلية والبيئة والتعمير والهندسة المعمارية بالنسبة للقطاعات التي يقل سكانها عن 50.000 نسمة .
- يجب أن يوضح المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة التي تنشر في الجريدة الرسمية حسب الحالة بقرار وزاري مشترك أو بموجب مرسوم تنفيذي ما يلي :
- انظر المادة 15 من المرسوم التنفيذي 324/03
- تاريخ وضع هذا المخطط تحت تصرف الجمهور المكان او الاماكن التي يمكن فيها الاطلاع عليه قائمة الوثائق المكتوبة و البيانية التي يتكون منها الملف .
- تاريخ بدء التنفيذ الذي يجعل تدابير المخطط قابلة للتنفيذ.
- تنفيذ هذا المخطط وتسيره مديرية الثقافة للولاية المعنية بالتشاور مع رئيس او رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ولا يمكن ان يعاد ضبطه الا في شكل تكييفيات بسيطة ظهرت لدى تنفيذه وليس لها اي اثر على نظامه وذلك بناء على طلب الضبط المقدم من طرف مدير الثقافة إلى الوالي وينشر هذا القرار ثم يبلغ إلى وزير الثقافة .
- تستمر الوثائق المعدة وفقا لقواعد التهيئة والتعمير الموافق عليه وفقا للإجراءات السابقة لتاريخ بنشر هذا المخطط في إنتاج أثارها ما لم تكن مخالفة للتعليمات المنصوص عليها في هذا المخطط .
- وتكون طلبات رخص البناء والتجزئة والهدم وكذا طلبات الترخيص التي تخص إشغال التعديل والتهيئة و إعادة التهيئة على عقارات أو جزء منها تقع داخل المنطقة المحمية محل قرار تأجيل أثناء إعداد مشروع هذا المخطط يعدل ويراجع هذا المخطط بنفس أشكال التي تم إعداده بها .

- كما تعتبر دراسة كل اشكال الترميم التي يمكن ان تشمل على عمليات الإصلاح التعديل التهيئة وإعادة التهيئة والدعم تابعة للأعمال الفنية او المصنفة او المسجلة في قائمة الجرد الإضافي .

ثالث عشر/ الأجهزة والهيئات المكلفة بالحماية في الجزائر:

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الجهات الإدارية المختصة في مجال الرقابة الولائية البلدية الموظفون المختصون وكذا الهيئات المركزية المعنية انشات التشريعيات عدة اجهزة وهيئات عمومية مختصة بحماية المناطق المحمية تعمل على الرقابة من اجل حماية هذه المناطق وتنميتها نذكر منها .

1. اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية :

تنشأ لدى وزير الثقافة لجنة وطنية للممتلكات الثقافية يكلف بما يلي :

– ابداء آرائها في جميع المسائل المتعلقة بتطبيق القانون والتي يحيلها اليها الوزير المكلف بالثقافة.

– التداول في مقترحات حماية الممتلكات الثقافية المنقولة و العقارية وكذلك في موضوع انشاء قطاعات محفوظة للمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المؤهلة ذات الأهمية التاريخية والفنية و يحدد تشكيل هذه اللجنة وتنظيمها وعملها عن طريق التنظيم .

- كما تنشأ لجنة مماثلة على مستوى الولاية تقوم بدراسة طلبات تصنيف وإنشاء قطاعات محفوظة أو تسجيل ممتلكات ثقافية في قائمة الجرد الإضافي واقتراحها على اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية .

وتبدي رأيها وتتداول في طلبات تسجيل ممتلكات ثقافية لها قيمة محلية بالغة بالنسبة للولاية المعنية في قائمة الجرد الإضافي .

- ويحدد تشكيل اللجنة الولائية للممتلكات الثقافية وتنظيمها وعملها عن طريق التنظيم
- إضافة إلى هذه اللجنة وحسب نص المادة (81) من قانون 04/98 تنشأ لجنة تكلف باقتناء الممتلكات الثقافية المخصصة لإثراء المجموعات الوطنية ولجنة أخرى تكلف بنزع ملكية للممتلكات الثقافية .

ويحدد تشكيل هاتين اللجنتين وتنظيمهما وعملهما عن طريق التنظيم

2. الصندوق الوطني للتراث الثقافي:

ينشأ صندوق وطني للتراث الثقافي حسب المادة 87 من قانون 98/04 من أجل تمويل جميع عمليات صيانة وحفظ وحماية وترميم وإعادة تأهيل واستصلاح الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة وكذا صيانة وحفظ وحماية الممتلكات الثقافية غير المادية .

ويقرر إنشاء الصندوق والحصول على مختلف أشكال التمويل والإعانات المباشرة أو غير المباشرة بالنسبة إلى جميع أصناف الممتلكات الثقافية.

وأحدث حساب تخصيص تحت رقم 302/123 تحت عنوان الصندوق الوطني للتراث الثقافي بموجب المرسوم التنفيذي 17/12 المحدد لكيفيات تسيير هذا الحساب المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 239/06 .

3. **الجمعيات:**

يمكن للجمعيات المساهمة في الترقية السياحية وغيرها الاستفادة من الإجراءات التشجيعية التي تمنحها الدولة لها صفة التقاضي والتأسيس كطرف مدني أمام القضاء حيث تنص المادة 91 من قانون 04/98 على أنه: يمكن لكل جمعية تأسست على السعي إلى حماية الممتلكات الثقافية ان تنصب نفسها خصما مدعيا بالحق المدني فيما يخص مخالفات أحكام القانون.

رابع عشر/ القوانين المتحكمة في البناء في الجزائر وآليات الرقابة:

على الرغم من أن قانون التهيئة والتعمير 29/90 المعدل والمتمم نص على صلاحيات واسعة للجماعات المحلية وأكد على ضرورة وضع كل بلدية أو مجموعة بلديات لمخططات توجيهية للتهيئة والتعمير وكذا مخططات شغل الأراضي إلا أننا نلاحظ أن هذه التوجيهات لم تحترم في غالب الاحيان وبالتالي لم تحقق الأهداف التي كانت مرجوة ومنتظرة.

إضافة إلى تأخر صدور القوانين المتعلقة بتسيير المناطق الحساسة من الإقليم كما رأينا فمنذ 1990 لم يصدر أي قانون ينظمها غلى غاية 1998.

ا. آليات الرقابة القبلية:

تتمثل آليات الرقابة القبلية في تلك الرخص التي تمنحها الإدارة تماشيا مع الإجراءات الواردة في قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بموجب القانون 05/04 وباقي النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة بعده، إن الالتزام بهذه الإجراءات يكون منة قبل الإدارة ذاتها حتى تكون القرارات الصادرة عنها مشروعة وغير معيبة ثم من قبل الافراد حتى يتمكنوا من الحصول على الرخص الضرورية المختلفة.

1. رخصة البناء كآلية ضبط قانونية قبلية:

تعتبر رخصة البناء من أقدم أدوات مراقبة البناء وأهمها إذ يعود تاريخ استحداثها إلى عهد الحضارة الميزو بوتامية و ألواح حمورابي.

- "فهي تضطلع بضرورة وضع مشاريع البناء في إطار المصلحة العامة من خلال تنظيمات العمران".[1]
- و لقد فرض المشرع هذه الرخصة قبل البناء من أجل ألا يفسح المجال للأفراد لإقامة أبنية دون رخص ووضع الإدارة أمام الأمر الواقع لإجبارها على منح تراخيص بعد ذلك "إذ أن ضمان احترام قواعد العمران من خلال رخصة البناء يكون بعد المرور بإجراءات تمكن الإدارة من القيام بدراسة تنظيمية وفنية للبناء المزمع إقامته وليس بعد إقامته"[2]

- **الطبيعة القانونية لرخصة البناء:**

إن رخصة البناء التزام سابق لإنجاز أي عمل يتعلق بالبناء كما تعد تقنية للرقابة القبلية لاستعمال الأراضي "وهي أداة لتجسيد قواعد العمران ميدانيا ومن الناحية القانونية يمكن تكييف رخصة البناء على أنها قرار إداري من قبل الأعمال الإدارية حيث تتميز بالخصائص العامة للقرارات الإدارية"[3]

- **خصائصها:** تمنح صاحبها الحق في البناء – الحق في البناء حق عيني.

- محددة بمدة معينة وهي حسب قانون 15/08 سنة صدورها وتسليمها.
- الطابع الحقيقي وهو الأرض القابلة للبناء – الطابع المسبق – الطابع العام.

- **نطاق تطبيقها:** من خلال المادة (52) من قانون 29/90 حيث تشترط رخصة البناء "من أجل تشييد البناءات الجديدة مهما كان استعمالها ولتمديد البنيات الموجودة ولتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المفضية على الساحة العمومية ولإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج"[4]

- **الأعمال الخاصة لرخصة البناء:** إنشاء بناية جديدة سكن ممارسة مهنية تجارية
- **تمديد البناية الموجودة:** سوآءا كان لتمديد أفقي أو عمودي.
- **تغيير بناء الحيطان الضخمة أو الواجهات:** كتعلية الحيطان – تغيير الواجهات

---

[1] : C.F Hayam mallat : le droit de l'urbanisme de la construction , de l'environnement et de l'eau au Liban Bruylant , delta et L.G.D .S, 1997, P36.

[2]: عزري الزين: قرارات العمران الفردية و طرق الطعن فيها دراسة في التشريع الجزائري مدعمة بأحدث قرارات مجلس الدولة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط١ ، سنة 2005 ، ص 13.

[3] : بوضياف عمار : القرار الإدالري ، دراسة تشريعية قضائية فقهية مدعمة بأحدث القرارات القضائية ،ط١ ، صبور للنشر و التوزيع ، 2007 ، ص 21.

[4]: عوابدية عمار: نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة و القانون الإداري ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص43.

- **إنجاز جدار صلب:** سواء كان بهدف التدعيم أو التسييج .
- **الاعمال الغير خاضعة لرخصة البناء (الاستثناءات):** توجد مجموعة من الأعمال تستثنى من مجال تطبيق رخصة البناء لكن بعضها يخضع للرقابة عن طريق التصريح بالأشغال كبنايات تحتمي بسرية الدفاع الوطني والبنايات ذات الطابع الاستراتيجي والتابعة لبعض الدوائر الوزارية أو الهيئات والمؤسسات.

أ. إجراءات منح رخصة البناء:

- **طلب الحصول على رخصة البناء:** طلب رخصة البناء يكون من المالك أو موكله أو المستأجر أو الهيئة أو المصلحة المخصصة لها قطعة الأرض أو البناية.

- **و يتضمن الطلب:** تصميم للموقع، مخطط الكتلة والتهيئة حذو القطعة الأرضية محسنات المستوى (التسوية)، نوع الطوابق، الارتفاع، بيان شبكات تصاميم شبكة المياه، الكهرباء التدفئة .....، مستوى الضجيج دراسة مستوى التأثير.

- يقدم الطلب إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي لديه الحق في تسليم رخص البناء وكذلك الوالي عندما يتعلق الأمر ببناء منشآت الدولة والوزير عندما يتعلق الامر بالمشاريع المهيكلة ذات المصلحة الوطنية أو الجهوية.

ب. إجراءات الدراسة والتحقيق: تقوم مصلحة البناء والتعمير الموجودة على مستوى الولاية بتحضير دراسة حول طلب الرخصة والبحث في مدى توافق البناء مع المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي وتقوم باستشارة جهات أخرى كالحماية المدنية، مديرية الفلاحة .....

- **دواعي رفض رخصة البناء:** موقع البناء وتعرض للمخاطر
- **الطرق المؤدية إليه:** يرفض تسليم رخصة البناء إذا كان بعد البناء المخصص للسكن عن الطريق العام لا يحترم مسافة قانونية معينة.

ج. دراسة رخصة البناء في المناطق الحساسة: إن البناء على بعض الأقاليم الحساسة له طابعا خاصا كالغابات والساحل ومناطق التوسع السياحي وبالتالي فرخصة البناء تخضع لإجراءات خاصة نصت عليها القوانين التي تنظم هذه الأقاليم مثلا قانون 12/84 و قانون 02/02 و القانون 03/03 و قانون 01/99 و 04/98 في مواده 15 ، 21 ، 23 ، 24 ، 25 ، 31 ، 36 .

"لقد بلغ رخص البناء المسلمة سنة 1998 حوالي 29515 رخصة ليقفز إلى 79137 رخصة سنة 2008 كما ترتبط بالحصول على شهادات ورخص إدارية أخرى تتمثل أساسا في شهادة التعمير ورخصة التجزئة."[1]

2. رخصة التجزئة :

أ. **تعريفها:** ورد في المادة 57 من قانون 29/90 المعدل والمتمم: "تشترط رخصة التجزئة لكل عملية تقسيم لاثنين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها.

تحظر رخصة التجزئة وتسلم في الأشكال وبالشروط والآجال التي يحددها التنظيم وعليه فالتجزئة هي عملية تقسيم الملكية إلى قطع بغرض البناء عليها.

هذه الرخصة ملزمة لكل مالك عند تصرفه في أي جزء معزز من ملكية الغير مثبتة تمنح لطالبها سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا من السلطة المختصة .

ولعلى الجديد الذي جاء به قانون 15/08 هو ارفاق ملف طلب الرخصة بشهادة الربط بالشبكات وشهادة التهيئة التي تسلم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وتثبت إتمام هذه الأشغال.

لقد بلغ عدد رخص التجزئة 1169 رخصة سنة 1998 أما سنة 2008 فارتفع عددها ليبلغ 1278 رخصة.

ب. **إجراءات إصدار رخص التجزئة:** الأصل أن طالب التجزئة يقدم من المالك أو وكيله مرفقا بنسخة من العقد أو التوكيل كما يجوز للحائز بمفهوم قانون التوجيه العقاري طلبها باعتباره يحوز سند حيازي مشهر وله أن يتصرف تصرف المالك الحقيقي ما لم يقرر القضاء خلاف ذلك طبقا لنص المادة (08) من المرسوم التنفيذي 176/91.

- **محتوى الطلب:** طبقا للمادة 9 من المرسوم التنفيذي 91-176 يشكل ملف طلب رخصة التجزئة من الوثائق الآتية:

تصميم للموقع يعد على سلم 1/2000 أو 1/500 تشتمل على البيانات الآتية:

✓ حدود القطعة الأرضية ومساحتها.

✓ منحنيات المستوى وسطح التسوية مع مواصفاتها التقنية الرئيسية ونقاط وصل شبكة الطرق المختلفة.

[1]: عشراوي عبد الرحمن: الرخص الإدارية في التشريع الجزائري ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ، بن عكنون ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص569.

كما جاء في نص المادة (58) من قانون 29/90 المعدل والمتمم ما يأتي:

"في تدعيم لطلب رخصة التجزئة يقدم طالب التقسيم ملفا يتضمن دفتر شروط يحدد الأشغال المحتملة للتجهيز وبناء الطرق السالكة التي يتعهد المالك أو الملاك بإنجازها في آجال محددة وكذلك شروط التنازل عن القطع الأرضية والمواصفات التعميرية والهندسة المعمارية وغيرها والتي يجب أن تستجيب لها البنايات المزمع تشييدها.

ج. إجراءات الترخيص بالتجزئة: هذه الإجراءات تضمن من طرف الجهة المختصة بإصدار القرار وهناك 3 سلطات مختصة بإصدار القرار المتعلق برخصة التجزئة.

- **اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي:** طبقا لنص المادة 65 من قانون 29/90 المعدل والمتمم فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي يسلم رخصة التجزئة بصفته ممثلا للبلدية بالنسبة لجميع الاقتطاعات أو البناءات الواقعة في قطاع يغطيه مخطط شغل الأراضي
- كما نصت المادة 95 من قانون البلدية 10/11 أيضا على اختصاصه في منح رخصة التجزئة حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمل بهما.
- **اختصاص الوالي:** يختص الوالي بمنح رخصة التجزئة في الحالات الآتية:
- **اختصاص الوزير المكلف بالتعمير:** المادة 23 من المرسوم التنفيذي 176/91 المعدل فالمتمم فجاء فيها ما يأتي: "تسلم رخصة التجزئة في جميع الحالات في شكل قرار من الوالي المختص إقليميا أو من الوزير المكلف بالتعمير حسب كل حالة.

د. إجراءات منح رخصة التجزئة:

يرسل طلب رخصة التجزئة في 5 نسخ إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد التحقيق في الوثائق الضرورية، ويرسل رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية في أول 8 أيام الموالية لتاريخ إيداع الملف .

هـ. مضمون رخصة التجزئة:

- شبكات الخدمة وتوزيع الأرض المجزأة إلى شبكة من الطرق والماء والتطهير والإنارة العمومية والهاتف.
- مساحات توقيف السيارات والمساحات الخضراء وميادين الترفيه.
- يمكن الترخيص بتنفيذ هذه الأشغال على مراحل.
- يحدد قرار التجزئة التوجيهات التي يتكفل بإنجازها صاحب الطلب، أشغال التهيئة المقررة وآجالها.

و. قبول طلب التجزئة:

تسلم رخصة التجزئة في شكل قرار إداري صادر حسب جهة الاختصاص.

ز. رفض طلب التجزئة:

لا يسلم الترخيص بالتجزئة إلا إذا كانت الأراضي المراد تجزئتها موافقة لمخطط شغل الأراضي المصادق عليه أو مطابقة لوثيقة التعمير التي تحل محل ذلك.

قد تكون طلب رخصة التجزئة محل تأجيل لمدة سنة كاملة عندما تكون أدوات التعمير في حالة الإعداد طبقا للمادتان 19/18 من المرسوم التنفيذي 176/91 المعدل والمتمم.

تصنيف المادة الرابعة من قانون 15/08 أنه يمنع تشييد كل بناية في أي تجزئة أنشأت وفقا لأحكام أدوات التعمير إذا لم تنته بها أشغال الشبكات والتهيئة المنصوص عليها في رخصة التجزئة.

3. عمليات البيع أو الإيجار بالنسبة للأرض المجزأة:

طبقا للمادة 25 من المرسوم التنفيذي 176/91 المعدل والمتمم فإن كل عملية بيع أو إيجار لقطعة أرضية موجودة ضمن الأراضي المجزأة مرهونة بتسليم الجهة الإدارية السانحة للرخصة بشهادة مرجعية تبين مدى تنفيذ الأشغال ومطابقتها مع التوجيهات التي تضمنها قرار تسليم رخصة التجزئة.

II. آليات الرقابة البعدية:

الرقابة البعدية هي تلك الرقابة التي تمارس من قبل الجهات الإدارية المختصة عند الانتهاء من إنجاز بناية أو تهيئة القطعة الأرضية أو تجزئتها من أجل البناء فيها، ذلك من خلال المعاينات الميدانية التي تتجسد في محاضر المعاينة وفرض عدة التزامات وواجبات تقع على عاتق المرخص له بالبناء أو صاحب رخصة التجزئة.

نص المشرع في ظل القانون 29/90 المعدل والمتمم على وسائل وآليات الرقابة البعدية سواء من حيث الهيئات الإدارية المختصة أو من حيث إجراءاتها لكن نظرا لعدم نجاعتها وبروز بعض الثغرات اضطر المشرع إلى التدخل بموجب المرسوم التشريعي 07/94 المؤرخ في 1994/05/18 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري للنص على إجراءات جديدة.

1. شهادة المطابقة كآلية ضبط قانونية بعدية:

تعرض قانون 29/90 لشهادة المطابقة وكذا المرسوم التنفيذي 91-176 المعدل والمتمم في المواد من 54- 60 منه زيادة على ما جاء به قانون 15/08 المحدد لقواعد مطابقة البيانات واتمام إنجازها والمراسيم التطبيقية له .

فشهادة المطابقة هي تلك الوثيقة التي تمنحها الجهة المختصة بعد إشعارها من طرف المالك أو صاحب المشروع بانتهاء من أجل إثبات أن أشغال البناء تمت وفقا لأحكام رخصة البناء، وبالتالي فهي وسيلة من وسائل الرقابة البعدية تثبت إنجاز الأشغال طبقا للتصاميم المصادق عليها وتراقب مدى احترام المستفيدين من رخصة البناء لبنود وأحكام هذه الرخصة.

"لقد بلغ عدد شهادات المطابقة المسلمة 655 شهادة سنة 1998 أما سنة 2008 فبلغت 2295 شهادة ويعود اختصاص منح شهادة المطابقة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي طبقا للمادة (75) المذكورة سابقا". [1]

أ. **إجراءات تسليم شهادة المطابقة:** تمر إجراءات تسليم شهادة المطابقة بالمراحل الآتية:

- **التصريح بانتهاء الأشغال:** ألزم القانون المستفيدين من رخصة البناء بعد الانتهاء من أشغال البناء خلال 30 يوما إيداع تصريح بعد في نسختين يتضمن الإخطار بانتهائها وهذا بمقر المجلس الشعبي البلدي مقابل وصل إيداع.

ب. التحقيق في شهادة المطابقة ومراقبة مدى مطابقة الأشغال.

تحقق في مدى مطابقة الأشغال المنجزة لجنة تتشكل من ممثلين مؤهلين قانونا عن رئيس المجلس الشعبي البلدي ومديرية التعمير والبناء وكذا ممثلين عن المصالح المعنية الأخرى.

وتقوم هذه اللجنة بالتأكد من المطابقة كما يمكنها مراقبة مدى خضوع البنايات المشيدة لأشغال التهيئة التي يقوم بها المستفيد من رخصة البناء.

وتجتمع بناءا على استدعاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ج. **تسليم شهادة المطابقة:** إذا كان محضر الجرد يتضمن موافقة مديرية التعمير والبناء على الأشغال المنجزة لكونها مطابقة لأحكام رخصة البناء وكان الرأي ذاته للجنة المطابقة توجب على السلطة المختصة (الوالي أو رئيس البلدية) منح شهادة المطابقة لطالبها.

([1]) ملف المشاريع الكبرى في الجزائر: قطاع السكن والعمران الصادر عن الركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام سنة 2010، ص 79.

د. **رفض تسليم شهادة المطابقة:** أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك وكانت الأشغال المنجزة مخالفة للتصاميم المصادق عليها ولم تكن وفق أحكام رخصة البناء وتعلم الجهة المختصة المعني بعدم إمكانية تسليم الشهادة وعليه بمطابقة أعمال البناء كما نذكره بإمكانية المتابعة وبالعقوبات التي يمكن أن يتعرض لها طبقا لأحكام القانون 29/90 المعدل والمتمم.

2. رخصة الهدم:

رخصة الهدم هي ذلك القرار الإداري الذي يشترط في كل عملية هدم لضمان تنفيذها في الظروف الأمنية والتقنية المطلوبة سواءا أكان الهدم كليا أو جزئيا وذلك عندما تكون هذه البناية واقعة في مكان مصنف أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية أو المعمارية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية طبقا لأحكام القواعد القانونية المعمول بها وكذا عندما تكون البناية موضوع الهدم سند للبنايات المجاورة.

"ولقد بلغ عدد الرخص الهدم 579 رخصة مسلمة سنة 1998 ليرتفع إلى 2110 سنة 2008."[1]

أ. **خصائصها:** تتميز رخصة الهدم بجملة من الخصائص نذكر منها ما يأتي:

- لا يجوز قانونا الترخيص بالهدم بأمر سفري أو إذن إداري بل بموجب قرار إداري.
- تصدر رخصة الهدم من الجهة المختصة بذلك وهي رئيس المجلس الشعبي البلدي طبقا لنص المادة 68 من قانون 29/90.
- أن يكون مضمون القرار إزالة كل أو جزء من البناية أي لها طابعا ماديا.
- تتميز بطابعها العام حيث تفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي من القانون العام أو القانون الخاص.
- ذات طابع نوعي حيث تفرض على أقاليم محددة بدقة من طرف المشرع وردت في المادة 46 من قانون 29/90.
- ذات طابع مسبق حيث لا يمكن القيام بأي عملية هدم جزئية أو كلية دون الحصول المسبق على هذه الرخصة.

[1] alliouch kerboua (K) :le complexe production urbaine et developement durable et de role du droit entre textex juridique et pratiques '' seminaire international environement urbain et developement durable entre discours politique d'aménagement le 20/22 avril,2010,université de annaba .,P45.

ب. مجال تطبيقها: تنص المادة 60 من قانون 29/90لا المعدل والمتمم على أنه "يخضع كل هدم جزئي أو كلي للمبنى لرخصة هدم في المناطق المشار إليها في المادة 46 أعلاه أو كلما اقتضت ذلك الشروط التقنية والأمنية وتصنيف المادة 61 من المرسوم التنفيذي 91-176 المعدل والمتمم ما يلي: "لا يمكن القيام بأي عملية هدم جزئية أو كلية لبناية دون الحصول مسبقا على رخصة الهدم وذلك عندما تكون هذه البناية واقعة في مكان مصنف أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية أو المعمارية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها أو عندما تكون البداية الآيلة للهدم لبنايات مجاورة.

وفي هذا الصدد نجد المادة (21) من المرسوم التنفيذي (323/03) تنص على ما يلي: "يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد استشارة مديرية الثقافة للولاية وفيما يخص العقارات الآيلة للسقوط أو التي تشكل خطرا وشيكا، أن يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة من أجل ضمان سلامة الأشخاص الشاغلين عقارا موجودا داخل المنطقة المحمية"

ج. إجراءات الحصول عليها:

- **الطلب:** تنص المادة (61) من قانون 29/90 المعدل والمتمم على أنه: "يودع طلب رخصة التجزئة أو البناء أو الهدم بمقر المجلس الشعبي البلدي.
- **صفة الطالب:** ينبغي أن تتقدم بطلب رخصة الهدم والتوقيع عليه مالك البناية الآيلة للهدم أو موكله أو التهيئة العمومية المخصصة لها البناية فمالك البناية الآيلة للهدم له أن يقدم طلبا للترخيص بهدمها على أن يثبت ملكيته إما بنسخة من عقد الملكية أو شهادة الحيازة طبقا لأحكام القانون 25/90 المعدل والمتمم.

يمكن للوكيل القيام بذلك بموجب توكيل طبقا لأحكام القانون المدني أما الهيئة العمومية فعليها تقديم نسخة من العقد الإداري الذي ينص على تخصيص البناية المعنية.

د. إصدار رخصة الهدم:

✓ **في حالة القبول:** طبقا للمادة 66 من المرسوم التنفيذي (91-176) المعدل والمتمم لا يمكن رفض منح رخصة الهدم عندما يكون الهدم الوسيلة الوحيدة لوضح حد لانهيار البناية نظرا لخطورة البناية على الأرواح والممتلكات.

وتسلم رخصة الهدم في شكل قرار صادر من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد استشارة مصالح الدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية والمصالح الأخرى.

✓ **في حالة الرفض أو السكوت:**

لا يمكن للإدارة رفض طلب رخصة الهدم إلا للأسباب القانونية ويجب أن يكون قرارها معللا تعليلا كافيا للمعني كذلك الحق في تقديم طعنا سلميا أو رفع الأمر إلى الجهات القضائية المختصة في حالة سكوت السلطة السلمية أو رفضها له.

تجدر الإشارة أنه لا يرخص بأي هدم من شأنه المساس بالتراث الطبيعي أو التاريخي أو الثقافي إلا بعد استشارة وموافقة المصالح المختصة طبقا للمادة (59) من قانون 29/90 المعدل والمتمم.

فيما يخص البناءات الآيلة للسقوط فإن المرسوم 91-176 المعدل والمتمم نص في المادة 75 وما يليها على اجراءات خاصة تقوم بها البلدية باعتبارها مسؤولة على ضمان أمن وسلامة المواطنين.

إن الشهادات والرخص المذكورة آنفا والتي جاء بها قانون 29/90 المعدل والمتمم تختص بمنحها الجهات الإدارية المختصة.

خامس عشر/ المخالفات العمرانية و العقوبات و الهيئات المخولة للرقابة العمرانية في الجزائر:

على الرغم من ترسانة النصوص القانونية الصادرة في مجال التهيئة والتعمير التي تسعى إلى الحفاظ على الطابع العمراني إلا أنها لم تثبت فعاليتها ذلك بالنظر إلى حجم المخالفات المرتكبة في هذا المجال مما أدى إلى انتشار ظاهرة البناء الغير قانوني بشكل رهيب حيث عرفت الجزائر على غرار بعض الدول انتشارا واسعا لهذه الآفة التي تعيق تنمية المجتمعات فقد تم تشييد 711.429 بناية غير قانونية منذ سنة 2005 وبلغ مجموع المخالفات 20.731 مخالفة في مجال العمران سنة 2009.

وللتقليص من هذه الظاهرة عملت الجزائر على إصدار قوانين جديدة تنظم المجال العمراني ووضعت ضوابط وشروط يجب مراعاتها عند الإقدام على تشييد أي بناء وأي إخلال بهذه الضوابط يعرض مرتكبيها لعقوبات مالية وأخرى سالبة للحرية.

ا. تحديد مخالفات التعمير في القانون الجزائري:

نصت القوانين والمراسيم المتعلقة بالتعمير على عدة ضوابط بتعين احترامها وعدم مخالفتها ضمانا لسلامة البناء وحماية المواطنين.

من أجل دراسة هذه الضوابط عملنا على إدراجّ أهم المخالفات التي جاءت بها هذه القوانين من خلال المواد الآتية:

ورد تحديد هذه المخالفات في المادة 76 إلى المادة 77 من قانون 29/90 المعدل والمتمم كما يأتي:

- ✓ المادة 76 بعد تعديلها بموجب قانون 05/04.

لتفادي هذا العيب تدخل المشرع الجزائري بموجب المرسوم التشريعي 07/94 تحديدا لافي المادة 50 منه والتي جاءت أكثر وضوحا وتفصيلا حيث صنفت أنواع المخالفات كالآتي:

1. **مخالفات تشييد بناية بدون رخصة بناء:** وضمن هذا الصنف توجد حالتان:
   - ✓ البناء على أرض تابعة للأملاك الوطنية العامة أو الخاصة.
   - ✓ البناء على أرض خاصة ملك للغير.
2. **مخالفات تشييد بناية لا تطابق رخصة البناء:** وتدخل ضمن هذا الصنف الحالات الآتية:
   - ✓ تجاوز معامل شغل الأرض
   - ✓ عدم احترام الارتفاع المرخص به
   - ✓ تجاوز معامل شغل أرضية الطريق
   - ✓ الاستيلاء على ملكية الغير
   - ✓ تعديل الواجهة
   - ✓ انجاز منفذ غير قانوني
3. **مخالفات عدم القيام بإجراءات التصريح والإشهار:** تدخل ضمن هذا الصنف الحالات الآتية:
   - ✓ عدم وضه اللافتة التي تبين مراجع رخصة البناء
   - ✓ عدم التصريح بانطلاق الأشغال
   - ✓ عدم التصريح بانتهاء الأشغال

وتتمثل أهم المخالفات التي جاءت بها هذه القوانين (قانون 03/03 و 02/02 و 06/04) كما يأتي:

- ✓ تمنع البناءات والمنشآت والطرق وحظائر توقيف السيارات والمساحات المهيأة للترفيه في هذه المناطق المهددة (المادة 34/ف2 من قانون 02/02)

✓ تمنع إقامة أي نشاط صناعي جديد على الساحل مع استثناء الأنشطة الصناعية المرفئية ذات الأهمية الوطنية التي تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم (المادة 15 من قانون 02/02)

✓ عدم احترام مواصفات مخطط التهيئة السياحية ودفتر الشروط المادة 38/ف1 من قانون 03/03

✓ عدم احترام مختلف وثائق البناء والتعمير المصادق عليها من قبل السلطة المختصة (المادة 38/ف2 من قانون 03/03.

✓ التصريحات الكاذبة عند تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالميراث أو بالثراء أو بمنح رخص البناء المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول (المادة 38/ف4 من قانون 03/03).

4. **التكييف القانوني للمخالفات العمرانية في الجزائر:** تقسم الجرائم عامة بالنظر إلى جسامتها إلى جنايات، جنح ومخالفات.

فيما يخص الجرائم المتعلقة بمجال البناء والتعمير فمن خلال النصوص الجزائية الخاصة بالتهيئة والتعمير سواء في أحكام القانون 29/90 المعدل والمتمم أو بعد صدور النصوص العمرانية الجديدة والمتعلقة بالمناطق المحمية فإننا نميز بين حالتين.

أولهما: الأصل أن مخالفة قواعد التهيئة والتعمير كالبناء بدون ترخيص أو المخالف لأحكامها تكيف على أنها جنح وتتراوح عقوبتها ما بين 3000دج-300.000دج كما يمكن الحبس لمدة شهر إلى 6 أشهر في حالة العود طبقا لنص المادة 77 من القانون 29/90 المعدل والمتمم هذا في حالة ارتكاب المخالفات في المواقع المتعلقة بالأراضي العامرة أو القابلة للتعمير المعرفة بمفهوم المادتان 21/20 من قانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري المعدل والمتمم وكذا المادة (19) وما يليها والمادة (39) وما يليها من قانون 29/90 المعدل والمتمم والتي يحدد قوامها طبقا لأدوات التهيئة والتعمير.

ثانيهما: جنح مشددة هذا في حالة ارتكاب المخالفات في المواقع الخاصة والمتعلقة بالمناطق المحمية والمعرفة طبقا لنص المادة (22) من القانون 25/90 والمواد (43-49 من قانون 29/90 المعدل والمتمم)

يترتب عن المخالفات العمرانية حسب الحالة إما مطابقة الأبنية المنجزة أو القيام بهدمها (المادة 76 مكرر من قانون 29/90 المعدل والمتمم.

وصدرت فيما بعد قوانين خاصة بها من أجل حماية المنطق المحمية تهيئتها، ترقيتها وتسييرها.

5. خصائص المخالفات العمرانية:

تتميز المخالفات المتعلقة بمجال البناء والتعمير بما يأتي:

أ. **مخالفات مادية:** إن جريمة البناء مثلا بدون ترخيص تقع بقيام الشخص بأعمال بناء أو تشييد منشآت بغير ترخيص أو مخالفة لأحكام الرخصة.

ب. **مخالفات مستمرة:** إن فعل الجريمة المتعلقة برخصة البناء يشكل جريمة مستمرة ذلك أن أعمال البناء قد تستغرق وقتا طويلا في وقوعها بسبب امتدادها في الزمن.

ج. **مخالفات عمدية:** سواء أكان نشاط المخالف عمديا أو لا فإنه عندما يبدأ هذا الأخير في الأشغال بدون رخصة أو مخالفة لمقتضياتها فإن الجريمة تتحقق وليس له الاحتجاج بحسن نيته من أجل عدم مساءلته جزائيا ولا يمكن للقاضي أن يأخذ بهذا الدفع.

II. طبيعة عقوبات مخالفات التعمير في الجزائر:

ان انتهاك ومخالفة قواعد التهيئة والتعمير يؤدي الى تعريض مرتكبيها لحملة من العقوبات الجزائية المقررة قانونا على اعتبار ان هذه القواعد والضوابط تسير عن طريق القانون الجزائري وكذا أحكام خاصة لقانون التعمير هذا ما يشكل قانونا جنائيا للتعمير.

1. توقيف الأشغال: في حالة انجاز أشغال تنتهك بصفة خطيرة الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول في هذا المجال ويمكن للسلطة الإدارية إن ترفع دعوى أمام القاضي المختص من اجل الأمر بوقف الأشغال طبقا لإجراءات القضاء الاستعجالي.

وتنص المادة 24 من قانون 15/08 على انه في حالة عدم إتمام أشغال البناء آو أن كانت البناية غير مطابقة لرخصة البناء المسلمة يجب على صاحب التصريح ان يوقف الأشغال فورا ويبلغ رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني الذي يسلم له شهادة توقيف الأشغال من اجل تحقيق المطابقة.

وقد يصدر الوالي او رئيس المجلس الشعبي البلدي امرا بتوقيف الأشغال التي تهدف الى إنشاء تجزئة او مجموعة سكنية دون رخصة تجزئة فوق الأملاك الوطنية العمومية او فوق ملكية خاصة لم تخصص للبناء طبقا لأحكام مخططات التعمير السارية المفعول حسب نص المادة 73 من قانون 15/06 .

أ. **توقيف الأشغال في المناطق المحمية:** وفقا لما نصت عليه المادة 39 من قانون 03/30 كما يلي

✓ ففي حالة الاخلال بأحكام القانون عند القيام بأشغال البناء ويمكن للإدارة المكلفة بالسياحة ان تلجا الى الجهة القضائية المختصة قصد توقيف الاشغال وفق الطرق الاستعجالية.

2. العقوبات المالية والعقوبات السالبة للحرية: بالرجوع الى النصوص الجزائية الخاصة بالتهيئة والتعمير سوءا في احكام القانون 90/29 المعدل والمتمم والمرسوم التشريعي رقم 94/07 نجد ان مخالفة قواعد التهيئة والتعمير كالبناء دون رخصة قد تتراوح العقوبة المقررة لها ما بين 3000 دج ال 300.000 وفي حالة العودة تشدد العقوبة حيث يعاقب بالحبس لمدة شهر الى ستة اشهر طبقا الى نص المادة 07 فينص على العقوبات المقررة على المخالفات التي سبق ذكها في المادة 50وهي عقوبات مالية بحتة ادناها 200دج واقصاها 2000دج ولم يدرج هذا المرسوم العقوبات السالبة للحرية نهائيا .

أ. **العقوبات المالية و العقوبات السالبة للحرية في المناطق المحمية:**

يثير الإنتباه انه يتم التشديد في العقوبة المقررة لمخالفات البناء خاصة إذا تعلق الأمر بارتكاب مخالفات في المناطق المحمية والمواقع السياحية حيث تكيف المخالفات في هذه المناطق على انها جنح مشددة يعاقب عليها بعقوبات سالبة للحرية.

➢ يعاقب وفقا للمادة(96) كل من يتلف أو يشوه عمدا أحد الممتلكات الثقافية المنقولة أو العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي، دون المساس بأي تعويض عن الضرر، بالحبس مدة سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 200.000 دجو تطبق العقوبة نفسها على كل من يتلف أو يدمر أو يشوه عمدا أشياء مكتشفة أثناء أبحاث أثرية .

➢ يعاقب وفقا للمادة(98) بغرامة مالية من 2.000 دج إلى 10.000 دج، دون المساس بالتعويضات عن الأضرار، على المخالفات المتمثلة في شغل ممتلك ثقافي عقاري مصنف أو استعماله استعمالا لا يطابق الارتفاقات المحددة و المذكورة في الترخيص المسبق الذي سلمه الوزير المكلف بالثقافة .

➢ يعاقب وفقا للمادة(99) كل من يباشر القيام بأعمال إصلاح لممتلكات ثقافية عقارية مقترحة للتصنيف أو مصنفة وللعقارات المشمولة في المنطقة المحمية، أو إعادة تأهيلها، أو ترميمها أو إضافة

إليها أو استصلاحها أو إعادة تشكيلها أوهدمها، بما يخالف الإجراءات المنصوص عليهافيهذا القانون، بغرامة مالية من 2.000 دج إلى 10.000 دج دون المساس بالتعويضات عن الأضرار .

✓ تطبق العقوبة نفسها على كل من يباشر أشغالا مماثلة في عقارات مصنفة أو غير مصنفة ومشمولة تقع في محيط قطاعات محفوظة .

➢ يعاقب وفقا للمادة(100) كل مخالف لأحكام هذا القانون تتعلق بالإشهار، وتنظيم حفلات وأحد صور ومشاهد فتوغرافية وسينمائية، أو تتعلق بأشغال منشآت قاعدية، وإقامة مصانع أو أشغال كبرى عمومية أو خاصة، أو تشجير أو قطع أشجار بغرامة مالية من 2.000 دج إلى 10.000 دج.

III. الهيئات المؤهلة قانونا بمراقبة وزجر المخالفات العمرانية في الجزائر:

يقصد بالمراقبة من وجود الوثائق القانونية المكتوبة والبيانية المرخصة للأشغال التي شرع فيها او مطابقة هذه الاشغال مع احكام الوثائق المسلمة.

وطبقا لنص المادة 73 من قانون 29/90 المعدل والمتمم بموجب قانون 05/04 يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا الاعوان المؤهلين قانونا الى زيارة كل البنايات طور الانجاز والقيام بالمعاينات التي يرونها ضرورية وطلب الوثائق التقنية الخاصة بالبناء والاطلاع عليه في اي وقت.

وعليه يتضح من خلال هذه المادة ان هيئات الرقابة في مجال العمران هي نوعان.

1. **الهيئات الادارية:** وهي اجهزة الضبط الاداري من اجل المحافظة على النظام العام العمراني والصحة العامة.
2. **الاعوان المؤهلين قانونا:** للتقصي والبحث عن المخالفات في مجال البناء والهندسة المعمارية.
3. **الهيئات والاجهزة الإدارية المكلفة بالرقابة:** وهي هيئات الضبط الاداري المكلفة بالمحافظة عل النظام العام العمراني بكل ابعاده وصيانته وحق مراقبة استغلال واستعمال الاراضي العمرانية ومدى مطابقة ذلك وانسجامه مع مختلف القوانين والتنظيمات والقواعد المعمول بها في هذا المجال .

أ. **الوالي:"** ينشط الوالي و يراقب عمل مصالح الدولة المكلفة بمختلف القطاعات في الولاية و منها التهيئة و التعمير و المصالح التقنية وكذا يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات في اطار المحافظة على

النظام العام الامن السلامة والسكينة العامة ويتخذ ما يراه مناسبا من قرارات ادارية كما يقوم بتسليم رخص وشهادات التعمير المادة 73-75 من قانون 29/90."[1].

ب. **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** تقوم البلدية بدور رقابي من خلال تحققها من احترام تحصيصات الاراضي وقواعد استعمالها كما تسهر على المراقبة الدائمة للمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات المعمول بها وذلك من خلال دور رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث تنص المادة 05 من المرسوم التنفيذي 55/06 .

ج. **لجنة مراقبة قرارات التعمير:** تنشا هذه اللجنة لدى الوزير المكلف بالتعمير الوالي او رئيس المجلس الشعبي البلدي من اجل مراقبة عقود التعمير وذلك بموجب نص المادة 5 من المرسوم التنفيذي 03/06.

د. **اللجنة التقنية الدائمة للمراقبة التقنية للبناء:** اسست بموجب المرسوم رقم 213/86 المؤرخ في 1986/08/19 كجهاز تابع لوزارة السكن وتوجد على مستوى كل ولاية مكلفة بالمصادقة على الوثائق التقنية التنظيمية للبناء تسهر على احترام القواعد التقنية للبناء. ومراقبة الاعمال ومطابقتها مع المخططات المصادق عليها [2].

هـ. **المفتشية العامة للعمران والبناء و المفتشيات الجهوية:**

اسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 388/08 المؤرخ في 2008/11/27 المحدد لمهام المفتشية العامة للعمران والبناء التي تندرج في إطار تدعيم الرقابة بتنظيم هذه الهياكل .... استجابة لإعادة تنظيم الادارة المركزية للسكن والعمران.

هذه الهيئة الجديدة تهدف الى تقوية دور الدولة في مجال المراقبة التقنية من اجل ضمان نمو منسجم ومتوازن للنسيج العمراني.

4. الأعوان المؤهلون قانونا لمراقبة مخالفات العمران:

نصت المادة 76 مكرر من قانون 29/90 المعدل والمتمم بموجب القانون 05/04 على أن الأعوان المؤهلين قانونا للبحث ومعايشة مخالفة أحكام قانون التهيئة والتعمير كما يلي:

- ✓ مفتشي التعمير –أعوان البلدية–موظفي إدارة التعمير والهندسة المعمارية.

[1]-شامة سماعين مرجع سابق ,ص 216 .

[2]-المرسوم التنفيذي 06/06 المؤرخ في المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 176/91 المؤرخ في 1991/5/28 والذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم .

✓ ويؤدي هؤلاء الموظفين اليمين أمام رئيس المحكمة المختصة وتحدد شروط وكيفيات إجراءات المراقبة عن طريق التنظيم.

أ. **مفتشي التعمير**:والذين تم تعيينهم بانتظام طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 225/91.

– المستخدمون الذين يمارسون عملهم بإدارة وزارة السكن والعمران معنيون من بين رؤساء المهندسون المعماريون ورؤساء المهندسين في الهندسة المدنية.

ب. فرق المتابعة والتحقيق:

لقد أضاف قانون 15/08 فرقا من الأعوان المكلفين بالمتابعة والتحري حول انشاء التجزيئات أو المجموعات السكنية ولقد أدمج سلك المتصرفين الإداريين في أعوان فرق المتابعة والتحقيق بعد أن حذف هذا السلك بموجب المرسوم التنفيذي 55/06 المعدل والمتمم.

ج. شرطة العمران:

لقد تم انجاز جهازا ضمن مصالح الشرطة القضائية بصفة عامة يكون أكثر تأصيلا للبحث والتحري على المخالفات لهذا المجال المعقد وهو ما يسمى بشرطة العمران

ولقد أعطى المشرع الجزائري صفة ضباط شرطة قضائية في هذا الميدان وكل في اختصاصه وهذا على مستوى الولاية طبقا للمرسوم التشريعي 07/94.

د. أعوان مراقبة المناطق المحمية:

إن المراقبة في ظل قانون 29/90 كانت صلاحيات رئيسي المجلس الشعبي البلدي والوالي والجمعيات التي ترتبط نشاطها لمجال التهيئة والتعمير ليحرز المشرع كذلك الرقابة في المناطق المحمية بأعوان جديدة للبحث والمعاينة ويتمثل في:

أ. **مفتشي السياحة ومفتشي البيئة:**

حيث قانون 03/03 وذلك يرصد في حالة فرق القواعد لجوء إدارة السياحة إلى القضاء المستعجل للقيام بالهدم للبنايات غير المرخص والغير المطابقة.

وقد منح قانون 01/99 لأعوان السياحة ومفتشيها صفة الضبطية مراقبة الفنادق.

ويحق للوزير إصدار توقيف استعجالي للأشغال المخالفة للقانون وتحدده مدة 3 أشهر كأجل للامتثال للقواعد.[1]

[1]- غواس حسينة: الآليات القانونية لسير العمران، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة منتوري، 2011-2012، ص 125.

- وطبقا للمادة 37 من قانون 02/02 يؤهل للبحث والمعاينة ضباط الشرطة القضائية ومفتشو البيئة ويضاف إليهم المفتشون المكلفون بحماية التراث الثقافي وأعوان الحفظ و التثمين و المراقبة في القانون 04/98 عندما يتعلق الأمر بمخالفات ضد التراث الثقافي والتاريخي والأثري حسب ما تنص عليه المادة 93 من نفس القانون (يعاقب وفقا للمادة(93) كل من يعرقل عمل الأعوان المكلفين بحماية الممتلكات الثقافية أو يجعلهم في وضع يتعذر عليهم فيه أداء مهامهم).

ب. الجمعيات كهيئات للرقابة:

يعد قانون 31/90 المرجع الأساسي لإنشاء تنظيم وسير الجمعيات التي تأخذ اتفاقية تجمع أشخاص طبيعية أو معنوية من أجل تحقيق هدف غير مربح.

"وتوجد 54 ألف جمعية بالجزائر تتدخل في مجالات عديدة إلا أن الجمعيات المتعلقة بحماية العمران قليلة إن لم نقل نادرة فهي تنحصر في جمعيات حماية البيئة وجمعية حماية الأحياء القديمة مثل: جمعية الصخرة بقسنطينة وجمعية القصبة التي تخضع لأحكام قانون 04/98 بمادته رقم 91 اللتان تهتمان بالطابع المعماري والتاريخي للأحياء العتيقة التي تشكل إرثا ثقافيا وحضاريا."[1]

5. دور القضاء في الرقابة العمرانية في الجزائر:

من أجل ضمان احترام أكبر لقواعد التهيئة والتعمير من المفروض أن يكون للقضاء دورا هاما وحاسما في زجر مخالفات التعمير وفي فرض احترام القواعد والمقتضيات المنصوص عليها، لدى فعند ارتكاب مخالفة في مجال البناء والتعمير يعمل القضاء من خلال الصلاحيات المخولة له على الحكم باتخاذ التدابير اللازمة التي تختلف حسب نوع المخالفة المرتكبة وهناك منازعات كثيرة في مجال العمران لا يختص بها القاضي الإداري فحسب بل يشترك معه كل من القاضي الجزائي والقاضي المدني.

أ. دور القاضي الإداري:

بما أن الرخص هي عبارة عن وثائق إدارية صادرة عن الإدارة فالقاضي الإداري يبحث في مدى مشروعية هذه القرارات.

إن احترام هذه الأخيرة لمبدأ المشروعية بعد ضمانا لحقوق الفرد وحماية للصالح العام في ذات الوقت، هذه القرارات يجب أن تصدر حسب الأشكال والإجراءات المنصوص عليها قانونا ومن الجهة

[1]- غواسي حسينة : الأليات القانونية لتسيير العمران : أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام , جامعة منتوري , 2012/2011، ص 127.

المختصة وإلا تعرضت للطعن على أساس غيب في الشكل والإجراءات أو غيب عدم الاختصاص (عدم المشروعية الخارجية) أو على أساس غيب تجاوز السلطة، غيب مخالفة القانون أو غيب انعدام السبب لعدم المشروعية الداخلية.

"وإن القاضي الإداري لا يجوز له توجيه أوامر للإدارة وذلك بمبدأ الفصل بين السلطات فهو لا يجوز له منح الرفض وإنما يجوز له فقط إلغاء قرار الرفض ، كما يجوز للقاضي الإداري توجيه أوامر للإدارة في الاختصاص المقيد لها."[1]

"إن القضاء عندما يطرح فكرة السلطة التقديرية للإدارة ويقيم مسؤولية السلطة العامة على أساس مبدأ المساواة يكون قد تهرب بذلك من قيامه بدوره في رقابة نشاط الإدارة وفحص مدى شرعية سلوكها."[2]

ب. دور القاضي الجزائي:

ولقد منح المشرع بموجب المادة 6 مكرر 5 من قانون 29/90 المعدل والمتمم بالقانون 04/05 للقاضي الجزائي الأمر بالمطابقة البناء للرخصة في أجال معين أو الأمر بهدمه جزئيا أو كليا بما يحقق مطابقة البناء مع ما تضمنته رخصة البناء، بينما لا يكون للقاضي الجزائي في حال البناء يخص رخصة إلا توقيع الجزاء لأن الإدارة تتولى القيام بالهدم على نفقة المخالف دون اللجوء للقضاء.

يتمتع القاضي الجزائي بدور هام بإجراء المخالفات الواقعة على المناطق المحمية كالمناطق الساحلية ومناطق التوسع والمواقع السياحية حيث ورد في قانون 29/90، 02/02، 03/03.

وقانون 15/08، إذن فالقاضي الجزائي مازال محتفظا بسلطته في الحكم باتخاذ التدابير اللازمة والضرورية عندما ترتكب المخالفات في المناطق المحمية من أجل فرض احترام قواعد التهيئة والتعمير فيها بالحكم بإعادة الأماكن لحالها الأصلي أو تنفيذ الأشغال اللازمة للتهيئة وعلى نفقة المحكوم عليه وكذا مصادرة الآلات، الأجهزة والمعدات والتي استعملت في ارتكاب هذه المخالفات.

وتعمل الجهة القضائية إما على مطابقة الأشغال المنجزة في مخطط التهيئة السياحية وإما هدم ما عم إنجازه والأمر بإعادة المكان إلى حالته السابقة أو الأمر بإخلاء الأماكن فورا.

ج. دور القاضي المدني:

[1]- بوضياف عمار: القرار الإداري، دراسة تشريعية قضائية فقهية، ط1، جسور للنشر والتوزيع، 2007، ص 136.
[2]- شيهوب مسعود: المسؤولية سبب التهيئة العمرانية، مجلة العمران، مخبر القانون والعمران والمحيط، كلية الحقوق، جامعة عنابة، 2000، ص-ص 127-132.

يعتمد اختصاص القاضي المدني في جانب من الجوانب المتصلة بقانون التهيئة والتعمير عندما يكون النزاع بين أشخاص القانون الخاص على أساس تجاوز أحدهم في البناء للحدود المقررة في الرخصة الممنوحة والاعتداء بهذا على الملكية أو الحيازة القانونية لجاره حسب الحالة.

إن الطرق الذي يثيره القاضي يتعلق بقاعدة الموضوع بالتجديد بالاتفاقات العمرانية التي قد تكون وطنية أم محلية ، وذلك حسب المواد الآتية والمادة 691 من القانون المدني ومبدأ الجيرة الحكم بإعادة الحال على ما كان عليه أو تعويض بالأضرار اللاحقة بالغير إذا ما طلب الخصم من ذلك، وكذا المادة 124 من نفس القانون كما أنه من المقرر قانونا أن مالك البناء مسؤول عما يحدثه البناء من ضرر و لو كان انهداما جزئيا مالم تثبت أن الحادث لا يرجع سير إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه ويجوز لمن كان مهددا بضرر يصيب من البناء أن يطالب المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية للوقاية من الخطر فإن لم يقيم المالك بذلك جاز الحصول على إذن من المحكمة باتخاذ هذه التدابير على حسابه.

القسم الثاني

الجانب التطبيقي

للدراسة

الفصل السادس

تقديم المجال العام و الخاص للدراسة و إجراءاته المنهجية

محتويات الفصل السادس

تقديم المجال العام و الخاص للدراسة و إجراءاته المنهجية:

أولا/ تقديم مدينة الجزائر
ثانيا/ أصل التسمية
ثالثا/ الخصائص الطبيعية
رابعا/ نبذة تاريخية عن نشأة المدينة وتطورها
خامسا/ البنى التحتية
سادسا/ التركيبة العامة لمدينة القصبة والوصولية
سابعا/أبواب و مداخل القصبة
ثامنا/ أقسام القصبة
تاسعا/ أنواع الأنسجة الحضرية بالقصبة
عاشرا/ القطاعات الحضرية (تقسيم المدينة إلى قطاعات)
حادي عشر/الوضعية العقارية
ثاني عشر/ الطرقات المهيكلة للقصبة (نظام الوصولية)
ثالث عشر/ التجهيزات في القصبة
رابع عشر/ المنشآت القاعدية
خامس عشر/الاستخدامات السكنية في القصبة
سادس عشر/ الدراسة السكانية للقصبة
سابع عشر/الدراسة الاقتصادية للقصبة
ثامن عشر/ واقع سياسة الحفاظ بقصبة الجزائر العاصمة
تاسع عشر/ الإجراءات المنهجية

تقديم المجال العام والخاص للدراسة:

أولا/ تقديم مدينة الجزائر:

الجزائر هي عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مركز سياسي واقتصادي وثقافي للبلاد يبلغ تعداد سكانها حوالي 4 ملايين نسمة وهو ما يمثل عشر سكان الجمهورية، "وقد أطلقت عليها عدة ألقاب منها: البهجة، دزاير، العاصمة، مزغنة ، آخرها الجزائر البيضاء من قبل المستعمرين الفرنسيين وحتى الجزائريين سويا"[1]

تتميز مدينة الجزائر بتقسيمها العربي القديم والأوروبي الحديث ويعرف القديم بالقصبة والتي تتميز بشوارعها الضيقة ومساجدها العديدة وقلعتها التي بنيت في القرن السادس عشر، والقصبة تعد تراثا معماريا وعمرانيا تاريخيين وهامين.

عرفت المدينة بعدها تحولات جذرية مع بداية الاحتلال الفرنسي، هدم شطر كبير من القصبة القديمة لفسح المجال للمدينة الأوروبية الجديدة تحوي المدينة عدة مساجد على غرار الجامع الكبير الذي شرع في بناءه عان 1097، الجامع الجديد بعده بقليل، مسجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي، والذي قام بتشييده الداي أحمد العلج عام 1669 على ضريح الولي المشهور ثم جامع كتشاوة الذي يعود إلى عهد الدولة الجزائرية الأولى عام 1792

صورة رقم (01): جزئية لمدينة الجزائر العاصمة

المصدر: موقع على الأنترنات الجزائر البيضاء يوم 19 جوان 2016 على الساعة الثالثة مساءا.

[1]Sakina missoum : Alger à l'époque ottoman, : la médine et la maison traditionel inas, alger, 2003, p06

ثانيا/ أصل التسمية:

يختلف في المرجعية التاريخية للتسمية، إلا أن المؤكد هو أن العاصمة أعطت عنوانا لكل بلد الذي سمي أيام الفرنسيين عام 1839 رسميا للجزائر.

بعض المصادر التاريخية تقول بأن أصل تسمية العاصمة من طرف بولوغين بن زيري مؤسس الدولة الزيرية الأمازيغية حين وضع أسس عاصمته عام 960م على أنقاض المدينة الرومانية إكوسيوم(Icosium)

جزائر بني مزغنة لوجود 4 جزر صغيرة جدا قرب المدينة جعلها تسمى هكذا (صارت الآن قطعة واحدة بعد أن تمت تهيئتها من طرف العثمانيين)

"المصادر الأقدم تنسب التسمية للجغرافيين المسلمين قبلها (ياقوت الحموي والإدريسي) لوصفهم البلد تابعا لبني مزغنة وتاريخيا لم تكن العاصمة الحالية وحدها كانت هناك عواصم داخلية لعدد المماليك العربية والبربرية التي استقرت على التراب الحالي"[1]

صورة رقم (02): تمثل خريطة تاريخية للجزائر من قبل بيري محي الدين

المصدر: تومي شوقي مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة ، مرجع سابق ذكره .

[1]SakinaMissoun; opcit, p07

ثالثا/ الخصائص الطبيعية:

يعتبر الموقع من أهم العوامل المؤثرة في دراسة التجمعات الحضرية وهذا لما له تأثير مباشر على مختلف العلاقات التي تربط بين المدن وسنتطرق إلى دراسة موقع مدينة الجزائر على عدة مستويات مجالية كما يلي:

I. الموقع الجغرافي:

موقع إقليم الجزائر العاصمة هو التقاء المناطق الشرقية و الغربية من الجزائر "وهناك يقع الإقليم الجزائري وهو جزء من سلسلة جبال الأطلس التلي، هذه السلسلة تمتد إلى منطقة القبائل الكبرى شرقا وتقع في شمال وسط البلاد المطلة على الجانب الغربي لخليج البحر المتوسط وتتركب المدينة منجزئيين، جزء قديم والذي يتمثل في القصبة والتي توجد على حافة تلة شديدة الانحدار (120م فوق سطح البحر)"[1] خلف المدينة الحديثة وجزء حديث يتواجد على مستوى الساحل القريب من البحر.

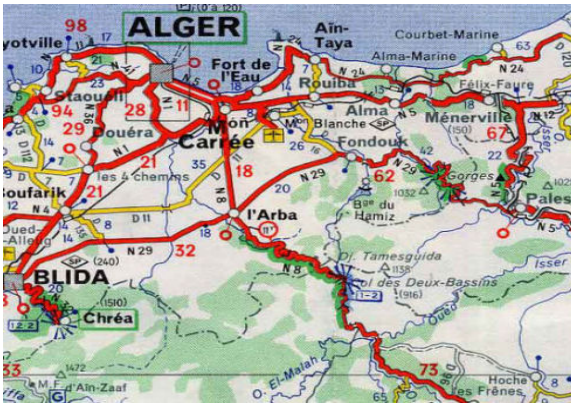

صورة رقم (03): تمثل خريطة للموقع الجغرافي لمدينة الجزائر العاصمة.

المصدر: مرجع سابق ذكره .

II. الموقع الفلكي:

تقع مدينة الجزائر بين خطي الطول 22,0 غربا و83,0 شرقا ودائرتي عرض 19° و37° شمالا وبهذا الموقع تحتل مكانا هاما في شمال البلاد ما أهلها لأن تكون نقطة التقاء بين مختلف المدن الشمالية الشرقية والغربية.[2]

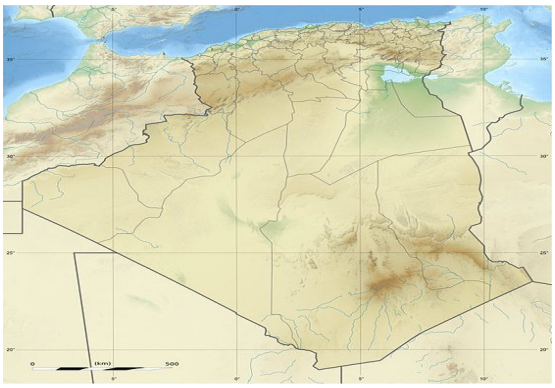

صورة رقم (04): تمثل خريطة للموقع الفلكي لمدينة الجزائر العاصمة.

المصدر: مرجع سابق ذكره .

[1] Kraimeche Naima, MessaoudiAssia: analyseurbaine de la casbahd'alger, exposer, epau, 2001/2005, p p 07-08

III. الموقع الإقليمي:

تمثل ولاية الجزائر وحدة إقليمية مصغرة من إقليم كبير يضم عدةولايات متجاورة وهي تضم 13 دائرة و57 بلدية ويحدها:ولاية بومرداس وتيزيوزو شرقا وولاية تيبازة غربا ولاية البليدة جنوبا والبحر المتوسط شمالا.

صورة رقم (05): تمثل خريطة للموقع الإقليمي لمدينة الجزائر العاصمة.

المصدر: مرجع سابق ذكره .

IV. الموقع الإداري:

لقد تغيرت الخريطة الإدارية للجزائر وعلى غرار المدن الجزائرية الأخرى منذ الإستقلال إلى يومنا هذا حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن ولهذا فبلدية القصبة تمثل سابع بلدية في العاصمة وتقع غرب خليج الجزائر على منحدرات تلال بوزريعة فهي تمثل النواة التاريخية لعاصمة البلاد .

صورة رقم (06): تمثل خريطة للموقع الإداري لمدينة الجزائر العاصمة.

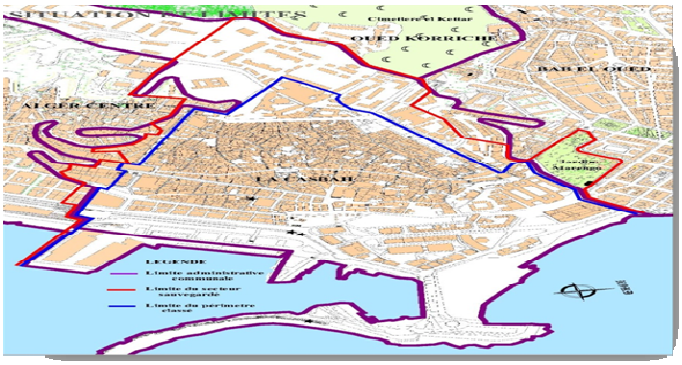

المصدر: مرجع سابق ذكره .

ويحدها من الشمال بلدية باب الواد وبلدية واد قريش ومن الجنوب الغربي بلدية الأبيار ومن الشرق البحر المتوسط ومن الجنوب بلدية الجزائر الوسطى.

V. خصوصية الموضع:

يعرف الموضع بأنه "الأرض التي تقوم عليها المدينة والمنطقة التي تشغلها فعلا كتلتها المبنية"[1] وإن لموضع المدينة أو المكان الذي تقوم عليه دورا هاما في تحيد الوظيفة التي تنشأ من أجلها المدينة وخطتها واتجاهات توسعها، ولقد أنشأت القصبة أساسا لغرض المبادلات التجارية فكان موضعها المطل على البحر المتوسط والذي يمتد من الساحل إلى أعلى الهضبة بارتفاع 120م على سطح البحر وبنسبة انحدار 15% استراتيجيا بجبالها الجنوبية و التي تحميها من الرياح والاعتداءات الخارجية وتتربع مدينة القصبة على مساحة 45 هكتارا ومعظم المساحة مستغلة.

VI. التضاريس:

ويتميز سطح منطقة القصبة بوحدتين فيزيائيتين كبيرتين:

1- **الجبال:** "والتي تمثل ما يقارب 90%منمساحة البلدية متمثلة في أحد مرتفعات بوزريعة في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية تتميز هذه المرتفعات بانحدارات متوسطة ومتفاوتة"

2- **السهول:** تتمثل في سهول متيجة التي تمتد إلى الأطلس البليدي من الجهة الشرقية الغربية ومع الحدود الإدارية لبلدية القصبة، إلا أن هذه السهول لا تدخل في الحدود الإدارية للمدينة إلا بنسبة ضئيلة.

3- **الوديان:** هناك وديان تقطع المحيط الحضري القائم وأخرى في المناطق الحدودية للمدينة والتي يجب احترام المسافات الفاصلة عنها في إطار الارتفاقات.

4- **الانحدارات:** تعتبر من أهم العوامل التي تتحكم في قابلية الأراضي للتعمير وتحديد أشكال الاستخدامات ونوعها علما أن أي تدخل اصطناعي على الانحدارات يكلف أموالا باهضة انحدارات مدينة القصبة تمكننا من تمييز ثلاث فئات من حيث درجة الانحدار.

أ. **الفئة الأولى (0-5%):** وتعتبر من أحسن الأراضي للبناء إذلا تكلف الكثير في عمليات التهيئة وشق الطرق بها ونجدها تحتل المساحة ؟؟؟ للمدينة إلى الساحل (القصبة السفلية وحي البحرية)

[1] meriem bellizine,amel benaissa :mémoire find'etude :le patrimoine architectural de la casbah,epau,2009/2010, p p 55-56

ب. **الفئة الثانية (5-9%):** تعتبر أراضي هذه الفئة صالحة للتعمير، ذات انحدار يساعد على مد الطرقات والشبكات المختلفة وهي أقل انتشارا من سابقتها وتوجد في الجهة الوسطى للمحيط العمراني أي بين القصبة العلوية والسفلية.

ج. **الفئة الثالثة (15%):** نجدها في الجهة العلوية للقصبة عند المرتفعات الجنوبية والمرتفعات الجنوبية الغربية هذه الأراضي مستغلة بشكل كثيف للاستعمال السكني إلا أن هذا الانحدار يرتفع إلى 40% في بعض المناطق.

رابعا/ نبذة تاريخية عن نشأة المدينة وتطورها:

1.نشأة القصبة:

يرجع ما يسمى اليوم بالقصبة إلى عهد الفينيقيين الذين استغلوا هذا الموقع لقابليته للتجارة الدولية فأسسوا مدينة سموها جزيرة النورس وذلك إشارة إلى وجود عدد من الجزر أمام ساحلها مستعملين إسما تغير إلى "إيكوسيوم" (Icosium) بعد الاحتلال الروماني عام 40م وقبل هذا الاحتلال كانت مدينة نشطة لاسيما في التجارة البحرية تنتمي إلى موريتانيا وتحت حكم "جوبا الثاني" كانت تتمتع بحكم ذاتي نسبي.

وبعد دخول الرومان أصبحت تخضع إلى القانون الروماني عام 46م ولم تبقى مع الأسف أثار كبيرة عن هذا العهد باستثناء بعض المعالم مثل النصب التذكارية المرمري الذي لا يزال موجودا على جدار من بين جدران باب عزون كما كان الشأن بعدد من البلدان المحيطة بالبحر المتوسط تعرضت هذه المدينة إلى الزحف الوندالي بعد نهاية الحكم الروماني ثم عرفت فترة نمو طيلة حكم بني مزغنة بعد دخول الإسلام إلى الجزائر فأصبحت الإشارة إليها إلى جزائر مزغنة وهي تنعم بتقدم مهم الفضل تنمية الزراعة والتجارة الملاحية في ذلك العهد وفي عام 340هـ (952م) تم تحصين وتوسيع المدينة تحت حكم بولوغين ابن زيري المناد الذي سماها الجزائر "نسبة للجرز الأربعة المقابلة لشاطئها وبعد ذلك وإلى غاية القرن الخامس عشر حاول الزيريون و نالحماديون والمرابطون والموحدون والحفصيون التحكم عليها وعلى وسط المغرب وتجدر الإشارة إلى حكم أبو زيد عبد الرحمن بين مخلوف الثعالبي الذي أتى بإنجازات عظيمة لصالح سكان المدينة والذي لا يزال قبره محل زيارات في مجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي إذ كان يعتبر ولا يزال يعتبر وليا للمدينة"[1]

[1] الجيلالي عبد القادر: تاريخ المدن الثلاث (الجزائر، مليانة، المدية) الديوان الوطني للمطبوعات والنشر، الجزائر، 1972، ص ص 66-67.

وتدريجيا أثار هذا التقدم وأيضا الموقع الاستراتيجي لهذه المدينة مطامع عدة بلدان أوروبية لاسيما إسبانيا التي حاولت عدة مرات احتلالها إلى غاية فترة "الريكونكويستا" أي استرجاع السلطة من المسلمين، لم تكتف بإرغام سكانها المسلمين واليهود إلى اللجوء إلى المغرب العربي ولكن أنشأت حرصا باسم البنون سنة 1510م غير أن أمن الجزائر أصبح مضمون بعدما التمست حماية العثمانيين سنة 1516 فتم طرد الإسبان بعد تدمير للبنيون سنة 1529م من قبل خير الدين بربروس.

فبفضل الفنون والتقنيات التي أتى بها الأندلسيون من جهة والنمو الاقتصادي والعسكري الذي رافق القوة البحرية العثمانية بالجزائر أصبحت الجزائر منجهة أخرى أهم عواصم البحر المتوسط وعرفت تحصينا عظيما كالقصبة "بأتم معنى الكلمة وكانت تسمى "الجزائر المحروسة" إلى غاية سنة 1830 سنة الاحتلال الفرنسي.

2. المرحلة الفينيقية:

وفقا للأسطورة اليونانية أسس الجزائر 20 من مرافقي هرقل الأمازيغي واسمها الأصلي بالفينيقية هو "إكوزيم" يقال أن الاسم اليوناني "إكوزيون" والذي يعني عشرين.

وفي هذه المرحلة كان هناك تركز لبعض المساكن في الأراضي التي كانت شكل أماكن آمنة بالبنية للحملات البحرية لكن حدود المدينة لمتكن معروفة في هذه الفترة نظرا لندرة المراجع.

صورة رقم (07): تمثل الجزائر في المرحلة الفينيقية

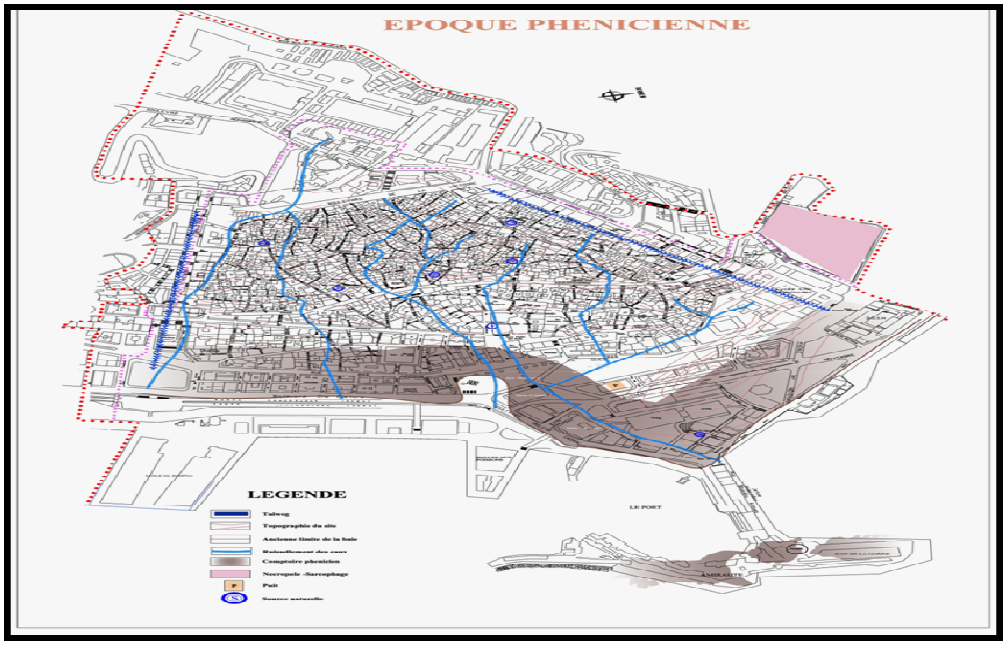

المصدر: PPSMVSS 2007.

3.المرحلة الرومانية:

كان الأب هاردوين أول من اقترح تحديد إكلوسيوم بالجزائر العاصمة وأكد ذلك العثور على حطام مزهريات أصلية تعود للقرن الثالث قبل الميلاد في بئر عمقها عشرون متر في دسيمبر عام 1952 كما أكدت الحفريات أن تاريخ تأسيس إكوسيوم يعود إلى ما قبل القرن الرابع قبل الميلاد واستوطن البونيقيون الموقع (إكوسيوم) على الأقل منذ القرن الثالث قبل الميلاد وأطلقوا عليها اسم "لكسم" ويعتقد أن المقصود به "جزيرة البوم" والتي ترجمت إلى اللاتينية إكوسيوم وبقيت إكوسيوم موقعا تجاريا صغيرا في الفترات الفينيقية والقرطاجية وقد شغلت إكوسيوم مساحة ذات شكل مثلث وكانت محصورة بين محورين يذكر ؟؟؟ (le coordo) (محور شمال–جنوب) و(le decumanus) (محور شرق–غرب) وضعت المدينة داخل جدار بالإضافة إلى التخطيط الشطرنجي وهو الشكل المميز للمدن الرومانية.

شكل يمثل محوري الكاردووالديكنهانوس اللذين يقيمان المدينة

صورة رقم (19): تمثل الجزائر في المرحلة الرومانية

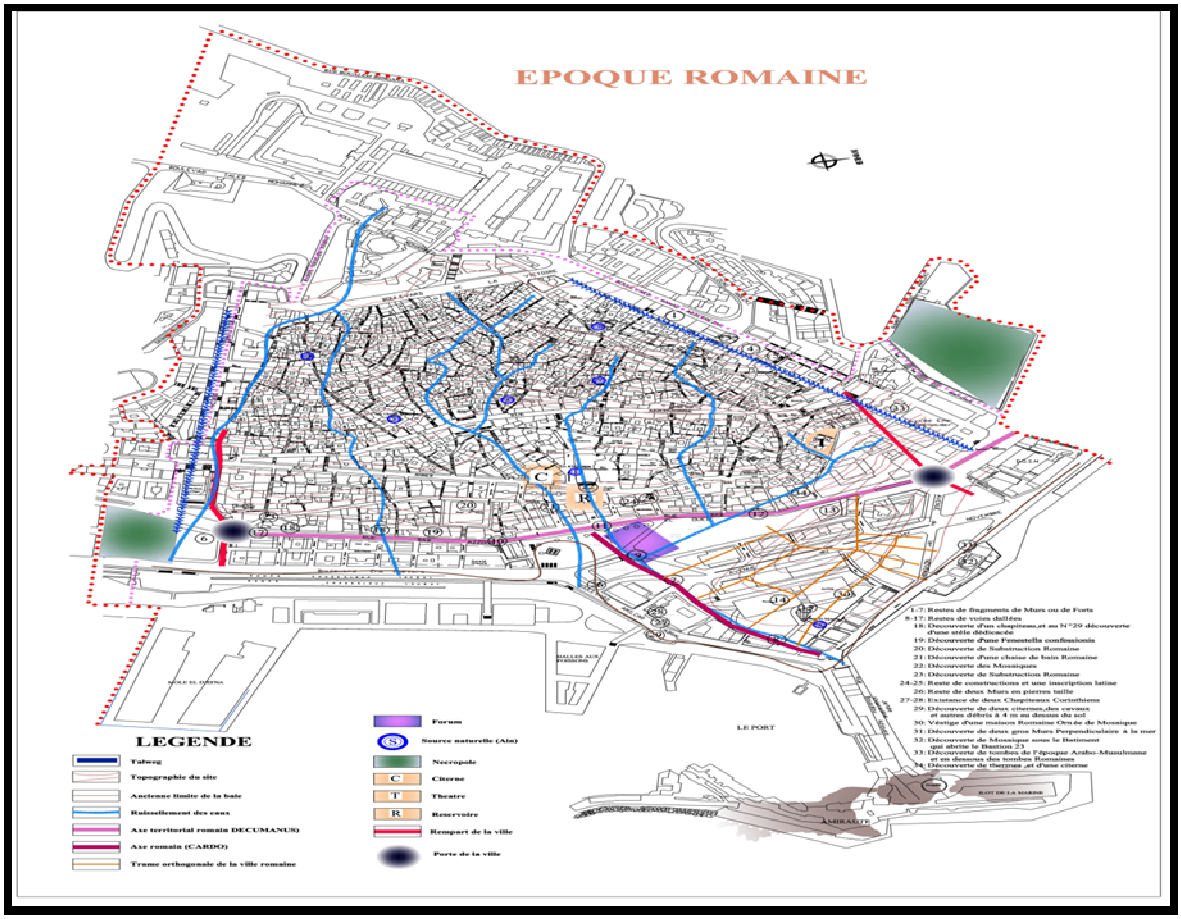

المصدر: PPSMVSS 2007.

4.المرحلة العربية البربرية:

تطورت جزائر بني مزغنة على موقع إكوسيوم و داخل محيطها العمراني فقد شهدت العديد من السلالات الحاكمة منذ مجيء المسلمين في القرن السابع إلى غاية حكم العثمانيين في القرن الخامس عشر وفي القرن الثامن أحيطت المدينة وحظيت بشكل أكثر وهذا تلبية للمتطلبات العسكرية و الديموغرافية لتلك الحقبة (فتوسعت المدينة وامتدت نحو التلال) وهذا الامتداد كان موجه بميلاد مسارين أو اتجاهين يقعا على قمة التلة أو خوف محور الردف (شارع القصبة، وشارع الجديد) واللذين تمت إضافتهما إلى الأولين.

تركز الأنشطة التجارية كان يتموقع في قلب المدينة وعلى طول المحور الأهم (شمال، جنوب) ونلاحظ أيضا في هذه المنطقة وجود مساحة المسجد الكبير الذي بني عليها فيما بعد من قبل المرابطين في عام 1097م.

وفي القرن العاشر ميلادي ظهرت ملامح المدينة بشكل واضح حيث أصبحت محاطة بأسوار لديها قصبة وجامع سيدي رمضان وغيرها من الهيئات والمرافق.

"وما بين القرن العاشر والخامس عشر لم يتغير محيط المدينة كثيرا لكن نسيجها العمراني عرف تحولات عميقة خاصة بعد الزلزال الذي هزها في عام 1365م".

صورة رقم (20): خريطة تمثل الجزائر في المرحلة العربية البربرية

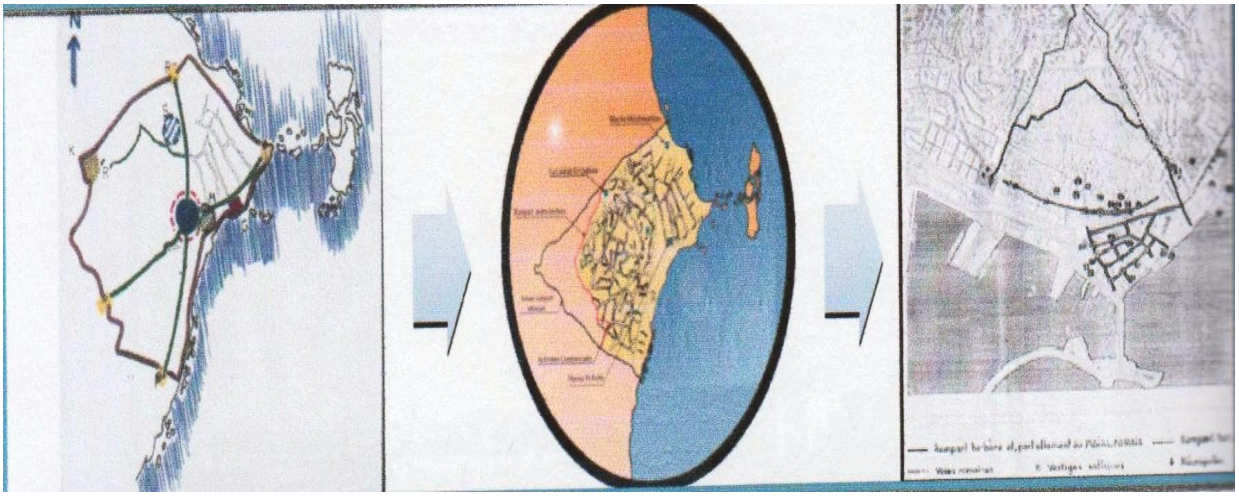

المصدر: PPSMVSS 2007.

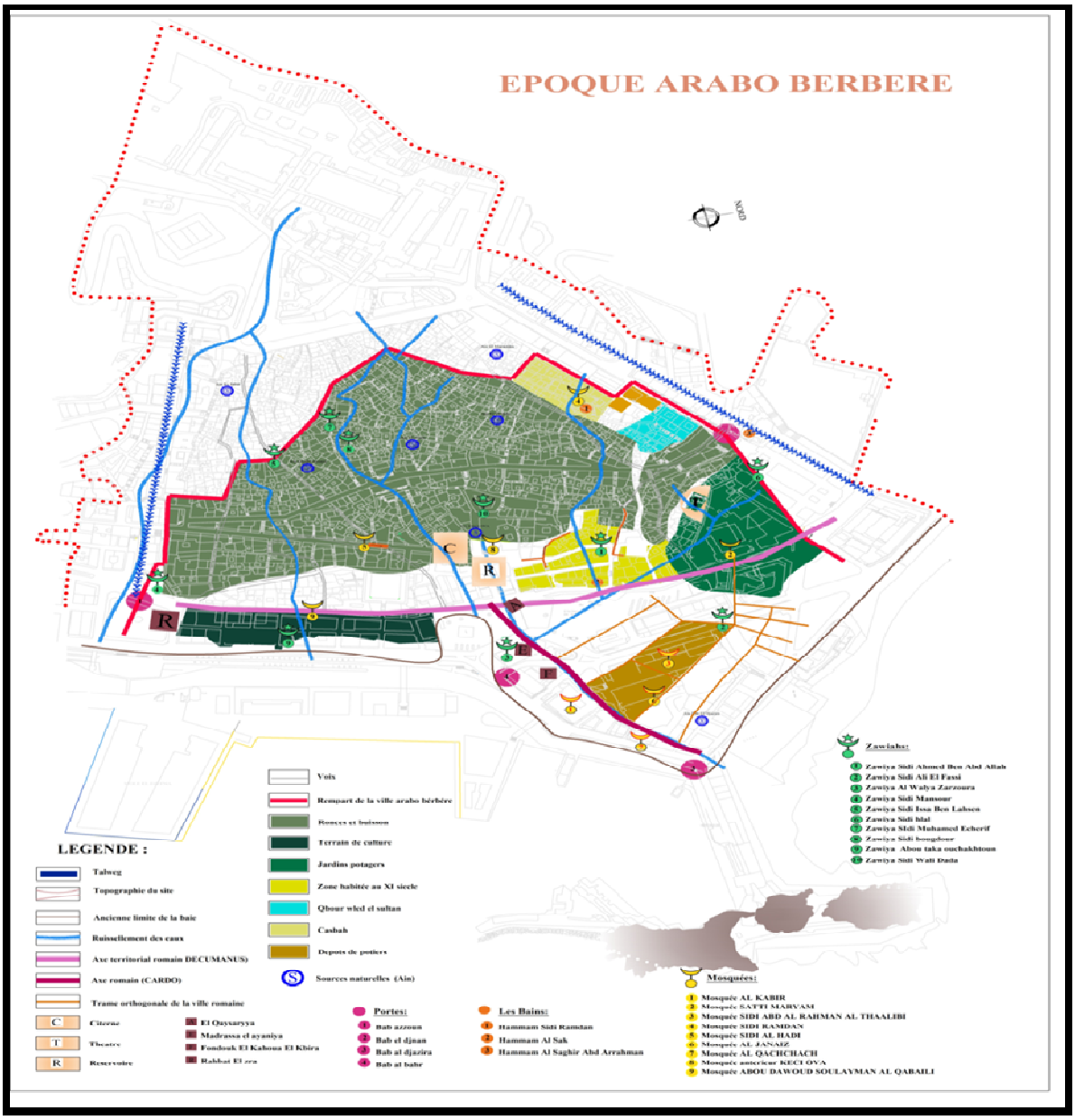

المصدر : PPSMVSS 2007.

5. المرحلة العثمانية (1500-1830):

عرف القرن السادس عشر تعرض مدينة الجزائر إلى تقلبات تاريخية أثرت عليها لعل أهمها ارتقاء هذه الأخيرة إلى دولة أميرية كبيرة وفي هذه الفترة تحدد شكل المدينة النهائي لتشغل مثلث ذو مساحة تقدر بـ 45 هكتار يتربع فوق التلة التي تشرف على خليج الجزائر وأصبحت المدينة عاصمة ذات خصائص عمرانية حديثة تتضمن مجمل الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها واحتفظت المدينة وإلى حد كبير بتنظيم مشابه لذلك الذي ساد في المراحل التاريخية السابقة، كما أن حدود المدينة أصبحت أكثر وضوحا بفضل الأسوار والحصون والخنادق والقلعة وقد تحدث بعض الرحالة عن سور

المدينة والذي بلغ طوله 2500م وارتفاعه من 11 إلى 13ممن الجهة الداخلية لهذه التحصينات وكان النسيج العمراني ممتلئا عن آخره ومعلما ببوابات خمسة وبمقر حكم قديم يدعى "الجنينة" وآخر جديد يسمى "القلعة" أما القصبة السفلى فكانت تمتد على محورين أساسيين هما:

أ. محور 1: شارع باب عزون–شارع باب الواد.

ب. محور 2: شارع البحرية–مرفأ خير الدين وميناء البحرية.

"وكانت نقطة تلاقي المحورين معلمة بتمركز قوي لمختلف هذه النشاطات والتي كانت تنتظم على شكل أسواق وإضافة إلى هذا يمكن تسجيل تواجد أهم المرافق الرسمية مثل: الثكنات والسجون ومختلف المصالح الإدارية وكذلك بعض المساكن و الإقامات الراقية مثل: دار عزيزة، دار حسن باشا، دار مصطفى باشا ...، كما أن هذه المنطقة كانت تمثل المركز الحيوي للمدينة نظرا لانتشار المرافق الثقافية والدينية فيها كالزوايا التي كانت تحيط بإقامة الدايات القديمة و المساة "الجنينة" وكذلك الجامعين الرئيسيين في المدينة"[1]

أما إذا انتقلنا إلى المناطق السكنية فإننا نجد بعض المرافق الخاصة بالأحياء كالأفران والمطاحن والحاما والعيون والمساجد ، ولقد تمت إعادة بناء مدينة الجزائر قبيل احتلالها من طرف القوات الفرنسية وذلك عقب الزلزال الذي ضربها عام 1716م.

شكل يمثل القصبة في العهد العثماني

صورة رقم (21): تمثل خريطة الجزائر في الفترة العثمانية

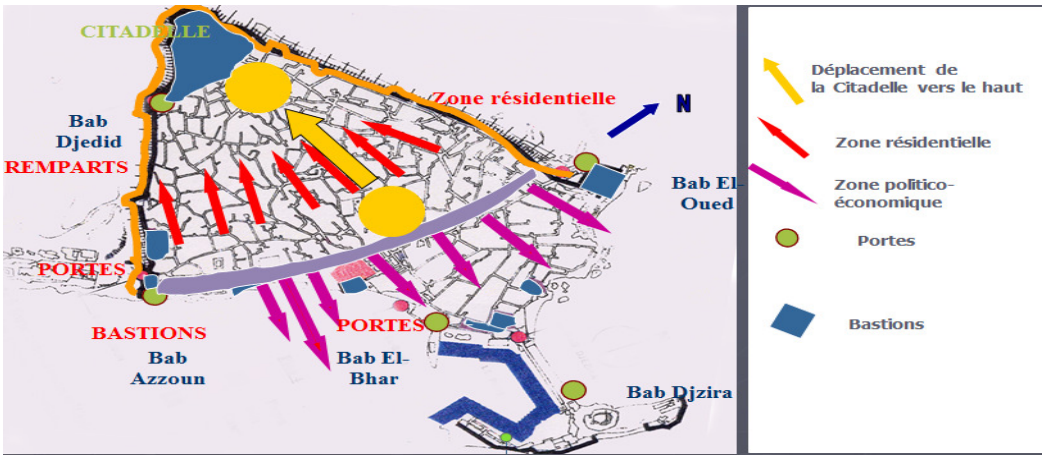

المصدر: PPSMVSS 2007.

[1] تومي شوقي: الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة حالة القصبة بالجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة مهندس دولة في ت ت الحضرية جامعة أم البواقي 2013، ص93.

6. مرحلة الاحتلال الفرنسي (1830-1962):

"تسبب إحتلال المدينة من طرف القوات العسكرية الفرنسية في إحداث تغييرات هامة على مستوى عمرانها وفي بداية الأمر تم تشكيل الجزائر الحديثة بطريقة عشوائية وذلك في سبيل تلبية الإحتياجات الاستعمارية المسجلة بالإضافة إلى المضاربة العقارية وهو ما أدى إلى التدمير الجزئي للجزائر السفلى بالإضافة إلى عمليات التوسعة التي شهدتها شوارع باب الواد، باب عزون، البحرية، ..."[1]

وقد كان دخول الإستعمار للأراضي الجزائرية من جهة القصبة مقر الداي آنذاك.

صورة رقم (22): تمثل دخول الفرنسيين إلى الجزائر في 5 جويلية 1830.

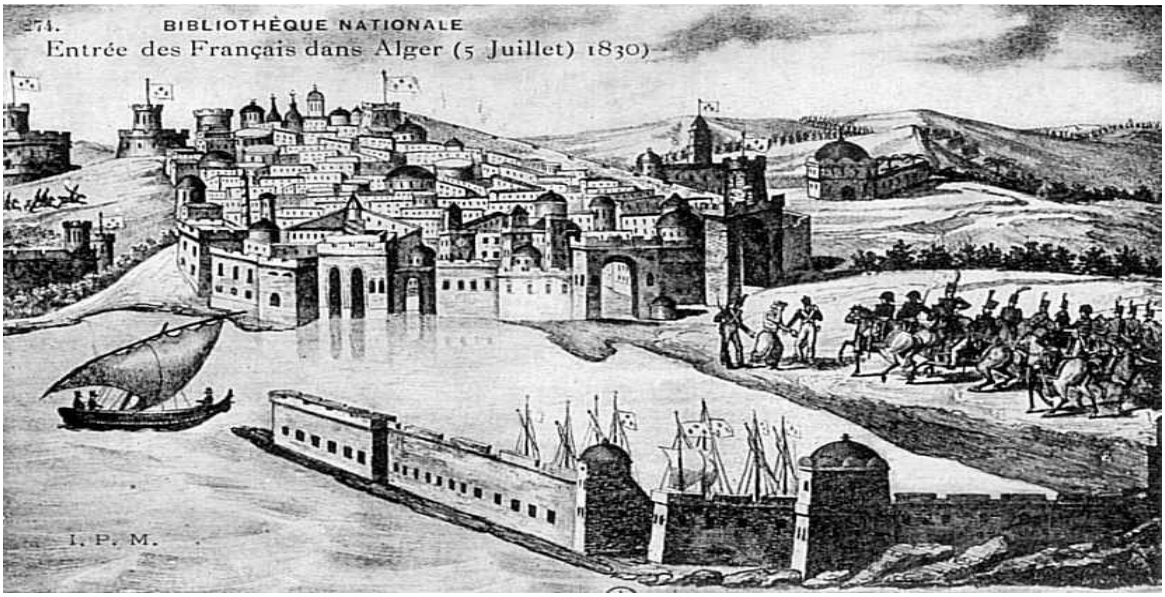

المصدر: مديرية الثقافة للجزائر العاصمة أرشيف تاريخي مفهرس بعنوان الجزائر مدينة ذات تاريخ ، 2015.

وبدأت تظهر في هذه المرحلة بعض الإنشاءات خارج الأسوار مثل: منحدرات لونيس أرزقي و عرباجي عبد الرحمن والتي سهلت الاتصال بين القلعة والميناء.

وتميزت العشرية الأولى من الاحتلال بإعادة استخدام فضاءات المدينة القديمة ومن ثم تقسيمها إلى ثلاث دوائر وهي:

حي البحرية: وهو الذي تعرض إلى أكبر قدر من التغييرات والتحولات.

الجبل: أو المدينة العليا وهي المنطقة الأقل تعرضا للتغيرات ويرجع الفضل في ذلك إلى تضاريسها الوعرة والتي سهلت على سكان المدينة الأصليين مهمة الإحتماء بها.

[1] الجيلالي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص75.

المنطقة التجارية: وهي المنطقة الوسطى في المدينة و التي تمكنت من الاحتفاظ بتخطيطها وأهم هياكلها على الرغم من التوسيعات التي مستها وهنا يمكن الحديث عن نسيج عمراني هجين نتج عن إنشاء مباني استعمارية فوق هياكل أخرى ذات طابع تقليدي.

صورة رقم (12): تمثل القصبة أثناء فترة الاستعمار

المصدر: أرشيف للمكتبة المتواجدة على مستوى المعلم الثقافي والتاريخي رياس البحر ، **BASTION23، 2014**.

"وابتداءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت التحولات والتغييرات تظهر جليا على النسيج العمراني للمدينة واستمرت هذه الحالة إلى غاية بداية القرن العشرين.

وانطلاقا من 1840 بدأت ملامح الجزائر الفرنسية تبدو بوضوح حيث تم نقل أهم الوظائف نحوالمركز الأوروبي الجديد كما غادر السكان الأوروبيون القصبة ليستقروا في أحياء أكثر ملائمة لطريقة عيشهم وهنا بدأ تفريغ القصبة من وظائفها الأصلية ومن ثم انتزعت منها أهميتها ومكانتها كمركز حضري حيث أصبحت لا تشكل سوى حيا هامشيا في المدينة ككل"[1]

وفي هذه المرحلة بدأت تتجلى أولى بوادر التدهور على مستوى النسيج العمراني للقصبة والتي تم فيها:

ج. الاستغلال المفرط للمساكن التقليدية، التحولات التي طرأت في استخدام البناء من طرف الريفيين.

د. تلاشي وظائف المدينة الحيوية باستثناء الواجهة البحرية التي تم هدمها ما بين 1926-1930.

[1] تومي شوقي: مرجع سابق، ص96.

صورة رقم (13): تمثل أهم المراحل التي مرت بها وخرائط المدينة أثناء الفترة الاستعمارية

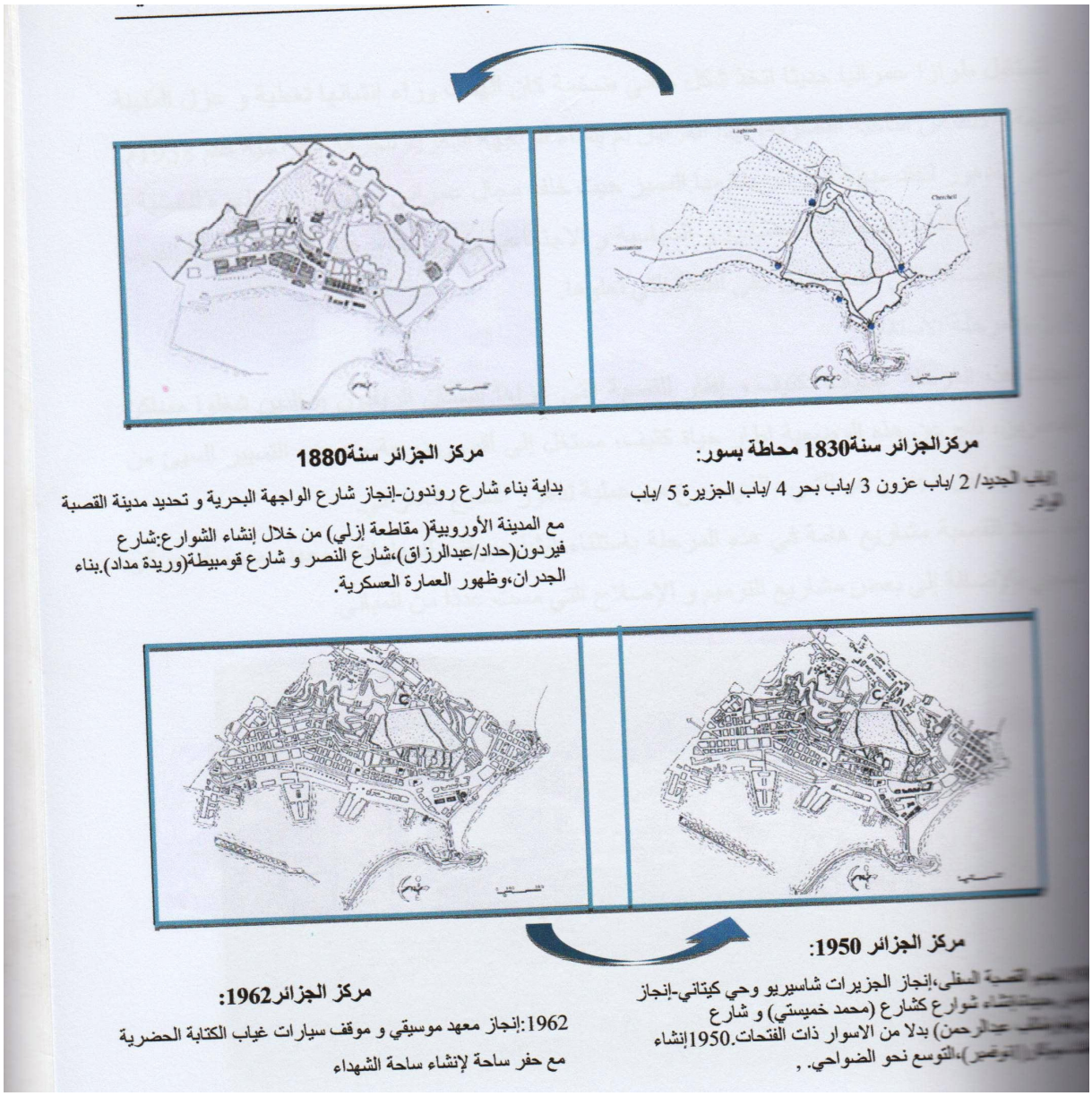

المصدر: شوقي تومي ، مرجع سابق.

ولتستقبل طرازا عمرانيا حديثا اخذ شكل مباني ضخمة كان الهدف من وراء إنشائها تغطية وعزل المدينة القديمة وذلك من الناحية البصرية لهذا الغرض وتم إنشاء الواجهة البحرية للجزائر الفرنسية عام 1938م واستمر التدهور لتفقد مدينة الجزائر طابعها المميز حيث خلفه مجال عمران أوروبي أدار ظهره للقصبة وهمشها على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها وهنا اكتسبت المدينة القديمة تسمية "القصبة" التي كانت تطلق على القلعة التي تعلوها.

7. مرحلة بعد الإستقلال:

تعاني القصبة اليوم من النمو السريع للسكان والتكثيف القوي لنسيجها العمراني وهو الشيء الذي نتج عنه تقادم للتراث المبني وندرة المرافق والهياكل القاعدية، كما أن تطور النشاطات الهامشية ساهم في ظهور بعض المشاكل التي زادت من حدة الأزمة ويمكن كذلك القول بأن التقهقر الاقتصادي والمشاكل الديموغرافية والتدهور المادي للمدينة ساهموا في بروز ظاهرة التهميش.

وعرفت القصبة في هذه المرحلة تحولات كبيرة وعميقة إذ أنه بعد مغادرة العائلات الأصلية لها حل مكانهم سكان جدد اندفعوا نحو هذه الأخيرة وعاشوا فيها تحت ظروف صعبة مما أدى إلى حدوث تدهور عميق على مستوى هياكل المباني وكذلك القيمة المعمارية لهذه الأخيرة ونظرا للنقص وأحيانا للغياب الكلي لأعمال الصيانة بالإضافة للتدخلات التي لم تكن خاضعة لأي متابعة أو مراقبة ومن بين هذه التدخلات يمكن ذكر عمليات إعلاء الطوابق والاستغلال المفرط للمباني وعمليات التجديد والهدم والتوسعة غير المطابقة للمواصفات التقنية.

صورة رقم (14): تمثل القصبة بعد الاستقلال

المصدر: موقع على الأنترنات الجزائر البيضاء يوم 19 جوان 2016 على الساعة الثالثة مساءا.

وقد كانت الواجهات الأصلية للمباني شبه صماء حيث كان مدخل المسكن يشكل تقريبا الفتحة الوحيدة بالإضافة إلى بعض الفتحات المتناهية الصغر والتي كانت تسمح بمرور الضوء والهواء للمدارج وبعض الفضاءات أساسا في الغرف فكانت تستقبل النور من خلال الفناء الداخلي للمبنى وأدت عمليات تحديث المساكن التقليدية والتي تمت أساسا في مرحلة بعد الاستقلال إلى توسيع هذه الفتحات لتتخذ أشكال نوافذ ذات أبعاد معتبرة.

كما أن التدهور تجلى على مستوى النسيج العمراني خاصة عندما تتهدم فيفقد النسيج انسجامه وترتيب فتحاته وعناصره المعمارية المميزة وواجهاته المسطحة واستمرارية وتناسق أسطح المتدرجة نحو البحر وتحت ضغط العامل الديموغرافي وأصبحنا نلاحظ مساكن قديمة وهي تتعرض إلى عمليات تقسيم داخلي مع انفتاح نحو الشارع وانغلاق من الجهة المطلة على المساكن المجاورة.

"كما تم تحويل وظائف أغلب المرافق المتواجدة على مستوى النسيج العمراني وباستثناء الحمامات والمساجد جرى تحويل الأفران والمدارس والزوايا إلى مرافق تجارية و خدماتية متنوعة"[1]

ويمكن القول بأن القصبة تعيش اليوم مشاكل عديدة خاصة على مستوى التنقلات بداخلها حيث يسجل عجز كبير على مستوى الجهة السفلى أين يتجلى تعارض صارخ بين حركة المركبات وتدفقات الراجلين وهو الشيء الذي يزيد من حدة العزلة التي تعيشها القصبة.

صورة رقم (15): تمثل تدهور النسيج العمراني للقصبة انهيار المباني التدخل على واجهات

المصدر: PPSMVSS 2007.

[1] المركز الوطني للبحوث والدراسات العمرانية CNERU، 2007، ص ص 20-22.

خامسا/ البنى التحتية:

1. على مستوى العاصمة:

أهم البنى التحتية المتواجدة على مستوى مدينة الجزائر العاصمة والتي يمكن ملاحظتها:

هـ. المحطة البحرية (ميناء القصبة)

و. محطة النقل بالسكك الحديدية

ز. مداخل أنفاق الميترو (المتوزعة على عدة محطات: الحامة، محطة آغا، القبة، تافورة مرورا بالقصبة والتي مازالت أشغال الميترو قائمة بها.

ح. مطار هواري بومدين الدولي بالدار البيضاء

ط. محطات الحافلات كاروبيب ، تافورة، خروبة

ي. بالإضافة إلى الطرق السريعة التي تربط العاصمة بالمدن المجاورة كبومرداس بليدة وتيبازة وطرق الربط التي تربط مختلف البلديات والأحياء الكبرى كذلك خطوط السكك الحديدية والتي تمر بالقصبة وتربط الميناء ببقية أنحاء الولاية.

وما يمكن ملاحظته من خلال خريطة توضيحية لمختلف البنى التحتية الهامة بإقليم العاصمة نجد أن:

ك. عدا الطريق السريع لا توجد أي بنية تحتية تدعم أو تربط المطار الدولي هواري بومدين.

ل. كذلك نلاحظ عدم وجود خط للملاحة الوطنية والذي يربط ميناء القصبة ببقية الميناءات الأخرى.

م. بالإضافة إلى غياب رابط أوصلة بين محطة الحافلات « Karoubie » ومداخل الأنفاق المؤدية إلى الميترو ما يصعب في التنقل وكثرة الإزدحام.

2. على مستوى القصبة (البنى التحتية):

إن أهم البنى التحتية التي تقع بمجال الدراسة (القصبة) يمكن تلخيصها فيما يلي:

أهم الطرق التي تربط القصبة بالمناطق المجاورة والتي تعتبر المنافذ الرئيسية من وإلى المدينة هي:

ن. نحو بلدية الأبيار التي تحد القصبة من الجهة الجنوبية الشرقية.

س. نحو بلدية واد قريش التي تحد القصبة من الجهة الجنوبية الغربية.

ع. نحو باب الواد من الجهة الغربية.

ف. نحو بلدية الجزائر الوسطى من الجهة الشرقية.

وهذه الطرق نميز بها 3 أنواع: طرق ذات ازدحام كبير ومتوسط وضعيف.

كذلك نميز على مستوى حي البحرية الواقع في الواجهة البحرية ما يلي:

ص. محطة 8 ماي للحافلات.

ق. مدخل لنفق الميترو حيث موقعه بحي البحرية خصوصا والقصبة ككل سيساعد وبشكل جيد في فك الضغط على حركة المرور.

ر. الخط القديم للترامواي والموروث عن الاستعمار وخط القطار القديم حيث يجب إعادة النظر فيهما.

ومنه نستنتج أن مدينة القصبة تلعب دورا هاما في تنظيم المجال الحضري للعاصمة فهي بمثابة المحرك الأساسي والنواة المركزية لتركز أغلبية البنى التحتية كالميناء ومختلف محطات النقل سواء البرية أو البحرية وحتى خطوط النقل القديمة، بالإضافة إلى أهم محطة للنقل عبر الميترو وهي الآن قيد الأشغال كل هذا يجعل منها مدينة لها تأثير مجالي على حساب الميتروبول.

سادسا/ التركيبة العامة لمدينة القصبة والوصولية:

أ. التضاريس مسطحة نسبيا في الجزء السفلي من المدينة مع انحدار لطيف.

ب. الأرضية ذات انحدار متوسط في القصبة السفلى تكون أقل.

ج. الأرضية ذات انحدار حاد في القصبة العليا.

د. أرض مستوية نسبيا على مستوى القلعة.

أما نشأة الوصولية فتتشكل القصبة من 4 محاور رئيسية و5 أبواب تمثل مداخل المدينة هي على التوالي: "باب الواد، باب عزون، باب الجديد، باب الجزيرة، باب البحر.

أما المحاور المشكلة لها من الداخل فهي:

هـ. محور باب الواد / باب عزون

و. شارع البحرية

ز. شارع باب الجديد

ح. شارع القصبة الذي يؤدي إلى وسط المدينة

أما الشوارع المحيطة بها والتي تمثل حدود فيزيائية للمدينة فهي:

ط. نهج حداد عبد الرزاق من الناحية الشمالية

ي. نهج وريدة مداد من الناحية الجنوبية "[1]

[1] :Ammari tarik ,ammi said bachir :rapport expose sur la casbah d'lager,epau,2004/2005, p19

سابعا/أبواب و مداخل القصبة

توجد بالقصبة خمسة أبواب وهي المداخل الرئيسية للمدينة كانت تفتح عند شروق الشمس وتغلق عند الغروب وهي: باب الواد ، باب عزون ، باب الجديد ، باب الجزيرة (الدزيرة) ، باب البحر (الديوانة).

صورة رقم (16): تمثل الأبواب الخمسة الموجودة بالقصبة

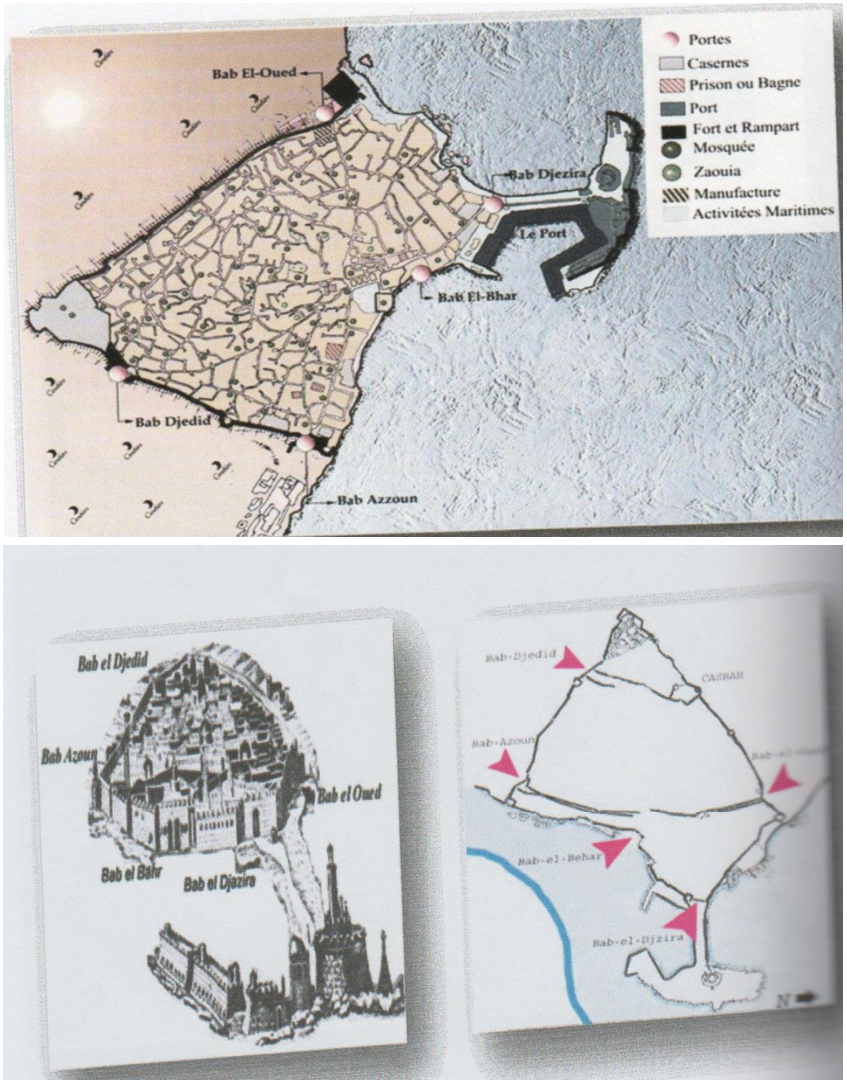

المصدر: PPSMVSS 2007.

ثامنا/ أقسام القصبة:

تنقسم بلدية القصبة إلى ثلاث أقسام رئيسية القصبة العلوية، القصبة السفلية وحي البحرية.

صورة رقم (17): تمثل الأقسام الثلاثة لبلدية القصبة

المصدر: ppsmvss 2007.

1- القصبة العلوية: (la haute casbah)

تتميز المنطقة العلوية للمدينة (الجبل) بخاصيتها السكانية، تتربع على مساحة تقدر بـ 18 هكتار نسيجها كثيف ومتراص تتهيكل بشارعين رئيسيين (شارع القصبة-شارع باب الجديد) هذين المحورين يقسمان هذا الجزء من المدينة إلى 3 قطاعات تتجزأ بدورها إلى أحياء وقطاعات يحوي هذا الجزء معظم البنايات المتهرئة والعتيقة لأن الاستعمار لم يقم بتغييرات على هذا النسيج على عكس الجزء السفلي للمدينة.

2- القصبة السفلية (la basse casbah):

وهو الجزء المستوي من المدينة (اللوطة) تمتد على مساحة تقدر بـ 17,4هـ يضاف إليه 9,6هـ وهي المساحات المستغلة في قطاع التجارة (أسواق ومحلات ....) وهو يستعمل لمساحات عمومية أي أن المدينة تستطيع احتواء عدد كبير من السكان باختلاف طبقاتهم وأصولهم لاختلاف أنسجتها المناسبة لكل زمان ومكان مع قابليتها الوظيفية الإنتاجية واختلاف أنسجتها فهي تعتبر الحي المركزي ومقر السلطات الحكومية والإدارات والأعمال.

صورة رقم (18): تمثل قسمي مدينة القصبة العلوي و السفلي

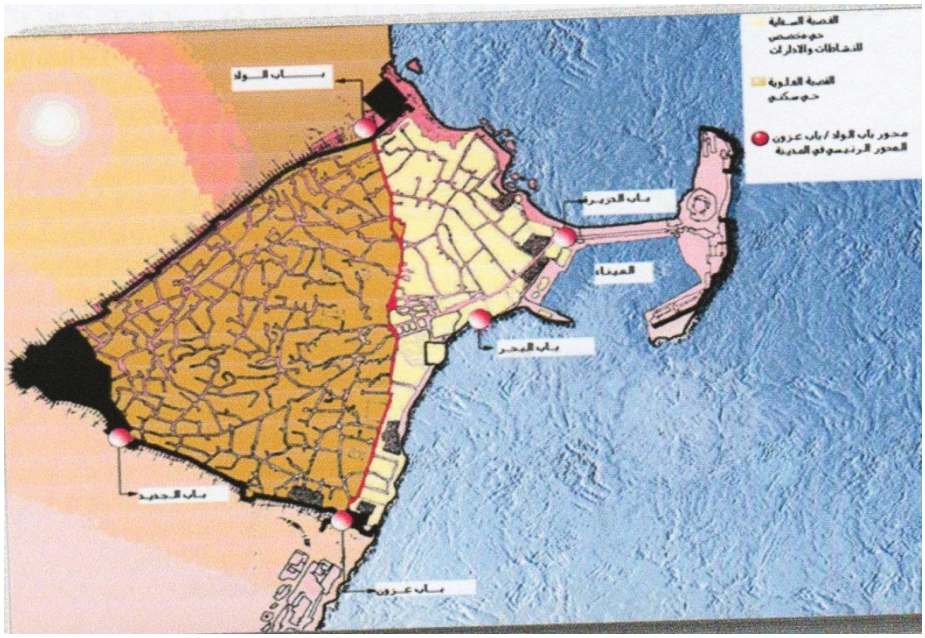

المصدر: ppsmvss 2007.

حيث أن المدينة بمساحة 45هـ تنقسم إلى قسمين رئيسين قسم علوي سكني وقسم سفلي إداري وتجاري والذي ترتكز فيه معظم النشاطات الاقتصادية والإدارية وجاء هذا التقسيم لأسباب أولها التضاريس وانحدار المدينة ونظام الطرق فكان الاختلاف بين القسمين لطبيعة كل منهما العلوي سكني لكثافة مبانيه واستعماله السكني على عكس القسم السفلي الذي تغلب عليه النشاطات الاقتصادية والإدارية يفصل بين الجزءين محور باب الواد/باب عزون وهذا المحور الرئيسي في المدينة ويظهر هذا الإنقسام من خلال النشاطات المتواجدة ونسبة الحركة في كل من القسمين وكذا التضاريس (نسبة الإنحدار) ونظام الشوارع والطرق واستعمال كل منهما فالعلوي مثلا أغلب بناياته مستعملة للسكن فقط.

تاسعا/ أنواع الأنسجة الحضرية بالقصبة:

I. النسيج التقليدي (Tissue traditionnel):

و هو نمط قديم يتميز بأشكال وهندسة معمارية فريدة، مساكنه مبنية بمواد محلية يظهر يظهر هذا الشكل من النسيج في المركز القديم الذي يعود تاريخ إنشاءه إلى ماقبل 1700م وهو نموذج للنمط العربي الإسلامي كذا الفترة العثمانية، حيث نجد تراص السكنات وكثرة المساجد والزوايا كما نلاحظ أن لهذا النسيج خصوصية نابعة من ظروف اجتماعية كالعادات التقاليد والمتمثلة في تراص البنايات وتداخلها مما يجعل الكثافة مرتفعة مع أن المساكن لا تتجاوز الطابق الثاني في أغلب الأحيان لقد تراجع هذا النمط بشكل كبير إذ سجل حوالي 1200 مسكن فقط أي بنسبة 66,08% من مجموع عدد المساكن في المدينة أما الطرق فضيقة وملتوية ومتشعبة وذلك كان لأسباب أمنية ولخصوصية المدينة كذلك من أجل توفير الظل والوقاية من الرياح.

شكل رقم (05): تمثل أنواع الأنسجة الحضرية في القصبة

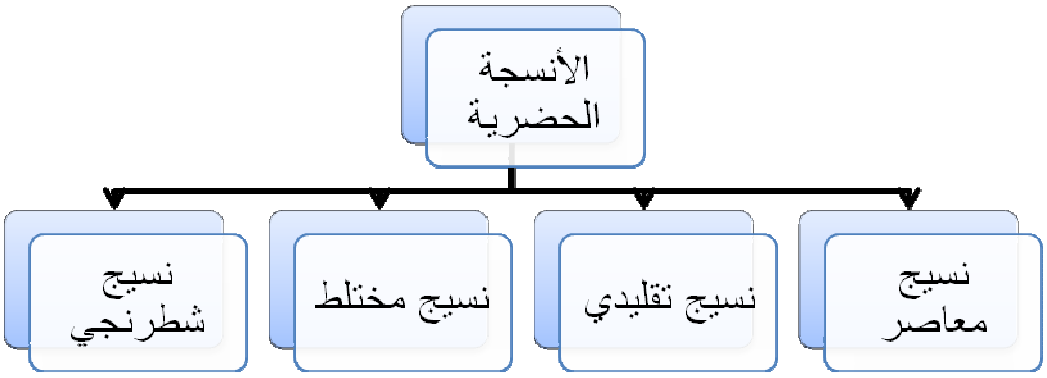

المصدر: المصلحة التقنية لبلدية القصبة

لهذا النوع من الأنسجة وعدة عناصر مميزة له عن باقي الأنسجة مثل النافورات، الأقواس التي تفصل بين حي وآخر وتشعب الأزقة وكذا شراؤه بالمعالم التاريخية.

الارتباط والتماسك بين مختلف المنازل في الحي الواحد: ويكون هذا الترابط بجدران في كل الجوانب للمنزل باستثناء الشوارع والمداخل وهو أيضا متناظر من تجمع لآخر أما بالنسبة لتقسيمات المجموعات السكنية فهي ناتجة إما أو في حالة وجوده بجوار انحدار شديد أو عائق طبيعي فتشكل لدينا الأزقة والشوارع التي تلتقي عند شارع كبير ورئيسي يصنع على طوله نشاط تجاري، وكذا عند نهايته (السوق).

II. المنزل أو البيت التقليدي في قصبة الجزائر العاصمة:

يتميز المنزل في القصبة بالكثير من المواصفات التي تؤهله للبقاء كل هذه المدة من الزمن فهو رغم المحاولات سابقة للقضاء على هويته العربية الإسلامية إلا أنه بقي محافظا على أهم مميزاته وأنواعه.

1. أهم أنواع المنازل التقليدي:

هناك ثلاث أنواع بارزة للمنزل التقليدي في المدينة والتي تتركز أكثر في الأحياء السكنية الكثيفة: (صورة لمنزل تقليدي).

أ. **المنازل ذات الفناء (وسط الدار):**

هذا النوع من المنازل هو الأكثر استعمالا في المدينة، يأخذ أحجاما مختلفة صغيرة (دويرة)، متوسطة أو كبيرة (قصيرة) يبنى هذا النوع على مدار وسط الدار برواق أو عدة أروقة تحتوي السكينة التي تكون مفتوحة مباشرة على الفناء (وسط الدار) "ومن أهم خصائصه أنه يتناسب مع ¾ النسبة من ناحية المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإضاءة) أما التهوية فهي متوفرة لكل الغرف عبر الفناء ويمثل الفناء (وسط الدار) في هذا النوع أهم عنصر حيث نجري فيه معظم النشاطات المنزلية منها خاصة المتعلقة بالماء (الغسل) ويتمثل أيضا مكان الاستقبال في أيام الأعياد وهوه يعبر عن الحرية والتواصل مع الطبيعة"[1]

صورة رقم(20): لمنزل بوسط الدار

([1])Sakina Missoum: la média et la maison traditionnel à l'époque ottemane, Alger, inasz, 2003, P30

ب. المنازل ذات الشباك:

يأخذ هذا النوع من المنازل أحجاما وأبعادا صغيرة، يتموضع عادة حول وسط الدار، وهذا الأخير يكون مغطى على عكس سابقة، إذ أنه يأخذ الضوء والهواء عبر الشبابيك وهي فتحات في الجدار تأخذ أشكالا هندسية عادة شكل مثلث، كل غرف هذا النوع من المنازل مفتوحة على بعضها البعض عبر رواق يحيط بوسط الدار يربط بين مختلف وحدات العناصر الأساسية للحياة وهي المطبخ والحمام وكذا السلالم التي تجمع بين مستوى الشارع ووسط الدار وهو مشترك بين المنزل والشارع أي المحلات والمدارس القرآنية كما أن كل عنصر يمكن أن يغير حجمه وتركيبته ولكن تبقى الأبعاد بين مختلف عناصر هذه التشكيلة ثابتة.

صورة رقم(21): صورة منزل بوسط الدار أشباك

ج. المنزل العلي (علوي) (Alloui):

والعلي كلمة عامية تعني العالي وتعني أيضا أن السكن بالأعلى ويختلف عن سابقيه في كون الطابق الأرضي مخصص للتجارة أو لتجهيزات أخرى، هذا المنزل يتميز بالبناء العلوي أي الارتفاع يأخذ أحجام صغيرة يبنى هذا المنزل على مستوى الشارع أي حسب انسياب الطريق والانحدار، لا يحتوي على وسط الدار وعلى عكس المنازل السابقة فإن هذا النوع يحتوي على فتحات في الخارج (الشارع).

لا يمكن أن يتوسع هذا النوع إلا عبر الأسطح وإما فوق المحلات التجارية فوق السقيفة أو على حساب أسطح المنازل المجاورة، أما الغرف فلها تصنيف خاص فإما أن تكون:

- **طويلة:** السلالم تكون في أطراف الغرفة أي في آخرها أو في الخارج.
- **ذات جزئين:** وتقع السلالم في أحد القسمين.
- **ثلاثة أجزاء:** السلالم تقع في الجزء الأوسط.

2. أهم العناصر المشكلة للمنزل التقليدي:

أ. وسط الدار (le patio):

وهو فضاء للربط بين أطراف المنزل ومصدر تهوية والإضاءة الأساسي ويعني الحوش أو الفناء مفتوح على السماء، هو المركز الهندسي الوظيفي للمنزل ذو شكل مربع غالبا، مساحته من 9إلى 20 م ^{2} "قد يطون مبلط بالرخام المزخرف أو بسيطا في تبليطه، له عدة وظائف من بينها المتعلقة بالماء لأنه عادة يحتوي على بئر أو جب (djeb) وهو خزان مائي لاحتواء مياه الأمطار التي تأتي من السطح عبر قنوات توجيه لها يزين أحيانا، بنباتات أو نافورات مما يجعل المكان جنة صغيرة تعوض عن الأجواء الخارجية الحارة والصاخبة"[1]

أما النافورات فإضافة إلى دورها الجمالي والبيئي حيث تلعب دور ملطف الجو فهي أيضا كاسرة للأصوات والكلام ، فطالما مثل الصحن أو وسط الدار المكان الحميمي للمرأة والمكان الذي تستغله فيه اكبر قدر من نشاطاتها اليومية المنزلية أو مكان لاستقبال مثيلاتها من النساء وتبادل أطراف الحديث.

صورة رقم(22): صورة لوسط الدار le patio

ب. السقيفة:

وهي ساحة صغيرة تكون في المدخل وهي تمثل الحاجز بين الوسط الخارجي والوسط الداخلي والتي تؤدي مباشرة إلى وسط الدار وهي تدل على مكانة أصحاب المنزل فكلما كانت كبيرة وبها مقاعد كلما دل ذلك على ان سكان المنزل يتمتعون بمكانة رفيعة والسقيفة تكسر الرؤية الخارجية تحقيقا لمبدأ الخصوصية (الحرمة) فحتى لو فتح الباب على مصراعيه لا يمكن رؤية ما بداخل الدار.

([1])La période ottemane, Inas, Al Lucien golein: palais et demeures d'Alger à

ج. **البيت (الغرفة):** وتسمى حسب موقعها في المنزل

- **في الطابق الأرضي:** تسمى البيوت جمع بيت.
- **في الطابق الأول:** تسمى غرفة.
- **وتسمى في الطابق الثاني** : المنزه.

د. **الصحين (السطحة) (shin):**

يفصل بين وسط الدار ومختلف الغرف وهو مغطى بأعمدة تحمل أقواسا تختلف في زخارفها من بيت لآخر وهو رواق يحيط بوسط الدار ويلعب دور الرابط بين مختلف قطع البيت يكون، مرتفع عن وسط الدار بدرج محيط به. **صورة رقم(23):** صورة لصحين

هـ. **القبو:**

يكون في الطابق الأول حيث تخرج الغرفة عن نطاق المنزل بجزء إلى الخارج مشكلا نتوءات واضحة في الواجهة الخارجية أحسن للمنزل، ويمثل مكانا للنوم أو لترتيب الثياب والفراش.

صورة رقم(24): صورة لشكل القبو

و. **المجلس:**

وهو عبارة عن غرفة كبيرة تستعمل لاستقبال الضيوف وتجهز بأحسن الأثاث وأحسن الأفرشة.

صورة رقم(25): صورة لشكل المجلس

ز. **الدهليز:**

يوجد في بعض المنازل فقط تحت وسط الدار في أحد أركانه ويستعمل لتخزين المواد الوسخة كالفحم والحطب والجير وغيرهما.

ح. **الديوان:**

وهو سقيفة عميقة نوعا ما، لها جانب مفتوح على وسط الدار تحول إليها كل النشاطات المنزلية عند تقلبات الجو وتطهى فيها مأكولات المآتم والولائم هو فضاء مشمس في الشتاء مظلل في الصيف.

ط. **الدرابيز:**

يشرف على وسط الدار وهو حديد أو خشب مزخرف، تحيط به غرف الطابق الأول وغالبا ما تكون غرفا مخصصة للنوم.

ي. **السلالم:**

تؤدي مباشرة إلى الطابق الأول، وتوجد في أحد أركان وسط الدار، ليست مقابلة للباب الخارجي (مبدأ الحرمة) تتميز بالضيق .

صورة رقم(26): صورة للسلالـم

ك. **السطح (le s'tah):**

وهو فضاء واسع مفتوح يطل على البحر وهو مخصص للنساء عموما يمثل همزة وصل مباشرة بين الجيران دون اللجوء إلى الشارع للتواصل مع الجيران.

صورة رقم(27): صورة تمثـل السطح

ل. **بيت الصابون:**

وهو عبارة عن مكان مخصص لغسل الثياب و الأفرشة وكل ما يتعلق بأعمال الغسيل، والبيت التقليدي في القصبة نظرا لخصوصيته وحساسية مواد تبليطه وبناءه فالنساء آنذاك كانوا لا يستخدمون كميات كبيرة من المياه في تنظيف المنزل أو الغسيل، ...وإنما كانوا يستخدمون مياه بكميات معقولة وبتنشيف (التقسيح باللهجة القصابجية) سريع للأرضية حتى لا تتلف الأرضيات وتتسرب المياه وتتشقق الأرضيات وتتسرب المياه إلى الأزقة والحومة والتي تسبب تلفا على مستوى الأدرج وتصدعات في أرضية الشوارع ...

م. **المطبخ:**

شأنه شأن بيت الصابون تعد فضاءات مشتركة بين الأفراد في الأسرة الواحدة أو أفراد بين أسر مشتركة في المسكن وكان يطلق عليها " لخيامة" تتكون عادة من مواقد للطهي وبجانبها مساحتان، إحداهما لتخزين المواد الغذائية (بيت العولة) والأخرى للماء (بيت الصابون).

ن. **الكنيف (المراحيض):**

وهي أماكن مشتركة أيضا تتميز بنظام لصرف المياه القذرة والفضلات تعود إلى حقبة قديمة تتميز بالمرحاض التركي.

س. **الحمام:**

متكون من ثلاث قاعات: القاعة الدافئة، الساخنة والباردة، به ممرات لتمرير نظام التدفئة في ممرات للهواء الساخنة حوض نصف دائري رخامي وطاسة نحاسية ومحبس

وعموما الفضاءات الخاصة بالأعمال والأنشطة اليومية (بيت الصابون، المطبخ، الحمام، المرحاض) تكون متواجدة بالصحين الدويرة (المنزل) وبالقرب من وسط الدار أو متفاوتة المستوى مع الدهليز إن وجد من أجل تصريف المياه المستعملة التي تصرف في مياه البحر مباشرة ويعود تاريخ شبكات الصرف الصحي إلى تاريخ الأول لإنشاء القصبة.

"يوجد بعض المنازل التي تحتوي على مطبخ فتستخدم كانون يسمى "brasero" الذي يمكن حمله حتى لوسط الدار للقيام بالطهي سواء معرضا للهواء أو مخبأ في الإيوان (الديوان).

3. المظهر المعماري:

هذه المظاهر مكيفة بطريقة جديدة مع المعطيات المناخية والتي لا نجدها في التوسيعات الجديدة للمدينة ، فتنظيم الموضع فيما يخص تصميم المباني يعكس سلوك السكان فبالنسبة للتفاصيل الصغيرة في البناء، كما أن النمط البنائي المتبع في بناء المسكن التقليدي يبدوا متكررا ومشتركا بين كل السكان، إلا أنه ليس متماثلا، فلكل منزل طابعه المميز ويمكن تمييز النمط التقليدي من خلال المقاييس التالية:

أ. مواد ونمط البناء:

يستعمل السكان في بناء مساكنهم المواد المحلية نذكر منها (الحجارة، الجبس، الخشب) أما استعمال الخشب فهو نادر ويستعمل في مجالات محدودة كإنجاز الأقواس لكن السكان بدأوا يميلون إلى تقنيات البناء الجديدة كالإسمنت والحديد تسبب ندرة في المواد المحلية وكلفتها، كما أن أغلبية السكان حاليا يفضلون مواد البناء الحديثة، الجدران الخارجية مبنية بالحجارة تكون مصقولة نوعا ما والآجر الطيني وملبسة بالجير، أما الجدران الداخلية فمكونة أيضا من الحجارة والآجر الطيني ملبسة بالجبس ومدهونة بالجير لعزل الصوت والحرارة وكل جدران المنازل التقليدية هي هياكل حاملة (murs qorteurs) والأرضيات مفروشة بالإسمنت (mortier de ciment) وسقف الدار مائل بزاوية معينة ومغطى بالقرميد التقليدي، أما أسقف الغرف فبعضها مدعم بجذور الأشجار أما عرض الجدران فيتراوح بين 30-50 سم في الطابق الأرضي ويقل في الطابق الأرضي ويقل في الطابق الأعلى.

ب. الأبواب والنوافذ:

عنصر منهم في تركيب المنزل التقليدي القصابجي حيث تكون النوافذ المطلة على الشارع صغيرة للمحافظة على حرمة أهل الدار، هذه النوافذ قليلة العدد وربما تكون غير موجودة (واجهات صماء)، أما النوافذ المطلة على وسط الدار فتكون كبيرة لتسهيل حركة الهواء داخل الدار، الباب الخارجي خشبي كبير تعلوه جبهة بشكل قوس مزخرف تتوسطه مطرقة الباب وهي كتلية أو حلقة حديدية.

ج. الواجهات:

نسبة الفراغ المبني كبيرة جدا، حيث تمتاز الواجهات بأن الفتحات فيها بنسبة قليلة وهذا راجع إلى الشروط المناخية والاجتماعية، أما فيما يخص نقص أو أصغر الفتحات تجنبا لاستقطاب لنسبة كبيرة من الحرارة وتوفير نسبة من البرودة.

" العناصر التي تكون في الواجهات: النوافذ، الأبواب، الأقواس تعطي توازنا في الواجهات وتعوض غياب الفتحات ولقد بدأ السكان يفتحون النوافذ نحو الخارج لكن بهدف استعمال المكيفات والنوافذ التي تمتاز بأبعادها الصغيرة من الخارج لكنها تساهم في عامل الإضاءة والتهوية وتمتاز بشكلها المربع أو المستطيل أو المقوس"[1]

الواجهات التجارية نجدها خاصة على امتداد وطول الشوارع المقابلة للسوق، الألوان في الواجهات مماثل ومشابه للون الأرضية مما يعطينا استمرارية وتجانس بين الأرضية والجدران.

د. **ارتفاع الطوابق:**

يتراوح بين 2.40 إلى 3م وشرفاتها داخلية تستعمل للتنقل من غرفة إلى أخرى ، ولقد صممت البنايات على أساس السلم البشري (طول وعرض الإنسان) حيث يكتفي الناس مثلا: بالارتفاع المناسب للرجل والذي نستعمل فيه وسائل بسيطة ومحلية مما يؤدي إلى خلق علاقة بين الإنسان والسكن.

4. خصائص النمط التقليدي:

- التجانس العمراني العائد إلى عدد الطوابق للمباني التي تتكون في أغلبها من طابقين.
- وحدة مواد تسقيف السطوح التي في أغلبها من القرميد.
- تماثل مساحات البناءات السكنية في الوحدة السكنية الواحدة.
- احتواء أغلب المنازل التقليدية على أفنية داخلية.
- التحفظ والاحتشام في التصميم الداخلي.
- البساطة في الواجهات الخارجية إذ لا تظهر فخامة البيت من الخارج.
- التركيب الانطوائي (الانفتاح نحو الداخل والانغلاق نحو الخارج).

5. الساحات:

تكون مشتركة بين عدة منازل ومحلات تجارية كانت تستعمل في السابق كأسواق تحتوي على تجهيزات خاصة مثل: الحمامات و النافورات بالإضافة إلى الحوانيت أو المحلات للتجارة أو الحرف المختلفة هذه الساحات تمثل نقطة التقاء عدة طرق ومسالك إلا أننا نجدها اليوم تكاد تكون خالية لأنها لم تعد تلبي متطلبات العصر لعدم اتساعها من جهة ووقوعها في مناطق سكنية لا تتوفر على المرافق

([1])Lucien golvin: opict: P P 60-61.

الإدارية تنتج هذا عن عدة تدخلات للاستعمار سابقا في تحويل مركز المدينة إلى القصبة السفلية التي تحتوي على عدة ساحات عامة وكبيرة كساحة الشهداء وساحة 08 ماي 1945 وتنقسم إلى:

أ. **ساحات تجارية:** عادة تتمحور حول السوق تمارس فيها النشاطات التجارية.

ب. **الساحات الداخلية:** وتكون نتيجة تقاطع عدد من الممرات فلطالما مثلت مكانا لممارسة الألعاب وتبادل الآراء والمسامرة.

6. المسالك:

تمتاز نسيج المدينة وشبكة الطرق بالضيق عموما حيث أوج الحركة تتم عن طريق الشوارع الضيقة والتي تخص ويشمل عملية نقل المشاة وتكون محصورة بين جدران المباني، أما الشوارع تكون أكثر عرضا واستقامة في المحيط وملتوية ومنحنية وضيقة نحو الداخل أما فيما يخص الساحات فهي تكون في نقطة التقاء وتقاطع عدة طرق خاصة بالحركة (شارع، أزقة، دروب) والحركة في الأزقة والدروب الضيقة تخص المشاة وتتم الحركة فيها على الحيوانات (الأحمرة والأحصنة).

أما فيما يتعلق بالهيراركية على مستوى الطرق التي فيها الحركة كبيرة والعمومية والأهلة بالنشاطات والحركة الميكانيكية ثم الأزقة حيث يكون التدفق أقل من الطرق وفي الأخير تأتي الدروب التي تكون الحركة الميكانيكية معدومة وخاصة بالسكنات المشتركة فيه وهو مساحة خاصة ومحترمة.

وعموما فالقصبة في نظامها الموصولي أو "الوصولي" تعتمد على أربعة أنواع وهي:

- **النهج:** وظيفته إيصال الحي بالحركة الميكانيكية.
- **الشوارع:** وظيفتها الربط العضوي بين الأحياء.
- **الأزقة:** وهي عناصر للاتصال في الحي تتميز بالضيق والالتواء وهذا لتكسير حركة الرياح وتوفير أكبر قدر ممكن من الظل للواجهات وهي ممرات نصف مغطاة وأحيانا تكون مغطاة بمجموعة من العقود.
- **الدروب:** وهي مشابهة لحد بعيد للأزقة إلا أن لها منفذا وحيدا وتعتبر المجال الأكثر "حرمة" (أكثر خصوصية) وتميل تجمعا لمجموعة من العائلات تربطها صلة قرابة قوية تكون عادة أضيق من الأزقة.

- **السباط:** الصباط (sbat): وهو سقيفة بين حائطين أو بين دارين من تحتها طريق نافذ وقد استخدمه الفرس للدلالة على الممر الذي سقف ما فوقه "وقد كان في القصة الصباط عنصر من مظاهر هذا التواصل والتفاعل بين الفراد والجماعات في الأحياء السكنية بالمدينة ذلك أن الساباط يرتبط بشبكة الطرق واتصالها ببعضها على شكل شريان تواصل"[1]

كما ير تبط شبكة الطرق بالسباطات المفتوحة عليها والمؤدية إلى جهة من جهاتها من الأحياء أو المساكن وكانت كثير من الساباطات تعلوها وحدات معمارية ذات نوافذ مفتوحة على عدة مستويات وفي اتجاهات مختلفة للإشارة والتهوية ، والساباطات تستخدم لحماية المارة من أشعة الشمس والمطر ونفس الوظيفة بالشوارع المتسعة أيضا.

كما كان انتشار السباطات في الطرق الضيقة المنحنية لربط المباني ببعضها ولتخفيض درجة الحرارة وبالتالي يكون الهواء في المكان المظل باردا وفي المكان المكشوف ساخنا مما يساعد على تحريك الهواء وتدرج كذلك في الضوء إلى الظل بسبب التسقيف هذا ما جعله في حالة رؤية متجددة حيث يكسر بداخله الملل وارتفاع واتساع السباطات يتوقف على ما تؤديه هذه الممرات والمسالك في الوظائف وللجوار ودرجة القرابة دخل كبير في ذلك.

III. النسيج المختلط: (Tissue-mixte)

بهذا النوع يشمل غالب مساحة القصبة حيث يمتد بين باب عزون وباب الواد وبعض الشوارع الرئيسية الأخرى ويتميز أساسا بوظيفته التجارية والمتركزة أكثر في شارع باب عزون ويتواجد به كذلك بعض المرافق الثقافية والتاريخية مثل دار عزيزة دار حسن باشا ...، ونتج هذا النوع عن عمليات شق وتوسيع الطرقات داخل النسيج القديم والتي قام بها الاستعمار الفرنسي لأسباب أمنية ويتوفر هذا النسيج على عدة ساحات عامة ومرافق عمومية وهو أمر ضروري لمواكبة العصر فقد ساهم هذا النوع في الحفاظ على النسيج القديم.

من خلال إحاطته ببيانات منظمة ومنازل استعمارية ذات علو ط$^{3+}$ يتكون من واجهات متشابهة ومتناظرة ذات أساسات وأعمدة قوية تشكل رواق كبير يمتد على طول البنايات حتى نهاية الشارع.

([1]) مكي حياة: السباطات في العمارة الإسلامية من خلال المخطوطات والوثائق الشرعية في العصر العثماني، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد23، جوان2016، السنة الثامنة من الإصدارات ص 04.

IV. النسيج الاستعماري الشطرنجي(Tissue haussmannien)

أنشأ من طرف المستعمر ويتميز بوحدات ذات أشكال هندسية محددة ومنتظمة تحصر بينها شوارع واسعة كما يتميز بالانفتاح نحو الخارج، بعكس النسيج التقليدي وكذا البنايات الذي يصل إلى خمس طوابق مع الاعتناء بالواجهة والمحافظة على الأشكال الهندسية المعمول بها.

فهو يكمل النسيج المختلط تلي هذا النسيج المرحلة السابقة أي بعد عمليات الشق والتوسعة، تتركز أكثر فهي حي البحرية تمتد من البحر حتى حي لالاهم يحوي أيضا شارع باب عزون، نهج شيقي فارا، نهج وريدة مداد وحداد عبد الرزاق يحوي هذا النسيج عدة مرافق إدارية إدارية وحكومية وهذا على طول الشريط المطل على البحر، أبعاد البنايات تتراوح بين 20-25م/ 30-40م

صورة رقم (28): تمثل النسيج الشطرنج (مخطط)

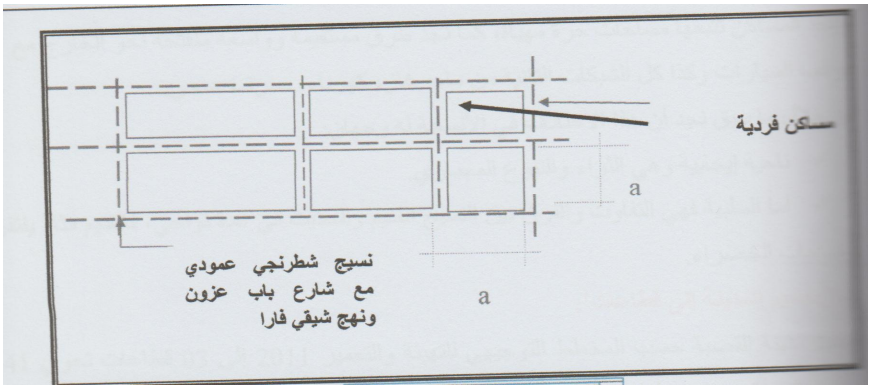

المصدر: شوقي تومي ، مرجع سابق.

V. النسيج المخطط الحديث:

ويتمثل في التجمعات السكنية المخطط لها والأحياء السكنية الجماعية وفق مقاييس وطنية معمول بها على عكس النمط السابق فقد سجل هذا النمط أضعف نسبة من إجمالي المساكن وهو يتركز أساسا في الجزء السفلي للمدينة ويتمثل في بعض المشاريع الموجهة للتجهيزات والمرافق العمومية، يأخذ طابع خطي بناياته ذات علو يتراوح بين R+7 و R+10.

صورة رقم (29): تمثل النسيج عمراني حديث

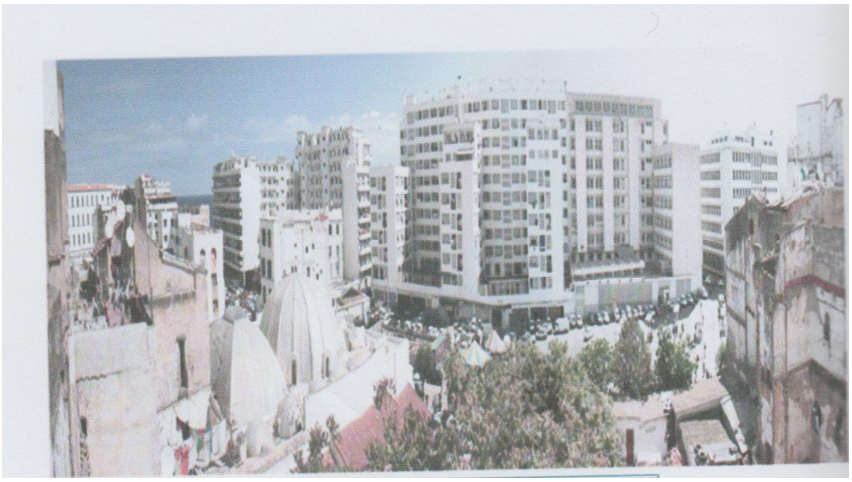

المصدر: موقع على الأنترنات الجزائر البيضاء يوم 19 جوان 2016 على الساعة الثالثة مساءا.

ونجد المساكن تتبعها مساحات حرة مهيأة كما نجد طرق مستقيمة وواسعة منفتحة نحو الخارج مع مواقف السيارات وكذا كل الشبكات التقنية منماء، غاز، كهرباء، صرف صحي، ...

من خلال ما سبق نجد أن هذا الإختلاف في الأنسجة له وجهان:

ك. ناحية إيجابية وهي الثراء والتنوع المعماري.

ل. أما السلبية فهي التفاوت والفرق بين النسيج القديم والحديث في عدة نواحي فالقديم مثلا يفتقر إلى المساحات الخضراء.

عاشرا/ القطاعات الحضرية (تقسيم المدينة إلى قطاعات):

قسمت مدينة القصبة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2011 إلى 3 قطاعات تحوي 41 حي وصنفت وفق عدة معطيات منها تاريخ الحي والعناصر المشكلة له وكذا الطرق المهيكلة له ووظيفته سكنية أو خدماتية وأهم ما يميز هذه القطاعات:

أ. سيادة المساكن الفردية والخاصة في أغلب قطاعات المدينة على حساب المساكن الجماعية ويعود هذا إلى أسباب أهمها قدم المدينة وبناياتها إذ لم تكن المساكن الجماعية معروفة سابقا.

ب. تركيز كبير وواضح لمعظم التجهيزات في المناطق السفلية والأحياء الحديثة المنشأ أي القطاع الثالث.

ج. ارتفاع عدد السكنات في القطاع الأول وتسجيل أكبر الكثافات السكنية فيه وهذا راجع إلى أن هذا القطاع يعتبر قطاع التركيز السكاني المتميز بسيطرة السكن الفردي التقليدي.

و تتمثل القطاعات الحضرية في:

- **القطاع الحضري الأول (USS1)**: يشمل ثلاثة أحياء سيدي رمضان ، عمار علي ، البحر الأحمر يمثلون القصبة العليا يتميز بنسيج قديم و محلي متضام به درجة تدهور عمراني (إنشائي كبير).
- **القطاع الحضري الثاني (USS2)**: به ثلاثة أحياء عمار القامة ، سوق الجمعة ، لالاهوم يتميز بنسيج مختلط قديم و كولونيالي .
- **القطاع الحضري الثالث (USS3)**: يتمثل في النسيج الكولونيالي يحوي التجهيزات الأمنية و التعليمية به نسيج كولونيالي و حديث يظم الميناء و القلعة.
- **القطاع الحضري الرابع (USS4)**: يضم مقر الآميرالية البحرية.

1-**الأحياء**: تحتوي مدينة القصبة على 41 حي، حيث روعي في هذا التقسيم عدة معايير وأسس منها نوعية المباني والشوارع والوظيفة التي يتميز بها كل حي.

صورة رقم (30): مخطط يبين تقسيم مختلف الأحياء بالقصبة

المصدر: ppsmvss 2007.

حادي عشر/الوضعية العقارية:

"بالاستناد للمعطيات المقدمة من طرف البلدية ومصلحة مسح الأراضي فإنه يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الملكية العقارية لأراضي المدينة"[1]

I. أراضي ملك للخواص:

تحتل أكبر نسبة من أراضي المدينة تقدر بـ 50% بما يعادل 22,5 هكتار من إجمالي مساحة المدينة المقدرة بال 45 هكتار وهي تشغل جل أراضي القصبة العلوية وبعض المناطق المتفرقة على المدينة وتتمثل هذه الملكيات في البنايات والمساكن التي يغلب عليها الطابع الفردي حيث 90% منها ملك للخواص.

II. أراضي ملك للبلدية:

وتحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة إذتقدر بـ 28ه أي بنسبة 40% من اجمالي مساحة المدينة تغطي هذه المساحة معظم أراضي القصبة السفلية ويعطي المناطق المتفرقة في المدينة والساحات العامة والمعالم التاريخية.

III. أراضي ملك للدولة:

وتمثل أقل نسبة وتقدر بـ 10% من إجمالي المساحة أي ما يعادل 4,5 هكتار وهي تتركز أساسا بالقطاعات المتواجدة في المنطقة السفلية وتضم المرافق الحكومية والميناء ...

IV.دراسة المخطط العمراني:

إن دراسة استخدامات الأرض بالمدينة تعد وقفة هامة لمعرفة تركيب نسيجها العمراني وحقيقة استهلاك المجال بها وأيضا لمعرفة مدى التوازن والانسجام بين مختلف الاستخدامات ومدى تلبيتها لاحتياجات الأفراد بالمدينة.

1.الإطار الغير مبني:

أ. **الفراغات الحضرية:** هناك تواجد لثلاثة ساحات حضرية على مستوى المدينة:

- ساحة الشهداء (place des martyres)
- ساحة الرايس (place du rais)
- بالإضافة إلى ساحة محمد توري (square port said)

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: PDAU، 2011

صورة رقم (31): تمثل أهم ساحات مدينة القصبة

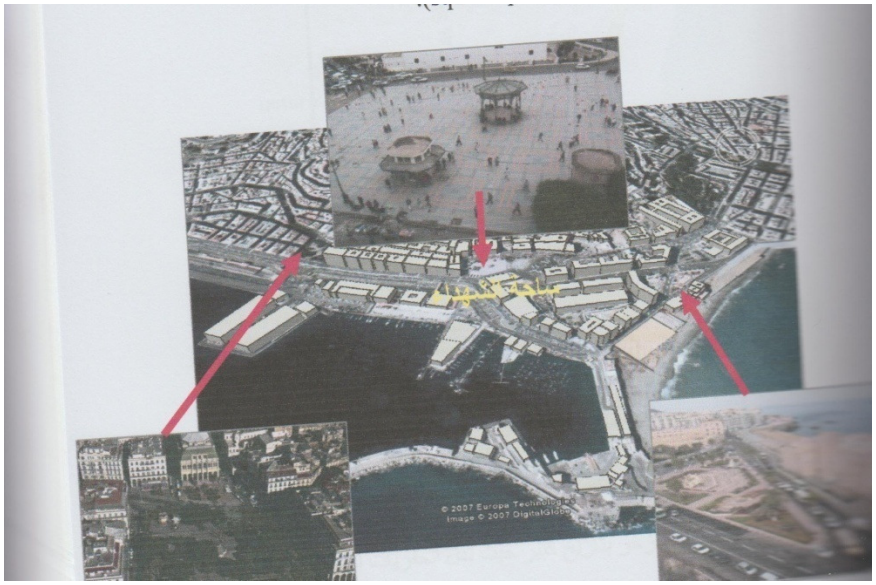

المصدر: ppsmvss 2007.

ثاني عشر/ الطرقات المهيكلة للقصبة (نظام الوصولية):

"القصبة العلوية محددة بشارع عرباجي ومحاطة بتجهيزات الفترة الاستعمارية وفي الجهة الأدنى نجد شارعي باب عزون وباب الواد في المناطق الداخلية للجزيرات المفصولة بهذين المحورين هناك العمارة التقليدية التي صنعتها ممرات المشاة" عموما يمكن أن نميز 2 نوعين من الطرق:

صورة رقم (32): تمثل مخطط النقل و حركة المرور

المصدر: ppsmvss 2007.

I. **الطرق الميكانيكية**: نجد بها 3 أنواع:

1. الجادات أو الشوارع (les boulevards): شارع شيغيفارا
2. النهج (les avenues): 1 نوفمبر
3. الطرق (les rues) رئيسية، ثانوية، ثالثية: طريق باب عزون ، باب الواد ، أحمد بوزرينة ، طريق البحرية ، سيدي إدريس حميدوش ، رياح رباح ، الإخوة بشارة .
4. أما الممرات المسدودة فهي ملكية خاصة و مشتركة لكل ساكنيها تخدم عشرات المنازلفي المتوسط لا يتجاوز عرضها 1,8 م

II. **ممرات المشاة:**

1. ممرات رئيسية.
2. ممرات ثانوية.

ثالث عشر/ التجهيزات في القصبة:

"تعتبر أهم عنصر في المدينة لما لها من دور هام في تقديم مختلف الخدمات وتسهيل إنجاز مختلف الأعمال والأنشطة المتعلقة بالمدينة والسكان وفيما يلي عرض لأهم تجهيزات المدينة"[1]

صورة رقم (33): تمثل تجهيزات مدينة القصبة

المصدر: ppsmvss 2007.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القصبة PDAU، 2011

I. الاستخدامات التعليمية:

المدينة تتوفر على 11 ابتدائية و5 متوسطات في القصبة العلوية، 3 ابتدائيات ومتوسطة واحدة وثانوية واحدة بالقصبة السفلية بالإضافة إلى مركزين للتكوين المهني.

II. الاستخدامات الصحية:

هناك مستشفيان يقعان خارج حدود المدينة وهما:

- مستشفى القطار (230 سرير)
- مستشفى عيسات ايدير (متخصص في أمراض العصاب)

وهما الأقرب إلى المدينة أما داخل المدينة فيوجد 3 مراكز صحية بالإضافة إلى عيادة التوليد و8 صيدليات.

III. الاستخدامات الإدارية و الأمنية:

أما الاستخدامات الأمنية بالمدينة ونظرا لأهميتها في حفظ أمن المواطن يجب أن تكون مواقعها تساعد على لعب الدور الموكل لها وهذا ما نجده ممكنا من خلال التوزيع الجيد لمراكز الشرطة الخمسة على مختلف أرجاء المدينة، تضاف إليها مقر قيادة البحرية الذي يحتل مساحة واسعة بالإضافة إلى مختلف القصور التي استعملت كإدارات نذكر منها:

1. "**دار عزيزة**: يضم المكتب الوطني لإدارة واستغلال الممتلكات الثقافية المصنفة.
2. **دار حسن باشا**: مقر معهد الدراسات الإسلامية العليا.
3. **دار أحمد باي**: المقر الإداري للمسرح الوطني.
4. **دار الصوف**: المركز الوطني المستقبلي لترميم الممتلكات الثقافية"[1]

IV. الاستخدامات الثقافية ، الترفيهية ، الرياضية و السياحية:

لاشك أن المدينة المتكاملة تتكون من أصناف أخرى غير الاستخدامات التي تطرقنا لها إلى جانب ذلك توجد الاستخدامات المخصصة للأغراض الترفيهية والسياحية والثقافية والرياضية.

[1] تومي شوقي :الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة حالة القصبة بالجزائر العاصمة- مذكرة مكملة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيرر التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي 2013، ص155

1. الاستخدامات الثقافية:

تتمثل في 3 مكتبات في القطاع الأول والثاني، ومركز للكشافة الوطنية متواجد بالقطاع الأول ومتحف أثري بالقطاع الأول، ومسرح وطني حيث تقام فيه عدة عروض في الكثير من المناسبات بالإضافة إلى بعض القصور التي حولت إلى مراكز ثقافية ومتاحف والباقي قيد الترميم لتحويله إلى معلم تاريخي.

2. الاستخدامات الترفيهية والرياضية:

والتي تتمثل في بعض الملاعب الجوارية والتي أنجزت حديثا إلا أنها لا تحتوي على مراكز رياضية كبيرة وبعض الساحات العامة.

3. الاستخدامات السياحية:

تتمثل في الفنادق الموجودة بالمدينة وعددها 13 فندقا ويتركز أغلبها في وسط المدينة إلا أن بعض هذه الفنادق تعرض للغلق من طرف السلطات لعدم توفر الشروط المطلوبة بالإضافة إلى الحمامات التي تتمثل بنسبة كبيرة تتوزع على المدينة بكثرة.

4. الاستخدامات الشعائرية والروحية:

تتجسد في المساجد وعددها 13 مسجدا كبيرا بالمدينة وتتوزع عبر القطاعات العمرانية توزعا جيدا يضمن قربها من سكان المدينة، بالإضافة إلى عدة مساجد صغيرة أخرى ومدارس قرآنية (زوايا) ومقبرة إسلامية (مقبرة القطار) في الحدود مع بلدية واد قريس، وأهم المساجد الكبرى المتواجدة على مستوى حي البحرية جامع الجديد والمسجد الكبير لما لهما من دور كبير على الصعيد الميتروبولي.

5. الاستخدامات التجارية:

" توجد بمدينة القصبة 3 مراكز تجارية إثنان منها في القطاع الأول والآخر في القطاع الثاني"[1]

6. الأسواق:

" وجود سوق واحد مغطى بمركز المدينة يقدم خدمات لأغلب سكانها وسوق للخضر والفواكه الكائن بالقطاع الأول كما سجلنا وجود عدة أسواق مكشوفة تتمثل في تلك الممتدة على الشوارع و الطرق

[1]Ammari tarik, Ammi said bachir : exposer sur la casbah d'alger, EPAU, 2004/2005, p16

منها للخضر والفواكه وملابس وأحذية وأثاث مستعمل وغيرها ... بحي باب الواد وحي باب عزون وأخرى متنوعة في محيط القطاع الثاني "[1]

7. **المحلات التجارية:** لقد سجل بالمدينة عدة محلات تجارية تتوزع عبر مختلف أحيائها مع تركيز أكبر في محور باب الواد (باب عزون) وتصنف هذه المحلات إلى:

- محلات المواد الغذائية.
- محلات المواد الغير الغذائية.
- محلات ذات طابع خدماتي.
- محلات الحرفيين.

صورة رقم (34): تمثل توزيع النشاط التجاري بالقصبة

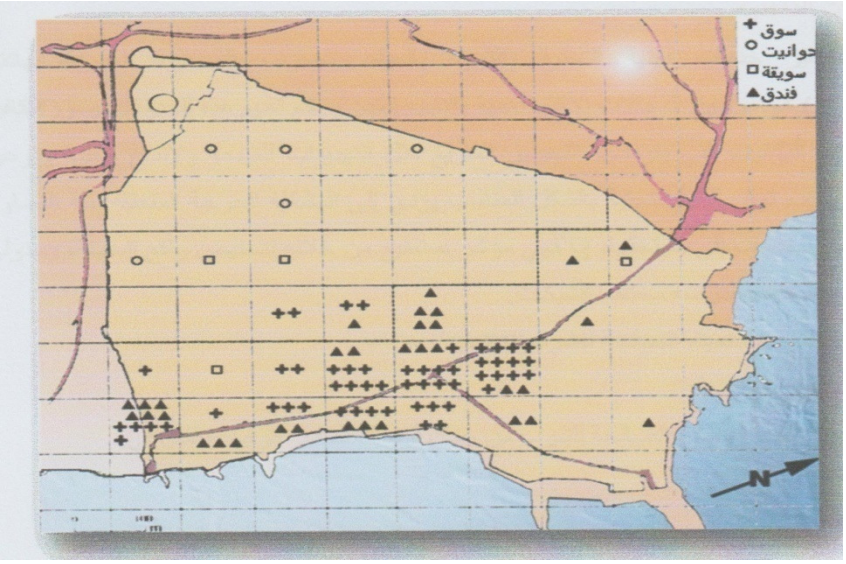

المصدر: ppsmvss 2007.

8. **مناطق النشاط التجاري والتخزين:** توجد بالمدينة مناطق نشاط وتخزين محدودة تتمثل في الميناء والذي يستغل أغلبه بين المؤسسة العسكرية للبحرية وكذا النشاطات البحرية في الميناء ونلاحظ أن المدينة يغلب عليها الطابع التجاري على الصناعي.

[1]Zouggar M : révalorisation de la casbah d'alger entre les décision et pratique, mémoire de magister, epau, alger, 2008, p115

رابع عشر/ المنشآت القاعدية:

I. شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب (AEP):

1. مصادر التموين:

يتم تزويد مدينة القصبة بالمياه الصالحة للشرب من خلال أربعة مصادر جوفية وتتمثل في:

- قناة الحامة 5 كلم.
- قناة تلملي 2 كلم.
- قناة بيرترارية 2 كلم.
- قناة عين زجوجة 9 كلم.

ونتج عن هذه القنوات عدة عيون و نافورات وهي متوزعة في أرجاء المدينة وتتركز أكثر عن التقاء الطرق والشوارع كما أن الشبكة تتميز بانحدارها الموجه من أعلى إلى الأسفل أي حسب انحدار الأرضية.

II. شبكة الصرف الصحي:

تعتبر الشبكة من أهم العناصر ضمن الهياكل القاعدية للمدينة وهي من الأولويات قبل توطين أي مشروع عمراني ومن خلالها نتخلص من المياه المستعملة لكي تعالجها لتصبح ذات فائدة حيث أن أقطار القنوات تتراوح بين (300-1200 ملم) كما نشير إلى أن نسبة التغطية قدرت ب96% تقريبا كما تم إنشاء شبكة منفصلة للصرف الصحي وهذا لعدم كفاية القنوات الموجودة والتجهيزات التحتية لشبكة توزيع الأمطار.

III. شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي:

يعدان مؤشرين بارزين من المؤشرات الاقتصادية الهامة للتطور الحضري والاقتصادي فمدينة القصبة تضمن تزويدها بالغاز الطبيعي والكهرباء وتقدر نسبة التغطية عبر المدينة بـ 99%.

IV. شبكة الهاتف:

لقد أصبح الهاتف حاليا أكثر من ضروري لما له من أهمية بارزة في الاتصالات والعلاقات وقد قدرت نسبة الاشتراك بالهاتف الثابت بمدينة القصبة بـ 78% وهي نسبة جد مرضية إلا أنها تناقصت ومرد ذلك لانتشار شبكات الهاتف النقال في المدينة فهي مزودة بشبكات من نوع جيزي، موبيليس، نجمة التي أصبحت ضرورية بالنسبة للسكان.

خامس عشر/الاستخدامات السكنية في القصبة:

I. الكثافة السكنية عبر القطاعات:

هي العلاقة التي تربط بين عدد المساكن والمساحة ودراستها تعطي فائدة بالغة في فهم مدى تنظيم مجال المدينة من خلال توزيع المساكن على كامل مساحة المدينة والمتمثلة بالقطاعات العمرانية ومن خلال الجدول رقم 09 تم تقسيم القطاعات العمرانية حسب الكثافة السكنية إلى ثلاث فئات:

1. **الفئة الأولى:** الأحياء ذات الكثافة السكنية العالية (20-30 مسكن/هـ) ويضم القطاع الأول والثاني بكثافة 45 مسكن/هـ"[1] ويرجع ذلك لكون هذه القطاعات تطغى عليها الوظيفة السكنية، بالإضافة إلى بعض المناطق التي تحوي سكنات جماعية.

2. **الفئة الثانية:** الأحياء ذات الكثافة السكنية المتوسطة (10-15 مسكن/هـ) وتضم الأحياء المجاورة لمحور باب الواد/باب عزون أي القطاع الثاني والواقع في المنطقة السفلية للمدينة ويفسر عدم ارتفاع الكثافة السكنية به إلى الانتشار الواسع لعديد من الاستخدامات الأخرى التجارية والصحية والإدارية.

3. **الفئة الثالثة:** "القطاعات ذات الكثافة السكنية المنخفضة (0-7مسكن/هـ) وتتراوح الكثافة السكنية بهذه الفئة من 0 مسكن/هـ إلى 6,98مسكن/هـ وتضم الأحياء الواقعة في القطاع الثالث كونه يتكون من الميناء والمراكز الحكومية والإدارات بصفة أكبر وهي تستحوذ على مساحة كبيرة أما انخفاض الكثافة بالقطاعات الأخرى فيعود لكونها تمثل معالم تاريخية ومرافق حكومية"[2]

جدول رقم (05): يمثل الكثافة السكانية عبر القطاعات لمدينة القصبة

	مساحة الإجمالية / هكتار	عدد المساكن	متوسط الكثافة السكانية (مسكن/هـ)
المجموع	45	1816	38,5

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية الجزائر (2013)

[1] مديرية السكن والتجهيزات العمومية بالجزائر، 2013

[2] المركز الوطني للدراسات والبحوث العمرانية، CNERU، 2007

II. مميزات الحظيرة السكنية:

1. الحالة الإنشائية للمساكن:

جدول رقم (06): يمثل الحالة الإنشائية للمساكن في مدينة القصبة

الحالة الإنشائية للمساكن	جيدة		متوسطة		رديئة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدد المساكن	237	%13	1162	%64	417	%23

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية الجزائر (2013)

ويتبين من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة من مساكن المدينة متوسطة الحالة الإنشائية بنسبة 64% ومتباينة التوزيع عبر قطاعات المدينة و13% بالمدينة حالتها الإنشائية جيدة، يكثر انتشارها عبر القطاع الثاني والثالث ذات المساكن الحديثة البناء تحت التخطيط المنظم كالواقعة بالقصبة السفلية.

أما باقي المساكن فهي ذات حالة رديئة بلغت نسبتها 23%، 300 بناية منها مهددة بالانهيار و50 منها مصنفة في الخانة الحمراء وتضم هذه المباني 11 قصر ومعلم خضع إلى حد الآن 3 منها فقط إلى التهيئة يكثر انتشارها خاصة في القطاعات السكنية وبعض المعالم التاريخية المتوزعة عبر المدينة كونها مباني قديمة لم تبنى وفق مقاييس البناء السليم خاصة تلك المتواجدة بالقطاع الأول التي أصبح بعضها مهددا بالانهيار وهي بذلك لا تلبي احتياجات ساكنيها ويجب أن تتخذ إجراءات لإنجاز بديل لها.

2. التجهيزات الداخلية بالمساكن:

أ. **الفئة الأولى:** الأحياء ذات تجهيز جيد لمساكنها وتضم هذه الفئة مجموعة من المساكن الموجودة بالقطاع الثالث أي المباني الاستعمارية أوما بعد الاستقلال وقد سجل معامل الإسكان بها ما بين 91,56% و83,14% وهذا ما يدل على التجهيز الجيد لمساكن هذه الأحياء، حيث سجلنا تجهيز وصل إلى 100% بالمراحيض ومياه الشرب.

ب. **الفئة الثانية:** الأحياء ذات تجهيز متوسط لمساكنها وتشمل مجموع المساكن المرممة والحديثة حيث قدر معامل الإسكان بهما بـ 81,37% و81,11% على التوالي.

ج. **الفئة الثالثة:** الأحياء ذات تجهيز ضعيف لمساكنها وتضم مجموع المساكن المتواجدة بالأحياء والواقعة في أعالي المدينة أين تراوح مؤشر الإسكان بها بين 78,97% و38,76%.

سادس عشر/ الدراسة السكانية للقصبة:

I. الدراسة الاجتماعية للسكان:

1. **التطور الحجمي السكاني والتعداد العام للسكان والسكن** (RGPH) (77-87-98-2008-2012)

جدول رقم (07): يمثل التطور الحجمي السكاني والتعداد العام للسكان والسكن في مدينة القصبة

السنة	RGPH77	RGPH87	RGPH98	DPAT2005	RGPH2008	DPAT2012
العدد	37856	40127	42335	45902	49825	48928

المصدر: الديوان الوطني (ONS) للإحصاء ومديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية بالجزائر (2012)

إن التزايد السكاني مستمر فبلدية القصبة تحوي عدد لا بأس به من السكان مقارنة مع حجمها، حيث وصل عدد سكانها إلى 37856ن سنة 1977 و40127ن سنة 1987 وفي سنة 1998 وصل عدد سكانها إلى 42335 نسمة وحسب إحصائيات مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية (DPAT) سنة 2012 فإن سكان بلدية القصبة وصل إلى 49825 نسمة رغم الانخفاض النسبي في استحواذها على السكان خلال العشرية الأخيرة إلا أنها بقيت الأكثر كثافة للسكان وهذا إن دل فإنما يدل على أهمية البلدية عن باقي بلديات الولاية باعتبارها العاصمة التاريخية للولاية نجد أن معدل النمو بها قد ارتفع من 1,94% في العشرية (77-87) إلى 3,22% في العشرية (87-98) وارتفع إلى 3,86% في العشرية الأخيرة (98-2008) ارتفاع معدل النمو هنا يعكس حقيقة التحولات السكانية لبلدية القصبة وهذا نتيجة عدة أسباب أهمها الهجرة والزيادة في نسبة المواليد ونقص الوفيات وفي الفترة الأخيرة (2008-2012) نجد أن استيعاب عدد أكبر من جهة والحالة الرديئة التي آلت إليها معظم مبانيها مما دفع بعض المواطنين إلى التلاعب بهذا الوضع فأخذ البعض باتخاذ المباني الهشة كمسكن من أجل الحصول على مسكن من طرف السلطات فخلق هذا بعض التوازن في نسبة الهجرة من المدينة وإليها.

سابع عشر/الدراسة الاقتصادية للقصبة:

إن دراسة العمالة والنشاط الاقتصادي يعد ركيزة هامة لأي دراسة تخصص الشبكة الحضرية لمنطقة ما وهذا لمعرفة مواطن الضعف والقوة في توزيع الأنشطة عبر المجال المعني ومدى تأثيرها في نمو السكان بمعنى آخر دراسة الديناميكية الحضرية وكذا توازن أو لا توازن المجال في توزيع الأنشطة والعمالة (التقسيم الإجتماعي للمجال).

1. دراسة العمالة:

جدول رقم (43): يمثل وضعية العمالة حسب التعداد العام للسكن والسكان سنة 2008 (RGPH)

البلديات	عدد السكان	الناشطون	المشتغلون	البطالون	المعالون	معدل النشاط	معدل الشغل	معدل البطالة
بلدية القصبة	49825	12490	9562	5921	21852	%25,06	%19,19	%11,88

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS 2012)

ومن الجدول يمكن قراءة ثلاث مؤشرات رئيسية تخص وضعية الشغل في بلدية القصبة (السكان الناشطون، المشتغلون، البطالون) هذه المؤشرات تلعب دورا هاما في التأثير على نمو السكان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فالسكان النشطون هم السكان الذي تتراوح أعمارهم بين (18-65سنة) والقادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وهو قسمان:

- **العاملون فعلا:** وهم السكان الذين يمارسون فعلا نشاطا معينا خلال فترة التعداد سواء كان حرا أو بأجره.
- **العاطلون عن العمل:** وهم الأشخاص القادرون عن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه ولكن لم يجدوه.

فبالنسبة للسكان الناشطين ومن خلال نتائج الجدول نجد أن بلدية القصبة تستحوذ على نسبة معتبرة من عدد السكان الناشطين.

أما فيما يخص مؤشر البطالة نجد أن بلدية القصبة تستحوذ على نسبة كبيرة نوعا ما (11,88%) من عدد البطالة أي 5921 بطال.

ثامن عشر/ واقع سياسة الحفاظ بقصبة الجزائر العاصمة:

لم تكن قضية الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي لمدينة القصبة وليدة الساعة و إنما ترجع إلى السبعينات تقريبا و تجلة في العديد من المبادرات و الفعاليات المؤسساتية تعبر عن الإرادة السياسية لصناع القرار و يمكن حصرها في :

- ورشة القصبة في 1968 .
- كوميدور COMEDOR 1972.
- POG
- وفد الخبراء 1978.
- PDAU لمدينة الجزائر و مختلف POS لكل من القصبة العليا و السفلى .
- المخطط الدائم لاستصلاح و تثمين القطاع المحفوظ للقصبة PPSMVSS .

ا.المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لقصبة الجزائر العاصمة. (PPSMVSS)

لقد انبثق بموجب القانون 04/98 وبالتحديد في الفصل الثالث منه وفي سنة 2003 صدر المرسوم التنفيذي رقم 324/03 الصادر في 5 أكتوبر 2003 المحدد لطبيعة المؤسسات المتدخلة في عملية الحفظ للقطاعات المحفوظة والمرسوم التنفيذي رقم 173/05 والصادر في 09 ماي 2005 إنشاء وتحديد الحدود للقطاع المحفوظ للقصبة ولقد صادقت عليه الحكومية في مارس 2012.

1. أهداف المخطط الدائم للحماية والاستغلال:

ينص هذا المخطط على وضع إطار مؤسساتي وقانوني وتقني يضمن حماية موقع معين يفصل محتوياته وقواعده ويشير هنا إلى أن هذا المخطط الذي يعد إطار للحماية يختلف عن مخطط التهيئة الذي يوضع من أجل القيام بأعمال يتعين القيام بها على غرار مخطط احتلال الأرض (POS) وما يشكل أساس المخطط الدائم للحماية والاستغلال هو المحافظة وإعادة التأهيل بل حتى ترميم النسيج العمراني التقليدي الذي يتميز بقيم تاريخية ومعمارية ورمزية لذلك فإن الأهداف المختصرة هي التي تحدد

المخطط الدائم وتدرجة في الاستمرارية الزمنية ونذكر من بين هذه الأهداف ذات الأولوية تخفيف عدد السكان تدريجيا وإدماج القصبة في مجموع المدينة وتنمية التوجه الثقافي والسياحي وهي العمليات التي يتوخى منها تحسين ظروف السكن والعمل واسترجاع وحدة المركز التاريخي عبر ضمان الاستمرارية بين البحر والقصبة السفلى والقصبة العليا والقلعة.

2. شروط إعداد المخطط:

لقد حدد المخطط بعض الشروط المسبقة نوردها كالتالي:

- ✓ الحماية والاستغلال ليست مجرد تراكم لعمليات ترميم محددة بل ينبغي أن ينصب العمل على إطار للعيش يخص وسطا اجتماعيا كاملا حيث لا يمكن فصل السياق البشري عن المجال المشيد.
- ✓ يصبوا المخطط إلى أن يكون في آن واحد مخططا عمرانيا حيث تنفذ أعمال الصيانة والتهيئة بشكل متواز وهو ما يستدعي أن يكون الحل شاملا.
- ✓ بما أن الأمر يتعلق بمدينة حية فلا يمكن إذن اختزالها في مجرد أمين لتراث استثنائي أو مدينة متحف ومدينة يتم فيها تخليد ذكريات ماضي عريق بل إن دراسة المخطط الدائم للحفظ واستغلال القطاعات المحفوظة تتنوع وفق أطوار.

3. أطوار إعداد: (PPSMVSS)

أ. **الطور الأول:** تحليل الموقع من خلال جوانبه وإندماجه في محيطه المباشر ودوره في العاصمة يليه قراءة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية.

ب. **الطور الثاني:** إعداد المخطط أي تحديد العمليات التي يجب القيام بها والتوجهات في مجال الصيانة والترميم وإعادة التأهيل.

ج. **الطور الثالث:** يتعلق بتوصيات تنفيذ مخططات العمل بعد إجراء دراسة قانونية للملكية العقارية وتحديد المتدخلين المحتملين.

وحتى يشمل مجهود الجماعة كافة البنايات يقترح المخطط تحليلا عمرانيا كاملا للبنايات مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع والأنسجة المختلفة التي تجسد خصائص هندسية وثوابت يمثل كل واحد منها فترة معينة.

إن ما يتكرر بشكل مستمر في مخطط التهيئة الشامل هو عنصر الاهتمام بتوظيف البرامج الهامة التي يجب أن تمكن من بلوغ الأهداف الشاملة والتي تشكل دعامات المخطط ولذلك يقترح المخطط أربع خطوات ينبغي القيام بها.

4. خطوات إعداد المخطط:

- ✓ إعادة تأهيل الأنسجة العتيقة بالقصبة العليا والمنطقة السكنية كأحياء البحر وعلي عمار وسيدي رمضان.
- ✓ إعادة هيكلة حي سوق الجمعة وعمار القامة حيث مجال النسيج التقليدي والاستعماري.
- ✓ إعادة هيكلة النسيج المتنوع الذي يميز حي البحرية.
- ✓ تهيئة الفضاءات الفارغة أو التي يجب افراغها بعد الانهيارات التي حدثت في حي لالاهوم وحي البحر الأحمر.

ويقترح المخطط الدائم للحماية والاستغلال ضمن دراسته وتصاميمه إنشاء أقطاب تنشيطية ينتظر أن تشكل مساحات للنشاطات والتنشيط وأن تمثل حلقة وصل بين الموقع وباقي أجزاء المدينة من خلال توفير أكثر ما يمكن من النشاطات الترفيهية حسب القدرات المتوفرة والبيانات ذات القيمة المعمارية والهندسية والمآثر المصنفة والقصور والبنايات التاريخية وغيرها ويبلغ عدد هذه الأقطاب ثمانية يتم تحديدها انطلاقا من فضاءات معينة في الموقع وتشكل مناطق تجهيز بالمرافق أو مناطق وظيفية وعوامل للنهوض بالقصبة واستغلالها بشكل أمثل.

أ. **حي البحرية:** يضم حاليا غرفة التجارة لمدينة الجزائر والخزينة العامة ومركز الشيكات البريدية ويعد منطقة مرافق إدارية ومالية.

ب. **حي لالاهوم:** القريب من باب الواد والذي يتوقع أن يصبح منطقة النشاط الثلاثي.

ج. **ساحة بن باديس:** المحاطة بعدد من المعالم المصنفة وبقصور ومتاحف والتي من المرتقب أن يصبح لها توجه نحو احتضان النشاطات الثقافية والسياحية.

د. **مركز القيادة البحرية:** (l'Amirauté) والميناء والقباب التي تربط المدينة بالبحر ويعد قطب السياحة والفن والتجارة.

هـ. **باب عزوز:** قلب وسائل النقل والمعاملات التجارية، فضاء الميترو وعربات التليفريك المعلقة.

و. **باب جديد:** الثقافة والترفيه.

ز. **القلعة:**الثقافة والعلوم المتقدمة.

ح. **سيدي رمضان:** نشاطات الصناعة التقليدية والتكوين حيث ستنمو النشاطات الثقافية والترفيهية والعلمية وهكذا تتخذ الأقطاب المبرمجة شكل برامج دائمة تستهدف إدماج القصبة في المدينة.[1]

II. تشخيص وضعية القطاع المحفوظ للقصبة:

ولقد خلص مكتب الدراسات (CNERU) في دراسات ميدانية إلى المعطيات الآتية:

1. الوضعية العمرانية:

- من مجموع **2189** من البنايات التقليدية
  - 83%بنايات باقية ومأهولة بالسكان والأخرى فارغة.
  - من **1816** المتبقية والمأهولة بالسكان منها:
  - 30% في حالة تدهور شديد.
  - 50% في حالة تدهور متوسط أو سطحي.
  - 10% في حالة انهيارات وبقايا ردم.
  - 10% مسيجة ومغلقة.
- ومعظم البنايات الشديدة التدهور قد صنفها مكتب الدراسات إلى البنايات ذات النسيج التقليدي في المنطقة المتجانسة رقم (02) والبقية في النسيج المختلط.
- معظم البنايات في حالة متوسطة تنتمي إلى النمط الاستعماري والملاك الأصليين والخواص يستغلون مساكنهم ويضمنون لها الدعم والصيانة.

- أما بالنسبة للبناءات العشوائية فبالنسبة لـ **1816** بناية نجد:
  - 271 وهي ما تمثل 15% عشوائيات قديمة.
  - 171 وهي ما تمثل 9.5%من العهد الاستعماري.
  - 22 وهي تمثل 1% مختلطة.
  - 76 وهي تمثل 04% لبناءات عشوائية وفوضوية.
  - 41 وهي تمثل 02% توسعات عشوائية.

وهذه الإحصائيات حسب تقرير (PPSMVSS) لـ 2007 المصادر عن وزارة الثقافة الجزائرية.

(1) المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية قانون 04/98 العدد 44 لسنة 2012.
- وزارة الثقافة الجزائرية: www.c.gov.dz: عرض تفصيلي لمخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة (ppmsvss).

صورة رقم (34): تمثل الأشغال الإستعجالية

2. الوضعية البيئية:

أما المعطيات على مستوى البيئة والمتعلقة بالمياه نجد أنه تم رصد:

- 10 حالات لتسربات المياه من أعطاب في العدادات.
- 67 بالوعات مسدودة وإعادة إخضاعها للمعالجة.
- 09 حالات لقنوات الصرف الصحي المسدودة.
- 525 ملل من الشبكات في حالة تدهور وقديمة وتحتاج إلى تحديث.

كما يعاني القطاع المحفوظ للقصبة من:

- تلوث بصري وجمالي.
- تلوث هوائي.
- تلوث يتعلق بالنفايات الصلبة.
- تدهور شديد على مستوى الإطار المبني.
- تطور حركة الاستيلاء العمراني الغير الشرعي على الحي من طرف النازحين وواضعي اليد والتي كانت نتيجة لعدة أسباب.
- المياه المستعملة للعائلات
- مياه الصرف.
- تسربات مياه الأمطار...

وقد عالج المخطط المشاكل البيئية الحالية للقصبة عن طريق: الحد العقلاني من النفايات الصلبة ومشاكل الصرف الصحي وذلك بالاعتماد واستحداث خرائط شبكات الصرف الصحي ونظام التجميع للفضلات والنفايات الصلبة.

- إعداد خريطة الحالة البيئية.
- إعداد خرائط التخلص من النفايات الصلبة.

وذلك لكافة القطاع المحفوظ بمختلف قطاعاته ومناطق الحضرية خاصة وأن القطاع المحفوظ للقصبة أو النسيج القديم تحديدا يتمتع بحساسية كبيرة في تجميع النفايات (الحمير) وكذا قدم قنوات الصرف التقليدية وخاصة عند تساقط الأمطار أي تحدث تسربات خطيرة كمياه الأمطار ونظرا بالحالة الاستثنائية للمسكن، وتسبب الكثير من الجراثيم والمكروبات للسكان.

على صعيد الشبكات التحتية الاستخدام السيئ للجنب والآبار الموجودة في المساكن والتي في أغلب الأحيان سدت من طرف شاغليها أحدثت الكثير من المشاكل واتخذت إجراءات لإعادة الاعتبار للجيب والآبار وتخليصها من الردم والنفايات والاستغلال السيئ لأنها ساهمت في تفاقم مشاكل الصرف الصحي.

3. وضعية التجهيزات:

- فيما يخص التجهيزات لازالت تعاني من العجز الكمي والكيفي على رغم الجهود المبذولة لتغطية العجز والنقص.
- بالنسبة للمحال التجارية يسجل غلق لمحلات كثيرة والبعض منها المتبقي غير النشاط وابتعد عن المهن الحرفية للأجداد.
- العجز العقاري وعدم توفر فراغات لتشجيع القطاع الحرفي.
- حسب إحصائيات 1988 قصبة الجزائر فقدت قرابة 82 وحدة سكنية تقليدية والتدهور يزيد باستمرار بفعل الكثافة السكانية المرتفعة والغير العقلانية والغير مراقبة والتي لعبت دورا كبيرا في مسلسل تدهور القصبة.

4. الوضعية التشريعية:

استحداث لوائح قانونية عامة وتنظيمية وتطبيقية تحض وجهة التطبيق الإقليمي للمخطط وكذا شروط التطبيق وطرق التطبيق وطرق التطبيق وقوانين متعلقة باستخدامات الأرض، تحديد المسؤوليات

الإدارية وكذا تقسيم وتحديد أنماط ونوعية وحالة البنايات والتكييف والموروثة التشريعية والقانونية وكذا التعريف بأعمال التدخل وتحديدها وضبطها، تحديد الارتفاعات والعلو، تحديد المخالفات والجزاءات المنظر الجمالي وصورة الحي، استحداث البنايات الجديدة وتوافقها مع النسيج التقليدي، إزالة المساكن المتهدمة واستحداث عمراني.

III. آليات و أنواع التدخلات الإستعجالية على حي القصبة:

إن تدخلات ضمن طابع الحفاظ أو المحافظة والتي إلى ضمن استقرار النسيج الحضري ببعديه الفيزيقي والإنساني وتمثلت في عدة تدخلات:

- تدعيم داخلي وخارجي للمساكن والبنايات.
- تدخل حماية المساكن المنهارة والفارغة وتجنب مياه الأمطار.
- تصليح أعطاب المتعلقة بتسربات المياه وتنظيف وتنفيذ الجيب والآبار.
- عملية تجميع والتخلص من بقايا الهدم والردم.
- تكثيف حملات التنظيف وتجميع الفضلات العائلية.
- تأمين الشبكات الطاقوية والتي تضمن التزود والتغذية بمختلف الإمدادات والخدمات.
- عمليات التكفل والترحيل المؤقت للسكان ولإجراء الأشغال
- الترميم كمرحلة اختيارية بالنسبة للسكان.

IV. حصيلة التدخلات الإستعجالية على حي القصبة:

- صنفت أزيد من 394 بناية في 2007 في الخانة الحمراء وازدادت الحصيلة لتصل إلى 394 في أكتوبر 2010.
- أزيد من 363 بناية خضعت للدراسات والمعاينات الميدانية.
- أزيد عن 312 بناية متكفل بها في عمليات الترميم.
- الأشغال مست أزيد من 259 بناية.
- الأشغال الاستعجالية استقبلت من 181 بناية.
- عدد المساكن التي رفضت تدخلات الترميم الاستعجالية تزيد عن 66 حالة.
- نسبة تقدم الأشغال الاستعجالية كمرحلة أولية وصلت إلى 98% الأشغال انطلقت في جانفي 2008 وإلى غاية يومنا مازالت متواصلة.

V. الفاعلين ومهامهم في العمليات الاستعجالية بحي القصبة:

1. الفاعلين الخواص:

من أجل الأشغال الاستعجالية بالقصبة تم تسخير وتجنيد مايلي:

- 19 مكتب للدراسات بحضور وإشراف مكتب الدراسات CNERE.
- 17 مكتب للدراسات من أجل التكفل بالمساكن التقليدية.
- 02 مكاتب للدراسات من أجل التكفل بالتدهور المتقدم.
- أزيد من 150 مؤسسة سخرت من اجل الأشغال العمومية.

2. فعاليات المؤسسات الإدارية:

جدول رقم (29): يمثل المؤسسات الإدارية المتدخلة في الحفاظ على القصبة.

الوزارة	المصالح المعنية
وزارة الثقافة	الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة ANSS -مديرية التراث. -مديرية الثقافة. -الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية ؟؟
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	بلدية القصبة (باب الواد، الجزائر وسط، القصبة) ولاية الجزائر APW الأمن الوطني.
وزارة السكن والسكان	-مديرية الإسكان والسكن. -مديرية التعمير و الأبناء. -مديرية التجهيزات العمومية.
وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	الوكالات الاجتماعية: ANGEM, ANSEJ
وزارة المالية	-مديرية أملاك الدولة. -مديرية مسح الأراضي. -مديرية المحافظة العقارية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	شؤون الأوقاف والحبوس
وزارة العدل	المحاكم الإقليمية والجهوية
مديرية الموارد المائية	مديرية الموارد المائية. -SEEAL - L'ADE

الوزارة	المصالح المعنية
وزارة الأشغال العمومية	مديرية الأشغال العمومية
وزارة الطاقة	سونلغاز
وزارة النقل	-مديرية النقل. -ميترو الجزائر.
وزارة التهيئة الإقليم والبيئة	مديرية البيئة
وزارة الدفاع الوطني	-الدفاع الوطني. -الدرك الوطني. -البحرية الوطنية.
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
وزارة السياحة	مديرية السياحة والحرف التقليدية لولاية الجزائر
وزارة الصحة	مديرية الصحة لولاية الجزائر
وزارة التجارة	مديرية التجارة ومراقبة الأسعار

المصدر السابق.

VI. الجانب المالي للأشغال الإستعجالية:

- الأشغال الإستعجالية مدعمة من طرف الدولة 100%
- وزارة الثقافة هي صاحبة المشروع المكلفة بإنقاذ القصبة.
- الميزانية المقررة للأشغال الإستعجالية وللمراحل للمخطط.
- أفرج عنها على ثلاث مراحل متتالية ثم عرض الدراسة على المجلس وزاري مشترك في 2006.

✓ **الميزانيـة الأولـى:** 100.000.000.00دج من أجل الدراسات، 300.000.000.00 دج من أجل الأشغال.

- ✓ **الميزانية الثانية:** 358.000.000.00 دج من أجل الأشغال.
- ✓ **الميزانية الثالثة:** 150.000.000.00 دج: المعالم الأثرية.

وعليه فقد تم الإفراج عن ميزانية قدرت بـ 908.000.000.00 دج والتي تغطي الدراسات والأشغال.

VII. معايير التدخل على حسب النمط والحالة العمرانية لمساكن القصبة:

جدول رقم(11): معايير التدخل على حسب النمط والحالة العمرانية لمساكن القصبة

نوع 1: مساكن آيلة للسقوط مدعمة بالخارج	36 بناية	
النوع 2: مساكن مسيجة ومغلقة من أجل ضمان عدم الإستلاء عليها	119 بناية	53 بناية مسيجة
		66 بناية مغلقة
النوع 3: مساكن في حالة تدهور متقدم ومشغولة بالسكان ومدعمة داخليا وخارجيا	188 بناية	
مجمـــــــــوع القصبة	343	394 بناية في ديسمبر 2009.

المصدر: PPSMVSS في تقرير صادر عن وزارة الثقافة الخارجية الجزائرية 2007.

أما المرحلة الثانية من الأشغال الاستعجالية فقد سجلت المعطيات الآتية:

جدول رقم(12): يبين معطيات المرحلة الثانية من الأشغال الاستعجالية

الصنف الإنشائي للمساكن	قبل التدخل	بعد التدخل	نسبة التدهور%
النمط 1	140	285	%203.57
النمط 2	214	40	%18.69
النمط 3	205	10	%04.87

VIII. اقتراحات التهيئة لحي القصبة:

من أجل توضيح صور التدخلات المقترحة للتدخل حاليا ومستقبليا على مختلف القطاعات الحضرية للقصبة بسرد فيما يلي دراسة حالات لمختلف القطاعات الحضرية المكونة للقصبة.

- **دراسة حالة حول القطاع الحضري الأول (uss1) الذي يضم كلا من:** حي عمار علي، حي البحر الأحمر، حي سيدي رمضان.
- **بعض المعطيات الديموغرافية:**

جدول رقم(13): القطاع الحضري الأول للقصبة (عمار علي، البحر الأحمر، سيدي رمضان)

السنة	السكان	عدد الأسر	الحجم المتوسط للأسر داخل القصبة
1998	20327	4117	4.93 فرد
2007	21999	4399	5.00 فرد

المصدر: PPSMVSS لسنة 2007.

- **بعض المعطيات العمرانية:**
- **عدد البنايات:**

جدول رقم (14): يمثل عدد البنايات في (USS1)

		السنة		
		1998	2008	الفارق
الحي	البحر الأحمر	235	224	-11
	عمار علي	642	855	+213
	سيدي رمضان	139	164	+25
المجمـــــوع		1016	1243	-11 / 238

المصدر السابق.

- القيم الموجبة تعني الزيادة في مساكن فوضوية وعشوائية جديدة.
- القيم السالبة تعني سقوط وانهيار المساكن القديمة التي كانت في حالة تدهور متقدم.

في سنة 2007:

جدول رقم (15): يمثل متغيرات ديموغرافية في **(USS1)**

		الحـــــــي			
		سيدي رمضان	عمار علي	البحر الأحمر	المجموع
معطيات ديموغرافية	عدد المساكن	503	1772	981	3256
	عدد الأسر	1712	14694	5593	21999
	معدل شغل الوحدة السكنية	3.4	8.29	5.70	6.75

المصدر السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر معدل لشغل الوحدة السكنية سجل بـ: حي عمار علي والحدة السكنية قد نكون غرفة صغيرة في السطح أو على مستوى السلالم.

- **بعض المعطيات التقنية:**
- **احتياجات إعادة الإسكان:** من ضمن 4399 أسرة منها 532 بتهم الأشغال الاستعجالية و 337 رفضوا التدخل السلطات في عمليات الترميم وعليه فقد تم حساب عدد المساكن اللازمة من أجل إنجاز أشغال الترميم لمساكن ضمن المرحلة الاستعجالية الأولى هو:

532 سكن من اجل أشغال الترميم

337 من أجل الأشغال الاستعجالية وعليه المجموع 869 سكن.

جدول رقم (16): يمثل حالة الحفاظ على المساكن **(USS1)**

- حالة الحفاظ على المساكن المشخص حالتها في القطاع الحضري الأول.

درجة تدهور المساكن	سيدي رمضان	عمار علي	البحر الأحمر	المجموع
درجة أولى	04	99	33	136
درجة ثانية	16	171	50	237
درجة ثالثة	31	167	15	213
درجة رابعة	50	80	38	168
مساكن مهدمة	14	107	25	146
مساكن مغلقة ومسيجة	29	92	14	135
مجموع المساكن المشخصة	144	716	175	1035
مجموع المساكن المشخصة (USS1)	164	855	224	1243

المصدر: المخطط (PPSMVSS) لوزارة الثقافة الجزائرية جويلية 2007

- **بعض المعطيات البيئية:**

الحي	كمية النفايات المنزلية المنتجة/ طن	كمية النفايات المجمعة/ طن	كمية العجز/ طن
عمار علي	13,63 طن	09,5 طن	04,13 طن
البحر الأحمر	05,19 طن	04,5 طن	0,69 طن
سيدي رمضان	01,6 طن	01,5 طن	0,1 طن
المجمـــوع	20,42 طن	15,5 طن	04,92 طن

كمية العجز تمثل الفارق بين الكمية المنتجة و المجمعة

- التقديرات المالية لأشغال التهيئة للقطاع الحضري **(USS1)** (عمار علي، سيدي رمضان، البحر الأحمر).

جدول رقم (17): يمثل التقديرات المالية للمشاريع المبرمجة للقطاع **(USS1)**

	مساحة الأرض ($م^2$)	مساحة القطع الجزئية ($م^2$)	المبلغ دينار	تكلفة الأشغال دينار/($م^2$)	تكلفة الدراسات دينار/($م^2$)	المبلغ الكلي دينار/($م^2$)
مساكن موجودة مرممة	67097	201291	100.000.00دج	20129100.0000دج	201291000000دج	2214200000000دج
مساكن مبرمجة في القطع الفارغة	8921	26763	70.000.00 دج	187341000000 دج	18734100000 دج	206075100000 دج
مساكن مبرمجة بخدمات مدمجة	7237	21711	70.00000 دج	151977000000 دج	15197700000 دج	16717470000 دج
مساكن موجودة لتسكينها	545	1635	10000000 دج	16350000000 دج	163500000 دج	179850.000.00 دج
تجهيزات مبرمجة	6872	20616	7000000 دج	144312000000 دج	144431200000 دج	158743200000 دج
المجموع	/	/	/	251289000000 دج	25128900000 دج	2770179000000 دج
القيمة المالية الحقيقية للقطع المتحصل عليها	23030	/	/	/	/	57575000000 دج
المجموع الكلي	/	/	/	/	/	28217544000000 دج

المصدر السابق

جدول رقم (18): المساكن التي يعاد بناءها/ وعدد المساكن المعاد المتحصل عليها.

القطاع الحضري	مساحة الأرض والقطع ($م^2$)	مساحة الأجزاء المجموع ($م^2$)	متوسط المساحة بالنسبة للسكن ($م^2$)	عدد المساكن المتحصل عليها
USS1	16156	32312	75	430

إعادة الإسكان بعد إعادة بناء المسكن على القطع الفارغة هو **430** أسرة ما يقابل **430** مسكن معاد بناءه.

مجموع المساكن المطلوب نهائيا أو مؤقتا هو: **869** مسكن

الفارق: **439** مسكن وهو يمثل العدد الحقيقي للمساكن المخصصة نهائيا.

- **النقاط المرجعية لإنجاح التدخلات على للقطاع المحفوظ بالقصبة :**

من الضروري والواجب اليوم أن نضع هذا المخطط (PPSMVSS) في دائرة التشاور والتنسيق الجاد والمثمر من أجل ضمان نجاح هذه العملية وذلك بتحديد ووضع السبل وآليات التدخل اللازمة وخلق ميكانيزمات وآليات خاصة.

ومن أجل ذلك أنشأ انطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 11/02 الصادر بتاريخ 05 جانفي 2011 مؤسسة أو منظمة وطنية مكلفة بتسيير واستصلاح مخططات الحماية والتثمين:

الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة (ANSS).

هذه المؤسسة مهمتها الربط مع جميع القطاعات المعنية والتنسيق وتقاسم المهام الآتية بالرجوع إلى المادة (04) من المرسوم (11/02).

- النهوض بالحفاظ على الخصائص التراثية والثقافية للقطاع والمحفوظ.
- برمجة عمليات للدخل من ترميم وحفاظ وتثمين المبرمجة على مستوى (PPSMVSS).
- المتابعة والمراقبة المستمرة للعمليات المقامة على مستوى مخططات حفظ القطاعات المحفوظة.
- إبداء الرأي التقني وإعطاء الموافقة على عمليات التدخل التي تمس القطاع المحفوظ.
- النهوض بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالترميم، التأهيل، والمحافظة على الممتلكات الخارجية، داخل القطاع المحفوظ.
- إبداء الرأي التقني فيما يخص شغل، استعمال، تقسيم، تجزئة أي أرض تتعلق بأثر تاريخي مصنف أو في طريق التصنيف يقع داخل حدود القطاع المحفوظ ولابد من موافقة وزارة الثقافة.
- أخذ واحترام القوانين من طرف كافة الأطراف من أجل ضمان توقيف حالة التدهور للإطار المبني.

- تزويد المتدخلين والمعنيين بكافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بإعادة الإسكان النهائي أو المؤقت للسكان سواء داخل القطاع المحفوظ للمساكن التي تم ترميمها أو بصفة نهائية خارج الحي أو حتى في البنايات المتنازل عنها باسم المنفعة العامة.
- تكوين ملفات الدعم والإعانة للملاك الذين يرغبون في ترميم مساكنهم.
- التحسيس وإعلام السكان بأهمية التراث الثقافي وضرورة الحفاظ عليه وسبل الوقاية والحد من التدهور.
- ضمان كافة المهام والتوصيات على مستوى التدخلات واستخدام الحفارات التاريخية الواقعة في حدود القطاع المحفوظ.
- الاستفادة وتشجيع وتدعيم كافة الدراسات في إطار النهوض بالقطاع المحفوظ.

تاسع عشر/ الإجراءات المنهجية:

I. مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني:

إن موضوع الدراسة التنمية المستدامة للمدينة التاريخية على ضوء السياسات والتشريعات الحضرية.

كانت هذه الدراسة الميدانية "لقصبة الجزائر العاصمة" هذه النواة الأولى والتاريخية لتكوين مدينة الجزائر العاصمة فهي تتميز بنمط عمراني فريد من نوعه، تعاقبت عليها حضارات عديدة ساهمت في إثراء تراثها الحضري والاجتماعي والثقافي...

والقصبة كما هو معروف عليها تنقسم إلأى قسمين: أحدهما علوي (الجبل) والثاني القصبة السفلي ويسمى **(اللوطة)** على مساحة تقدر ب**(105 هكتار)** يتنوع نسيجها العمراني ما بين تقليدي بحت ومختلط (استعماري وتقليدي) ونسيج حديث ومعاصر.

وبما أن دراستنا هذه تبحث عن إمكانية استخدام التنمية المستدامة للحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة و إستمراريتها في إطار السياسات والتشريعات الحضرية فيتبادر إلى الذهن البحث عن سبل استعادة هوية القصبة من جديد في خضم صراع العولمة والتنافسية التي تشهده المدن الجزائرية عموما ومدينة الجزائر خصوصا لذلك إرتأيت أنه لا سبيل من تحقيق ذلك إلا بمحاولة إسقاط الدراسة الميدانية وجعلها منصبة فقط حول (النسيج التقليدي البحت) (Tissue traditionnel) الذي يحمل بصمات ثقافية واجتماعية، ...التي تساهم بشكل كبير في إعطاء وإثراء الدراسة فالنسيج المختلط (mixte) يتبين لزائره أنه من الخارج يوحي بأنه أروبيكولونيالي وبمجرد دخوله تجدها دويرة تقليدية فالمعمل غير من الواجهات

وطمسها لإخفاء الهوية الجزائرية على غرار ما فعله عندما مسح وأزال جزء كبير من الواجهة البحرية (التي تطل على الميناء الجزائر) ليشيد على أطلالها مدينته الأوربية المزعومة، فهذا النسيج الذي طالته الأيادي الأوروبية لا أجده مجديا لدراستي.

وكذلك النسيج المعاصر **(الحديث)** والذي شيدته الجزائر إبان الاستقلال والذي شيد تقريبا على النمط الأوروبي فهو لا يمد بصلة للعمارة الجزائرية الأصلية والتقليدية والتي منبعها أساسا من البيت العربي والإسلامي القديم.

وعليه فالنسيج الذي أختير بنية قصدية كما أسلفت الذكر هو النسيج التقليدي.

والقصبة تحتوي على 41 حيا حسب التقسيمات الإدارية لبلدية القصبة وعلى حسب معطيات (PDAU) مدينة القصبة واستنادا على معطيات (ppsmvss) المخطط الدائم لحفظ واستصلاح وتثمين القطاعات المحفوظة للقصبة وأيضا على حسب معطيات مخطط الإنقاذ كمرحلة أولى تنفيذية للمخطط السابق (plan d'urgence) فإن القصبة قسمت إلى قطاعات حضرية وإلى قطاعات ثانوية وفرعية وهذا على حساب عدة اعتبارات حالة المباني، حالة الطرقات، الارتفاقات، ...

وعليه فالقصبة قسمت إلى أربعة قطاعات حضرية:

أ. **القطاع الحضري الأول:** ويحتوي على 3 أحياء تكون القصبة العلوية وهم على التوالي سيدي رمضان، عمار علي، البحر الأحمر.

ب. **القطاع الحضري الثاني:** ويحتوي على 3 أحياء أيضا تكون القصبة السفلية وتضم الآتي: حي عمارة القامة، سوق الجمعة وحي لالاهم.

ج. **القطاع الثالث:** هذه المنطقة تضم النسيج الكولنيالي وتجهيزات الأمنية والتعليمية وتضم حي البحرية وطريق شيقيفارا وطريق وريدة مداد والميناء والقلعة.

د. **القطاع الحضري الرابع:** ويضم الأميرالية

وعليه **فالقطاع الأول** هو الذي أختير عمدا وقصدا للدراسة الميدانية وعليه فمحور الدراسة الميدانية سيتمحور حول الأحياء الثلاثة:

- عمار علي (Ammar Ali)
- سيدي رمضان (Sidi ramdane)
- البحر الأحمر (Mer Rouge)

2. **المجال الزماني:** يمكن تقسيم مجريات البحث إلى 4 فترات زمنية اتخذتها كبرنامج لإنجاز العمل بشقيه النظري والتطبيقي.

أ. **فالفترة الأولى:** وتحديدا من 12 سبتمبر 2011 إلى غاية 29 ديسمبر 2013 قمت بالبحث الببليوغرافي حول كل ما يتعلق بموضوع البحث بصفة مباشرة أو غير مباشرة (اختصاص، اختصاصات أخرى) وفي مكتبات عامة وخاصة وجامعية سواء داخل الوطن كمكتبة الجامعية لأم البواقي، المكتبة الجامعية باتنة، مكتبة الجزائر العاصمة يوسف بن خدة، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، جامعة قسنطينة، مكتبة جامعة الأغواط المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة وكذا بعض المكتبات الخاصة هذا داخل الوطن.

- **أما خارج الوطن:** فلقد تحصلت على مصادر ببليوغرافية هامة خاصة من مكتبات جامعية للملكة المغربية وخاصة بجامعة المحمدية، بنمسيك، جامعة فاس، جامعة الدار البيضاء، جامعة الرباط (مدرسة الهندسة المعمارية، (iNAU)، قسم الجغرافيا، جامعة أكدال محمد الخامس أين تحصلت على مراجع ذات أهمية بالغة وخاصة أن المملكة المغربية رائدة في مجال الحفاظ على التراث العمراني والمعماري للمدن التاريخية دون أن ننسى مكتبة عين ذياب وهي مكتبة ملكية سعودية–مغربية وكذا مكتبات جامعية بتونس (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس) مكتبة العهد التحضيري للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بتونس والعهد العالي المهن التراث بتونس ومكتبة المعهد العالي للعلوم الإنساني بتونس وجامعة Aix en) provence) بمرسيليا الفرنسية.

في قرابة العامين استطعت أن أكون رصيدا لا بأس به من المراجع والمادة العلمية والتي بدأت في قراءتها وتصفحها سواء كانت مقالا، رسالة علمية، مداخلة علمية، بحث ميداني منشور،...وكنت في كل قراءة أزداد تطلعا وفضولا للبحث العلمي وتتسع رؤيتي وآفاقي لموضوع الدراسة وبدأ الغموض الذي يحيط بالإشكالية يتبدد شيئا فشيئا.

ب.**المرحلة أو الفترة الثانية:** من 22 جانفي 2014 إلى غاية 14 جوان 2014 استطعت تحرير العمل النظري ولو بنسة 80% لأن يبقى قابل للتعديل وفقا لمجريات العمل الميداني وقد قدمته للأستاذ المشرف للإطلاع والتصحيح وإبداء ملاحظاته وتمت التأشيرة و الموافقة عليه بعد 15 يوما من التصفح من طرف الأستاذ مع طلب التعديلات اللازمة.

ج. **المرحلة الثالثة:** وهي تخص الدراسة الاستطلاعية أين كان أول نزول لي للميدان ليس بصفتي باحثة في الحقيقة وإنما كزائرة لها فضول كبير في زيارة والتمتع بجمال هذا الحي العريق وتفحص مجال

الدراسة دون الإفصاح عن هويتي وكان ذلك تحديدا يوم 19 جويلية 2014 أين مكثت في الجزائر العاصمة 15 يوما كنت يوميا أنزل إلى حي القصبة دون أن أفصح عن هويتي كباحثة علمية وإنما أكتفي بالملاحظة الشخصية وتبادل حديث تارة مع البائعين وتجار الحرف التقليدية وبعض النساء وكنت يوميا أدون ملاحظاتي الشخصية من الشارع في دليل شخصي للملاحظة وقد تمكنت من رصد عدة ملاحظات قسمتها إلى مستويات:

- **ملاحظات عمرانية ومعمارية:** تخص البيانات من حيث نمطها (تقليدي، استعماري، حديث) درجة التدهور بها: سيئة، متوسطة، منهارة، مغلقة، مسيحية.

نوع التدخلات لإنقاذها استعجاليا: التدعيم بالأعمدة الخشبية داخليا وخارجيا (الدويرات)

ملاحظة وزيارة المعالم الأثرية التي خاصة تحولت إلى متاحف: كمتحف المنمنمات، دار عزيزة، دار القاضي، دار خداوج العمياء، حصن 23 (23 Bastion) وتسجيل ملاحظات حول المعارض المتاحة من تراث ثا=قافي (ألبسة، حلي، أفرشة...)التي هي من عمق وأصالة القصبة وكذا ملاحظة الطراز العمراني والمعماري وملاحظات عن الترميم لها.

ملاحظة التعدي الفوضوي على المساكن التقليدية.

- **ملاحظات بيئية:** تخص درجة التلوث الأحياء ورمي القمامات، تجار وأرصفة فوضويون، تلوق أرصفة المارة، الاكتضاض، عرقلة حركة المشاة، تدلي الأسلاك الكهربائية...

نفايات مكدسة البنايات المنهارة بناءات فوضوية ...

- **ملاحظات اجتماعية:** انتشار القطاع الغير رسمي، عدم توفر الأمن في بعض الأحياء، حركة الموصلات، التبادلات اليومية والتدفقات من وإلى حي القصبة.

المعروضات التجارية والحركة الاجتماعية والاقتصادية بكل من ساحة الشهداء، باب عزون، باب الواد كأحد المحاور الأساسية للمبادلات والعلاقات السوسيواقتصادية.

أماكن اللقاء الاجتماعي كساحة بور سعيد (قبل البدء في عملية إعادة تهيئتها) وساحة توري،... وملاحظة مدى ملاءمتها للترفيه وساحات و فضاءات عمومية.

ملاحظة بعض المعروضات التقليدية الخاصة بضاعة ربات البيوت في المنزل وتتعلق بعض الصناعات الأغذية التقليدية.

الفترة الزمنية الثالثة: وهي تمثل فترة تصميم الاستمارة الميدانية: انطلاقا من الملاحظات والقراءات، ...

ولقاء بعض المسؤولين والمتدخلين المباشرين في مشروع إنقاذ مدينة القصبة وتحديد بالضبط المجال الثقافي الخاص للدراسة الميدانية (3 أحياء) قصدية وكانت الفترة في حد ذاتها مقسمة لإلى فترتين: الأولى من 20 مارس 2015 إلى 1 أفريل وهي زيارة ميدانية بدليل مقابلة تجريبي ومقابلة حرة للمتدخلين في عملية القطاع المحفوظ.

الفترة الثانية: 30 جويلية إلى 12 أوت 2015 دراسة تجريبية للاستمارة الميدانية الموجهة لسكان الأحياء الثلاثة المختارة و بعد دراسة ومناقشة الاستمارة مع المشرف والمحكمين خرجت في صورتها النهائية.

الفترة الرابعة: من 13 مارس إلى 28 مارس 2016 إنزال الاستمارتين إلى مجال الدراسة بصورتهما النهائية وتوزيعها على السكان والمتدخلون أو الفاعلون الاجتماعيون.

المجال البشري الدراسة حول القطاع الحضري الأول **(USS1)** الذي يبلغ عدد سكانه **1243** مسكن أخذت نسبة **10%**كنسبة للمعاينة فكان حجم العينة **125** مسكن/أسرة.

II. تحديد العينة وأسلوب اختيارها:

إن العينة هي جزء من المجتمع يتم اختياره لتمثيل المجتمع وتعتبر المعاينة عملية اختيار جزء من المجتمع الإحصائي للاستدلال على خواص المجتمع بأكمله عن طريق تعميم نتائج العينة وتتنوع طرق اختيار العينة حسب خصائص المجتمع المدروس ومزايا وعيوب كل طريقة وكما هو متعارف عليه أنه هناك نوعان من العينات: عينات احتمالية وأخرى غير احتمالية.

وفي بحثنا هذا سوف نقوم باختيار عينتين:

الأولى: تتعلق بالسكان وكما أسلفت الذكر سوف تأخذ من 3 أحياء المقصودة بالدراسة (سيدي رمضان، عمار علي، البحر الأحمر) ولقد اخترت العينة العشوائية الطبقية وهذا راجع إلى أن هذا النوع من العينات يستخدم في الحالات التي يكون فيها مجتمع الدراسة مكونا من طبقات مختلفة، أحياء مختلفة....اي توفر عنصر اللاتجانس؛ وهنا يضع الباحث شروطا معينة لاختيار أفراد العينة بحيث تمثل العينة جميع أفراد المجتمع المدروس وبنفس نسبة وجودها في المجتمع أي أن الباحث يختار لكل طبقة وبطريقة عشوائية عددا من المفردات يتناسب مع حجمها الحقيقي في المجتمع الأصلي.

ويرجع سبب اختياري لهذا النوع من العينة وذلك راجع لعدم تجانس مجتمع الدراسة حقيقة أن الأحياء الثلاثة تمثل النسيج التقليدي للقصبة غير أن هذا النسيج به اختلافات على مستوى النوع (وسط

الدار، شباك، علوي) ومن ناحية درجة التدهور وحالته الإنشائية المسكن (متدهور جدا، متوسط، وجيدة...) من حيث عدد الأسر، وعدد السكان، عدد الأسر في المسكن (معدل شغل الوحدة السكنية) أسر قديمة و أخرى نازحة وهذا كله حسب معطيات و إحصائيات (**ppsmvss**) لأواخر جانفي 2007 و استنادا للدراسة الاستطلاعية.

وعليه فالعدد الإجمالي لعدد المساكن بالأحياء الثلاثة هو: 1243 مسكن تتوزع على الأحياء الثلاثة كالآتي:

شكل رقم (06): يمثل توزيع عدد المساكن على أحياء عينة الدراسة

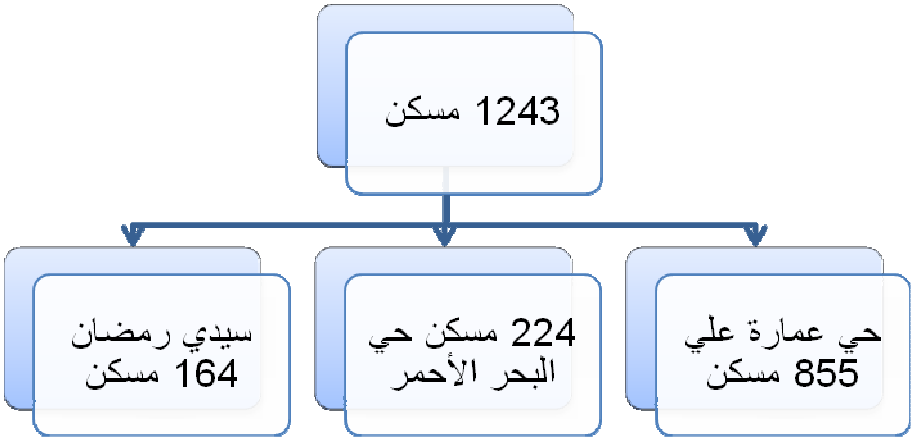

المصدر: إنجاز الباحثة.

بعملية ثلاثية و حسابية من أجل حساب النسب المئوية لسماكن كل حي (حصته) بالنسبة للعدد الإجمالي نجد:

حي عمارة علي:

1243 ⟵ 100%

855 ⟵ س$_1$ %

$$س_1 = \frac{100 \times 855}{1243}$$

$$س_1 \cong 69\%$$

حي سيدي رمضان

1243 ⟵ 100%

164 ⟵ س2 %

$$س_2 = \frac{100 \times 164}{1243}$$

$$س_2 \cong 13\%$$

حي البحر الأحمر:

1243 ⟵ 100%

224 ⟵ س3 %

$$س_3 = \frac{100 \times 224}{1243}$$

$$س_3 \cong 18\%$$

ولمعرفة حجم العينة المأخوذة من كل حي نتبع ما يلي:

بالرجوع إلى حجم المساكن الكلي نجده 1243 مسكن

يأخذ نسبة 10% للمعاينة نتحصل على عدد 124,3 مسكن أي =125 مسكن كعينة إجمالية

فلو أردنا أن نجد حجم العينة الفرعية الأولى بالحي الأولى:

عمار علي نطبق العملية الحسابية الآتية:

125 ⟵ 100%

ع1 ⟵ 69 %

$$ع_1 = \frac{125 \times 69}{100}$$

$$ع_1 = 86 \text{ مسكن/أسرة}$$

حي البحر الأحمر:

125 ⟵ 100%

ع2 ⟵ 18 %

$$ع_2 = \frac{125 \times 18}{100}$$

$$ع_2 = 22 \text{ مسكن/أسرة}$$

حي سيدي رمضان نجد:

125 ⟵ 100%

ع3 ⟵ 13 %

$$ع_3 = \frac{125 \times 13}{100}$$

$$ع_3 = 17 \text{ مسكن/أسرة}$$

وعليه نجد أن العينة الكلية للدراسة: **ع ك=ع1+ع2+ع3**

أي: 87+23+17=125 مسكن/أسرة وهو ما يتناسب مع تطابق 10% من العدد الإجمالي.

بعد الحصول على العينة الكلية تبقى أن نحدد وحدة العينة: وهنا في هذا البحث وحدة العينة هي الأسرة ومن الشروط الواجب اتخاذها في الحسبان ضرورة توجيه أسئلة الاستمارة لأحد الزوجين (الأم أو الأب) باعتبارها الأقدر على مدنا بالمعلومات اللازمة حول الموضوع.

في خطوة ثانية تأتي لحساب المدى لإيجاد وحدات العينة في كل عينة فرعية فمثلا العينة الفرعية الأولى:

حي عمار علي:

$$\text{المدى}1 = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}}{\text{حجم العينة}}$$

$$\text{المدى}1 = \frac{855}{86}$$

$$\text{المدى}1 = 09$$

وبتطبيق أسلوب العينة العشوائية المنتظمة وبالرجوع إلى القصاصات المرقمة من 1—3 والموضوعة في كيس وبالخلط والرج وبسحب عشوائي مع الإرجاع كان الرقم المسحوب هو (2) إذن أول وحدة سكنية/أسرية هي رقم (2)

وبالتالي عدد الوحدات سيكون مرقما بداية:

/164/155/146/137/128/119/110/101/92/83/74/65/56/47/38/29/20/11/02
/398/389/380/371/362/353/344/335/326/317/308/299/290/281/272/263/173
/551/542/533/524/515/506/497/488/479/470/461/452/443/434/425/416/407
/704/695/686/677/668/659/650/641/632/623/614/605/596/587/578/569/560
/848/839/830/821/812/803/794/785/776/767/758/749/740/731/722/713 إلى غاية الوصول إلى 86 وحدة.

حي البحر الأحمر:

$$\text{المدى}2 = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}}{\text{حجم العينة}}$$

$$\text{المدى}2 = \frac{224}{22}$$

$$\text{المدى}2 = 10$$

وبسحب عشوائي كان الرقم المسحوب هو رقم (1)

إذن الوحدات سوف تكون كالآتي:

191/181/171/161/151/141/131/121/111/101/91/81/71/61/51/41/31/21/11/01
/211/201/ إلى غاية الوصول إلى 22 وحدة.

حي سيدي رمضان نجد:

$$\text{المدى}3 = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}}{\text{حجم العينة}}$$

$$\text{المدى}3 = \frac{164}{22}$$

$$\text{المدى}3 = 09$$

وبسحب عشوائي كان الرقم المسحوب هو (2) مرة أخرى فيبدأ الترقيم:

146/137/128/119/110/101/92/83/74/65/56/47/38/29/20/11/02 إلى غاية الوصول إلى 17 وحدة.

جدول رقم (19): يوضح ملخص اختيار العينة من الأحياء السكنية الثلاثة (عمار علي – سيدي رمضان– البحر الأحمر)

التجمع السكاني	عدد الأسر / المساكن	نسبة الاختيار	المدى	عدد المساكن المعاينة /أسرة	رقم العدد العشوائي	أرقام المساكن المعاينة
حي (عمار علي)AMMAR ALI	855	%69	09	86	02	/119/110/101/92/83/74/65/56/47/38/29/20/11/02 /299/290/281/272/263/173/164/155/146/137/128 /398/389/380/371/362/353/344/335/326/317/308 /497/488/479/470/461/452/443/434/425/416/407 /596/587/578/569/560/551/542/533/524/515/506 /695/686/677/668/659/650/641/632/623/614/605 /794/785/776/767/758/749/740/731/722/713/704 848/839/830/821/812/803
Mer rouge	224	%18	10	22	01	/121/111/101/91/81/71/61/51/41/31/21/11/01 /211/201/191/181/171/161/151/141/131
سيدي رمضان	164	%13	09	17	02	/119/110/101/92/83/74/65/56/47/38/29/20/11/02 146/137/128
المجموع	1243	% 100	–	125 مسكن اسرة	03	125/ رقم لوحدة سكنية

المصدر: إنجاز الباحثة.

أما بالرجوع إلى العينة الثانية وأسلوب اختيارها وهي عينة متعلقة بالفاعلين الاجتماعيون وذلك لتثمين وتتويج آراء المبحوثين من السكان وكذا محاولة رصد بعض مكامن الاختلافات والاتفاقات في اتجاهات كل منهما وعموما فلقد فضلت و ارتأيت أن الضرورة المنهجية تتطلب مني تبني نوع العينة القصدية وهي من العينات الغير عشوائية والتي تستخدم في حالة عدم القدرة على تحديد مجتمع الدراسة

بشكل دقيق وتتصف هذه النوع من العينات بأنها لا تعطي نفس الفرصة لجميع أفراد مجتمع الدراسة بالظهور في العينة.

والعينة القصدية يستطيع الباحث من خلالها أن ينتقي أفراد عينة بما يخدم أهداف دراسة وبناء على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها، وهي عينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر ولكنها تعتبر أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع البحث أو الدراسة.

فبالرجوع إلى موضوع الدراسة نجد أن هناك مجموعة معتبرة من المتدخلين التي أقرها المخطط الإنقاذ والمخطط الدائم (ppsmvss) للقصبة التي تضمن وتتمثل في شراكة عدد من الفاعلين لضمان استمرارية ونجاح مشروع إعادة إحياء وتجديد القطاع المحفوظ للقصبة وعليه فالفاعل رقم (1) هي وزارة الثقافة باعتبارها فاعل المجتمع المؤسساتي صاحبة المشروع ولقد تم اختيارها عمدا، ممثلة في اختيار

1 المدير المركزي لمديرية حفظ التراث الثقافي وترميمه.

2 المدير المركزي للحماية القانونية للممتلكات الثقافية وتثمين التراث.

3 المديرة المركزية للمديرية الفرعية للمراقبة القانونية.

وتنبثق عن وزارة الثقافة إدارتين للتنفيذ

OGEBC: الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية

ANSS: الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة

ولقد تم اختيار كل من 4 مدير OGEBC

5 ومديرة ANSS

6 ومهندس معماري مرمم رئيس فرق ميدانية في OGEBC

7 ومهندسة معمارية مختصة كرئيسة البحث الميداني تابعة ل 7ANSS

8 مسؤول الاتصال في OGEBC وهو مدير الاتصال

9 مدير الشؤون القانونية فيOGEBC

10 رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية القصبة (المنتخب ممثل الشعب) PAPC

11 مهندسة معمارية رئيسة المصلحة التقنية للتعمير لبلدية القصبة

12 رئيس المجلس الشعبي الولائيPAPW (كمنتخب وممثل الشعب)

13 ضابط شرطة العمران والتراث بالأمن الحضري 2 لبلدية القصبة

14 مدير مصالح الوقف و الحبوس بمديرية الشؤون الدينية لولاية الجزائر

15 رئيسة مصلحة ب (SEEAL) بمديرية الموارد المائية لبلدية القصبة

16 رئيس مصلحة LADE بمديرية الموارد المائية لبلدية القصبة

17 مدير مديرية البيئة بمديرية البيئة لولاية الجزائر

18 مسؤول الاتصال NETCOM

19 مسؤول الاتصال ب ASSROUT

20 نائب مدير الولائي للصحة لولاية الجزائر

21 مدير السياحة والصناعات التقليدية لولاية الجزائر

22 مدير متحف (خداوج العمياء)

23 رئيس جمعية ملاكي القصبة

24 مدير ولائي بمديرية التجارة ومراقبة الأسعار

25 رئيس مشروع بمكتب دراسات التعمير (مهندس معماري مرمم) مكلف بأعمال الترميم لمساكن القصبة

26 مدير المعلم الثقافي في لحصن 23 BASTION

27 رئيس دائرة باب الواد

28 مدير متحف المنمنمات.

وبالتالي نجد بأن عينة الفاعلون الاجتماعيون المتدخلون في مشروع تجديد القصبة قد أختيرت بطريقة قصدية وبلغ حجمها 28 فردا ولو رجعنا إلى تفحص درجة تدخل كل منهم في هذا المشروع نجد أن الذين كان لهم دخل بصفة مباشرة هم كل من:

- وزارة الثقافة: ANSS–OGEBC
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية: البلدية–الولاية
- وزارة السياحة، وزارة البيئة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،وزارة التعمير والبناء.

ونجد أيضا أن تحت لواء هذه الوزارات تندرج وزارات أخرى تعمل بالتنسيق والتشاور،...

وكان هدفي من اختيار عينة متنوعة وعلى مستوى تقريبا كافة الوزارات من أجل اختيار وإثبات درجة المقاربة التشاركية في تصميم مشروع جد هام يمس السياسات الحضرية وهو مشروع إحياء المركز التاريخي لمدينة الجزائر العاصمة في إطار التنمية المستدامة كوسيلة لتحقيق تنمية المدن والمجتمعات الحضرية.

III. أدوات جمع البيانات:

1. **الملاحظة:** تعد الملاحظة من الأدوات المنهجية والميدانية الجد هامة في البحث العلمي حيث يتمكن الباحث من خلالها من رصد تصورات أولوية حول الظاهرة والتي سوف يستخدمها لاحقا في تفسير بعض الحقائق المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة وتعد من العمليات الأساسية التي تهدف إلى كشف وتحليل وتفسير وتنبأ.

أ. **الملاحظة البسيطة:**

وفي موضوع بحثنا هذا استخدمنا الملاحظة البسيطة و ذلك لملاحظة:

- الحالة الانشائية (للمساكن التقليدية) ورصد وملاحظة مختلف التدعيمات في إطار الترميم والتدخلات من طرف وزارة الثقافة (أعمدة خشبية حمراء) وأعمدة خشبية بيضاء خاصة بتدعيمات البلدية.
- ملاحظة ارتفاعات المساكن R1+R2....
- ملاحظة وجود عدم وجود محلات تجارية بالمساكن
- ملاحظة مدى انتشار الحرف التقليدية في الحي (محلات مغلقة، مشغلة، تفسير الوظائف)
- ملاحظة حالة الممرات و الأدرج والطرقات والبساط
- ملاحظة حالة الحي (درجة التلوث، التجارة الفوضوية ...)
- ملاحظة المعالم الأثرية وعروض للحرف التقليدية ومتاحف للمنتوج الثقافي القصابجي الأصيل
- ملاحظة المعرضات و المنتجات الاقتصادية المنتشرة في الحي
- ملاحظة وتيرة النقل والتدفقات وحركة السكان في مجال القصبة

ولقد استخدمت في ذلك دليلا للملاحظة استخدمته للملاحظات المستمرة بتاريخ ومكان الملاحظة، وسائل الملاحظة، الهدف من الملاحظة علاقة الملاحظة لمحاور البحث.

ب. **الملاحظة المنظمة:** و التي من خلالها تم إستخدام صور و خرائط توضيحية لعناصر عمرانية قديمة أدرج ، ممرات ، ... لمحاولة إيجاد مكانها على أرض الواقع و كذا مقارنة العناصر المعمارية المشكلة لها قديما و ما آلت إليه حديثا نتيجة التدخلات و ظروف بشرية مناخية ....

جدول رقم (20): يمثل دليل الملاحظة

الرقم	اسلوب الملاحظة	مكان اجراء الملاحظة	تاريخ وتوقيت اجراء الملاحظة	الهدف من الملاحظة	المستهدفون من الملاحظة	علاقة الملاحظة بمحاور البحث
1	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة السفلى حي عمار علي	2014/07/20 10^H صباحا إلى 11^H30 صباحا	رصد مرفولوجية Typologie المساكن – التعرف على الشوارع و الممرات	السكان و المساكن والإطار غير المبني	البناء التصوري للفرضيات الاجتماعية و العمرانية
2	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة العليا	2014/07/22 09^H صباحا إلى 12^H00 مساءا	ملاحظة التدخلات المقامة على المساكن	مرفولوجية المسكن	تحديد التدخلات و السياسات المعمول بها على مستوى الإطار المبني
3	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة السفلى محور باب عزوز – باب الواد	2014/04/23 10^H صباحا إلى 11^H00 صباحا	وصف وتيرة النشاط الاقتصادي (محلات ، منتوجات بائعي ارصفة)	التجارة والسكان والبيئة	لبناء الفرضيات تحديد المفاهيم الإجرائية. تحديد اهداف البحث .
4	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة السفلى	2014/07/24 08^H صباحا إلى 10^H00 صباحا	ملاحظة ووصف وتيرة النقل و حركة المشاة الحركة الميكانيكية	المشاة . التجار الطرق	رصد المشكلات المطروحة في الحي و توظيفها في الإشكالية و المفاهيم و الفرضيات و الأهداف

الرقم	اسلوب الملاحظة	مكان اجراء الملاحظة	تاريخ وتوقيت اجراء الملاحظة	الهدف من الملاحظة	المستهدفون من الملاحظة	علاقة الملاحظة بمحاور البحث
5	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة العليا	2014/07/26 17^{H} صباحا إلى $19^{H}00$ صباحا	ملاحظة بداية اشغال ترميم القلعة و ترميم المسجد	العمارات و المعالم الأثرية	ملاحظة الأشغال المقامة ونسب تقدمها بالنسبة للمعالم الأثرية
6	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة السفلى	2014/07/27 07^{H30} صباحا إلى $11^{H}30$ صباحا	الحالة السيئة من النفايات الحنفيات القديمة الحمامات	السكان و البيئة خدمات البلدية	إثراء الجانب البيئي للبحث و النمية المستدامة بالقصبة
7	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة السفلى متتحف المنمنات	2014/07/28 09^{H30} صباحا إلى $11^{H}30$ صباحا	ملاحظة المعروضات التقليدية وأصالة القصبة	المعروضات التقليدية	الإحاطة بالجوانب السوسيو ثقافية للموضوع
8	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	قصر الرياس Bastion 23	2014/07/30 10^{H} صباحا إلى $12^{H}00$ صباحا	ملاحظة العمران و التدخلات عليه	العناصر العمرانية الهندسية لبعض المعروضات التقليدية	بناء الفرضيات ضبط أهداف الموضوع
9	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة السفلى دار غريزة (قصر)	2014/07/31 09^{H} صباحا إلى $11^{H}00$ صباحا	العناصر العمرانية و المعمارية و الهندسية الإستخدام الإداري للقصر	العناصر الإدارية و التدخلات العمرانية	إثراء الجانب المتعلق بالبنايات الحضرية و تراث القصبة

الرقم	اسلوب الملاحظة	مكان اجراء الملاحظة	تاريخ وتوقيت اجراء الملاحظة	الهدف من الملاحظة	المستهدفون من الملاحظة	علاقة الملاحظة بمحاور البحث
10	ملاحظة بسيطة دون مشاركة	القصبة السفلى دار القاضي	2014/08/01 10^{H} صباحا إلى $11^{H}00$ صباحا	العناصر العمرانية و المعمارية و الهندسية الإستخدام الإداري للقصر	العناصر الإدارية و التدخلات العمرانية	إثراء الجانب المتعلق بالبنايات الحضرية و تراث القصبة
11	ملاحظة منظمة دون مشاركة	طريق ادريس حميدوش قصبة سفلى + قصبة عليا	2014/08/02 $08^{H}00$ صباحا إلى $11^{H}30$ صباحا	مقارنة بين الحالة القديمة و النية للمساكن و الطرق و السلالم عن طريق صور فوتوغرافية قديمو والتقاط صور حالية	المساكن و الممرات و السلالم (عنلصر من الإطار المبني و الغير مبني	التوصل إلى حقيقة الوضع الحالي للقصبة إجماعيا وعمرانيا وبيئيا رصد نوع التغيرات الطارئة و مسبباتها (طبيعية، بشرية ...)
12	ملاحظة منظمة دون مشاركة	طريق رباح رباح قصبة سفلية + قصبة علية	2014/08/02 10^{H} صباحا إلى $11^{H}30$ صباحا	ملاحظة المجلات التجارية ملاحظة النقاهي العربية القديمة ملاحظة الحمامات القديمة ملاحظة الممرات و الساحات	مكونات وعناصر من الإطار المبني و الغير مبني	المقارنة بين الحالة السابقة و الحالة في الوضع الحالي لضبط الفرضيات و المؤشرات و المفاهيم الإجرائية

الرقم	اسلوب الملاحظة	مكان اجراء الملاحظة	تاريخ وتوقيت اجراء الملاحظة	الهدف من الملاحظة	المستهدفون من الملاحظة	علاقة الملاحظة بمحاور البحث
13	ملاحظة منظمة دون مشاركة	ممرات الإخوة بشارة (قصبة سفلى)	2014/08/03 16^{H} صباحا إلى $11^{H}30$ صباحا	ملاحظة و مقارنة بين حالة السلالم و الدروج عن طريق صور وكذا بعض الساحات	الإطار الغير مبني	ضبط المؤشرات المتعلقة بالفرضية البيئية
14	ملاحظة منظمة دون مشاركة	قصبة سفلى	2014/07/05 08^{H} صباحا إلى $13^{H}00$ صباحا	إعتماد خرائط جغرافية و بيانية رصد و ملاحظة مناطق تمركز السكان و الخدمات	السكان الأنشطة الخدمات الإطار المبني و الغير مبني	رصد التدفقات و الحركات السوسيومجالية للسكان

المصدر: إنجاز الباحثة.

2. **المقابلة:** the interview

تستخدم المقابلة في كثير من مجالات الحياة ويستخدم الباحث المقابلة كأداة لجمع البيانات بل وأهمها على الإطلاق فهي محاولة موجهة لغرض محدد غير الإشباع الذي ينتج عنها

وفي بحثنا هذا اتبعت أسلوبين للمقابلة:

أ.**المقابلة الموجهة:** وكانت موجهة بدقة في شكل أسئلة محددة مصممة في شكل استمارة مقابلة من أجل العينة المتعلقة بالفاعلون الاجتماعيون.

ب.**المقابلة الحرة:** وتمت أثناء مختلف محطات جمع المعلومات العلمية المتعلقة بالبحث من إحصائيات ووظائف، وبيانات، ...

أين كنت أتبادل أطراف الحديث مع مسؤولي مختلف الإدارات كالديوان الوطني للإحصاء، المصالح المختلفة للبلدية والولاية، أين كنت أدون ملاحظاتي في دليل للمقابلة يحوي معلومات حول تاريخ المقابلة، مكان المقابلة، وسائل المقابلة، الهدف منها، علاقة الشخص المقابل بالموضوع الدراسة، أراءه وعلاقتها بمحاور البحث، ...

جدول رقم (21): يمثل دليل المقابلة الحرة

رقم	نوع المقابلة	تاريخ و مكان إجراء المقابلة	الهدف من المقابلة	المستهدفون من المقابلة	نتيجة المقابلة
01	مقابلة حرة دون مشاركة	2015/03/21 في OGEBC من 00-9 – 00-12 صباحا	الحصول على معلومات وثائق , خرائط .....تتعلق بالقطاع المحفوظ عن طريق حديث مفتوح و تسجيل بعض الملاحظات	مهندس معماري (مصلحة التدخل الإستعجالي)	الحصول على وثائق و بيانات و معطيات
02	مقابلة حرة دون مشاركة	2015/03/22 في المصلحة التقنية لبلدية القصبة من 00-10 – 30-11 صباحا	حديث مفتوح حول المخطط (ppsnvss) الحديث عن قانون98/04 حالة التراث في القصبة الإدارات ذات الصلة بالحفاظ .	مهندسة معمارية رئيسة مصلحة التعمير	توضيح وشرح أمور تقنية تتعلق بالحفاظ المحفوظ
03	مقابلة حرة دون مشاركة	2015/03/24 في ANSS من 00-13 – 00-16	الحديث عن الأشغال الإستعجالية مجريات العمل الميداني نتائج الهمل الميداني ملفات السكن .	رئيسة مصلحة خلية الإتصال و المعلومات	التعرف على اعمال السكن و الملكيات وأنواع الملفات
04	مقابلة حرة دون مشاركة	2015/03/25 في دار عزيزة من 30-9 – 30-12 صباحا	الحديث عن تاريخ القصبة مشاكل القصبة المشروع الإستعجالي للتدخل تمويل المشروع معوقات المشروع	مدير الإتصال و العلاقات العامة (مؤرخ)	الحديث في مختلف محاور الموضوع ..... اقتصادي بيئي عمراني .....

رقم	نوع المقابلة	تاريخ و مكان إجراء المقابلة	الهدف من المقابلة	المستهدفون من المقابلة	نتيجة المقابلة
05	مقابلة حرة دون مشاركة	2015/03/25 في حصن الرياس 23 (bastion23) من 00-14 – 00-16 صباحا	الحصول على ارشيف ومراجع من المكتبة المتواجدة على مستواه	مسؤول الحفظ و الأرشيف التاريخي	التوجيه إلى قواعد البيانات المناسبة (.....)
06	مقابلة حرة دون مشاركة (دون مشاركة)	2015/03/26 في SEAAL على الساعة من $09^{H}30$ إلى $10^{H}30$	_الحصول على مخططات للشبكة الطرف الصحي _توضيح وشرح التدخلات المقامة على مستواها _المشاكل المطروحة	_رئيسة مصلحة	التوصل الى رصد المؤشرات المتعلقة بالدراسة _توضيح النظام المعمول به للتصدي للازمات السيئة (اصلاح تفريغ.....)
07	مقابلة حرة دون مشاركة	2015/03/28 في O.N.S على الساعة من $15^{H}00$ إلى $16^{H}30$	رصد حقائق رقمية حول مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في القصبة	_رئيسة مصلحة	التوصل الى ضبط المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدراسة
08	مقابلة حرة دون مشاركة	2015/03/30 في O.N.S على الساعة من $08^{H}30$ إلى $10^{H}30$	الحديث عن وسائل الهيئة و التعمير و الرقابة على العمران و االجا نب التشريعي	_رئيسة مصلحة	التوصل الى معطيات عمرانية واجتماعية وحقائق عن الرقابة عن العمران

رقم	نوع المقابلة	تاريخ و مكان إجراء المقابلة	الهدف من المقابلة	المستهدفون من المقابلة	نتيجة المقابلة
09	مقابلة حرة دون مشاركة	يوم 2015/03/30 في بلدية القصبة مصلحة الشؤون الإجتماعية و الثقافية	الحديث عن النشاط الجهوي في القصبة	رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية	تحديد الجمعيات المتنقلة و التنشيط فعليا في مجال فقط
10	مقابلة حرة	يوم 2015/04/01 في L'ADE على الساعة من 10^H00 إلى 11^H00	_ الحديث عن النظام التزود بالمياه الصالحة للشرب _ الصيانة والترميم	_ رئيسة مصلحة	_ التوصل إلى معطيات ومؤشرات هامة على الصعيد الإجتماعي و البيئي
11	مقابلة حرة	يوم 2015/04/01 في الأمن الحضري بالقصبة على الساعة من 13^H30 إلى 15^H30	الحديث عن الرقابة على العمران و رصد المخالفات و الجزاءات	عون امن شرطة العمران	التزويد بمختلف القوانين و التدخلات والجزاءات و الحالات المنتشرتو الاسباب

المصدر: إنجاز الباحثة.

3. الاستمارة:

وهي أداة أساسية في جمع البيانات والتي يتطلبها البحث الميداني ويحدد إطارها وفقا لفروض الدراسة أي أن محاورها تبنى أساسا على الفرضيات الأساسية للدراسة عموما فاستمارة بحثنا هذا كانت على نمطين:

أ. **الاستمارة الأولى:** كانت موجهة للسكان وهي استمارة استبيان ميداني قمت بإجرائها شخصيا وحاورت السكان بنفسي أين ملأت 125 استمارة الموزعة على 3 أحياء سكنية تقليدية دون إشراك باحثين آخرين أو دون توزيعها وجمعها لاحقا أو إرسالها على البريد... غير ذلك من طرق تطبيق الاستمارات الميدانية وذلك راجع كوني أردت أن أكون أكثر قربا من مجال الدراسة لكي لا يتم إهمال عدد

من الاستمارات المرجعة فضمنت بمشيئة الله أن تملأ استمارات العينة بعددها الكامل وجها لوجه مع المبحوثين.

ب. **الاستمارة الثانية:** وهي استمارة مقابلة شخصية موجهة شخصيا للفاعلون وقد ملأتها مباشرة وأثناء إجراء المقابلة مع المعنيين.

و عليه فالاستمارة الميدانية المتعلقة بالسكان احتوت على 6 محاور أساسية تتفق في عددها مع عدد الفرضيات (إضافة محور البيانات الشخصية للمبحوث) إضافة إلى أن هذه المحاور حاولت من خلالها إيجاد مؤشرات قوية قادرة على الإجابة على الفرضيات الاحتمالية المسطرة في بداية البحث.

وعموما تراوحت أسئلة الاستمارة بأشكالها (المفتوحة، المغلقة، والنصف مغلقة) إلى 96 سؤالا.

أما استمارة المقابلة الموجهة للفاعلين فأيضا احتوت على محور أول للبيانات الشخصية المتعلقة بالمبحوث ثم تدرجت إلى قضية ومسألة الحفاظ على القصبة من حيث وكونها مشروع تنموي ووجهة النظر إليه وإلى حالته، أي أسئلة صممتها من أجل الوصول إلى مشروع إنقاذ القصبة بين المأمول والواقع أي كل الإمكانيات والترسانة التقنية والبشرية والمادية والقانونية التي حبذت من أجله ومدى فاعليتها و نجاعتها في تحقيق إرجاع مكانة القصبة التاريخية ضمن المجال الميتروبولي للجزائر العاصمة وعليه احتوت استمارة المقابلة 36 سؤالا تأرجح ما بين المغلق والنصف مغلق.

4. الوثائق والسجلات:

في هذه الدراسة استخدمت الكثير من الوثائق والسجلات كالخرائط والمخططات المتعلقة بالجزائر العاصمة كلية وبالقصبة خصوصا وكذا إحصائيات متعلقة بالسكان، النشاط الاقتصادي، الثقافي، ...

- استخدام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القصبة والمخطط الدائم للحفظ واستصلاح واستغلال القطاع المحفوظ (ppsmvss) للقصبة المحرر من طرف وزارة الثقافة في 2007
- مخططات الشبكة الهيدرولوجية، مخطط الصرف الصحي، مخطط طبيعة ونمط المباني في القصبة، احصائيات ميدانية، مخططات التجهيزات.
- خرائط النموالحضري للجزائر العاصمة والقصبة عبر حقبات زمنية مختلفة.
- بيانات من الديوان الوطني للإحصاء (ONS)
- بيانات ووثائق من المصالح البلدية: بيانات (llots)، (districts)
- خرائطilotage من ANSS المتعلقة ببيانات CNERU 2007 من دراسات ميدانية

- معطيات عن الجمعيات الثقافية المهتمة بتراث الثقافي للقصبة
- بيانات بيئية من مديرية البيئة L'ADE–NETCOM، SEAAL
- بيانات من تقارير منظمة اليونيسكو حول وضعية التدهور في القصبة
- نسبة التقدم في أشغال الحفاظ والترميم
- مخططات وأشكال لتكوين المسكن التقليدي في القصبة ومقاطع هندسية لمختلف أنواع المساكن (علوي، شباك، وسط الدار)

IV. المنهج المستخدم في الدراسة:

إن البحث العلمي هو عبارة عن حلقات متصلة بشدة وقوة ولا يمكن فصل مرحلة أو حلقة عن أخرى لأن هناك ترابط بنائي ووظيفي وتساند متكامل فمنذ بداية بناء الإشكالية إلى غاية الوصول إلى نتائج الدراسة لابد أن تكون كل خطوة مكملة للأخرى ويعتبر اختيار المنهج البحثي إحدى المراحل الهامة والمفصلية في البحث والتي لابد أن يكون الباحث يتمتع بتحكم علمي يمكنه من الاختيار السديد للمنهج الملائم للدراسة من جهة وكذا توظيفه التوظيف المحكم والسليم في بقية المراحل

ولو رجعنا إلى الحديث عن إشكالية الموضوع فهي في الحقيقة من المسؤولية عن تحديد الأساليب والأدوات المنهجية للدراسة فطبيعة السؤال الجوهري للدراسة وكذا تساؤلات وفرضيات الدراسة هي التي تعطي المؤشرات الألوية والتصورات المبدئية حول **ماذا يريد أن يدرس الباحث؟ ولماذا يدرس الباحث هذا الإشكال؟** وكيف يدرس هذا الموضوع (أساليب المعالجة المنهجية الكمية والكيفية) وعليه فأهداف الموضوع أيضا تحدد بدقة المساحة العلمية والعملية التي يجب أن يتقيد بها الباحث.

وبالرجوع إلى موضوع دراستنا نجد أن الإشكال الرئيسي كان يبحث أو منصبا حول تتبع الأثر الناتج عن متغيرات الدراسة (المستقلة و التابعة) أي مدى استمرارية ترابط العلاقة التأثير والتأثر على مختلف الأصعدة اجتماعية، ثقافية ...

وتتبع الأثر ودراسته وتحليله وتفسيره تتطلب منا إتباع مدخلا ومنهجا علميا ومعرفيا نستعين به في رؤية الواقع الاجتماعي للظاهرة محل الدراسة ومن زوايا مختلفة ومقاربات متعددة فارتأينا أن يكون المنهج الوصفي التحليلي دليلنا ومرافقنا ومرشدنا المعرفي للوصول إلى حقيقة علاقة ودرجة التأثير والتأثر بين متغيرات الموضوع.

غير أن استخدامنا لمفهوم المنهج الوصفي التحليلي يعد غير كاف حيث أن المنهج الوصفي التحليلي لمفهوم الواسع لا يعد إسقاطا كافيا وشافيا من الناحية الاستمولوجية وعليه يتطلب منا تجديد وتبيان الأساليب الخاصة المتبعة في الدراسة والتي تندرج في الحقيقة تحت لواء المنهج الوصفي التحليلي.

فأول أسلوب ارتأيت أنني عرجت نحوه بقوة طوال محطات بناء هذا الموضوع هو:

1. أسلوب المنهج التاريخي:

حيث أنني أضع صوب عيني دوما أن أي ظاهرة اجتماعية لا تفهم ولا تفسر إلى بالرجوع إلى سياقها التاريخي وعليه فمنذ بداية تصميمي للإشكالية وأن أتحرى عن تاريخ القصبة اجتماعيا وعمرانيا وثقافيا لأنه لا يمكن الحديث عن الواقع الحالي للقصبة دون الرجوع إلى تاريخها الإنساني غير أن السرد التاريخي وحده لا يكفي أو بالأحرى ليس من اختصاصنا كباحثين في علم الاجتماع وإنما هي مهم المؤرخ وعليه فالأسلوب التاريخي أستخدم في هذه الدراسة أثناء تفسير مختلف التدخلات السكانية على المساكن والتغيير من حالتها الإنشائية وعناصرها المعمارية الفريدة التي تعبر عن أصالتها وبما أن الموضوع يبحث مدى إمكانية استرجاع الروح التراثية لهذا المعلم التاريخي والأثري بمقاربة تنموية مستدامة فلقد استندت على العناصر المعمارية التاريخية للمساكن والأحياء و الفضاءات العمومية للعلاقات الاجتماعية لمنطلقات تفسيرية وتحليلية من أجل بناء مقاربة سوسيوتاريخية تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وهو بذلك وصف الحوادث بطريقة موضوعية وعلمية محاولة أن أربطها بالأبعاد الثلاثة للزمن (الماضي–الحاضر–المستقبل) لرصد الأسباب الحقيقية والعوامل المسؤولة بجدية عن الصورة الحضرية الحالية لهذا المركز التاريخي وإمكانية إيجاد البدائل لذلك وحاولت أيضا من خلال تطبيق أدوات البحث العلمي السابقة الذكر مع التحلي بدرجة متواضعة من الدقة والموضوعية والأمانة الفكرية وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها أن أصل ولو إلى ربط بسيط ومتواضع لبعض العلاقات البيئية بينها كمحاولة لتعميم النتائج المتوصل إليها.

2. أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة:

حيث أثناء دراستي لموضوع الدراسة ارتأيت أن أقوم بمسح اجتماعي لمجال الدراسة بطريقة استقرائية من العام إلى الخاص لأن المدينة التاريخية القصبة تقع ضمن المجال الميتروبولي العام لمدينة الجزائر العاصمة غير أن طبيعة موضوع الدراسة وحيثياتها فرضت علينا إتباع واختيار أحياء دون سواها في القصبة وعليه أخذت عينة من كل حي من الأحياء الثلاثة محل الدراسة لتجمع الأحياء الثلاثة

بعيناتها الفرعية لحوصلة للعينة العامة محل الدراسة وهي عينة من أسر وسكان لحي القصبة حرصت أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا حقيقيا إلى أبعد الحدود.

أما العينة الثانية أو الجزء الثاني لأسلوب المسح بالعينة فكان متعلق بعينة الفاعلون الاجتماعيون المتدخلون في مشروع إنقاذ القصبة.

3. أسلوب دراسة الحالة:

حيث أن هذا الأسلوب يهتم بحالة فرد أو جماعة أو مؤسسة يصعب على الباحث استخدام المناهج العلمية الأخرى من أجل جمع معلومات عن أفراد مجتمع الدراسة بأسلوب معمق

وفي دراستنا هذه ومن خلال توظيفي لأسلوب دراسة الحالة سواء للأحياء الثلاثة محل الدراسة واعتبرتم ثلاثتهم كنموذج أو دراسة للحالة، وأيضا لعينة 28 فاعلا اجتماعيا والمختارون بطريقة قصدية هم أيضا يعتبرون كدراسة حالة حيث استندت على بيانات كمية وكيفية تتعلق بكلى العينتين من جوانب عديدة: اجتماعية، ثقافية، عمرانية، علمية، ...

التي تمكنت من خلالها من إجراء وصف تفصيلي متعمق للحالة موضوع الدراسة أي القصبة كدراسة حالة للمدن التاريخية الجزائرية وسكان الأحياء الثلاثة المختارة والفاعلون الاجتماعيون المنتقون يعتبرون بمثابة أجزاء أو مواقف أو عوامل داخلة في تكوين الحالة وتعتبر أدوات جمع البيانات المستخدمة متماشية مع طبيعة هذا الأسلوب كالمقابلة الشخصية ودراسة الوثائق والسجلات الرسمية، الصور الفوتوغرافية المخططات كلها أدوات لا تتنافى مع متطلبات هذا الأسلوب المنهجي.

إضافة إلى المقاربة التشاركية المتبناة في الدراسة –دراسة الحالة– (السكان+فاعلون اجتماعيو) أو شراكة كافة أطراف المجتمع الحضري (مؤسسات حكومية، مجتمع مدني، مجتمع دولي) هي إحدى المتطلبات الأساسية لدراسة الحالة حيث يتطلب أحيانا إشراك فريق وفرق مختلفة لكل منهم مهامه وأدواره وبياناته ويتم مناقشة البيانات الواردة في "مؤتمر للحالة" (CASE CONFERANCE) للخروج بتوصيات ونتائج والمزيد من السير في تنفيذ الخطة، وهو فعلا ما تتطلبه السياسات الحضرية في إطار التنمية المستدامة للتراث العمراني وهو إشراك كافة الفاعلين والاستفادة من خبراتهم من أجل صنع قرار تشاركي، تحاوري، شفاف و ديمقراطي.

4. أسلوب تحليل المضمون أو المحتوى:

والذي كنت أهدف من وراءه إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون العملية الاتصالية (الاتصال) الحاصل بيني كباحثة والمبحوثين (السكان، الفاعلون الاجتماعيون) فقد اتخذته كوسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعي لسمات معينة في الرسالة الاتصالية أثناء المحادثة البحثية متحلية بذلك بقدر من الموضوعية والابتعاد عن الأحكام القيمية والمعيارية والتأويلية لتحرير الصدق العلمي المرجو.

ولقد كان توظيفي لأسلوب تحليل المحتوى بشكل بسيط بمعنى أن قمت بتبويب أسئلة الاستمارة من النوع المفتوح سواء الاستمارة المتعلقة بالسكان أو بالفاعلون الاجتماعيون وذلك باحتساب عدد الكلمات والمفردات المتكررة في كل إجابة وبشكل كبير، ثم متوسط وضعيف أي الانتقال من الكيف إلى الكم لجعل الأسئلة المفتوحة قابلة للتبويب والدلالات الإحصائية شأنها شأن الأسئلة المغلقة أو نصف المغلقة.

وبهذا فأسلوب تحليل المحتوى يعتبر من وسائل جمع البيانات التي تبدأ بالوصف لتصل إلى التفسير والتحليل فهو يعرف بأسلوب قياس الاتجاهات الجماهيرية.

V. المعالجة الإحصائية :

لقد تم الإعتماد على الإحصاء الوصفي من خلال إنشاء جداول التكرارات المتضمنة للتكرار و النسب المئوية التراكمية أما فيما يخص الإحصاء الاستدلالي فلقد تم القيام باختبار الفروض عن طريق إستخدام إختبار K^2 (كاي مربع) لعينة واحدة و لمتغيرين و يعرف باختبار كاي مربع للاستقلالية و قد تم ذلك وفق برنامج (SPSS) (v 20) أو (statistical package for social science).

الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية " و هو عبارة عنه حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات و تحليلها و يستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية و لا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنشأ أصلا لهذا الغرض و لكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائية تقريبا و قدرته الفائقة في معالجة البيانات و توافقه مع معظم البرمجيات المشهورة جعل منه أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية " [1]

[1] موقع و منتديات الدكتور : عبد الوهاب جودة www.abdewahabgouda.com الإطلاع يوم 23/03/2017 8 h صباحا .

– وبعد الإنتهاء من مرحلة جمع البيانات من الميدان بواسطة الإستبيان تم تفريغها من خلال تسجيل إجابات المبحوثين غير أن تقديم هذه المعطيات في شكلها الأولي لا يجعلها قابلة للتحليل لذلك كان لا بد من تنظيمها و ترتيبها باللجوء إلى إجراءات الترميز و التحقق و التحويل و المراجعة بإستعمال الحاسوب

–و الخطوة الأولى من ترتيب المعطيات تتمثل في تهيئتها في شكل جداول بالصيغة التي تمكن الباحثة من الإطلاع على اتجاهاتها و مدلولاتها هذا ما يساعد على استخدامها لأغراض التحليل للكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات .

–و لقد تم وضع بيانات كل مبحوث في سطر واحد مرتبة حسب المحاور الموجودة بتحويل البيانات النوعية (غير الرقمية (إلى بيانات كمية (رقمية) حتى نتمكن من معالجة البيانات لمساعدة الحاسوب و لقد تم ترقيم مفردات العينة (الإستمارات) من 1 ⟵ 125 ثم إعطاء قيمة لكل إحتمال من الاحتمالات حسب المؤشرات التي تم الإعتماد عليها و بعد ذلك تم جمع التكرارات لكل مؤشر من المؤشرات ثم استخراج النسب المئوية و قد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- **Effectifs** : التكرار
- **Percent** : النسب المئوية
- **valid Percent** : النسب المئوية المقبولة
- **Cumulative Percent**: المتجمع الصاعد للنسب المئوية
- ولقد تم إدخال المعطيات و تنظيمها حسب أفراد العينة و تحليل البيانات بحساب SPSS برنامج (20)

1. **قياس درجة الصدق و ثبات الاداة** : لا شك أن عملية جمع البيانات هي أصعب خطوة تواجد الباحث العلمي و إختياره للأداة المناسبة في تقييم البحث هو أمر غالبا ما يفشل الباحثين في إجتيازه بنجاح و يمكن القول أن مدى صدق و ثبات البيانات التي توفرها الأداة هي من أهم الأسس جمع البيانات في البحث العلمي و يرجع ذلك في أن ضعف ثبات و صدق الأداة يؤدي إلى ضعف جدية نتائج البحث العلمي بأكمله و عدم صحة نتائج البحث العلمي تجعل البحث دون قيمة لذلك يجب على الباحث الحرص على إختيار أداة ذات ثبات و صدق حيث درجة ثبات و صدق الأداة تقاس بمدى تحقق أهداف و أغراض البحث العلمي المسطرة منذ البداية أي درجة إستقلالية الإجابات عن الظروف العرضية للبحث و في بحثنا هذا تم التحقق من صدق الأداة على مستويين :

- **على مستوى الصدق الظاهري أو الاتساق الخارجي :** و معناه إلى أي درجة يقيس مقياس أداة جمع البيانات ما صمم البحث من أجل شكل ظاهري و في بحثنا هذا اعتبرت الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات من الميدان و لقد صممت انطلاقا من مصادر تتفق مع الفرضيات المتبناة في البحث و كذا مع مجموعة مؤشرات جزئية قد تقودنا للوصول إلى حقيقة العلاقة التي تجمع بين متغيرات الموضوع المستقلة و التابعة و التنبؤ بما سوف ستؤول إليه الظاهرة مستقبلا في ظل معطيات جديدة و بالتالي قابلية التعميم و التكرار، إضافة إلى أدوات جمع البيانات الأخرى المشار إليها آنفا و التي تعتبر الدراسة الاستطلاعية كتحكيم ميداني لأدوات جمع البيانات فهي تعتبر كخطوة أولى للحكم على درجة الصدق الظاهري أو الخارجي و كذلك اعتماد تحكيم الخبراء و الأساتذة بداية بتحكيم الأستاذ المشرف للاستمارة وكذا عرضها على مجموعة من الأساتذة و في تخصصات مختلفة و ارتأيت أنها تمس مجال البحث و الاختصاص كزن الموضوع له أبعاد عديدة و علاقة و تقاطع مع اختصاصات علمية عديدة مثل : الهندسة المعمارية، التهيئة العمرانية، علم النفس، علوم القانونية، علوم الاقتصادية، .....

جدول رقم (47): يوضح نسب الأساتذة المحكمين

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية و الهيئة المنتمي إليها	عدد الأسئلة الصادقة	عدد الأسئلة الغير صادقة	العدد الكلي للأسئلة	%
1) أ.د /أحمد بوذراع	أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة –1–	100	20	120	%99,83
2) أ.د/ غنوشي أحمد	أستاذ التعليم العالي تهيئة عمرانية جامعة أم البواقي	93	27	120	%92,77
3) أ/ موجاري مسعود	أستاذ مساعد – أ– هندسة معمارية جامعة أم البواقي	90	30	120	%89,75
4) أ.د/ دليمي عبد الحميد	أستاذ محاضر أ جامعة قسنطينة –2–	96	24	120	%95,80
5) أ.د/ إشبودان الغري	استاذ التعليم العالي جامعة الجزائر –2– بوزريعة	94	26	120	%93,78
6).د/ كربوش هشام	أستاذ محاضر – أ– جامعة أم البواقي (علم النفس)	97	23	120	%96,80

المصدر : مجموعة من الأساتذة المحكمين

وقد تم اتباع تطبيق القانون التالي في تحكيم الإستبيان:

عدد الأسئلة الصادق – غير الصادق / عدد الأسئلة الكلي و بالتالي يمكن القول أن أسئلة الإستبيان صادقة و قد تم تعديل أو حذف لغير الصادقة و فق الملاحظات المقدمة واصبح عدد أسئلة الإستبيان 96 سؤالا بدلا عن 120 سؤالا.

1. **قياس ثبات أداة الدراسة :**

إن الثبات على مقياس الدقة يعرف بأنه قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس إلى نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف و الثبات في أغلب حالاته هو معامل ارتباط و يقصد مدى ارتباط قراءات نتائج القياس المتكررة و في كثير من الأبحاث التي يتم فيها استخدام أداة قياس لأول مرة يتم تجريبها على نفس الاشخاص مرة أخرى ومن ثم يحسب معامل ارتباط بين نتائج القياس في المرة الأولى مع مثيلاتها في المرة الثانية ومن البديهي أنه إذا كانت الأداة ذات مصداقية عالية فإن نتائج المرات التالية ستكون متماثلة او منطبقة مع نتائج القياس الأول، بالإضافة إلى ذلك فإن الثبات يعتمد على الاتساق الداخلي و الذي يعني أن الأسئلة تصب جميعها في غرض عام يراد قياسه و هناك العديد من الطرق الإحصائية لقياس الثبات ومن أكثرها شيوعا و التي يمكن من خلالها قياس الثبات هي طريقة كرونباخ ألفا Alpha crunbach و التي تعتمد على الإتساق الداخلي وتعطي فكرة على اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة، كما أن هناك طريقة تجزئة الإختبار إلى نصفين Split– half methode وتعتبر طريقة كرونباخ هي الأكثر استخداما إذا ما قورنت بالتجزئة إلى نصفين نظرا لأن طريقة كرونباخ تعتمد على التجزئة لأكثر من جزء و شكل نتكرر و قياس الارتباطات بين تلك الأجزاء بدلا من قياس الإرتباط بين نصفين فقط و بشكل عام فإن الحكم على الثبات يعتمد على مقدار معامل الإرتباط الناتج من التحليل الإحصائي و الكثير من الباحثين يعتبرون أن معامل الإرتباط الذي يتجاوز 0.6 كفيلا بالميل حيال ثبات الأداة المستخدمة .

و في دراستنا تم استخدام معامل " ألفا كرونباخ" للحكم على درجة الإتساق الداخلي لأداة الدراسة و ذلك بالإعتماد على قاعدة البيانات المصممة ب (spss) لمعطيات و معلومات الإستمارة .

2. اختبار كاي تربيع للاستقلالية :

"يعتبر كاي تربيع من الاختبارات اللابارمترية إذ يعتمد على مقارنة التكرارات المشاهدة أو الملاحظة عن طريق القياس بالتكرارات المتوقعة أو النظرية و يستخدم اختبار كاف تربيع عندما يتعامل الباحث مع معطيات نوعية فمستوى القياس هو المستوى الاسمي فهو بذلك يختلف عن الاختبارات التي تتعامل مع معطيات كمية أي مستوى المسافات المتساوية " . [1]

و في دراستنا هذه تم الإعتماد على اختبار كاي تربيع للاستقلالية لاختيار صحة الفرضيات و ذلك بحساب قيمة كاي تربيع الفعلية بين متغيرين نوعيين على اعتبار مجاميع المؤشرات لمحور كل فرضية على أنها متغير وربطها و مزاوجتها بمتغير آخر له علاقة وطيدة و تعبير قوي لمحور الفرضية، وعندها الحصول على قيمة كاف تربيع المحسوبة (الفعلية) الناتجة عن تقاطع متغيرين (مجاميع المؤشرات التي تنتمي لنفس المحور مع متغير لمؤشر ينتمي لنفس المحور) نقارنها بكاف تربيع الجدولية أو النظرية و التي هي محصلة تقاطع درجات الحرية (Fd) ودرجات الحرية في هذه الحالة تحسب بعدد (الأعمدة −1)X (عدد الصفوف −1) .

إذن و بالرجوع إلى الجدول النظري و الخاص باختبار كاف تربيع نقرأ القيمة الواقعة عند تقاطع درجة الحرية بمستوى الخطأ المعتمد وهو 95 % أي α=0,05 ونجد القيمة لكاي مربع تسمى بالجدولية .

و نقوم بصياغة الفرضية الصفرية و البديلة اللتان تقران بوجود أو عدم وجود علاقة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية المعتمد بين المتغيرين و يتم المقارنة بين قيمة كلا من كاي مربع المحسوبة.

[1] د/ بوحفص عبد الكريم : الإحصاء المطبق في العلوم الإجتماعية و الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-11-،ط2006،2،ص 193 .

الفصل السابع

تبويب و عرض البيانات و تحليل و تفسير النتائج

الفصل السابع

تبويب و عرض البيانات و تحليل و تفسير النتائج

أولا/تبويب وتحليل وتفسير بيانات الاستمارة الموجهة للفاعلين الاجتماعيون

ثانيا/ تبويب وتحليل وتفسير بيانات الاستمارة المتعلقة بالسكان

ثالثا/النتائج العامة للدراسة

رابعا/ المعالجة الإحصائية و إختبار الفرضيات بإستخدام كاي مربع للإستقلالية

خامسا/خاتمة

سادسا/الصعوبات المواجهة في البحث

سابعا/ الاقتراحات و التوصيات

أولا/تبويب وتحليل وتفسير بيانات الاستمارة الموجهة للفاعلون الاجتماعيون:

جدول رقم (01): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

المتغير	التكرار	النسبة%
ذكر	23	%82.14
أنثى	05	%17.85
المجموع	**28**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر قيمة كانت من نصيب متغير الذكر ب: **(23)** أي ما يقابله نسبة **82.14%**، أما الإناث فكانت **(05)** أي بنسبة **17.85%** وهذا ما يفسر بأن الإناث أقل ميولا لشغل المناصب الإدارية من الذكور ونظرا للقيم السائدة في المجتمع من جهة ومن جهة أخرى إنشغال الإناث بارتباطات اجتماعية كالإنجاب وتربية الأولاد والواجبات المنزلية تجعل منهن أقل ميولا لتقلد المناصب الإدارية لأنها حسب رأيهن ورأي أزواجهن هنة متاعب ومشاكل وانشغالات دائمة، غير أن هذا لا يلغي من وجود عدالة وتكافؤ الفرص بين الجانبين فوجود نسبة لوجود الإناث دليل على مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية وإعطاءها فرصة في التوظيف وتقلد المناصب لهو تشجيع على التنمية البشرية والمجتمعية.

جدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية

المتغير	التكرار	النسبة%
مدير مركزي	03	%10.71
مدير ولائي	04	%14.28
مدير	05	%17.85
رئيس مصلحة	06	%21.42
رئيس مشروع	01	%03.57
مهندس معماري	02	%07.14
مهندس معماري مرمم	01	%03.57
رئيس جمعية	01	%03.57
مدير متحف	02	%07.14
ضابط أمن	01	%03.57
رئيس مجلس محلي	02	%07.14
المجموع	**28**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت من نصيب فئة رؤساء المصالح بـ **(06)** أي ما يقابله **21.42%** وتليها فئة المدراء ب **(05)** بنسبة **17.85%** ثم المدير الولائي بـ: **4** أي ما يقابلها 14.28%ثم فئة المديرين المركزيين بـ **3** أفراد أي ما يقابلها **10.71%** ثم فئة المهندسين المعماريين ومديري المتحف ورؤساء المجالس بنسب متساوية وقيم متماثلة مثلت **02** أي نسبة **07.14%**أما أدنى قيمة كانت من نصيب المهندسين المرممين ورئيس جمعية ثقافية وضابط للأمن الحضري بـ **(1)** أي نسبة **03.57%** ويمكن تفسير هذا بأن أكبر نسبة لرؤساء والمصالح لأن المديرين غالبا ما يكونون منشغلون سواء باجتماعات أو بمهمات داخلية أو حتى خارج الوطن ولهم ارتباطات كثيرة لذلك عند محاولة إجراء المقابلة يتم توجيهنا مباشرة إلى رئيس المصلحة المعنية كون له دراسات كافية بكافة نشاطات ومجريات العمل في المصلحة وحتى المديرية وحتى الوزارة التابعة لها في أغلب الأحوال، غير أن ذلك لم يمنع من مقابلة بعض المديرين المعنيين بعينة البحث وذلك لسناحة الفرصة من جهة أو من جهة أخرى لا يمكن إجراء مقابلة مع سواه كونه المسؤول المباشر والمعني الأول بالإدلاء بالمعلومات المطلوبة.

أما فئة المديرين المركزيين فعددهم كان منخفضا نوعا ما وذلك راجع إلى كوننا اخترنا المديرية العامة لحفظ وتثمين التراث والقطاع المحفوظ قصدا وهذا لمقتضيات الدراسة وكذا المديرية الفرعية للحماية القانونية كون الدراسات بها نسق لا يستهان به في مجال الحماية القانونية للتراث وعليه فوزارة الثقافة بها مديريات عامة كثيرة ومتعددة بأقسامها ومصالحها الإدارية غير أننا اخترنا مديريتين أساسيتين: الأولى مختصة بكل ما يتعلق بأعمال الترميم والصيانة والتمويل والاستثمار.

أما المديرية العامة الثانية مختصة بالشؤون القانونية والحماية القانونية للتراث عموما والقصبة خصوصا.

وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن أكبر نسبة كانت من نصيب الذكور مقارنة بالإناث وفعلا رؤساء المصالح والمديرين وحتى المديرين والمركزيين كلها مناصب تلاءم الذكور وبالمقارنة مع الإناث نتيجة الاجتماعات المتكررة والمهمات داخل الوطن وحتى خارج الوطن في بعض الأحيان مما يتعذر على العنصر النسوي التماشي مع الظروف ومقتضيات مثل هذه الوظائف.

جدول رقم (03): يمثل توزيع أفراد العينة البحثية حسب متغير مدة شغل المنصب

المتغير	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	10	%35.71
من [5-10[سنوات	14	%50
من 10 سنوات فأكثر	04	%14.28
المجموع	**28**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة كانت من نصيب المدة ما بين **[5-10[** سنوات وذلك بـ **(14)** أي **50%** من مجموع العينة يليها مدة أقل من 5سنوات بنسبة **35.71%** وأقل نسبة كانت لمتغير أكثر من **10** سنوات بـ **04** أي بنسبة **14.28%** وهذا يعني أن الحكومة الجزائرية كثفت من استحداث المناصب الإدارية وتكثيفها وخاصة عندما استحدثت الخليتين **(ANSS)**، **(OGEBC)** التابعين لوزارة الثقافة أين كانت الحاقة إلى مناصب وشاهدتها علمية خاصة في الفترة ما بين **(2001-2012)** الذي تعكس تكثيف الأشغال الترميم واستصدار مخطط الحماية والأشغال الاستعجالية مما تطلب

أكثر من المناصب الإدارية والتقنية لتنفيذ مراحل المخطط، كما استحدثت إدارات أخرى تعمل بالتنسيق مع وزارة الثقافة، أي أن فترة استصدار المخطط الدائم لاستصلاح وتثمين القطاعات المحفوظة **(PPSMVSS)** والمصادقة عليه والانطلاق في الأشغال الاستعجالية تطلبت حركة مكثفة للتوظيف واستحداث مناصب تتماشى مع خصوصية التدخل على المجال التاريخي.

و بالرجوع إلى الجدول رقم **(01)** و **(02)** نجد أن مدة شغل المناصب تتوقف مع الوظائف الحالية للمبحوثين حيث أن المدة [**5-10**سنوات[

تتوافق مع انطلاقات الفعلية للأشغال الاستعجالية المتبناة من طرف وزارة الثقافة بالتنسيق مع وزارات أخرى بالتالي استحدثت مناصب في هذه الفترة كمديري متاحف مديري **ANSS**، **OGEBC** رؤساء جمعيات، ضباط أمن حضري للشرطة العمران وحماية التراث.أما مدة أقل من **5سنوات** فهي تمثل الموظفون حديثا حسب احتياجات المصالح والمديريات الإدارية.وأما المدة أكثر من **10** سنوات فهي تمثل الأشخاص الذين لهم أقدمية إدارية.

جدول رقم (04) يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل السابق

المتغير	التكرار	النسبة%
نفس القطاع الوظيفي	16	%57.14
قطاع وظيفي آخر	12	%42.85
المجموع	**28**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت لفئة نفس القطاع الوظيفي وذلك ب **(16)** أي ما يقابلها **57.14**% تليها فئة القطاع الوظيفي الآخر وذلك ب **(12)** أي نسبة **42.85**% وهذا يعني أن جل المبحوثين كانوا ينشغلون في هذه الإدارات سابقا ولحد الساعة أي أن توظيفهم الأولي كان بهذه الإدارات ومستهم فقط في بعض الحالات الترقية المهنية الداخلية فانتقلوا من وظيفة إلى وظيفة أعلى ضمن نفس المؤسسة نفسها خاصة الترقيات التي مست رؤساء المصالح والمدريين.

كما توجد نسبة تمثل الذين وظيفتهم خارج القطاع الوظيفي وهم الذين كانت وزارة الثقافة وقد اختارتهم من قطاعات وظيفية أخرى لخدمة مصالح حماية تراث القصبة نتيجة مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم، فهم يشتغلون في الوظائف الحالية سواء عن طريق الانتداب الإداري أو الموظفون في المناصب الحالية بشكل نهائي وقدمت هذه الحالات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مختصين في القانون، الثقافة، علم الاجتماع، التاريخ... لما لهم صلة وثيقة بمجال حفظ التراث العمراني والثقافي للمدن التاريخية بالرجوع إلى الجدول رقم **(02)** و **(03)** و**(04)** نجد أن فترة من [5- 10سنوات[هي الفترة التي شهدت حركة مهنية واسعة سواء للترقيات أو للتوظيف، أو حركة الوظائف خارج وبين القطاعات، أين الفترة التي ترجمت إرادة حقيقية وفعلية سياسية تجاه مشروع إحياء القصبة ومنها وبالرجوع إلى الجدول رقم **(02)** نلاحظ استحداث مناصب إدارية تتماشى مع متطلبات مشروع الحفاظ على القصبة.

جدول رقم (05): يمثل توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عملهم

المتغير	التكرار	النسبة%
عمراني	08	%28.57
بيئي	02	%7.14
اجتماعي	02	%7.14
صحي	02	%7.14
ثقافي	05	%17.85
اقتصادي	02	%7.14
تشريعي	02	%7.14
أمني	01	%3.57
جميعهم	04	%14.28
المجموع	**28**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت **(08)** أي ما يقابلها **28.57%** تليها طبيعة العمل الثقافي بـ **(5)** أي ما يقابلها **17.85%** وطبيعة العمل بكل الخصائص مجتمعه ب **(4)** أي ما يقابها **14.28%** ثم الطبيعة اجتماعية وصحية واقتصادية والتشريعية بنسب متساوية وقيم متماثلة وذلك

ب **(2)** أي ما يمثل **7.14%** ثم الطبيعة اجتماعية وصحية والاقتصادية والتشريعية بنسب متساوية وقيم متماثلة وذلك بـ **02** أي ما يمثل **7.14%** والطبيعة أمنية بـ **1** أي **3.57%** وما يمكن استنتاجه من هذه القيم أن طبيعة المشروع وهو سياسة الحفاظ على حي القصبة وهو مشروع تنموي وحضري ضخم يتطلب بالدرجة الأولى مؤهلات ودراسات عمرانية واختصاصات في المجال التقني كالتخطيط والعمران والتهيئة والهندسة المعمارية المخططات أنه مجال للسياسات الحضرية الكبرى في أي مجتمع حضري ثم تليه نسبة الطبيعية الثقافية وأيضا هي من وحي خصائص المشروع لأنه ثقافي بالدرجة الأولى يمس مجال التراث، المعالم الأثرية، المتاحف، الدويرات التقليدية، الحرف... كما أنه يمس جوانب أخرى كالاجتماعية وتخص عموما مصالح الإحصاء، الحالة المدنية، الصحة، البيئة...كما لا يمكن إهمال الجانب أو طبيعة العمل الأمني لأن التراث لابد له من حماية ومراقبة ومتابعة،...

وبالرجوع إلى الجدول **(02)** والدي يمثل الوظائف الحالية للمبحوثين سنجدها تتوافق مع طبيعة وظائفهم فالمدراء المركزيين قد مثلوا طبيعة العمل العمراني والثقافي والتشريعي أما المدراء الولائيين فقد مثلوا المجال الصحي والبيئي،... إضافة غلى رئيس الجمعية، مديري المتاحف، طبيعة العمل الثقافي ورؤساء المجلس المحلي وطبيعة عملهم تقريبا سياسة واجتماعية...

وعموما طبيعة العمل التي اشتملت على جميع الخصائص والمتغيرات مست عموما الوزارة الوصية وزارة الثقافة كونها المشرف رقم واحد على مشروع إحياء القصبة .

جدول رقم (06) يمثل مدى ملائمة المنصب لمجال حفظ التراث في لقصبة

المتغير	التكرار			النسبة%		
	اختصاص يمس التراث	خبرة في مجال التراث	كليهما	اختصاص يمس التراث	خبرة في مجال التراث	كليهما
نعم	04	02	03	%14.28	% 7.14	% 10.71
	09			%32.14		
لا	19			% 67.85		
المجموع	**28**			**% 100**		

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بالإيجاب حول مدى ملائمة المنصب الحالي الذين يشغلونه ومجال فرقة التراث هم **(09)** من أصل **28** مبحوث أي **32.14%** موزعة ما بين اختصاص يمس مباشرة التراث بـ **4** أي **14.28%** وخبرة في مجال التراث **02** أي **7.14%** أما كلا الخيارين مشتركين فكانت **3** أي بنسبة **10.71%**.

أما عدد المبحوثين الذين أقروا بعدم وجود أية علاقة أو خبرة لوظائفهم ومجال التراث فبلغت **19** أي بنسبة **67.85%** وما يمكن تفسيره هو أن ارتفاع نسبة عدد المقرين بنفي وجود علاقة علمية وخبرة بمجال التراث وذلك كون الجزائر خبرتها وتجربتها في مجال خطط التراث جد فتية بالمقارنة بدول عربية أخرى وحتى في دول مغاربية مجاورة كالمغرب وتونس وحتى وليبيا لذلك تجد أن حتى الاختصاصات العملية والأكاديمية في المجال سايرت هذه التجربة الفتية لأن هناك تكامل وترابط بين كافة الأنظمة الاجتماعية والأنساق الفرعية للمجتمع لتكوين مجتمع المدنية الذي من خلاله يمكن اعتبار المدنية على أنها وحدة عمرانية وثقافية واجتماعية وسياسية وعمرانية... لذلك خبرة الأكاديميين في هذا المجال جد محدودة عدا فئة قليلة جدا والتي مثلت **10.71%** ممن يمتلكون خبرة ومؤهلا علميا في مجال التراث فهو يمس المبحوثين الذين سواء تحصلوا على شهادات حديثة بعد الإهتمام الفعلي لمشروع إحياء القصبة (كاستحداث فرع في الهندسة المعمارية يعنى بالترميم الأثري والمعماري) أو من المبحوثين الذين استفادوا من دراسة علمية في الخارج أين كانت دول أخرى كانت سباقة في التدريس والتكوين الذي يمس مجال الحفاظ على التراث الثقافي.

أما الخبرة فلا تعني بالضرورة توفر مؤهل علمي في المجال لكن فقط اكتسبت بحكم تولي المنصب حتى مع عدم توفر شرط تطابق الشهادة مع المنصب.

جدول رقم (07): يمثل توزيع أفراد العينة على حسب نوع الأعمال المتدخل بها على القصبة.

المتغير	التكرار	النسبة%
أعمال التهيئة	06	%21.42
ترميم وصيانة	06	%21.42
إشراف	02	%7.14
توعية	04	% 14.28
رقابة وتفتيش	02	%7.14
التطهير	01	% 3.57
التخطيط	03	% 10.71
جميعها	05	%17.85
المجموع	**28**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر قيمة كانت من نصيب كلا من أعمال التهيئة والترميم والصيانة وذلك بنسبة **21.42**% تليها كل الخيارات في الأعمال المتدخل بها على القصبة مجتمعة وذلك بـ **17.85**% تليها التوعية بـ **4** أي ما يقابها **14.28**% ثم التخطيط بـ**3** ما يقابله **10.71**% وبنسب متساوية كلا من الإشراف والرقابة والتفتيش وأخيرا التطهير وما يمكن استخلاصه أن حي القصبة به عمليات رفع كبيرة في مجال الترميم والصيانة والتهيئة فالترميم وصيانة المساكن والمعالم الأثرية والفضاءات العمومية كلها هي من العمليات الأساسية والأهداف الرئيسية المرجوة من المشروع ولهذا نجد أن حل الوظائف والمهن المبحوثين غلب عليها الطابع العمراني وذلك بالرجوع إلى الجدول **(05)** وكذلك أعمال التهيئة وهي أعمال تخص إعادة تهيئة مساحات وفضاءات عمومية عمومية ومفتوحة وتهيئة المساحات الفارغة (بعد الهدم) والرفع من جودة التأنيث الحضري للحدائق والمساحات الخضراء والمنتزهات،... وهي أهداف لتحقيق تنمية مستدامة للمدينة التاريخية– القصبة وكلها تمس الجانب العمراني بدرجة كبيرة، كما توجد بعض المؤسسات الإدارية مثلا كالبلدية والولاية وأين نجد أنها يناط لها

التدخلات السابقة مجتمعة وذلك أنها تلعب الدور الإشرافي والتخطيطي والتطهير وكذا بعض أعمال التهيئة والترميم والصيانة ضمن المشاريع التي تخص أملاك الدولة وتقع ضمن حدود أملاك البلدية في القطاع المحفوظ القصبة وتلعب في كثير من الأحيان الدور التوعي لسكان القصبة فيما يخص ملفات السكن ورفض البناء كون البلدية بالنسبة للمواطن الجزائري أقرب وحدة إدارية تعود على قصدها فيحل جميع مشاكله ومتطلباته، كما تلعب الدور الرقابي والتفتيش وذلك عن طريق مختلف أعوانها المكلفين بموجب قانون لتنفيذ مختلف التدخلات الأمر بالهدم، الأمر بالإخلاء،... وكذا بعض تدخلات التي تمس البيئة كنظام جمع النفايات عن طريق الحمير والدواب وعمال البلدية، النظافة، **(netcom)(assrout)** وكذا وظيفة التخطيط العمراني على مستوى (البلدية الولاية)القصبة وولاية الجزائر لأن المصالح التقنية والبلدية هي التي لها صلاحيات استصدار مختلف أدوات التهيئة والتعمير **(PAW, PDAu, POS)** .

دون أن ننسى الإشارة إلى كون هذه التدخلات تجتمع فيها عدة هيئات ومؤسسات إدارية فمثلا التطهير نجد وحدة **(seaal)** والرقابة والتفتيش يجمع كل من الأمن العمران ومختلف الأعوان التقنيين والقضاء الإشراف يشترك مع وزارة الثقافة، وحدات الجماعات المحلية،...كلهم من أجل إنجاح مشروع إنقاض القصبة.

جدول رقم (08): يمثل طابع المؤسسة التي ينتمي إليها المبحوثين.

المتغير	التكرار	النسبة%
محلي	28	%100
أجنبي	00	% 0
كليهما	0	% 0
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن كل المبحوثين أقروا بصفو كلية وحتمية وقيمة مطلقة **28** في مقابل **100 %** في أن مؤسساتهم التي ينتمون إليها هي محلية ووظيفية مئة بالمائة أي هي جزائرية تعبر عن مرافق عمومية تخضع للقانون الإداري الجزائري تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية وتخضع للتسيير المركزي ينتقص منها فقط الجمعية الثقافية والتي تعبر عن إحدى مؤسسات المجتمع المدني والتي تخضع لقانون الجمعيات فمثلا وزارة الثقافة يندرج تحت كل من **(OGEBC)** و **(ANSS)** إدارة المتاحف،الجمعيات الثقافية...

وتتميز هذه المؤسسات عموما بوجود هيكل تنظيمي بها موارد بشرية تتمتع بحقوق وواجبات تنظيمية يحكمها قانون الوظيف العمومي الجزائري عموما هذه المؤسسات تخضع للسلطة العليا لكل من هذه المؤسسات نظامها الداخلي الذي يحكمها بموجب القانون وقد نشأت هذه المرافق العامة لإشباع حاجا ت الجمهور وذلك بضمان سيرها بانتظام وإطراد ودون انقطاع، ولقد استحدث الحكومة الجزائرية عدة مرافق عمومية تتماشى مع خصوصية الحفاظ على التراث للقصبة وذلك لكي يتسنى للسكان والمجتمع المدني ككل من الاستفادة والاستثمار الأمثل لمقومات مدنهم التاريخية التي أصبحت تمثل أداة للتنمية المستدامة.

جدول رقم(09). يمثل مصدر التمويل في المؤسسة

المتغير	التكرار		النسبة%	
	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي
نعم	27	00	%96.42	% 00
	27		%96.42	
لا	01		% 03.57	
المجموع	**28**		**% 100**	

نلاحظ من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين **(27)**أ ي ما يقابلها **96.42**% أقروا بوجود مصدر للتمويل في المؤسسة و**(1)** فقط لم يقر بوجود مصدر للتمويل **(03.57%)** وفيما يخص الذين أجابوا بالإيجاب فمنهم **27** أقروا بأن مصدر التمويل المحلي أي **(96.42%)** والأجنبي لا يوجد بتاتا **(00%)** وعليه وبالربط بالجدول السابق رقم **08** نجد أن الأغلبية الساحقة من طابع المؤسسة هو طابع محلي وعليه فالتمويل يكون محليا وهذا بموجب قانون المؤسسة الجزائري والقانون الإداري للمرافق العمومية، أما الحالة الوحيدة التي أقرت بعدم وجود مصدر للتمويل محلي **(حكومي)** فهي الجمعية والتي مصادر تمويلها خاصة عبارة عن هبات وعطايا وتبرعات في إطار الأعمال الخيرية والمساعدات...

والمقصود بالتمويل وتغذية الدولة للمؤسسات بموارد مالية تمكن من تلبية احتياجاتها وممارسة نشاطاتها المنوطة بها.

إذا الممول هو الدولة من أجل الصالح العام وذلك بموجب قانون المالية والمخصصات المالية وميزانيات المشاريع والأعباء والأجور...

جدول رقم (10): يمثل مدى خضوع أفراد العينة لتدريب وظيفي في المؤسسة يخص مجال حفظ التراث

المتغير	التكرار			النسبة%		
	خبرات محلية	خبرات أجنبية	كليهما	خبرات محلية	خبرات أجنبية	كليهما
نعم	4	9	5	%14.28	% 32.14	% 17.85
	18			%64.28		
لا	10			%35.71		
المجموع	**28**			**% 100**		

من خلال الجدول نلاحظ الأغلب الساحقة من أفراد العينة أقروا باستفادتهم من تدريب وظيفي يخص مجال حفظ التراث في المؤسسة وذلك بقيمة **18** فرد أي **64.28%** منهم **4** أي **14.28%** كان تدريبهم بواسطة خبرات محلية و**9** أي **32.14%** بواسطة خبرات أجنبية أما كلا الاختيارين الخبرات الأجنبية والمحلية فكان بقيمة **5**أي بنسبة **17.85%**.

أما قيمة الذين أقروا بعدم خضوعهم لتدريب وظيفي في مؤسساتهم يمس مجال التراث قد بلغت **10** أي بما يساوي **35.71%** ويمكن تفسير ذلك بأن الذين استفادوا من تدريب وظيفي يخص التراث في معظمهم ذوي الوظائف التقنية (التخطيط والترميم ولب هندسة والترميم، علم الآثار والترميم، البيئة والمدن التاريخية وتحديد شبكات الصرف الصحي، ترميم المعالم والمساكن التاريخية هذا فيما يخص الوظائف التقنية) أنظر جدول **(02)**

أما بالنسبة للوظائف الإدارية فالمدراء المركزيين ومديري المتاحف ومديري كل من , **ANSS OGEBC** والتدريب يخص جوانب التسيير الإداري وتسير المنشآت الإدارية و الثقافية والتدخلات الاجتماعية والتقنية في الميدان وعن طريق المؤتمرات العلمية والندوات، ولقد طغت نسبة الخبرات الأجنبية على حساب الخبرات المحلية نتيجة التجربة المحدودة في مجال حفظ التراث في الجزائر ومن ضمن اتفاقيات اليونسكو باعتبارها الراعي الأول للتراث في العالم فقلد سخرت وسائل وإمكانيات مادية وبشرية لتدعيم وإنجاح تدخلات إنقاذ التراث الإنساني والحضاري وذلك بواسطة خبراتها التي تريد أن تنشرها على

مختلف بلدان العالم أما الخبرات المحلية فدورها في التدريب الوظيفي يكاد يكون محدودا على قدر محدودية تجربتها في هذا المجال.

أما بالنسبة للفئة التي لم تستفد نهائيا من التدريب في مؤسستها فترجع إلى فئة الإداريين ورؤساء المصالح التي لا تمسها التدخلات الميدانية والتقنية على القصبة مباشرة كالمجال والأوقاف،...

ولذلك يكتفي بدعوتها للإستفادة والإعلام بالحفاظ على القطاع المحفوظ والموروث الثقافي في شكل ملتقيات ومؤتمرات وندوات.

جدول رقم (11) يمثل: الإستراتيجية القائمة تخطيط في المؤسسة

المتغير	التكرار			النسبة%		
	التخطيط من أعلى إلى أسفل	التخطيط من أسفل إلى أعلى	كليهما	التخطيط من أعلى إلى أسفل	التخطيط من أسفل إلى أعلى	كليهما
نعم	18	05	05	%64.28	% 17.85	% 17.85
	28			% 100		
لا	00			% 00		
المجموع	**28**			**% 100**		

نلاحظ من خلال الجدول أن أفراد العينة إجماليا أجابوا بالإيجاب حول وجود إستراتيجية للتخطيط الإداري في المؤسسة وقدرت ب **(28)**أي بنسبة **100%**.وذلك يكون لكون وعي وإدراك المؤسسات العمومية والخاصة لأهمية التخطيط الإداري الذي يعتبر إلى خطوات في العملية الإدارية حيث من خلاله تحدد الإرادة ما تريد أن تعمل وماذا يجب عمله وأين وكيف و ما هي الموارد اللازمة لإتمام العمل وذلك عن طريق تحديد الأهداف ووضع السياسات المرغوب تحقيقها في المستقبل وتصميم البرامج وتفصيل الخطوات والإجراءات والقواعد اللازمة في إطار زمني محدد وبياني محسن وفي ضوء التوقعات للمستقبل والعوامل المؤثرة والمحتمل وقوعها ولقد انقسمت إتجاهات أفراد العينة حول نوع إستراتيجية التخطيط في المؤسسة بين **(18)** أي بنسبة **64.28%** وبنسبة وقيمة متساوية **(05)** أي **17.85%** بين التخطيط من أسفل إلى أعلى وبين الجمع بين كلا التخطيطيين ويرجع ذلك كون أن معظم المؤسسات المعينة بعينة

الدراسة تعتمد على التخطيط المتوسط الأجل أو طويل المدى والذي يصعب في كثير حالته ضبط التنبؤ والأزمات وقضية مشروع الحفاظ على القصبة مشروع شأنك وله تعقيداته المالية والتقنية،... لذلك وجدنا أن أغلبية المؤسسات لجأت إلى التخطيط من أعلى أسفل وذلك لتحديد الأولويات والإمكانيات والمدة الزمنية للتمكن بالتنبؤ بمخاطر المشروع.

أما التخطيط من أسفل إلى أعلى وهي أن يبدأ المخطط في وضع الخطة الفرعية والجزئية ثم يرتفع بها مع المستويات الإدارية التنفيذية وبالتالي ضمان اشتراك كافة المشرفين على تنفيذ الخطة والإعلان عنها من أبسط وظيفة إلى غاية المشرف الأول أو القائد وهو ما يشجع أساليب الإتصال التنظيمي وفتح قنوات الإتصال التنظيمي والشفافية والديمقراطية والعدالة والحق في المشاركة في التخطيط و إتخاذ القرار.

أما بنسبة الذين أقروا بإتخاذ المؤسسة بالأسلوبيين للتخطيط معا وذلك طموحا منها في تحقيق المرونة والمسايرة التغيرات المجتمعة و إزدياد درجة التنبؤ وخاصة أن قضية الحفاظ على القصبة تتطلب من الإدارات وكافة الفاعلين تخطيط استراتجيا يضمن مستقبلا أفضلا لها ويكون التخطيط على مستوى التخطيط المواد البشرية وتخطيط تنظيمي يتعلق بالمجال التنظيمي من وسائل وخطط وبرامج وطرق سير العمل،... وتخطيط تطويري لإبداع وخلق خطط للتغيير الهادف وإدخال التحسينات في طرق سير العمل وإتباع الأساليب العملية الحديثة في إنجاز المهمة من أجل رفع المستوى الإنتاجي والأداء الوظيفي للموظفين.

ولو رجعنا إلى الجدول رقم **(02)**، **(05)**، **(06)**، **(07)**، **(08)**، **(09)**، **(10)**، على التوالي نجد أن الحكومة الجزائرية تطمح لتحسين أداءها الإداري وخاصة كما تعلق الأسر بالتراث والتنمية المستدامة أين فتحت مجالا للتدريب الوظيفي كلي شيء وضع الشخص المناسب في المكان المناسب واستحدثت إدارات تتماشى مع خصوصية المدينة التاريخية وجندت وسائل للتمويل ومصادر لاستمرارية أداءها وهذا البناء استراجية جديدة للتخطيط الهادف والفعال حتى وإن مازلت بدايات تطبيقاته الواقعية محتشما.

جدول رقم (12): يمثل حدود أعمال التدخل في مجال القصبة:

المتغير	التكرار	النسبة%
القطاع المحفوظ ككل	10	%35.71
جزء من القطاع المحفوظ	08	% 28.57
المدينة ككل	10	% 35.71
المجموع	**28**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب للمتغيرات الثلاثة متقاربة حيث سجلت أعلى قيمة للتدخل على القطاع المحفوظ ككل وبقيمة مساوية للتدخل حول المدينة ككل وذلك بـ**(10)** أي مايقابلها **35.71%** تليها بلا فارق كبير التدخل حول جزء من القطاع المحفوظ ويعني ذلك أن إستراتيجية الحكومة الجزائرية في إدراج مشروع إحياء القصبة كان ضمن السياسة العامة للمدونة من جهة وللسياسة الحضرية للمدنية ككل من جهة أخرى حيث أرادت من ذلك تفادي وتجنيد سياسة تجزأ المجال والقضاء على الفوارق الاجتماعية والمجالية في المدنية(**ségrégation- socio- spaciale**) وهي أحد المبادئ الهامة لتحقيق التنمية المستدامة في المدن وهي العدالة السوسيو-مجالية وتكافؤ فرص التنمية والقضاء على الفقر والتهميش.

ولو رجعنا إلى الجداول السابقة نجد مثلا في الجدول **(07)** أنواع التدخلات نجدها تمس كافة المجالات الوسط الحضري للقصبة (القطاع المحفوظ) الذي هو في الحقيقة جزء لا يتجزأ من النسيج العام للمدينة حتى وإن هناك تسجيل كتدخلات قطاعية كالتهيئة، ترميم، تطهير،تخطيط،...

التي تبدوا في بادئ الأمر أنها قاطعته غير أن تنفيذها يستوجب استشارة وتنسيق وتخطيط مع قطاعات أخرى وهذا لضمان النجاح الأمثل لمشروع الحفاظ على تراث القصبة.

(المدينة التاريخية) وذلك على مستوى التزود بالمياه الصالحة للشرب، بالخدمات الطاقوية، شبكات الإتصال،...

فهي منظومة حضرية لأن المدينة هي وحدة لايمكن تجزئتها فلو رجعنا مثلا إلى قضية التخطيط الحضري فالمخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة **(ppsmvss)** خو يحل محل **(pos)** لأنه قطاع محفوظ غير أنه لا يمكن إجراء أي تدخل دون الرجوع **(pdau)** الولاية ككل وكذا الرجوع إلى مخططات شبكات المياه مخططات النقل وشبكات الطرق والخرائط المناخية للتساقط والرياح،... للمدينة ككل لأنه لا يمكن فصل الجزء عن الكل لأنه نسيج حضري متكامل وهذه الإستراتيجية التي جعلت من حدود التدخل أكثر شمولية حتى وإن هي نظرة علمية طموحة وصعب التحقيق نوعا ما غير أنها تشجع على خلق لغة للحوار والمشاركة.

جدول رقم (13): يمثل التدخلات ومدى مساهمتها في تطوير الحي .

المتغير	التكرار		النسبة%	
نعم	تحسين الصورة البيئية للحي	01	تحسين الصورة البيئية للحي	% 3.57
	تحسين المستوى المعيشي للسكان	01	تحسين المستوى المعيشي للسكان	%3.57
	تحقيق الديناميكية الحضرية	03	تحقيق الديناميكية الحضرية	% 10.71
	ضمان المشاركة المجتمعية	01	ضمان المشاركة المجتمعية	% 3.57
	جميعهم	01	جميعهم	% 3.57
	07		%25	
لا	21		% 75	
المجموع	**28**		**% 100**	

من خلال الجدول يتبين أن **21** من المبحوثين أي ما يقارب **75%** أقروا بعدم مساهمة مختلف التدخلات في تطوير الحي أن **(7)** أي ما يقارب **25%** أقروا أن هناك تطوير للحي وأن مختلف التدخلات المقامة لحد الساعة لها نتائج تطويرية وكان ذلك على صعيد تحقيقا لديناميكية الحضرية بـ **(3)** أي **10.71%** أما بالنسبة للقيم المتبقية فهي متساوية حيث ساهمت التدخلات في تحسين الصورة البيئية

للحي وتحسين المستوى المعيشي للسكان وضمان المشاركة المجتمعية ان كل الخيارات مجتمعة تمثلت أيضا **1** أي **3.57%**.

ويعني ذلك أن التدخلات على الرغم من انطلاقاتها الفعلية وتسخير كافة الجهود والطاقات غير أن الحي لازال يعاني من مشاكل بيئية رهيبة كانتشار القمامات، تسربات المياه، صعوبة المشي،...وكذا لازال علامات وميزات الفقر بادية على الحي من خلال مساكنه المنهارة والقطاع الغير رسمي، البطالة، المخذرات...أما الديناميكية الحضرية فهي تمس حركة النقل والمواصلات والقطاع الحرفي والمعالم الأثرية والتظاهرات التي نوعا ما استطاعت أن تخلق حركية في الحي ضمن المجال المترو بولي وبروز إرادة سياسية حقيقية في إعادة الاعتبار للتراث التاريخي بالقصبة ويتجلى ذلك التحسيس التوعية الجمعوية ووسائل الإعلام ومحاولة بث القيم التراثية في المناهج وزيارات التلاميذ للمعالم الأثرية بتشجيع التكوين المهني في مجال الحرف... هي حملة من الاستراتيجيات والمبادرات إن دلت لا تدل سوى على التطلع إلى خلق جسر المشاركة المجتمعية بين مختلف الفاعلين بمشروع إنقاض القصبة وتنميته في شكل عمل تقاطعي بين مختلف الوزارات والقطاعات مبني على مبدأ المشاركة في إتخاذ القرار. (إرجع إلى الجدول رقم **12**).

الجدول رقم (14): يمثل مكانة مشروع القصبة ضمن المشاريع التنموية

المتغير	التكرار			النسبة%		
	كبيرة	متوسطة	نوعا ما	كبيرة	متوسطة	نوعا ما
نعم	22	5	1	%78.57	%17.85	% 3.57
	28			% 100		
لا	0			0		
المجموع	**28**			**% 100**		

من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد العينة كليا أجابوا بالإيجاب حول مكانة مشروع القصبة ضمن المشاريع التنمية في الولاية ككل حيث **(28)** فرد أي **100%** أجابوا بنعم منهم **22** أي **78.57%** أقروا بأنه ذو أهمية ومكانة كبيرة تليها **5** أي **17.85%** تمثل المكانة المتوسطة وأخيرا **1** أي **3.75%** بمكانة نوعا ما أو متدنية.

وما يمكن قوله في هذا أن مشروع إنقاذ وإحياء القصبة لا يقل أهمية ومكانة في الخطاب السياسي والتنموي عن المشاريع الأخرى الاقتصادية والتجارية و الفلاحية... التي تناقش ويصادق عليها كدافعة لعجلة التنمية الاجتماعية أو المجتمعية في المجالس الوزارية والرئاسية ... و هذا نتيجة للوعي والتفطن بضرورة إيجاد بدائل للثروة الزائلة أو الذهب الأسود كما يطلق عليه وتزايد الأزمات الدولية فالحفاظ على التراث أو بالأحرى الاستثمار في التراث يعد أحد البدائل والمخارج الأكثر عقلانية للتصدي للأزمات الاقتصادية ويعد أحد مصادر وآليات تحقيق التنمية المستدامة وعليه أصبح مشروع الحفاظ وإعادة تأهيل القصبة موضوع دسم في الحقائب الوزارية ومحاولة المشي على خطى تجارب دولية حظيت بالكثير من النجاحات في هذا الصدد وخاصة بعد انتهاج الجزائر سياسة الاقتصاد الحر والليبرالي أين أصبح يطلق على التراث اقتصاديات التراث أين تسوق معه الكثير من المرادفات كالاستثمار في التراث، السياحة الثقافية... التي تضمن إدرار رؤوس الأموال وازدياد الحركية والديناميكية على جميع الأصعدة.

جدول رقم (15): يمثل إتجاهات المبحوثين حول حالة وواقع التراث في القصبة

المتغير	التكرار	النسبة%
جيدة	04	%14.28
متوسطة	11	% 39.28
سيئة	13	% 46.42
المجموع	**28**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول أن آراء المبحوثين حول تراث القصبة في حالة سيئة أحتل القيمة الأكبر **13** في مقابل **46.42%** بعدها فئة من أقروا بأنه في حالة متوسطة ب**11** في مقابل **39.28%** وأخيرا من أقروا بأنه في حالة جيدة **4** في مقابل **14.28%** وما يمكن استنتاجه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية إلا أن التراث القصبة مازال مهددا بالإنهيار والزوال على الرغم من حضيه بمكانة كبيرة ضمن المشاريع التنموية

(أنظر جدول **14**) وأيضا على الرغم من ربط سياسة الحفاظ على القصبة بالسياسة الحضرية للمدنية ككل جدول رقم **12**

ورغم الجهود الإدارية وتحسين أسلوبها التخطيطي جدول رقم **11** واستعانتها بالخبرات الأجنبية جدول رقم **10** إلا أن حالة التراث في تدهور واندثار.

وعليه لابد من إعادة نظر في إستراتيجيتها في الحفاظ على هذا التراث التاريخي لأنقاضه قبل فوات الأوان.

الجدول رقم (16) مدى نجاح مبادئ التنمية المستدامة في الحفاظ على القصبة

(سؤال مفتوح تحليل محتوى)

المتغير	التكرار		النسبة%	
نعم	الحفاظ على المعالم الأثرية	08	الحفاظ على المعالم الأثرية	%34.78
	إحياء الحرف التقليدية	02	إحياء الحرف التقليدية	% 7.14
	الإرادة السياسية	03	الإرادة السياسية	% 10.71
	تشجيع السياحة	03	تشجيع السياحة	% 10.71
	16		% 57.15	
لا	انخفاض الوعي بالتراث	02	انخفاض الوعي بالتراث	% 7.14
	ضعف الإمكانيات المادية	02	ضعف الإمكانيات المادية	% 7.14
	التدهور العمراني الشديد	03	التدهور العمراني الشديد	% 10.71
	العراقيل الإدارية	05	العراقيل الإدارية	% 17.85
	12		%42.85	
المجموع	**28**		**% 100**	

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤيدين لكون مبادئ التنمية المستدامة قد نجحت في أن تكون أحد وسائل الحفاظ على القصبة وذلك ب **(16)** أي وذلك يتجلى من خلال الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية والتي أصبحت تقدم للإستعمال الإداري أو المتحفي،... فهذه بالنسبة للتراث والتنمية مكسب لا يستهان به وقد إحتل نسبة أكبر **08** في مقابل **34.78%** وقد برمجت المعالم الأثرية ضمن أولويات عمليات الحفاظ الاستعجالية وهذا حتى لا تزداد درجة تدهورها وخسارتها.

أما فيما يخص بروز بوادر إرادة سياسية حقيقية وكذا الوعي والتفطن بضرورة تشجيع السياحة فكان قد قدر ب **(3)** أي بنسبة **10.71%** تليها إحياء الحرف التقليدية وتشجيع الصناع في هذا المجال ب **(02)** أي **7.14%** أي أن الوعي بأهمية إحياء الحرف التقليدية متوفر ينقصه الدعم والدفع و التأطير.

أما فيما يخص الذين لا يقرون بنجاح مبادئ التنمية المستدامة في كونها أحد آليات الحفاظ على التراث التاريخي للقصبة فكان يقدر بـ **12** أي **42.85%** تأرجحت أسباب مصرحيها بين العراقيل الإدارية

ب **(05)** أي **17.85%** ثم التدهور العمراني الشديد ب**(03)** أي **10.71%** تليها بقيم متساوية ونسب متماثلة لكل من ضعف الإمكانيات المادية وإنخفاض الوعي بالتراث ب **(02)** أي بنسبة **7.14%** ويفسر ذلك حتى وإن هناك رغبة ووعي بالحفاظ على التراث فمثلا العراقيل الإدارية في استصدار مثلا: مختلف الشهادات والرخص العمرانية وكذا تسوية بعض الملكيات المعقدة وإجراءات المناقصات وتعقيدات وطول إجراءات الرقابة على العمران أو في المجال التجاري فيما يخص ترميم المحلات وتدعيم الحرف وتدعيم الترميم والتسهيلات القانونية والإدارية للمكترين كلها عوائق وصعوبات تحول دون السير الحسن لبرامج الحفاظ على القصبة.

جدول رقم (17) يمثل آليات وحلول تجعل من القصبة مصدرا لتحقيق تنمية مستدامة.

المتغير	التكرار	النسبة%
زيادة التحسيس بأهمية التراث	12	%42.85
الصرامة في تطبيق التشريعات	08	% 28.57
إيجاد حلول للملكية	04	% 14.28
خلق تحفيزات للاستثمار	01	% 3.57
مراعاة الخصوصية التاريخية عند إجراء التدخلات	03	% 10.71
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول التي تم من خلاله تفريغ وتبويب السؤال المفتوح بحسب عدد الكلمات والمفردات المتداولة لدى إبداء المبحوثين بإتجهاتهم وأرائهم (أسلوب تحليل مضمون) فكانت النتائج تقر بزيادة التحسيس بأهمية التراث بدرجة كبيرة وبقيمة أولى ب **12** أي ما يقابلها **42.85%**،تليها ضرورة التحلي بالصرامة في تطبيق مختلف التشريعات ب**(08)** أي ما يقابل **28.57%**تليها ضرورة إيجاد حلول للملكية بـ **(04)** أي بنسبة **14.28%** تليها ضرورة والإلتزام بمراعاة الخصوصية التاريخية عند إجراء التدخلات وأخيرا تشجيع فرص الاستثمار في الوسط التاريخي ب**(01)** أي **3.57%**.

وعليه نستنتج أن هناك معيقات تحول دون تحقيق تنمية مستدامة بواسطة المدينة التاريخية (القصبة) وذلك بالرجوع وحسب جدول **(16.15)** على الرغم من وجود جهود وطاقات واستراتيجيات مالية وبشرية واجتماعية وإدارية ...تبذلها وتنتهجها الحكومة الجزائرية من أجل جعل القصبة كأحد أدوات تحقيق

التنمية المستدامة وذلك حسب ما تم التطرق إليه في التحليل والشرح من الجدول **(09-14)** كآليات وحلول لإنجاح استراتيجيات الحفاظ عليها تم اقتراح والتأكيد بدرجة كبيرة على مسالة الوعي الاجتماعي والثقافي بالتراث لأن مسألة الوعي مسألة اجتماعية وثقافية حساسة للغاية لابد يستوجب تكثيف حركة الإعلام والتحسيس وتعزيز روح الإنتماء للوسيط التاريخي لدى السكان وتعميق الشعور بالمواطنة ودعوة المجتمع المدني لتحقيق ذلك ولن يتأتى ذلك ولن يتحقق إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على البصمات الفقر والهاشمية على وإشراك السكان في إتخاذ القرار وتوفير سبل إتاحة التراث للجميع و إتخاذ الثقافة كحق دستوري شانها شأن التعليم، الصحة، ...فلكل واحد الحق في الثقافة والحق في التراث وبالتالي الثقافية و الديمقراطية والحق في المساءلة.

أما البند الثاني والمتعلق ضرورة الصرامة في تطبيق التشريعات فهي التشريعات العمرانية بكل أبعادها والتي تتعلق بالحماية القانونية للمآثر التاريخية والعناصر التراثية، مخالفات البناء الهدم والتقسيم،...تشريعات بيئية، اقتصادية،...لأن المدينة التاريخية كل متكامل ووحدة واحدة عمرانية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، بيئية،...لابد أن تكون هناك جدية وصرامة في تطبيق التشريعات التي تحافظ على الهوية المكان سواء على الأفراد أو المؤسسات فالقانون واحد على الجميع ولابد من إتاحة والإعلام بمختلف المخالفات وجزاءاتها حتى يتسنى للأفراد المؤسسات الإطلاع والدراسة الكافية بالقوانين وكذا شرحها وتبسيطها وعدم تهويتها في أعين الأفراد.

أما فيما يخص الملكية فالملكية مشكل كبير يقف في سبيل عدم استدامة القصبة نظرا لكون معظم ملكيتها وقف، حبوس، أو ملكية غير واضحة، العقود العرفية، النزاعات بين الورثة،...كلها وقفت وحالت دون تسهيل إجراءات الترميم والتنازل والبيع، والاستفادة من الإعانات وتجد في وسط هذه الفوضى للملكية العقارية إندثار وزيادة التدهور العمراني للقصبة.

وبالتالي هناك دعوة من الفاعلين ومناداة بإيجاد صيغ قانونية وحلول ومنافذ قانونية تمكن الأفراد والحكومة يتخطى هذه المشكلة القانونية.

أما فيما يخص مراعاة الخصوصية التاريخية للقصبة عند إجراء التدخلات فيعني ذلك ضرورة احترام الطابع المحلي العربي والإسلامي لعمران القصبة وللحياة الاجتماعية بها وذلك لن يأتي إلا بحسن

أختيار الأيدي العاملة الفنية المختصة في الترميم الأثري والتاريخي وليس مجرد بناءين ، و صنايعية أو مقتبسي المهنة وذلك يكون بتشجيع التكوين في هذا المجال وفتح فرص للمقاولة المختصة في هذا المجال لأن الترميم غير المختص سوف يؤدي إلى زيادة التشويه والتدهور إضافة إلى فتح اختصاصات جامعية وأكاديمية في مجال الترميم سواء في علم الآثار، الهندسة المعمارية، البيئية،...لها خصوصية الأوساط التاريخية وهذا حتى يكون التدخل علمي وعن دراية ولو رجعنا إلى الجدول رقم **07** نجد في الصدارة أعمال الترميم والصيانة هي محور التدخلات على القصبة في المقابل نجد في الجدول رقم **(06)** الاختصاص العلمي في التراث ضئيلا جدا في المؤهلات العلمية للمبحوثين واللجوء إلى الخبرات الأجنبية حسب معطيات الجدول رقم **(10)** ونجد أن اختصاص المهندس المرمم في مجال الدراسة يمثل **(01)** حسب معطيات الجدول رقم **(02)** وعليه لابد من إعادة وضع شروط قانونية لانتقاء الفرق التي تقوم على عمليات الترميم سواء من المقاولين، أيدي عاملة فنية،... وكذا إعادة النظر في شروط اختيار المهندسين المعماريين وضرورة التكوين في المجال الترميم الصيانة وإدراجها في الاختصاصات العلمية والتكوينية.

وأخيرا تشجيع ووضع تسهيلات لتحفيزات الاستثمار في المدينة التاريخية القصبة وذلك تسهيلات قانونية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها لممتهني الحرف، الدعم المالي للشباب ، تشجيع المرأة الماكثة بالبيت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...

جدول رقم (18): يمثل التعامل مع محتوى المخطط (ppsmvss)

المتغير	التكرار		النسبة%	
نعم	اجتماعي	03	اجتماعي	% 10.71
	عمراني	03	عمراني	%10.71
	ثقافي	03	ثقافي	% 10.71
	تشريعي	01	تشريعي	% 3.57
	بيئي	02	بيئي	% 7.14
	تاريخي	01	تاريخي	% 3.57
	اقتصادي	01	اقتصادي	% 3.75
	جميعهم	14	جميعهم	% 50
	28		% 100	
لا	00		%00	
المجموع	**28**		**% 100**	

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين بقيمة كلية (**28** قد أقروا بالإيجاب أي بنسبة **100%** أنهم تعاملوا مع محتوى المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة (**ppsmvss**) وأن نصف المبحوثين (**14**) أي بنسبة **50%** أقروا بأنهم تعاملوا مع محتوى هذا المخطط على المستوى الاجتماعي، العمراني، الثقافي، التشريعي، بيئي، تاريخي، اقتصادي وهذا يمس خاصة فئة المديرين المركزيين، المديرين والولائيين، ومديري المتاحف والمؤسسات الثقافية حيث يجدون أنفسهم في أداء مهامهم ووظائفهم المتعلقة بالقطاع المحفوظ أنهم بحاجة إلى معطيات حول السكان، والنشاطات، الخدمات، البنى التحتية،التجهيزات، مخططات المساكن وحالتها،.... يعني على الرغم من اختلاف مهامهم وحدود تدخلهم وذلك حسب الجدول رقم (**07**)، جدول (**05**) وجدول (**07**) الذي يبين نوع التدخلات يجيدون أنفسهم لابد من مرور و بجملة من المعطيات والمعلومات تحض كافة جوانب التقرير النهائي للمخطط لأن المعطيات مترابطة ولا يمكن فصلها أو فهمها بمعزل عن معطيات وحقائق أخرى.

أما (**50%**) من المبحوثين المتبقين فأقروا بان أكثر الجوانب تعاملا في (**ppsmvss**) تكمن بنسب متساوية (**03**) أي **10.71%** على الصعيد اجتماعي والعمراني والثقافي وهي تمس عموما فئة

رؤساء المصالح التقنية والاجتماعية والثقافية، تليها الجانب التاريخي ب **(02)** أي **3.17%** ثم البيئي والتي تعتبر جوانب خاصة تخص أكثر مصالحها المعينة.

جدول رقم (19): تقييم مستوى محتوى المخطط من وجهة نظر المبحوثين

المتغير	التكرار	النسبة%
جيد	24	%85.71
متوسط	04	% 14.28
ضعيف	00	0
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الأكبر كانت لاتجاهات المبحوثين حول تقييم محتوى المخطط بأنه جيد **(24)** أي نسبة **85.71** %تليها المتوسط ب(04) أي **14.28%** وبالسلب تماما كون محتواه ضعيفا وعليه يمكن استنتاج أن تقييم درجة المحتوى المخطط جيدة من ناحية التسلسل المنهجي المنظم في طرح تقرير المخطط، وضوح الصور والخرائط، احترام تقرير المخطط للخطوات المنهجية المتفق عليها عالميا في تصميمه بداية بطرح وعرض أهدافه مرتكزا ته القانونية، مراحله وعرض كل مرحلة بأدواتها وآلياتها وإمكانيتها وزمن إنجازها...وكذا من الناحية العمرانية عرض حالة المباني وكل حالة ما تستلزم من تدخلات، وكذا عرض التدخلات اللازمة حسب طبيعة كل قطاع في القصبة، الحالة التجارية، الخدماتية، حالة التجهيزات،وفي كل عرض من هذه المحطات هناك ربط بالمجال العام للمدينة ككل.

وعليه أقر المبحوثين في معظمهم أمه جيد لأنه أحاط بكافة جوانب وتفاصيل مشروع الإحياء والحفاظ على القصبة وكل المعطيات متوفرة.

غير أن بعض المبحوثين تحفظوا نوعا ما على محتوى المخطط وذلك راجع للتضارب في قليل من الأحيان في الإحصائيات سواء على مستوى **(ONS)** أو على مستوى بعض المصالح وهي قضية أرجعوها أنها تعاني منها الجزائر وفي كافة المجالات ليس في مجال حفظ وتثمين التراث فقط.

جدول رقم (20): يمثل إمكانية إتخاذ مخطط (ppsmvss) كإطار مرجعي في المشاريع التنموية.

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	17	%60.71
لا	11	%39.28
المجموع	**28**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن **(17)** من المبحوثين أي بنسبة **60.71%** قد أقروا بإمكانية إتخاذ المخطط **(ppsmvss)** كمرجع لمختلف المشاريع التنموية والبرامج سواء المتعلقة بالقصبة أو بالمدينة ككل وذلك كونه يحتوي دراسة تكاملية وشاملة ومنهجية (أرجع إلى الجدول السابق) إضافة إلى كون الحكومة الجزائرية بذلت قصارى جهدها في تنفيذ توجيهات منظمة اليونسكو لحفظ التراث والتزامها سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي... حيث بدأت إرادة سياسية كبيرة إتجاه مشروع إحياء القصبة، وما المخطط الدائم لحفظ تراث القصبة (والقطاعات المحفوظة) ما هو إلا تجسيدا لسياسة حضرية متكاملة ومتناسقة تؤمن بتكاملية المجال والتراكمية بين مختلف الفاعلين والقطاعات (أرجع إلى الجداول السابق) وعليه فثراء المخطط بالدراسات والمعطيات القطاعية،إضافة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع وبرامج نوعية تنموية ويمكن دمجه في مشاريع مستقبلية لأن له بعده المستدام.

غير أنه توجد فئة من المبحوثين قدرت ب **(11)** أي نسبة **(39.28%)** أقرت بعدم إمكانية إتخاذه كمرجع للبرامج والمشاريع وذلك تطرأ لأن التقرير النهائي للمخطط حررته وزارة الثقافة في **2007** وتمت المصادقة عليه في **2012** فإلى غاية يومنا هذا لم يتم إضافة أي جديد أو تحديث لمعطياته لأن الوضع في القصبة في تغيير مستمر والمدينة ككل في ديناميكية مستمرة فلا يجوز أن تبقى المعطيات على حالها وإنما لابد من توفر عنصر المواكبة لمختلف التغيرات المجتمعية.

جدول رقم (21): نتائج المخطط بين المأمول والمعول به

المتغير	التكرار	النسبة%
مرضية	10	%35.71
غير مرضية	18	% 64.28
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر قيمة للمبحوثين قدرت **ب18** أي نسبة **64.28**% أقرت بان النتائج الواقعية للمخطط غير مرضية ولم يصل غلى النتائج التي كان من المفروض التوصل عليها في أرض الواقع أما من أقروا بان نتائج المخطط بين الواقع والمأمول هو **10** أي نسبة **35.71**% ولقد ارجع المبحوثين كون نتائج المخطط المأمولة كانت غير مرضية نتيجة حالة التدهور الشديد التي مازالت تشهدها القصبة إضافة على سمات الفقر والتهميش التي مازالت تطول الحي والمشاكل البيئية وقلة الوعي بالتراث من طرف ساكنيها والهجران المستمر لساكنيها الأصليين ووفود بالمقابل لأسر نازحة وفقيرة لا تمد بصلة لأصالة وعراقة الحي، إذن استمرار ارتفاع الكثافة السكانية واستمرار التعدي على الخصوصية التراثية والتاريخية للقصبة وانتشار القطاع غير الرسمي والإنهيارات المتتالية كلها علامات تدل على إخفاقات ومعيقات تحول دون تحقيق استدامة القصبة.

لكن في المقابل أقر المبحوثين بان سياسة الحفاظ المجسدة في أداة المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة للقصبة به بوادر ونتائج مرضية ويتجلى ذلك في الحفاظ على المعالم الأثرية والرموز التاريخية، استرجاع وترميم عدد لأبأس به من الدويرات، إعادة ثراء حركة السياحة والحرف التقليدية، تحسين منظومة النقل الحضري....(أرجع إلى الجداول**14.16**).

جدول (22): المعيقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة (ppsmvss)

المتغير	التكرار	النسبة%
اجتماعية	02	%7.14
اقتصادية	01	% 3.57
بيئية	05	% 17.85
تقنية	03	% 10.71
تشريعية	02	% 7.14
جميعهم	15	% 53.57
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن تحقيق المخطط لأهدافه المرجوة تعترضه حملة من المعيقات (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، تشريعية) بلغ عددهم **15** أي نسبة **53.57**% أما الذين اقروا بأنها معيقات من طبيعة بيئية فقد بلع عددهم **5** أي **17.85**% تليها معيقات من الطبيعة تقنية أي بنسبة **10.71**% أما المعيقات الاجتماعية والتشريعية فاحتلت قيمة متساوية قدرت ب**02** أي **7.14**% وعليه يمكن استنتاج أن رغم الطاقات والجهود المسخرة لإنجاح هذا المخطط نتائج العملية المرجوة والمسطرة مسبقا إلا أن نتائجه مازالت محتشمة (ارجع الجدول **21**) وذلك كونه تعترضه جملة من المعيقات فعلى الصعيد البيئي مشاكل الشبكات التقليدية للصرف الصحي المتهرئة والتي أصبحت غير قادرة على استيعاب الضغط السكاني ومشكلة التسربات المياه خاصة مياه الأمطار، إضافة غلى معيقات تقنية تكمن في تلاعب وتماطل المقاولين والأيدي العاملة الفنية في أعمال الترميم ونقص وعي السكان بالتراث نتيجة فقرهم ونزوحهم من أماكن وأوساط لا تمد بصلة للقصبة وشعورهم بالإنتماء للقصبة يكاد يكون معدوما إضافة غلى مشاكل الملكية، الكراء والمستأجرين، نزاعات الورثة...وغيرها من المشاكل القانونية والتشريعية المعقدة، إضافة غلى انتشار القطاع غير الرسمي كأحد المعيقات الاقتصادية وتبديل السكان لأنشطتهم الأصلية أو غلق محلاتهم دون نشاطات.

وتبقى المشاكل البيئية محتلة الصدارة وتبقى مشكل الإنهيارات و تسربات المياه ومشاكل الصرف الصحي وانتشار النفايات والقمامات والإخلال بنظام الجمع التقليدي... أحد المعيقات الهامة التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة بالقصبة.

جدول رقم (23): يمثل الحلول المقترحة من طرف المبحوثين من أجل نجاح وفاعلية (ppsmvss)

المتغير	التكرار	النسبة%
تحديث المخطط	13	% 46.42
احترام آجال ومراحل الإنجاز	05	% 17.85
التنسيق والتشاور	06	% 21.42
الإعلام والتحسيس	04	% 14.28
المجموع	**28**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول أن الحلول المقترحة من طرف المبحوثين قد أعطت قيمة أكبر لتحديث المخطط من ناحية معطياته، إحصائيات... وذلك لضمان مسايرته للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، الديموغرافية والعمرانية وذلك ب**13** أي بنسبة **46.42**% تليها ضرورة مراجعة المخطط بالتنسيق والتشاور القطاعي بين مختلف الوزارات، وإبداء الأراء والمشاركة في إتخاذ القرار لأن المدينة التاريخية (القصبة) نواة المدينة الأولى نسيج متكامل يستوجب رؤية موحدة ومنظمة ومخططة تشاركية وذلك بقيمة **6** أي **21.42**% تليها بقيمة تقريبا متساوية لسابقتها وهي احترام آجال ومراحل الإنجاز فالمخطط رغم المصادقة عليه في **2012** وبداية الاستئناف في مراحله إلا أنه سجل تأخرا كبيرا في إنجاز مراحله ولحد الساعة مازال في مرحلته الاستعجالية والتدخلات الاستعجالية لمنع زيادة التدهور والانهيارات وخسارة ما تبقى من التراث وذلك بقيمة **5**اي **17.85**% دون أن نهمل التحسيس والتوعية المستمرين وعلى أوسع نطاق ولكافة شرائح المجتمع دون استثناء كلا حسب إسهاماته في التنمية المستدامة للقصبة وذلك ب**4** أي **14.28**% ويكون ذلك عن طريقا لحس الجمهوري والإعلام السمعي المرئي والبصري، التظاهرات الثقافية، الأيام الدراسية، والندوات، ينظمها الأكاديميون والفانون القدامى والحرفيين القدامى، المهرجانات الوطنية وحتى الدولية، وتنظيم صالونات ثقافية وتعزيز المبادرات وتشجيعها ودعمها، وإدراج التراث في البرامج التربوية والتعليمية ليعتزز الشعور بالإنتماء للمسكن والحي وللمدينة وللوطن.

جدول رقم (24): التعامل مع قوانين وتشريعات قانون 98/04.

المتغير	التكرار	النسبة%
نعم	28	%100
لا	00	% 00
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن كل المبحوثين بقيمة **28** فرد أقروا بالإيجاب بتعاملهم مع قوانين وتشريعات قانون **98/04** والمتعلق بحماية التراث الثقافي في الجزائر وذلك لأن القانون قد مس مختلف الجوانب التي تخص الحماية و إنقاذ القصبة فبالنسبة للعمرانيين قد وضع طرق إعداد(**ppsmvss**) واستصداره والموافقة عليه وتطبيقاته وتعديله وتعريف المعالم الثقافية العقارية وحمايتها وتصنيفها وكذا توضيح وتقنين السجلات بمختلف الشهادات والرخص على العمران التاريخي وتجديد القطاع المحفوظ تعريفه، حدوده...

أما بالنسبة للاجتماعيون (والمجال الاجتماعي عموما فقد يبين طرق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وممارسة حق الشفعة وطرق التنازل و التعويضات أما المجال الثقافي فقد تناول قانون **98/04** طرق وكيفية تسجيل المعالم والجرد وإدارة المتاحف والمنقولات الثقافية..

إذن مديري المتاحف والسياحة والثقافة يجدون أنهم مجبورون للإطلاع على مثل هذه المواد والمراسيم وكذا القوانين التي تمس مؤسسات عمومية في المعالم الأثرية وطرق تمويلها للأشغال المقامة بها...

أما بالنسبة للمشتغلون في الرقابة والأمن فيوجد باب للمراقبة والعقوبات والدور المنوط لشرطة العمران والتراث.

أما في المجال البيئي فتوجد قوانين ومواد تنظم الارتفاقات والعلو واحترام الصورة البيئية للمنطقة التاريخية (القطاع المحفوظ وكذا أشغال المنشآت القاعدية مثل تركيب الشبكات الكهربائية والهاتفية والهوائية والجوفية وأنابيب الغاز ومياه الشرب أو قنوات التطهير وكذا جميع الأشغال التي من شأنها أن تمثل إعتداء بصري يلحق ضررا بالجانب المعماري للمعلم المعني وإنشاء المصانع أو القيام بأشغال كبرى عمومية أو خاصة أو كذا أشغال قطع الأشجار أو غرسها إذا كان من شانها الإضرار بالمظهر الخارجي للمعلم المعني وكذا حظر وضع اللافتات واللوحات الإشهارية أو إلصاقها على المعالم التاريخية.

وعموما نجد أن القوانين والتشريعات المتعلقة بقانون **98/04** تعتبر كقاعدة وكإطار مرجعي لتنفيذ مختلف تدخلات الفاعلين والقيام بمهامهم إزاء الحفاظ على القطاع المحفوظ للقصبة الجزائر العاصمة .

جدول رقم (25) : يمثل تقييم المستوى القانوني لقانون 98/04.

المتغير	التكرار	النسبة%
جيد	25	%89.28
متوسط	03	% 10.71
ضعيفة	00	% 00
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الأغلبية من المبحوثين والذين قدر عددهم **25** ما يقابل **89.28%** قد أقروا بان المستوى القانوني لقانون **98/04** هو مستوى جيد ولقد أصدروا ذلك نتيجة لكون القانون السالف ذكره قد جاء كبديل قانوني لنقائص القانون **281/67** ولكي يقنن ويضبط الحماية القانونية للتراث الثقافي بعدما أصبح هذا الأخير أحد المصادر تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحضارية وقد اقروا بأن القانون بأبوابه الثمانية وبمواده **108** قد حاول إعطاء تفاصيلا لحماية والتدخلات على أصعدة المختلفة كما فرق بين المعالم والمنقولات وفرق بين التراث المادي والغير المادي وبين الجزاءات العقوبات ورسم إلى حد كبير حدود التدخل لمختلف المعنيين ووضعها لاحقا في مراسيم تنظيمية وملاحق وحاول ربط قانون **98/04** بمختلف القوانين والتعمير وأدوات التهيئة والتعمير والبيئة...

وذلك لتجنب الوقوع في التناقضات والإلغاءات والإسهامات والتأويلات غير أنه توجد فئة أخرى أقرت بأن المستوى القانوني لهذا القانون هي متوسطة وذلك بقيمة **3** أي بنسبة **10.71%** وقد ارجعوا ذلك إلى عدم مراجعة هذا القانون منذ استصداره في **1998** وتحديثه وتعديله تماشيا مع خصوصية تجربة مشروع الإنقاض في الميدان وما أثبته من نقائص خاصة على المستوى القانوني ومع التغييرات والتعديلات التي أحدثت على مستوى تشريعات العمران عموما وما استجد على صعيدها لذلك يجدون في كثير من الأحيان عند محاولة تعاملهم مع هذا القانون أنه أصبح لا يتماشى أو يتناقض مع أحكام مواد قانونية لقوانين العمران الأخرى.

جدول رقم (26): يمثل مستوى فاعلية قانون 98/04

المتغير	التكرار	النسبة%
جيدة	10	%35.71
متوسطة	16	% 57.14
ضعيفة	02	%07.14
المجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة عبرت عن درجة ومستوى فاعلية قانون **98/04** بأنه ذو مستوى متوسط وذلك بقيمة **16** أي ما يقابلها **57.14%** تليها من أقروا بأن فاعلية قانون **98/04** هي جيدة ب10 أي مايقابلها **35.71%** أما من أقروا بقيمة أنها ضعيفة فهي بقيمة **02** أي **7.14%** وتتجلى وتقاس فاعلية القانون في إنقاص حالات التدهور الشديد الذي تعاني منه القصبة وذلك باحترام البيئة والعمران والمعالم والطرق...كل تفاصيل وعناصر المدينة التاريخية وماهو ملاحظ في أرض الواقع وانطلاقا من أجوبة المبحوثين إلى الجداول السابقة نجد أن تراث القصبة لايزال في حالة سيئة وأن هويته تندثر شيئا فشيئا نتيجة الفقر والتهميش ونقص التحسيس والإعلام والمشاركة فلو رجعنا إلى القانون **98/04** الذي ينادي بحماية التراث الثقافي نجد أنه سخر ترسانة قانونية لحماية هذا المعلم التاريخي فالمبحوثين أقروا بفاعليته بتحفظ أي تنطبق مثلا على المعالم الثقافية والمتاحف وبعض المساكن لأصحابها الأصليين ولكن بقية السكان هم في غفلة تامة عن المجريات القانونية وعليه فهم يتدخلون عشوائيا وفوضويا على الخصوصية التاريخية للقصبة عن جهل وفقر وقلة حيلة فالمعالم أعطتها التدخلات الاستعجالية أولويات والحكومة الجزائرية جعلت منها اماكن تنشيط ثقافي واجتماعي وخدماتي وذلك لإطالة عمرها من جديد أما المساكن فهي في طريق التدهور المستمر وكذا الفضاءات العمومية والساحات إلى غير ذلك من العناصر العمرانية للإطار المبني أو الغير المبني فبعض المبحوثين يرى ان هناك تبجيل وتأكيد لقوانين تكثف العناية والحماية لعناصر في المدينة التاريخية على حساب عناصر عمرانية أخرى وحسب رأيهم هذا أدى بالقانون يكتب نوع من الميول والتحيز.إضافة إلى فقدان الثقة في المسئولين من طرف السكان يجعل من مخالفاتهم أمر واقع لا مفر منه دون أي رادع قانوني، والغرض من القانون هو تدارك الضرر والمتضرر.وعلى حسب بعض المبحوثين هو أنه كلما اتجه القانون إلى

الاستخدامات الاستثمارية والسياحية والأبعاد الريفية فهو بذلك فهو بذلك يفقد رسالته وهدفه المنشود، حقيقة أن هدف قانون **98/04** هو تحقيق التنمية المستدامة والسياحة الثقافية احد أبعادها لكن لابد من الصبر وتحديد الأولويات فلا ينتظر ثمار من شجرة تحتضر.

خلاصة القول أن قانون **98/04** لابد له من المرونة ومسايرة المتطلبات المجتمعية.

جدول رقم (27): تقييد درجة الرقابة على العمران التاريخي للقصبة بواسطة قانون 98/04

المتغير	التكرار	النسبة%
كافية	10	%35.71
غير كافية	18	% 64.28
المجموع	**28**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين أقروا بأن درجة الرقابة على العمران التاريخي بالقصبة بواسطة قانون **98/04** فأكبر قيمة كانت غير كافية وقدرت ب **18** بما يقابلها **64.28**% أما الذين أقروا بأنها كافية فقد بلغ عددهم **10** أي ما يساوي **35.71**% فالرقابة على العمران التاريخي للقصبة تنقسم إلى رقابة قبلية ورقابة بعدية بواسطة مختلف الرخص والشهادات والتعمير كرفضه البناء والهدم والتجزئة وشهادة البناء وشهادة التقسيم وشهادة المطابقة وقانون العمران عموما اتخذ من هذه الأدوات كآليات للرقابة قبل وبعد إنجاز مختلف التدخلات والعمران التقليدي شأنه شان العمران الحديث والمعاصر يخضع لنفس آليات الرقابة العمرانية وقانون **98/04** لايخرج في محتواه ومضمونه على القانون أو قوانين التعمير العام في الجزائر ولا يتناقض معها وهو بذلك يخضع لرخصة البناء عند الرغبة في إدخال تعديلات أو صيانة و أو ترميم أو إلى رخصة هدم عند الرغبة في هدم جزئي أو كلي...

وشهادة للتقسيم العقاري وشهادة للمطابقة عند الانتهاء من الأشغال المزعم القيام بها غير أن هذه الآليات ظلت غير كافية نتيجة قلة والعي بالتراث وضعف رقابة السلطات المعنية وتساهلها هذا من جهة ومن جهة أخرى طول الإجراءات الإدارية وتماطل الإداريين والأعوان المعنيين باستصدار الرفض والشهادات فالمواطن يجد نفسه في حلقة كبيرة وطويلة من الوثائق والإجراءات التي يعتبرها كعراقيل فتجده يميل بسرعة ويفضل الطريق الغير قانوني والتدخل الغير عشوائي والضريبة تدفعها المدينة والتاريخية على حساب أصالة مساكنها وعراقة تاريخها،... والتساهل في تنفيذ العقوبات والجزاءات المالية أو المقيدة

للحرية أو الإكراه البدني نتيجة حالات سبقت فتقل الثقة والمصداقية في هذه الأساليب الردعية، فشتان وفرق كبير بين الترسانة القانونية الضخمة والمسطرة كآليات للرقابة لكن الواقع يقر بعكس ذلك.

جدول رقم (28) يمثل مدى المشاركة بين المؤسسات في تعزيز التدخلات.

المتغير	**التكرار**		**النسبة%**	
	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية
نعم	5	3	%17.85	%10.71
	08		% 28.58	
لا	20		%71.42	
المجموع	**28**		**% 100**	

يلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بعدم وجود مؤسسات أخرى لتعزيز نشاطات تدخلاتهم على القطاع المحفوظ هم **(20)** أي بنسبة **(71.42%)** أما المتبقون وبلغ عددهم **(08)** فمنهم من أقر بأن هناك مؤسسات تشاركهم في تدخلاتهم ذات طابع محلي وبلغ عددهم **(5)** أي (بنسبة **(17.85%)** أما من أقروا بأنها ذات طابع أجنبي فقد بلغت **(03)** أي(بنسبة **10.71%**) وما يمكن استنتاجه أن هناك مشاركة بين المؤسسات عموما على الصعيد العمراني والتقني كالبلدية والولاية، **OGEBC** و **ANSS** مختلف الإدارات والمؤسسات التي تكتسب الصفة التقنية والعملية لحي القصبة وهي مؤسسات عمومية ومحلية مشاركتها مع مؤسسات أخرى.

على الصعيد التقني، تخطيط، تطهير،... أما المشاركة مع مؤسسات أجنبية فتخص عموما مكاتب الدراسات الأجنبية المختصة بعمليات الترميم في القصبة كمكتب الدراسات التركي المختص بترميم مسجد كتشاوة حاليا أو مكتب الدراسات الإيطالي الذي قام سابقا بترميم حصن الرياس **(23) bastion**.

أما غياب المشاركة المؤسساتية فقد أرجعها بعض المبحوثين إلى ضعف القوانين التي تضبط أطار المشاركة من جهة واللامبالاة من جهة أخرى من طرف بعض المسئولين والخوف من تحمل المسؤولية فتمرير المسؤوليات تضيع معه القائدة المرجوة من التدخلات لأنقاض القصبة، وفي بعض الأحيان أرجع المبحوثين فإن غياب المشاركة في تعزيز التدخلات يرجع إلى استعجالية وضع من الأوضاع وعليه يتحتم إتخاذ القرار الاستعجالي الذي لايحتمل المشاورة والمشاركة وتعزيز لتدخل معين.

إضافة إلى غياب وحدة إدارية هو كل إليها مهام تسيير مشروع القصبة وتولي المهام وبذلك يكون هناك غموض في حدود السلطة والمسؤولية الإدارية ومع أن الحكومة الجزائرية تفطنت من خلال التجربة الماضية من التداول المشروع بين السلطات الإدارية وكيف أن حالة تراث القصبة زاد في التدهور فهي حاولت تدارك هذه القضية لكنها مازلت مطروحة حتى وإن لم تكن بنفس الحدة لكن مطروحة.

جدول (29): يمثل طابع المشاركة الذي يجمع المؤسسات.

المتغير	التكرار	النسبة%
استثماري	05	% 17.85
تخطيط	07	% 25
تمويل	01	% 3.57
إشراف	06	% 21.42
رقابة	04	% 14.28
تنسيق	02	% 7.14
جميعهم	03	% 10.71
المجموع	**28**	**% 100**

يلاحظ من خلال الجدول أن طابع المشاركة الذي يجمع بين المؤسسات أكبر قيمة مثلت التخطيط ب **(07)** مقابل **25%** بعدها الطابع إشرافي بقيمة **(06)** أي بنسبة **21.42%** بعدها الطابع الاستشاري ب**(15)** ب**17.85%** بعدها الرقابة بقيمة **(04)** أي بنسبة **14.28%** أما المبحوثين الذين أقروا بأن طابع المشاركة الذين يجمعهم هو (استشاري، تخطيط، تمويل، إشراف، رقابة، تنسيق) فقد قدر ب (03) أي بنسبة **10.71%** أما التنسيق فقد قدر ب **(02)** أي بنسبة **7.14%** أما التمويل فقدر ب **(01)** أي بنسبة **3.57%**.

وما يمكن استخلاصه أن هناك مؤسسات وحسب الآراء والإجابات أبداها المبحوثين أنها يمكن أن تقوم بأكثر من أداء أولها أكثر من طابع للمشاركة مع مؤسسات أخرى فلو رجعنا إلى الجدول السابق نجد أن المشاركة المؤسسة قليلة ومحتشمة سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي غير أن أغلب طابع للمشاركة كان على صعيد التخطيط (الصعيد العمراني والتقني) وذلك يتوافق مع محتويات الجداول رقم **(02، 03، 07)** وهي تحوي الاستشارة والتنسيق لأنه لا يمكن له أن يكون تخطيط دون استشارة وإشراف وتنسيق ورقابة.

أما طابع الإشراف فهو عموما يسمى هيئات المركزية وفي حالتنا هذه هي وزارة الثقافة أو وحداتها التنفيذية (**ANSS,OGEBC**) أو الوحدات المحلية (البلدية، الولاية) باعتبارها ممثلة الشعب والدولة وغالبا ما تكون المؤسسة المعينة بالاستشارة هي **ANSS** باعتبارها وحدة تنفيذية لوزارة الثقافة أما التمويل فهو من اختصاص الدولة فهي الممول المحلي والوحيد لمشروع الحفاظ على القصبة ممثلة في الوزارة الثقافية.

أما طابع الرقابة فيمكن أن يمارس في أكثر من مؤسسة وبين أكثر من مؤسسة بحكم اختصاص كل منها فالرقابة على العمران تجمع بين مختصين وخبراء من كافة الوزارات تقريبا (الاختصاصات) كالمهندسين المعماريين، مفتشي التعمير، أعوان أمن..

جدول رقم (30) يمثل حدود توفر ضوابط قانونية تحكم المشاركة المؤسساتية.

المتغير	التكرار		النسبة%	
نعم	نصوص قانونية	04	نصوص قانونية	%14.28
	أوامر	03	أوامر	% 10.71
	معاهدات وإتفاقيات	10	معاهدات وإتفاقيات	% 35.71
	مراسيم	03	مراسيم	% 10.71
	المجموع	05	المجموع	% 17.85
	25		%89.28	
لا	03		% 10.71	
المجموع	**28**		**% 100**	

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثين والبالغ عددهم **(25)** أي بنسبة **89.28%** قد أقروا بأن هناك ضوابط قانونية تحكم مشاركتهم وكانت المعاهدات والاتفاقيات أكبر قيمة حيث بلغت **10** أي بنسبة **35.71%** تليها النصوص القانونية ب **(04)** أي نسبة **14.28%** والأوامر والمراسيم سواء تنظيمية أو تنفيذية فبلغت **(03)** أي بنسبة **10.71%**أما المبحوثين الذين أكدوا على توفر جميع الضوابط القانونية فقد بلغ عددهم **(05)** أي بنسبة **17.85%.**

ومايمكن استنتاجه حول هذه النتائج أن المعاهدات والاتفاقيات هي التي تغلب على المعاملات والمشاركة بين مختلف القطاعات الوزارات أو حتى ضمن القطاع الواحد في بعض الأحيان وهذا وحتى يتسنى إعطاء طابع قانوني للتعاون والتنسيق والشراكة بين قطاعين أو أكثر، وتعد النصوص القانونية وسيلة أكثر تداولا أيضا إضافة إلى الأوامر (رئاسية أو وزارية) ومراسيم تنفيذية أو تنظيمية والتي تكون أكثر تفصيلا وشرحها لإزالة الإلهام والغموض والتأويلات.

فلو رجعنا إلى الجداول السابقة نجد أن المشاركة محدودة بين المؤسسات وذلك حسب الجدول **(28)** رغم توفر الضوابط القانونية ولقد أرجع المبحوثين إلى كون بعض الضوابط غير الواضحة أو غير معلن وغياب الإعلام عليها واطلاع المعنيين عليها.

جدول رقم (31): يمثل درجة وضوح ودقة الضوابط القانونية للمشاركة المؤسساتية:

المتغير	التكرار	النسبة%
واضحة	13	%46.42
مبهمة	03	% 10.71
نوعا ما	12	% 42.85
مجموع	**28**	**% 100**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الأكبر للمبحوثين الذين أقروا بأن القوانين التي تحكم شراكتهم المؤسساتية واضحة وقدرت ب **(13)** أي ما يقابلها **46.42%** أما نوعا ما فقد بلغت **(12)** أي بما يقابل **42.85%** أما أضعف قيمة فكانت من نصيب المبحوثين الذين أقروا بأن مستوى القوانين المحددة لمشاركتهم منهم وضعيفة وعليه وما يمكن استنتاجه أن قانون **98/04** كان ثريا وحاول الإجابة بكافة جوانب مشروع الحفاظ على القصبة محاولا تدارك النقص الكامن في التشريعات التي تصب في حماية التراث فلقد كان واضحا من حيث الصياغة ولم يحتمل التأويلات والفهم الخاطئ لبعض القوانين أو ملحقاتها، أما بالنسبة الذين أقروا بأنها نوعا ما فذلك يعود حسب أراء المبحوثين كون بعض المواد أو المراسيم أو الملاحق وردت في صفة حماية التراث الثقافي بصفة عامة ولم تحدد هل هو مادي أو الغير مادي.

أما بالنسبة للذين أقروا بأنها مبهمة فهي المواد التي تركت بدون مراسيم تنظيمية أو تكميلية توضيحية أو القوانين التي لم يتسنى الإطلاع عليها والإعلام والإعلان وإبلاغ الأطراف المعينة بها فعنصر الإعلام والإبلاغ التسلسلي الإداري جد هام كونه يشجع قنوات الإتصال التنظيمي ومن جهة أخرى يفسح المجال للإطلاع ومواكبة جديد التشريعات فقد يمكن إرتكاب أخطاء إدارية أو على مستوى القرارات...نتيجة عدم الإطلاع على الجديد في محتوى التشريعات.

جدول رقم (32): يمثل مدى وجود تعديلات على القانون 98/04 لضمان مسايرتها لخصوصية التراث المحلي

المتغير	التكرار	النسبة%
نعم	10	%35.71
لا	18	% 68.28
المجموع	**28**	**% 100**

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين وبلغ عددهم **(18)** أي نسبة **68.28%** قد أقروا بأنه لا توجد هناك تعديلات على قانون **98/04** أما العدد المتبقي من المبحوثين وقدر ب **(10)** أي **35.71%** فقد أجابوا بأن هناك تعديلات وما يمكن استنتاجه وحسب آراء بعض المبحوثين حتى وإن كانت تعديلات فهي تكمن فقط **3** لوائح تنظيمية بين الإرادات من أجل تسهيل المهام الإدارية والتي هي أصلا من وحي القانون الإداري أو من خصوصيات القانون الإداري وليس قانون يتعلق بالتراث أي له خصوصية الشائكة.

أما الذين أقروا بعدم وجود تعديلات لتضمن مسايرتها الخصوصية التراث المحلي فهم يقصدون تعديلات عميقة تمس المسايرة والمواكبة الحقيقية للتغيرات المجتمعية وقد أعطوا مثالا بإعادة النظر في شرط انتقاء المهندسين المعماريين أو المقاولين أو أعوان الرقابة وإعادة ضبط شروط التخطيط التي تراعي الخصوصية الإسلامية والعربية والتشجيع القانوني لها.

كذلك إعادة النظر في القوانين وأدوات التهيئة والتعمير التي هي مستوردة ومتبقية من النظام الكولونيالي الذي لايمد لنا بصلة كما أشاروا إلى ضرورة سن قوانين وتشريعات تركز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والجمالية للتراث عموما، كما أشاروا ويا حبذا لو تكن التشريعات وتعديلات تعطي

وتبرز خصوصية القصبة لأن القصبة ليست كالقصر الصحراوي وقصبة الجزائر العاصمة وليست كقصبة دلس أو تلمسان.

جدول رقم (33): يمثل درجة تقيد الأطراف المعنية بالقوانين المتعلقة بقانون 98/04.

المتغير	التكرار	النسبة%
قوي	8	%28.57
متوسط	12	% 42.85
ضعيف	8	% 28.57
المجموع	**28**	**% 100**

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن درجة تقييد الأطراف المعنيين بالحفاظ على القصبة بالقوانين المتعلقة بقانون **98/04** كانت القيمة الأكبر لفئة متوسط وقدرت ب **12** أي مايقابل **42.85**% تليها بقيمة متساوية لكل من قوي وضعيف بقيمة 8 أي بنسبة 27.57% وما يمكن قوله أن الأطراف المعنيين بمشروع الحفاظ وإنقاذ القصبة جلهم ينتمون إلى مؤسسات عمومية محلية وماهو متعارف عليه أنه هناك هيارشية في السلطات واتخاذ القرار وكذا المسؤوليات فلكل مؤسسة هيكلها التنظيمي ونظامها الداخلي الذي يحكمها ونظامها المالي وعليه فحسب رأي المبحوثين قانون **98/04** به قصور من ناحية إلزام كافة الأطراف المتدخلين في مشروع الإنقاذ وليس فقط التركيز على أعوان الرقابة والتفتيش...

ولكن لابد من أخذ بعين الإعتبار التركيبة التنظيمية للمؤسسات المتدخلة في المشروع وحتى الأجانب ويرجع التقيد المتوسط والضعيف إلى الإبهام الذي يكتنف بعض القوانين وعدم وضوح حدود المسؤوليات وتداخلها وعدم وضوح بعض القوانين مما يفتح باب التأويلات والثغرات القانونية وغياب بعض القوانين التي من المفروض أنها تكون بحكم تطور ومتطلبات الشركات و الاتفاقيات بين المؤسسات بشكل مستمر لما يمليه السوق العقاري وسوق العمالة والسوق الحرة من جهة وعولمة التراث من جهة أخرى.

جدول رقم (34): يمثل تقييم العقوبات المسلطة في مجال إرتكاب مخالفات حسب قانون 98/04 .

المتغير	التكرار	النسبة%
كافية	20	%71.42
غير كافية	08	% 28.57
المجموع	**28**	**% 100**

ما يلاحظ من خلال الجدول عدد المبحوثين أكبر والذي بلغ **20** أي بنسبة **70.42%** قد اقروا بأن العقوبات المسلطة في حالة تعدي على العمران التقليدي بالقصبة كافيا وهذا حسب قانون **98/04** ولقد خصص بابا للرقابة وأجهزتها وبابا للمخالفات والجزاءات وقد أبدى المبحوثين آراءهم بالإيجاب أي أنها كافية وذلك لتنوعها وتدرجها على حسب درجة المخالفة ثم جنحة ثم الجناية أو المرتكبة في حق التراث فهذه التسلسلية في تصنيف وترتيب المخالفات تبعها أيضا تدرج في الجزاءات العقوبات تتدرج وتتأرجح بين الإنذارات والغرامات المالية والإكراه البدني .أما المبحوثين الذين أبدوا رأيهم بأنهم غير كافية كون مسلسل التدهور العمراني مازال مستمرا في القصبة والسكان غير مبالين بالقوانين والجزاءات كون هناك غياب للصرامة في الجزاءات من جهة والاستهانة بالجزاءات والاستخفاف بها من جهة أخرى وعلى حسب رأي أحد المبحوثين أن السجن آو الإكراه البدني يعتبر نعمة وليس نقمة لبعض الأشخاص وبالتالي لا يعتبر رادعا قانونيا ناجحا وأيضا الغرامات المالية وما يسجل من تماطل وتحايل في تسديدها خاصة النافذة منها.

والعقوبات ليس معني بها الأفراد فقط وإنما هناك عقوبات تسلط على المؤسسات التي ترتكب مخالفات في حق التراث ويوجد هناك قسم للمنازعات الإدارية مكلف بذلك ويحكمها القانون الإداري فلكل مؤسسة معينة بالتدخل في القطاع المحفوظ للقصبة جملة من القوانين تنظم علاقاتها بالمجال التاريخي .

جدول رقم (35): يمثل تقييم درجة الصرامة في تطبيق العقوبات لقانون98/04 .

المتغير	التكرار	النسبة%
صارمة	06	%21.42
غير صارمة	12	% 42.85
نوعا ما	10	% 35.71
المجموع	**28**	**% 100**

يلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن درجة الصرامة في تطبيق عقوبات المتعلقة بقانون **98/04** غير صارمة وذلك بقيمة **12** أي ما يقابلها **42.85%** تليها بقيمة ليست بفارق كبير (مقاربة) لنوعا ما وقدرت ب **10** أي **35.71%** أما الصارمة فقد مثلت **6** أي **21.42%** وما يمكن استنتاجه هو أن غياب الصرامة الردعية يرجع في بعض الأحيان إلى غياب البديل أو الحل والمخالفات العمرانية عموما والمخالفات على التراث العمراني خصوصا يجر نحو متاهة أزمة السكن والفقر والفئات المهمشة وهي قضايا سياسية أكثر منها اجتماعية فلجوء السلطات إلى التغافل في كثير من الأحيان على المخالفات العمرانية لكي لا تفتح ملفات أزمة السكن... والحكومة في غنى عنها إضافة إلى متغير آخر وهو التهاون والتراخي الذي يتصف به لعض أنواع الرقابة من كافة الفئات والاختصاصات على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر فالتهاون في أداء مهامهم القانونية فسح المجال للتمادي والتطاول على المدينة التاريخية وبالرجوع إلى الجدول رقم **(33.34)** على التوالي يمكن استنتاج العلاقة بين تقيد الأطراف بالقوانين ودرجة العقوبات لنعرف حقيقة العلاقة والنتيجة متوقعة على مستوى الصرامة في تطبيق الجزاءات.

جدول رقم (36): يمثل اقتراحات حول التشريعات المتعلقة بقانون 98/04

المتغير	التكرار	النسبة%
مهندس معماري	08	%28.57
المقاولين	06	21.42%
الإجراءات الإدارية وعامل الوقت	09	%32.14
الشراكة والمشاركة	03	% 10.71
تشجيع اللامركزية الإدارية	01	%3.57
الجمعيات	01	% 3.57
المجموع	**28**	**%100**

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر قيمته كانت لمتغير إجراءات الإدارية وعامل الوقت حيث بلغت **9** أي مايساوي **32.14**% تليها إعادة النظر في شروط إنتقاء المهندسين المعماريين ب **8** أي **28.57**% ثم المقاولين وموصفاتهم ب **6** أي بنسبة **21.42**% وبعدها قيمته **3** لتحسين الظروف القانونية الشراكة والمشاركة على الصعيدين المحلي والأجنبي وبلغت قيمة إقتراح تشجيع اللامركزية الإدارية بقيمة مساوية للجمعيات وذلك بقيمة **1** أي بنسبة **3.57**% وعليه ما يمكن استنتاجه أن قانون **98/04** وحسب مقترحات المبحوثين بحاجة إلى إعادة نظر في شروط إنتقاء المهندسين المعماريين وكذا المقاولين الذين يستلمون مختلف الأشغال المتعلقة بمشاريع الحفاظ على القصبة كما تعد الإجراءات الإدارية المتعلقة بإصدار الرخص والشهادات العمرانية وكذا إجراءات التنازل والبيع الإيجار كلها إجراءات طويلة والتمريرات الإدارية من شانها أن ترهق المواطن من جهة وتضيع الوقت للتدخل الذي قد يكون قد فات الأوان عليه وكذا إعادة النظر في قانون الجمعيات ومسالة التمويل بها وضرورة تكليف وحدة إدارية كتولي ولاية الجزائر لمهام المشروع .

I. عرض النتائج العامة المتعلقة بالإستمارة الموجهة للفاعلون الإجتماعيون:

1. عرض النتائج المتعلقة بالبيانات العامة للمبحوثين :

من خلال تبويب بيانات إستمارة المقابلة الموجهة لمختلف الفاعلون الإجتماعيون المتدخلون في مشروع الحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة توصلنا إلى بيانات كمية تتعلق بمختلف المحاور المسطرة فيها وقد تم التعرض إلى إعطاء تحليلات وتفسيرات لمختلف هذه الدلالات الكمية التي في أصلها هي دلالات كيفية تم ترجمتها وفق أسلوب الجمع بين ماهو كيفي وكمي تحت لواء المنهج الوصفي بأدوات المنهجية المختلفة والمختار منذ بداية البحث كموجه لمختلف محطات البحث إلى غاية الوصول إلى النتائج. والمواصفات العامة والشخصية لعينة البحث تمثلت فأن أغلبية أفراد العينة هم من فئة الذكور وقدر ذلك ب**82.14**% وذلك حسب نتائج (جدول **1** وقد أرجع ذلك إلى طبيعة العمل الإداري الذي يتوافق مع فئة الذكور أكثر من الإناث نتيجة عوامل ثقافية و إجتماعية و إقتصادية كما أن أغلب أفراد العينة كانوا من رؤساء المصالح وذلك بنسبة **21.42%**حسب **جدول 2)** وذلك راجع لكثرة إنشغالات المسيرين حيث تم توجيهها لإجراء المقابلة إلى مسؤولي المصالح المعنية والمباشرين ليتم تزويدنا بالمعلومات اللازمة لاستمارة المقابلة وكان أحيانا بدافع تملص المديرين وتحفظهم على إبداء معلومات معينة بدافع المساس بسياسة الدولة.

أما فيما يخص توزيع أفراد العينة البحثية حسب متغير مدة شغل المنصب فقد تم التوصل إلى أن أغلبيتهم ينتمون إلى الفئة الزمنية من [**5-10**[سنوات وذلك بنسبة **50 %**(جدول **3**) وهي مدة تتوافق تقريبا مع دخول المخطط الدائم لحفظ القطاع المحفوظ للقصبة وحيز التنفيذ المصادقة عليه منذ **2012** أي منذ ذلك الحين هناك موجة للتوظيف الإداري وذلك لتعزيز العمل على مستوى إدارات مختلفة وعديدة لها دخل مباشر أو غير مباشر في مشروع الحفاظ إضافة إلى أن السياسة المالية للدولة في هذه الفترة تسمح بحركة للتوظيف.

أما فيما يخص العمل السابق للمبحوثين فقد تبين أن معظم المبحوثين ينتمون إلى نفس القطاع الوظيفي (مصلحة ، مديرية ، وكالة .....) وذلك قدر بـ **57.14%**(جدول **4**) بما يعني أن جل الإدارات محل الدراسة تعمل وفق مبادئ التحفيز الإداري من أجل الوصول إلى رضاء وظيفي وذلك عن طريق

التدريبات وإحترام الخبرات والكفاءات وأن هناك حراك وظيفي داخلي وهذا يفسر من جهة بعدم السماح لتوظيف إطارات جديدة من سوق الشغل وإحتكار المناصب وبالتالي عدم توفر تدفق لمهارات وكفاءات شبابية جديدة تعطي للمشروع التنموي لإحياء القصة بعدا مستداما .

وقد سجل أن معظم أفراد العينة طبيعية عملهم هو عمراني وتقني وهذا على حسب طبيعة المشروع الذي يندرج ضمن أحد المحاور الكبرى لصياغة السياسات الحضرية وقدر ذلك بنسبة **28.57%** ومعنى ذلك أن سياسات التوظيف وتوصيف الوظائف قد ركزت على البعد التقني للمشروع وبالتالي إستحداث مناصب تتوافق مع هذه الطبيعة ، وحقيقة أن المشروع هو بالدرجة الأولى ذو طابع عمراني وتقني غير أن ذلك لا ينفي من ضرورة توفر خبرات ومؤهلات علمية في مجالات أخرى لأن المشروع ذو أبعاد عديدة والتنمية المستدامة تؤمن بالتكامل والجمع بين كافة المقاربات المعرفية ضمن المقاربة النسقية و إستخدام المناهج التكاملية والشمولية لفهم حقيقة مختلف الظواهر و بإعتبار الحفاظ على المدينة التاريخية من أهم القضايا والظواهر الحضرية التي يشترك فيها عدة رؤى علمية ومنهجية من أجل توظيفها كأحد آليات التنمية المستدامة.

أما فيما يخص مدى ملائمة المنصب الحالي الذي يشغله المبحوثين ومجال حفظ التراث الثقافي والعمراني للقصبة فقد تبين أن جل المبحوثين ليست لهم صلة علمية بهذا المجال وقد قدر ذلك بنسبة **67.85%**وهذا ما يدل على أن تجربة الجزائر في مجال الحفاظ على التراث العمراني والثقافي بالمدن لازالت غير كبيرة والدليل هو عدم تكوين كفاءات علمية كافية ومؤهلة لمثل هذا المشروع التنموي الهام والذي له صداه الوطني وحتى العالمي

أما فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة على حسب نوع تدخل المؤسسات التي ينتمون إليها على مستوى مشاريع الحفاظ على القصبة فقد تم التوصل إلى أنهم في مؤسسات تابعة للتدخل في المشروع على الصعيد التقني من أعمال وأشغال وقدر ذلك بنسبة **21.42%**(جدول**07**) شخص التهيئة العمرانية والترميم والصيانة وهي الطبيعة الغالبة للمشروع وهي سبل إحياء القصبة من جديد وذلك عن طريق مختلف السبل والطرق العلمية والتقنية وتدخلات على المجال الحضري من تهيئة وإعادة تهيئة وتحسين وتطوير وتحديث وإعادة بناء وإزالة وترميم وصيانة ضمن رؤية لمنهاج التطوير الحضري والتي تعد سياسة الحفاظ الحضري أحد آلياته وأساليبه وعليه فالحكومة الجزائرية في إطار تطبيق مبادئ الاستدامة

على التراث الذي تزخر به عموما والتراث المتعلق بالمدن التاريخية في الأوساط الحضرية خصوصا قد أولته الكثير من الإهتمام برسم السياسات العامة .

أما بالنسبة لطابع المؤسسة التي ينتمي إليها المبحوثين فقد تم التوصل إلى أن جل المؤسسات التي ينتمي إليها المبحوثين هي ذات صفة محلية وذلك بنسبة **100%**(جدول **8**)هي تخضع للسلطة العليا على الرغم من أن المشروع لرصداه العالمي حيث صنفت القصبة من طرف اليونيسكو كتراث عالمي سنة **199**2 ويعني أن التراث المصنف عالميا ليس من حق الدولة بعينها وإنما هو إرث حضاري وإنساني فهو حق عالمي ، إضافة إلى التعديل الدستوري الجزائري الأخير أين أقرت فيه الثقافة كحق وعلى هذا الأساس فالقصبة جزائرية صرفة ومشروع إحياءها وإعادة بعثها من جديد للجزائر والجزائريين وكذلك مصدر التمويل فهو يتوقف على الطابع المؤسساتي فقد تم التوصل إلى أن مصدر محلي وذلك سنة **96.42%**(جدول رقم**9**)وذلك بتخصيص أغلفة مالية وميزانية خاصة لمشروع الحفاظ ومختلف أشغال التدخلات والتي نرعاها بصفة رسمية الدولة ممثلة في الراعي الأول هو وزارة الثقافة الجزائرية والمخصصات المالية للحفاظ على القصبة يتم اقتراحها والتصويت عليها على مستوى مجلس الأمة .

فيما يتعلق بمدى خضوع أفراد العينة لتدريب وظيفي في مؤسستهم يحضا مجال الحفاظ التراث في القصة و حسب معطيات الجدول رقم **(10)** فقد تم التوصل أن أفراد المبحوثين قد خضعوا لتدريب وظيفي و قدر ذلك بنسبة **64.28%** وكان ذلك بواسطة خبرات أجنبية أكبر من الخبرات المحلية وخاصة منها الوظائف التقنية و العمرانية و ذلك من أجل تحسين المستوى و الأداء الإداري و رفع من مدى و إمكانية و فرص إنجاح المشروع و جعل المقاربة النظرية لإستدامة التراث أكثر إسقاطا و تجسيدا في أرض الواقع ويعد تبادل الخبرات الأجنبية سلاح ذو حدين فمن جهة اكتساب مهارات ووسائل ، وتجارب دول سابقة في المجال عن التجربة الجزائرية و من جهة أخرى ليس هناك ضمان كافي بأن يبقى للتراث خصوصية المجتمعية و الثقافية و الإجتماعية .... لأن لكل مجتمع خصوصية و المدن التاريخية و التراثية تختلف خصوصيتها من مجتمع إلى آخر و حتى ضمن المجتمع الواحد. أما فيما يخص إعتماد إستراتيجية في التخطيط في المؤسسة فقد أقر المبحوثين بصفة إ جمالية قدرت ب **100%** ، اغلبها التخطيط يكون من الأعلى إلى الأسفل وذلك بنسبة **64.24%** و ذلك حسب المعطيات رقم **11** .

أما بالرجوع للجدول رقم **12** الذي يمثل حدود تدخل المؤسسة التي ينتمي إليها المبحوثين فقد تم التوصل غلى حل المؤسسات التي ينتمي إليها المبحوثين حدود تدلهم بقدر متساوي بين حدود القطاع المحفوظ للقصبة و المدينة ككل وذلك بنسبة **35.71%** مما يعني أن السياسة الحضرية للحفاظ على القطاع المحفوظ للقصبة يندرج ضمن تسطير السياسة الحضرية العامة للمدينة ككل و ذلك بواسطة أو يتجلى ذلك في المؤسسات الإدارية التي تسهر على تحقيق إطار معين مناسب للسكان و تحقيق حياة أفضل لسكان القصبة شأنهم شأن بقية أجزاء المدينة المختلفة وفق مبدأ العدالة الاجتماعية و المجالية .

II. عرض النتائج المتعلقة ببيانات محور التنمية المستدامة و القصبة :

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **13** و الذي يمثل مختلف التدخلات الحضرية المقامة لحد الساعة على القصبة ومدى مساهمتها في تطوير الحي فلقد تم التوصل أن **75%** من المبحوثين أقروا أنها لا تساهم بشكل كبير في تطوير الحي مما يطرح جملة من التساؤلات ، ما السب في ذلك ؟ رغم الجهود المبذولة و الأهداف المسطرة و الطاقات المادية و البشرية المتوفرة .

أما فيما يتعلق برأي المبحوثين بخصوص مكانة مشروع القصبة ضمن المشاريع التنموية في الولاية و المدينة ككل و ذلك من خلال جدول رقم **14** فقد تبين أن المشروع حقيقة يحظى بمكانة ضمن المشاريع التنموية و ذلك بنسبة **100%** أما بنسبة **78.57%** فهي أهمية كبيرة يعني أنه و بالمقارنة مع التجارب السابقة للحفظ على القصبة هناك إرادة سياسية حقيقية و قوية هذه المرة .

كما تم التوصل من خلال الجدول رقم **15** أن نسبة **46.42 %** من المبحوثين تم رصد وواقع وتراث القصبة لديهم بأنه في حالة سيئة و كسابق الذكر مختلف التدخلات لم تساهم في تطويره بالقدر الكافي على الرغم من احتلال المشروع التنموي للحفاظ على تراث القصبة مكانة ضمن المشاريع التنموية الأخرى في المدينة (حسب الجدول السابق).

أما فيما يخص نجاح تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الحفاظ على القصبة فقد تم رصد **57.14 %** كتأييد لذلك و يتجلى ذلك في بروز الإرادة السياسية الفعلية و إعادة إحياء معالم أثرية و توظيفها لأغراض إدارية وثقافية وتربوية ..... وعودة بعض الحرف التقليدية اندثرت في السابق و نشاط و لونسبي للحركة السامية و ذلك حسب نتائج الجدول رقم **16** .

أما من خلال نتائج الجدول رقم **17** و الذي مثل حملة الإعترافات التي تنقص من حدة المعيقات التي دون تخفيف استدامة لتراث القصبة فلقد تم تأكيد على ضرورة تحسس ورفع الوعي بأهمية التراث وذلك بنسبة **42.85 %** وكذا صرامة في تطبيق التشريعات المتعلقة بحفظ التراث و ذلك بنسبة **28.57 %** .

III. عرض النتائج المتعلقة ببيانات محور السياسات الحضرية و القصبة :

من خلال الجدول رقم **18** تم التوصل إلى أن هناك تعامل بالإجماع من طرف المبحوثين مع مخطط (**ppsmvss**) وذلك بنسبة **100** % و على جميع الأصعدة أي باختلاف نوع التدخل ، نطاق التدخل.....

وعلي يمكن القول بأن هذا المخطط يمكن اعتباره كمرجع أساسي لكل ما يتعلق بالقطاع المحفوظ للقصبة فهو بديل ل (**pos**) ويعد أداة قانونية و تقنية لتجسيد سياسة الحفاظ الحضري على القصبة و أن **50 %** من المؤسسات مهما كان نوعها تعد مصدرا للمعلومات و المعطيات في شتى الجوانب أجتماعية ، عمرانية ....

أما من ناحية تقييم مستوى محتوى المخطط ومن وجهة نظر المبحوثين فلقد تم التوصل إلى أن **85.71** % هو بمستوى جيد جدول (**19**) ، يليه الجدول رقم (**20**) أين نسبة **60.71** % تعبر عن إمكانية اتخاذ المخطط

(**ppsmvss**) كإطار مرجعي في المشاريع التنموية في المدينة باعتبار القصة نواة المدينة الأولى ، أما فيما يخص رصد نتائج المخطط بين المأمول و المعمول به على أرض الواقع فتعتبر نتائجه في تقدير مختلف الفاعلين غير مرضية وذلك بنسبة 64.25% وذلك حسب نتائج الجدول (**21**).

أما مختلف المعتقدات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من (**ppsmvss**) فقد تم إرجاعها إلى معيقات شتى و هي اجتماعية واقتصادية وبيئية و تقنية و تشريعية بنسبة **53.57**% حسب نتائج الجدول (**22**) و أما مختلف الحلول المقترحة من طرف المبحوثين من نجاح و فعالية فهذا المخطط قد تم التأكيد على تحديث المخطط و ذلك بنسبة **46.42** % وذلك حسب نتائج الجدول رقم (**23**).

IV.عرض النتائج المتعلقة ببيانات محور التشريعات الحضرية و القصبة:

من خلال الجدول رقم **(24)** تم التوصل بأن هناك إجماع و اتفاق حول التعامل مع قوانين وتشريعات وقانون **98/04** باعتباره القانون الذي من خلاله استطاعت الحكومة الجزائرية تقنين الحماية و الحفاظ على التراث الثقافي المادي و الغير المادي وقد بلغ ذلك نسبة **100** %

أما بالرجوع إلى الجدول **(25)** نجد أن تقييم المستوى القانوني لقانون **98/04** قد كان جيدا و ذلك بنسبة **89.28** % من إجمالي المبحوثين .

أما مستوى فاعلية قانون **98/04** فقد تأرجح نحو المتوسطة و و ذلك بقيمة **57.14** % لكون مختلف مظاهر التدهور في القصبة مازالت منتشرة عدا الحفاظ على بعض المعالم الأثرية و القصور، وذلك حسب نتائج الجدول **(26)** .

أما درجة القرابة على العمران التاريخي للقصبة بواسطة قانون **98/04** فبقد تبين من خلال نتائج الجدول رقم **(27)** أنها غير كافية و التي هي في محتواها و مضمونها تكمل و لا تتناقض مع مختلف قوانين التعمير .فيما يخص درجة المشاركة بين مختلف المؤسسات في تعزيزي التدخلات على القصبة فلقد بينت نتائج الجدول رقم **(28)** أنه لا يوجد مشاركة مؤسساتية و ذلك بنسبة **71.42%**.

ومن خلال الجدول رقم **(29)** و الذي يمثل طابع المشاركة الذي يجمع المؤسسات و الطابع الغالب هو طابع التخطيط و ذلك بنسبة **25** % و ذلك على حسب نشاط المؤسسة السائد و إضافة إلى طبيعة التدخل .

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(30)** و الذي يعكس مدى توفر ضوابط قانونية تحكم هذه المشاركة المؤسساتية فقد بينت نتائج الجدول أن **89.28%** موجودة و متوفرة وأن أكبر نسبة مثلت شكل المعاهدات و الإتفاقيات ب **35.71%** .

أما نتائج الجدول رقم **(31)** فلقد بينت أن الضوابط القانونية للمشاركة المؤسساتية هي واضحة و ذلك بنسبة **46.42%** .

أما في ما يخص الجدول رقم **(32)** و الذي يبين مدى وجود تعديلات على قانون **98/04** وهذا الضمان مسايرته لخصوصية التراث المحلي عموما و تراث القصبة خصوصا فغنه قد تبين أنه لا يوجد لتعديلات و ذلك بنسبة **64.28%** .

أما الجدول رقم **(33)** و الذي يعكس درجة تقيد الأطراف المعنية بالقوانين المتعلقة بقانون **98/04** و لقد بينت النتائج أن درجة التقيد المعنيين هي متوسطة و ذلك بنسبة **42.85%** .

أما في ما يخص تقييم العقوبات و الجزاءات المسلطة في مجال ارتكاب مخالفات حسب قانون **98/04** من الناحية التشريعية (**البعد التشريعي**) فهي تعتبر كافية و ذلك بنسبة **71.42%** و ذلك حسب نتائج الجدول رقم **(34)** .

أما بالرجوع غلى الجدول رقم **(35)** و الذي يمثل درجة الصرامة في تطبيق العقوبات حسب قانون **98/04** وهو (**البعد التنفيذي**) للتشريعات أو القانون الرامي لحماية وحفظ التراث الثقافي فقد تم تقييمها على أنها غير صارمة و ذلك بنسبة **42.85** % .

أما ومن خلال نتائج الجدول رقم **(36)** فنجد أن أكبر نسبة فيما يخص إقتراح تعديلات على التشريعات المتعلقة بقانون **98/04** قد ركزت على إجراءات وتعديلات قانونية وإدارية تمس الإجراءات الإدارية و عامل الوقت على كافة المستويات مثلا ، المناقصات ،الفصل في المنازعات ،استصدار مختلف الرخص و الشهادات، وذلك بنسبة **32.14%**.

ثانيا/ تبويب وتحليل وتفسير بيانات الاستمارة المتعلقة بالسكان:

I. المحور الأول: متعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين:

الجدول(01):يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	75	60,0	60,0	60,0
	ذكر	50	40,0	40,0	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة وقيمة كانت لفئة الإناث وقدرت بـ **75** أي بنسبة **60%** بينما الذكور نجد **50** أي مايقابلها نسبة **40%**وهذا يعني أن في أغلب الّأحيان المرأة أكثر تواجد في المنزل من الرجل ومن جهة ؟أخرى حتى مع تواجد الرجل في المنزل فعند ؟إجراء الاستمارة الميدانية فلكوني باحثة إمرأة عند قيامي بالاتصال بالمسكن مباشرة في حالات تواجد المرأة يقوم الزوج بإسناد المهمة لها وهذا من باب الحرمة من والحشمة لأننا نظل في مجتمع محافظ له عاداته وتقاليده، ولكن هذا لم يمنع من وجود نسبة من الرجال ممن أقامنا معهم حوار الاستبانة وهذا نظرا لكون إما زوجاتهم غير موجودات غائبات أو غير موجودات وحالات انفصال، وفاة .....

وعليه فلقد أجريت أسئلة الاستمارة مع وحدة العينة وهي الأسرة الممثلة في الزوجين.

جدول رقم(02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرمل	15	12,0	12,0	12,0
	مطلق	19	15,2	15,2	27,2
	متزوج	64	51,2	51,2	78,4
	أعزب	27	21,6	21,6	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أن فئة المبحوثين المتزوجين بلغت **64** أي ما يقابلها **51.20 %** تليها فئة العزاب ب **27** أي ما يقابلها **21.6%** ثم فئة المطلقين **15.2%** وأخيرا فئة الأرامل **15** أي **12 %**

وما يمكن استنتاجه أن أغلب المبحوثين في القصبة يكونون أسراً وفق ما تمليه عاداتنا وتقاليدنا ودينا، بناء اجتماعي وثقافي وفق الشرعية المجتمعية.

جدول رقم 03 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أواكثر 40	49	39,2	39,2	39,2
	30-40 من	33	26,4	26,4	65,6
	20-30من	29	23,2	23,2	88,8
	أقل20	14	11,2	11,2	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال أن أكبر قيمة كانت للفئة العمرية **40** سنة فأكثر وذلك ب **49** أي ما يقابلها **39.2 %** تليها الفئة العمرية **40-30** سنة وذلك بقيمة **33** أي بسبة **26.4** % تليها الفئة العمرية **30-20** سنة وذلك بقيمة **29** أي بنسبة **23.2 %** وأخيرا الفئة العمرية أقل من **20** سنة وذلك بقيمة **14** أي بنسبة **11.2%**

وما يمكن استنتاجه أن أغلبية المبحوثين هم في سن يؤهلهم لإبداء الجدول السابق وإضافة وبالرجوع إلى الجدول رقم(**01**) نحو تأجيل المبحوثين هم من النساء المتزوجات، لهن قدر كافي من الخبرة في مجال الحياة الاجتماعية بالقصبة وكذا الرجال وعليه يمكن لهذه الفئة العمرية ، المرتفعة (**40 سنة فأكثر**) أن تفيد البحث ولمده بالمعلومات اللازمة.

جدول رقم 04: يمثل توزيع أفراد العائلة حسب المستوى التعليمي:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أمي	17	13,6	13,6	13,6
	يقرأ-يكتب	11	8,8	8,8	22,4
	ابتدائي	22	17,6	17,6	40,0
	متوسط	21	16,8	16,8	56,8
	ثانوي	41	32,8	32,8	89,6
	جامعي	13	10,4	10,4	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر قيمة للمستوى التعليمي الثانوي بـ**41** وذلك بنسبة **32.8 %** تليها نسبة الابتدائي ب **22** وذلك بالنسبة **17.6%** ، بعدها فئة المستوى المتوسط ب **21** وذلك بالنسبة **16.8%**وبعدها نسبة المستوى الأمي ب **(17)** أي نسبة **13.6 %**وبعدها المستوى الجامعي ب **13** أي بنسبة **10.4 %** وأخيرا مستوى يقرأ ويكتب وذلك بقيمة **(11)** أي بنسبة **8.8%**

ونستنتج من ذلك أن المبحوثين في معظمهم لهم مستوى ثانوي أي لا بأس به وهذا ما يعطي مؤشرا ايجابي لتفاعلهم مع الموضوع وفهمهم له وإبداء أراء مستمرة حول الموضوع إضافة أنه يمكن أن نستنتج أنه بالقصبة سكان لهم مستوى تعليمي لا بأس به وأن مجال الدراسة يتحكم على خدمات للتعليم وإمكانيات اجتماعية وثقافية ترفع من مؤهلات السكان وتقريبا النسب القليلة كانت من نصيب فئة الأميين والذين يقرؤون ويكتبون وإضافة إلى تدني المستوى الجامعي أي أن جل المبحوثين يقع مستواهم في المتوسط و المعقول ويمكن الاعتماد عليهم في إبداء أرائهم حول موضوع الدراسة.

جدول رقم (05): يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع المهنة:

						Total
			موظف	تاجر	متقاعد	
نعم	Effectif	72	42	13	17	72
	%	57 ,6%	58,3%	18,1%	23,6%	100,0%
لا	Effectif	53	0	0	0	53
	%	42,4%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	42	13	17	125
	%	100,0%	33,6%	10,4%	13,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن **(72)** من المبحوثين أي بنسبة **57.6%** يعملون ومنهم **42** أي ما يقابل نسبة **58.3%**هم من الموظفين و**(13)** أي بنسبة **(18.1%)** هم من التجار و**(17)** أي بنسبة **(23.6%)** هم متقاعدين وعليه نستنتج أن السكان يمتعون بمستوى تعليمي لا بأس به حسب(جدول المستوى التعليمي) وهذا ما يؤهلهم أن يمتهنوا مهن في الوظيف العمومي ويكون لهم ،دخلا منتظما تعيلون به أسرهم وأيضا فئة التجار والذين يستغلون في المهن الحرة لتجارة الخضر والفواكه تجارة الألبسة الأغذية، الأدوات الكهرومنزلية،.....

أو متقاعدين أي كانوا يستغلون في مهن ووظائف حكومية كالتعليم والصحة و الصيد البحري،...وكل المهن التي عموما اكتشفنا من خلال الوزارة والمقابلة الميدانية أنها تربية من محال سكناهم في القصبة وأنها مارسوها منذ زمن طويل تقريبا بعد الاستقلال.أما الذين صرحوا أنهم لايشتغلون فقد بلغ عددهم **53** أي بنسبة **42.4%**

وما يمكن ملاحظة أن المهن التي يمارسها المبحوثين هي تختلف عن طبيعة المهن التي كان يمارسها السكان فيما قبل في القصبة كالحرف التقليدية، ومهن بحرية،.....وهذا نتيجة التغير الاجتماعي والحراك المهني والاجتماعي الذي شهدته الجزائر وعلى صعيد كافة مدنها بعد الاستقلال وموجة التحضر التي احتاجتها.

جدول رقم 06 : يمثل الدخل الشهري لأفراد العينة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	18000أقل	28	22,4	22,4	22,4
	18000-28000	20	16,0	16,0	38,4
	28000-38000	49	39,2	39,2	77,6
	38000فأكثر	28	22,4	22,4	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر قيمة كانت للفئات التي دخلها الشهري من **28000-38000** أي بقيمة **49** وبنسبة **39.2 %** تليها بقيمة **(28)** أي ما يقابلها **22.4 %**للمبحوثين الذين يقل دخلهم الشهري عن **18000** دج والذين يفوق **38000**دج وأخيرا المبحوثين الذين يتراوح دخلهم الشهري من **18000**دج-**28000**دج بقيمة **20** أي بنسبة **16%** وعليه وما يمكن استنتاجه من الجدول السابق أن معظم المبحوثين هم من الموظفين وعليه فدخلهم يتعدى الأجر القاعدي المقدر ب **18000** دج وهذا حسب قانون الوظيف العمومي الجزائري، إضافة إلى المتقاعدين والتجار العاديين عموما ينتمون إلى هذه الفئة من الدخل آما المبحوثين الذين يقل دخلهم عن الأجر القاعدي الجزائري والمقدر بـ **(smige) 18000**دج فهم غالبا من هم يشتغلون بصيغة عقود التشغيل المختلفة والمؤقتة أو المفتوحة أو في الوظائف الغير ثابتة ومنتظمة الدخل كالتجار المتجولون،..

أما الفئة التي يفوق دخلها الشهري **38000**دج فأغلبهم من التجار وأصحاب المحال والأعمال الحرة وعليه وما يمكن استخلاصه أن جل المبحوثين في العينة ينتمون "إلى الطبقة المتوسطة وهو شأن تقريبا كل الجزائريين في المدن الجزائرية .

جدول رقم 07 يمثل عدد الأولاد في الأسرة

						Total
			1-2	3-4	فأكثر5	
نعم	Effectif	75	38	24	13	75
	%	60,0%	50,7%	32,0%	17,3%	100,0%
لا	Effectif	50	0	0	0	50
	%	40,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	38	24	13	125
	%	100,0%	38,8%	24,5%	13,3%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن لديهم أطفال بلغ عددهم **75** أي ما يقابل **60%** منهم من يملك من **1-2** طفل و ذلك بقيمة **50.7%**من **3-4** أطفال و ذلك بقيمة **24** أي بنسبة **32%** و من لديهم **5** أطفال فأكثر بلغ عددهم **13** أي بنسبة **17.3%** أما الذين ليس لدسهم أطفال فقد بلغ عددهم **50** أي بنسبة **40%**.

وما يمكن استنتاجه أن جل المبحوثين هم من المتزوجون حسب الجدول رقم **(02)** و أعمارهم من **30-40** سنة فأكثر حسب الجدول رقم **(03)** أي في سن الإنجاب و الخصوبة بالنسبة للنساء و في سن مناسب للإنجاب بالنسبة للرجال و لهم مستوى عموما ثانوي مما يؤهلهم أنهم سيشتغلون مهنا ولهم دخلا منتظما حسب الجدول **(04-05)** و الملاحظ أنه لديهم عددا معقولا في متوسطة **3-4** أطفال مما يعني أن الأسر متوسطة العدد أما الذين صرحوا بأن ليس لديهمّ أطفال فهم أما أسر (دون أطفال) أو أنهم عازبين و ليسوا متزوجين إطلاقا **(27** عازب ارجع الجدول **02)**

وعليه و ما يمكن قوله أن السكان ينتظمون في شكل أسر متوسطة العدد عموما و أنهم يقدرون الحياة الزوجية و إنجاب الأطفال وفق ما تمليه شريعتنا الإسلامية و ديننا الحنيف .

و تقريبا الأسر التي عدد أطفالها **1-2** هم الذين لم يمر على زواجهم مدة طويلة .

جدول رقم 08: يمثل المتمدرسين في الأسرة:

			تحضيري	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	Total
لا	Count	84	0	0	0	0	0	84
	% within	67 ,2%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100.0%
نعم	Count	41	10	24	10	7	9	41
	% within	32 ,8%	24,4%	58,5%	24,4%	17,1%	22,0%	100.0%
Total	Count	125	10	24	10	7	9	125
	% within	100%	8%	19,2%	8%	5,6%	7,2%	100.0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن أبناءهم يدرسون هم **41** أي ما يقابلها نسبة **32.8%**وأن عدد الأولاد الذين يدرسون في الابتدائي بلغ عددهم **24** أي بنسبة **58.5%** لكيلهما بقيمة متساوية لكل من الذين يدرسون في المتوسط والتحضيري تليها فئة الذين يدرسون في المستوى الجامعي وقد بلغ عددهم **09** وبنسبة **22%** أما الذين أقروا بأن أبناءهم لا يدرسون فقد بلغ عددهم **84** أي ما يقابل نسبة **67.2%.**

وما يمكن قوله حول هذه النتائج أن تتوفر بالقصبة تجهيزات وخدمات تعليمية إلى غاية الثانوي والأطفال بكافة مستوياتهم يدرسون بداية من المرحلة التعليمية الأولى إلى غاية على الأقل المرحلة الثانوية ولو رجعيا إلى الجداول السابقة نجد الفئة العمرية التي ينتمي إليها المبحوثين وهي تتوافق مع المرحلة الابتدائية للأبناء وكذا بقية المبحوثين وهي تتوافق مع المرحلة الابتدائية للأبناء وكذا بقية المستويات العمرية والسن ولو رجعنا إلى الجدول السابق نجد أن من أقروا بأن لديهم أطفال بلغ عددهم **75** وأن من يدرسون فقط **(41)** أي **34** من المبحوثين إما يكون أولادهم قد أنهوا دراساتهم أو أنهم لم يصلوا بعد لأي مرحلة تعليمية أي مازالوا صغار وهو ما يتوافق الفئات العمرية للمبحوثين من جهة ومن جهة أخرى مع مستواهم الدراسي الذي يجعلهم أكثر وعيا بضرورة تعليم أولادهم اضافة إلى توافر عدد المدارس و المتوسطات،...وهذا ليس بجديد على القصبة التي كانت تزخر بالزوايا القرآنية والمدارس القديمة أي أن

أهمية العالم متأصلة فيها بأصالة تاريخها أما الذين أولادهم لا يدرسون فهم فئة العزاب الذين ليس لديهم أطفال أصلا أو الذين لم ينجبوا أو الذين كما سبقت الذكر قد أنهوا دراساتهم.

جدول رقم(09): يمثل مكان الإقامة السابق للمبحوثين:

			حي آخر	ضاحية	ريف	مدينة أخرى	Total
لا	Count	55	10	15	13	17	55
	% within	44,0%	18,18%	27,27%	23,63%	30,90%	100,0%
نعم	Count	70	0	0	0	0	70
	% within	56,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100.0%
Total	Count	125	10	15	13	17	125
	% within	100,0%	8%	12%	10,4%	13,6%	100.0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أدلوا بأنهم كانوا يقيمون في القصبة سابقا قد بلغ عددهم **70** أي ما يقابل نسبة **56%** تليها عدد الذين أقروا بأنهم لم يكونوا يقطنون القصبة من قبل وقد بلغ عددهم **55** أي بنسبة **44%** ومنهم من كان يقطن في حي أخر وقد قدرت بـ **17** أي بنسبة **30.90%** تليها من كان بضاحية وقد بلغ عددهم **15** أي بنسبة **27.27 %** تليها الريف بقيمة **(13)** أي بنسبة **23.63 %** وأخيرا الذين قدموا من أحياء أخرى قد بلغ عددهم **10** أي بنسبة **18.18%** .

وما يمكن استنتاجه أن السكان الأصليون للقصبة و الذين ولدوا بها هم أكبر قيمة مما يعني أن هناك بالقصبة تزال أسر لم تغادرها وما زالوا يعيشون في مساكنهم ويمارسون حياتهم الاجتماعية بها من زواج، أنجاب، تعليم،....وكذلك توجد أسر دخيلة ونازحة للحي سواء من مدن أخرى كالبليدة، بومرداس، المدية، جيجل..من المدن الجزائرية الأخرى وكذلك الضواحي والأرياف نتيجة الهجرة والنزوح الريفي و الزواج وذلك سعيا وطمعا في حياة أفضل كذلك سجلت حركة داخلية ما بين الأحياء المجاورة للقصبة نتيجة أزمة السكن والفقر ومحدودية الإمكانيات المادية وما يمكن قوله أن القصبة إذن شهدت حركة مجالية واجتماعية للسكان وهذا ما لعب دوراً كبيرا في تركيبها الاجتماعية والثقافية و العمرانية....

لقد سجلت حركة المدن هي الأكبر وذلك كون القصبة أقرب مكان للمركز وبأقل تكاليف.

جدول رقم 10: يمثل مدةّ إقامة المبحوثين في الحي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	27	21,6	21,6	21,6
	5-10 سنوات	19	15,2	15,2	36,8
	10-15 سنة	4	3,2	3,2	40,0
	15 سنة فأكثر	75	60,0	60,0	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر قيمة للمبحوثين الذين يقيمون في القصبة أكثر من **15 سنة** وقد بلغ عددهم 75 أي بنسبة **60%** تليها مدة الأقل من **5 سنة** وقد بلغ عددهم **27** أي بنسبة **21.6%** تليها من **5–10** سنوات وقدر عددهم بـ **19** أي بنسبة **15.2** % وأخيرا الذين يقيمون منذ **10–15** سنة وقدر عددهم **4** أي بنسبة **3.2%** وما يمكن استنتاجه أنه وحسب الجدول السابق فمعظم المبحوثين هم من أسر قديمة وأصلية في القصبة أي من سكانها القدامى وبتالي مدة اقامتهم فيها فاقت **15** سنة أما النازحين الجدد أو القاطنين الحديثين فيها أو الرافدين إليها حديثا في مدة أقل من **5** سنوات فقد قدر نسبة موالية للسكان القدامى مما يعني أن هناك تدفق مستمر لوافدين جدد إلى القصبة وحسب الجدول السابق رقم(**09**) الذي يبين الأماكن تقريبا التي يرد منها النازحين.

كذلك لا يجب إهمال ممن يجيئون إلى الحي بسب الزواج وخاصة بالنسبة للعنصر النسوي عموما المجال الحضري للقصبة يشهد حركة مجالية واسعة ما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية و الاكتظاظ وزيادة متوسط تضل الوحدة السكنية وخاصة وأنها تتخذ كمجال انتقالي لتحقيق غرض الحصول على المسكن من السلطات .

جدول رقم(11) يمثل ملكية المسكن:

			مستأجر	مقيم فوضوي	Total
لا	Count	49	24	25	49
	% within	39, 2%	49,0%	51,0%	100,0%
نعم	Count	76	0	0	76
	% within	60,8%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	125	24	25	125
	% within	100,0%	19, 2%	20,0%	100,0%

نلاحظ من خلال أن أكبر قيمة كانت المبحوثين الذين أقروا بأنهم المالكين الأصليين لدويراتهم في القصبة وقدر عددهم ب **76** أي بما يقابل نسبة **60.8 %** أما الذين أقروا بأنهم غير ملاك لمساكنهم في القصبة وقد بلغ عددهم **49** أي بما يقابل نسبة **39%** فمنهم **25** أي نسبة **51%** مقيمين بصفة أو بشكل فوضوي أما المستأجرين فلقد بلغ عددهم 24 أي **49.%**

وما يمكن أن نستنتجه أن جل المبحوثين هم يمتلكون دويراتهم بملكية خاصة وغالبا توارثوها عن أباءهم وحتى أجدادهم فدويرات القصبة ليست وليدة الساعة وإنما لها تاريخ طويل تداولت عليه أجيال عديدة وبالرجوع إلى الجدول **(09-10)** نجد أن معظم المبحوثين هم سكان أصليون يقيمون بالقصبة منذ مدة طويلة وهم من الأشخاص و الفئة التي لم تغادر القصبة سواء وهم بعقد ملكية أو حيازة أما المستأجرين وهم الذين لا يملكون عقد ملكية وليسوا الملاك الأصليين لدويراتهم وهم سواء مستأجرين جدد أو مستأجرين قدامى جداً، حتى أن سعر الإيجار زهيد جداً مقارنة بأسعار الوقت الحالي أما المستأجرين حديثا فلقد ارتفع سعر الإيجار نوعا ما على حسب الحالة الإنشائية للدويرة وتجهيزاتها وهم مكترون بموجب عقد كراء قانوني أو كراء من منطلق العرف والثقة لأن سابقا سكان القصبة يتعلمون بضبط غير رسمي لأنه مجتمع له خصائصه الاجتماعية والثقافية المتفردة أما فئة المستحوذين بالقوة أو المقيمين بطريقة فوضوية أو غير شرعية فهم السكان النازحون بحثا عن سكن ومن أجل إرغام السلطات على ذلك خاصة بعد عمليات الترحيل على ؟إثر مشروع إعادة إحياء و الحفاظ على القصبة.

II. المحور الثاني: متعلق بالبيانات الفرضية السوسيوثقافية:

جدول رقم 12: يمثل نمط مسكن المبحوثين :

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دار كبيرة	28	22,4	22,4	22,4
	دويرة أشباك	32	25,6	25,6	48,0
	دويرة بوسط الدار	18	14,4	14,4	62,4
	دويرة علوي	30	24,0	24,0	86,4
	فوضوي	17	13,6	13,6	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

من خلال الجدول نلاحظ ان اغلب المبحوثين يقطنون في دويرات هي من نمط "دويرة اشباك" وهو مسكن محلي تقليدي على الطراز العربي والتركي يتكون من مطبخ وحمام ووسط الدار وصحين وغرف (بيوت) .

ووسط الدار يكون مغطي إما بزجاج بلاستيكي شفاف أو يكون مغطى بالشباك مزخرف يسمح بدخول الهواء والضوء ولد السطح الذي تجتمع فيه الشقة مع بقية الجيران وقد بلغ عددهم**(32)** أي ما يقابل نسبة **25.6%** تليها نمط الدويرة العلوي وهي أيضا تختلف عن النمط أشباك لأنها لا تحتوي وسط الدار وبها غرفتين على الأكثر بحمام ومطبخ وسلالم للسطح والمتنزه وقد بلغ عددهم **30** أي ما يقابل **24%** تليها نمط الدار الكبيرة وهي دار تحتوي وهي دار تحتوي أكثر من طابقين وقد يبلغ عدد الغرف أكثر من**16** غرفة لها وسط دار وصحين وغالبا مايكون وسط الدار مكشوفا وقد بلغ عددهم **(28)** أم دويرة بوسط الدار فهي شبه الدار الكبيرة لكنه اقل حجما وقد بلغ عدد قاطني هذا النمط **18** أي ما يقابل **14.4%** وأخيرا نمط المسكن الفوضوي الغير نظامي الذي لا يمد للمسكن المحلي التقليدي بالقصبة بأي صلة لا في مواد بناءه ولا في النمط العمراني وقد بلغ عددهم **17** أي نسبة **13.6%** وعليه ما يمكن قوله أن القصبة غنية وتربة بتنوع الأنماط المعمارية للمساكن فقد كانت تصمم انطلاقا من تنويع التركيبة والبناء الاجتماعي لمساكينها من حيث طبقتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية إضافة إلى أنها مسبح حضري متضام ومتماسك يعكس تماسك العلاقات الاجتماعية فعلاقات الجوار .....التي هي من وحي عاداتنا وتقليدنا ودينا الحنيف .

أما النمط الدخيل هو النمط الفوضوي فهو نتيجة موجة النزوح والهجرة الريفية التي شهدتها المدينة ككل واستقبلتها القصبة بشكل كبير والمساكن المنهارة والمهجورة والأماكن الشاغرة للمساكن المنهارة كانت ملاذ بعض الأسر لتشييد قصديرية أو قيتونات وبراكات لافتكاك مساكن من السلطات (ارجع جداول رقم **10، 11 ،09**)

جدول رقم (13) : يمثل عدد الغرف في المسكن :

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غرفة	18	14,4	14,4	14,4
	غرفتين	29	23,2	23,2	37,6
	أكثر من غرفتين	78	62,4	62,4	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب المبحوثين يملكون او يقطنون مساكن يتجاوز عدد غرفها الغرفتين وقد بلغ عددهم **78** أي بنسبة **62.4%** تليها الذين يقطنون مساكن من غرفتين وقد بلغ عددهم **29** أي بنسبة **23%** وأخيرا الذين يملكون غرفة واحدة قدر عددهم ب**18** أي نسبة **14.4%** ويمكن استنتاج أن الدويرات قد صممت قديما لتتماشى مع الإمكانيات المادية وعدد الأسرة.....

فهي بناء معماري واجتماعي متكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية وفي معظم الأحيان يوجد أكثر من غرفتين أما نمط غرفة واحدة فهو يعكس قيمة **(18)** أي تشير **14.4%** وهي تقريبا مطابقة للمسكن الفوضوي **(17)** حيث تغيب تماما فلسفة تقسيم المسكن أو الاستخدام الاجتماعي للمسكن من تخصيص مطبخ ،وحمام ،أي مختلف الاستعمالات فالحالة الإضافية على المساكن الفوضوية هو وجود دويرة علوية قد أقام مالكها عليها تعديلات بحيث ابقي على غرفة واحدة وباقي المسكن إضافة إلى مساحة المحل من اجل الاستخدام التجاري وبالتالي صرح بأنه يملك غرفة واحدة.

جدول رقم (14) : يمثل عدد الطوابق في المسكن :

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	طابق واحد	60	48,0	55,6	55,6
	طابقين	18	14,4	16,7	72,2
	أكثر من طابقين	30	24,0	27,8	100,0
	Total	108	86,4	100,0	
Missing	System	17	13,6		
Total		125	100,0		

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين اقروا بان لهم دويرات لها طوابق بلغ عددهم **108**اي بنسبة **86.4**%منهم **60** مبحوث أفادوا بان مساكنهم تحوي طابقا واحدا وذلك بنسبة **48%** تليها الذين يمتلكون أو يقطنون مساكن بها أكثر من طابقين وذلك بقيمة **30**اي بنسبة **24%** أما الذين يمتلكون مساكن بها طابقين فلقد بلغ عددهم **18**اي بنسبة **14.4%** . وما يمكن قوله أن مساكن أو دويرات القصبة مصممة للطبقة العامة والمتوسطة تشجع على العيش الأفراد مجتمعين فعدد الأفراد يسمح بزيادة عدد القاطنين ونجد عموما أكثر من طابقين في الدور الكبيرة او القصور كما يطلق عليها عادة يحوي الكثير من القاطنين سواء من أصحاب القصر أو الدار الكبيرة وحتى العاملين .....او عدة اسر تنتمي إلى أصل عائلي واحد .

أما المبحوثين الذين اقروا بعدم احتواء مساكنهم على طابق فهو عدد مطابق تماما للذين يقطنون مساكن فوضوية لأنها غالبا ما تحوي غرفة واحدة دون طوابق أي بقيمة **17** أي بنسبة **13.6%**.

وما يمكن استنتاجه أن الطوابق وتعددها في مساكن القصبة استخدمت لأغراض تعدد الأسر ضمن المسكن الواحد وبالتالي ارتفاع الكثافة السكانية وانتشار نمط فوضوي دخيل على خصوصيتها التاريخية لان الطوابق قديما صممت بحسب طاقة استيعاب المسكن ودعامته ومساحته ودرجة استناده على الجدران فله كثافة سكانية وتجهيزات مغنية لكنها حاليا اختلت بها كافة الموازين .

جدول رقم 15 : يمثل توفر المسكن على خدمات .

			كهرباء	غاز	هاتف	ماء شروب	تلفزيون	تسخين الماء	أنترنيت	جميعها	Total
نعم	Effectif	52	0	0	0	0	0	0	0	0	52
	%	41.6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	73	9	15	59	6	7	42	58	13	73
	%	57.6%	12,3%	20,5%	80,8%	8,2%	9,6%	57,5%	79,5%	17,8%	100,0%
Total	Effectif	125	9	15	59	6	7	42	58	13	125
	%	100,0%	7,2%	12,0%	47,2%	4,8%	5,6%	33,6%	46,4%	10,4%	100,0%

من خلال الجدول نلاحظ ان المبحوثين الذين اقروا بأنهم يفترقون إلى خدمات قدر عددهم ب**(73)** أي بنسبة **57.6 %** فمنهم من يفتقر إلى خدمات الهاتف والانترنيت تقريبا بنسبة متساوية قدرت ب **(59)** و **58** أي بنسبة **80.8 %** و **79.5 %** تليها تسخين الماء ب **42** أي **57.5 %** وكل الخدمات من كهرباء وغاز وهاتف وماء شروب وتليفزيون وتسخين الماء وانترنيت بقيمة **(13)** أي بنسبة **17.8 %**وخدمة الغاز ب**15**اي بنسبة **20.5%** والكهرباء ب**9** أي بنسبة **12.3%** والتلفزيون ب **7** أي بنسبة **5.6%** والتزود بالماء الشروب بقيمة **6** أي بنسبة **4.8 %**

أما المبحوثين الذين اقروا بأنهم يمتلكون تجهيزات وخدمات بالمسكن كاملة وفق ما تتطلب شروط الحياة الحضرية العصرية ووفق مقتضيات التحضر فقد بلغ عددهم **52** أي بنسبة **41.6%** فلقد زودوا المسكن بتجهيزات عصرية تتماشى مع متطلبات العصر لكي يتسنى لهم العيش في المسكن دون مواجهة صعوبات أو دون الإحساس والشعور بالدونية والنقص بالنسبة لسكان في الأحياء أخرى من المدينة فمعظمهم سكان قدامى وأصليون مستقرون بالقصبة وكونوا حياتهم فيها فالسكان الذين يفترقون إلى خدمات منهم السكان الفوضويين الذين يسكنون فوق الأنقاض وبقايا الانهيارات وفي البيوت القصديرية وكذا بعض المستحوذين على أملاك الغير أو الذين ليست لهم صفة كراء قانونية وملكية فلا يتم تسديد الفواتير وبالتالي يتم قطع إمدادهم بمختلف الخدمات أو نتيجة الانهيارات وانقطاع الأسلاك الكهربائية وإعطاب على مستوى شبكات التزود بالماء والشروب كلها عوامل حرمان بعض السكان من التزود بالخدمات التي أضحت ضرورية للحياة العصرية (ارجع إلى الجداول **04-12**) أين نستطيع أن نجد العلاقة بين نوع المهنة والدخل الشهري ومكان الإقامة السابق ومدة الإقامة كلها متغيرات تلعب دورا في درجة الاستقرار الاجتماعي للسكان في الحي وفي مساكنهم.

فيوجد هناك بين المستقر والمقيم بصفة دائمة وبين المكتري أو المقيم الفوضوي المسار على القصبة **(transit)** لأغراض الحصول على السكن فلا يهمهم الحالة الإنشائية للمسكن ولا افتقاره لخدمات أو غير ذلك.

جدول رقم (16): يمثل استخدامات المسكن:

	Responses		
	N	Percent	Percent of Cases
مطبخ	45	31,9%	42,5%
حمام	35	24,8%	33,0%
غرفة ضيوف	1	,7%	,9%
جميعها	60	42,6%	56,6%
Total	141	100,0%	133,0%

عتبر المطبخ والحمام وغرفة الضيوف من الاستخدامات والعناصر التي يمكن أن نحكم من خلالها على درجة التقسيم الاجتماعي الفعال للمسكن فهي العناصر التي تمثل الخصوصية الاجتماعية وتفردها بوظائف دون عن المكونات الأخرى بالمسكن يجعلنا نركز عليها في التحليل والتقييم فنجد أن عدد المبحوثين الذين أقروا بتوفر مسكنهم على مطبخ وحمام وغرفة للضيوف قد بلغ عددهم **60** أي بنسبة **42.6%** أما المطبخ فقد بلغ **45** أي بنسبة **31.9%** تليها الحمام بـ **35** أي بنسبة **24.8%** وأخيرا غرفة الضيوف **1** أي بنسبة **0.7%**.

وما يمكن قوله أن المسكن التقليدي في القصبة حين صمم فهو يحفظ الخصوصية والحشمة فكل ركن من أركانه به تسطير لحدود حرية كل فرد فيه وكذا حدود حرية الأفراد الغرباء عنه.

غير انه بزيادة الكثافة السكانية داخل المساكن وارتفاع متوسط معدل شغل الوحدة السكنية وتوافد أسر دخيلة على عادات وتقاليد المتعارف عليها في القصبة أدى بهم إلى التغيير من الوظائف الأساسية للمسكن بمختلف التدخلات العشوائية التي شوهت التقسيمات المعمارية والتقنية والاجتماعية للمسكن إضافة إلى التدهور الشديد في الحالة الإنشائية للمساكن التي دفعت بالبعض تدخلات اعتباطية دونما ادني احترام للخصوصية التاريخية والحضارية فلم يعد هناك مجالا لاستقبال الضيوف في غرفتهم وركنهم المخصص لذلك في المسكن ومن يعد هناك مطبخا خاصا ولا حتى حماما في بعض الأحيان..

أما المبحوثين الذين أولوا يتوفر مساكنهم على مختلف التقسيمات الأساسية فهم السكان الذين مازالوا يولون اهتماما لخصوصية مساكنهم وللخصوصية التاريخية والحضارية.

جدول رقم17: يمثل التجهيزات في الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
مدرسة تعليمية	39	12,7%	31,2%
متوسطة	25	8,2%	20,0%
ثانوية	3	1,0%	2,4%
مستوصف طبي	36	11,8%	28,8%
روضة	10	3,3%	8,0%
مدرسة قرآنية	7	2,3%	5,6%
مسجد	35	11,4%	28,0%
ملحق إداري	14	4,6%	11,2%
مركز بريدي	22	7,2%	17,6%
وحدة اتصالات	9	2,9%	7,2%
مركز أمني	18	5,9%	14,4%
على مستشفى	2	,7%	1,6%
جميعها	86	28,1%	68,8%
Total	306	100,0%	244,8%

من خلال الجدول نلحظ أن المبحوثين الذين اقروا بأن الحي يحتوي على كافة التجهيزات قدر عددهم ب **86** أي بنسبة **68.8%**كما يتوفر الحي على مدارس تعليمية وذلك بقيمة **39** أي بنسبة **31.2%**والمساجد بـ **35** أي بنسبة **28%** والمتوسطات بـ **25** أي بنسبة **20%** والمستوصف الطبي بـ **36** أي بنسبة **28.8%** تليها بعض الخدمات والتجهيزات الإدارية مركز بريدي ووحدة اتصالات...

وما يمكن استنتاجه أن حي القصبة العتيق كان ومازال يعج بالحياة الاجتماعية فالحي كان قديما مزودا ومكتفيا بكافة التجهيزات والخدمات الضرورية للسكان من مساجد قديمة، مدارس قديمة، زوايا قرآنية ، أفران حمامات، أسواق،...فالعكس كان مركز ونواة المدينة يقصده سكان من مخارجه لاقتناء حاجياتهم.

واليوم وعلى الرغم من الكثافة السكانية المرتفعة والازدياد الهائل في عدد الأسر الوافدة إضافة إلى ساكنيها المستقرين والأصليين. فالخدمات لازالت موجودة وبنسب مرضية بالنسبة للسكان عموما. إضافة إلى بروز منشآت وتجهيزات إدارية واجتماعية تتماشى والاحتياجات الخاصة للسكان وما تمليه متطلبات

العصر والحياة الحضرية.فالخدمات الأساسية بالنسبة لما تمليه عاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية فلا تزال المساجد موجودة ومتوفرة تقريبا على حسب توزيع الكثافة السكانية في الأحياء وكذا بعض المدارس القرآنية لتحفيظ القرآن والتوعية وتعليم تعاليم ديننا الحنيف،... وكذا وجود للمؤسسات التربوية لكي يتسنى لأبناء الحي من مزاولة حقهم في التعليم وكذلك الحق في الصحة والخدمات الإدارية المختلفة شأنهم شأن باقي سكان الأحياء الأخرى وعليه وحتي وإن سجل عجز في تحقيق الكفاية اللازمة من الخدمات غير أن السلطات تسعى جاهدة لفك العزلة الاجتماعية والمجالية عن الحي وإلغاء الإحساس بالدونية لدى ساكنيها وذلك من مبدأ العدالة الاجتماعية وبهدف التنمية المستدامة.

جدول رقم (18): يمثل دوافع مغادرة مكان الإقامة السابق:

	Responses		
	N	Percent	Percent of Cases
عامل أمني	10	9,3%	16,7%
كوارث طبيعية	1	,9%	1,7%
البحث عن العمل	30	28,0%	50,0%
البحث عن سكن	35	32,7%	58,3%
مغادرة الأهل والمعارف	24	22,4%	40,0%
جميعها	7	6,5%	11,7%
Total	107	100,0%	178,3%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن سبب مغادرة مكان إقامتهم السابق يرجع إلى البحث عن السكن بلغت قيمته **35** أي بنسبة **32.7%** تليها من أقروا بأنهم قدموا إلى القصبة من أجل البحث عن عمل وذلك بقيمة **30** أي بنسبة **28%** وبعدها تليها قيمة **24** أي بنسبة **22.4%** للذين أقروا بأنهم غادروا مكان إقامتهم السابق نتيجة مغادرة الأهل والمعارف أما العامل الأمني فقد بلغت قيمته **10** أي بنسبة **9.3%** أما جميع الخيارات فلقد بلغت قيمتها **07** أي بنسبة **6.5%** أما أسباب المغادرة والتي أرجعوها إلى الكوارث الطبيعية فبلغت قيمتها **01** أي بنسبة **0.9%**.

وعليه وما يمكن قوله أن هناك أسباب كثيرة وقفت وراء تشجيع توافد السكان من مناطق وأماكن أخرى للقصبة غير أن أزمة السكن تبقى السبب الرئيسي وراء قدوم الوافدين والذين هم أغلبهم من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، أحوالهم الاجتماعية سيئة ودخلهم الأسري منخفض وكذلك البحث عن عمل فمساكن

القصبة تعتبر إيجاراتها منخفضة أو في بعض الأحيان منعدمة بالنسبة للمستحوذين بالقوة والفوضويون ويجد ممن يتشجعون على مغادرة مسقط رأسهم بمغادرة الأهل والمعارف والأصدقاء فهم يصبحون لهم بمثابة سابقين في الخبرة لديهم بمجال القصبة ويقومون بالسكن والعمل مع بعضهم في كثير من الأحيان.

إضافة إلى العامل الأمني والعشرية السوداء والأوقات العصيبة التي مرت بها البلاد وخاصة سكان الضواحي والأرياف أين اجتاحوا المناطق الحضرية طلبا للأمن ومنها القصبة التي لم تسلم من إعادة التاريخ من جديد فنجد أن كانت مأوى الثوار والجنود البواسل اشغلها الخارجون عن القانون لتنفيذ مخططاتهم واعتداءاتهم البربرية والوحشية وأصبحت أيضا مأوى لكثير من الفارين من الموت، دون أن ننسى العامل الكوارث خاصة الزلازل والفيضانات التي اجتاحت المنطقة بصفة متعاقبة أين اضطر البعض لمغادرة مكان إقامتهم وحتى وان بذلت السلطات جهودها لإعادة إسكانهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

جدول رقم (19): يمثل دوافع اختيار الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
قربه من وسط المدينة	14	17,1%	23,7%
قربه من مكان العمل	24	29,3%	40,7%
تواجد الأهل والأصحاب	17	20,7%	28,8%
لا يوجد بديل	5	6,1%	8,5%
جميعها	22	26,8%	37,3%
Total	82	100,0%	139,0%

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم المبحوثين صرحوا بأن سبب اختيارهم لهذا الحي بالذات (القصبة) يرجع لكونه قريب من مكان عملهم وذلك بقيمة **24** أي بنسبة **29.3%** مقاربة كونه متواجد به الأهل والأصحاب بقيمة **17** أي بنسبة **20.7%**وبحكم انه نواة المدينة الأولى وذلك بقيمة **14** أي بنسبة **17.1%** ولا يوجد بديل آخر وذلك بقيمة **05** أي بنسبة **6.1%** أما جميع الخيارات فقدرت قيمتها بـ **22** أي **26.8 %**وهي ليست بقيمة بعيدة عن دافع قربه من مكان العمل.

وما يمكن قوله أن القصبة تمثل بالنسبة للكثيرين من ذوي الطبقة الضعيفة والمتوسطة ومحدودي الدخل الذين في أغلب الأحيان يمارسون أعمال غير رسمية فيها (باعة أرصفة...) ويمثل ملجأ وحلا لو مؤقتا لأزمة سكن والكثيرين يتبعوا أهلهم ومعارفهم الذين سبقوها إليها فظروف الحياة لم تمنحهم خيارا آخر أفضل من هذا حسب رأيهم (ارجع جدول **09-18**) للعلاقة الوطيدة بين متغير كل من مسقط الرأس، مدة الإقامة، الدخل، الوظيفة، نوع المسكن... كلها متغيرات ومؤشرات يمكن من خلالها تفهم اتجاهات المبحوثين.

جدول رقم (20): يمثل علاقة الجيرة

			علاقة عائلية	علاقة مسقط رأس	علاقة مصاهرة	جميعها	Total
نعم	Effectif	112	35	25	11	47	112
	%	89,6%	31,2%	22,3%	9,8%	42,0%	100,0%
لا	Effectif	13	0	0	0	0	13
	%	10,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	35	25	11	47	125
	%	100%	28,0%	20,0%	8,8%	37,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم يعرفون جيرانهم بلغ عددهم **112** أي بنسبة **89.6%** منهم من تجمعهم علاقة عائلية وعلاقة مسقط الرأس وعلاقة المصاهرة وذلك بقيمة **47** اي بنسبة **42%** تليها العلاقة العائلية بمقدار **35** أي بنسبة **31.2%** تليها علاقة مسقط الرأس بـ **25** أي بنسبة **22.3%**وأخيرا علاقة المصاهرة بـ **11** أي بنسبة **9.8%** وما يمكن قوله وبالرجوع إلى الجدولين **(18-19)** نجد أن علاقات الجيرة تزداد بالاشتراك في مسقط الرأس وبالعلاقات العائلية لأن الإنسان اجتماعي بطبعه وابن بيئته فكلما كان التقارب والتماثل الثقافي والاجتماعي بين الأفراد زاد درجة التماسك والترابط بين الجماعة والقصبة منذ القديم بها علاقة جيرة حميمية وقوية كقوة نسيجها العمراني الذي يشجع على علاقات الجيرة وحتى في المسكن والجيرة يفضل أن يعطي أولويات القرابة (حق الشفعة) وأغلبيتهم من السكان القدامى.

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يعرفون بعضهم (الجيران) فهم في الغالب سكان جدد ونازحين وليسوا أصليين في القصبة لا تجمعهم مناطق موحدة ولا عادات ولا تقاليد متشابهة لذلك تجدهم يتحاشون الاحتكاك مع بعضهم على عكس ما كان سائد قديما في القصبة (أبناء الحومة).

جدول رقم (21) : يمثل طريقة إقامة الأفراح :

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
القصابجية التقليدية	40	30,3%	32,5%
عصرية	1	,8%	,8%
مختلطة	44	33,3%	35,8%
دينية	2	1,5%	1,6%
جهوية	15	11,4%	12,2%
جميعها	30	22,7%	24,4%
Total	132	100,0%	107,3%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين يقيمون الأفراح بالطريقة المختلطة (عصرية وتقليدية) قد بلغ عددهم **44** أي بنسبة **35.8**% والذين يقيمونها بالطريقة القصابجية التقليدية فقد بلغ عددهم **40** أي بنسبة **32.5%** تليها المبحوثين الذين يقيمونها القصابجية التقليدية والعصرية والمختلطة والدينية والفئة التي تقيمها بالطريقة الجهوية وقد بلغ عددهم **30** أي بنسبة **24.4**% تليها الفئة التي تقيمها بالطريقة الجهوية وقد بلغ عددهم **15** أي بنسبة **12.2**% ثم الذين يقيمونها بالطريقة الدينية ب **02** أي بنسبة **1.6%**وأخيرا الذين يقيمونها بالطريقة العصرية بقيمة **01** أي بنسبة **0.8%**.

وما يمكن قوله أنه توافدت على القصبة ممارسات ثقافية جديدة بتوافد سكان غير سكانها فأصبحوا يقيمون الأفراح بطريقة مختلفة لا تقليدية ولا عصرية فيحتفظون بطقوس تقليدية وتارة أخرى يدخلون عليها العصرنة في اللباس والأكل والغناء،... وحتى السكان الأصليين يجدون أنفسهم في مد وجزر بين

ممارساتهم التقليدية وبين تطلعات أبناءهم الذين أصبحوا يفضلون قاعات الحفلات والزفاف على الطريقة العصرية.

ويوجد من المبحوثين من بقي متمسكا بأصالة وإحياءه للأفراح بالطرقة القصابجية التقليدية من مراسيم حمام العروسة والعريس إلى الحناء إلى لباس الكر اكو الدزيري والبرنوس واجتماع النسوة في وسط الدار لتبديلة العروس والغناء الشعبي والمألوف الأندلسي والتولويل وطهي المقطفة الرشتة والحلو كلها سمات بارزة للعرس القصابجي الأصيل.

أما الذين يقيمونها بالطريقة الجهوية فهم القادمون من مناطق أخرى والنازحين من الضواحي والأرياف وحتى من مدن أخرى فيقيمون أفراحهم بالطريقة الجهوية وغالبا ما يقومون بطقوس جهتهم في الأكل والغناء... فهم ليسوا على استعداد تام للتكيف والاندماج من أصالة تقاليد القصبة فيجدون الأصالة تكمن في تمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم.

أما الذين يقيمونها بالطريقة الدينية أو المحافظة فهم على حسب رأيهم ضد المغالاة في طقوس الزواج والالتزام بالمحافظة والهدوء في إقامة الأعراس بالوشائح الدينية وبمحدودية الحاضرين.

أما الذين يمارسونها بالطريقة العصرية فعدد قليل منهم الذين هم مع العصرنة التامة والتخلي عن العادات والتقاليد مجتمعنا.

وما يمكن قوله أن هوية وأصالة القصبة ذهبت مع ساكنيها الأصليين والمغادرين لها والباقين مازالوا محافظين على عاداتهم وتقاليدهم التي تصارع من اجل البقاء وسط ثقافات وممارسات جديدة تدب علها يوميا.

جدول رقم (22): يمثل الالتقاء مع الجيران

			المسكن	حمام	السوق	المسجد	المقهى	أماكن العمل	جميعها	Total
نعم	Effectif	110	59	67	68	30	34	19	16	110
	%	88,0%	53,6%	60,9%	61,8%	27,3%	30,9%	17,3%	14,5%	100,0%
لا	Effectif	15	0	0	0	0	0	0	0	15
	%	12,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	59	67	68	30	34	19	16	125
	%	100,0%	47,2%	53,6%	54,4%	24,0%	27,2%	15,2%	12,8%	100,0%

ونلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم لهم التقاء مع جيرانهم بلغ عددهم **110** أي بنسبة **88%** منهم من يلتقي معهم في السوق وذلك بلغ **68** أي بنسبة **61.8%** تليها من يلتقون في الحمام وذلك بقيمة **67** أي نسبة **60.9%** تليها مكان الالتقاء في المسكن وذلك بقيمة **59** أي بنسبة **53.6%** ثم المقهى بقيمة **34** أي بنسبة **30.9%** ثم المسجد بقيمة **30** أي بنسبة **27.3%** ثم أماكن العمل بـ **19** أي بنسبة **17.3%** وأخيرا من أقروا بكامل الخيارات بلغ عددهم **16** أي بنسبة **14.5%**.أما الذين أقروا بأنهم لا يلتقون مع جيرانهم فقد بلغ عددهم **15** أي بنسبة **12%**.

وما يمكن قوله أن علاقات الجيرة في القصبة قديما كانت قوية ومتماسكة وتسودها الحميمية وكانت النساء تلتقي في المسكن والحمام أما الرجال فالسوق والجامع والمقاهي العربية القديمة كانت ملاذهم وملتقاهم لكن حاليا مع ذهاب معظم السكان الأصليين ومغادرتهم الحي ووفود سكان آخرين يحملون عاداتهم وتقاليدهم المغايرة فلقد تغيرت موازين علاقات الجيرة وأصبح السكان سواءً نساءً ورجلا يلتقون في السوق والحمام بعيدا نوعا ما عن المسكن وحميمية وخصوصية فبعض السكان مساكنهم لا تسمح بالزيارات نظرا للضيق وعدم توفر غرفة مخصصة لذلك فهم غير قادرين على الاستقبال والالتقاء مع جيرانهم ويخافون من التعامل مع جيرانهم وإدخالهم لمساكنهم نظرا لأنهم لم يتعودوا ولن يتعودوا عليهم على حد قولهم، إضافة أنه لم تبقى المقاهي العربية القديمة والمساجد أماكن للالتقاء والعلاقات الاجتماعية نظرا لقدم الكثير منها وغلقها لأنها غير مرممة وأصبحت غير صالحة وظيفيا وإنشائيا وإما لتغيير أصحابها لنشاطها وبالتالي قَلت ونقصت الأماكن التي كانت تشجع على التفاعل الاجتماعي ويوجد فئة ممن يجمعهم العمل أو القطاع الوظيفي الواحد فتحدهم يلتقون في أماكن العمل وذلك نظرا لما اقتضاه التحضير وخروج المرأة للعمل والتعليم،... وبالتالي لم يصبح المسكن هو الفضاء ألحميمي للنساء والموجه للداخل وإنما ظهرت بدائل اجتماعية أخرى للعلاقات الاجتماعية.

وأما الذين أقروا بأنهم لا يلتقون مع جيرانهم فهم السكان عموما الوافدين الجدد والذين أولا يجدون صعوبة في التكيف والاندماج الاجتماعي في محيط القصبة من ناحية أن السكان القدامى دائما يضعون الحواجز الاجتماعية والثقافية وحتى الفكرية في وجههم ومن جهة أخرى حتى وإن هم يعرفون جيرانهم فمسكنهم لا يسمح لهم باستقبال الجيران نظرا للضيق وسوء الأحوال الاجتماعية وخاصة منهم من يقطنون المساكن الفوضوية أو يضعون اليد بالقوة على أملاك الغير،... وبذلك نلاحظ أن علاقات الجيرة في القصبة فقدت رونقها وقوتها وسط ما يعانيه السكان من مشاكل.

جدول رقم23 : يمثل تبادل الزيارات مع الجيران

			كثيرا	قليلا	نادرا	Total
نعم	Effectif	100	21	31	48	100
	%	80,0%	21,0%	31,0%	48,0%	100,0%
لا	Effectif	25	0	0	0	25
	%	25,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	21	31	48	125
	%	100,0%	16,8%	24,8%	38,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقروا بأنهم يتبادلون الزيارات مع جيرانهم قد بلغ عددهم **100** أي بنسبة **80%** منهم **48** صرحوا بأنهم نادرا ما يتبادلون الزيارات مع جيرانهم أي بنسبة **48%** و **31** أي بنسبة **31%** قليلا أما الذين يتبادلون الزيارات بقدر كثير فلقد بلغ عددهم **21** أي **21%**.

وأما الذين أقروا بشكل قطعي أنهم لا يتبادلون الزيارات مع جيرانهم فقد بلغ عددهم **25** أي بنسبة **20%**.

وما يمكن استنتاجه أن علاقات الجيرة في القصبة في تراجع كبير فمعدل الزيارات أصبح بمعدل نادرا أي في المناسبات الجد حساسة كالمآتم والأفراح والمرض،...ولم تعد هناك الزيارات الودية والأخوية والتآزرية إلا عند عدد قليل من السكان القدامى فيما بينهم والتي جمعت سنوات طويلة من الجيرة تقاسموا فيها على حد قولهم الجميل والسيئ فبمغادرة السكان الأصليين فعلاقة الجيرة في تراجع مستمر خاصة بعد أن غابت العناصر الاجتماعية والعمرانية التي تشجع على الالتقاء الاجتماعي كأصالة الحمامات القديمة وتبادل أطراف الحديث على السطح وبوقالات وسط الدار في رمضان، التطريز وتقطير الورد ومختلف الأعمال اليدوية التي كانت النسوة تشتغلها وقت الفراغ من جهة ومن جهة أخرى كليات جد هامة لتشجيع روابط الجيرة ومع غياب هذه الحرف اليدوية التقليدية واختفاء عناصر عمرانية في الفضاء المسكن والحي تلاش معها الكثير من الروابط الحميمية إضافة إلى عامل ضيق المسكن وتدهور حالته الإنشائية وافتقاره إلى الترميم والصيانة جعل من السكان غير قادرين أو بالأحرى في ظل تدهور أحوالهم الاجتماعية هم غير مبالون بعلاقات الجيرة. (راجع الجدول **22**).

جدول رقم (24): يمثل وجود مشاكل بين الجيران

			الاطفال	المسكن	كليهما	Total
نعم	Effectif	52	25	16	11	52
	%	41,6%	48,1%	30,8%	21,2%	100,0%
لا	Effectif	73	0	0	0	73
	%	58,4%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	25	16	11	125
	%	100,0%	20,0%	12,8%	8,8%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنه ليس لديهم مشاكل مع الجيران قد بلغ عددهم **73** أي بنسبة **58.4%**أما بقيمة المبحوثين والذين بلغ عددهم **52** أي بنسبة **41.6%**منهم من أرجع السبب إلى الأطفال وذلك بقيمة **25** أي بنسبة **20%** ومنهم **16** أرجعوا سبب الخلافات والمشاكل إلى المسكن وذلك بنسبة **12.8%** أما عدد المبحوثين الذين أرجعوا سبب الخلافات والمشاكل إلى كلا السببين فقد بلغ عددهم **11** أي بنسبة **8.8%.**

وما يمكن قوله حول هذه النتائج وبالرجوع إلى الجداول **(20-23)** أنه هناك تراجع في علاقات الجيرة في القصبة وذلك راجع لتردي الأحوال الاجتماعية وسوء الحالة الإنشائية للمساكن والفقر... مما صعد الوضع وأدى ذلك إلى حدوث مشاكل بين الجيران فبارتفاع الكثافة السكانية وازدياد عدد الأطفال وأغلبهم صغارا كما سبق وصادفنا نتائج الجدول **(07-08)** فهم مضطرون للخروج للشارع واللعب وبالتالي كثرة احتكاكهم يولد مشاكل إضافة إلى ضيق المسكن يدفع بهم إلى الشارع إضافة إلى مشاكل مطروحة في المسكن وخاصة في حالة تعدد الأسر وازدياد عدد القاطنين في الوحدة السكنية الواحدة هذا خلق الكثير من المشاكل حول استخدامات المسكن وتباين في الذهنيات والتوجهات والثقافات وما يمكن استنتاجه أن القصبة سابقا لم تكن هذه المشاكل مطروحة وليس لهذه الحدة وهذا ما لاحظناه فيما يخص الذين ليس لهم مشاكل مع جيرانهم فأغلبهم سكان قدامى أطفالهم كبروا دون مشاكل فيما بينهم.

جدول رقم25 : يمثل النزاعات بين سكان الحي وكيفية الفصل فيها

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
السلطات الرسمية	27	17,6%	17,6%
كبار الحي	28	23,5%	23,5%
كليهما	70	58,8%	58,8%
Total	119	100,0%	100,0%

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن عدد المبحوثين الذين أرجعوا طريقة الفصل في النزاعات كانت عن طريق كبار الحي والسلطات الرسمية (كليهما) وذلك بقيمة **70** أي بنسبة **58.8%** ومنها **28** أي بنسبة **23.5%** من أقروا أنهم يلجأون إلى كبار الحي في الفصل في نزاعاتهم التي تحدث بينهم السكان و**27** أي بنسبة **17.6%** للذين يلجؤون للسلطات الرسمية.

وما يمكن قوله أن طرق الضبط الاجتماعي في القصبة تغيرت على ما كان سائدا في القديم اين كان الضبط الغير الرسمي هو السائد وكبار الحي هم الذين يتولون حل مختلف النزاعات التي تحدث بين السكان أما ظهور الضبط الرسمي فقد أملاه التحضر والتغيير الاجتماعي وعدم تجانس السكان وظهور الحضرية كأسلوب للحياة ويعتبر الضبط الغير الرسمي على حسب قول أيميل دوركايم وثنائيات بين مجتمع المدينة والريف أي جعل الضبط الرسمي في مقابل الضبط الغير الرسمي نتيجة قدوم سكان جدد ومن مناطق أخرى دخيلة على القصبة تطلب ذلك تدخل سلطة الضبط الرسمي لحل النزاعات لأن كبار الحي لم تعد سلطتهم كافية نتيجة تعقد المشاكل بتعقد الحياة الاجتماعية فالتحضير بصفو مستمرة مما يتطلب في كثير من الأحيان تدخل الشرطة والقضاء والدرك الوطني في حل مشاكل كثيرة تكون في القصبة مجتمع هجين وخليط بين عدة ثقافات وسلوكيات تتصارع وفق معطيات التحضر.

جدول رقم 26 : يمثل المسكن و الخصوصية مع الجيران

			الاشتراك في المدخل الواحد	الطابق الواحد	وسط الدار	المطبخ	الحمام	السلالم	جميعهم	Total
نعم	Effectif	72	0	0	0	0	0	0	0	72
	%	57,6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100.0%
لا	Effectif	53	19	7	3	4	11	4	27	53
	%	42,4%	35,8%	13,2%	5,7%	7,5%	20,8%	7,5%	50,9%	100,0%
Total	Effectif	125	19	7	3	4	11	4	27	125
	%	100,0%	15,2%	5,6%	2,4%	3,2%	8,8%	3,2%	21,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن مسكنهم يحفظ خصوصيتهم مع جيرانهم قد بلغ عددهم **72** أي بنسبة **57.6%** ويعني ذلك أن المسكن الذي يحفظ الخصوصية هو المسكن الذي يجد فيه الإنسان كامل راحته وحريته في كل ركن من أركانه سواءً بالنسبة للرجل أو بالنسبة للمرأة والأولاد ولو رجعنا إلى تفاصيل المسكن التقليدي بالقصبة فلقد صمم بمقاييس عمرانية واجتماعية وثقافية وجمالية تحفظ الخصوصية والحميمية للآخر فالسقيفة والصحن والصحيين والقبو و السطح كلها تفاصيل تدل على التقسيم المحكم للمسكن من جهة ومن جهة أخرى على خصوصية الفضاء لذا تجد أن كل فرد يعرف حدود تنقلاته داخل المسكن وحتى الزائرين أو الغرباء، لكن مع تعدد الأسر ضمن المسكن الواحد وتعدد دهنياتهم وسلوكياتهم فلقد اختلت القواعد في المسكن إضافة غلى مختلف التدخلات والتغيرات التي أحدثها السكان في المسكن أين أصبح لا يلبي الوظائف التقليدية والمستدامة المنوطة به فلم يبقى وسط الدار فضاء الأولاد وبمختلف الأعمال المنزلية للمرأة ولتبادل أطراف الحديث بين أفراد الأسرة ولم يعد السطح مكان للبنات والصبايا لتبادل أطراف الحديث مع أقرانهن ولم تبقى بيت الصابون للغسيل والمنزه للراحة و... فبإدخال تغييرات عمرانية ومعمارية على الإنشاءات التقليدية للمسكن اختلت وظائفه وفقد خصوصيته، فأصبح هم السكان هو الحصول على مخبأ يأويهم وإهمال الاعتبارات الحشمة والحياء ويبرز ذلك في الاشتراك في المدخل والطابق، الحمام، المطبخ... وغيرها من عناصر المسكن الخاصة التي يستوجب خصوصية بين الجنسين وخاصة في المساكن التي يقطنها الفوضويون وذلك بقيمة **27** أي بنسبة **21.6%** و المدخل الواحد ب **19** أي بنسبة**15.2 %** و الحمام **11** أي ب**8.8**

% والطابق الواحد ب**7** أي **5.6%** و المطبخ و السلالم بقيمة **4** أي بنسبة **3.2%** ووسط الدار رب**3** أي بنسبة **2.4%**

جدول رقم 27 يمثل الأعمال المشتركة والتعاونية مع الجيران

			أعمال تخص الحي	تخص مناسبات رسمية	أعمال أيام عادية	جميعهم	Total
نعم	Effectif	103	58	34	0	30	103
	%	84,4%	56,3%	33,0%	0,0%	29,1%	100,0%
لا	Effectif	22	0	0	0	0	22
	%	17,6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	58	34	0	30	125
	%	100,0%	46,4%	27,2%	0,0%	24,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن هناك أعمال تعاونية بين الجيران قد بلغ عددهم **103** أي بنسبة **84.4%**منهم من أقر بأن أعمال تخص الحي وذلك بقيمة قدرها **58** أي بنسبة **56.3%** تليها أعمال تخص مناسبات رسمية وذلك بقيمة قدرها **34** أي بنسبة **33.0%** أما الذين أقروا بأن هناك أعمال تخص الحي وتخص مناسبات رسمية وأعمال أيام عادية فقد بلغ عددهم **30** أي بنسبة **29.1%** أما المبحوثين الذين صرحوا بعدم وجود أعمال تشاركية بين السكان فقد بلغ عددهم **22** أي بنسبة **17.6%** وما يمكن قوله أن في القديم في القصبة كانت تجمع بين السكان أعمال تشاركية داخل المسكن وخارجه وأعمال تشاركية تجمع النساء وتجمع الرجال فالتكافل العضوي والاجتماعي ظل ميزة فريدة للنساء مستمد أساسا من العرف من تعاليم ديننا الحنيف فهو مجتمع أولي تسوده علاقات أولية تضبطها الأعراف والتقاليد أما اليوم وفي ظل التغير الاجتماعي السريع الذي حدث بالمجال الميتروبولي نتيجة التحضر تغيرت هذه الروابط ولم يبقى منها إلا عند القليل من السكان الذين مازالوا يمثلون هوية القصبة وأصالتها وعادة يمثلون سكانها الأصليين أبناء الحومة كما يقال لهم وأصبحت تتقلص هذه العلاقات شيئا فشيئا فبعد أن كانت الأعمال التعاونية نحو الداخل ثم نحو الخارج الآن أصبح السكان تجمعهم المصالح فكأن أعمال الحي من أعطاب قنوات الصرف، التنظيف، التجيير،... هي بالدرجة الأولى تليها مناسبات الخاصة كالمآتم والأفراح،... إلى الأعمال اليومية فهي منعدمة والتي كانت تجمع عادة النساء، من أعمال منزلية وهي لأشغال الوقت في الآن نفسه.

يعني أن علاقات الجيرة أصبحت تتراجع شيئا فشيئا لمغادرة السكان الأصليين وتوافد سكان هم غرباء على ما هو متعارف عليه في القصبة، أما المبحوثين الذين اقروا بانعدام الأعمال التشاركية مع الجيران وبقية السكان فهم عادة الذين توافدوا على الحي إما حديثا وإما بصفة غير قانونية فهم ليسوا على استعداد لربط أية علاقات اجتماعية وتعاونية ولا تهمهم من أساسها على قدر حصولهم على سكن والابتعاد في أقرب وقت من هذا الحي فصورة الحي لا تعنيهم ومآزرة جيرانهم بقدر ما يهمهم الحول على المسكن في مكان آخر والابتعاد.

جدول رقم 28 يمثل : النشاط الجمعوي في الحي

			مناسبات خاصة	كل الأوقات العادية	كليهما	Total
نعم	Effectif	106	47	20	39	106
	%	84,8%	43,9%	18,7%	36,4%	100,0%
لا	Effectif	19	0	0	0	19
	%	15 ,2%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	47	20	39	125
	%	100,0%	37,6%	16,0%	31,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن هناك نشاط جمعوي بالحي أي أن هناك جمعيات ثقافية تهتم لشؤون القصبة وسكانها فلقد بلغ عددهم **106** أي بنسبة **84.8 %**منهم من صرح بأنها تنشط في مناسبات خاصة وقدر ذلك ب **47** أي بنسبة **43.9%** ومنهم من أقر بأنها تنشط في مناسبات خاصة وفي كل الأوقات العادية (كليهما) وذلك بقيمة **39** أي بنسبة **36.4%**أما الذين أقروا أن هذه الجمعيات تنشط إلا في الأوقات العادية فقد بلغ عددهم **20** أي نسبة **18.7%**، أما المبحوثين الذين نفوا وجود جمعيات تنشط في الحي فقد بلغ عددهم **19** أي بنسبة **15.2%.**

وما يمكن استنتاجه أن هناك جمعيات ثقافية تنشط في القصبة لتقف على واقعها وتساعد في عمليات ومشروع الحفاظ عليها وذلك بتقديم الوعي والتحسيس للسكان، المشاركة في التظاهرات الثقافية، حياء التراث ومختلف الأنشطة التي تساهم في إحياء تراث القصبة ويبعثه من جديد غير أن أغلب المبحوثين أقروا بأنها تنشط في مناسبات خاصة كأيام التراث واليوم الوطني للمدينة وبعض الأعياد الوطنية والدينية،...

أي أن نشاطها ليس مستمرا ومستمدا وتوجد جمعيات التي تنشط على مدار الأيام وفي كل الأوقات العادية كجمعيات الإعانات،...

وما يمكن قوله أن هؤلاء المبحوثين لهم دراية بما يجري في الحي من مستجدات ونشاطات لأنهم من سكان الحي القدامى ويعرفون بعضهم جيدا.

أما المبحوثين الذين أقروا بعدم وجود نشاط جمعوي فهم إما حديثي الإقامة في الحي ولا يعلمون مستجداتها وإما ليست لهم علاقة مع جيرانهم ولا يعرفونهم وبالتالي لا يتبادلون أطراف الحديث عن مجريات الحي وإما أن النشاط الجمعوي محتشم ولم يصل بعد صداه إلى السكان.

وما يمكن استنتاجه أنه على الرغم من وجود بوادر للنشاط الجمعوي في الحي إلا أن ظهوره في ذهن وصورة السكان مازال غائبا أو مقترنا بالمناسبات الخاصة التي يرجعونها في غالب الأحيان أنها مناسبات خاصة بمصالح خاصة وأن مصالح السكان ومشاكلهم وانشغالاتهم هي آخر اهتمامات النشاط الجمعوي.

جدول رقم 29 : يمثل الانخراط في الجمعيات

			اهتمامك بشؤون الحي	وجود معارفك كأعضاء فيها	لإشغال وقت الفراغ	جميعها	عدم اهتمامك بأمور الحي	مشغول	لاتسمع عنها	لاتثق في النشاط الجمعوي	جميعهم	Total
نعم	Effectif	42	10	10	2	28	0	0	0	0	0	42
	%	33,6%	23,8%	23,8%	4,8%	66,7%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	83	0	0	0	0	8	6	13	27	46	83
	%	66,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	9,6%	7,2%	15,7%	32,5%	55,4%	100,0%
Total	Effectif	125	10	10	2	28	8	6	13	27	46	125
	%	100,0%	8,0%	8,0%	1,6%	22,4%	6,4%	4,8%	10,4%	21,6%	36,8%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم ليسوا منخرطين في العمل الجمعوي قد بلغ عددهم **83** أي **66.4%** منهم **46** أي نسبة **55.4%** أرجعوا ذلك لكونهم غير مهتمين بأمور الحي ومشغولين ولا يسمعون عنها ولا يثقون في الجمعيات أي كل الخيارات والذين لا يثقون في الجمعيات وحدها بلغت **27** أي بمعدل **32.5 %** ولايسمعون عنها بقيمة **13** أي **15.7%**ومنشغلون

بقيمة **6** أي بنسبة **7.2%** وكذا عدم الاهتمام بأمور الحي تقريبا بنسبة متقاربة، أي 8 ما تمثلها نسبة **9.6%** أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم منخرطين في النشاط الجمعوي وقد بلغ عددهم **42** أي بنسبة **33.6%** منهم ما أرجع ذلك كونهم مهتمون بشؤون الحي ووجود معارفهم بأعضاء فيها وذلك بقيمة **10** أي بنسبة **8%** ولاشغال وقت الفراغ بقيمة **02** أي بنسبة **1.6%** أما الذين أقروا بكل ذلك الأسباب قدر عددهم ب**28** أي بنسبة **22.4%**.

وما يمكن استنتاجه أن الانخراط في النشاط الجمعوي دليل على سلوك للمواطنة وروح انتماء للحي والاعتزاز به فنلاحظ أن غالبية المبحوثين ليس لهم انخراط في النشاط الجمعوي وذلك راجع لأسباب عديدة منها أنهم غير مبالين بمشاكل الحي ومنهم المشغولون الذين يشتغلون في أغلبهم مهن غير مستقرة وغير نظامية وبالتالي ليس لديهم وقت ليسمعون عن مثل هذه الجمعيات إضافة إلى الأفكار السائدة والمنتشرة بين السكان عن نفعية الجمعيات وسعيها لتحقيق أغراضها عن طريق التستر بالأعمال الخيرية،لأغراض سياسية...

أما المبحوثين الذين لهم انخراط في النشاط الجمعوي سواءً نساءً أو رجالا غالبا يتمتعون بحس تراثي ووعي اجتماعي نتيجة تأهيلهم في القصبة ومن جهة أخرى اعتزازهم بالانتماء إليها والخوف والسهر على مصالح سكانها وغالبا ما يكون انخراطهم إما للتفرغ بعد التقاعد أو لوجود الأهل والقارب والأصحاب المشجعين على الانخراط في الحس الجمعوي.فالظروف الاجتماعية المستقرة في المسكن والعمل أو الوظيفة المستقرة إضافة إلى وجود سكان وأصحاب ومعارف ايجابيين ويعرفون بعضهم حق المعرفة ويقدرون الجيرة ويلتقون هم في حوار دائم عن انشغالاتهم وطموحاتهم فالعمل الجمعوي تجسيد في هذه الحالة لعلاقات اجتماعية قوية ومبنية وسوف يثمر ويعزز من سلوك المواطنة والانتماء للحي.فالسكان المحبطون والمحرومون و المهمشون ، ... لا ينتظر منهم الايجابية والفاعلية لأن أمامهم مسيرة من الصراع على جميع الأصعدة في القصبة.

جدول رقم30 : يمثل إقامة التظاهرات الثقافية في الحي

			الأيام لعادية	شهررمضان	أيام ا لتراث	العطلةالصيفية	جميعها	Total
نعم	Effectif	93	0	16	72	15	19	93
	%	74,4%	0,0%	17,2%	77,4%	16,1%	20,4%	100,0%
لا	Effectif	32	0	0	0	0	0	32
	%	25,6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	0	16	72	15	19	125
	%	100,0%	0,0%	12,8%	57,6%	12,0%	15,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بإقامة تظاهرات ثقافية في الحي قد بلغ عددهم **93** أي بنسبة **74.4%** منهم ما أقر بأن تقام غالبا في أيام التراث أو في شهر رمضان والعطلة الصيفية وذلك بقيمة **19** أي بنسبة **20.4%** أما الذين أقروا بأنها تقام في العطلة الصيفية فقدر عددهم ب **15** أي ب**16.1%** وبقيمة تقريبا مساوية لشهر رمضان وذلك ب **16** أي بنسبة **17.2%**.

أما المبحوثين الذين صرحوا بأن هناك غياب لإقامة تظاهرات ثقافية في الحي فلقد قدر عددهم ب **32** أي بنسبة **25.6%**.

وما يمكن استنتاجه أن إقامة التظاهرات الثقافية في الحي التاريخي والمدينة العتيقة هي سياسة ومحاولة لإعادة إحياء التراث وبعثه من جديد والمحافظة عل الهوية والأصالة فالسكان الذين أقروا بوجودها سكان لهم اطلاع بمجريات وتطورات الحي ولهم طموح في التغيير إلى الأفضل ورقي الحي إلى مكانته الأولى أين كانت القصبة تعج بالديناميكية الاجتماعية في الأعياد والمناسبات الدينية وشهر رمضان والسمر والسهر في مقاهيها العربية في جو من الحميمية والخصوصية والاحترام لخصوصية كلا الجنسين فالسوق والحرف التقليدية والجامع والمدارس كلها ألوان ونكهات اجتماعية وثقافية متفردة بالقصبة.

أما الذين أقروا بعدم إقامة التظاهرات فإما أن يكونوا من السكان حديثي الإقامة أو لا يتعاملون مع السكان أو سكنهم فوضوي وبعيد نوع ما عن أماكن ومجريات التظاهرات أو أنهم منغمسون في متاعب الحياة وليس لديهم وقت للالتفات لمثل هذه الأمور أو قد يعود إلى غياب وقصور الإعلام والإعلان الجماهيري من مثل التظاهرات، فمؤشر إقامة التظاهرات الثقافية لدليل على سعي السلطات والحس

الجمعوي والمجتمع المدني وحتى السكان لإعادة الحياة من جديد إلى القصبة وأسلوب التوعية والتعريف بالتراث في القصبة وتشجيع على اختلاط السكان من أحياء أخرى ومن فئات أخرى.

جدول رقم (31): يمثل الفئات التي تحضر التظاهرات الثقافية في الحي .

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
سكان الحي	68	37,4%	66,0%
سكان أحياء أخرى	30	16,5%	29,1%
سكان من مدن أخرى	9	4,9%	8,7%
مسؤولون	44	24,2%	42,7%
سياح	2	1,1%	1,9%
جميعها	29	15,9%	28,2%
Total	182	100,0%	176,7%

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئات التي تحضر التظاهرات الثقافية في الحي أغلبهم من سكان الحي وقد بلغ عددهم **68** أي بنسبة **37.4%** ومنهم المسئولون وقد بلغ عددهم **44** أي بنسبة **24.2%** تليها حضور سكان من أحياء أخرى وذلك بقيمة بلغت **30** أي بنسبة **16.5%** ثم جميع الخيارات (سكان الحي، سكان أحياء أخرى، سكان مدن أخرى، مسئولون، سياح)وذلك بقيمة **09** أي بنسبة **4.9%** ثم السياح وذلك بقيمة **02** أي بنسبة **1.1%.**

وما يمكن استنتاجه أن التظاهرات الثقافية في الحي يحضرها بالدرجة الأولى ساكنيها والمسئولون وخاصة في المناسبات الرسمية كالأعياد الوطنية وأيام التراث واليوم الوطني للمدينة،...

على أن مشروع إنقاذ القصبة وهي بالآونة الخيرة بالكثير من الإرادة السياسية وحضور المسئولون من كافة القطاعات المعنية بالقصبة فهي محاولة جادة للقضاء على طابع الحي الهامشي والفقير وتحقيق المساواة الاجتماعية والمجالية وقدوم سكان أحياء أخرى نتيجة الإعلام والاحتكاك الاجتماعي بين السكان

عن طريق مختلف العلاقات الاجتماعية، أما سكان مدن أخرى وحتى وان نسبتهم محتشمة لكن مؤشر إيجابي على بدية الوعي بالتراث والتحسيس بأهميته تأكد أدوات لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، أما السياح فعددهم ضئيل نتيجة ضآلة ترددهم على القصبة.

جدول رقم32 : يمثل الرغبة في البقاء مع الجيران

			التعود والألفة	التشابه الاجتماعي والثقافي	كليهما		لاتعرفهم	الابتعاد عن المشاكل	كليهما	Total
نعم	Effectif	67	0	0	0		0	0	0	67
	%	53,6%	0,0%	0,0%	0%		0,0%	0,0%	,0%0.	100,0%
لا	Effectif	58	0	0	0		4	15	39	58
	%	46 ,4%	0,0%	0,0%	0%		6.8%	%8,25	%2,67	100,0%
Total	Effectif	125	0	0	0		4	15	39	125
	%	100,0%	0,0%	0,0%	0%		%2,3	%0,12	%2,31	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين لهم رغبة في البقاء مع جيرانهم قد بلغ عددهم **67** أي بنسبة **53.6%** ولقد أرجعوا ذلك لوجود الألفة والتعود فيما بينهم و التشابه الاجتماعي و الثقافي وذلك بقيمة **67** أي بنسبة **53.6%** إما الذين لا يريدون البقاء في الحي فقد بلغ عددهم **58** أي بنسبة **46.4%**ولقد ارجعوا ذلك كونهم لا يعرفون جيرانهم ويريدون الابتعاد عن المشاكل وذلك بقيمة 39 أي بنسبة **67.24%.** و الابتعاد عن المشاكل وذلك بقيمة **15** أي **25.86%** و لاتعرفهم بقيمة **4** أي بنسبة **6.89%**

وما يمكن استنتاجه أن الرغبة في البقاء مع الجيران هي الرغبة في البقاء في الحي فالذين يريدون البقاء هم سكان ألفوا الحياة الاجتماعية في القصبة وتعودوا عليها منذ مدة طويلة وهي مسقط رأسهم في كثير من الحالات لذلك حتى وإن يعيشون ظروف صعبة تخص المسكن أو الحي أو العمل،... غير أنهم لا يريدون مغادرة أولاد حومتهم لأنهم تعودوا عليهم وألفوهم وتجمعهم صداقات أو علاقات قرابة أو مصاهرة، ... فحميمية العلاقات الاجتماعية تجعلهم في غنى عن مغريات الحياة العصرية خارج الحي فهم سعداء كونهم موجودون في القصبة مع من يحبون ويرتاحون.

أما الذين أقروا بعدم رغبتهم في البقاء في الحي فحتى وإن هم سكان أصليون وقدامى لكن لديهم الرغبة في المغادرة نتيجة إما أولادهم ملوا من تدهور حالة المسكن الحي وسوء الأحوال الاجتماعية وبالتالي يتطلعون غلى حياة أفضل وإنما أنهم سكان ووافدين جدد همهم الوحيد جعل القصبة كمحطة مرور للاستفادة من مسكن وليس لديه أي رغبة في البقاء فيها أو الاستفادة من سكن وليس لديه أي رغبة في البقاء فيها أو الانتماء والاعتزاز كونه يقطن فيها.

جدول رقم 33 : يمثل الرغبة في المغادرة من الحي .

			التطلع إلى حياة أفضل	لاتحب الانتساب إلى هذا الحي	مغادرة الجيران	جميعها		الاعتزاز بالحي	التعود على الجيران	كليهما	Total
نعم	Effectif	87	34	3	1	49		0	0	0	87
	%	%69,6	39,08%	3,44%	1,14%	%56,32		0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	38	0	0	0	0		1	0	37	38
	%	%30,4	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%		2,63%	0,0%	97,4%	100,0%
Total	Effectif	125	34	3	1	38		1	0	37	125
	%	100,0%	27,2%	2,4%	0,8%	30,4%		0,8%	0,0%	29,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن لهم رغبة في مغادرة الحي قد بلغ عددهم **87** أي بنسبة **69.6%**منهم من يتطلع إلى حياة أفضل ولا يحب أن ينسب إلى هذا الحي ومغادرة الجيران نتيجة خلافات ونزاعات... وقد بلغ ذلك **49** أي بنسبة **56.32%** أما الذين يتطلعون لحياة أفضل بلغ عددهم **34** أي بنسبة **39.08 %** و لايحبون الانتساب للحي بقيمة **03** أي بنسبة **3.44%** فئة الذين يحبون أن يغادروا الجيران **01** أي بنسبة **1.14 %** أي أن هناك معيقات وأسباب متداخلة تحول دون رغبة السكان في البقاء والاستقرار في القصبة سواء من طرف ساكنيها القدامى أو بعض الوافدين إليها فهم لا يحبون الانتساب لها لأن صورتها أصبحت بالنسبة لهم مرادفة لمفهوم الفقر والتهميش واللاعدالة نتيجة سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية،... بعد أن كان حي القصبة مفخرة لساكنيه ورمزا للمبدعين والمفكرين ورموز الثقافة الجزائرية.

أما عدد المبحوثين الذين عبروا عن رفضهم فكرة مغادرة الحي وذلك بقيمة **38** أي بنسبة **30.4%** كونهم يعتزون بالحي على الرغم من مشاكله ومتاعبه وعلى الرغم من نقائصه لكن يبقى للحي مكانة خاصة في قلوبهم يعيشون على أمل أن ترجع قصبة زمان من جديد خاصة في ظل الوعود والإرادة السياسية التي يبديها صناع القرار وتعودهم على جيرانهم وذلك بقيمة **37** أي بنسبة **97.4%** والذين يعتزون بالحي بقيمة **01** أي بنسبة **2.63%**.

وعليه وما يمكن استنتاجه أن الظروف المعيشية والحالية التي تمر بها القصبة تهدد سلوك المواطنة لدى ساكنيها وتقف معيقا في وجه تعزيز روح الانتماء لها لأن ذلك مؤشر لاستدامة أصالتها وتراثها وتاريخها الذي رسمت السياسات من أجل استخدامها كأداة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة.

جدول رقم 34 : يمثل ايجابيات الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
أصالة المسكن	41	12,2%	32,8%
توفر الخدمات	86	25,6%	68,8%
قربه من وسط المدينة	100	29,8%	80,0%
المعالم الأثرية	38	11,3%	30,4%
الحرف التقليدية	22	6,5%	17,6%
الجيران	29	8,6%	23,2%
جميعها	20	6,0%	16,0%
Total	336	100,0%	268,8%

نلاحظ من خلال الجدول أن جل المبحوثين أقروا بأن امتيازات أو ايجابيات الحي تكمن في كونه قريب من وسط المدينة لأنه نواة المدينة الأولى فهو بذلك يؤهله أن يكون قريب من كافة الخدمات والتجهيزات الموجودة بالمدينة وذلك بقيمة قدرت بـ **100** أي بنسبة **80%** فقربه من وسط المدينة يجعل

عقاره في جدلية كبيرة رغم التدهور الإنشائي والعمراني لكن ذلك سوف يفتح أبواب الطمع خاصة للسماسرة وتجار السوق السوداء للعقار ويحدث هناك مضاربة في سوق العقار وارتفاع سعر الأرض ومركز المدينة القريب من وسطها يعني توفر الخدمات فجل الإدارات الكبرى هي بالقصبة السفلى وبوسطها أين تصبح ؟؟؟ القصبة مقصدا للكثيرين وذلك بقيمة **86** أي بنسبة **68.8%** ومنهم من أقر بأن أصالة وإحكام التصميم الهندسي والعمراني والثقافي والاجتماعي للمسكن المحلي والتقليدي بالقصبة يعطيها ميزة مستفردة للعمران المستدام وذلك بقيمة قدرت بـ **41** أي **32.8%** والمعالم الأثرية من متاحف وقصور ومساجد، ... كلها تعتبر ايجابيات ومناطق تحسب في رصيد القصبة لأنها سوف تستثمر كأدوات لتجسيد السياحة الثقافية وذلك بقيمة **38** أي بنسبة **30.4%**.

إضافة إلى الجيرة والحميمية والتي توجد بالقصبة كما لا توجد في أحياء أخرى لأنها تعتر عن أصالة الفضاء والمجال فرغم تناقضها إلا أنها مازالت تصارع من أجل البقاء وذلك بقيمة **29** أي بنسبة **23.2%** ودون أن نهمل الحرف التقليدية التي تنتشر في القصبة دونا عن باقي أجزاء المدينة وأحياءها فالقصبة هي الحاضنة الأولى للإبداعات اليدوية وهي منبعها وهي حاضنة من جديد فلا يمكن لمجال آخر أن ينوب على القصبة في أحياء تراث وأصالة وهوية مجتمع بأكمله وذلك بقيمة 22 أي بنسبة **17.6%** أما كل الخيارات معا وذلك بقيمة **20** أي بنسبة **16 %**.

وما يمكن استنتاجه أن القصبة تزخر بالكثير من المقومات والمؤهلات التي يمكن تنميتها واستثمارها من أجل تحقيق تنمية مستدامة لتراثنا ولجعل القصبة كأحد مصادر وأدوات تجسيد فلسفة الثنائية (تراث تنمية مستدامة) وذلك بتسخير كافة الطاقات والجهود وضرورة بعث رؤية جديدة للتراث تتسم بالرؤية التكاملية والشمولية والرفع من كفاءتها ومؤهلاتها وعلى جميع الأصعدة والمستويات.

جدول رقم 35: يمثل سلبيات الحي .

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
الفقر والتهميش	23	13,1%	18,4%
غياب الأمن	7	4,0%	5,6%
الاكتظاظ	21	12,0%	16,8%
نقص التجهيزات	1	,6%	,8%
الحالة السيئة للمساكن	21	12,0%	16,8%
الجيران	4	2,3%	3,2%
جميعها	98	56,0%	78,4%
Total	175	100,0%	140,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين قد أدلوا بجملة من السلبيات والنقائص والعيوب المتواجدة على مستوى الحي وقد بلغت قيمة **98** أي بنسبة **78.4**% لكل من الفقر والتهميش وغياب الأمن و الاكتضاض ونقص التجهيزات الحالية البيئية للمساكن والجيران كل هذه السلبيات مجتمعة لدى المبحوثين ومنهم من أرجعها إلى الفقر و التهميش أي بقيمة **23** أي بنسبة **18.4**% وبقيمة متساوية لكل من الاكتظاظ و الحالة السيئة للمساكن وقدر ذلك ب **21** أي بنسبة **16.8**% ومن أرجعها للجيران بقيمة **4** أي بنسبة **3.2**%أما نقص التجهيزات فمثل بقيمة **01** أي بنسبة **0.8 %** . مما يعني أن الحي حقيقة به مشاكل اجتماعية حقيقية تستوجب التدخل العقلاني والمحكم من أجل التعامل مع الأوضاع القائمة ومحاولة اختيار البدائل العلمية والعقلانية التي تتوافق مع الخصوصية التاريخية للمجال من جهة ومع متطلبات المعاصرة والتحديث من جهة أخرى فالفقر والتهميش وصمة نقص ومؤشر سلبي يقف حائلا في وجه تحقيق تنمية المجالات الحضرية فثقافة الفقر ليست قدرا محتوم ووصمة إجبارية تلازم القصبة فلابد من أن يجد البدائل التنموية للقضاء على ذلك إضافة إلى تدهور المظهر العمراني والمشهد الجمالي والبعد الجمالي والبصري في المجالات الحضرية عموما والتراثية خصوصا أضحى أحد المحاور الهامة للتنمية

المستدامة، إضافة إلى شكل ارتفاع الكثافة السكانية والتدفق المستمر والغير عقلاني نحو القصبة ساهم في تدهور أحوالها وعلى جميع الأصعدة العمرانية، البيئية، الثقافية، اجتماعية.

وبالتالي أضحت القصبة عاجزة عن تقديم خدماتها المعتادة لساكنيها واختلت وظائفها وسجل عجز في تغطية احتياجات ساكنيها كما وكيفا دون إهمال عامل الأمن أين أصبحت القصبة ملاذا للمتسكعين واللصوص ومدمني المخدرات ووكرا للرذيلة في دويراتها المنهارة وممراتها المظلمة وسلالمها الغير آمنة والمشاكل بين الجيران وعدم تجانسهم وتكيفهم.

كل هذه المؤشرات جعلت من القصبة وسطا يتخبط في جملة من المشاكل والمعيقات التي وجدتها كحائل بينها وبين تحقيق تنمية مستدامة.

جدول رقم 36 يمثل : صورة الحي لدى السكان .

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
مهمشا وفقيرا	73	58,4%	58,4%
الأكثر جمالا وأصالة	21	16,9%	16,8%
كليهما	31	25,0%	24,8%
Total	125	100,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن صورة الحي لديهم يقابلها التهميش والفقر وذلك بقيمة قدرت ب **73** أي بنسبة **58.4%** تليها الصورة المركبة والمتناقضة في آن واحد وهي التهميش والفقر والجمال والأصالة في آن واحد وذلك بقيمة قدرت ب**31** أي بنسبة **24.8 %** أما الذين أقروا بأن الحي هو الأكثر جمالا وأصالة بالنسبة للأحياء الأخرى فقد قدرت قيمته ب**21** أي بنسبة **.%16.8**

وما يمكن قوله أن أوضاع القصبة خلقت تضاربا وتناقضا في اتجاهات ساكنيها فمنهم من لا يحب الانتساب إليها نتيجة ما يحمل عن القصبة كدلالات الفقر والتهميش والتخلف وهم غالبا سكان لا يحبون

البقاء في القصبة ويتطلعون إلى حياة عصرية لا تمد بصلة للهوية والأصالة، أما ممن مازال يعتبر رمزا للجمال والأصالة فهم المتأصلون والعارفين بقيمة تراثها وتاريخها أما النظرة المزودة والثنائية شديدة التركيب والتناقض في آن واحد فهم السكان الذين لهم رغبة كبيرة وطموح في غد أفضل في القصبة وتوجهاتهم بين مد وجزر بين واقع صعب معاش، وبين صورة لماضي جميل فات ولمستقبل غامض آت فهم فعلا السكان الذين يعرفون القصبة حق معرفة وشاهدين على تدهور حالها وجمالها الذي لا يشيخ مع الزمن ولا يندثر رغم كل المعيقات والصعوبات التي تواجهها .

جدول رقم 37 يمثل : اقتراحات المبحوثين من اجل استعادة الحي لمكانته الاجتماعية و الثقافية.

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
الاشتراك بين السكان فيما بينهم أو مع السلطات	34	13,7%	27,4%
تعرف بالحي وتشجيع زيارة أطفال المدارس له	35	14,0%	28,0%
الإعلام وإحياء التراث	7	2,8%	5,6%
ربط الحي بمترو الأنفاق	6	2,4%	4,8%
تنظيم الباعة المتجولين	3	1,2%	2,4%
تقبل السكان القدامى للجدد	13	5,2%	10,5%
ترميم المساكن والمحال والقصور وتجهيز الحي	57	23,0%	46,0%
القضاء على التهميش	20	8,1%	16,1%
إعادة الاعتبار لاماكن التقاء الناس وأماكن اللعب والترفيه	63	25,4%	50,8%
التنمية	7	2,8%	5,6%
مواد البناء المطابقة للترميم	1	,4%	,8%
التوعية بخصوصية المسكن و المحافظة على السكان الأصليين	3	1,2%	2,4%
Total	248	100,0%	200,0%

نلاحظ من خلال قراءة الجدول أن أغلبية المبحوثين أقروا على كون يجب إعادة الاعتبار وتثمين الفضاءات التي تشجع على الالتقاء والتفاعل الاجتماعي كترميم المساجد والأسواق والحمامات القديمة والمقاهي العربية القديمة،... هي فضاءات تشجع على العلاقات الاجتماعية وتعزز من انتماء السكان إلى المدينة التاريخية ولقد بلغ قيمة ذلك **63** أي بنسبة **50.8%** تليها إعادة الاعتبار إلى المساكن والمعالم والمحلات والفضاءات العمومية وذلك بترميمها واستعادة لمعانها وبريقها المعماري والحضاري وذلك حتى يتشجع السكان على البقاء في فضاء به شروط مقبولة للعيش سواءً داخل المسكن أو في المحلات حتى يستعيدوا نشاطهم أو المعالم حتى يتمكنوا من الترفيه فهي تشجع وتعزز سلوك المواطنة وكان ذلك بقيمة **57** أي بنسبة **46.0%** إضافة إلى محاولة نشر وغرس الشعور بالتراث منذ الصغر وذلك بتكثيف الزيارات المدرسية والاستكشافية لأطفال المدارس كمحاولة لغرس الوعي بالتراث منذ الصغر ضمن التربية البيئية والفنية والاجتماعية وكان ذلك ب **35** أي بنسبة **28%** وبقيمة تقريبا مساوية **34** أي بنسبة **27.4%** ضرورة إشراك السكان في مشاريع الحفاظ على القصبة وأخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار واستثمار كافة قدراتهم ومؤهلاتهم في المشروع ومختلف الخطط التنموية وذلك سعيا للعدالة الاجتماعية والقضاء على ثقافة الفقر المرتبطة السكان والتخفيف من حدة الفوارق السوسيو–مجالية ب **20** أي بنسبة **16.1%** تليها التكثيف من الإعلام والتعريف بالتراث في القصبة عن طريق مختلف وسائل الدعاية منها الإشهار، الأفلام الحصص أفلام كرتون... وذلك حتى يتعرف الأفراد على تراثهم ويزيد انتماءهم لفضاءاتهم التاريخية وذلك بقيمة **07** أي نسبة **05.6%** ونسبة تقريبا مساوية لضرورة ربط وإيصال نقطة ميترو الأنفاق بالحي لأنها حاليا متوقفة في تافورة والتسريع من تطبيق مشروع المدينة متحف التي يمر منها ميترو الأنفاق مارا بمختلف معالم والرموز الأثرية للقصبة مع ضرورة لتحسيس والتوعية بضرورة التكيف والاندماج الاجتماعي بين السكان القدامى والجدد وذلك بخلق فضاءات ونشاطات تساعد على ذوبانهم الثقافي والاجتماعي واستخدام السكان الأصليين كأداة للتوعية والتحسيس بمختلف حرفيها القدامى وفنانيها ومفكريها وقدامى مجاهديها ومجاهداتها وخبراتهم وأنشطتهم ومحاولة إعادة تشجيع إحيائهم لها بمختلف لطرق وذلك كمحاولة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة وهي الديمقراطية في الممارسة واتخاذ القرار والمشاركة السكانية وذلك لتحفيز على استعادة ولاءهم للمدينة القديمة واستبعاد مختلف ميزات و سمات التخلف والهامشية كالقطاع الغير الرسمي وذلك بقيمة **3** أي بنسبة **2.4%**. و ضرورة احترام المواد المطابقة للترميم و محاولة توفيرها وذلك بنسبة **0.8%**.

III.المحور الثالث : يتعلق ببيانات الفرضية السوسيو–اقتصادية

جدول رقم 38: يمثل احتواء المسكن على محل تجاري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	93	74,4	74,4	74,4
	لا	32	25,6	25,6	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن مساكنهم تحوي محلا تجاريا قد بلغ عددهم **93** أي **74.4%** وهو مألوف لدى القصبة أن مساكنها دويراتها مهما كان حجمها تحوي محلا تجاريا أو حانوت لما يطلق عليه أو مخزن وهو من التصميم الهندسي لها وهذا حتى يتسنى لسكانها النشاط فيه وممارسة أعمال فيه كل على حسب رغبته فمنهم من كان يخصصها للأنشطة الحرفية ومنه للخدماتية كالمقاهي القديمة والحمامات ....ويختلف حجم وماهية المحل(الحانوت) على حسب نوع الدويرة وعلى حسب موقعها في شارع كبير، نهج، ممر، وعليه فالمسكن التقليدي في القصبة كان متكامل الوظائف.

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يملكون محلا تجاريا في مسكنهم فأولئك إما أن يكونون يسكنون في بناءات فوضوية لا علاقة لها بالمجال والوظيفة التجارية في الحي وإما أن تكون مساكن في الأساس كانت تحوي على محل تجاري وتم تغير استخدامات وتقسيم المسكن وبتالي ثم الغاء المحل واستبداله بوظيفة سكن أي ضمه لبقية الغرف أي كتوسعة للمسكن نتيجة الضيق أي ضمه لبقية الغرف أي كتوسعة للمسكن نتيجة الضيق وعدم استيعاب المسكن للأفراد المتواجدين به وقد قدر عددهم ب **(32)** أي ب**25.6%**

وعموما فالسكان الذين اتخذوا من القصبة كمحطة عبور لنيل مسكن من السلطات لا يهم لا المظهر الجمالي للحي، ولا يهمهم المحال التجارية في المساكن ولا توازن الوظيفة التجارية مع الوظيفة السكنية لتحقيق كافية السكان لكن جل همهم واهتمامهم منصب حول المغادرة ونيل سكن جديد في حي آخر دون القصبة.

جدول رقم(39): ممارسة النشاط في المحل

			حرف تقليدية	موادغذائية	ألبسة	أنشطة حرة	خدمات	Total
نعم	Effectif	56	24	5	2	9	16	56
	%	%44,8	42,9%	8,9%	3,6%	16,1%	28,6%	100,0%
لا	Effectif	69	0	0	0	0	0	69
	%	%55,2	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	24	5	2	9	16	125
	%	100,0%	19,2%	4,0%	1,6%	7,2%	12,8%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يمارسون نشاطا في حوانيتهم أو محالهم التجارية قد بلغ عددهم **69** أي بنسبة **55.2%** وهم المبحوثين الذين هم يسكنون المساكن الفوضوية كما أسلفت الذكر، إضافة إلى مبحوثين سكناهم وحوانيتهم ليست في حالة جيدة يعني أن المجال ليست في حالة جيدة يعني أن المحال ليست في حالة انشائية تسمح لهم بممارسة نشاط فيها أو أن سكانها الأصليون غادروا وسكنوها آخرين مستأجرين ليس لهم علاقة بنشاطات السكان السابقة

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم مازالوا يمارسون نشاط في المحلات أو الحوانيت التي توجد في مساكنهم فلقد بلغ عددهم**(56)** أي بنسبة **44.8%**منهم من مازال يمارس فيها حرف تقليدية وقدر عددهم **(24)** أي بنسبة **42.9%**أما ممارسة الخدمات في المجال فقد بلغ عددهم **(16)** أي بنسبة **28.6%**أما الأنشطة الحرة فقد بلغ عددهم **09** أي بنسبة **16.1%** و المواد الغذائية **(05)** أي بنسبة **8.9%** وأخيرا الألبسة بلغ عددهم **(02)** أي بنسبة **3.6%** .

وما يمكن قوله أولا أن هناك تنويع في النشاطات داخل الحي مما يتيح للسكان الحصول على احتياجيهم دون عناء التنقل إلى أماكن أخرى وثانيها ما يلاحظ هو استمرار وجود الرف التقليدية في المجال ومازال أصحابها يمارسوها من النحاس ، الحلي، النجارة، الحدادة..

وهو ما يدل على بقاء فئة أصلية من السكان لم يهملوا مساكنهم ولا مجالهم وورشهم فهم مازالوا يحافظون على أنشطته أسلافهم السابقة وثالثا ما هو ملاحظ تغير بعض السكان لأنشطة محلاتهم سواء السكان الأصليون أو المستأجرين و الملاك الجدد للمساكن أين اختاروا أنشطة أخرى تخدم السكان لكنها ليست النشاط الأول المألوف لدى المحل في القصبة .

وما يمكن استنتاجه أن هناك محاولة لإعادة استعادة الوظائف الحرفية التقليدية من طرف السكان و السلطات وذلك باستعادة النشاط الأولي و الأصلي للورشة و المحال بالترميم و الصيانة و التجديد و الدعم،..أما بقية الأنشطة فالسكان لهم حرية تغيير ّ أنشطة واستبدالها بأنشطة أخرى شريطة أن لا تتنافى مع خصوصية الحي التاريخي من ناحية انعكاساته على البيئة الترابية.

جدول رقم 40: القطاع الغير رسمي في الحي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	121	96,8	96,8	96,8
	لا	4	3,2	3,2	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن هناك باعة فوضويون ومتجولون ينتشرون في الحي وقدر عددهم ب **121** وذلك بنسبة **96.8%** أما الذين نفوا ذلك فقد بلغ عددهم **04** أي بنسبة **03.2 %**

وما يمكن قوله أن الحي وبحكم قربه من وسط المدينة بحسب الجداول السابقة وتوفره على العديد من الخدمات و التجهيزات فإنه أصبح ملاذ للعددين الذين لا يملكون وظائف ومهن مستقرة فيلجؤون إلى القطاع الغير رسمي أو البيع وتجارة الأرصفة التي تعتبر كسمة للفقر و الهامشية نتيجة انتشار البطالة و الفقر وبتالي اكتسبت طابع الهامشية والفقر وبالرجوع إلى الجداول السابقة رقم**(05)** رقم**(06)**، رقم**(07)**، رقم**(09)**، رقم**(10)**، رقم**(19)** نستخلص أن جل الأسر المنتشرين في الحي من ذوي طبقة متوسطة ودخلهم الشهري متوسط وأسر على الغالب تتكون من **5** أفراد فأكثر ، والأسر النازحة تعاني الفقر والاحتياج دون مأوى ودون عمل وبتالي عند استقرارهم في القصبة يلجئون إلى القطاع الغير رسمي والنشاطات الهامشية نتيجة البطالة والفقر فالقطاع الغير رسمي بالنسبة لهم دون ضرائب ومخرجات جبائية وقانونية وسهل المهمة يكفيهم قوت يومهم دون أمل في تحسين الأوضاع مستقبلا

والقطاع الغير رسمي في القصبة دخيل عليها وسكانها كانوا يمتهنون مهنا حرفية أو مهن الصيد والبحرية، ... لكن مع التغير الاجتماعي وسرعة التحضر ظهرت فوارق مهنية واجتماعية كان القطاع الغير الرسمي نتيجة حتمية له.

جدول رقم(41): يمثل التعامل مع الباعة الفوضويون

			تجنب مناطق الزحام	سعر أقل	لاتهتم بالجودة	جميعها		الخوف من عد م توفر الجودة	نفس الأسعار مع المحلات	كليهما	Total
نعم	Effectif	100	17	20	1	69		0	0	0	100
	%	%80,0	17,0%	20,0%	1,0%	%69,0		0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	25	0	0	0	0		4	4	17	25
	%	%20,0	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%		16,0%	16,0%	68,0%	100,0%
Total	Effectif	125	17	20	1	69		4	4	17	125
	%	100,0%	13,6%	16,0%	0,8%	%55,2		3,2%	3,2%	13,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم يتعاملون مع الباعة الفوضويون المتواجدون والمنتشرين في حي القصبة وذلك ب **100** أي **80%** ولقد أرجعوا ذلك لكون شدة الازدحام في الحي واختلاط الحركة الميكانيكية مع المشاة واستحواذ باعة الأرصفة على مسالك المشاة يؤدي بهم إلى تفضيل الشراء من باعة الأرصفة وعدم الدخول إلى الحي لتجنب مناطق الازدحام ويكون في كثير من الأحيان السعر منخفض نوعا عن المحلات وكذلك أرجعوا السبب إلا أنهم غير مهتمين بالجودة وشرعية المنتجات وقد بلغ عدد المصرحين بكل هذه الخيارات**(69)** أي بنسبة **69.0%** أما لسعر اقل بلغ عددهم **20** أي بنسبة **20 %** و لتجنب مناطق الازدحام وذلك قدر ب **17** أي بنسبة **17%** ولا تهم الجودة ب **01** أي بنسبة **01 %.**

وما يمكن استنتاجه أن الذين أدلوا بهذه التصريحات عموما من الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدد ويرون في الباعة الفوضويون فقراء مثلهم ويستحقون الاسترزاق وتخفيض الأسعار يعتبرونه في صالحهم ويتناسب مع قدراتهم الشرائية إضافة أنهم يعتبرون باعة الأرصفة يقدمون خدماتهم ويوفرون لهم عناء وتكاليف التنقل إلى مناطق أخرى أو لمحال للتسوق وشراء المستلزمات ، وعليه فالطابع الغير رسمي تسلل إلى القصبة وأصبح محبذا ومحببا فيها وطابعها المتعارف عليه.

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يشترون احتياجاتهم من بائعي الأرصفة فقد بلغ عددهم **25** أي بنسبة **20%** وهم غالبا الأسر ذات الدخل المرتفع أو الحسن ويتمتعون بثقافة لابأس بها وظروفهم

المعيشية خاصة في المواد الواسعة الاستهلاك (حليب) لحم ، خضر...، أو تكون غير محفوظة في شروط صحية وأيضا يجدونها في نفس الأسعار أو ليست بفارق كبير في الأسعار مع المحلات و ذلك بقيمة **17** أي بنسبة **68%** وبتالي يتجنبون التعامل مع الباعة الفوضويون دون قيد تعارف ويرون فيهم تجاوز على خصوصية الحي وهم يسببون مشاكل كثيرة منها عرقلة حركة السير والمشاة والنزاعات المتواصلة مع أصحاب المحال لأنهم يرون منافسين لهم تجاريا وذلك بقيمة **04** أي بنسبة **16%**

وعليه فالقدرة الشرائية والوضعية الاجتماعية ، ...وغيرها من المؤشرات جعلت من القطاع الغير رسمي قدر شبه محتوم على القصبة.

جدول رقم (42) يمثل الباعة المتجولين وانتماءهم للحي:

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
سكان الحي	62	49,2%	49,6%
سكان أحياء أخرى	11	8,8%	8,8%
كليهما	52	41,3%	41,6%
Total	125	100,0%	100,8%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن الباعة الفوضويون في الحي هم من أبناءها وسكانها وقد بلغ عددهم **62** أي بنسبة **49.6 %** أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأن الباعة المتجولين هم أبناء وسكان الحي وسكان من أحياء أخرى وقد بلغ عددهم **52** أي بنسبة **41.6%** أما المبحوثين الذين أقروا بأن الباعة الفوضويون هم من سكان أحياء أخرى فلقد بلغ عددهم **(11)** أي بنسبة **8.8%**

وما يمكن استخلاصه أن وبالرجوع إلى الجداول السابقة بأن أغلبية السكان النازحين و الوافدين إلى القصبة منطقة فقيرة محدودة الدخل قصدوا الحي بحثا عن سكن وعن عمل ولقرب من وسط المدينة وتوفره على خدمات وتجهيزات ولهذا فقد أصبح الحي لأغلبيتهم مكان عملهم الغير رسمي وذلك بيع بعض الأغذية التقليدية كرشتة ، الذيول، المطلوع، البغرير، ....والتي في ظل التحضر أصبح الكثير من النساء العاملات ليس لديهن الوقت لطهيهن في البيوت، إضافة إلى اشتغالهم بالخضر والفواكه وبيع

بعض الأدوات المنزلية والألية المستعملة والهواتف النقالة وغيرها من التجارة الغير رسمية التي تكفيهم قدر عيشهم اليومي، غير أن هذا لم يمنع في سكان من أحياء أن تتخذوا من القصبة مسكانا لعرض بضاعتهم وسلعتهم ونشاطاتهم الغير رسمية لأنهم الغير رسمية لأنهم على دراسة بأن لا توجد أساليب قانونية ردعية تجد من ظاهرة انتشار القطاع الغير الرسمي بالقصبة فلقد تعدى الوضع حتى سكان من خارجه وهذا ما ساعد في تصعيد حدة الفقر والتهميش.

جدول رقم(43): يمثل تغطية الحي لحاجيات السكان

			ألبسة	أغذية	كليهما	Total
نعم	Effectif	67	12	12	43	67
	%	53,6%	17,9%	17,9%	64,2%	100,0%
لا	Effectif	58	0	0	0	58
	%	46,4%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	12	12	43	125
	%	100,0%	9,6%	9,6%	34,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم يضطروا لقضاء بعض احتياجاتهم من خارج الحي وقد قدر عددهم ب **67** أي بنسبة **53.6 %** وقد صرحوا بأنهم يضطرون لشراء الألبسة والأغذية معا وذلك بقيمة **43** أي بنسبة **64.2 %** وللألبسة أو الأغذية بقيمة **12** أي بنسبة **17.9%**

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يضطروا لشراء بعض احتياجاتهم من خارج الحي فقد قدر عددهم ب **58** أي بنسبة **46.4%**

وما يمكن استنتاجه أنه عموما يغطي الحي كافة احتياجات السكان وهذا ملاحظنا من خلال الجداول السابقة غير أنه يوجد بعض السكان ونظرا لحسن مستواهم المعيشي يضطرون ؟إلى اقتناء بعض الأغذية وخاصة المتعلقة بأغذية الجملة أو مؤونة الصبر كما يقولون أو مؤونة أعراس،....فهم يضطرون إلى بعض الأحيان إلى التسوق و الترفيه في نفس الوقت في المتاجر الكبيرة(**superette**) من باب الترويح لأن أحوالهم الاجتماعية تسمح بذلك إضافة إلى بعض الألبسة وخاصة لما يتعلق الأمر بألبسة فاخرة وعلى مقاييس المودة فيضطر بعض السكان ممن تسمح ظروفهم المادية إلى اقتناءها من محلات خارج الحي لأن معروضات الألبسة على حد قولهم تتلاءم مع القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة عموما

فالتحضر يملي ثقافة وأسلوب جديد في الحياة وممارسات جديدة، ففي القديم القصبة سويقاتها تتلاءم مع كافة شرائح المجتمع بفئات وطبقات و.. وتغطي مستلزمات كل فئة على حدة واليوم ظهر التخصص المجالي و الاجتماعي،.. واكتسب المجتمع ثقافة جديدة للعيش.

جدول رقم (44): نوع الزبائن المترددون على الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
سكان الحي	9	7,1%	7,1%
سكان من خارج الحي	0	,0%	,0%
كليهما	116	92,8%	92,8%
Total	125	100,0%	100,8%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين أدلوا بأن الزبائن المترددين على الحي هم من سكان الحي ومن سكان أحياء أخرى وقد بلغ قيمة المصرحين بذلك **116** أي بنسبة **92.8%** ويعني ذلك أن الحي به قرينة وديناميكية ويستمتع بمواصفات "الجذب الحضري حيث أن الزبائن من خارج الحي يقصدونه لقضاء بعض الأغذية التقليدية والألبسة التقليدية إضافة إلى سكانه مما يعني أن الحي يشهد حركية وديناميكية وأن السكان مازالوا يحتفظون في ذهنهم بصورة حي القصبة العتيق وهو الذي يتوفر به الحرف التقليدية والصنايعية كما يقال له في المجال(الحركة السوسيو–مجالية) وانتقال السكان بين الأحياء من أجل التسوق، العمل،.... وهذا من أجل القضاء على الفوارق المجالية وتسهيل اختلاط السكان بالأنشطة ويعد المحوران الأساسيان التجاريان باب عزون، باب الواد، ساحة الشهداء محور الحركة السوسيو–اقتصادية أين تتوفر الخدمات والتجارة بأنواعها التجزئة، الجملة، نصف الجملة أما الذين اقروا أنهم من سكان الحي فقط قد بلغ عددهم **9** آي بنسبة **7.1%.**

وما يمكن استخلاصه أنه توجد بالقصبة مؤهلات تجعل منها مركزا للجذب السوسيو–اقتصادي للسكان سواء من دخل الحي أو من خارجه ويمكن توظيفها وجعلها كمؤشرات ايجابية لجعل القصر أحد أدوات تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتمكين هذه المقومات الاقتصادية وتنظيمها وتوجيهيها وإعادة

هيكلتها وفق ما يقتضيه النظام الحضري والاقتصادي ، الاجتماعي، فالقطاع الغير رسمي يعتبر معوقا للاقتصاد الحضري فلما لا ينظم الباعة المتجولون في أسواق نظامية ومحلات قانونية وجعل محلاتهم الجديدة تتمتع بقدر من التنشيط والديناميكية حتى يتسنى لهم الاستقرار فيها وعدم رفضها والعودة إلى القطاع الغير نظامي وفك الاختناق المروري واختلاط الحركة الميكانيكية بحركة المشاة.

جدول رقم 45 يمثل : المحال و سكان الحي

			ملاك لمساكن ومحال	مستأجرين لمساكن ومحال	يشتغلون في محال الحي	جميعهم	Total
نعم	Effectif	34	0	0	0	0	34
	%	27,2%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	91	21	18	3	55	91
	%	72,8%	22,6%	19,7%	3,2%	60,4%	100,0%
Total	Effectif	125	21	18	3	55	125
	%	100,0%	16,8%	14,4%	%4,2	%0,44	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن أصحاب المحال في الحي هم ليسوا من سكان الحي الأصلين وقد بلغ عددهم **91** أي بنسبة **72.8**% فهم ملاك لمساكن ومحال و مستأجرون لمساكن ومحال و يشتغلون في محال الحي و ذلك بقيمة **55** أي بنسبة **60.4**% أما ملاك للمساكن و محال فقط بقيمة **21** أي بنسبة **22.6**% و مستأجرين لمساكن و محال وذلك قدر ب **18** أي بنسبة **19.7**% ويشتغلون في الحي وذلك بقيمة **3** أي بنسبة **3.2 %** ويعني ذلك أن الحي أصبح مقصد الكثيرين من السكان الذين يرون فيه فرصة للسكن والعمل وخاصة النازحين من أرياف وضواحي وحتى من مدن أخرى حسب الجداول السابقة(جدول رقم **09**) فيوجد من السكان من قصدوا السكان في البداية لمستأجرين لمساكن ومحال طبعا الذين لهم نية الاستقرار في القصبة، إضافة إلا العامل المادي فبعض السكان الوافدين يرون في أثمان المساكن والمحال إمكانية لاستجار والتمليك أحسن من أماكن أخرى في المدينة أين تشهد ارتفاعا للأسعار، وتوجد فئة من السكان هم يشتغلون في المجال ثم يغادرون الحي.

أما المبحوثين الذين أقروا بأن أصحاب المجال هم من سكان الحي فقد قدروا بقيمة **(34)** أي بنسبة **27.2%** وهم فئة السكان الأصليون الذين هم ملاك لمساكنهم ومحالهم وورشهم ويشتغلون فيها ويسكنون فيها أبا عن جد.

وما يمكن قوله أن هناك توافد على القصبة من طرف سكان من مناطق أخرى يقصدونها من أجل التملك المجال، فهناك حركة سوسيواقتصادية فحركة السكان يصطحبها حركة على مستوى المهن والنشاطات وحتى المغادرين لمناطقهم الأصلية التي غالبا ما تكون مناطق ريفية و ضاحوية بحكم التحضر يميلون إلى التركز في مناطق تتماشى مع إمكانياتهم المادية ويجدون في القصبة المتدهورة عمرانيا واقتصاديا كأماكن تتوافق مع مؤهلاتهم المادية والاقتصادية ، الثقافية،..

لذا نلاحظ أن هناك لا مبالاة في اختيار المهن والنشاطات التي تتوافق مع خصوصية الحي التاريخي وأصبحت جل النشاطات مركزة على النشاطات الاستهلاكية كمواد غذائية ،ألبسة، خدمات والابتعاد عن الطابع الحرفي المميز للقصبة لأن السكان الوافدين همهم تحقيق العوائد المادية والابتعاد عن الحرف التقليدية وبعض الأنشطة المتعلقة بالقصبة لأنها في نظرهم أصبحت غير مربحة.

جدول رقم 46 يمثل : مصدر أخر لدخل المبحوثين

			الوالدين	الأولاد	صناعي	حرفي	تجاري	زراعي	Total
نعم	Effectif	72	35	15	2	6	9	26	72
	%	57,6%	48,6%	20,8%	2,8%	8,3%	12,5%	36,1%	100,0%
لا	Effectif	53	0	0	0	0	0	0	53
	%	42,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	35	15	2	6	9	26	125
	%	100,0%	28,0%	12,0%	1,6%	4,8%	7,2%	20,8%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن لهم مصدر أخر للدخل قد بلغ عددهم **72** أي **57.6%** وقد أرجعوا نوع ذلك المصدر إلى الوالدين بقيمة **35** أي بنسبة **28%** وإلى كونه مصدر زراعي بقيمة **26** أي بنسبة **20.8%** وإلى مصدر متعلق بالأولاد إلى **15%** أي **12%** وإلى مصدر تجاري بقيمة **09** أي بنسبة **7.2%** وإلى كونه مصدر حرفي بقيمة **06** أي بنسبة **4.8%** إلى

كونه صناعي **02** أي بنسبة **1.6 %** ، أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم ليس لديهم مصدر أخر للدخل فقد بلغ عددهم **53** أي بنسبة **42.4%**

وما يمكن قوله أن المبحوثين الذين لديهم مصدر أخر للدخل على العموم هم أسر ميسورة الحال ودخلها لا بأس به، يتمتعون بالاستقرار في مساكنهم فهم أسر تتمتع بملكية مساكنها عموما هم سكان أصليون في القصبة يجتمعون في شكل أسر ممتدة أحيانا أي وجود حتى الوالدين (جدي الأبناء) وهم الفئة التي أقروا أن الوالدين هم أحد مصادر الدخل الإضافي.

وما يمكن استنتاجه أن الطابع التقليدي أو البناء التقليدي للأسرة أو العائلة الممتدة ما زال منتشرا في القصبة وهو دليل على بقاء العلاقات الأولية والقرابية القوية ودليل على تماسك الأسر ومتانتها فالوالدين إما أن يكونوا من المتقاعدين أو قدماء المجاهدين أو أرامل شهداء أو من لهم مستحقات أجنبية (فرنسية) أي كانوا يعملون سابقا في فرنسا،.. فيمكنهم في الدار الكبيرة (العائلة) وتواجد أبنائهم وأحفادهم فهم يساهمون بقدر لا بأس به في مصاريف أبنائهم وأحفادهم ومن المبحوثين الذين أرجعوا مصدر الدخل إلى الزراعي كون أصولهم ريفية ولهم أراضي زراعية وأملاك فلاحية،... يعود مصدرها إلى الإرث والملك العائلي فحتى أنهم غير مستقرين هناك إلا أن مستحقاتهم و نصيبهم منها يستفيدون من أرباح منتوجات أو كراء أراضي فلاحية،... إلى غير ذلك من الاستثمارات حول الأملاك الزراعية والفلاحية، أما الأولاد الذين مثلوا مصدرا إضافيا للدخل في الأسر فهم الأولاد الذين إما أنهم كبروا ودرسوا وتوظفوا وأصبحوا يعينون أهليهم في معيشتهم اليومية سواء ما زالوا ماكثين مع أهلهم أو غادروا أهاليهم بزواج أو عمل،.....

ولكنهم مازالوا يعيلون ويعينون أهاليهم وحالات أخرى هم أولاد يشتغلون في وظائف غير رسمية وغير دائمة من الجنسين حتى يعينون أهاليهم المحتاجين خاصة الأسر محدودة الدخل والقادمة إلى الحي بسب البحث عن عمل وسكن أي ظروفهم المعيشية صعبت أين يجد أولادهم يشتغلون في بيع الأغذية التقليدية في الأرصفة و الشوارع...

ليتحصلوا على قوت يومهم ومعاشهم البسيط والمتواضع وتوجد فئة أخرى من المبحوثين الذين أقروا بأن هناك مصدر أخر للدخل وهو تجاري أو حرفي أو صناعي وهم في الغالب فئة المتقاعدين أو حتى

الموظفين والذين يمارسون مهنا أخرى إضافية من باب الهواية كالحرف في أيام نهاية الأسبوع والفصل ، وإشغال وقت الفراغ من جهة ومن جهة أخرى تحسين المستوى المعيشي.

أما المبحوثين الذين ليس لديهم مصدر أخر للدخل فهم غالبا الأسر المحدودة الدخل التي تعاني ظروف صعبة معيشية وحياتية، أسر غالبا ما تكون نازحة ووافدة إلى الحي طلبا للعمل و السكن وليس لديها خيار أخر سوى الاستسلام للفقر.

جدول رقم47 يمثل : النشاطات الحرفية التي مازالت تنتشر في الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
النحاسين	97	27,0%	77,6%
صناعة الجلود	1	,3%	,8%
العطارين	7	1,9%	5,6%
حلي تقليدية	45	12,5%	36,0%
النجارين	49	13,6%	39,2%
خياطة تقليدية	75	20,9%	60,0%
صناعة الحلويات التقليدية	33	9,2%	26,4%
صناعة الفخار	3	,8%	2,4%
صناعة المفروشات	5	1,4%	4,0%
جميهم47	44	12,3%	35,2%
Total	359	100,0%	287,2%

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب النشاطات الحرفية التي مازالت تنتشر في الحي هي النحاسين وذلك بقيمة **97** أي بنسبة **77.6%** و النجارين بقيمة **49** أي بنسبة **39.2%** و الخياطة التقليدية ب **75** أي بنسبة **60%** و الحلي التقليدية ، وصناعة الحلويات التقليدية بقيمة **33** أي بنسبة **26.4%** أما

الفخار العطارين وصناعة المفروشات وصناعة الجلود فهي بقيم متضائلة بين **07، 05، 03 و01** على التوالي أي بنسبة **5.6% و 4% و2.4% و 0.8%**على التوالي.

وما يمكن استنتاجه أنه مازالت تنتشر بعض الحرف التقليدية على حسب درجة الحاجة إليها في الاستخدامات اليومية و الحاجات المستمرة للسكن سواء من داخل الحي أو من خارجه فالنحاسين لا زالوا يصنعون مستلزمات البيوت و الأواني التي تحتاجها الأسر في مساكنها كتحف تقليدية من جهة ومن جهة أخرى لمتانتها وصلابتها وديمومة استعمالها فلا يكاد يخلو منزل عاصمي من أواني نحاسية أو تحف.. وكذلك النجارة فهي مستلزمات البيوت التقليدية و الغير تقليدية أي المساكن العصرية غير أنه يوجد من الأفراد– الذين يحبون النجارة على الطابع الإسلامي**(أرابيسك)** في فرقة النوافذ و الأسلوب والكراسي و الطاولات،... أي في تجهيز صالونات وقعدات عربية على الطراز التقليدي، كذلك الطابع التقليدي في الألبسة كالكراكو الدزيري العاصمي التركي أين لا تستغني النساء من داخل الحي أو خارجه في اقتناءه ولبسه لأنه يمثل الهوية العاصمية، وكذا الحلويات التقليدية ، كالقطايف، المقروط الدزيري **(المقلة)** المشهدات وغيرها من الأنواع التي تميز الثقافة القصابجبية الأصلية وكذلك الحلي التقليدية مثل الجبين ، الكرفاش، الخلخال وغيرها من الحلي التقليدية و العطارة لمختلف الأعشاب والتوابل وعموما وما يمكن قوله أن القصبة مازالت تعج بالحيوية بفضل نشاطاتها التقليدية ومحاولة لإحياء تراثها وأصالتها حتى ولو بالجمع بين الأصالة و المعاصرة مثلا: في الخياطة وفي النحافة و النجارة،.. ومحاولة خضرمة أسلوب الحياة و الثقافة الحضرية فبمجرد استمرار انتشار هذه الحرف ولو بالقدر القليل دليل على محاولة لإحياء التراث ضمن مشروع إنقاذ القصبة من الزوال فالأنشطة الحرفية و التقليدية تعبر عن هوية القصبة ومحاولة بعثها من جديد هي محاولة لربط سكان الحي بأحياء أخرى وخلق ديناميكية حضرية، تحسين ووعي بالتراث وتعميق للشعور بالمواطنة و الانتماء للمجال التراثي.

جدول رقم48 يمثل : أسباب بقاء بعض الحرف التقليدية في الحي .

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
أصحابها سكان أصليون	42	28,8%	33,9%
أبناء لسكان أصليين	25	17,1%	20,2%
ترميم المحلات	2	1,4%	1,6%
جميعها	77	52,7%	62,1%
Total	146	100,0%	117,7%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا وأرجعوا أسباب استمرار بعض الحرف التقليدية إلى كون أصحابها سكان أصليون أو أبناء لسكان أصليون أو نتيجة لترميم المحلات و الورش أي كل هذه الأسباب مجتمعة وذلك بقيمة **77** أي بنسبة **%52.7** حيث أن السكان الأصليون للقصبة يتوارثون الحرفة أو الصنعة كما يطلقون عليها منذ الصغر وتعد السبب الحقيقي لاستمرار الحرف عبر الأجيال فبمجرد بقاء الأسر الأصلية بالقصبة تجد أن حرفهم في أغلب الأحيان تصاحب تواجدهم واستمرارهم فيها أو يكونوا لأبناء سكان أصليون حتى بعد وفاة أبائهم فهم لازالوا يمارسون المهنة وماكثين في دويرات العائلة و الورثة ومازالوا يمارسونهم حرف أبائهم ويسترزقون منها .

ويعود سبب أخر شجع على بقاء بعض الحرف من جديد وهو سبب ضئيل لأن عموما المساكن والمحال التي هي في حالة متدهورة إما أصحابها أغلقوها إطلاقا وإما قاموا بإعادة ترميمها وصيانتها وتشغيلها من جديد وذلك للذين يرغبون في البقاء في مساكنهم ومحلاتهم وأنشطتهم وفي غالبيتهم يفضلون المغادرة وتحسين إطار الحياة و العيش تاركين حرفهم ونشاطاتهم ظنا منهم أنها أصبحت لا تكفي هوية وتاريخ بالنسبة للكثيرين.

جدول رقم 49 يمثل: أسباب زوال بعض الحرف التقليدية من الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
قدم وتهري المحلات	13	9,0%	10,7%
مغادرة أصحابها الحي	17	11,8%	13,9%
عدم ترك حرفتهم لآخرين	11	7,6%	9,0%
عدم تحصيل فوائد	3	2,1%	2,5%
تغيير نشاطاتهم	2	1,4%	1,6%
جميعها	98	68,1%	80,3%
Total	144	100,0%	118,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين أرجعوا أسباب زوال واختفاء بعض الحرف التقليدية من الحي وذلك إلى جملة من الأسباب مجتمعة وهي قدم وتهري المحلات ومغادرة أصحابها الأصليين للحي وكذا عدم ترك حرفتهم لآخرين وعدم تحصليها فوائد وتغير نشاطاتهم وقد بلغت قيمة هذا ب **(98)** أي بنسبة **78.4 %** فالحالة الإنشائية للسكان والمحل لا تشجع على استمرارية الحرف ويفضل أصحابها في غالب الأحيان مغادرة المساكن ومحلاتهم فغياب سياسة للترميم والصيانة وإعانة الدولة للحرفيين والصناع لعدم مقدرتهم على ترميمها بّأنفسهم وبإمكانياتهم المادية يعد عاملا لتشجيع بقاء الحرف التقليدية واستمراريتها وكانت بقيمة **17** و**13** على التوالي أي بنسبة **13 %** و **104%** إضافة إلى صنعة عائلية وهذا سبب أخر ساهم في اندثار بعض الحرف التقليدية بعد مغادرة أصحابها فلم يبقى من يستمر فيها وكان ذلك بقيمة قدرت ب**(11)** أي بنسبة **8.8%** وكذا الاقتناع بالنسبة للسكان والسياح أيضا فاضطروا إما لإغلاق ورشهم وإما لتغيير نشاطاتهم واتجاههم إلى النشاطات الاستهلاكية وذلك بقيمة **(03)** و**(02)** على التوالي أي بنسبة **2.4%** و **1.6%**

وما يمكن قوله أن لحد الساعة ورغم الجهود المبذولة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي في القصبة ومحاولة استعادة هويته وأصالته عن طريق إحياء الحرف القديمة والتقليدية غير أن رغبة مغادرة

الكثيرين والمغادرة الفعلية لآخرين من السكان الأصليين وعدم تراكم وفتح مجال لانتقال الصنعة لأفراد آخرين وضعف وتيرة الترميم العمراني بالحي عموما وللمحال والورشة خصوصا أدت جملة هذه الأسباب إلى ضياع جزء من الحرف التقليدية التي ضاع بعضها جزء من التاريخ والحضارة والأصالة.

جدول رقم 50 يمثل : التحسيس بمعاودة إحياء الحرف التقليدية بالحي.

			حرفيون قدماء	دورات تكوينية للحرف التقليدية لأبناء و سكان الحي	تحسيس جمعية الحي	تشجيع ودعم السلطات	الاعلام	جميعها	Total
نعم	Effectif	111	12	24	19	22	7	68	111
	%	88,8%	10,8%	21,6%	17,1%	19,8%	6,3%	61,3%	100,0%
لا	Effectif	14	0	0	0	0	0	0	14
	%	11,2%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	12	24	19	22	7	68	125
	%	100,0%	%6,9	%2,19	%2,51	%6,71	%6,5	%4,54	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن هناك تحسيس من طرف السلطات المجاورة إحياء الحرف التقليدية في الحي حيث بلغ عددهم **111** أي بنسبة **88.8%** منهم من أرجعها إلى جملة من الأساليب والطرق مجتمعة وهي بواسطة دورات تكوينية لأبناء الحي والتحسيس الجمعوي وبواسطة دعم المادي للسلطات وعن طريق الإعلام والحرفيون القدامى وذلك قدر بقيمة **(68)** أي بنسبة **61.3 %**منهم من ركز على فتح الدورات التكوينية لأبناء الحي وذلك بقيمة **24** أي نسبة **21.6%** تليها دعم وتشجيع السلطات بقيمة **(22)** أي بنسبة **19.8%** والتحسيس الجمعوي ب **(19)** أي بنسبة **17.1%** تليها الحرفيون القدامى ب **(12)** أي بنسبة **10.8%** والإعلام ب **7** أي بنسبة **6.3 %**أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأن هناك غياب للتحسيس بإعادة إحياء الحرف التقليدية في الحي فلقد بلغ عددهم **(14)** أي بنسبة **11.2%**

وعليه وما يمكن استنتاجه أن السلطات في إطار تحقيق مشروعها التنموي المتعلق بالقصبة وفي إطار تطبيق مبادئ التنمية المستدامة من اجل الحفاظ على القصبة قامت بعدة تدخلات ومبادرات تشاركية بين عدة أطراف فمن جهة ركزت على جانب التكوين المهني في المهن والحرف التقليدية وشجعت إقبال أبناء الحي وحتى ابناء من خارج الحي من التكوين في مختلف الفروع التي تخص الحرف التقليدية (خياطة، حلويات، نجارة، النقش على الفخار،... وهذا التقليص معدل البطالة من جعة ولتحسين الظروف المعيشية من جهة أخرى وتقليل انشغال أبناء الحي بأمور غير أخلاقية ، إضافة إلى انتهاجها سياسة الإعفاء الضريبي أو التخفيض الضريبي على الأنشطة التقليدية والرقية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال وهذا في إطار اتفاقيات ومعاهدات وزارية وقطاعية لتسهيل المشاريع والمنح والدعم للشباب إضافة إلى التحسيس الجمعوي والنشاط المجتمع المدني أين تقوم بعض الجمعيات الثقافية بتنظيم معارض وصالونات وأيام مفتوحة على التراث وتقديم الشروح اللازمة لإقامة مختلف المشاريع المدعمة ومؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة فهي طريقهم الى التنقل والتخلص من البطالة والفقر إضافة إلى انتهاج السلطات والحس الجمعوي إلى اندماج الحرفيون القدامى والفنانون والمفكرون في سياسة إعادة إحياء الحرف القديمة وذلك بفتح ندوات ولقاءات على مستوى مؤسسات ثقافية وبشراكة فاعلين آخرين وذلك لت

وما يمكن استنتاجه أن الدولة في طريق تجنيدها لكافة الطاقات والمؤهلات من أجل الاستثمار الاقتصادي في القصبة في إطار سياسة الحفاظ عليها متخذة إحياء الحرف التقليدية كمدخل لتجسيد ذلك من أجل الرفع من مستوى المعيشي للسكان من جهة ومن جهة أخرى القضاء على طابع الهامشية والفقر في الحي .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين اقروا بعدم وجود تحسيس في الحي لمعاودة إحياء الحرف التقليدية فهم عموما السكان الفوضويون أو الوافدين إلى الحي حديثا ومستحوذين بالقوة ومقيمين بشكل غير قانوني وأحوالهم متدهورة فهم في غياب شبه تام عن مجريات الحي فقط لهمهم الحصول على مسكن ويتبعون فقط الجديد المتعلق بالسكنات والترحيل...

جدول رقم 51 يمثل : تردد السياح على الحي

			زيارة المعالم الأثرية	التسوق للحرف والصناعات التقليدية	التعرف على ثقافة مغايرة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	83	12	3	3	67	83
	%	66,4%	14,5%	3,6%	3,6%	80,7%	100,0%
لا	Effectif	42	0	0	0	0	42
	%	33,6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	12	3	3	67	125
	%	100,0%	9,6%	3,6%	2,4%	53,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بوجود تردد للسياح الأجانب في الحي قد بلغ عددهم **83** أي **66.4%** منهم من أقروا بجملة من الدواعي ترددهم على الحي وذلك بصفة مجتمعة لكل من زيارة المعالم الأثرية والتسوق للحرف التقليدية والتعرف على ثقافة مغايرة وذلك بقيمة **67** أي بنسبة **80.7%** وهو ما يعني أن لحي القصبة مؤهلات سياحية وثقافية واقتصادية وحضارية تجعل منها مزارًا ثقافي فمنهم من أكد على أن زيارة المعالم الأثرية سبب تردد السياح على الحي نظرا لترميمها وصيانتها وإعادة المشهد الجمالي لها ليس لكلها ولكن لبعضها كدار القاضي والمتاحف والقصور والتي حول بعضها للإدارة وبعضها إلى متاحف ومعالم ثقافية وهي من أولويات العمليات الاستعجالية التي قام عليها المخطط الدائم لحفظ واستصلاح وتثمين القطاعات المحفوظة–القصبة– **(ppsmvss)** وقد قدر توجه المبحوثين في هذا الصدد إلى **12** أي **14.5%** أما من أرجع دوافع زيادة الحي من قبل السياح وبقيمة مساوية **(03)** أي بنسبة **3.6%** إلى كل من الحرف التقليدية والتعرف على ثقافة مغايرة أي ثقافة الأكل ، الملبس، نمط المساكن، التسوق،...كل ما يتعلق بثقافة أو حضريتهم كأسلوب لحياتهم وقد كانت بقيم منخفضة وذلك راجع إلى صورة الحي من حيث درجة التدهور العمراني والبيئي، ...، وبالرجوع إلى الجدول رقم**(49)** أين زالت بعض الحرف التقليدية وهناك جملة الأسباب تقف وراء ذلك وعليه وحتى إن كانت زيارة لاقتناء التحف والمصنوعات الحرفية لكنها تكون محتشمة على قدر احتشام ومحدودية عرضها وكذا الحال بالنسبة للتعرف على ثقافة مغايرة فطابع الحي الهامشي و انتشارا لقطاع الغير رسمي والفقير

وسمات التخلف الحضري مازالت بادية على الحي وبتالي لاتشجع على توافد السياح من أجل التمتع بأسلوب حياة الأفراد داخل الحي على الرغم من الصراع من أجل البقاء

وعليه وما يمكن استنتاجه أن سياسة الحفاظ وترميم والصيانة وإعادة الاعتبار لابد أن تشتمل تحسين إطار العيش الفعلي للسكان وليس مجرد إعادة تأهيل وتوظيف للمعالم الأثرية فلابد أن تعمل سياسة الحفاظ وفق المنظومة الحضرية أي لابد أن تمشي كافة تفاصيل الحياة في الحي حتى تكون التنمية المستدامة مدخلا للحفاظ على القصبة وتوظيفها كأحد مصادر السياحة الثقافية.

جدول رقم52 يمثل الأمور التي لا تشجع السياح على زيارة الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
نقص جودة الفنادق	4	2,8%	3,2%
نقص الخدمات	2	1,4%	1,6%
التلوث	4	2,8%	3,2%
حالة المسالك والطرقات	10	7,0%	8,0%
غياب الأمن	3	2,1%	2,4%
وعي السكان	6	4,2%	4,8%
جميعهم	114	79,7%	91,2%
Total	143	100,0%	114,4%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أدلوا بمجموعة من الأسباب التي لا تشجع على السياحة في الحي قد قدرت ب **114** أي بنسبة **91.2%** وقد أرجعوها إلى نقص جودة الفنادق أو نقص الخدمات وإلى حالة المساكن والطرقات وغياب الأمن ووعي السكان بالسياح والسياحة وعليه وما يمكن قوله أن منك جملة من المعيقات مازالت تقف في وجه تحقيق سياسة حفاظ ناجعة وفعالة للقصبة وأرجعوها بدرجة أولى إلى حالة المسالك والطرقات المتهرئة والتي تشكل خطرا على المارة وقد قدرت ب **10** أي بنسبة **8%** كما لازال هناك غياب وعي من طرف السكان بالتراث والسياسة فالفقر ومحدودية

الدخل وتدهور المستوى العمراني و المعيشي بالحي جعل منهم همهم الوحيد التفكير في تحصيلهم معاشهم اليومي ومأوى يأويهم ولو يهدد حياتهم وقد قدر ذلك ب **06** أي بنسبة **4.8 %** إضافة إلى التلوث بكافة أنواعه بصري، سمعي، وهو ما لا يشجع على توافد السياح الذين يرون فيه انعكاسا سلبي على صحتهم الجسدية والنفسية وقدر ذلك ب **04** أي بنسبة **3.2%** إضافة إلى الإنارة ليلا في الشوارع والممرات إضافة إلى تفتيش الكثير من الظواهر الأخلاقية في القصبة دخله على أبناءها الأصليين كالمخدرات و السرقة ،.. مما يجعل السياح يتمردون في المكوث أو التجوال في الحي وقد بلغ ذلك بقيمة **03** أي بنسبة **2.4%** إضافة إلى نقص بعض الخدمات التجهيزات التي يتماشى وتتلاءم ومتطلبات السياح كغياب مراحيض عمومية وأماكن الجلوس والمساحات الخضراء ،.. كلها مسببات وعراقيل مازالت تقف في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بالتراث العمراني والثقافي.

جدول رقم (53): الاقتراحات للنهوض باقتصاد الحي:

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
التظاهرات الثقافية المربحة	23	10,6%	18,5%
دعم الحرف والحرفيين	42	19,3%	33,9%
الأولوية للشغل لأبناء الحي	10	4,6%	8,1%
تكوين مؤسسات مصغرة	13	6,0%	10,5%
توفير الأمن والنظافة	10	4,6%	8,1%
تشجيع الخواص على الاستثمار	32	14,2%	25,6%
توفير دور الضيافة والفنادق	25	11,5%	20,2%
ضخ المنتوج التقليدي	9	4,1%	7,3%
دعم الشباب واشراك النساء المكثات بالبيوت	35	16,1%	28,2%
فتح المحال المغلقة والترميم المحال والورش	20	9,2%	16,1%
Total	218	100,0%	175,8%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقترحوا من أجل النهوض باقتصاد الحي كأولوية أولى دعم للحرف والحرفيين وتقديم تسهيلات وإعانات وتخفيضات من أجل تشجيع النهوض بالقطاع الحرفي وقدر ذلك بقيمة **42** أي بنسبة **33.9 %**تليها ضرورة إشراك المرأة في عجلة التنمية الاقتصادية في الحي وذلك بتقديم دعم لإقامة نشاطات واستشارات منزلية وذلك قدر بقيمة **(35)** أي بنسبة **22.8%** وكذا تشجيع الخواص على الاستثمار في الحي بمختلف المشاريع كالفندقة،... وتقديم تسهيلات في الضرائب والبناء، ... من أجل تشجيع مشاريع تخدم المدينة التاريخية وذلك بقيمة **(32)** أي بنسبة **25.6%.**

إضافة إلى اقتراح إعادة الترميم وتأهيل وتوظيف الفنادق وتحويلها لدور ضيافة على الطراز التقليدي وقد بلغ عدد ذلك ب **25** أي بنسبة **20.2%.** وكذا التشجيع على إقامة التظاهرات الثقافية وفي كل الأوقات والمناسبات وذلك لما تساهم في در المداخيل التي توظف في الاستثمار في التراث وقدر ذلك ب **23** أي بنسبة **18.5%.** وكذا سن قوانين وتشريعات مرنة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع إقبال الشباب عليها وضمان ديمومتها واستمراريتها وذلك بقيمة **13** أي بنسبة **10.5%** وبقيمة متساوية ثم اقتراح توفير الأمن وأولويات الشغل لأبناء الحي وذلك ب **10** أي بنسبة **8.1 %** ليس من باب المفاضلة والتمييز وإنما من أجل ضمان مشاركة السكان في تنمية حيهم وهي أحد مبادئ التنمية المستدامة.وضمان تسويق المنتج التقليدي ب**9** أي بنسبة **7.3%.**

IV. المحور الرابع : يتعلق بالفرضية السوسيو–بيئية

جدول رقم 54 يمثل : حدوث تسربات للمياه في الحي.

			تسربات مياه الامطار	استعمالات المنازل	استعمالات المحلات	الحنفيات التقليدية في الأزقة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	125	41	8	1	14	83	125
	%	100,0%	32,8%	6,4%	0,8%	11,2%	66,4%	100,0%
لا	Effectif	0	0	0	0	0	0	0
	%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	41	8	1	14	83	125
	%	100,0%	32,8%	6,4%	0,8%	11,2%	66,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أولوا بأن هناك فعلا ترسبات للمياه تحدث في الحي وبقيمة مطلقة ولكافة المبحوثين وذلك بقيمة **125** أي نسبة **100%** ولقد أرجعوا حدوث ذلك إلى جملة من الأسباب المشتركة تسربات مياه الأمطار واستعمالات المنازل واستعمالات المحال التجارية وتسربات مياه الحنفيات القديمة في الحي وقد بلغ قيمة ذلك ب **83** أي نسبة **66.4%**، أما من أقروا بأنها مياه أمطار بالدرجة الأولى فلقد بلغ عددهم **(41)** أي بنسبة **32.8%** وتسربات مياه الأمطار القديمة ب **14** أي بنسبة **11.2%**أما استعمالات المنازل فبلغت **08** أي **6.4%** وأخيرا استعمالات المحال ب **1** أي **0.2%**.

وعليه وما يمكنه استنتاجه أن هناك تسربات المياه بالحي وهي تعتبر مشكلة صحية وبيئية خطيرة حيث أن المياه المسربة والمتجمعة تصبح مأوى للميكروبات والجراثيم والروائح الكريهة وبالتالي تصبح من الأسباب المشتركة التي تقف وراء هذا الإشكال وهي تسربات مياه الأمطار حيث عند نزول المطر وخاصة في فصل الشتاء أين تزداد كميات تهاطل المطار ونتيجة لقدم مسارب تصريف مياه الأمطار لبعض انهيارات المساكن والدويرات التي كانت تضم بعضها البعض تجد أن المياه أصبحت تتسرب من كل مكان إضافة أن القنوات الصرف نتيجة القدم والضغط السكاني أصبحت غير قادرة على تصريف المياه وبالتالي تتفاقم الأوضاع مع ازدياد تهاطل كميات الأمطار إضافة إلى سبب آخر ساهم في تفاقم وضع تسرب المياه وهو تسربات مياه الحنفيات القديمة في الأزقة والشوارع بالحي حيث تنتشر بعض السقايات القديمة لكنها إما متوقفة عن العمل او صنابيرها غير قادرة على التحكم في المياه وبالتالي

يلاحظ تسرب المياه وهذه المياه المسربة تؤثر سلبا على الحالة الإنشائية للسلالم والأرضيات إلى غير ذلك لأن طبيعة المواد التي بنيت منها الأرضيات الأحياء أو المساكن لا تتحمل الكثير من المياه إضافة إلى تسربات مياه استعمالات المساكن أيضا أصبح البناء على عكس البناء القديم في القصبة أين يقومون بالتقسيح على حد قولهم" أي تنشيف الماء دون الإفراط في سكبه لكن الأسر الغير المتأصلة في القصبة لا تعرف خصوصية المساكن وبالتالي اصبحن يسكبن الماء بغزارة وهذا أثر سلبا على الحالة الإنشائية للمساكن من جهة ومن جهة أخرى ساهم في زيادة تسربات المياه في الحي التي تزعج المارة وتنشر الروائح الكريهة وتجمع الميكروبات والجراثيم، وأيضا أصحاب بعض المحال عند تنظيفهم لمحالهم يساهمون في تسربات المياه في الحي دون أي وعي أو دراية بخصوصية الحي.

وما يمكن قوله أن القصبة تعاني من مشكلة بيئية وهي تسربات المياه وعليه يستوجب عند تطبيقها سياسة الحفاظ الأخذ بعين الاعتبار لتحديث مسارب تصريف مياه الأمطار وتصليح البالوعات وتجديد القنوات وترميم وصيانة السباطات التي تقي من الحر والبرد ومياه المطار،... وضرورة ترميم أيضا وصيانة الحنفيات والسقايات القديمة ذات البعد الاجتماعي وعدم تركها للمياه تتسرب عشوائيا دون أية مبالاة.

جدول رقم 55 يمثل : درجة صحية المسكن

			الرطوبة	نقص التهوية	نقص الإضاءة	التلوث	جميعهم	Total
نعم	Effectif	35	0	0	0	0	0	35
	%	%28,0	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	90	48	20	18	6	41	90
	%	%72,0	52,2%	21,7%	19,6%	6,5%	44,6%	100,0%
Total	Effectif	125	48	20	18	6	41	125
	%	244,6%	%4,38	%0,16	%4,14	%8,4	%8,32	100,0%

نلاحظ من الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن مسكنهم غير صحي قد بلغ عددهم **90** أي بنسبة **72%** فمنهم من يعاني من مشكلة الرطوبة بدرجة كبيرة وقد بلغ عددهم **(48)** أي بنسبة **52.2%** تليها من يعاني من الرطوبة ونقص التهوية ونقص الإضاءة والتلوث وذلك بقيمة **(41)** أي بنسبة **44.6%** ثم نقص التهوية ب **20** أي بنسبة **21.7%** ونقص الإضاءة ب **18** أي بنسبة **19.6%** ثم

التلوث بقيمة **6** أي بنسبة **6.5%**.أما المبحوثين الذين أقروا بأن مسكنهم صحي فقد بلغ عددهم **(35)** أي بنسبة **28.%**.

وما يمكن قوله أن مشكل الرطوبة تعاني منه المساكن في القصبة والمساكن في المدينة ككل باعتبارها مدينة ساحلية والقصبة بمحاذاة البحر فطبيعي أن ترتفع بها درجة الرطوبة وتؤثر على الحالة الإنشائية للمباني فتجد المساكن لابد أن تراجع الطلاء وتقشير الجدران،...نتيجة الظروف المناخية أما بقية المشاكل الأخرى فهي من صنع الأفراد حيث أن مختلف التغييرات والتحسينات العشوائية والتي يتدخلون بها على مساكنهم رغبة منهم في تحسين ظروف حياتهم ومواكبة العصرنة تجدها قد سببت لهم مشاكل أخرى فمثلا نقص التهوية نتيجة التغييرات التي أحدثوها على النوافذ من حيث درجة فتاحتها وذلك عند تركيب المكيفات الهوائية والمقعرات القنوات الفضائية وكذا زيادة علو المساكن العشوائي بحيث يصبح يحجب الهواء والضوء على الآخرين من الجيران وكذلك انتشار شكل التلوث نتيجة انتشار القمامات والفضلات والتشققات والتصدعات وانتشار روائح الكريهة لمخلفات والانهيارات التي أصبحت كحاويات لمخلفات السكان وكذا أنواع مختلفة للتلوث منه السمعي والبصري فمعظمهم سكناتهم لا تخضع لشروط العيش الصحية.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أقروا بأن مساكنهم صحية فهم في الغالب السكان الأصليون الذين لم يدخلوا تغيرات مشوهة لمساكنهم ومغيرة لوظائفها فهم لا زالوا يحتفظون بخصوصية المسكن وبكافة عناصرها ويقصدون لمشكل الرطوبة بالتجيير المستمر لجدرانهم وصيانتهم لمساكنهم وترميمها وتجديدها.

أما الذين يقطنون مساكن فوضوية او يقطنون دويرات قديمة وحالتها الإنشائية سيئة مهددة بالانهيار والسقوط فهم يعانون من ظروف غير صحية في مساكنهم من رطوبة ونقص إضاءة وتهوية نتيجة الاكتظاظ وارتفاع الكثافة السكانية داخل الوحدة السكنية وانتشار القمامات والتلوث ورمي الفضلات بشكل فوضوي.

وما يمكن قوله أن الحالة الإنشائية للمساكن لعبت دورا في الظروف الصحية لعيش السكان فيه فالمسكن الذي يصان ويرمم ويهتم به أصحابه يبقى مؤهلا للعيش وخاصة أن المسكن التقليدي في القصبة صمم بمنهج مستدام وفق متطلبات البيئة والظروف المناخية والحياتية اليومية ومكيف مع كافة الفئات (أطفال، نساء، رجال، مسنين،...) فبه تقسيم اجتماعي محكم للفضاء غير أن توافد سكان غير

أصليين غير عارفين بخصوصية وأصالة المسكن فأخذوا يتدخلون بطرق عشوائية زادت من حدة ندهور المساكن وخلقت ظروف غير صحية بالمسكن على عكس ما صمم على أساسه المستدام في القصبة.

جدول رقم 56 يمثل: قنوات الصرف الصحي في المسكن.

			مرة	مرتين	أكثر من مرتين	Total
نعم	Effectif	104	12	34	58	104
	%	83,2%	11,5%	32,7%	55,8%	100,0%
لا	Effectif	21	0	0	0	21
	%	16,8%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	12	34	58	125
	%	100,0%	9,6%	27,2%	46,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بان مساكنهم تحوي قنوات للصرف الصحي قد بلغ عددهم **104** أي بنسبة **83.2%**منهم من أقروا بأنه قد واجه مشاكل على مستواها أكثر من مرتين وقد بلغ ذلك بقيمة **58** أي بنسبة **55.8%** أما الذين اقروا بأنها مرتين فقد كانوا بقيمة **34** أي بنسبة **32.7%** وأخيرا من اقروا بأنها مرة واحدة فقد بلغ عددهم **12** أي بنسبة **11.5%**.أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يملكون قنوات للصرف الصحي في مساكنهم فقد بلغ عددهم **21** أي بنسبة **16.8%**.

وما يمكن أن نستنتجه من هذه النتائج أن مشكل قنوات الصرف الصحي مطروح نشره وقوة في المسكن سواءً احتوى عليها المسكن أو لم يحتوي عليها أف؟؟؟ حالة احتواء المسكن عليها وهو النظام المعمول به في القصبة منذ القديم حيث انها مزودة بشبكة لقنوات الصرف الصحي غير مع تزايد عدد السكان والهجرة،... زاد الضغط على القنوات الصرف الصحي التي هي في حقيقتها قديمة ومتهرئة فأصبح السكان يعانون من انسدادها وصعوبة في أداء مهمتها والدليل على ذلك المشاكل التي حدثت بها أكثر من مرتين أين يعاني السكاني من صعوبة في قضاء احتياجاتهم الخاصة وانتشار الروائح والأوساخ.

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يمتلكون قنوات للصرف الصحي في مساكنهم فهم غالبا المقيمين في المساكن الفوضوية أي يشيدونها بطريقة فوضوية على أنقاض وانهيارات المساكن وبالتالي غير مستفدين ومخولين بتزويد مساكنهم الفوضوية بشكل الصرف الصحي ويضطرون لقضاء احتياجاتهم

سواءً عند جيرانهم أو عن طريق ردم فضلاتهم أو تجميعها ورميها، وتوجد حالات لدويرات قديمة ومتهرئة يستحوذ عليها بالقوة مقيمون قنوات الصرف بها متوقفة تماما ولا تعمل فاضطر السكان إلى طمرها وسدها بمختلف الوسائل ويضطرون لقضاء احتياجاتهم عند جيرانهم أو التجميع والرمي بعيدا عن المسكن وهذا حتى لا يمكن مساءلتهم من طرف السلطات وما يمكن قوله أن قنوات الصرف الصحي في القصبة تحتاج إلى تحديث وتطوير وتجديد وإعادة إصلاح لأنها قديمة وتطرح مشكل بيئي خطير، ومع أن السلطات بذلت في إطار مشروع الحفاظ على القصبة تدخلات عديدة ومعتبرة في فك هذا المشكل الصحي والبيئي الخطير وثد لعب وعي السكان دورا كبيرا في تفاقم وضع قنوات الصرف الصحي في المساكن بعدم تجانس السكان واختلاف ثقافاتهم وكثرة ممارستهم اليومية في المسكن نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية أدى بهم إلى رمي مخلفات وفضلات في القنوات دون أدنى مبالاة إضافة إلى تعمد البعض منهم قصدا لخلق أية مشاكل في المسكن لكي يستدعي السلطات ويضع بين يديها الوضع المزري لإرغامها على الحصول على مسكن.

جدول رقم 57 يمثل: تفاقم وضع صرف المياه القذرة على مستوى الحي .

			مرة	مرتين	أكثر من مرتين	Total
نعم	Effectif	125	2	3	120	125
	%	100,0%	1,6%	2,4%	96,0%	100,0%
لا	Effectif	0	0	0	0	0
	%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	2	3	120	125
	%	100,0%	1,6%	2,4%	96,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقروا بأن قنوات الصرف الصحي للحي قد سبق وتفاقم وضعها وذلك بالإجماع بقيمة **125** أي بنسبة **100%** وأكثرهم وغالبيتهم أقروا بأنها سبق وتوقفت عن العمل وتفاقم وضعها أكثر من مرتين وذلك بقيمة **120** أي بنسبة **96%**أما مرتين بـ **03** أي **2.4 %** و **02** بمعدل مرة واحدة وذلك بنسبة **1.6%.**

وما يمكن قوله أن هناك فعلا مشكلة للصرف الصحي بالحي فغالبية المبحوثين أقروا بأنها سبق وتوقفت على العمل أكثر من مرتين يعني أن المشكل مستفحل وخاصة في قلب النسيج التقليدي بالقصبة أين هناك صعوبة في المسالك والممرات الضيقة أي يكون التدخل صعبا على عكس القصبة السفلي

والنسيج المختلط والاستعماري أين نكون التدخلات سهلة لقربها وانفتاحها على الشوارع الرئيسية لذلك نجد المبحوثين الذين أقروا بأنها توقفت مرة واحدة فهم الواقعين تقريبا بالقرب مع الشوارع والجادات،... أين يسهل تدخل السلطات أما مرتين فأكثر فإما لغياب المختصين في المجال لتدارك الوضع أو لصعوبة التدخل كما أسلفت الذكر نتيجة المسالك والممرات وعموما قامت السلطات بالتعاون مع (**SEAAL**) في فك قدر كبير من المشكل وذلك عن طريق استحداث المجاري والقنوات(**URAGE**) وترقيع القنوات واستحداث البعض منها بمختلف المختصين في المجال وفي إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي للمناطق والمدن التاريخية عن طريق مختلف مكاتب الدراسات في الهندسة المدنية والهيدرولوجيا والطوبوغرافيا.

جدول رقم 58 يمثل: طرق التصدي لمشاكل الصرف الصحي على مستوى الحي .

	Responses		
	N	Percent	Percent of Cases
السكان وحدهم	1	,8%	,8%
تشارك السلطات والسكان	21	16,7%	17,2%
السلطات وحدها	47	37,3%	38,5%
جميعهم	57	45,2%	46,7%
Total	126	100,0%	103,3%

نلاحظ من خلال الجدول أنه فيما يخص طرق وأساليب التصدي لمشاكل الصرف الصحي في الحي فلقد تأرجح أراء المبحوثين حول اجتماع كلا من السكان وحدهم وتشارك السلطات والسكان والسلطات وحدها وذلك بقيمة **57** أي بنسبة **45.6%** أما الذين أقروا بأن التدخل يكون من طرف السلطات وحدها فقد بلغ عددهم **47** أي بنسبة **37.6%** تليها تشارك السكان والسلطات ب **21** أي بنسبة **16.8%**أما السكان وحدهم فهم بقيمة **01** أي بنسبة **0.8%**.

وما يمكن قوله أن هناك شراكة بين السكان فيما بينهم وبين السكان والسلطات حتى وإن كانت محتشمة وقليلة حيث ذلك يتوقف على جملة من العوامل أهمها طبيعة المشكل الصرف الصحي في حد

ذاته فإن اقتصر على انسداد البالوعات ، تجمع فضلات،... فالسكان غالبا ما يتدخلون فيما بينهم وخاصة القدامى الذين لهم دراية كافية وكبيرة بمسار قنوات وعقد التقاءها وأيضا توجد حالات للتدخل من طرف السلطات ويشارك بعض السكان ويقومون بإعانة عمال النظافة وتوجيههم لأنهم أدرى بحيهم، أما في الحالات المستعصية وحالات تجديد القنوات وشبكات فهي تتطلب نوع من المهارة العلمية والخصوصية لذا تتبقى من مهام المختصين في المجال وهي أغلب حالات التدخل انتشارا وشيوعا وخاصة من طرف (**Assroute**).

وما يلاحظ هو انخفاض مشاركة السكان فيما بينهم لحل المشكل وذلك لاختلاط السكان وانقسامهم بين قدامى ووافدين جدد فتختلف درجة انتماءهم للحي فبين ولاد الحومة والغير مبالين بأحوال الحي ومشاكله صراع ثقافي واجتماعي تشهده القصبة سابقا أين يتكافل السكان ويتضامنون في حل مشاكلهم وحرصهم على نظافة واستقرار حيهم وذلك كسلوك للمواطنة والانتماء للفضاء.

جدول رقم59 يمثل: أسباب مشاكل الصرف الصحي في الحي .

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
قدم قنوات الصرف الصحي	34	23,6%	27,2%
ردم الآبار والجبب	13	9,0%	10,4%
إهمال السلطات	11	7,6%	8,8%
جميعهم	86	59,7%	68,8%
Total	144	100,0%	115,2%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أرجعوا أسباب حدوث مشاكل للصرف الصحي بالحي إلى جملة من الأسباب والعوامل فمنهم من أقر جملة من العوامل المشتركة في آن واحد وهي قدم قنوات الصرف الصحي وردم الآبار والجبب وإهمال السلطات وذلك قدر بقيمة **86** أي بنسبة **68.8 %**أما من المبحوثين الذين أرجعوا السبب الرئيسي إلى قدم قنوات الصرف الصحي وذلك

بقيمة **34** أي بنسبة **27.2%**تليها ردم الآبار والجبب بقيمة **13** أي بنسبة **10.4 %**أما إهمال السلطات فقد قدر ب **11** أي بنسبة **88%.**

وما يمكن قوله أن جملة من العوامل صعدت وضع الصرف الصحي في القصبة فقدم قنوات الصرف الصحي وتهريها وعدم استحداثها على الرغم من الإرادة السياسية والتجارب السابقة في الحفاظ وإعادة تأهيل القصبة وذلك راجع إلى غياب الخبرة العلمية الكافية بمجال البيئات التراثية في ظل التقدم العلمي وظهور تيار الحفاظ على التراث والمدن التاريخية تحت لواء التنمية المستدامة فالرؤية الجديدة لمشروع القصبة وتنفيذه استوجب من السلطات استدعاء مكاتب دراسات وطنية وأجنبية كفأة إضافة إلى قطاعات حكومية من أجل الرفع وتحسين الوضع البيئي للقصبة وذلك بمختلف التقنيات والأساليب الحديثة كالترقيع وتخييط القنوات، التفريغ، الاستحداث **(ارجع للجدول السابق)** وقد لعبت الآبار والجبب دورا كبيرا في تصعيد إزمة الصرف الصحي بحي القصبة وذلك أثناء الحقبة والعشرية السوداء أين أصبح الخارجون عن القانون يستخدمون الآبار والجبب من أجل الفرار إلى عمق الأرض والخروج عبر مسار الآبار إلى غاية البحر وبالتالي انتهجت السلطات سياسة ردم الآبار والجبب من أجل سد منافذ الفرار والاختباء للمتمردين فقد عاد الزمن والتاريخ إلى الوراء إبان الثورة التحريرية أين كان الثوار والمجاهدين يستغلونها لنفس الغرض وهو الاختباء والفرار من المستعمر الفرنسي لذلك فردمها من طف السلطات كما أسلفت الذكر صعد من حدة الوضع واضطروا ؟؟ بعد، وبعد انفراج الأزمة السياسية إلى إعادة تفريغ الآبار والجبب من الردم وإعادة استحداثها وتأهيلها وإعادة وظائفها الأولى وذلك كمطلب ملح لاستعادة عناصر عمرانية وهندسية في الدويرة من جهة كمنطلق لإعادة إحياء التراث ومن جهة أخرى لفك هذا المشكل البيئي.

فأما إهمال السلطات فقد أرجعه المبحوثين إلى ترك الأوضاع تتفاقم ثم يتدخلون وذلك راجع إلى تمرير السلطات والصلاحيات وتضييع الوقت في الإجراءات الإدارية والوضع يتردى باستمرار ويتدهور إضافة إلى عدم إتمام أشغال الترميم وارتباطها بشبكة الصرف الصحي فكل يؤثر في الآخر فيصفونه بأنه مشروع مجزأ كل سيء وبطبق حسب مسؤولياته واختصاصاته وغياب تنسيق بين السلطات ففي كثير من الأحيان يبدؤون في الأشغال القنوات وبعدها يوقفونها نتيجة خدمات الغاز وخدمات الانترنيت والكوابل الكهربائية وهكذا سوء تنسيق وشراكة فعالة بين المسئولين .

جدول رقم60: يمثل طرق التخلص من النفايات المنزلية الصلبة:

			تجمعها أ مام المنزل	تضعها في حاوية	كليهما	Total
لا	Effectif	20	0	0	0	20
	%	16,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
نعم	Effectif	105	32	18	55	105
	%	84,0%	30,5%	17,1%	52,4%	100,0%
Total	Effectif	125	32	18	55	125
	%	100,0%	25,6%	14,4%	44,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا أنهم يتخلصون من فضلاتهم المنزلية قد بلغ عددهم **105** أي بنسبة **84%** منهم من أقر أنه يتم التخلص من فضلاته الصلبة المنزلية وذلك بوضعها أمام المنزل ويضعها في الحاوية أي كلا الأسلوبين معا وذلك بنسبة **52.4%** ومنهم **(32)** أي بنسبة **30.5%** من يقوم بوضعها في أكياس بلاستيكية أو وعاء مخصص لذلك أمام المنزل ومنهم **(18)** أي **17.1%** من يقوم بوضعها في الحاوية أو يرميها دون انتظار الجمع.

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يتخلصون من نفاياتهم وفضلاتهم الصلبة وذلك قدر بـ **20** أي بنسبة **16%.**

وما يمكن استنتاجه أن هناك عدم انتظام واحترام لأوقات الجمع المعمول بها والدليل على ذلك تارة يضعون نفاياتهم أمام المسكن وتارة في الحاوية فيما هو متعارف عليه في القصبة قديما ان السكان يضعون نفاياتهم في الليل أمام المسكن والصباح باكرا على الخامسة صباحا يتم جمعها عن طريق الحمير وهي الطريقة المتعارف عليها في المناطق القديمة والممرات الضيقة التي لا يمر منها شاحنات جمع النفايات، أما بتغيير السكان ومغادرة سكانها الأصليون أصبحوا يتخلصون من نفاياتهم على حسب رغبتهم وأوقاتهم، فلما عبر وينقضي مدة الجمع التقليدي للنفايات في وقتها المخصص لها لأنها بالنسبة لهم نظام وقانون اجتماعي أما بالنسبة للمبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يتخلصون من نفاياتهم المنزلية فهم غالبا سكان فوضويون يسكنون المساكن المهجورة أو المنهارة أو يقيمون مساكن على أنقاض وردم وبالتالي فهم

يتخلصون من نفاياتهم الصلبة مباشرة في محيطهم الذي يمثل بالنسبة لهم حاوية فضلات ونفايات وبالنسبة للكثيرين أيضا لغياب الرقابة والصرامة في الردع.

جدول رقم (61): يمثل احترام أوقات الجمع من طرف المبحوثين.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دائما	54	43,2	43,2	43,2
	أحيانا	36	28,8	28,8	72,0
	نادرا	35	28,0	28,0	100,0
	Total	125	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم يحترمون أوقات الجمع المعمول بها من طرف البلدية قد بلغ عددهم **54** أي نسبة **43.2%** إليها المبحوثين الذين أقروا بأنهم أحيانا فقط يحترمون أوقات الجمع المعمول بها وذلك بقيمة **36** أي بنسبة **28.8%** أما الذين أقروا بأنهم نادرا ما يحترمون أوقات الجمع المعمول بها فقد قدر عددهم ب **35** أي بنسبة **35%**.

وما يمكن قوله أن هناك احترام لأوقات الجمع ونظام الجمع المعمول به في القصبة حيث يتم الجمع بالطريقة التقليدية على ظهور الحمير عن طريق عمال النظافة التابعين لمصالح البلدية **(Netcom)** حيث يبدأ الجمع باكرا ويوميا وبفرق للتناوب حيث خصصت البلدية عددا من الحمير وأخضعت عاملها للتدريب لكي يكتبوا طريقة التعامل مع الحمير مع توفير العلف والمأوى المناسب للحمير من أجل إنجاح والرفع من الأداء الوظيفي لدى عاملها، ويعتبر السكان أكثر قدما في القصبة الأكثر التزاما بأوقات الجمع حيث تعودوا منذ وقت بعيد بإيداع نفاياتهم أمام المساكن ليلا حتى يتم جمعها ليأتي السياقين على 5 صباحا للقيام بالتنظيف الحي لكن حاليا تغيرت الكثير من المعطيات لقيم تجمع النفايات في نقاط معينة إلى غاية وصولها إلى نقطة التجميع المعروفة بالسوارج.

أما في الوقت الحالي فقد أصبح السكان الوافدين وغيرهم ينزعجون من منظر الحمير ومن أوقات جمعهم التي قد تكون في أوقات الذروة أي أوقات العمل، الدراسة،... أين تختلط حركة المشاة في الممرات الضيقة مع الحمير محملة للنفايات ينزعج السكان من مزاحمتها لحركتهم مع النفايات والروائح الكريهة المنبعثة من الزبالة وانتشار الحشرات....

إضافة إلى عامل التغيير الاجتماعي وخروج المرأة للعمل ففي السابق المرأة تتكفل بكما يخص السكن من مأكل ومشرب وملبس (غسيل) وحتى تنظيف فكانت تشرف على اوقات الوضع وتذكر الأولاد والزوج ليكونوا حريصين على ذلك، لكن اليوم والخروج إلى مجال العمل حتم عليها البقاء لساعات خارج السكن وبالتالي تختل الأوقات وتغيب عن بالها وتفكيرها وبالتالي قلما يحترمون هذه الفئة أوقات الجمع ويضطرون إلى رميها تارة في الحاويات وتارة في المساكن المنهارة والردم عندما يفوت وقت الجمع، ....دون أن ننسى السكان الفوضويون الذين نادرا وتكون منعدمة أنهم يحترمون أوقات الجمع وحتى أن عمال البلدية في كثير من الأحيان يتفادون المرور بالمساكن المنهارة وبقايا الردم والمساكن المشيدة عليها أرجع إلى الجدول رقم **(60)**.

جدول رقم 62 يمثل جمع النفايات الصلبة من طرف البلدية.

			دائما	أحيانا	نادرا	Total
لا	Effectif	8	0	0	0	8
	%	6,4%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
نعم	Effectif	117	39	64	14	117
	%	93,6%	33,3%	54,7%	12,0%	100,0%
Total	Effectif	125	39	64	14	125
	%	100,0%	31,2%	51,2%	11,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن المصالح البلدية تقوم بجمع النفايات الصلبة وذلك بقيمة **117** أي بنسبة **93.6%** منها من أقر بان المصالح البلدية تحترم أوقات التجمع بمعدل أحيانا وذلك بقيمة قدرت ب **64** أي بنسبة **54.7%** وأن **39** منهم أي بنسبة **33.3%** أقروا بأن المصالح البلدية تسهر على جمع النفايات الصلبة بمعدل دائما، أما من أقروا بأنها تجمع النفايات

الصلبة أحيانا فلقد قدر عددهم ب **14** أي بنسبة **11.2%**.أما المبحوثين الذين أقروا بأن المصالح البلدية لا تقوم إطلاقا بجمع النفايات الصلبة وقد بلغ عددهم **(08)** أي بنسبة **6.4%**.

وما يمكن قوله حول هذا أن هناك نظام للجمع في القصبة تسهر المصالح البلدية على تطبيقه لتحقيق النظافة وتقديم أحسن الخدمات لسكانها وهي تعمل وفق نظام المناوبة للفرق للنظافة وتقوم بالجمع التقليدي على ظهور الحمير كما أسلفت سابقا بنظام للجمع صباحا ومساءا وخاصة بعد الزيادة السكانية وازدياد وتيرة الانهيارات والتصدعات والأنقاض...غير أنه يكون قصور من طرف المصالح البلدية وخاصة في المناسبات الخاصة كالأعياد وعطل نهاية الأسبوع...أين يلاحظ السكان عدم مرور أعوان النظافة أين تتكدس النفايات وتسبب مشاكل وتلوثات بصرية،... أو عند قيام أعوان النظافة التابعين للمصالح البلدية بإضرابات عن العمل أين يصبح الحي يشهد تصاعد لمشاكل بيئية وصحية،...

أما بالنسبة للمبحوثين والذين نفوا أن تكون المصالح البلدية تقوم بجمع النفايات الصلبة فهم المبحوثين الذين غالبا ما يكونون الأنقاض وبيوت قصديرية،...وغيرها من أشكال للسكن الفوضوي بالحي والتي غالبا ما تكون معزولة عن النقاط التي يمر من خلالها عمال النظافة فهم يفسرون بان البلدية لا تقوم بعملها أو كمحاولة للتشهير بالسلطات بالتقصير في عملها.

وعموما ما يمكن قوله هو أن السلطات تبذل ما في وسعها من أجل تحقيق نظام الجمع المستدام يحفظ خصوصية البيئة التراثية للمدينة التاريخية كما كان معهود عليها **(أرجع الجدول السابق)**

جدول رقم 63 يمثل : وصف التنقلات في الحي

			السباطات	الممرات	السلالم أوالدروج	الأزقة والشوارع	الطرق الرئيسية	جميعهم	Total
نعم	Effectif	110	11	14	53	26	33	57	110
	%	88,0%	9,8%	12,5%	47,3%	23,2%	29,5%	50,9%	100,0%
لا	Effectif	15	0	0	0	0	0	0	15
	%	12,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	11	14	53	26	33	57	125
	%	100,0%	8,8%	11,2%	42,4%	20,8%	26,4%	45,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم يجدون صعوبة في تنقلاتهم في الحي فقد قدر عددهم ب **110** أي بنسبة **88%** منهم من أرجعها إلى عدة صعوبات متحركة أو على مستوى عدة عناصر منها السباطات والممرات والسلالم والدروج والأزقة والشوارع والطرقات الرئيسية وقد قدرت بقيمة **57** أي بنسبة **50.9%** ومنهم من أقر بأنهم لا يجدون صعوبة في تنقلاتهم في مختلف أجزاء الحي وذلك قدر ب **15** أي بنسبة **12%**.

وما يمكن قوله أن الحي بمختلف مكوناته من سباطات وهي مفرد سباط نوع من الممرات والتحقيقات التي تجمع أكثر من دويرة ويعمل كواقي من أشعة الشمس (التضليل) وواقي من مياه الأمطار والممرات وهي منافذ طبقية تنتهي غالبا بنهاية مغلقة اتجاه الأبواب والدروج والسلالم فهي للصعود والتغلب على الارتفاع نجد نهايات الزنيقات والشوارع وعليه من اقروا بأن هناك صعوبة في التنقل فالسلالم والدروج نتيجة تكسرها وتهريها وقدمها وظهور بها تصدعات وتشققات من السهل ان تكون سببا للسقوط والحوادث للمارة والمشاة وقد بلغ عدد من اقر ذلك ب**53** أي بنسبة **47.3%** ويعود ذلك بسبب الى الغط الممارس عليها من جهة من طرف المشاة وازدياد الكثافة السكانية ومن جهة أخرى تسربات المياه وخاصة مياه الأمطار والمنازل والحنفيات القديمة (جدول رقم **54**) إضافة إلى عامل الرطوبة وما تساهم في تهري مواد السلالم والدروج, تليها الطرقات الرئيسية وما تشهده من تداخل للحركة الميكانيكية مع المشاة نتيجة عدم انتظام الأسواق خاصة سوق عمار علي والباعة الفوضويين .... والتعدي على الأرصفة وذلك قدر ب(**33**) أي بنسبة **29.5%**. تليها الأزقة والشوارع وما تشهده أيضا لتصدع الأرضيات والبلاط القديم,

وانتشار بقايا الهدم المكومة والتي تعيق الحركة المشاة والانهيارات المتوقعة وانتشار النفايات وقدر ذلك ب**(14)** أي **11.5%** وأخيرا صعوبات على مستوى السباطات وما أصبحت تشهده من انهيارات وأصبحت مكشوفة لا حجب لأشعة الشمس ولا لمياه الأمطار ولا لغيرها وذلك بقيمة **(11)** أي بنسبة **.%9.8**

وما يمكن قوله أن هناك تدهور كبير لمختلف العناصر المكونة للإطار المبني والغير المبني في الحي وخاصة الأماكن الأكثر تنقلا واستعمالا للمجال بمعنى انهم يستغلون خارج المنزل وهم في تعامل مع الغطاء آما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لا يجدون صعوبة في التنقل فهم أولا ليسوا من الفئات النشيطة (غير موظفين، متقاعدين، كبار السن،...).

وبالتالي لا يضطرون إلى خروج دائما ومن جهة أخرى يقطنون في مساكن أو مناطق ليست متدهورة بالقدر الكبير على مستوى ممارساتها وزينتها،...على عكس المبحوثين الآخرين الذين يقطنون بأكثر الممرات والسباطات والشوارع تضررا بالقصبة النسيج القديم (وسط).

وعليه لابد من تكثيف عمليات الترميم والصيانة والتطوير ولمختلف العناصر البيئية والعمرانية الأكثر استعمالا من طرف السكان و الأكثر تاريخية .

جدول رقم 64 يمثل الإنارة في الحي.

			قدم الأعمدة الكهربائية والأسلاك	المصابيح المكسرة	المصابيح غير موجودة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	31	0	0	0	0	31
	%	24,8%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	94	21	10	2	74	94
	%	75,2%	22,3%	10,6%	2,1%	78,7%	100,0%
Total	Effectif	125	21	10	2	74	125
	%	213,7%	16,8%	8,0%	1,6%	59,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن الإنارة غير كافية في الحي وكان ذلك بقيمة **94** أي بنسبة **75.2%** منهم من أرجع ذلك إلى جملة من الأسباب المشتركة معا وهي قدم الأعمدة الكهربائية والأسلاك والمصابيح مكسرة والمصابيح غير موجودة وذلك بقيمة **74** أي بنسبة **78.7%** ومنهم من أرجعها بالدرجة الأولى إلى قدم الأعمدة الكهربائية والأسلاك وذلك بقيمة قدرت ب **21** أي بنسبة **22.3%** وإهمال المصابيح المكسرة بقيمة **(10)** أي بنسبة **10.6%** تليها المصابيح الغير موجودة بقيمة **2** أي بنسبة **2.1%** أما المبحوثين الذين أقروا بأن هناك إنارة متوفرة بالحي فلقد بلغ عددهم **31** أي بنسبة **24.8%**

وما يمكن قوله حول هذا أن هناك عدم صيانة كافية وتحديث وتطوير لنظام الإثارة في الحي حيث أن هناك عدم صيانة كافية وتحديث وتطوير لنظام الإنارة في الحي حيث يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى قدم الأعمدة الكهربائية وانقطاع وتدلي أسلاك الكهربائية وتعود انهيارات التي تحدث سببا في ذلك في انقطاع الكثير من الأسلاك وسقوط الأعمدة الكهربائية التي تصبح وصدمات قد تؤدي بحياة الكثيرين إضافة إلى أن هذه الأعمدة قديمة جدا ولم تحدث ولم تطور ولم تستبدل بأخرى منذ ومن طويل، إضافة مما أدى إلى انتشار الأسلاك المتدلية هو استعارة بعض السكان لكابلات كهربائية من عند الجيران نتيجة انقطاع الخدمات الكهرباء على مسكنهم فيوصلونها بطريقة عشوائية وفوضوية إضافة إلى تداخل خيوط الهواتف الثانية وعدم تنظيمها وتجميعها وفق نظام على عقد أين تواجد خدمات البريد مشاكل عند

توصيل الكابلات، إضافة إلى سبب آخر وهو المصابيح مكسرة وللسلطات دخل فيذلك خاصة في الأزقة والممرات التي تشهد تجمعات لمتناولي المخدرات وممارسي الرذيلة في المساكن المهجورة والمهارة التي أصبحت أوكارا لممارسة الأفعال الغير أخلاقية فيضطر أعوان الأمن القضائي إلى تكسير المصابيح قصدا لكي لا يتجمع المدمنين واللصوص ومرتدي السجون ولا يسمحون بتركيب المصابيح مجدا والمبحوثين الواقعين في مثل هذه المناطق يعانون من قلة الإنارة وصعوبة في التنقل خاصة ليلا أين يحسون بانعدام الأمن خاصة في المساكن الفوضوية والقصديرية. كما تشهد بعض الأعمدة الكهربائية سوء صيانة وخاصة الأعمدة التقليدية التي ترجع الى حقبة زمنية بعيدة شاهدة على تاريخ القصبة.

أما المبحوثين الذين اقروا بأن الحي يتوفر على إنارة كافية فهم المساكن التي تقع في منطقة خضعت أولا للترميم بالصيانة ومن جهة أخرى هي مساكن ليست في درجة كبيرة من التدهور وسكانها في اغلبهم سكان أصليون مازالوا يحافظون على أصالة مساكن وحيهم.

جدول رقم (65) يمثل: النقائص في الحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
حدائق ومساحات خضراء	54	23,8%	43,5%
أرصفة	7	3,1%	5,6%
إشارات مرورية	3	1,3%	2,4%
لافتات إرشادية	7	3,1%	5,6%
الحاويات	43	18,9%	34,7%
التوعية والرقابة البيئية	27	11,9%	21,8%
مواقف السيارات	16	7,0%	12,9%
جميعهم	70	30,8%	56,5%
Total	227	100,0%	183,1%

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المبحوثين الذين اقروا بان هناك عدة نقائص مجتمعة بلغت قيمتها **70** أي **56.5** % أي على مستوى الأرصفة و إشارات المرور و اللافتات الإرشادية و الحاويات و الرقابة و التوعية البيئية و مواقف السيارات و المساحات الخضراء أين احتلت اكبر نسبة قدرت ب **54** أي بنسبة **43.5 %**ثم الحاويات و قدرت ب **43** أي بنسبة **34.7**% ثم النقص على مستوى التوعية البيئية ب **27** أي بنسبة **21.8%** و نقص مواقف السيارات ب **16** أي بنسبة **12.9%** ثم الأرصفة و

اللافتات الإرشادية ب**7** أي بنسبة **5.6 %** و الإشارات المرورية ب**03** أي بنسبة **2.4 %** أي نقائص على التوعية والرقابة البيئية بنسبة**21.6 %** أي أن هناك تقصير بخصوص التوعية بالتربية البيئية وكيفية الحفاظ على خصوصية البيئة التراثية بداية من الإعلام وتحسين الجمعوي والبرامج التربوية, إضافة إلى تطبيق الردع القانوني في حق المخالفين لقوانين وتشريعات البيئة بالنسبة للقطاع الغير رسمي والباعة الفوضويين ومخالفتهم الملوثة للبيئة وكذا الاتجار وفضلاتهم وخاصة مخلفات الخضر والفواكه اين لا توجد رقابة من مديرية التجارة ومراقبة الأسعار إضافة إلى تسجيل غياب على مستوى مواقف السيارات أين نلاحظ اختلاط الحركة الميكانيكية بمسالك المشاة دون ادني رقابة لأن الحركة الميكانيكية داخل الحي التاريخي انتهاك لخصوصية وإضرار بحالته الإنشائية ويعد أيضا غياب الحاويات احد النقائص المطروحة بحدة في الحي يجد السكان صعوبة في تجميع نفاياته الصلبة لعدم كفاية الحاويات خاصة عند رغبتهم في التخلص من نفاياتهم دون الاعتماد على عمال النظافة التابعين للمصالح البلدية وحتى التجار لا يجدون الحاويات الكافية للتخلص من نفاياتهم وبقيمة مساوية كانت مطروحة لمشكل الأرصفة واللافتات الإرشادية سجل غياب أرصفة تحديثها وتطويرها لأنها ترسم حدود الطريق لكل من الحركة الميكانيكية وحركة المشاة وغياب اللافتات الإرشادية الموجهة لمختلف الخدمات والتجهيزات خاصة بالنسبة للسياح والزائرين للحي فيجدون صعوبة في التعرف على الحي.

وما يمكن قوله أن جملة هذه النقائص التي أدلى بها المبحوثين لابد أن تأخذ بعين الاعتبار كتطلعات يتم إدراجها في سياسة حضرية عامة تتعلق بالمدينة عموما وبالقصبة خصوصا في إطار الحفاظ على القصبة واستدامة تراثها لأنها تعزز من سلوك المواطنة لدى ساكنيها.

جدول رقم(66) يمثل مصادر الإزعاج في الحي.

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
بقايا الهدم والانهيارات	7	5,1%	5,6%
التلوث بأنواعه	2	1,5%	1,6%
البناء الفوضوي	4	2,9%	3,2%
الأفعال الغير أخلاقية	9	6,6%	7,3%
جميعهم	114	83,8%	91,9%
Total	136	100,0%	109,7%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين اقروا بوجود جملة من المصادر يمثل لهم إزعاجا وعدم ارتياح وبالتالي تقلل رغبتهم في البقاء والولاء والانتماء للقصبة منها بقايا الهدم والانهيارات والاختناق المروري والتلوث بأنواعه والبناء الفوضوي والأفعال الغير أخلاقية وقد قدرت بقيمة **(114)** أي بنسبة **91.9%** منها للأفعال الغير أخلاقية بالإدمان والسرقة وحتى بعض حالات الاغتصاب والقتل وهي أفعال دخيلة على السكان الأصليين للقصبة وظهرت نتيجة لتوافد سكان غرباء على أصالتها وتراثها, سكان فقراء من أرياف وضواحي يعيشون الفقر والهامشية وقدر ذلك بقيمة **09** أي بنسبة **7.3%** إضافة إلى بقايا الهدم والانهيارات التي تشوه المنظر الجمالي من جهة ومن جهة أخرى تشكل خطرا على المارة والمشاة ومصدرا لتجمع النفايات والقاذورات فهي بالنسبة للسكان الأصليين مشاهد دخيلة على القصبة التي كانت تشهد ابهى معمار, إضافة إلى السكن الفوضوي والقصديري والقيطونات التي شوهدت المشهد الحضري من جهة ومن جهة أخرى سكانها سبب الكثير من الإزعاج للسكان من حيث التجار فضلاتهم نفاياتهم, سلوكاتهم.... وقدر ذلك بقيمة**(04)** أي بنسبة **3.2%** إضافة إلى انتشار التلوث بأنواعه نتيجة الاكتظاظ ولعب الأطفال ونشاطات المحلات الدخيلة على خصوصية الحي إضافة الى تسربات المياه, تلوث هوائي نتيجة الاختلاط المروري اختلاط الحركة الميكانيكية بالمشاة كلها أنواع للتلوث تبعث على

الانزعاج والرغبة في المغادرة وقلة الولاء التراث وبالتالي عدم إنجاح الخطة والمشروع المعتمد في الحفاظ المستدام على القصبة التاريخية.وذلك بقيمة **2** أي بنسبة **1.6%**.

جدول 67: يمثل اقتراحات المبحوثين حول البيئة السليمة والصحية بالحي

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
توفير الإنارة	9	3,8%	7,2%
منع أو تقليل دخول الحركة الميكانيكية	11	4,7%	8,8%
معاقبة ا لمخالفين	23	9,8%	18,4%
الصيانة والترميم	54	23,0%	43,2%
مراحيض عمومية	7	3,0%	5,6%
تنظيف الحي والتشجيع على ذلك وتجهيزه بالوسائل	63	26,8%	50,4%
التوعية	23	9,8%	18,4%
الأخذ بعين الاعتبار المساكن الفارغة والفوضوية	7	3,0%	5,6%
انضباط فرق عمال النظافة	23	9,8%	18,4%
تنظيم الباعة الفوضويين	9	3,8%	7,2%
تشجيع المؤسسات ذات التوجه البيئي	6	2,6%	4,8%
Total	235	100,0%	188,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك جملة من الاقتراحات والحلول التي يراها السكان مناسبة من اجل خلق بيئة تراثية سليمة وصحية بالحي فقد اجمعوا على مجموعة من الحلول مجتمعة فلقد أكدوا على ضرورة الترميم والصيانة وتحسين المشهد الحضري والبيئي لكافة عناصر الإطار المبني والغير المبني للمسالك والمعالم الأثرية المساحات المفتوحة والعمومية.... وذلك بقيمة **54** أي بنسبة **43.2%** وكذا التشجيع والتحسين بضرورة المبادرات السكانية فيما يخص حملات التنظيف الشبابية سواء بالدعم المادي عن طريق عقود شغل او عن طريق التحسين عبر الجمعيات والشبكة العنكبوتية وصفحات الانترنت, وقدر ذلك بقيمة **63** أي بنسبة **50.4%** وبقيم متساوية قدرت ب **23** أي بنسبة **18.4%** بكل من تكثيف التوعية والتحسين بالبيئة التراثية وكذا انضباط فرق وعمال النظافة التابعين للمصالح البلدية

وتقييدهم بأوقات الجمع وكذا نقاط الجمع وكذا تطبيق قوانين ردعية في حق المخالفين بقوانين البيئة من تجار, سكان زوار.... ومنع تداخل الحركة الميكانيكية في الحبي وذلك بقيمة **11** أي **8.8%** حسب الجدول **(66.65)** وكذا توفير الإنارة حسب الجدول **(66.65)** وذلك بقيمة **09** أي بنسبة **7.2%** وتوفير المراحيض العمومية بقيمة **7** اي بنسبة **5.6%** وكذلك تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه البيئي وذلك بالدعم والتسهيلات الضريبية وذلك بقيمة **06** أي بنسبة **4.8%**.

وما يمكن قوله أن جملة هذه الاقتراحات من السكان تنعكس في حاجتهم الفعلية لها وعلى أساس نقائص مطروحة في الحي أصبحت تقلق راحة السكان وتأثر على درجة استقرارهم في الحي (ارجع للجدول **66.65**) وعليه لابد من الالتفاتة الجدية لانشغالات السكان وأخذها على محض الجدية لأن الوعي بالتراث وتثمينه مرتبط بمدى مصداقية السلطات بالإيفاء بوعودها إزاء طموحات ومبتغيات السكان فهم المحرك الأساسي في أي مشروع تنموي.

V. المحور الخامس : يتعلق بالفرضية السوسيو- عمرانية

جدول 68 يمثل: تشخيص حالة المسكن

			الحمراء	البرتقالية	الخضراء	Total
نعم	Effectif	86	46	22	18	86
	%	68,8%	53,5%	25,6%	20,9%	100,0%
لا	Effectif	39	0	0	0	39
	%	31,2%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	46	22	18	125
	%	100,0%	36,8%	17,6%	14,4%	100,0%

من الجدول نلاحظ ان عدد المبحوثين الذين اقروا بأن مسكنهم خضع للتشخيص والمعاينة من قبل السلطات وذلك لتحديد وضبط الحالة الإنشائية للمسكن وذلك من اجل تحديد السبل والأساليب التدخل المناسبة والتي تتماشى وفق معطياته الحالية وقد قدر عددهم ب **86** أي بنسبة **68.8%** منهم من صنف مسكنهم في الخانة الحمراء وهم من المساكن الشديدة التدهور الآيلة للسقوط من حيث حالتها الإنشائية وتحتاج إلى تدخل الاستعجالي وقد قدر عددهم ب **46** أي بنسبة **53.5%** تليها ما صنفته في الخانة

البرتقالية وهي المساكن ذات حالة التدهور المتوسطة وتحتاج الى ترميم وصيانة وقد قدر عددهم ب**22** أي بنسبة **25.6%** إما المساكن التي صنفت في الخانة الخضراء هي المساكن التي هي في حالة إنشائية حسنة ومقبولة وجيدة أحيانا وقدر عددها ب **18** أي بنسبة **20.9%** وتحتاج إلى عملية ترميم بسيطة.

أما السكان الذين اقروا أن مساكنهم لم تخضع لتشخيص السلطات فهم أولا فئة المساكن القصديرية والفوضوية والمشيدة فوق الأنقاض وبقايا الهدم أو المساحات الفارغة لمساكن منهارة فالسلطات لا تشخص هذه المساكن أو البيوت القصديرية ضمن عمليات الترميم المعني بها المساكن التقليدية ضمن القطاع المحفوظ للقصبة وقد قدر عددهم ب **17** مسكن فوضويا حسب نتائج التحليل فالجداول السابقة أما المتبقون فهم سكان لدويرات رفضوا أي مبادرة من السلطات فيما يخص عمليات الترميم بداية من تشخيص المسكن وحالته ووضعيته لتصنيفه في خانة من الخانات وقد قدر عددهم ب **39** أي بنسبة **31.2%**

وما يمكن قوله هو أن السلطات في إطار تطبيق المخطط ألاستعجالي كمرحلة أولية للمخطط الدائم لحفظ واستطلاع القطاع المحفوظ للقصبة **(ppsmvss)** قد قامت بخطوة تقنية وعمرانية أولى وهي خروج فرق ميدانية تتكون من مجموعة من المختصين في هذا المجال المهندسين المعماريين المرممين, مختصين في الآثار الإسلامية... قسموا القصبة من خلالها الى قطاعات ووحدات حضارية حسب نمط المسكن, الطرق, الجزر, الجزيرات,... أي من منطلق عدة معايير عمرانية ومعمارية وقد قسموا أنواع التشخيص إلى ثلاثة أنواع: الخانة الحمراء الخضراء. البرتقالية على حسب درجة التدهور وتقوم الفرق برسم وتعليم المسكن بعلامة على شكل **(X)** وهي علامة دائمة بطلاء دهني بلون يتناسب ودرجة تدهور المسكن فالخانة الحمراء دليل على أن المسكن في حالة متقدمة من التدهور ويحتاج إلى التدخل ألاستعجالي ويحتاج إلى أسلوب للدعم الفوري, أما الخانة البرتقالية فهي بحالة تدهور متوسطة والمسكن يحتاج إلى ترميم وصيانة أما الخانة الخضراء فهي المساكن التي حالتها الإنشائية جيدة ويحتاج إلى عمليات ترميم بسيطة جدا.

أما المساكن الفوضوية فهي تخضع للإزالة سواء بترحيل أو إعادة إسكان ساكنيها أو الطرد الإجباري لأنها مساكن تهدد حياة ساكنيها للخطر وتسئ الى خصوصية المسكن.

أما المبحوثين الذين يرفضون تشخيص مساكنهم فهو في الغالب فاقدي الثقة فالسلطات وليست لديهم رغبة في ترميم مساكنهم لأنهم إما يودون المغادرة الحي أو هم ليسو ملاك أصليين لهذه المساكن ولا يجدون رغبة في ترميم وصيانة المساكن ولا يعنيه أمر تدهورها بل بالعكس تقدم تدهورها في صالحه لكي يتحصل على مسكن آخر.

جدول رقم 69 يمثل التدخلات على المسكن:

			الواجهة	الغرف	وسطالدار	الاسقف	الادراج	السطح	جميعهم	Total
نعم	Effectif	108	72	31	15	17	11	59	25	108
	%	86,4%	66,7%	28,7%	13,9%	15,7%	10,2%	54,6%	23,1%	100,0%
لا	Effectif	17	0	0	0	0	0	0	0	17
	%	13,6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	72	31	15	17	11	59	25	125
	%	100,0%	57,7%	24,7%	12,0%	13,7%	8,8%	47,2%	20,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقروا بأنهم أقاموا تدخلات على المسكن بغرض الترميم قد بلغ عددهم **108** أي بنسبة **86.4%** منهم **72** أي بنسبة **66.7%** اقروا بان تدخلاتهم كانت على الواجهة وتتمثل في إحداث فتحات للمكيفات الهوائية و المقعرات هوائية أو تغيير باب المدخل من حيث مادته ولونه,... توسيع النوافذ من حيث حجمها ومادة شباكها ونمطها,...أما تدخلات السطح وذلك قدر بقيمة **(59)** أي بنسبة **54.6%** وتدخلات السطح تتمثل في تعلية الجدار الحدود بين الجيران آو البناء فوق السطح كغرفة للمسكن تليها تدخلات على مستوى الغرف وقدرت بقيمة **31** أي بنسبة **28.7%** وتكون بالهدم وتوسعة الغرف أو خلق جدار فاصل ضمن الغرفة الواحدة, إنشاء خزانات. تغيير البلاط,...أما التدخلات على مستوى الأسقف فقد قدرت ب**17** أي بنسبة **15.7%** وتمس خاصة وسط الدار المكشوف والغير مغطي حيث يتدخل البعض لتغطيته. تغيير في بعض القبب والأقواس والنقوش أما التدخلات على وسط الدار فتمثلت في **15** آي بنسبة **13.9%** وتمس خاصة النافورة فالكثير من السكان نزعها وقام بصدها وتبليط هدم لبعض الآبار وردمها وكذا الجب أما التدخلات على مستوى الأدرج والسلالم فقد قدر بقيمة **11** أي بنسبة **10.2%** وتتمثل التدخلات في تبليطها بالرخام والسيراميك وإضافة ممسك لها وكذا تبليط الجدران المحيطة بالسلالم بالرخام والسيراميك.

أما المبحوثين الذين اقروا بعدم إقبالهم على التدخلات وتغييرات على المسكن قدر عددهم ب**17** أي بنسبة **13.6%** .

وما يمكن استنتاجه وقوله أن المسكن التقليدي في القصبة فقد الكثير من خصوصيته وعناصره وتجهيزاته الأصلية فبقدوم سكان جدد وازدياد الكثافة السكانية وازدياد الطلب على السكن لم يبقى أمام السكان سوى ان يقدموا على إحداث تغييرات على المسكن حتى يزيدوا من استخداماته ويطوعوه ظنا منه على حسب متطلباتهم العصرية والحديثة وعلى العدد الفائض من الأفراد. فأقدموا على تغييرات على أكثر الأماكن استخداما وهي الواجهة من اجل المكيفات و المقعرات وأبواب أكثر تحصينا وأمانا ونوافذ اكبر لجلب الإضاءة والتهوية وكذا طلاء واجهة على حسب أذواقهم لا على حسب الخصوصية واللون المتعارف عليه الأبيض الجيري, إضافة إلى السطح الذي كان يمثل فضاءا أنثويا حميميا بتميزه الجميل أصبح بمثابة سكن آخر وبالتالي أصبح المسكن غير قادر على رفع وزن زائد وإضافي أي ضد طاقته الاستيعابية وتعلية الجدران من باب الفصل بين الجيران وهو غير متعارف عليه في القصبة بين أبناء الحومة لأنهم يعرفون حدودهم وحدود جيرانهم أما الغرف فمنهم من يزيد جدا وآخر يهدمه وذلك من اجل ربح مساحة أكثر أو لتخصيص غرفة للضيوف أو الأطفال...وذلك للارتفاع الهائل لعدد السكان، أما الأسقف أجل ما لوحظ عليها تغطية وسط الدار وتبليط السلالم من الجير والتبن بدلا من الخشب.

وما يمكن قوله أن زيادة الكثافة السكانية والتغيير الاجتماعي ومتطلبات الحياة العصرية جعلت المسكن التقليدي في أعين السكان خاصة منهم الغير أصليين هو مسكن غير قادر على تلبية الحاجيات العصرية فأقدموا على انتهاك خصوصية دون أدنى مبالاة لخصوصية هذا المسكن وحساسيته فهم لا يدركون أنهم ساهموا في التسريع من تدهوره وانهياره لأن له خصوصية في مواد البناء، الهندسة، الألوان،..

أما السكان الغير متدخلين على المسكن فهم غالبا سكان أصليون وقدامى لهم معرفة حقيقية بتجهيزات واستخدامات المسكن فهم يلي احتياجاتهم الآنية والمستقبلية.

جدول رقم (70): يمثل احترام خصوصية المسكن

			مواد البناء الأصلية للمسكن	التجهيزات التقليدية للمسكن	علو المسكن	الجيرة	المشهد الجمالي للحي	جميعهم	Total
نعم	Effectif	72	9	8	8	3	14	32	72
	%	57,6%	17,0%	15,1%	15,1%	5,7%	26,4%	60,4%	100,0%
لا	Effectif	53	0	0	0	0	0	0	53
	%	42,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	9	8	8	3	14	32	125
	%	100,0%	7,2%	6,4%	6,4%	2,4%	11,2%	25,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يحترموا خصوصية المسكن عند إجراءهم للتدخلات وقد بلغ عددهم **72** أي بنسبة **57.6%** أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم احترموا خصوصية المسكن عند إجراءهم التدخلات فقد بلغ عددهم **(53)** أي بنسبة **42.4%** منهم من احترم كل البدائل المقترحة من احترام لمواد البناء المحلية والتجهيزات التقليدية بالمسكن وعلو المسكن والجيرة والمشهد الجمالي للمسكن ب**32** أي بنسبة **60.4%** أما احترام المشهد الجمالي للحي ب **14** أي بنسبة **26.4 %** أما احترام مواد البناء فقدر ب **9** أي بنسبة **17%** التجهيزات التقليدية للمسكن واحترام علو المسكن قدر بـ **08** أي بنسبة **15.1%**، أما احترام الجيرة فقدر بـ **03** أي **5.7%**.

وما يمكن قوله أن هناك فئة من السكان لها وعي بخصوصية المسكن وحساسية وتفرده عن المسكن العصري العادي فاحترام المشهد الجمالي للمسكن والحي يمثل لهم هويتهم وأصالتهم فاحترام الألوان والأشكال تموضع العناصر الهندسية هي مستوحاة من تربية وأخلاق وفن نشأوا عليه وهو في الغالب سكانه الأصليون الذواقون لجمال مساكنهم وحيهم وكذا احترام مواد البناء المحلية فالأصلية تعتبر باهضة الثمن وليست في متناول الجميع لكن توجد بدائل لمواد البناء محلية يمكن الاستعانة بها كمواد مشابهة وتؤدي تقريبا نفس الوظائف مع المواد التقليدية الأصلية فهم لهم دراية بالمواد الأولية والأصلية لمساكنهم التي توارثوها أبا عن جد وكذا احترام التجهيزات التقليدية بالمسكن من النافورة، الجب، الآبار والتي تمثل أصالة المسكن وسكانه وذلك بعدم نزعها وصيانتها المستمرة فيوجد بعض السكان وحتى وإن لا يستعملون البئر أو الجب لكن ما زلوا يقومون بتزينهم ومسحهم وصيانتهم وجعلهم كتحف وسط الدار.

أما احترام علو المسكن فهو عدم إضافة بناء فوق السطح لكي لا يتم حجب الشمس والتهوية على السكان المجاورين من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على المشهد الجمالي للمسكن والحي فجمالية الحي تتوقف على هرمونية وانسجامه واتساق مشهد المساكن وهو ما يقوم عليه التصميم الهندسي للقصبة من الهياريشية وتناغم قيام المسكن التقليدي، إضافة إلى تقديس الجيرة.

أما المبحوثين الذين أقروا بعدم احترامهم لخصوصية المسكن بأي شكل من الأشكال فمنهم مبحوثين وحتى وإن يكونوا من السكان الأصليون فالإمكانيات المادية تلعب دورا في ذلك إضافة إلى الرغبة في الاستقرار والإبقاء والمستقرون يحافظون إلى أقصى حد على مساكنهم، أما الوافدون الجدد والذين لا يمدون بصلة لثقافة القصبة فتجدهم غير مبالون بما سوف يسببونه من تدهور للحالة الإنشائية للمساكن بسبب عدم إهتمامهم و معرفتهم بخصوصية المساكن التقليدية.

جدول رقم (71) يمثل تدخلات السلطات بغرض الترميم للمساكن:

			تدعيم المسكن بالأعمدة	تقشير الجدران	ترقيع الجدران	تحزيم دعامات المسكن	إعادة بناء	الإزالة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	72	45	33	37	33	0	6	9	72
	%	%57,6	61,6%	45,2%	50,7%	45,2%	0,0%	8,2%	12,3%	100,0%
لا	Effectif	53	0	0	0	0	0	0	0	53
	%	%42,4	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	45	33	37	33	0	6	9	125
	%	100,0%	36,0%	26,4%	29,6%	26,4%	0,0%	4,8%	7,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن السلطات تدخلت على مساكنهم بغرض الترميم وقد بلغ عددهم **72** أي بنسبة **57.6%** منهم من خضع مسكنهم للتدعيم بالأعمدة الخشبية وذلك قدر بـ **45** أي نسبة **61.6%** تليها ترقيع الجدران وتخييطها وذلك بقيمة **37** أي نسبة **50.7%** تليها تقشير الجدران وتحزيم دعامات المسكن وذلك بقيمة متساوية بلغت **33** أي بنسبة 45.2% ثم الإزالة بقيمة **06** أي بنسبة **8.2%** أما جميع الأساليب فقدرت قيمها ب**09** أي بنسبة **12.3%**

أما المبحوثين الذين أقروا بأن السلطات لم تتدخل على مساكنهم بغرض الترميم فقد بلغ عددهم **(53)** أي بنسبة **42.4%**"

وما يمكن قوله حول هذا أن السلطات التابعة لوزارة الثقافة وحتى البلدية في بعض الأحيان قد قاموا بمجموعة من التدخلات بغرض الترميم وفي إطار الأشغال الاستعجالية والمؤسسة المعنية والمشرفة على أعمال الترميم هي **(OGEBC)** طبعا بمرافقة مجموعة من مكاتب الدراسات والمقاولات لتنفيذ المشروعات غير أن الدراسات تقوم بها ومكاتب الدراسات والمقاولات يحصلون على مشاريع انطلاقا من مناقصات أو بالتراضي في حالات **(grés-àgées)** والأعمدة التي تقوم بتدعيمه مصالح مديرية الثقافة حمراء اللون أما المصالح البلدية فأعمدتها بيضاء وأيضا المبني الذي يوفق أربعة دعامات من اختصاص البلدية، وفي إطار التدخل الاستعجالي ضمن المخطط الاستعجالي تقوم السلطات بتدعيم المسكن داخليا وخارجيا بالأعمدة الحية لكي يجد وينقص من درجة التقدم في التدهور وخاصة المساكن الآيلة للسقوط والانهيار فهي تسندها إلى غاية التدخل الفعلي للترميم.

وتقشير الجدران وترقيعها وتخطيطها نتيجة التصدعات والتشققات التي أصابتها بفعل الطبيعة والإنسان فالرطوبة أثرت عليها إضافة تقادم وتآكل مواد البناء والضغط الزائد الممارس على المسكن وبفعل الزلازل خاصة التي شهدتها المنطقة بوتيرة متكررة خاصة في **2003**.

وأيضا تحزيم دعامات المسكن وتثبيتها لكي لا يتداعى المسكن أما الإزالة فهي تخص الأجزاء المضافة بطريقة أساءت إلى الحالة الإنشائية وباتت تشكل خطرا على المسكن فتضطر السلطات إلى إزالتها وهدمها كإضافة قناة للصرف الصحي التي تفتقر لمطابقة لقواعد الإنشاء وتسبب مشكلة بيئية للسكان والمسكن، أو إضافة جدار مهدد بالسقوط على المارة أو تسييج المسكن كلها إضافات غير قانونية وتسبب مشكلا بيئيا وصحيا...استوجب من السلطات الإزالة الفورية لها أو إزالة المساكن الفوضوية التي تعرقل عمليات التدخل أو إضافتها التي تعرقل عمل المتدخلين من أجل عمليات الترميم كجمع الردم والبقايا وهي تشيد مسكنها فوقها أو تضع قيمته في مساحته شاغرة مخصصة للأشغال...

أما المبحوثين الذين أقروا بعدم تدخل السلطات على المساكن بغرض الترميم فهم رفضوا الترميم وتدخل السلطات منذ البداية أي منذ مرحلة تشخيص حالة المسكن وذلك بالعودة إلى الجداول **(86-69- 70)** ويرجعون ذلك أن السلطات تتما طل كثيرا في تشطيب الأشغال وأنها فقط تدعم المساكن

بعمود أو اثنين على حسب قولهم وتنصرف دون أي تدخل أو تطور في مراحل الترميم لهذا هم سخطوا من الأمر المتكرر عند كافة الجيران تقريبا لهذا فضلوا أن لا يتم التدخل ولا التشخيص حتى وإن كانوا من السكان الأصليون.

جدول رقم 72 يمثل البقاء في المسكن عند الترميم.

			كملاحظ	كيد عاملة	كليهما	Total
نعم	Effectif	80	42	16	22	80
	%	64,0%	52,5%	20,0%	27,5%	100,0%
لا	Effectif	45	0	0	0	45
	%	36,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	42	16	22	125
	%	100,0%	33,6%	12,8%	17,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأنهم بقوا في المسكن عند إجراء أشغال الترميم قد بلغ عددهم **80**أي نسبة **64%** فمنهم من بقي كملاحظ وذلك بقيمة **42** أي **52.5%** ومنهم من كان ملاحظ وكيد عاملة بقيمة **22** أي بنسبة **27.5%** ومنهم من كان كيد عاملة وذلك بقيمة **16** أي بنسبة **20.0%**

أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يبقوا في مساكنهم أثناء عمليات الترميم فقد بلغ عددهم **45** أي بنسبة **36%** .

وما يمكن قوله أن السلطات لم تجبر السكان على إخلاء مساكنهم عند القيام بالتدعيم والتخييط وتقشير الجدران وحزم الدعامات...ولكنها وضعتهم في وضعية اختيار بين البقاء أو والإخلاء المؤقت وأيضا هي ليست في الوقت الحالي ومع هذه المرحلة من الأشغال مسؤولة على التكفل بهم فالمرحلة الاستعجالية هي إنقاذ سريع للمسكن من التدهور أما الأشغال الترميمية الأخرى لم يبدءوا فيها بعد لذا لم يرغموا السكان على المغادرة إضافة إلى أغلبية الأسر أطفالهم يدرسون وأزواجهم يعملون بالقرب من القصبة ولم يسمح لهم الوضع في المغادرة فبقوا إما كملاحظين، وفي بعض الأحيان يقومون بتقديم يد

العون والمساعدة للعمال الذين يقومون بالترميم من باب إشغال الوقت والمساهمة في ترميم المسكن وذلك على حسبما يسمح به أوقات العمل.

ويوجد من السكان من قام بالترميم بشخصه أي كونه كيد عاملة حيث لم يسمح للسلطات بالتدخل في الترميم وقاموا بالترميم بأنفسهم ومنهم من يشتغل كبناء في حياته اليومية أصلا فلم يجد صعوبة ولم يتردد في المساهمة في أشغال الترميم.

أما الذين غادروا المسكن عند القيام بأعمال الترميم فهم إما كانوا في فترة عطلة مدرسية أو عطلة نهاية الأسبوع أو لهم أقارب جيران أو لهم مسكن آخر في منطقة أخرى حتى في الأرياف والضواحي أين اضطروا للمغادرة مؤقتا حتى تتم أشغال التدعيم وأغلبيتهم عموما أولادهم لا يدرسون أوهم متقاعدون لا يوجد ما يجبرهم على البقاء أثناء الأشغال ويوكلون في الغالب أحد الجيران أو الأقارب بالوقوف كملاحظين وحارسين للمنزل.

وما يمكن استنتاجه أن السلطات لم ترغم السكان على المغادرة أثناء عمليات التدعيم وأن الأشغال عبارة عن تدخلات للتدعيم فقط ولم تستأنف بعد أشغال الترميم الثقيلة كما يقال أين يتحتم على السلطات إيجاد بدائل للسكن المؤقت إلى حين انتهاء الأشغال.

أما المبحوثين الذين أقروا أن السلطات لم تتدخل بالترميم على مساكنهم فهم المبحوثين الذين رفضوا الترميم من طرف السلطات لكن هذا لم يعني أنهم لم يقوموا بها بأنفسهم.فتفريغ القصبة من سكانها كما هو مبرمج ومروج له حاليا لكي يتم القيام بمختلف أشغال الترميم ضمن ما هو مسطر له في مشروع الحفاظ على القصبة وفي المخطط الدائم لحفظ واستصلاح وتثمين القطاعات المحفوظة ولذا يستوجب تخطيط شامل وبشراكة كافة القطاع، قطاع السكن، قطاع التعليم...لأن هذا المشروع لا يمكن أن يخطط له خارج النظرة الشمولية التخطيطية التكاملية للمدينة ككل.

جدول رقم 73 يمثل :المعاينات الدورية للمسكن:

			مرة	مرتين	أكثر من مرتين	Total
نعم	Effectif	100	21	20	59	100
	%	80,0%	21,0%	20,0%	59,0%	100,0%
لا	Effectif	25	0	0	0	25
	%	20,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	21	20	59	125
	%	100,0%	16,8%	16,0%	47,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن هناك معاينات دورية للمسكن من طرف السلطات قد بلغ عددهم **100** أي بنسبة **80%** وأن معدل المعاينة كان أكثر من مرتين بقيمة **59** أي بنسبة **59%** تليها معدل مرة ومرتين بقيم متساوية تقريبا **(20)** و**(21)** وذلك بنسبة **21 %** و**20%**، أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يسبق للسلطات أن عاينت دوريا المسكن وذلك قدر عددهم ب **25** أي بنسبة **20%**.

وما يمكن قوله هو أن السلطات التابعة لمديرية الثقافة في إطار العمليات الاستعجالية وتنفيذ مراحل إنجاز مخطط **(ppsmvss)** فلقد سخرت فرق من كافة المختصين وذلك للقيام بالمعاينات الدورية للمساكن وذلك من اجل رصد حالة التدهور وتتبعها من جهة ومن جهة أخرى تحسيس المواطنين وتقديم شروحات ولضبط الإحصائيات المتعلقة بالسكان وبالمساكن والتجهيزات،...

ويتعلق معدل المعاينات الدورية على حسب درجة تدهور المساكن فالمساكن المصنفة في الخانة الحمراء أكثر ارتدادا من طرف السلطات وذلك لتفقد الأوضاع وإيجاد الحلول السريعة والاستعجالية ،أما المساكن في الحالة المتوسطة أو الجيدة فهي تشهد معاينات أقل بالنسبة للسلطات.

أما المبحوثين والذين أقروا بأنهم لم تكن هناك معاينة دورية لمساكنهم من طرف السلطات فهم المبحوثين الرافضين لعمليات الترميم من جهة ومن جهة أخرى المساكن الفوضوية والقصديرية الغير معنية بالترميم لأن وجودها غير قانوني ولا يطبق في حقهم أي أن قانون الاستفادة من الترميم.

جدول رقم 74 يمثل :الإعانات وعمليات الترميم

			قروض بلا فوائد	هبة	المساهمة بمواد البناء	أيدي عاملة فنية	Total
نعم	Effectif	32	11	0	21	0	32
	%	25,6%	34,4%	0,0%	65,6%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	93	0	0	0	0	93
	%	74,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	11	0	21	0	125
	%	100,0%	8,8%	0,0%	16,8%	0,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يستفادوا من إعانات من اجل القيام بترميم لمساكنهم قد بلغ عددهم **93** أي بنسبة **74.4%** واما المبحوثين الذين أقروا بأنهم استفادوا من إعانات من الحكومة لأجل القيام بعمليات الترميم فقد بلغ عددهم **(32)** أي بنسبة **25.6%** منهم من كانت الإعانة عبارة عن مواد بناء محلية و ذلك بقيمة **21** أي بنسبة **65.6%** ومنهم من كانت عبارة عن قروض بلا فوائد و ذلك بقيمة **11** أي بنسبة **34.4 %.**

وما يمكن قوله أن السلطات في إطار تجسيدها لسياسة الحفاظ على القصبة من خلال مخططها الدائم والاستراتيجي ولتجسيد كافة الطاقات والموارد المادية والبشرية فلقد وضعت سياسة لدعم عمليات الترميم بالنسبة للسكان على اعتبار محدودية دخلهم وعدم مقدرتهم لتولي عمليات الترميم بأنفسهم فأقدمت على تقديم والمساهمة بمواد البناء اللازمة للترميم من الجير والطلاء الخاص به، اسمنت أبيض،.. من المواد التي تتلاءم وخصوصية المسكن التقليدي في القصبة وتحافظ على أصالته كأحد المبادئ الهامة لسياسة الحفاظ وهي احترام الخصوصية العمرانية والمعمارية فتقدم ليست بإعانات سيولة مادية وإنما تسخر محلات وتتعاقد مع أصحابها ليسلم للسكان بوجود صك بنكي موصى به بشراء المقتنيات الضرورية لذلك وهذا حتى تضمن عدم تضييع الأموال في أغراض دون الترميم، كذلك انتهجت أسلوبا آخر وهو القروض بدون فوائد وهي قروض لتسدد على دفعات دون عقوبات تأخير أو إضافات على القيمة المعارة أما المساهمات بالغابات فهي منعدمة ولم يصرح السكان بها وكذلك المساهمة بأيدي عاملة.

أما المبحوثين الذين أقروا بعدم استفادتهم من إعانات فهم قاطني المساكن الفوضوية دون شرعية أو الذين لا يملكون عقود ملكية أو الحيازة أو عقد كراء،... من الضوابط القانونية والتي تمكنه من الاستفادة من الإعانات من أجل الترميم أو هم من الرافضين أصلا لتدخل السلطات من أجل الترميم.

وعليه وما يمكن استخلاصه أن هناك عدد كبير من السكان ليسوا مستفيدين من الإعانات لأجل القيام بترميم لمساكنهم وهو ما قد يؤثر على السير المرجو من مشروع الترميم والحفاظ فلابد من إيجاد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك هل هي معيقات اجتماعية أم قانونية أم قصور في إيجاد البدائل المناسبة للتدعيم والإعانة والتشجيع للسكان على الإقبال على الحفاظ على تراثهم.

جدول رقم 75 يمثل كفاية الإعانات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	كافية	10	8,0	31,3	31,3
	غير كافية	22	17,6	68,8	100,0
	Total	32	25,6	100,0	
Missing	System	93	74,4		
Total		125	100,0		

نلاحظ من خلال الجدول أن العدد المبحوثين الذين أقروا بأن الإعانات غير كافية فقد بلغ عددهم 22 أي بنسبة **17.6%** أما الذين أقروا بأنها كافية بلغ عددهم **10** أي بنسبة **8%** أما بقية المبحوثين والذين غير معنيين بإبداء رأي في هذه المسألة فقد بلغ عددهم **93** أي بنسبة **74.4%**.

وما يمكن قوله حول هذا أن الأسلوب الذي تنتهجهم السلطات لحد الساعة وهي وزارة الثقافة في تسيير مشروع الحفاظ من ناحية تقديم الإعانات للسكان من أجل القيام بعمليات الترميم وهي أحد الاستراتيجيات التي نادت بها منظمة اليونسكو وقامت عليها الكثير من التشريعات المتعلقة بحفظ التراث الثقافي والعمراني تعتبر لحد الساعة غير كافية نتيجة التدهور الكبير الذي تشهده القصبة مقارنة بإعانات

المواد الأولية أو قروض عبر مراحل أما المبحوثين الذين أقروا بأنها كافية فهم غالبا الذين لم يعاني مسكنهم من تدهور شديد فهو في حالة متوسطة أو قريبة للجيدة أين لا تستوجب الكثير من التدخلات والتحسينات.

أما عدد **(93)** فهم الأشخاص الذين رفضوا الترميم وبالتالي لم يستفيدوا من إعانات أو الذين يسكنون المساكن الفوضوية وليس بهم الحق في الترميم أو إعانات أو الأشخاص المقيمين وليست لديهم الوثائق الكافية للتقدم بملفات الترميم والإعانة.

جدول رقم (76): يمثل نوع الملف المتعلق بالممكن لدى السلطات:

			ملف بيع	ملف تبديل	ملف تنازل	ملف ترميم	ملف سكن	جميعهم	Total
نعم	Effectif	108	34	19	18	16	44	15	108
	%	86,4%	31,5%	17,6%	16,7%	14,8%	40,7%	13,9%	100,0%
لا	Effectif	17	0	0	0	0	0	0	17
	%	13,6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	34	19	18	16	44	15	125
	%	100,0%	27,2%	15,2%	14,4%	12,8%	35,2%	12,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن لديهم ملف يتعلق بالمسكن لدى السلطات التكلفة بذلك فلقد بلغ عددهم بأن لديهم ملف يتعلق بالمسكن لدى السلطات المتكفلة بذلك فلقد بلغ عددهم **108** أي بنسبة **86.4%** منهم من أقر أن لديهم ملف سكن وقد بلغ عددهم **44** أي **40.7%** تليها الذين لديهم ملف بيع وقد بلغ عددهم 34 أي بنسبة **31.5 %** أما الذين لديهم تبديل فقد بلغ عددهم **(19)** أي بنسبة **17.6%** أما من لديهم ملف تنازل فلقد بلغ عددهم **(18)** أي بنسبة **16.7%** أما الذين لديهم ملف ترميم فقد بلغ عددهم **(16)** أي بنسبة **14.8%** أما الذين لديهم كل هذه الملفات مجتمعة فلقد بلغ عددهم **15** أي بنسبة **13.9%**، أما الذين ليس لديهم أي ملف فلقد بلغ عدد **17** أي بنسبة **13.6%**.

وما يمكن استنتاجه أن السكان وفيما يخص مساكنهم واختلاف وضعياتهم ما بين مكترين وملاك وفوضويون اختلف أيضا أنواع الملفات التي بحوزتهم على مستوى السلطات فلابد أن نميز بين أمرين

في البداية أولهما هو أن **(ANSS)** هي مؤسسة ووكالة وطنية مختصة بالقطاع المحفوظة على مستوى الوطن مقرها دار القاضي وهي وحدة إدارية تقوم بالموازاة مع**(OGEBC)** بمختلف التدخلات العمرانية والمعمارية على القصبة فهما دائما وزارة الثقافة للتنفيذ إذن مبدئيا **(ANSS)** فتحت المجال للسكان من أجل تسوية وضعية المساكن أن يضعوا على مستواها ملفات على حسب حالة كل مقعد به فهناك ملف البيع أين يتقدم فهناك ملف البيع أين يتقدم به المالك الشرعي المسكن في حالة الرغبة في المغادرة من القصبة وبيع المسكن، أما الملف التبديل فهم السكان الذين لهم رغبة في التبديل في أماكن أخرى وبمسكنهم أما ملف التنازل فهو يخص التنازل الملاك أو الورثة بمساكنهم لصالح الدولة مقابل تعويض مناسب يتفاوضون بشأنه أما ملف ترميم فهم السكان الذين لهم رغبة في ترميم مساكنهم وعدم تركها أو التنازل عليها .

أما ملف السكن فهو يوضع مبدئيا على مستوى **(ANSS)** ليحول إلى السلطات المعنية كالمصالح البلدية المختصة بشؤون السكن الاجتماعي والدائرة وهم السكان الفوضويون وضحايا الانهيارات، وحتى السكان الذين يعانون اكتظاظا داخل المسكن.

أما الذين أقروا بعدم وجود أي نوع من الملفات تتعلق بالمسكن لدى السلطات فهم السكان الذين هم في مساكنهم ولا يودون مغادرتها بأي شكل من الأشكال.

وما يمكن استنتاجه أن **(ANSS)** مبدئيا تلعب الدور الوسيط فهي لا تبيع ولا تشتري وإنما فقط توصل المشتري والبائع إلى بعضهما أما ملفات الترميم فهي حاليا قيد الدراسة ولم يبث في شأنها أي جديد أما ملفات التنازل فيوجد من استفاد من تعويضات مقابل الإخلاء لصالح الدولة.

أما المبحوثين الذين أدلوا بأنهم لديهم كل هذه الملفات مجتمعة فهم وضعوها على مستوى **(ANSS)** وأي تحرك على أي مستوى يستطيعون منهم فإن كانت التسهيلات وانطلاقة للترميم بها ونعمت وإن كانت انطلاقة البيع بها ونعمت وإن نحت فرصة للتبديل وهكذا فهم مستعدون للخيارات كلها.

وما يمكن قوله أن هناك رغبة كبيرة من طرف السكان في المغادرة وعدم البقاء سواء بالبيع أو التبديل أو التنازل وفئة قليلة تود الترميم أو البقاء وفئة أقل ليس لديها أي ملف وبالتالي لا رغبة في المغادرة وعليه يمكن القول أن على الرغم من الجهود المبذولة لحد الساعة في الحفاظ على قصبة حية

وديناميكية تعج بساكنيها غير أن الواقع يبرهن على أن الرغبة في المغادرة أصبحت حقيقة ملازمة للقصبة.

جدول رقم (77): السلطات و شروحات عملية الترميم.

			النشاط والحس الجمعوي	الاعلام	كبارالحي	مكاتب الدراسات	البلدية	الولاية	الدائرة	مديرية الثقافة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	94	70	2	1	24	29	1	1	70	14	94
	%	%75,2	74,5%	2,1%	1,1%	25,5%	30,9%	1,1%	1,1%	74,5%	14,9%	100,0%
لا	Effectif	31	0	0	0	0	0	0	0	0	0	31
	%	%24,8	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	70	2	1	24	29	1	1	70	14	125
	%	100,0%	56,0%	1,6%	0,8%	19,2%	23,2%	0,8%	0,8%	56,0%	11,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن السلطات تقوم بتقديم شروحات حول عمليات الترميم قد بلغ عددهم **(94)** أي بنسبة **% 75.2**منهم من أرجعها إلى النشاط الجمعوي وذلك بقيمة **70** أي بنسبة **74.5%** وبقيمة مساوية لوزارة الثقافة المتمثلة بوحدتيها **((ANSS،OGEBC))** ثم البلدية بقيمته **29** أي بنسبة **30.9%** ثم مكاتب الدراسات والأشغال بقيمته **(24)** أي بنسبة **25.5%** ثم الإعلام بقيمته (02) أي بنسبة **2.1%** وقيمة مساوية ل**01** أي بنسبة **1.1%** لكل من الولاية والدائرة أما جميع الخيارات فقد بلغت قيمتها **14** أي **14.9%**.أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأن السلطات لا تقوم بتقديم الشروح اللازمة حول عمليات الترميم فقد بلغ عددهم **31** أي بنسبة **24.8%**.

ومايمكن قوله أن هناك جهود تبذلها السلطات المشتركة من أجل إيصال مشروع الحفاظ غلى نجاح والفاعلية وجعله مبعثا لتحقيق التنمية المستدامة لذلك نجد أن النشاط الجمعوي يلعب دورا كبيرا في ذلك من خلال التحسيس والاجتماعات الدورية بالمواطنين للتعرف على التراث والتحسيس بالحفاظ عليه،....

إضافة إلى ما لعبته كل من **ANSS. OGEBC** من خرجات ميدانية للسكان ومعاينات في المساكن والحوار مع السكان إضافة إلى مكاتب الدراسات أثناء عملها الميداني والمتعلق بأشغال الترميم والبلدية باعتبارها أقرب وحدة للمواطنين وأعتاد على الاتصال بها لذلك تقدم مصالحها التقنية كل الإجابات حول تساؤلات السكان متزامنا وأشغال الترميم.

لذلك نجد أن هناك جهود من طرف أطراف عديدة من اجل رفع الحس التراثي لدى السكان وتعزيز انتماءهم للحي.

أما المبحوثين الذين اقروا بأن السلطات لا تقدم لهم الشروح اللازمة حول عمليات الترميم وهم المبحوثين الذين رفضوا عمليات الترميم وتدخلات السلطات من جهة ومن جهة أخرى هم المبحوثين الذين يقطنون المساكن الفوضوية فهم ليسوا معنيين بعمليات الترميم فاتصال السلطات بهم يكون يقتصر فقط حول الإنذارات وتوجيه أوامر الإخلاء والأمر بالهدم والطرد.

جدول (78): يمثل السلطات وطموحات السكان.

			مقابلات ميدانية في المساكن	اجتماعات دورية في الحي	صندوق الاقتراحات	أثناء زيارة المسئولين للحي	استشارة معلن عليها في البلدية	جميعهم	Total
نعم	Effectif	65	45	13	3	6	6	13	65
	%	52,0%	66,2%	19,1%	4,4%	8,8%	8,8%	19,1%	100,0%
لا	Effectif	60	0	0	0	0	0	0	60
	%	48,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	45	13	3	6	6	13	125
	%	100,0%	36,0%	10,4%	2,4%	4,8%	4,8%	10,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين الذين أقروا بأن السلطات تأخذ طموحاتهم ورغباتهم بعين الاعتبار في مشاريع الترميم ولقد قدرت ذلك بقيمة **65** أي بنسبة **52%** ويكون ذلك عبر إتباع مجموعة الأساليب والطرق للاتصال الجماهيري وذلك عبر المقابلات الميدانية التي تقوم بها مختلف المصالح **ANSS. OGEBC** الجمعيات والاجتماعات الدورية مع مختلف مسؤولي المصالح وذلك بقيمة **45** أي بنسبة **66.2%**

والاجتماعات الدورية وذلك بقيمة **13** أي بنسبة **19.1%** وأما عن طريق زيارة المسؤولين للحي وخاصة في المناسبات أيام التراث والمدينة وغيرها... أين يتقدم للمسئولين عينة من المواطنين والاستماع لانشغالاتهم وطموحاتهم ومبتغاهم من عمليات الترميم وبقيمة مساوية هي **06** أي بنسبة **8.8%** متمثلة في استشارة مفتوحة للجمهور معلن عليها على مستوى المجلس الشعبي البلدي اما كافة هذه الاقتراحات فهي تمثل قيمته **13** أي بنسبة **19.1%**.

أما عدد المبحوثين الذين أقروا أن السلطات لا تأخذ رغباتهم بعين الاعتبار فقد بلغ عددهم **60** أي بنسبة **48%** وهم المبحوثين الذين غالبا ما يكونون فوضويون هذا من جهة ومن جهة أخرى قليلي الاحتكاك بالسلطات في الإدارات أو هم من الذين هم رافضين لتدخلات السلطات على المساكن بغرض الترميم والرافضين للإعلانات ولتشخيص حالة المساكن بغرض الترميم والرافضين للإعانات ولتشخيص حالة المساكن وبالتالي تعاملاتهم مع السلطات جد محدود وعلى حد قولهم لا يثقون في وعودهم.

وعموما الطموحات التي يراعيها المسئولون توفير خدمات بالمسكن والحي، توفير الأمن، البيئة الصحية.... من الطموحات والتطلعات التي يأمل من خلالها السكان تحسين صورة الحي والارتقاء بمفهوم التراث كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (79): صدى عمليات الترميم على حالة المساكن

			عدم جدية أعما ل الترميم	ضعف الإمكانيات المادية للسكان	ضعف الحس التراثي لدى السكان	جميعهم	Total
نعم	Effectif	16	0	0	0	0	16
	%	12,8%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	109	0	0	0	109	109
	%	87,2%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%	100,0%
Total	Effectif	125	0	0	0	109	125
	%	100,0%	0,0%	0,0%	0,0%	87,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن عمليات الترميم كان لها صدى سلبي على المساكن ولم يحدث بها تغيرات إيجابية وذلك بقيمة **109** أي بنسبة **87.2%** ولقد أرجعوا ذلك إلى

جملة من الأسباب والعوامل المشتركة معا وهي عدم جدية أعمال الترميم وضعف الإمكانيات المادية للسكان وضعف الحس التراثي لدى السكان وذلك بقيمة **109** أي بنسبة **87.2%**

أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأن هناك نتائج إيجابية وصدى لعمليات الترميم على حالة المساكن وذلك بقيمة **16** أي بنسبة **12.8%** .

وما يمكن استنتاجه أن هناك عوائق وصعوبات لإزالة تقف وراء تعطيل وتيرة وإيجابية وفعالية أعمال الترميم المقامة لحد الساعة على المساكن التقليدية بالقصبة حين ارجع المبحوثين ذلك إلى تهاون فرق عمال الترميم وقلة خبرتهم في المجال واللامبالاة المقاولين الساهرين على هذه العملية دون أدنى رقابة وصرامة للعمال والأعوان الذين يشتغلون في الأشغال حين لوحظ عدم إتقانهم لعملهم وقلة خبرتهم وعدم تخصصهم في الترميم الأثري وذلك يعود إلى سوء اختيار المقاولين الغير أكفاء وكذا تكوينهم بدورهم لفرق عمال غير أكفاء، إضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية للسكان وعدم مقدرتهم لتكبد عناء مواد البناء والتجهيزات التقليدية من خشب وحديد ونحاس،... مما حال دون تحقيق النتائج المرجوة من عمليات الترميم وكما لوحظ في الجدول رقم **(75)** هناك عدم كفاية للتدعيم الذي تقدمه السلطات وكذا أساليب وطرق التدعيم جدول رقم **(74)**إضافة إلى ضعف الحس التراثي لدى السكان وأبح هدفهم وغايتهم مغادرة الحي وبالتالي قل الوفاء للتراث وضعف الانتماء للمدينة التاريخية وبالتالي يلاحظ تراجع في سلوك المواطنة لدى ساكنيها نتيجة الفقر والبطالة والتهميش وتوالي الانهيارات.

أما المبحوثين الذين أقروا بان هناك مؤشرات إيجابية تبعث بالأمل نتيجة أعمال الترميم والتدخلات الاستعجالية المستدامة لحد الساعة وذلك بالتقليل على الأقل من معدل الانهيارات وترحيل عدد من السكان وإعادة إسكانهم في أحياء أخرى كأولاد منديل، سيدي إبراهيم،... وغزالة بعض السكنات الفوضوية التي تشوه المنظر العالم للحي والحفاظ على صورة المعالم الأثرية، كلها تعد مؤشرات إيجابية تخبر بغد أفضل.

جدول رقم (80): يمثل اقتراحات المبحوثين للحد من التدهور العمراني في الحي:

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
إنقاص الكثافة السكانية	10	4,8%	8,1%
الترحيل أو الإسراع في عملية الترميم	57	27,1%	46,0%
تدعيم المالي	16	7,6%	12,9%
التحسيس وإشراك السكان	38	18,1%	30,6%
الجدية في أعمال الترميم	26	12,4%	21,0%
الصيانة واحترام الخصوصية المعمارية	63	30,0%	50,8%
Total	210	100,0%	169,4%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقترحوا ضرورة الصيانة واحترام الخصوصية المعمارية وذلك بقيمة **63** أي بنسبة **50.8%** وبمعنى ذلك أن المبحوثين اقترحوا ضرورة انتقاء خبيرين في الصيانة ولهم الخبرة في مجال الترميم والصيانة ولهم خبرة في مجال الترميم والصيانة الأثرية ليس المتعلقة بالمعالم الأثرية فقط ولكن بالمسكن وبكل تفاصيل وعناصر المدينة التاريخية وذلك بالتكوين في هذا المجال وتشجيع تبادل الخبرات، كذلك من المقترحات التي اقترحها المبحوثين هي ضرورة الإسراع من وتيرة عمليات الترميم وعدم التخاذل والتباطؤ لأن ذلك سوف يسرع من درجة التدهور العمراني في الحي وذلك نتيجة تمرير المسؤوليات وطول الإجراءات الإدارية...كلها عوامل تبطئ من وتيرة عمليات الترميم بالنسبة للسكان وللسلطات ويقع الضحية هي القصبة التي تتداعى كل يوم قدر بقيمة **(57)** أي بنسبة **45.6%** ثم تليها تأكيدهم على ضرورة التحسيس وتكثيف حملات التوعية بالتراث وإشراك السكان في عمليات الترميم وذلك بالحس الجمعوي والبرامج التربوية والإعلام بمكانة أنواعه وذلك من اجل نشر ثقافة التراث لدى الأفراد وبكل شرائحه واستغلال كافة الطاقات السكانية وذلك بقيمة **38** أي بنسبة **30.4%** وكذا الجدية والالتزام بأعمال الترميم من طرف العمال، المقاولين، السلطات، وحتى السكان وذلك بتوفر جملة من الضوابط القانونية وذلك قدر بقيمة أي بنسبة **20.8%**، كذلك أكدوا على ضرورة إعادة النظر في الإعانات المقدمة للسكان من أجل إقامة عمليات الترميم وجعلها في مستوى تدهور الحالة الإنشائية

للمسكن وذلك بقيمة **(16)** أي بنسبة **12.8%** كما أكدوا على ضرورة إنقاص الكثافة السكانية من الحي وتسليط رقابة صارمة على التوافد العشوائي للحي ووضع السيد بالقوة على الأملاك الغير بقيمة **10** أي بنسبة **8%.**

وما يمكن استخلاصه أن هذه الاقتراحات تعد بمثابة تطلعات السكان من أجل غد أفضل للقصبة.

VI. المحور السادس: تحليل البيانات التي تتعلق بالفرضية السوسيو- تشريعية.

جدول رقم (81) يمثل طلب رخصة البناء.

			الرغبة في الحصول على الإعانة من الدول	التزامك بالقوانين المعمول بها	اعتزازك واحترامك لخصوصية مسكنك	جميعهم	Total
نعم	Effectif	68	4	25	16	37	68
	%	54,4%	5,9%	36,8%	23,5%	54,4%	100,0%
لا	Effectif	57	0	0	0	0	57
	%	45,6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	4	25	16	37	125
	%	100,0%	3,2%	20,0%	12,8%	29,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقروا بأنهم تقدموا بطلب للرخصة البناء عند رغبتهم في ترميم مساكنهم وقد قدر عددهم ب**68** أي بنسبة **54.4%** فمنهم من ارجع الأسباب التي دفعتهم لطلب رخصة البناء إلى جملة من الدوافع المشتركة وهي الرغبة في الحصول على الإعانة من الدولة والالتزام بالقوانين المعمول بها والاعتزاز والاحترام لخصوصية المسكن وقد قدر ذلك بقيمة **37** أي بنسبة **54.4%** إما أرجعها بالدرجة الأولى إلى الالتزام بالقوانين المعمول بها فقد بلغ عددهم **(25)** أي بنسبة **36.8%** تليها الاحترام و الاعتزاز بخصوصية المسكن وذلك ب **16** أي بنسبة **23.5 %** والرغبة في الحصول على الإعانة من الدولة ب **04** أي بنسبة **5.9%.**

أما المبحوثين الذين اقروا بأنهم لم يتقدموا بطلب رخصة بناء فقد قدر عددهم ب **(57)** أي بنسبة **45.6%.**

وما يمكن قوله أن هناك فئة من السكان وخاصة منهم الأصليون والقدامى عند رغبتهم إحداث تغييرات آو تعديلات على المسكن فقد بطلب لرخصة البناء حسب ما تشترطه وهي من اجل تشييد البنايات الجديدة مهما كان استعمالها ولتميد البنايات الموجودة ولتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المفضية على الساحة العمومية ولإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج وهذا حسب قانون التعمير المادة 52 القسم الثالث, أما المادة **23** من قانون **98/04** والمتعلق بحماية التراث الثقافي فقد أقرت انه إذا تطلبت طبيعة الأشغال المراد القيام على معلم تاريخي مصنف أو واقع في منطقته المحمية الحصول على رخصة بناء وعليه فما يلاحظ أن هناك فئة من هؤلاء السكان يلتزمون بالقوانين المعمول بها في البناء وذلك نتيجة وعيهم وتأصلهم وثقافتهم خوفهم من الوقوع في مشاكل قانونية مع السلطات المعنية ومنهم من لديه الرغبة في الحصول على إعانة لكن ما هو ملاحظ انخفاض من كان توجههم نحو هذا نتيجة اقتناعهم بعدم إغراء وكفاية الإعانات المقدمة من اجل الترميم.

أما المبحوثين الذين اقروا بأنهم لم يتقدموا بطلب لرخصة بناء فهم من الفئة التي يقنطون البناء الفوضوي دون أية شرعية سواء تشيد مساكن فوضوية أو بالاستحواذ على ملكية الغير بالقوة وبالتالي ليس لديهم اية حق في التقدم برخصة البناء بشروط قانونية لابد ان يتمتع المتقدم بذلك, اضافة الى مجموعة من الساكنين الآخرين الذين لديهم مشاكل تتعلق بعقد الملكية, الكراء الحيازة, الوكالة... وهي عموما تتعلق بالورثة المتنازعين وبالعقود العرفية...

وعليه وما يمكن استنتاجه انه هناك فئة من السكان لا يستهان بها من السكان يتدخلون على القصبة بشكل عشوائي وينتهكون خصوصية العمران التقليدي دون أية اعتبارات قانونية.

جدول رقم (82) يمثل :الموافقة على منح رخصة البناء.

Case Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
س82	55	44,0%	57	45,6%	125	100,0%

			عدم مطابقة التدخلات المقترحة لمخططات العمران	عقدالملكية	عقدالايجار	شهادة الحيازة	رخصة التجزئة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	13	0	0	0	0	0	0	13
	%	10,4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	55	34	7	11	2	2	4	55
	%	44,0%	61,8%	12,7%	20,0%	3,6%	3,6%	7,3%	100,0%
Total	Effectif	68	34	7	11	2	2	4	68
	%	54,4%	27,2%	5,6%	8,8%	1,6%	1,6%	3,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المبحوثين الذين اقروا بأنهم لم يتم الموافقة على طلبهم فيما يخص منح رخصة البناء وقد قدر عددهم ب **(55)** اي بنسبة **44%** منهم من كان سبب في رفض السلطات المعنية منحهم لرخصة البناء راجع إلى عدم مطابقة التدخلات المقترحة لمخططات العمران وقدر ذلك بقيمة **34** أي بنسبة **61.8%** تليها غياب عقد الإيجار ب**(11)** أي بنسبة **20%** ثم أسباب تتعلق بعقد الملكية قدرت ب **7**اي بنسبة **12.7%** أما الأسباب كلها مجتمعة فقد قدرت قيمتها ب **(04)** أي بنسبة **7.3%** أما بقيمة متساوية وهي **02** أي بنسبة **3.6%** فقد تعلقت الأسباب بكل من شهادة الحيازة ورخصة التجزئة.

أما المبحوثين الذين تم الموافقة على منحهم رخصة البناء فقدر عددهم ب**(13)** أي بنسبة **10.4%** أما قيمة المبحوثين الملغون من الإجابة على هذا السؤال قد بلغ عددهم **57** أي بنسبة

45.6% وهم المبحوثين الذين أصلا لم يتقدموا بطلب رخصة البناء حسب الجدول السابق رقم **(81)** للأسباب المذكورة آنفا.

وما يمكن استنتاجه أن المبحوثين الذين لديهم حق التقدم بطلب رخصة البناء إلى المصالح التقنية للبلدية هم الملاك أو موكليهم آو المستأجرين وحسب الجدول السابق لقد بلغ عدد المتقدمين بطلب لرخصة البناء من السلطات المعنية قد بلغ عددهم **68** أي بنسبة **54.4%** ثم الموافقة بعد دراسة ملفات الطلب على **13** متقدم فقط والباقي أي **55** تم رفض طلباتهم وقد ارجع ذلك إلى عدة أسباب منها عدم مطابقة التدخلات المقترحة لمخططات العمران والتي يجريها في العادة مهندس يتبع المعني بالأمر ورغباته في التغييرات لذلك يجد صعوبة كبيرة في تكييف المتطلبات العمرانية للمحافظة على التراث العمراني وبين رغبات السكان البعيدة عن النظرة العلمية والخبرة بمجال التراث وعليه يتم رفض الكثير من الطلبات الرخص نتيجة عدم مطابقة التدخلات المقترحة المخططات العمران والمتعلقة بمختلف **PDAu** الذي يحل محل **POS** وكذا توجيهات المخططات منها المخطط الأساسي هو (**PPSMVSS**)
إضافة إلى أسباب تتعلق بعقد الملكية والإيجار فالكثير من العقود في القصبة حتى وان كانت ملكيات خاصة فملكياتهم غامضة (عقود عرفية) إضافة النزاعات بين الورثة, غياب لشهادة الحيازة, وكذلك غياب للكراء بصيغة قانونية (عقد إيجار) بصيغة قانونية فالكثير من السكان هم مكترون بالصيغة القديمة بالأسعار القديمة فالكراء كان يقوم على العرف والتقاليد والكلمة كما يقال لذلك فالكثيرين الان وفي ظل استحداث عقود الكراء عن طريق الموثقين يعني مصاريف زائدة وباهضة إضافة إلى التسديد المسبق ولفترة محدودة وموثقة إلى غير ذلك, لذا نرى الكثير من السكان يعزف عن هذه الإجراءات المطولة والمملة والمكلفة على حد قولهم, كذلك غياب لعقد إداري الذي ينص على تخصيص قطعة الأرض أي مثلا قطعة ارض مخصصة للبناء (التجزئة) والطلب وحده غير كافي وإنما لابد أن يرفق بملف به كافة التصاميم البيانية التي يعدها في الغالب مهندس معماري مختص.

وعليه وما يمكن قوله ان هناك رغبة من السكان في إجراء ترميم وفق الضوابط القانونية بدايتها طلب إذن أو رخصة بناء لإدخال التعديلات والتغييرات لكن مازالت هناك عوائق كثيرة منها عقد الملكية, الكراء, شهادة الحيازة, التجزئة,... والتي هي لا تتوفر لدى كافة السكان نتيجة أسباب وعوامل تم ذكرها سلفا.

أما السكان الذين قبل طلبهم ولهم الحق في بداية الأشغال منهم ملكياتهم واضحة أو لديهم وكالة أو عقد إيجار صريح وقانوني وشهادة حيازة.

جدول رقم (83): تصرفات المبحوثين اتجاه رفض الرخصة:

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
طعن في القرار الإداري	27	43,5%	50,0%
التخلي عن قرار تزميم المسكن	10	16,1%	18,5%
عدم الاكتراث ومتابعة الأشغال	8	12,9%	14,8%
جميعهم	17	27,4%	31,5%
Total	62	100,0%	114,8%

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المبحوثين الذين تقدموا بطلب لطعن في القرار الإداري و الصادر بشان رفض طلب منح رخصة البناء قد بلغ عددهم **27** أي **43.5%** أما من قام بطعن في القرار الإداري وعدم الاكتراث بمتابعة الأشغال والتخلي عن قرار ترميم المسكن فقد بلغ عددهم **17** أي بنسبة **27.4%** أما المتخلين عن قرار الترميم فقد بلغ عددهم **10** أي بنسبة **16.1%** أما عدم المكترثين والمهتمين بالقرار الإداري ومتابعتهم للأشغال فقد بلغ عددهم **08** أي بنسبة **13.6%.**

وما يمكن قوله هو أن المبحوثين الذين قبل طلب منحهم رخصة البناء بعد دراسته والتأشير عليه وتبليغ المعنيين بقرار الموافقة أو الموافقة بتحفظ على حسب المقتضيات فان لهم الحق في بداية الأشغال وأنهم يشعروا السلطات في حال انتهاء الأشغال.

أما المبحوثين الذين رفض طلب منحهم رخصة البناء وعدم تبليغهم بذلك من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية ففي هذه الحالة يمكن لصاحب الطلب التقدم بطعن في القرار الإداري وإعادة النظر فيه هذا في حالة المدة القانونية المسموح بها ويعتبر رفض الطلب دون تعليل احد

الأسباب القوية لتقديم طعن أو عدم إبداء السلطات رأيها لا بالقبول ولا بالرفض وفي هذه الحالة يفهم على انه قبول وللمعني الحق في الطعن إذا اثبت عكس ذلك.

فنلاحظ أن هناك فئة لا بأس من ناحية العدد تقدمت بطعون نتيجة عدم دقة أسباب الرفض أو التأخير في الرد, عدم الرد تماما ثم اتخاذ أساليب ردعية ضد استئناف الانشغال.

كما ينتهج البعض الآخر أسلوب العصبية والتخلي عن قرار الترميم الذي غالبا ما يكون ضد مصلحة الحالة الإنشائية للمسكن فالتأخير في الرد والرد المبهم, وطول الإجراءات المتعلقة بالوثائق خاصة عقود العرفية, الفريضة,... كلها إجراءات مرهقة بالنسبة للفرد الجزائري لذلك ترى عينة من المبحوثين تخلو عن قرار الترميم نتيجة تهويل الإجراءات الإدارية, أما فئة المبحوثين الذين لم يهتموا وأكملوا الأشغال وتدخلاتهم الذاتية على المسكن فهم غالبا لديهم ثقة بالجزاءات الردعية للسلطات ويتخذون العناد كأسلوب للرد على السلطات.

وما يمكن قوله انه هناك العديد من العراقيل تقف في وجه تحقيق مجريات حسنة وفعالة لأهم رخصة في مجال التعمير وهي رخصة البناء باعتبارها وسيلة للرقابة العمرانية القبلية والتي من خلالها ترى السلطات أنها بإمكانها الحد من التجاوزات الواقعة على المدينة التاريخية وهذا حسب قانون رقم **05/04** المادة رقم **(55)** وحسب قانون **98/04**.

جدول رقم (84) يمثل : خضوع المسكن للمعاينة والمطابقة:

Case Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
س84	57	45,6%	57	45,6%	125	100,0%

			مهندس معماري مختص	مفتش للتعمير	لجنة مختصة للمطابقة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	57	22	7	18	14	57
	%	45,6%	38,6%	12,3%	31,6%	24,6%	100,0%
لا	Effectif	11	0	0	0	0	11
	%	8,8%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	68	22	7	18	14	68
	%	54,4%	17,6%	5,6%	14,4%	11,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المبحوثين الذين اقروا بان المسكن خضع للمعاينة والمطابقة قد بلغ عددهم **57** اي بنسبة **45.6%** وقد كانت المعاينة من طرف مهندس معماري مختص وذلك بقيمة **22** أي بنسبة **38.6%** ومن طرف لجنة للمطابقة وذلك بقيمة **18** أي بنسبة **31.6%** وأما جميع الخيارات من مهندس معماري مختص ومفتش للتعمير ولجنة مختصة للمطابقة فقد بلغ عددهم **14** أي بنسبة **24.6%** أما مفتش للتعمير فقد بلغ عددهم **07** أي بنسبة **12.3%**.

أما المبحوثين الذين اقروا بان مسكنهم لم يخضع للمطابقة والمعاينة فقدر عددهم **11** أي بنسبة **8.8%** وهم لم يشعروا السلطات بانتهاء الأشغال آو لم يقوموا بها أصلا, أما الذين لم يجيبوا على هذا السؤال مقدرون بقيمة **57** أي بنسبة **45.6%** وهم منذ البداية الذين لم يتقدموا أساسا برخصة البناء وهم السكان الفوضويون وسكان آخرون كما تم الإشارة إليهم سابقا .

وما يمكن ملاحظته من المفروض أن الذين تم قبول طلبهم لرخصة البناء واستأنفوا الأشغال فعليا واشعروا بذلك رئيس المجلس الشعبي البلدي وإعلامهم بانتهاء الأشغال وهذا حسب المادة **75** من قانون

90/29 لأجل المطابقة فلو رجعنا إلى الجدول السابق رقم **(82)** نجد أن الذين تم الموافقة على رخصة بناءهم هم **13** أي بنسبة **10.4%** وحسب الجدول الحالي الذين خضعوا للمعاينة هم **57** أي بنسبة **45.6%** وبفارق واضح وذلك راجع كون أن هناك من قاموا بالتقدم بطلب طعن في قرار رفض منح رخصة البناء وإعادة النظر فيه وقد تمت الموافقة بمنح الرخصة ومنهم من أقام أو أعار المقترحات متماشية مع مخططات العمران, أو تسوية لبعض عقود الكراء إلى غير ذلك ومعناه أن هناك إعادة لطلب رخصة البناء من جديد وهو دليل على الرغبة السكان في سلك الاتجاه القانوني وبذلك لهم الحق في خضوع مسكنهم للمطابقة عند إشعار السلطات بانتهاء الأشغال ولهم الحق في مطابقة مسكنهم.

أما المبحوثين الذين لم يتم ولم يخضع مسكنهم للمعاينة من اجل المطابقة فهم سكان لم يشعروا السلطات بانتهاء الأشغال في غضون المدة القانونية المسموح بها هذا من جهة ومن جهة أخرى يوجد من المبحوثين الذين تقدموا بطلب للمعاينة من اجل المطابقة لكن السلطات لم تبدي تجاوبا من اجل المعاينة بعد مرور المدة القانونية **(3)** أشهر ولم يتقدموا بطعن في ذلك وهناك أفراد مخول لهم القانون حق الرقابة على العمران وهي رقابة بعدية فمنهم من اقر أنها أي معاينة المطابقة كانت من طرف مهندس معماري مختص وذلك لمعاينة المسكن وأشغال البناء **(الترميم)** المنجزة ومطابقتها على ما هو منصوص عليه في المقترحات والمخططات وهناك من اقر أن المطابقة تمت بواسطة لجنة للمطابقة مكونة من أفراد تابعين للمصالح التقنية لكل من البلدية والولاية كما توجد حالات للمطابقة كانت من طرف مفتش للتعمير وهو في الأصل مهندس معماري مختص, أما المبحوثين الذين اقروا بكل هؤلاء الأفراد أثناء المعاينة من اجل المطابقة فعلى حسب انشغالاتهم وتكليفاتهم الإدارية فالمهم المحضر المعاينة يكون بتوفير نصاب معين من هؤلاء المختصين للمعاينة والمطابقة.

وما يمكن استنتاجه أن هناك سوء تنسيق وأداء من طرف كل من السلطات والسكان فلاحظنا وجود عدد من السكان ابدوا استعدادهم لتسوية أوضاعهم حسب القوانين المعمول بها بداية من رخصة البناء حتى الوصول إلى شهادة المطابقة لكن لم تبدي السلطات مثلا التزاما أما على مستوى رخص البناء وازدياد معدل الطعون أو على مستوى المطابقة وعدم الاستجابة لطلب السكان عند المطابقة مع أن أحكام القانون **29/90** يغطي بإرغام خروج الفرق المطابقة حتى وان لم يتم إخطار السلطات بانتهاء الأشغال ربما راجع إلى الانشغال بالأشغال الاستعجالية الترميم وإعطاءها أهمية بالغة.

جدول رقم (85): يمثل منح شهادة المطابقة.

Case Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
س85	43	34,4%	57	45,6%	125	100,0%

			الهدم وإعادة البناء وفق تصاميم لجنة البناء	إنذار وتذكير بالعقوبات اللازمة	كليهما	Total
نعم	Effectif	25	0	0	0	25
	%	20,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	43	10	10	23	43
	%	34,4%	23,3%	23,3%	53,5%	100,0%
Total	Effectif	68	10	10	23	68
	%	54,4%	8,0%	8,0%	18,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقروا بأنه لم يتم منحهم شهادة المطابقة على أشغالهم المنجزة (الترميم) وقد قدر عددهم ب **43** أي بنسبة **34.4%** وذلك بعد معاينة السلطات المطابقة للأشغال المنجزة مع متطلبات المخططات العمرانية ولقد تباينت الأحكام وإصدار القرارات من طرف لجنة المعاينة وأعوانها فلقد تأرجحت مابين الهدم وإعادة البناء وفق تصاميم لجنة البناء وكذا إنذار وتذكير بالعقوبات اللازمة وذلك قدر ب**23** أي بنسبة **53.5%** ومنها ما كانت عبارة عن أمر بالهدم وإعادة البناء وفق تصاميم لجنة البناء وقد قدرت بقيمة **10** أي بنسبة **23.3%** وبقيمة مساوية الإنذارات وتذكير بالعقوبات اللازمة.

أما المبحوثين الذين اقروا بأنهم تم منحهم شهادة مطابقة وذلك قدر ب**25** أي بنسبة **20%** أما المبحوثين المستبعدون ولم يجيبوا فهم المقيمون الفوضويون وقاطني المساكن العشوائية والذين لم يتقدموا أصلا بطلب لرخصة البناء وبالتالي لا يحق لهم المطالبة بها ولا الحصول على المعاينة لمطابقة الأشغال أو الحصول على شهادة المطابقة أو السكان الآخرون الذين لم يتقدموا بطلب لرخصة البناء كما تم

الإشارة لهم سابقا وعليه ما يمكن قوله من بين السكان وعلى حسب الجدول السابق رقم **84** والذين خضعوا لمعاينة المسكن من اجل المطابقة لأشغال الترميم المنجزة وقد قدر عددهم ب **57** لم يتم الموافقة على منح شهادة المطابقة إلا **25** منهم يعني أن العدد تراجع كثيرا وهذا دليل على أن هناك مخالفات من طرف السكان تم ارتكابها عند إجراء الترميمات ولم يتم احترام المقاييس المتفق حولها عند اقتراح التعديلات من طرف المهندس المختص وثم تطبيقها وتجسيدها على العمران التقليدي بطريقة مخالفة للقانون المعمول به حسب **(قانون 29/90 و 98/04)**.

أما الذين لم تمنح لهم شهادة المطابقة وقدر عددهم **43** بعد أن كان **11** يعني أضيف لهم **32** فرد آخر وهم المرفوضون من منح الرخصة لارتكابهم مخالفات في التعمير حسب ما نص عليه القانون فهم الغير الذين لم يخضع سكنهم للمعاينة من اجل المطابقة على الرغم إما حصولهم على رخصة البناء ولم يقوموا بالأشغال وإما قاموا بأشغال الترميم ولم يشعروا السلطات بانتهائها لأجل المطابقة وفي غالب الأحيان يكون نتيجة مخالفتهم لقواعد البناء المتفق عليها في مخططات التعمير وعليه لم يستفيدوا من منحهم شهادة المطابقة.

فالسكان يتأرجحون بين موالاتهم مرة للقانون وسعيهم للتقيد بما تنص عليه الإجراءات القانونية نتيجة الخوف من الجزاءات والغرامات والإكراه البدني وغيرها,... وتارة تجدهم محاولين أن يرغمون القانون على التسليم بمخالفتهم فإما أنهم يبدؤون إجراءات ولا يكملونها أو يكملونها ويرتكبون مخالفاتهم, إضافة إلى تماطل السلطات وخاصة عند إصدار موافقة بشان طلب رخصة بناء لكن بتحفظ ثم تطول المدة على ذلك للمراجعة والمراقبة وإما سكوت وعدم إبداء رأي ويفهم على انه موافقة ويتصرف السكان كما يشاءون أو التأخير في البت في قضية الطعون فيمل السكان ويستمرون في تدخلاتهم العشوائية وهكذا,... فهناك عوامل كثيرة أدت بالسكان لعدم تقيدهم الجدي بمجريات الرقابة القبلية والبعدية على الرغم من الجزاءات المتمثلة في الهدم وإعادة البناء وفق تصاميم لجنة البناء وكذا إنذار وتذكير بالعقوبات اللازمة.

جدول رقم 86: يمثل الالتزام بقرار لجنة المطابقة.

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
هل التزمت بقرار لجنة المطابقة	26	20,8%	82	65,6%	125	100,0%

			مرة	مرتين	أكثر من مرتين	Total
نعم	Effectif	17	0	0	0	17
	%	13,6%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	26	6	1	19	26
	%	20,8%	23,1%	3,8%	73,1%	100,0%
Total	Effectif	43	6	1	19	43
	%	34,4%	4,8%	0,8%	15,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول عدد المبحوثين الذين اقروا بأنهم لم يلتزموا بقرار لجنة المطابقة وقد قدر عددهم **26** أي بنسبة **20.8%** فمنهم من أعاد المخالفات واستمر في البناء والتدخلات العشوائية أكثر من مرتين وذلك بقيمة **19** أي بنسبة **73.1%** ومنهم من أعادها مرة واحدة وذلك بقيمة **06** أي بنسبة **23.1%** ومرتين بقيمة **01** أي **3.8 %**، أما المبحوثين الذين اقروا بأنهم التزموا بقرار لجنة المطابقة وقد قدر عددهم ب**17** أي **13.6%**.

وما يمكن قوله وبالرجوع إلى الجدول السابق رقم **85** نجد ان شهادة المطابقة منحت ل **25** فردا اي بنسبة **20%** إذن فهم غير معنيون بقرار لجنة المطابقة من ناحية الجزاءات فلقد منحت لهم شهادة مطابقة وانتهى أما الذين لم تمنح لهم شهادة المطابقة وصدرت بحقهم قرارات كالهدم وإعادة البناء وفق التصاميم القانونية أو توجيه إنذارات وتذكير بالعقوبات اللازمة أو كلاهما فلقد بلغ عددهم **(43 فردا)** هم المعنيون هنا فقط بمدى ودرجة الالتزام بقرار لجنة المطابقة فما هو ملاحظ أن المعيدين للمخالفات أكثر من مرتين هو العدد الأكبر ومعنى ذلك أن الجزاءات المطبقة في حقهم لم تكن ردعية بالقدر الكافي.

أما المبحوثين والذين اقروا بأنهم أعادوها مرة واحدة فهم على الأرجح ارتدعوا من الجزاءات التي تصدر في حقهم خاصة ان كانت قد مرت بالقرب منهم حالات مشابهة.

أما المبحوثين والذين التزموا بقرار لجنة المطابقة سواء بالإنذارات آو أمر بالهدم فهو الغالب سكان واعون وحتى تدخلات المخالفة للتصاميم في الغالب كانت عن حسن نية والدليل التزامهم بالمقتضيات القانونية.

أما لو رجعنا إلى عدد المبحوثين الملغين SYSTEME **manquant** و بتفحص الجداول السابقة ومنذ البداية فيما يخص طلب رخصة البناء وقد اشرنا إلى **57** مبحوثا تأرجحوا بين الفوضويون والرافضين أصلا للتقدم بالإجراءات المتعارف عليها قانونيا في البناء والترميم, غير أننا نلاحظ أن في هذا الجدول قد ارتفع العدد المستبعدين ليصل إلى **(82)** أي الفارق **(25)** وهو قيمة مضافة للمبحوثين **(25)** الذين منحتهم لهم شهادة المطابقة وغير المعنيين بالإجابة على الالتزام بقرار لجنة المطابقة والجزاءات المترتبة على ذلك وبعدد مرات ارتكاب المخالفة.

وما يمكن استخلاصه هو تسجيل تدخلات عشوائية على المسكن من طرف السكان مما أدى بهم إلى عدم تحصلهم على شهادة المطابقة على الرغم من حصولهم في أحيان كثيرة لرخصة البناء, أو تخليهم عن طلب رخصة البناء وعدم مبالاتهم بالإجراءات النظامية واستمرارهم في ارتكاب المخالفات المسيئة للعمران التقليدي مرات عديدة رغم تعليمات لجنة المطابقة مما ثبتت أن أساليب القانون الردعية ليست كافية للحد من الانتهاك العشوائي للتراث العمراني ونجد أن السكان الأصليون والذين لديهم رغبة في البقاء أكثر التزاما بالقوانين وكذلك السكان المستأجرين أو الملاك الحديثين الذين لا يحبون المشاكل القانونية.

جدول رقم (87) يمثل: الهدم في المسكن.

			زيادة استغلال واستعمالات المسكن	للتسريع من تدهور حالة المسكن	كليهما	Total
نعم	Effectif	108	63	3	42	108
	%	86,4%	58,3%	2,8%	38,9%	100,0%
لا	Effectif	17	0	0	0	17
	%	13,6%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	63	3	42	125
	%	100,0%	50,4%	2,4%	33,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم تأخذ بعملية للهدم في مسكنهم فقد بلغ عددهم **(108)** أي بنسبة **86.4%** منهم من أقر بأن الغرض من القيام بهدم المسكن كان بغرض زيادة استعمالات المسكن وذلك بقيمة **63** أي بنسبة **58.3%** ومنهم من صرح بأنها بغرض زيادة استعمالات المسكن من جهة ومن جهة أخرى للتسريع من تدهور حالة المسكن أي للغرضين معا وذلك بقيمة **(42)** أي بنسبة **38.9%**.

أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يقوموا بعملية الهدم في المسكن وقد قدر عددهم ب**17** أي نسبة **13.6%**.

وما يمكن قوله هو ان عمليات الهدم هي كثيرة تقام على مستوى المسكن التقليدي في القصبة والهدم كما صرح به المبحوثين كان بغرض زيادة استعمالات المسكن وبغرض التوسعة وإنقاص عناصر في المسكن الذي أصبح لا يستوعب الزيادة في عدد السكان من جهة ومن جهة أخرى أصبح لا يلبي احتياجاتهم العصرية هذا من جهة ومن جهة أخرى يلجأ بعض المقيمين في المساكن بطريقة غير قانونية فهي في الأصل ليست مساكنهم وليسوا الملاك الأصليين لها وليسوا حريصين على خصوصيتها فهم يتعمدون في الكثير من الأحيان إلى التسريع والمساهمة في تقدم حالة التدهور الإنشائية للمسكن وذلك بواسطة الهدم العشوائي وذلك بغية إقناع السلطات للحصول على مسكن أما التدخل من أجل الغرضين معا فهو أيضا يخص السكان المستحوذين بالقوة على المساكن أين يقومون بالهدم بزيادة استخدامات

المسكن ومن جهة أخرى للتسريع من تدهوره لنفس الأغراض السالفة الذكر أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يقوموا بهدم للمسكن فهم المبحوثين القاطنين في المساكن الفوضوية والقصديرية فهم لم يقدموا على عمليات للهدم في المساكن الفوضوية و الهشة وبالعكس فهم يحاولون أن يجدون مأوى إلى غاية الحصول على مسكن دائم في منطقة أخرى.

جدول رقم (88) يمثل طلب لرخصة الهدم

			عقد الملكية	شهادة الحيازة	الوكالة	جميعهم	Total
نعم	Effectif	62	0	0	0	0	62
	%	49.6%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	63	13	0	8	43	63
	%	50.4%	20,6%	0,0%	12,7%	68,2%	100,0%
Total	Effectif	125	13	0	8	43	125
	%	100,0%	10,4%	0,0%	6,4%	34,6%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين لم يتقدموا بطلب لرخصة للهدم قد بلغ عددهم **63** أي بنسبة **50.4%** وقد أرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بعقد الملكية وشهادة الحيازة والوكالة كلها مجتمعة وذلك بقيمة **43** أي بنسبة **68.2 %** أما من أرجعها إلى عقد الملكية فبلغت قيمتها **13** أي بنسبة **20.6%** وأما الأسباب المتعلقة بالوكالة فقد بلغت قيمتها **(08)** أي بنسبة **12.7%.**

أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم تقدموا بطلب لرخصة الهدم فقد بلغ عددهم **62** أي بنسبة **49.6%.**

فتطبيقا لا حكم المادة **60** من القانون رقم **29/90** المؤرخ في أول ديسمبر سنة **1990** أنه لا يمكن القيام بأي عملية الهدم جزئية أو كلية لبناية دون الحصول مسبقا على رخصة للهدم وذلك عند ما تكون هذه البناية الواقعة في مكان مصنف أو في طريق التصنيف في قائمة الأملاك التاريخية والمعمارية أو السياحية أو الثقافية أو الطبيعية طبعا للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها أو عندما تكون البناية الآيلة للهدم سندا لبنايات مجاورة وعليه والمتقدمين لطلب رخصة الهدم حسب المادة **62** من قانون التعمير هم مالك البناية الآيلة للهدم أو موكله.

وعليه فالمبحوثين الذين تقدموا بطلب رخصة الهدم فهم ملاك أو لديهم شهادة الحيازة أو وكلاءهم.

أما المبحوثين الذين لم يتقدموا بطلب لرخصة الهدم وطبقا لأحكام رقم **90/29** فهم لا يملكون الشروط التي ينص عليه القانون وقد تمثلت في عقد الملكية أي المبحوثين الذين يمكن أن يكونوا الملاك الأصليين غير أن عقود الملكية عرفية وغير معترف بها قانونيا وقد بلغت هذه الحالات **13** أي بنسبة **20.6%** وكذلك شهادة الحيازة أما الوكالة بالنسبة للمستأجرين أو الورثة فقد بلغت قيمة **08** أي بنسبة **12.7%**.أما جميعهم فهي تخص المبحوثين الذين يقطنون المساكن الفوضوية من جهة أي ليست لديهم عقد ملكية ولا شهادة حيازة ولا رخصة تجزئة ولا وكالة وبالتالي ليس لديهم الحق في التقدم برخصة للهدم، وإما هي فئة المبحوثين من المستأجرين أو المستحوذين بالقوة ومقيمين ومحتالين دون عقود كراء بطريقة فوضوية أو ملاك وليست لديهم نية في الهدم.

وما يمكن استنتاجه هو أن هناك عمليات للهدم تقام على مستوى المساكن في القصبة دون مراعاة للأسس القانونية ففيها ما يتعلق بالسكان في حد ذاتهم وتوجها تهم ومحدودية ثقافتاهم وتدني مستوى تعليمهم ويبقى الحصول على المسكن في هذه المنطقة غاية تبرر الوسيلة وعليه التدهور على مستوى الحالة الإنشائية للمساكن في تزايد مستمر وسط غموض كبير لعقود الملكية وأغلب الملكيات وقف وحبوس وملكيات خاصة والعقود العرفية والمنازعات بين الورثة كلها إشكاليات لا زالت مطروحة لتساعد في تصعيد الوضع العمراني بالقصبة، إضافة إلى عقود الكراء والوكالة أين يجد بعض المستأجرين أو ملاك الورثة إشكاليات في الحصول على وكالات أو توكيل يؤهله من ممارسة حقه في البناء أو الترميم أو الهدم.

أما المبحوثين الذين تقدموا بطلب لرخصة الهدم فهم غالبا سكانها القدامى والأصليون الذين يحرصون على التقيد بالإجراءات القانونية.

وعموما فعمليات الهدم العشوائية تزيد من فرص تدهور المساكن التقليدية وتصبح غير قابلة للعيش وبالتالي يقل انتماء السكان إليها وتفشل الخطط والمشاريع التنموية الرامية لإنقاذها لأن القصبة حية بسكانها وبانتمائهم لها.

جدول رقم (89) يمثل: الحصول على رخصة الهدم.

Case Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
س89*$س	41	32,8%	63	50,4%	125	100,0%

			مواصلة الهدم	التراجع عن الهدم	كليهما	Total
نعم	Effectif	21	0	0	0	21
	%	16.8%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	41	13	18	10	41
	%	32.8%	31,7%	43,9%	24,4%	100,0%
Total	Effectif	62	13	18	10	62
	%	49,6%	10,4%	14,4%	8,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين لم يتم حصولهم على رخصة للهدم قد بلغ عددهم **41** أي بنسبة **32.8%** وكان تصرفهم بعد ذلك التراجع عن الهدم وذلك بقيمة **18** أي بنسبة **43.9%** تليها مواصلة الهدم وذلك بقيمة **(13)** أي بنسبة **31.7%** أما كلا التصرفين مجتمعين فقد بلغت قيمته **10** أي بنسبة **24.4%**.أما المبحوثين الذين تمت الموافقة على منحهم رخصة الهدم فقد بلغ عددهم **21** أي بنسبة **16.8%** .أما المبحوثين المغيبين فهم **63** أي بقيمة **50.4%** وهم مستبعدون لأنهم أساسا لم يتقدموا بطلب رخصة الهدم للأسباب المذكورة آنفا.

وعليه ما يمكن قوله هو أن طلب لرخصة الهدم يكون مرفقا بملف ولابد من توفر جملة من الشروط (ارجع للجدول السابق **88**) من عقد ملكية أو شهادة حيازة أو وكالة وعقد إداري يخص على تخصيص البناية (استخداماتها) إضافة إلى أن يشتمل الملف المرفق بطلب الهدم على تصاميم هندسية وعمرانية حسب الحالات (هدم جزئي أو كلي) وكذا عرض أسباب برمجة الهدم، حجم أشغال الهدم،

التخصيص المحتمل، وحجم أشغال الهدم ونوعها وخبرة تقنية لتحديد شروط الهدم المتوقع ويودع الطلب لدى المصالح التقنية للبلدية .

ويتم البت و الفصل فيها و إصدار قرار تسلم من خلاله رخصة الهدم وذلك تطبيقا لأحكام المادة **68** من قانون **29/90** فمن بين **62** المبحوث الذين تقدموا بطلب لرخصة الهدم حسب الجدول **(88)** تم قبول فقط وإصدار رخصة الهدم لـ **21** مبحوث فقط أي بفارق **(41)** الذين لم يتم الموافقة على منحهم رخصة الهدم يتم تبليغهم وذلك حسب المادة **69** من قانون العمران والتعمير. ويبقى المبحوثين **(63)** مستبعدون كما تم الإشارة إليهم آنفا.

أما تصرفات المبحوثين الذين لم تمنح لهم السلطات الموافقة بمنح رخصة الهدم فقد تأرجحت بين مواصلة الهدم والتراجع عن الهدم وذلك حسب الحالات فبالنسبة للسكان المقيمين بشكل دائم وسكان أصليون يخافون على الحالة الإنشائية لمساكنهم من جهة ومن جهة أخرى ينزعجون من المتابعات القضائية وتفقدات السلطات....ولهم انتماء لمساكنهم فهم حتى وإن قاموا بهدم أولي أو في البداية لكن بمجرد تحذيرات السلطات يستجيبون بسرعة، أما المقيمين الفوضويون والمستحوذون بالقوة على أملاك الغير فهم يسرعون من تدهور الحالة الإنشائية للمسكن وذلك بغية الحصول على مسكن وبالتالي هناك انتهاكات للخصوصية العمرانية بمساكن القصبة تستوجب الحزم في توظيف وسائل الرقابة القبلية والبعدية.

جدول رقم (90): يمثل إجراءات السلطات ومواصلة الهدم.

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
توجيه انذارت كتابية	6	23,1%	28,6%
توجيه إنذارات شفهية	7	26,9%	33,3%
الأمر بإرجاع الحال على ما كان عليه	4	15,4%	19,0%
جميعهم	9	34,6%	42,9%
Total	26	100,0%	123,8%

من خلال الجدول نلاحظ جملة الإجراءات الردعية والقانونية التي تتخذها السلطات إزاء مخالفات في حق مرتكبي الهدم العشوائي وانتهاك الخصوصية العمرانية للمسكن التقليدي بالقصبة كانت بتوجيه إنذارات كتابية وتوجيه إنذارات شفاهية وتسليط غرامة مالية والأمر بإرجاع الحال على ما كان عليه وقدر ذلك بقيمة **(09)** أي بنسبة **34.6%** تليها توجيه إنذارات شفاهية بقيمة **07** أي بنسبة **26.9%** تليها توجيه إنذارات كتابية بقيمة **(06)** أي بنسبة **23.1%** أما الأمر بإرجاع الحال ما كان عليه وذلك بقيمة **(04)** أي بنسبة **15.4%.**

وما يمكن استنتاجه أن قانون التعمير وبالذات قانون **29/90** وقانون **05/04** وقانون **98/04** في بابه الثامن مادته **(99)** قد حدد المخالفات القائمة على التعمير وعلى العمران التقليدي من خلال قانون **04/98** فما هو ملاحظ أن هناك تدرج في تطبيق الإجراءات الردعية وذلك بتوجيه الإنذارات الشفاهية والكتابية والأمر بإرجاع الحال على ما كان عليه مع تسجيل غياب للغرامة المالية حتى وإن كان منصوص عليها لكن المبحوثين أقروا بعدم مصادقتهم أو تعرضهم لها وذلك راجع إلى تساهل السلطات على حسب الظروف الاقتصادية البيئية، وأمر بهدم الأجزاء الخارجية عن خصوصية السكن والأمر بإرجاع الحال بما كان عليه إذن ما يمكن استنتاجه أن هناك جملة من القوانين والأساليب الردعية للرقابة على العمران التاريخي صيغت من خلالها العديد من الإجراءات لتضمن انتهاء وتشجيع سلوك مواطنة من جهة ومن جهة من أجل تحقيق العدالة والثقافية.

جدول رقم (91) يمثل : معاودة الهدم العشوائي.

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
س91	18	14,4%	101	80,8%	125	100,0%

			مرة	مرتين	أكثر من مرتين	Total
نعم	Effectif	18	5	0	13	18
	%	14.4%	27,8%	0,0%	72,2%	100,0%
لا	Effectif	6	0	0	0	6
	%	4.8%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	24	5	0	13	24
	%	19,2%	4,0%	0,0%	10,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدم المبحوثين الذين أقروا بأنهم أعادوا الهدم العشوائي قد قدر عددهم ب **(18)** أي بنسبة **14.4%** منهم من أعاده أكثر من مرتين فقدروا بقيمة **13** أي بنسبة **72.2%** أما من أعاده مرة واحدة فقد قدر بـ **05** أي بنسبة **27.8%** أما عدد المبحوثين الذين لم يعيدوا الهدم العشوائي فقد قدر عددهم ب **06** أي بنسبة **4.8%.**

أما عدد المستبعدين من الإجابة فقد قدر عددهم بـ **101** أي بنسبة **85.8%** فهم متراجعون عن الهدم والملتزمون بقرار لجنة المطابقة والسكان المقيمين بالبيوت القصديرية ولم يقوموا وغير معنيين بالهدم في المساكن القديمة وفئة والمتحصلين على رخصة للهدم فهم مستبعدون **(manquante)** وغير المعنيين لمعاودة الهدم العشوائي وفئة طالبي لرخص الهدم.

وما يمكن استنتاجه أن هذا الهدم العشوائي وبصفة متكررة للمساكن التقليدية ومنتشر بالقصبة وبالتالي فزيادة تدهور المساكن هو في زيادة وتقدم أيضا ويعود ذلك إلى عدة عوامل وأسباب منها المتعلقة بالسكان ومنها المتعلقة بالسلطات ومنها ما هو متعلق بالإجراءات والقوانين الرقابة ومعنى ذلك أن النوافذ

المستمر للسكان على القصبة وارتفاع الكثافة السكانية يؤدي بالسكان لأي القيام تدخلات قصدية وغير قصدية وذلك لزيادة استغلال المسكن أو للتشريع من تدهوره وذلك حسب الجداول رقم **(87)** إضافة إلى تردي الأحوال المعيشية، إضافة إلى تهري المساكن وقدمها وتآكلها سيجعلها عرضة للهدم والانهيارات،... وبذلك لابد من الحصول على رخص للهدم فهناك جملة من العوائق في عقود ملكية وشهادة الحيازة والتجزئة نظرا للعقود العرفية، والوقف، فتعدد الملكيات وغموض صيغتها القانونية يصعب من إجراءات التدخل وبالتالي السكان لا يجدون أمم احتياجاتهم الملحة والسريعة منفذا سوى التدخلات العشوائية سواء بالبناء أو الهدم وكذلك انشغال السلطات وتداخل مهامهم في عمليات الترميم المقامة يبطئ من وتيرة إصدار القرارات وبالتالي تتخذها السكان على أنها موافقات في أغلب الطلبات المتقدم بها سواء للبناء أو الهدم أو التقسيم... وفي حالة رقابة السلطات جدول رقم **(89-90)** تكثر الشكاوي والطعون والعناد في حالات كثيرة والمتضرر الأول والأخير هو حالة المسكن، وبالتالي تصبح العقوبات والجزاءات الردعية غير كافية وغير مجدية لحماية التراث العمراني والدليل هو معاودة للهدم لأكثر من مرة وخاصة بالنسبة للسكان المؤقتين الجاعلين من القصبة محطة عبور للحصول على مسكن فانتماءهم لها منعدم وإحساسهم بخصوصها متدني ووعيهم واستجاباتهم للقوانين غير إيجابي.

جدول رقم (92): يمثل الأمر بالإخلاء

			مسكنك آيل للسقوط	مسكن فوضوي	مسكن مشيد على أنقاض	مستحوذ على ملكية الغير	Total
نعم	Effectif	65	40	24	13	34	65
	%	52,0%	61,5%	36,9%	20,0%	52,3%	100,0%
لا	Effectif	60	0	0	0	0	60
	%	48,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	40	24	13	34	125
	%	100,0%	32,0%	19,2%	10,4%	27,2%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين تلقوا أمر بالإخلاء قد بلغ عددهم **65** أي بنسبة **52%** فهم من أقروا بأن ذلك يعود إلى كون المسكن أيل للسقوط وذلك بقيمة **(40)** أي بنسبة **61.5%** وكونهم مستحوذين على أملاك الغير بالقوة وذلك بقيمة **34** أي بنسبة **52.3%** أو هو مسكن

فوضوي وقد قدر بقيمة **24** أي بنسبة**36.9%** أو هو مسكن مشيد على أنقاض وذلك بقيمة **(13)** أي بنسبة **20%** أما المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يتلقوا أمرا بالإخلاء فقد بلغ عددهم **60** أي بنسبة **48%.**

وما يمكن استخلاصه أنه حسب وطبقا لأحكام المادة **71** من القانون رقم**90-08** والمتعلق بأحكام خاصة بالبنايات الآيلة للسقوط والانهيار والمهددة لحياة السكان والأفراد وطبقا لأحكام قانون **98/04** فإن عند تشخيص حالة المسكن وثبوت عدم صلاحيته للمسكن ويصنف في خانة حمراء أي شديد التدهور وفي حالة ثبوت حدوث انهيار ولو جزئي توجه مصالح التقنية للبلدية بإصدار حكم- أمر بالإخلاء وقد قدر بقيمة كبيرة نتيجة التدهور الشديدة الذي يعاينه المساكن وأغلبها مصنف في الخانة الحمراء نتيجة عوامل طبيعته وسكانية (بشرية) إضافة أنه يمكن أن يتلقى الأمر بالإخلاء المستحوذين على ملكية الغير بالقوة أو ملك للدولة أو البلدية أو الأشخاص أو الملكيات الخاصة والتي لها أصحابها سواء فارغة ومسيجة أو مغلقة فيتم اقتحامها بالقوة أما المساكن الفوضوية وأصحابها يتلقون أمرا بالإخلاء وهذا نتيجة أنه سكن غير قانوني وغير مرخص له ومشوه للمشهد الحضري وهذا حسب قانون **15/08** وقانون **04/98** و **04/05** .

أما حالة الأمر بالإخلاء والمتعلقة بالمساكن المشيدة على انقاض فهي نوع من المساكن الفوضوية أين السكان وعند حدوث انهيارات للمساكن التي كانوا يسكنوها وفي الغالب مكترون أو مقيمون فوضويون يقيمون عشائش وقيطونات على الأنقاض وعلى الأرض التي كان بها المسكن لكي تعاين السلطات حالتهم ويتم استفادتهم من مسكن.

وعليه ما يمكن قوله أن هناك قوله ان هناك جدل ومد جزر بين السلطات والسكان فيما يخص القصبة السكن وخاصة بالنسبة للسكان المقيمين بطريقة غير قانونية فالدولة ليست مسئولة على تعويضهم من الناحية القانونية لكن الكثيرين يشغل الأوضاع باسم ليس لهم مأوى ويتم إدماجهم في الاستفادة من حملات الترحيل وإعادة الإسكان التي يستفيد منها السكان الملاك المتضررين بالانهيارات.

أما السكان الذين أقروا بأنهم لم يتلقوا أمرا بالإخلاء فهم السكان الذين مساكنهم ليست في حالة إنشائية سيئة سواءا كانوا ملاك أو مستأجرين فالغرض الأول والحقيقي هو إنقاض الأرواح البشرية.

ويكون صدور أمر الإخلاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي كون ممثلا للبلدية وفق معطيات المعاينة التي أجراها أعوانه وأعوان المصالح التقنية للولاية وبحضور المختصين من **OGEBC,ANSS** كملاحظين ويتم عرض محضر المعاينة واتخاذ واستصدار قرار الإخلاء بواسطة المحضر القضائي وأعوان التبليغ القضائي.

جدول رقم93 يمثل :الامتثال لأمر الإخلاء.

Case Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
س93*$س93	62	49,6%	60	48,0%	125	100,0%

			انذارات	الترحيل والطرد الإجباري	كليهما	Total
نعم	Effectif	3	0	0	0	3
	%	2.4%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	62	25	2	35	62
	%	49.6%	40,3%	3,2%	56,5%	100,0%
Total	Effectif	65	25	2	35	65
	%	52,0%	20,0%	1,6%	28,0%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقروا بأنهم لم يمتثلوا لقرار أمر الإخلاء و قد بلغ عددهم **62** أي بنسبة **49.6 %** وقد اتخذت السلطات إجراءات قانونية تمثلت في إنذارات كتابية و شفهية و الترحيل و الطرد الإجباري وذلك بقيمة **35** أي بنسبة **56.5%** أما من سلكت السلطات اتجاهه إنذارات سواءا كتابية أو شفاهية فقد قدر عددهم ب **25** أي بنسبة **40.3%** أما الترحيل و الطرد الإجباري فقد بلغ **02** أي بنسبة **3.2 %** أما عدد المبحوثين الذين امتثلوا لأمر الإخلاء فقد بلغ عددهم **03** أي بنسبة **2.4%**.

وما يمكن استخلاصه آن السلطات ووفقا للعقوبات و الجزاءات المتعلقة بقانون التعمير فقد انتهجت اساليبا للحد من التجاوز على عمران القصبة حسب المقتضيات القانونية فما هو ملاحظ أن هناك عناد و إصرار على بقاء فئة و خاصة من الأفراد المقيمين بصفة غير قانونية و التي في كثير من الأحيان تجد السلطات نفسها غير مسئولة على ترحيلهم و إعادة إسكانهم خاصة في ظل أزمة السكن الخانقة التي تشهدها المدينة فعند عدم الامتثال بقرار الإخلاء تقوم بتوجيه إنذارات شفاهية ثم كتابية بإجراء سلمي لكن عند الإصرار و المقاومة و خاصة للقاطنين في المساكن الآيلة للسقوط سواءا عن طريق الإيجار أو الاستحواذ بالقوة و التي أضحت تهدد حياتهم فالسلطات تصبح مجبورة بترحيلهم أو طردهم إجباريا لان حياتهم في خطر

وماهو ملاحظ الارتفاع المحسوس في عدد هذه الحالات التي أصبحت ترهق السلطات البلدية أما عدد الذين امتثلوا لأمر الإخلاء فعددهم قليل فهم من جهة امتثلوا لأمر الإخلاء لسكناتهم التي كانوا فيها أما عند استجوابهم وجدناهم قد استحوذوا على مساكن أخرى وهذا إصرارا منهم على الحصول على مسكن معناه أنهم امتثلوا لأمر الإخلاء بالقوة ومعاندة السلطات و الانتقال إلى مساكن أخرى .

وما يمكن قوله أن هناك العديد من الصعوبات و العراقيل في هذا الصدد تواجهه السلطات فكلما تتجه بانتهاج أسلوب قانوني من اجل تسهيل مشروع الحفاظ على القصبة و التسريع من وتيرة عمليات الترميم تجد صعوبات تتعلق بالسكان و تحايلهم .أما المستبعدين من الإجابة والتي قدر عددهم ب **60** فهم الذين أصلا لم يتلقوا أمرا بالإخلاء حسب نتائج الجدول رقم **92.**

جدول رقم 94 يمثل : الرجوع بعد الطرد و المغادرة.

Case Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
س94*$س94	12	9,6%	85	68,0%	125	100,0%

			تشميع المساكن الفارغة	تسييج الأنقاض	رقابة شرطة العمران	رقابة السكان	جميعها	Total
نعم	Effectif	28	0	0	0	0	0	28
	%	22.4%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
لا	Effectif	12	3	2	4	0	6	12
	%	9.6%	25,0%	16,7%	33,3%	0,0%	50,0%	100,0%
Total	Effectif	40	3	2	4	0	6	40
	%	32,0%	2,4%	1,6%	3,2%	0,0%	4,8%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الذين عاودوا الرجوع بعد اتخاذ السلطات إجراء بطردهم إجباريا وذلك قدر عددهم ب **(28)** أي بنسبة **22.4%** ، أما عدد المبحوثين الذين أقروا بأنهم لم يرجعوا بعد طردهم الإجباري من طرف السلطات فقد بلغ عددهم **(12)** أي بنسبة **9.6%** منهم من ارجع أسباب ذلك إلى تشميع المساكن الفارغة وتسييج الأنقاض ورقابة شرطة العمران ورقابة السكان كل هذه الأسباب مجتمعة وذلك بقيمة **06** أي بنسبة **50 %** أما من ارجع السبب إلى رقابة شرطة العمران فقد قدر بقيمة **04** أي نسبة **33.3%** والى تشميع المساكن بقيمة ليست ببعيدة عن سابقتها وقدرت ب **03** أي بنسبة **25%** أما تسييج الأنقاض وقدرت بقيمة ب **02** أي نسبة **16.7%**

وما يمكن قوله أن السلطات اتخذت عدة اجراءات وقائية من أجل تشديد الرقابة على العمران وضمان عدم انتهاكه وذلك بتشميع المساكن الفارغة وغلقها وتنصيب أعوان من الشرطة القضائية والخاصة بحماية التراث وشرطة العمران برقابتها وحراستها وتشديد عليها وكذا تسييج الأنقاض أي عمل سياج واقي بمثابة غلق لحدود المساكن وخاصة المنهارة تماما وأصبحت على شكل أنقاض لكي لا يتم الاستيلاء علي أراضيها واستغلالها لوضع قيطونات وخيمات وبراكات من السكن الهش والفوضوي وقد تم

تجنيد في هذا الإطار كتجربة في إطار سياسة الحفاظ ثلة من أبناء الحي وتجنيدهم كحراس على تراثهم وحماة له من التعدي والانتهاكات لكن التجربة باءت بالفشل نتيجة الوعود المادية الغير موفاة من طرف السلطات غير أن ماهو ملاحظ عودة عدد من الذين تم طردهم رغم أساليب الرقابة المسلطة على المساكن مما يعني أن هناك قصور في هذه الأساليب الردعية و أن السكان المنية والمغلقة أو الاستحواذ على أراضي فارغة أفرغت من بقايا الردم والهدم أو الاستحواذ على مساكن بها سكان آخرون بالقوة.

أي أن هناك استمرار لتردي الأوضاع الغير قانونية على الحي مما سوف يشكل عائقا لا محالة في وجه مشروع الحفاظ التنموي على القصبة .

أما المبحوثين المستبعدين من الإجابة وقدر عددهم ب**85** أي بنسبة **68%** فهم المبحوثين المستبعدين في البداية من أنهم لم يتلقوا أمراً بالإخلاء وبتالي مازالوا في مساكنهم وقدر عددهم ب**60** إضافة إلى الذين امتثلوا وقدر عددهم بـ**(03)** و**25** الذين فقط تلقوا إنذارات ويكون بذلك مجموعهم **85** مبحوثاً استبعدوا أو لم يجيبوا على البند.

جدول رقم95 يمثل: التحسيس و التوعية بقوانين حماية التراث العمراني للقصبة.

			البلدية	الولاية	مديرية الثقافة	جمعية الحي	الاعلام	جميعها	Total
نعم	Effectif	84	24	3	43	22	7	38	84
	%	67.2%	28,6%	3,6%	51,2%	26,2%	8,3%	45,2%	100,0%
لا	Effectif	41	0	0	0	0	0	0	41
	%	32.8%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
Total	Effectif	125	24	3	43	22	7	38	125
	%	100,0%	19,2%	2,4%	34,4%	17,6%	5,6%	30,4%	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين أقروا بأن هناك تحسيس وتوعية بالقوانين المتعلقة بصيانة العمران في القصبة وقد قدر عددهم ب **84** أي بنسبة **67.2%** ولقد أرجعوا مصادر التحسيس والتوعية بالقوانين المتعلقة بالحماية والمراقبة على العمران في القصبة إلى البلدية والولاية ومديرية الثقافة وجمعية الحي والإعلام كلهم مجتمعين وذلك بقيمة **(38)** أي بنسبة **45.2%** ومنهم من أرجعوها إلى وزارة الثقافة وذلك بقيمة **43** أي بنسبة **51.2%** ثم البلدية بقيمة **24** إلى نسبة **28.6%** ثم جمعية الحي ب **22** أي نسبة **26.2%** ثم الإعلام بقيمة قدرت ب **07** أي بنسبة **8.3%** وأخيرا

الولاية بقيمة قدرت ب **(03)** أي نسبة **3.6%** أما الذين أقروا بعدم وجود تحسيس وتوعية بالقوانين المحافظة على عمران القصبة فقد قدر عددهم ب **(41)** أي نسبة **32.8 %**

وما يمكن قوله هو أن هناك سعي وجهود مبذولة من طرف السلطات فيما يخص التوعية والتحسيس فضرورة الحفاظ على التراث العمراني في القصبة وذلك فيما يخص أجهزة الرقابة القبلية والبعدية على العمران التي تحمل في طياتها توعية وتحسيس للسكان بالقوانين والضوابط الإدارية الواجب احترامها وعدم تعديلها فنجد قانون **29/90** وهو القانون التوجيهي قد بين أدوات التهيئة والتعمير ووسائل انجازها وتطبيقاتها وتعديلاتها والهيئات المشرفة على ذلك ومراحل بأحد ألبات الرقابة القبلية والبعدية وذلك عن طريق مختلف الرخص والشهادات وكذا أن قانون **04/05** وقانون **15/08** وقانون **01/02** وغيرها لا تتناقض من ناحية تنظيم المجالات الحضرية بمختلف وسائل وأدوات التعمير وجاء قانون **04/98** ليقنن ويضبط ذلك على اعتبار المدينة التاريخية مدينة معاصرة وأيضا ويخضع لنفس رسائل الرقابة العمرانية وعليه نجد في مشروع إحياء القصبة وانطلاقا من المخطط الدائم **(ppsmvss)** والذي لم يتناقض في محتواه مع محتواه مع مبادئ الرقابة ووسائل تطبيقاتها وعليه نجد المصالح التقنية والبلدية لها نجل كبير في التوعية والتحسيس أثناء خروج فرق المراقبة على العمران وكذلك لا نسى الدور الجبار الذي لعبته كل من **(anss)** **(OGEBC)** من خلال المعاملات الميدانية مع السكان وهما وحدتان إداريتان تابعتان لوزارة الثقافة كما لعبت جمعية الحي و الجمعيات الثقافية ما منحها القانون في حالة الادعاء كطرف مدني وكذلك الإعلام وذلك بتكثيف الحصص القانونية سواء السمعية أو البصرية أو بالإشهار والأيام التحسيسية الرامية إلى تهوين القوانين في أعين المواطنين وشرح الإجراءات وعدم تهويلها وتبسيطها.

غير أن البلدية في أعين المواطنين تبقى أقرب وحدة إدارية لانشغالاتهم ويوضع على عاتقها الكثير من المهام سواء المنصوص عليها قانونيا أو ما أصبح متداول ومتعارف عليها اجتماعيا وممارساتها في الحياة الاجتماعية اليومية للسكان وتعد التوعية و التحسيس وتقريب الإدارة من المواطن من مبادئ العدالة و الديمقراطية و الثقافية التي تقوم عليها الحكم الراشد في أي مجتمع حضري ومن مبادئ استدامة التراث لحساسية وخصوصية وتعتبر أحد الركائز الهامة لرسم مبادئ أي سياسة حضرية.

جدول رقم96 يمثل : اقتراحات المبحوثين لإنقاص حدة التجاوزات الغير قانونية على الحي .

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
التحسيس وتبسيط القوانين والإجراءات	68	31,8%	54,4%
محاولة إنقاص الكثافة السكانية	6	2,8%	4,8%
الرقابة على المساكن و الصرامة على تنفيذ العقوبات	57	26,6%	45,6%
توزيع السكنات أو الطرد	18	8,4%	14,4%
كسب ثقة المواطنين وتسوية عقود الكراء والملكية	46	21,5%	36,8%
إزالة السكن الفوضوي	8	3,7%	6,4%
مسايرة القوانين لخصوصية العمران	11	5,1%	8,8%
Total	214	100,0%	171,2%

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذين اقتربوا من أجل الحد أو التقليل من التجاوزات الغير على المسكن و الحي التاريخي القصبة أن تقوم السلطات بكسب ثقة المواطنين وتسوية مختلف العقود وخاصة عقود الملكية والكراء والحيازة وذلك لكي يتسنى للسكان القيام بإجراءاتهم في البناء أو الهدم ،... بكل ثقة وسهولة وقد قدر ذلك بـ**46** أي بنسبة **36.8%** تليها الرقابة على المسكن التقليدي ومضاعفة الأساليب الردعية وتكثيف أجهزة المراقبة وذلك قدر ب **57** أي بنسبة **45.6%** و التحسيس و تنشيط الإجراءات و القوانين وإخضاع الوثائق إلى الرقمنة والمعلوماتية وربطها بشبكة واحدة من أجل تسهيل المهام الإدارية وذلك بقيمة **68** أي بنسبة **54.4 %** وكذلك التسريع من وتيرة الترحيل للسكان دون مأوى بعد التحقيق من هوياتهم ومطالبهم وشرعية استفادتهم وذلك عبر شبكات موصولة بـ **OPG** ، البلدية ، الولاية ، الوكالة العقارية .....لكشف الاحتيالات والأكاذيب وإزالة للسكن الفوضوي المشوه للمشهد الحضري وكذا إنقاص الكثافة السكانية ورقابتها ومحاولة الحد منها وذلك بسياج والتشميع والإزالة .كذلك اقتراح تعديل ومرونة في القوانين وضمان مسايرتها الخصوصية القصبة لّأن قصبة الجزائر العاصمة ليست كقصبة تلمسان أو قصبة قسنطينة وهكذا أي لابد من تبيئة وتكييف القوانين الحضرية لضمان أن تكون التشريعات فعالة وتلعب الدور المستدام المنوط لها.

ثالثا/النتائج العامة للدراسة:

I. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات ومؤشراتها:

1. النتائج العامة المتعلقة بالمبحوثين:

حسب النتائج المتحصل عليها فيما يخص البيانات الشخصية اتضح لنا أن الفئة الغالبة هي الإناث وقدرت بـ **60%** وهذا راجع لكون النساء أكثر مكوثا وتواجدا بالمنزل أكثر من الرجال وحتى في حالة تواجد الرجال في المسكن يفضلون أن تقوم النساء بالإجابة وكون النساء أكثر فضولا من الرجال وهذا حسب معطيات الجدول رقم **(01)**.

أما بالرجوع للجدول رقم **(02)** فنجد أن أغلبية المبحوثين هم من فئة المتزوجين وذلك بنسبة **51.2%** مما يعني أن المبحوثين يكونون أسرا ويقدرون الحياة الزوجية وهذا وفق ما تمثله عاداتنا وتقاليدنا وديننا أي بناء اجتماعي وثقافي وفق الشرعية المجتمعية أما بالنسبة لموضوعنا فوحدة الدراسة هي الأسرة لما لها من تأثير وتأثر ومساهمة كبيرة في الحياة الاجتماعية التاريخية – القصبة – فهي صورة لساكنها.

أما فيما يخص توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر أو السن نجد الفئة الغالبة هي من نصيب الفئة العمرية **40** سنة فأكثر وذلك بنسبة **39.2%** وهذا مما يعطي للنتائج أكثر دقة وذلك كونهم أكثر تعقلا وتركيزا وثقة من إجاباتهم مما يضفي على آرائهم وتوجهاتهم مصداقية يمكن الإعتماد عليها في بناء النتائج وذلك حسب معطيات الجدول رقم **(03)**.

ولو رجعنا إلى الجدول رقم **(04)** والذي يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي لهم فنجد أن فئة الذين مستواهم التعليمي الثانوي هي التي مثلت أكبر نسبة وذلك بـ **32.5%** مما يعني أن المبحوثين يتمكنون إلى حد لا بأس به من فهم موضوع الدراسة ومحاولة إبداء رأيهم بكل بساطة دون تعقيدات وصعوبات.

أما فيما يخص نوع المهنة المسيطرة على المبحوثين وحسب معطيات الجدول رقم **(05)** نجد أن الفئة الغالبة من المبحوثين يعملون وذلك بنسبة **57.6%** و أغلبيتهم من الموظفين وذلك بنسبة **58.33%**

مما يعني أنهم يميلون إلى الوظائف الحكومية الدائمة وذات الدخل المستقر والدائم سعيا إلى الاستقرار الأسري والاجتماعي.

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(06)** والذي يعكس الدخل الشهري للمبحوثين فنجد أن فئة الذين ينتمون إلى فئة الدخل من **28.000 دج – 38.000** دج قد مثلت نسبة **39.2%** مما يعني أن أغلبيتهم من ذوي الدخل المتوسط والذي يعكس تقريبا المستوى المهني للسكان الجزائريين في المدن.

وحسب معطيات الجدول رقم **(07)** والذي يمثل عدد الأولاد في الأسرة فنجد أن أغلبية المبحوثين متزوجون ولهم أولاد يتراوح عددهم أكثرهم ما بين **[1–2]** وذلك بنسبة **50.66%** وما يمكن استنتاجه أن هناك ظهور لتأثير التحضير على السلوك الإنجاب للمبحوثين من جهة على عكس ما كان سائدا في القصبة الأسرة الممتدة أي أن المدينة القديمة القصبة لم تعد حكرا على سكانها وإنما توافد عليها سكان جدد يحملون أفكارا ومعتقدات،.... إضافة إلى كون الوافدين يكونون من حديثي الزواج أو في سنوات زواجهم الأولى وهم يميلون إلى تكوين أسر نووية بعيدة عن الأسر الممتدة ويجدون القصبة ملاذهم في ذلك.

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(08)** والذي يمثل المتمدرسين في الأسرة نجد أن **58.53%** من المبحوثين أقروا بأن لديهم أولاد أغلبهم يدرسون في الابتدائي مما يعني أنهم واعين بأهمية التعليم لأبنائهم ودليل على ذلك توفر المنشآت التربوية في القصبة ليتلقى السكان نصيبهم وحقهم في التعليم.

فيما يخص مكان الإقامة السابق للمبحوثين نجد أن **56%** من المبحوثين هم سكان كانوا يقيمون في القصبة ذاتها أي أنهم سكان أصليون ولدوا بها تقريبا وهذا حسب نتائج الجدول رقم **(09)**.

والجدول رقم **(10)** يمثل مدة إقامة المبحوثين في الحي والذي بينت نتائجه أن **60%** لهم مدة إقامة تفوق **15** سنة أي أنهم تقريبا من عائلاتها الأصلية.

أما من خلال الجدول رقم **(11)** نجد أن **60.8%** من المبحوثين هم ملاك خواص لمساكنهم (ملكية خاصة) مما يعني أن القصبة مجال حضري به وعاء عقاري وقانوني يسمح للأفراد بتملك الأرض والعقار وهي إحدى دواعي الاستقرار وتكوين صورة وتاريخ القصبة لأن القصبة تاريخ وثقافة مرتبطة بأسلوب حياة ساكنيها.

II. النتائج على ضوء الفرضية الأولى ومؤشراتها:

والتي تبدأ من المؤشر رقم **(12)** إلى غاية المؤشر رقم **(37)** من الاستمارة حيث يلاحظ أنه هناك وجود الأنماط السكنية التقليدية المتعارف علي في القصبة وهي الدويرات بأنواعها (اشباك ، علوي ، بوسط الدار) والدار الكبيرة وهي ما تمثل في مجموعها **86.4%** ما يعني أن هناك عدد من المساكن التقليدية والتي تتصف بالخصوصية العمرانية والمعمارية والاجتماعية مازالت تشهد على تاريخ هذه المدينة العتيقة وأن أغلبها أي نسبة **62.4%** هي مساكن تحوي أكثر من غرفتين لكي تستطيع أن تستوعب استخدامات واحتياجات ساكنيها وكذا احتواء هذه المساكن لطابق واحد في اغلبها وهذا بنسبة **48%** وهذا تماشيا مع الارتفاعات والعلو أو إن صح التعبير التدرج في العلو وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية والخصائص المكونات الوسط الفيزيائي كونها مبنية على الارتفاع وتنحدر تدريجيا وبالتالي هذا التدرج في الانحدارات والعلو ... يضمن التهوية، التشميس، كسر الرياح، ... وهذا يتماشى وفق مبادئ العمارة المستدامة إضافة إلى تعلق الارتفاع المسكن ونوعه أو نمطه،... بالبناء الاجتماعي للسكان من حيث: الطبقة الاجتماعية،... وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الجدول **(12** إلى **14)** أما ميدانيا فقد تم التوصل إلى كون **57.6%** من المبحوثين تنقصهم تجهيزات في المسكن والتي تتماشى مع متطلبات الحياة العصرية والتحضر سواءا تعلق الأمر بالأساسيات أو الكماليات كالتزود بالخدمات الارتكازية، كهرباء، ماء، غاز أو كماليات كالانترنيت والهاتف الثابت،... والتي ينظر إليها أحيانا على أنها كماليات وبالتالي توجد هناك أسر في القصبة مازالت تعاني من عدم التزود ببعض الخدمات في مساكنها على الرغم من توفر هذه الخدمات في الحي أي أن الكهرباء والغاز ، انترنيت كلها شبكات وخدمات موصولة بالحي ويستطيع السكان الاستفادة منها، غير أن صعوبة الظروف المعينة لتغطيهم حالت دون ذلك مع وجود نسبة 42.4% من المبحوثين الذين أقروا بأن مساكنهم تحوي تجهيزات وخدمات تتماشى مع التحضر أي أدخلوا تحسينات على مساكنهم لتتماشى مع متطلبات العصر.

أما فيما يخص استخدامات المسكن فيوجد نسبة **48%** من المبحوثين الذين أقروا بأن مسكنهم يتوافق مع الاستخدامات الضرورية والتي تحفظ الخصوصية الاجتماعية وهي من خصوصيات تصميم المسكن العربي القديم الذي يحفظ ويلب مختلف احتياجات أفراده والتي تتسم بالاستدامة والاستمرارية أي مواكبتها للاحتياجات التي يتطلبها التغير الاجتماعي وبالرجوع إلى الجدول **(15)** نجد مثلا: خدمة تسخين

الماء والتي تتماشى مع المطبخ والحمام أي هناك إدخال لعناصر الحياة الحضرية في المسكن والسكان يتطلعون إلى تحسين مستوى معيشتهم وهذا حسب معطيات الجدول رقم **(16)**.

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(17)** والذي يمثل مدى توفر الحي على تجهيزات نجد أن نسبة **68.8%** من المبحوثين أقروا بأن الحي "القصبة" تتوفر على كل التجهيزات والخدمات المتنوعة ذات طابع تربوي، خدماتي، ثقافي، ... وبالتالي هناك جهود تبذل من طرف السلطات من أجل توفير الخدمات والتجهيزات والتي تمثل كحقوق لهم كالحق في التعليم، الصحة، الأمن، ... وهذا كمحاولة لإدماج الحي في محيط المدينة وهذا من مبدأ العدالة الاجتماعية والمجالية حتى يتحقق استدامة للقصبة وإطالة عمرها وخلق ديناميكية حضرية بها وجعلها محرك للتنمية المستدامة بالمجتمع الحضري وذلك بإتباع سياسات وتدخلات حضرية كترميم للمساجد القديمة واسترجاعها وكذا المدارس القرآنية وترميم وصيانة المدارس وإعادة توظيف بعض المباني والمعالم والمنشآت إلى أغراض إدارية وثقافية ، اجتماعية،... والتي تضمن تأدية خدمات للسكان دون الإضرار أو المساس بخصوصياتها العمرانية والمعمارية أو إعادة إعمار وبناء وتشييد مساحات فارغة وغيرها من أسالب التدخل العمرانية التي تهدف أساسا للحفاظ على القصبة وإطالة عمرها العمراني والمعماري والاجتماعي،... والتي من شأنها تؤدي إلى إرضاء السكان وتعزيز انتماءهم للحي وشعورهم بالعدالة مع بقية سكان الأحياء الأخرى.

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(20)** نجد أن **89.6%** من المبحوثين أدلوا بأنهم يعرفون جيرانهم إما عن طريق علاقة عائلية إما بعلاقة مسقط الرأس أو علاقة مصاهرة وهي ميزات المجتمعات ذات الثقافات الفرعية والتي تتميز بأسلوب خاص في الحياة حيث يميل السكان المتشابهون اجتماعيا وثقافيا إلى التكتل والتجمع في مجالات ووسائط متقاربة ويتشاركون المجال الواحد لذلك يلاحظ القصبة مازالت تحمل بعض من معالم المجتمع التقليدي والأولي الذي تربطه العلاقات الأولية والتي تعد محركا لتنمية هذه الأوساط التاريخية فقوة العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى قوة التمسك بالمجال والانتماء إليه والحفاظ عليه لأنه يحوي خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية.

أما مؤشر إقامة الأفراح نجد أن **32%** مازالوا يقيمونها بالطريقة القصباجية التقليدية والتي تعبر عن هوية الفضاء وتمسك الأفراد به وينعكس ذلك في المراسيم والممارسات الاجتماعية والثقافية والتي تتمثل في الأكل، اللباس، الغناء،... والتي ترتبط بكل عنصر معماري وهندسي في المسكن والحي على حد

سواء كوسط الدار لتصديرة العروس والماء والحمام التركي التقليدي للعروس وصديقاتها،... فما هو ملاحظ من خلال الجدول رقم **(21)** أنه هناك حفاظ لمعالم وسمات الهوية الثقافية للقصبة مازال يتمسك بها سكانها الأصليون والذين يبدون انتماءا قويا لها والتي تشجع وتقوي علاقات الجيرة والتفاعل الاجتماعي بين السكان فبإعادة تأهيل وصيانة وترميم المساكن والحفاظ على خصوصيتها التاريخية والمعمارية وكذا الحمامات التقليدية والسويقات،... كلها تشجع الأفراد على التمسك بعاداتهم وتقاليدهم والارتباط أكثر بالفضاء والمجال التقليدي.

أما فيما يخص مدى اكتفاء الجيران مع بعضهم كمؤشر يدل على درجة التفاعل والعلاقات الاجتماعية وكذا درجة الانتماء للمجال فقد تم التوصل من خلال معطيات الجدول رقم **(22)** أن **87.2%** من المبحوثين أكدوا أنهم يلتقون مع جيرانهم والسوق بنسبة **54.4%** وهذا معناه أن الفضاءات الحميمية لم تفقد وظيفتها تماما كالمسكن والحمام،... وذلك بما أملاه التحضر من تغيرات من جهة إضافة إلى تردي الحالة الإنشائية للبعض الآخر منها إضافة وبالرجوع إلى الجدول رقم **(18** و **19)** أين ظهر مؤشر توافد سكان جدد دخلاء على الحي بعاداتهم وتقاليدهم بحثا عن مكان وفرص للعمل،... وبالتالي أصبح هناك تحفظ على مستوى علاقات الجيرة إضافة إلى ظهور بدائل للالتقاء كأماكن العمل وخاصة بالنسبة للنساء والتي كان المسكن يمثل بالنسبة لها وعاءا يحوي كافة ممارستها الاجتماعية وهذا ما ترجم في الجدول رقم **(23)** كون المبحوثين أدلوا بأنهم يتبادلون الزيارات مع جيرانهم لكن بمعدل نادر وقليل أي مرتبط فقط بمناسبات خاصة وهذا بنسبة **38.4%** وذلك راجع إلى عدم تجانس السكان من جهة ومن جهة أخرى خروج المرأة للعمل وتردي أوضاع المسكن (حالة إنشائية،...) مما يقف ويحول دون تشجيع لأواصر الجيرة.

أما فيما يتعلق بمؤشر المشاكل مع الجيران فهناك **58.4%** من المبحوثين أقروا بعدم وجود مشاكل مع جيرانهم وذلك يعود إلى تعايش السكان منذ وقت طويل وأنهم يعرفون بعضهم ويقدرون الجيرة التي أصلها المجال والفضاء فالنسيج العمراني المتراص للقصبة متين من علاقاتهم وتفاعلهم الاجتماعي ومازالوا على ذلك على الرغم من التدهور العمراني والمعماري الذي يشهده الحي وهذا بناءا على معطيات نتائج الجدول رقم **(24)**.

أما فيما يخص مؤشر طريقة فصل النزاعات بين السكان والذي يدل على درجة الترابط والتفاعل وسيادة العلاقات الأولية بين السكان فهناك **56%** من المبحوثين أقروا بأن الضبط الرسمي والغير الرسمي معا معتمدات كطرق لمعالجة مختلف النزاعات والخلافات التي تقع بين الجيران وهذا التحول من نمط الضبط الغير رسمي إلى نمط مختلف وهذا راجع إلى معطيات التحضر وانعكاساتها على الأوساط الحضرية اجتماعيا، ثقافيا، إداريا،... بعد أن كانت القصبة كمجتمع أولي تسوده العلاقات الأولية والضبط الغير رسمي وهذا بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم **(25)**.

وبالرجوع إلى المؤشر المتعلق بخصوصية المسكن والذي مثلته نتائج الجدول رقم **(26)** نجد أن **57.6%** من المبحوثين أدلوا بأن مساكنهم تحفظ خصوصيتهم مع جيرانهم وبالتالي مرتاحون فيها ويشعرون بالاعتزاز لكونهم يسكنون فيها لأن معظم سكان قدامى تعودوا على نمط عيشهم مع بعضهم والفضاء مصمم بأن يحفظ حرمتهم وخصوصيتهم مثل: السقيفة، السطح، النوافذ،... وهذا ما يؤدي إلى تقليل المشاكل بين الجيران وذلك بالرجوع إلى الجدول رقم **(24)**.

أما من خلال الجدول **(27)** والذي يمثل مؤشر التشارك بين السكان فنجد **82.4%** من المبحوثين الذين أقروا بوجود تشارك فيما بينهم وذلك على مستوى أعمال تخص الحي والمصلحة والمنفعة العامة أي أن هناك روح للجماعة وروابط لازالت تربط بين السكان أو أولاد الحومة كما يحبون أن يطلقوا على أنفسهم وهو ما يدل على أن هناك تشجيع لاستمرارية مثل هذه العلاقات كالتنظيف، إصلاح الأعطاب،... وذلك بالحملات التحسيسية والرفع من الحس التراثي عبر مختلف الوسائل المرئية والسمعية والبصرية،... يقودها أفراد لهم اعتزاز بتراث القصبة ويأملون في المحافظة عليها واستدامتها.

فيما يتعلق بالنشاط الجمعوي بالحي وهو المؤشر رقم **(28)** من الاستمارة والذي يعكس مدى الأهمية التي يكتسبها موضوع ومشروع إحياء القصبة حيث ظهرت على الساحة السياسية الكثير من الجمعيات الثقافية التي تدافع عن القصبة وسكانها وتراثها وتدعوا كافة الأطراف المجتمعية للتكافل من أجل إعادة الاعتبار لها فقد صرح المبحوثين بنسبة **84.8%** أنه هناك جمعيات أو نشاط جمعوي في الحي هدفه الارتقاء بالمدينة التاريخية القصبة و **37.6%** من المبحوثين أقروا بأنها تنشط في مناسبات خاصة فقط كأيام التراث،... حيث تقوم بتنظيم المعارض والمسابقات والاحتفالات،...

أما بالنسبة لمدى انخراط المبحوثين في النشاط الجمعوي كمؤشر على انتمائهم للحي بنسبة **66.4%** ليسوا منخرطين في النشاط الجمعوي وأرجعوا ذلك إلى عدم اهتمامهم بأمور الحي والانشغالات اليومية وعدم ثقتهم فيها أي لديهم أفكار سلبية عن هذا النشاط ولا يسمعون عنها أي أنهم بعيدين عما يحدث في الحي هذا من جهة ومن جهة أخرى تقصير من جانب الجمعيات وعدم تقربهم الكافي من السكان وواقعهم فالمستوى المعيشي لهم وكذا المستوى التعليمي وطول مدة إقامتهم وعيشهم في الحي أي أسر قديمة أو نازحة،...كلها عوامل تتحدد وتتدخل في مدى وعيهم وانتمائهم للحي وهذا حسب ما ورد في الجداول السابقة (**04** و **06** و **09** و **10** و **11**) وكذا الجداول (**19**،**20**) التي تبين أن القصبة أصبحت مأوى للباحثين عن العمل والسكن من ذوي الدخل المنخفض الذين استغلوا تدهورها العمراني والاجتماعي،... ومغادرة أصحابها وساكنيها الأصليين ليحلوا محلهم مساهمين في ذلك في إضافة رصيد من التدهور وعلى جميع المستويات وكان ذلك بنسبة **55.42%** حسب الجدول رقم (**29**).

أما فيما يتعلق بإقامة التظاهرات الثقافية والتي تهدف إلى التعريف بتراث القصبة داخل الحي وخارجه وزيادة الاعتزاز به لدى ساكنيه والتحسيس بالحفاظ عليه فقد احتل نسبة **74.4%** من إجابات المبحوثين الذين أكدوا إقامة التظاهرات وخاصة في أيام التراث وذلك بنسبة **77.41%** أي أن هناك تقصير من ناحية التحسيس بالتراث والتي تستوجب أن تكون على مدار الأيام العادية أي عملية متواصلة ومستمرة وبتكاثف الجهود والطاقات حتى يكون هناك استجابة إيجابية من طرف السكان أي إدماجها في كافة تفاصيل الحياة الاجتماعية مثل: التعليم، الصحة، التجارة، البيئة،... أي عمل قطاعي متواصل حتى تكون النتائج مرضية وبالتالي يزداد الحس التراثي لدى الأفراد ويشعرون بأن حيهم ذو مكان مرغوب ويقصده أفراد آخرون من أحياء أخرى وذلك حسب نتائج الجدول رقم (**30**).

وبالرجوع للجدول رقم (**31**) وهو مؤشر يمثل الحضور إلى التظاهرات الثقافية نجد أن نسبة **54.4%** من الإجابات رجحت حضور سكان الحي وذلك يدل على أن السكان يحبذون مثل هذه المبادرات والتي ترفه عنهم من جهة ومن جهة أخرى تشعرهم بالاهتمام من طرف صناع القرار والمسئولون وأن القصبة ومشروع إحيائها على قدر من الأهمية مما يبعث فيهم شعور البقاء وعدم مغادرة مكان إقامتهم والرفع من الحس التراثي لديهم ويشجع هذا الحضور التقاء السكان وتفاعلهم من يشجع روح الجماعة والجيرة،... وإحياء علاقات اجتماعية كانت ولا تظل دليل على أصالة وقوة المجال.

أما فيما يخص الرغبة في البقاء مع الجيران كمؤشر يدل على الانتماء والمواطنة والوعي،... لدى السكان فقد مثلت إجابات المبحوثين **53.6%** منن أبدوا رغبة في البقاء مع جيرانهم وذلك يرجع إلى التعود والألفة والتشابه الاجتماعي و الثقافي معا بنسبة **91.01%** مما يدل على أن روابط الجيرة مازالت تعني للسكان ارتباطهم بالمكان وأنهم على استعداد للبقاء مع جيرانهم رغم التدهور العمراني بالقصبة وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية،... وذلك يعني أن سياسة الحفاظ على القصبة يمكن أن يعتمد على كون السكان يودون البقاء ويرتبطون بالمجال كمؤشرات ومؤهلات اجتماعية إيجابية لضمان فاعليتهم واشتراكهم في المشروع لدفعه لتحقيق أفضل النتائج وهذا حسب ما أدلت به نتائج الجدول رقم **(32)** وهي تخص غالبا فئة السكان القدامى الذين يكنون حنينا وارتباطا بالقصبة.

أما بالرجوع للجدول رقم رقم **(33)** وهو مؤشر تقريبا ومكمل لسابقه وهو الرغبة في مغادرة الحي فنجد نسبة **69.6%** من المبحوثين أبدوا رغبتهم في المغادرة وأرجعوا ذلك إلى كونهم يتطلعون إلى حياة أفضل ولا يحبون أن ينسبوا إلى الحي وليسوا على وفاق مع جيرانهم وذلك بنسبة **60.91%** وذلك يدل على أن رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات لحد الساعة من أجل إعادة الاعتبار لحي القصبة غير أن السكان مازالوا يحسون وينظرون إلى كون القصبة لم ولن تستطيع أن ترقى إلى متطلبات الحياة العصرية والتحضر وأنهم يأملون في مساكن حديثة في تجهيزاتها وموادها،... مساكن غير متهرئة ومهددة بالانهيار، تجهيزاتها ما زالت تحمل معنى التقليدية لديهم إضافة إلى الصورة السيئة في أذهانهم والتي تشعرهم بعدم الحب للانتساب لهذا الحي أضف إلى ذلك عامل الجيرة حيث نشأت مشاكل أحيانا وأحيانا عدم اختلاط وتفاعل وبالتالي لم تعد الجيرة بالنسبة لهم محفزا على البقاء وهي تخص عموما السكان الذين اتخذوا من القصبة كمعبر وذريعة لإفتكاك سكن من السلطات أو أبناء السكان الأصليين لم يعودوا يحملون نفس الأفكار والممارسات،... بفعل تأثيرات التحضر والتغير الاجتماعي، ولو قارنا الجدول رقم **(32)** و **(33)** نجد أن الذين يرغبون في المغادرة أكثر من الراغبين في البقاء مما يدل على أن محاولة تطبيق الحفاظ على القصبة لاستدامتها بسكانها وانتمائهم إليها لم تعد تفلح بالقدر الكافي من جعلهم فاعلين وفعالين.

أما فيما يتعلق بإيجابيات التي يتمتع بها الحي من وجهة نظر المبحوثين فلقد كانت نسبة **80%** كونه قريب من وسط المدينة أي توفر الخدمات والتجهيزات،... كونه نواة المدنية الأولى ومركزها التاريخي بحيث يسهل احتياجات السكان وتدفق سكان أحياء أخرى مما ساهم في القضاء على الفوارق

السوسيومجالية وضمان أن يحضى بمكانة ضمن السياسة الحضرية للمدنية ككل وهذا حسب نتائج الجدول رقم **(34)**.

أما بالرجوع إلى المؤشر رقم **(35)** الذي يعكس السلبيات التي يكتسيها الحي فنجد أن نسبة **78.4%** مثلت الفقر والتهميش وغياب الأمن والاكتظاظ ونقص التجهيزات والحالة الإنشائية للمساكن وكذا مشاكل الجيران سواءا تعلق الأمر بالأطفال أو بالمسكن وذلك يعني وبالمقارنة مع إيجابيات التي يتمتع بها حي القصبة نجد أن النقائص والعوامل التي تدعوا إلى نفور السكان منه وعدم رغبتهم في البقاء، والمغادرة وعدم الاعتزاز والانتماء له يرجع إلى فشل وعدم نجاعة التدخلات المقامة لحد الساعة والتي تهدف إلى إعادة إحيائه والحفاظ عليه والدليل وجود جملة من النقائص والسلبيات التي مازالت مطروحة والتي تدعوا إلى إضعاف التمسك والولاء له وبالتالي ضعف الحس التراثي لدى السكان والذي يحول دون ضمان إشراكهم في مشروع الحفاظ عليه، فمراعاة الجوانب الاجتماعية في سياسة الحفاظ الحضري يعتبر من أهم العوامل للحصول على أفضل النتائج وبالتالي ضمان ديمومة واستمرارية التراث العمراني والثقافي للقصبة فتحسين إطار العيش للسكان يعني تخفيف حدة الفقر والفقراء وتوفير الأمن وإنقاص الاكتظاظ والضغط السكاني الذي يعرقل العمليات والتدخلات والتحسينات العمرانية ويسرع من حدة التدهور والتدخل الاستعجالي لإنقاذ ما يجب إنقاذه وتجنب المواجهات والنزاعات والصراعات بين السكان الناجمة عن عدم التجانس الاجتماعي والثقافي،...

أما فيما يتعلق بتمثلات وصورة الحي لدى السكان فنجد أن نسبة **58.4%** لديهم صورة تعكس الفقر والتهميش نظرا للمظاهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المنتشرة بالحي والتي توحي بصفة الفقر كقدم المساكن وانهيارها، سوء حالة الأزقة والشوارع والطرقات، الاكتظاظ، انتشار اللاأمن،... والتي أصبحت حالة ملازمة للقصبة واكتسبت صفة الفقر من سمات ساكنيها الذين ينتمون في أغلبهم إلى ذوي الدخل المحدود،دون سكن، ولا عمل، نازحين من مناطق ومجالات مختلفة يرون أن السلطات لها دخل كبير في تردي الأوضاع وهو ما أعطى صفة الهامشية للحي في نظرهم من باب اللاعدالة الاجتماعية والمجالية وذلك يتوافق مع معطيات الجدول السابق رقم **(35)** وتعتبر هذه نظرة وصورة تنطبق على سكان ليسوا بالقدامى والأصليين وإنما أبناء السكان الأصليين على الرغم من تواجدهم في القصبة منذ وقت ولادتهم إلا أنهم غيروا من تمثلاتهم ورؤيتهم لأصالة تراث الحي وذلك تأثرا بالتحضر والحضرية كأسلوب لحياتهم.

- و بالرجوع إلى الجدول رقم **(37)** نجد أن **50.4%** من المبحوثين أقروا أنه يمكن لإعادة الاعتبار لأماكن الالتقاء والتفاعل الاجتماعي أن تشجع على البقاء في القصبة والاعتزاز بها والمشاركة في إحيائها اجتماعيا وذلك سواءا على مستوى المسكن أو الحي و ذلك بترميم وصيانة المساكن وضمان مسايرتها لتطورات العصرنة مع المحافظة على الخصوصية التاريخية لها لإطالة عمر المبنى وكذا الفضاءات العمومية والعناصر المعمارية التي تعطي بعدا تراثيا وتاريخيا كالمعالم والمآثر التي تشجع على التحسيس بالتراث وتعميق شعور الانتماء له سواءا من داخل الحي أو خارجه لأنه ملك وحق للجميع.

- إذن وبعد التعرض للنتائج العامة من خلال قراءة لمؤشرات الفرضية الأولى السوسيو-ثقافية والتي مفادها: "**يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد الاجتماعي**"، أنها ميدانيا تحققت في أغلب مؤشراتها و عليه تعتبر صادقة و مثبتة.

III. النتائج على ضوء الفرضية الثانية ومؤشراتها:

إن مؤشرات الفرضية الثانية في الاستمارة تتراوح من المؤشر رقم **(38)** إلى غاية المؤشر رقم **(53)** من الاستمارة وهي مؤشرات تترجم الفرضية السوسيو–اقتصادية فنجد أن:

المؤشر رقم **(38)** والذي يمثل احتواء المسكن على المحل التجاري فنسبة **74.4%** من المساكن تحتوي محال تجارية مما يعني أن القصبة وعند تصميمها قديما كانت تهدف إلى تغطية احتياجات السكان وأنهم غير مضطرون للجوء لخارجها لقضاء احتياجاتهم فقد كان هناك تناسب وتناسق ما بين الوظيفة السكنية والتجارية وتدرج وهيارشية لتوزع مختلف الأنشطة التجارية سواءا على مستوى تدرج الشوارع والزنيقات، الأسواق،... أو من ناحية التشابه الوظيفي،... دون الاضطرار بالبيئة المحيطية أو بالسكان أو المساكن،... أي أنها كانت تخضع لتخطيط وتقييم للمجال محكم، غير أن عوامل كثيرة غيرت من تلك الهيارشية من دكان، حانوت، سويقة،... وذلك تماشيا مع متطلبات الحياة العصرية ونمط الاستهلاك،... إضافة إلى التدخلات والتغيرات التي يحدثها السكان والتي أدت إلى تغيير استخدامات المسكن منها إحداث تغييرات على مستوى المساكن واستغلت للغاية السكنية نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع معدل شغل الوحدة السكنية.

أما المؤشر رقم **(39)** والذي يمثل ممارسة النشاط في المحل نجد أن من مجموع **74.4%** من الذين يملكون محالا منهم فقط **41.6%** يمارسون نشاطا فيها متمثلا في **42.85%** للحرف التقليدية مما يعني أن السكان المتواجدين بالقصبة مازالت لديهم نشاطاتهم التقليدية وخاصة السكان القدامى و التي غالبا هي حرف ورثوها عن أجدادهم ولم يتخلوا عنها رغم تردي الحالة الإنشائية لبعض الورش والمحال والمساكن والتي أقاموا عليها تعديلات تخص الصيانة أو الترميم من أجل الاستمرار في ممارسة نشاطاتهم التقليدية وهو مؤشر يدل على أن هناك نسبة من السكان يعتزون بتركهم فنشاطاتهم الحرفية جزء لا يتجزأ من تمثيل كيان هذا التراث وأن هناك وعي لديهم بأهمية نشاطاتهم في النهوض بالحي وإنعاشه وتحسين ظروف عيشهم وعدم الاستسلام لشبح البطالة.

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(40)** والذي يمثل مدى انتشار الباعة الفوضويون وتجارة الأرصفة فنسبة **96.8%** أقروا بالإيجاب نحو ذلك أي أن نسبة القطاع الغير الرسمي والتي تصاحب نسبة الفقر

تنتشر بالحي ضمن ضمن ما يعرف بالهامشية الحضرية نتيجة البطالة وتردي الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان من جهة و بحكم موقع الحي وقربه من وسط المدينة أي من نقاط الديناميكية الحضرية وعليه يعتب القطاع الغير الرسمي في الحي مؤشر على الفقر والهامشية لما له من انعكاسات سلبية على الحي اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، بيئيا،...

أما من خلال الجدول رقم **(41)** والذي يمثل مدى تعامل المبحوثين مع باعة الأرصفة وشراء احتياجاتهم منهم فنسبة **80%** منهم أكدوا على ذلك وأرجعوا الأسباب إلى كونهم بذلك يتجنبون مناطق الازدحام وأسعار معروضاتهم أقل من أسعار المحلات النظامية وكونهم لا يهتمون بالجودة وذلك بنسبة **69%** ومعنى ذلك أن الفقر ومحدودية الإمكانيات المادية من جهة ومن جهة أخرى كثرة الازدحام والاكتظاظ على مستوى مسالك المشاة والموصلة للسوق النظامي مثلا كانا من ضمن العوامل التي شجعت على انتشار ثقافة تجارة الأرصفة في الحي المصاحبة لصورة الفقر الحضري.

أما فيما يتعلق بالجدول رقم **(42)** والذي يمثل علاقة الباعة الفوضويون بالحي أي كونهم سكانه أو من خارجه أي (أحياء أخرى) فنسبة **49.6%** من المبحوثين أكدوا على كونهم من سكان الحي وهذا مؤشر على كونهم أسر فقيرة تعاني من تردي مستواها المعيشي وأغلبهم ليسوا من السكان القدامى وإنما من النازحين الذين قصدوا الحي من أجل السكن والعمل حسب نتائج سابقة وعليه فقد حملوا معهم ثقافة دخيلة ومغايرة للنشاطات والوظائف المعتادة لساكنيها الأصليين والقدامى، إذن هو مؤشر لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي يبعث على إحساسهم بالدونية والهامشية الذي يحول دون تعميق الشعور بالتراث الذي يسخر به الحي والمشاركة في الحفاظ عليه فالقطاع الغير رسمي كان ولازال معيقا للتنمية المجتمعات المحلية.

وبالرجوع إلى الجدول رقم **(42)** نجد أنه يمثل مدى تغطية الحي لحاجيات السكان فنجد **53.6%** من المبحوثين أكدوا على كونهم يضطرون لقضاء بعض احتياجاتهم من أحياء أخرى منها الألبسة والأغذية معا وذلك بنسبة **64.17%** وهذا ما يدل أو مؤشر على التحضر وإملاءاته وما أحدثه من تغييرات في نمط الاستهلاك لدى السكان سواءا الأغذية حيث أصبحوا يودون التسوق في الأسواق التجارية الكبرى أو محلات بيع الكبيرة **(suprette)** من باب التنويع والبحث عن ماركات أفضل وغيرها،... أو ألبسة والتي تتماشى مع الجودة المطلوبة أو العصرنة،... وهذا لا يعني أن ليس به

منتوجات كافية ولكن توجد فئة من السكان وخاصة ممن يتمتعون بدخل لا بأس به يحبذون الانتقال إلى أحياء أخرى لاقتناء احتياجاتهم من باب الترفيه، التنويع،... وهذا مؤشر يدل على أن السكان يتطلعون إلى تحسين نمط الحياة ومسايرة التحضر.

أما فيما يتعلق برأي المبحوثين حول انتساب الزبائن للحي فنسبة **92.8%** أقروا بأنهم زبائن من سكان الحي و خارجه على حد سواء وهذا دليل على أن الحي يشهد ديناميكية اجتماعية واقتصادية وخاصة على المحاور التجارية باب عزون، باب الواد،... وهذا لانتشار المحال التجارية بأنواعها والمعروضات،... وحتى القطاع الغير رسمي وكما لاحظناه في نتائج سابقة هو الآخر مقصد لزبائن حتى من خارج الحي وخاصة فيما يتعلق بمعروضات الأغذية التقليدية والألبسة التقليدية،... وهو ما يشجع اختلاط السكان بالأنشطة ويشجع على العلاقات بين السكان وتعزيز الانتماء للتراث الثقافي بالحي سواءا من طرف سكانه و حتى من سكان أحياء أخرى وهذا حسب معطيات الجدول رقم **(44)**.

أما الجدول رقم **(45)** والذي يعكس مؤشر اتجاه الأفراد للاستثمار في الحي فقد بينت النتائج كون أصحاب المحال التجارية وبنسبة **72.8%** هم ليسوا من سكانها الأصليين وأنهم قصدوا الحي سواءا كملاك لمساكن ومحال أو كمستأجرين لمساكن ومحال أو يشتغلون فيه وذلك بنسبة **60.43%** مما ينبغي أن الحي يشهد تنشيط اقتصادي وأن الأفراد واعون بمركزه التاريخي والاقتصادي، الاجتماعي،... و ان محاولة إحيائه والحفاظ على تراثه جادة وذلك بمنح فرص الاستثمار وفي مختلف المجالات تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وتبعث الأفراد على الاستقرار وممارسة نشاطات اقتصادية تتماشى مع خوصصة التاريخية والعمرانية، البيئية،.. وفي آن واحد مسايرة لمتطلبات العصرنة.

فيما يتعلق بمدى تمتع المبحوثين بمصدر آخر للدخل نجد أن **57.6%** منهم لهم ذلك ويتمثل في نسبة أكبر بالوالدين وذلك بنسبة **48.61%** مما يعني أن هناك وجود لنمط العائلة الممتدة مازال سائدا في القصبة و أن الوالدين حتى وإن كبرا في السن لازالوا يتواجدون مع أبناءهم وأحفادهم في مساكنهم التي عاشوا فيها مدة طويلة وهذا من جانب ارتباطهم الشديد بالمجال ومحافظتهم على أواصر العائلة الكبيرة من جهة أخرى حيث أنهم يعينون أبناءهم في تكبد مصاريف الحياة اليومية فمعظمهم متقاعدون أو مجاهدين قدامى،... لهم مداخيلهم التي يساعدون بها أبناءهم وأحفادهم وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية و العائلية والاستقرار الاجتماعي والمادي.

أما المؤشر رقم **(47)** والذي يمثل النشاطات الحرفية التي مازالت تنتشر في الحي نجد أن **77.6%** من المبحوثين أكدوا على أن النحاسين وحرفة النقش على النحاس مازالت سائدة في الحي مما يدل على أن هناك معاودة إحياء الحرف واستمراريتها وذلك نظرا للإقبال عليها فالمنقوشات النحاسية كانت ولازالت تمثل جزء هاما من التراث الجزائري في الأواني والتحف،... والتي مازال المجتمع الجزائري عموما يعتز بها ولا تجد منزل يكاد يخلو منها فالعرائس تظم لجهازها مقتنيات نحاسية لاستخدامها في كافة المناسبات وهكذا،... إذن حرفة النقش على النحاس تمثل بالنسبة لصانعيها هوية ثقافية وحرفة عائلية تقليدية ومورد مالي ومصدر للدخل فإحياؤها ومزاولة نشاطها لحد الساعة يدل على المكانة التي تحظى بها.

أما المؤشر رقم **(48)** نجد أن الأسباب التي أدت إلى استمرار بعض الحرف التقليدية في الحي يعود إلى كون أصحابها سكان أصليون وأبناء لسكان أصليون والقيام بترميم لورشهم ومجالهم وصيانتها وذلك بنسبة **61.6%** مما يعني أن هناك تمسك بحرفة الأجداد وتقدير واعتزاز بها وحب الانتماء للقصبة مساهمين في ذلك في إحياء تراثها الذي يعد أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة ويعد مشروع الحفاظ على القصبة كفرصة التي فسحت الطريق أمام مختلف التدخلات المعمارية والعمرانية التي تهدف إلى استعادة الورش الحرفية وترميمها وتشجيع أصحابها على ذلك مما أدى إلى انتعاش الحرف التقليدية التي تعد مؤشرا لإدرار المداخيل واستقطاب السياحة وتحسين المستوى المعيشي وتحسين صورة التراث القصبة لدى ساكنيها وغير ساكنيها.

أما المؤشر رقم **(49)** والذي يمثل الأسباب التي أدت إلى زوال بعض الحرف التقليدية في الحي وذلك يعود حسب رأي المبحوثين إلى جملة من الأسباب مجتمعة وهي قدم وتهري المحلات ومغادرة أصحابها الحي وعدم ترك حرفتهم لآخرين وعدم تحصيلها فوائد وتغيير نشاطاتهم وقدر ذلك بنسبة **78.4%** وهذا يعني أنه مازال هناك تردي الحالة الإنشائية للمساكن والورش والمحال أين اضطر أصحابها لترك مزاولة نشاطاته إضافة إلى إهمال صيانتها وترميمها من طرف البعض الآخر نتيجة مغادرتهم الحي أو الرغبة في المغادرة لاحقا ظف إلى ذلك كون أصحاب الحرف لا يتركون في غالب الأحيان حرفتهم لغير أبناءهم، أو أن البعض يرى بأنها أصبحت غير مواكبة للعصرنة وأنها أصبحت لا تحصل فوائد وبالتالي يضطرون لتغيير نشاطاتهم نحو الخدمات،... والتي يرون أنها أكثر فائدة ومردودية، وما يمكن استنتاجه هو أنه مازالت مطروحة عدة معيقات تحول دون تحقيق إحياء فعال للحرف التقليدية التي تعتبر إحدى المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بواسطة التراث الثقافي بالقصبة.

أما نتائج الجدول رقم **(50)** والذي يشير إلى مؤشر التحسيس بمعاودة إحياء الحرف التقليدية في الحي نجد أن **88.8%** من المبحوثين أقروا بوجود تحسيس يهدف إلى إعادة إحياء الحرف والمهن التقليدية وذلك بتشارك وتنوع مجموعة من الأساليب تمثلت في الدورات التكوينية والتحسيس عن طريق جمعية الحي ودعم وتشجيع السلطات والإعلام والحرفيون القدماء وذلك بنسبة **61.26%** يدل على أن هناك تكاثف لجهود وطاقات بين مختلف الفاعلين الذين يهمهم مشروع الحفاظ على القصبة والذي يرمي إلى تحسين إطارالعيش السكان بالحي وتعتبر الحرف التقليدية أحد السبل المؤدية لذلك وتعتبر الشراكة بين مختلف أطراف المجتمع المؤسساتي والحكومي والمدني أحد المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة للتراث كدخل للحفاظ عليه.

أما المؤشر رقم **(51)** والذي يدل على مدى تردد السياح على الحي نجد أن **66.4%** أقروا بتردد سياح أجانب على الحي وذلك من أجل زيارة المعالم الأثرية والحرف التقليدية والتعرف على ثقافة مغايرة وذلك قدر بنسبة **80.72%** مما يعني أن الحي يمتلك من المؤهلات الثقافية ما يشجع على فضول الآخر وشغفه واستقطابه وذلك بفضل سياسات الترميم للمعالم والمآثر التاريخية التي تعبر عن قوة المعمار وصموده وثقافة لن يمحوه الزمن وكذلك الحرف التقليدية المستوحاة من عمق الخصوصية الثقافية والاجتماعية، أما الثقافة المغايرة فتتعلق باللباس، الحلي، الطبخ، الأواني،... وعليه يمكن القول أن هناك مؤشرات تدل على أن هناك بوادر حقيقية للنهوض بمستوى الأداء الاقتصادي للقصبة وذلك بإحياء عناصر ثقافية واجتماعية والحفاظ عليها واستدامتها.

أما بالرجوع إلى المؤشر رقم **(52)** نجد أن المبحوثين طرحوا جملة من الأسباب التي لا تشجع على السياحة في الحي وهي نقص جودة الفنادق، نقص الخدمات، التلوث وحالة المساكن والطرقات، غياب الأمن وتدني مستوى الوعي بالتراث لدى السكان وعليه يمكن القول أن هناك جملة من المعيقات مازالت تقف في سبيل تحقيق استدامة المركز التاريخي كالقصبة ، كعدم ارتقاء الفنادق إلى مصف الأداء الفندقي و السياحي الذي يشجع على السياحة كالنظافة والأمن وتوفر الخدمات التي تتماشى مع متطلبات السياح وكذا التلوث بأنواعه البصري والسمعي،... نتيجة الاكتظاظ والتدفق كلي للسيارات وبقي الهدم والانهيارات وتردي وتراجع الحالة الاستثنائية للمسكن والتي تبعث على تشويه الصورة الجمالية للحي وكذا حالة الطرقات وتكسيرها وغياب الأمن نتيجة عدم تجانس السكان ووفودهم من مجالات مختلفة من

القصبة وانعدام الوعي بالسياح ويتجلى ذلك في تصرفات توحي بالتخلف والفقر،... التي تقف بالمرصاد في سبيل تحقيق اقتصاد مستدام بالحي.

أما المؤشر رقم **(53)** والذي يمثل جملة الاقتراحات التي أبداها المبحوثين للنهوض بالحي اقتصاديا نجد أن **33.6%** من إجاباتهم كانت تنصب حول دعم الحرف والحرفيين وذلك ماديا ومعنويا بتقديم الإعانات المادية والقروض بلا فوائد والمجانية وتسهيلات على الضرائب وفتح فرص للتكوين وتوفير الورش والمعدات والمواد وخلق منافسة وتكافؤ للفرص لضمان التسويق والرواج للمنتجات والمعروضات الحرفية.

إذن وبعد عرض وقراءة لمؤشرات الفرضية الثانية السوسيو–اقتصادية والتي مفادها:"**يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على** الصعيد السوسيو–اقتصادي " ، أنها ميدانيا صدقت وأثبتت مؤشراتها التي صممت في بداية البحث وأن سياسة الحفاظ الحضري بأساليبها العديدة استطاعت أن تنعش الحي اقتصاديا ولو بصفة جزئية ليتمكن من المساهمة في استدامة الاقتصاد الحضري ككل.

IV. النتائج على ضوء الفرضية الثالثة ومؤشراتها:

والتي تبدأ مؤشراتها من **(54** إلى غاية **67)** وهي مؤشرات تعكس البعد السوسيو–بيئي لسياسة الحفاظ الحضري على القصبة من أجل التحقق من مدى وإمكانية مساهمتها في تحقيق بيئة تراثية مستدامة وعلى هذا فإن المؤشر رقم **(54)** والذي يمثل حدوث تسربات للمياه في الحي نجد أن نسبة **100%** من المبحوثين أكدوا على وجود هذا المشكل البيئي في الحي والذي هو نتاج لجملة من الأسباب مجتمعة هي تسربات مياه الأمطار واستعمالات المنازل واستعمالات المجال والحنفيات التقليدية وذلك بنسبة **66.4%** فعدم الصيانة الدورية والمستمرة لمسارب تصريف مياه الأمطار والبالوعات وتجديدها وكذا ترميم الحنفيات التقليدية واستبدالها بصنابير جيدة تتحكم في عدم ضياع المياه وكذا الوعي من طرف السكان وأصحاب المجال بضرورة عدم الإفراط في سكب المياه التي تضر بالحالة الإنشائية للأرضيات والبلاط، والسلالم،... لأنها ذات خصوصية إضافة إلى تجمع مثل هذه المياه في شكل برك تصبح مستقرا للجراثيم والميكروبات وتبعث على الروائح الكريهة وتشوه الصورة البصرية والجمالية للحي.

أما الجدول رقم **(55)** والذي يمثل المؤشر الدال على مدى قابلية المسكن لتوفير ظروف صحية ولائقة لساكنيه فنجد أن **72%** منهم أقروا بأن مساكنهم غير صحية وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى مشكل الرطوبة بنسبة **66.6%** والتي سببت لهم الكثير من المشاكل الصحية وبالتكاثف مع عوامل أخرى كنقص التهوية،الإضاءة،...فعدم الصيانة الدورية للمساكن وتقشير الجدران وتجهيزها وترميم التشققات والتصدعات والتي تكون ناتجة عن القدم والرطوبة لأنها تؤثر على الحالة الإنشائية للمساكن كلها عوامل تؤدي إلى أن يصبح المسكن غير صحي فإهماله من طرف ساكنيها وكذا غياب التفقد الدوري والتوعية من طرف المختصين تؤدي إلى انتشار رائحة الرطوبة كما تم رصدها ميدانيا في بعض المساكن وكذا التناثر المستمر لبقايا التشققات والتصدعات والتي تبعث على النفور من المساكن التقليدية.

أما المؤشر رقم **(56)** والذي يمثل مدى نجاعة وفعالية نظام الصرف الصحي في المسكن نجد أن **83.2%** من المبحوثين لديهم قنوات للصرف الصحي في المسكن وهذا نظام قديم معمول به في القصبة حيث أنها لها شبكات وبنى تحتية للصرف الصحي غير أنها تعاني من مشاكل في التصريف والدليل على ذلك توقفها وعجزها على أداء وظيفتها بمعدل أكثر من مرتين بنسبة **55.76%** ويرجع ذلك إلى

قدمها وتهريها والحاجة إلى تطويرها وتحديثها، إضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية وعدم استيعابها وغياب الوعي لدى السكان بالتخلص من كافة فضلاتهم وبمختلف أنواعها على مستوى قنوات الصرف الصحي.

وبالرجوع للجدول رقم **(57)** وهو مؤشر مرتبط بسابقه حيث أقر المبحوثين أن قنوات الصحي في الحي سجلت عجزا ومشاكل والدليل على ذلك أنها توقفت على أداء وظيفتها بمعدل أكثر من مرتين وذلك بنسبة **96%** فقنوات الصرف الصحي المتهرئة والقديمة والغير قادرة على استيعاب الكثافة السكانية والاستغلال الغير عقلاني سوف يطرح لمجاله مشكل على مستوى قنوات الصرف الصحي للمساكن فبتوقفها سوف يتعطل نظام الصرف أو تحدث به مشاكل ولقد بذلت السلطات جهودا مكثفة في هذا الصدد لأنه مشكل بيئي وصحي خطير والاستعانة بمختلف الخبراء من أجل تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات الارتكازية منها شبكة الصرف الصحي بتقنيات كالحقن **(urage)** والتفريغ، الاستبدال،... وغيرها من أساليب التدخل التي ترمي إلى الحفاظ على البيئة التاريخية والتراثية للقصبة وقد سجل تدخل كبير لـ **(SEAAL)** في هذا الصدد واستطاعوا مساعدة مكاتب الدراسات من إنقاص حدة الوضع والتحكم فيه مبدئيا إلى غاية تطبيق تقنيات وأساليب لتحقيق الاستدامة البيئية بالقصبة وذلك بتحسين المشهد والصورة الحضرية وتقليل المخاطر والأمراض لتصبح بيئة قابلة وصالحة للعيش.

أما المؤشر رقم **(58)** والذي يمثل أساليب حل مشاكل الصرف الصحي في الحي نجد أن نسبة **45.6%** من المبحوثين أقروا على كون هناك تشارك وتعدد للتدخلات ما بين السكان وحدهم وتشارك السلطات والسكان والسلطات وحدها وذلك على حسب حدة الوضع المتاح في آخر هذا من جهة ومن جهة أخرى دليل على أن الوضع تفاقم وأقلق السكان واستدعى تكافلهم وتعاونهم من أجل الصالح العام وكذا تعاونهم مع السلطات وهي و إن دلت تدل على حرص السكان على استقرار الوضع البيئي بالحي الذي طالما عاهدوه رمزا للجمالة والأصالة.

أما بالرجوع للجدول رقم **(59)** والذي يمثل أسباب مشاكل الصرف الصحي في الحي فنسبة **68.8%** من المبحوثين أقروا بأنها ترجع إلى جملة من الأسباب المشتركة وهي قدم قنوات الصرف الصحي وردم الآبار والجبب وإهمال السلطات فتبني سياسة الحفاظ الحضري على المستوى البيئي كان هناك تسجيل لتدخلات على مستوى تحديث قنوات الصرف الصحي وتطوير البنى التحتية واستصلاحها كما تم التوصل إليه سابقا إضافة إلى تنقية وتنظيف وتفريغ الآبار والجبب التي طمرت وسدت بفعل

السلطات عمدا أثناء العشرية السوداء لأنها أصبحت تمثل مسارب للخارجي عن القانون هذا فبينما يحظى الآبار أما الجبب وهي عبارة عن خزانات تقليدية للمياه فقد أصبح استخدامها كحاويات للنفايات والقمامات فبفضل تقنيتها وتنظيفها،... بهدف الحفاظ عليها لاسترجاع مكانتها التاريخية والعمرانية والاجتماعية وحتى البيئية هي تدخلات تهدف إلى الاستدامة البيئية والاجتماعية لمختلف العناصر التراثية بالقصبة.

فيما يتعلق بالمؤشر رقم **(60)** والذي يمثل مدى تخلص المبحوثين من نفاياتهم وفضلاتهم المنزلية الصلبة بالطرق النظامية فمنهم **52.38%** من أقروا بأنهم يجمعونها في أكياس أو أوعية أمام المساكن ويتخلصون منها في الحاويات مباشرة وذلك على حسب أوقات وضعها وجمعها من طرف عمال البلدية بحيث نظام الجمع مازال تقليديا على ظهور الحمير لعدم سماح المرور لشاحنات الجمع من الممرات الضيقة وعليه فبوجود حاويات قريبة من نقاط المساكن تسهل على السكان التخلص من نفاياتهم لأن عملية التجميع على الحمير هي متعبة وتستغرق وقتا أطول وخاصة مع ازدياد حركة السكان ونشاطهم وتنقلاتهم التي تعيق عملية الجمع وتزعج المارة ولقد اتخذت السلطات في هذا الصدد العديد من الإجراءات منها تكثيف لنظام الجمع وذلك بزيادة عدد الحمير وفرق النظافة وتخصيص حاويات تتناسب مع عدد التجمعات السكانية والثانية فاحترام أوقات وزيادة في الأوقات المعمول بها للجمع وهذا حتى يتناسب مع الزيادة السكانية المفرطة واحترام الجمع من طرف المبحوثين دليل على وعيهم بضرورة المحافظة على بيئتهم وارتفاع الحس التراثي لديهم مما يعد مؤشرا مشجعا لنجاح تدخلات الحفاظ على البيئة التراثية بهدف استدامتها وهذا حسب معطيات المؤشر رقم **(61)** حيث مثلت نسبة **43.2%** وغالبا تمثل السكان القدامى الذين لهم حس تراثي وبيئي مرتفع تعودوا عليه من معايشتهم الطويلة لبيئتهم وخصوصيتها التراثية.

أما الجدول رقم **(62)** والذي مثل نظام جمع النفايات الصلبة من طرف البلدية فنسبة **51.2%** من المبحوثين أدلوا بأنها أحيانا تحترم أوقات الجمع المعمول بها وخاصة فيما يتعلق بالأعياد والمناسبات الرسمية أو نهايات الأسبوع ولكن عموما وبنسبة **93.6%** فهي تقوم بجمع النفايات المنزلية الصلبة وهذا يدل على أنه وفي إطار تطبيق سياسة الحفاظ الحضري على البيئة التراثية للقصبة هناك تسجيل لجهود وتدخلات خاصة أن البعد البيئي يعد متغيرا هاما لتحقيق التنمية المستدامة، فالترويج للتراث لا يتم إلا عن طريق الصورة الجمالية التي تحقق الجاذبية الحضرية.

أما بالرجوع للجدول رقم **(63)** نجد أن نسبة **88%** من المبحوثين صرحوا بأنهم يجدون صعوبة في تنقلاتهم في الحي من خلال عناصر الحركة وذلك على مستوى كل من السباطات الممرات، والسلالم والدروج والأزقة والشوارع والطرقات الرئيسية وذلك بنسبة 51.81% فلو رجعنا إلى السباطات وهي نوع من الممرات التقليدية المغطاة لتتكيف بيئيا مع تنقلات السكان بردا وحرا نجد أن التدخلات الاستعجالية وفي إطار سياسة الحفاظ قد تم تدعيمها وحمايتها من السقوط والانهيار بواسطة دعامات فولاذية صلبة وكذا إصلاح للبلاط المتشقق والمتصدع وكذا السلالم والدروج المتهرئة والمكسرة والتي تشكل خطرا على المشاة والازدحام على مستوى الشوارع والطرقات الرئيسية والذي هو نتيجة لتداخل الحركة الميكانيكية مع حركة المشاة وعلى الرغم من تغيير بعض نقاط النقل الحضري والتحسينات وإعادة وتهيئة شبكة الطرق إلا أن هناك مازال مطروح مشكل الاختناق المروري خاصة على مستوى محاور الطرق الرئيسية وكذل بعض السباطات على الرغم من تدعيمها فلقد شهدت انهيارا يشكل خطرا على المارة نتيجة الترميم الغير الجدي لها أو إهمال البعض الآخر منها ولم تدعم وتشهد اندثارا يوما عن يوم وتشهد صعوبة التنقل في السلالم والبلاط المتصدع والسباطات المنهارة خاصة في فصل الشتاء وازدياد تساقط الأمطار، فنتيجة غياب الصيانة والترميم على الأسس العلمية والتقنية السليمة.

أما المؤشر رقم **(64)** والذي يمثل الإنارة في الحي أن نسبة **75.2%** أقروا بأن الإنارة غير كافية وأرجعوا ذلك إلى قدم الأعمدة الكهربائية والأسلاك وعدم وجود المصابيح أو تكلفها وذلك بنسبة **78.72%** ويعد مؤشر الإنارة جد هام للحكم على توفر الأمن وبيئة سليمة خالية من المخاطر غير أن الدراسات الميدانية أثبتت أن هناك قصور في الصيانة الدورية للأعمدة الكهربائية القديمة وتدلي للأسلاك الكهربائية نتيجة الانهيارات من جهة ومن جهة أخرى سوء منظر الكابلات المتشابكة والأسلاك الكهربائية غير منظمة نتيجة سوء تنظيم من طرف السلطات المسؤولة على التزود بخدمات الهاتف الثابتة مشوهة للصورة البصرية والجمالية للحي من جهة ومن جهة أخرى تشكل خطرا على حياة السكان نتيجة تموضعها العشوائي خاصة عند تساقط الأمطار وعليه ما يمكن قوله هو أن هناك غياب لتنظيم محكم وصيانة مستمرة لنظام الإنارة من طرف المختصين إضافة غلى سوء التنسيق بين المشرفين على عمليات الترميم وعلى المشرفين على التزويد بالخدمات كالانترنت،... لكي تكون رؤى مشتركة منسجمة تعطي تناسقا وتناغما للصورة البصرية للحي التاريخي وهي من المبادئ الأساسية لسياسة الحفاظ الحضري التي تؤمن

بالرؤى التشاركية للتراث العمراني وعلى أنه وحدة واحدة وأن الحفاظ على بيئة التاريخية يتم وفق رؤية علمية متكاملة عمرانية، اقتصادية، اجتماعية،...

أما الجدول رقم **(65)** والذي يشير إلى مؤشر النقائص يعاني منها الحي نجد أن نسبة **56%** أقروا بأن الحي يعاني من نقص على مستوى الأرصفة المنشأة سواءا غير مخصصة تماما أو غير مهيئة بالقدر الكافي وغياب للإشارات المرورية والمنظمة للحركة المرورية والافتقار للافتات الإرشادية التي توجد خاصة الغير متعودين على زيارة الحي، كما سجل قصور على مستوى استيعاب عدد الحاويات للكثافة السكانية في التجمعات السكنية وكذا غياب التوعية والرقابة البيئية والتحسيس بخصوصية البيئة التراثية وهي مهمة يشترك فيها العديد من الفاعلون والقطاعات كالتربية والتعليم، الإعلام، الصحة، الثقافة،... للرفع من الحس البيئي والتراثي لدى السكان وكذا نقص على مستوى مواقف السيارات التي تشجع على إنقاص تدفق الحركة الميكانيكية للحي التي لها انعكاسات عمرانية، بيئية،... سيئة على الحي.

أما الجدول رقم **(66)** والذي يمثل مصادر الإزعاج في الحي نجد أن نسبة **91.2%** من المبحوثين أقروا على أن بقايا الهدم والانهيارات والمكومة والغير متخلص منها تشكل خطرا وحوادث للأطفال والسكان وتنبعث روائح كريهة نتيجة اختلاطها بالقمامات والنفايات التي يتخلص منها السكان، إضافة إلى الاختناق المروري نتيجة الباعة الفوضويين وخروج الباعة عن حدود السوق والتعدي على أرصفة ومسالك المشاة،... كذلك انتشار التلوث بأنواعه بصري وسمعي،... وانتشار نمط البناء الفوضوي الدخيل على الخصوصية التاريخية للحي والذي صاحبه مشاكل بيئية، واجتماعية وعمرانية،... وانتشار الأفعال الغير أخلاقية كالإدمان على المخذرات والسرقة والتي يتخذ ممارسيها الأنقاض وبقايا الانهيارات والمساكن المهجورة وكرا لهم.

وعليه فهناك العديد من المشاكل البيئية التي لازالت مطروحة وتدل على أن الجهود المبذولة لحد الساعة من أجل الحفاظ على البيئة التراثية للحي والمتمثلة في تدخلات عديدة كالتهيئة والتحديث والترميم،... لمختلف العناصر المكونة للبيئة التاريخية والتراثية للقصبة لم تفلح إلى الحد المرغوب والمرجو والمنتظر وهو تحقيق الاستدامة البيئية أي حي بيئي وصحي للعيش ويشجع على الاعتزاز بتراثه.

أما المؤشر رقم **(67)** والذي يمثل اقتراحات وتطلعات المبحوثين من أجل تحسين مستوى الأداء البيئي للحي التاريخي –القصبة– فلقد مثلت نسبة **43.2%** من المبحوثين الذين أكدوا على ضرورة الرفع

من جودة عمليات الترميم والصيانة للعناصر البيئية والتي تؤدي إلى رفع وتحسين المشهد الحضري للتراث العمراني الذي تزخر به القصبة .

وعليه وبعد قراءة لمجموع المؤشرات التي تندرج تحت الفرضية السوسيو–بيئية نجد أن المؤشرات تم رصدها في الواقع البيئي والاجتماعي لحي القصبة و أنها قادتنا إلى صدق الفرضية القائلة بأنه "**يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على** الصعيد **السوسيو–بيئي.**" نظرا لرصد الواقع البيئي للمدينة التاريخية القصبة و الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على البيئة التراثية لها.

V. النتائج على ضوء الفرضية الرابعة ومؤشراتها:

من خلال الاستمارة نجد أن المؤشرات هذه الفرضية تبدأ من المؤشر رقم **(68-80)**. فبالرجوع إلى المؤشر رقم **(68)** نجد أن عدد المبحوثين وفيهم الذين أقروا بأن السلطات قامت بتشخيص حالة المسكن وذلك بنسبة **68.8%** وأن نسبة مساكن المبحوثين التي تم تصنيفها في الخانة الحمراء هي **53.48%** مما يعني وأنه في إطار تطبيق مشروع وسياسة الحفاظ الحضري على القصبة على المستوى العمراني فقد قامت كمرحلة أولية واستعجالية السلطات المعنية بتشخيص حالة المساكن وتصنيفها على حسب درجة تدهورها وذلك لتتمكن من تكييف التدخلات والوسائل والتقنيات،... وإنقاذ ما يمكن إنقاذه بأسرع وقت وبأقل أضرار وتكاليف ممكنة من أجل إطالة عمر المبنى التقليدي والتراثي.

أما الجدول رقم **(69)** الذي يعكس مدى التدخلات والتغيرات التي قام بها السكان على مساكنهم وذلك لتتكيف مع متطلباتهم واحتياجاتهم نجد أن نسبة **86.4%** أقروا بأنهم أقاموا تدخلات على مساكنهم وبصفة كبيرة على مستوى الواجهة وذلك بنسبة **66.66%** وذلك تماشيا مع احتياجاتهم فتدخلات على الواجهة تكون إما لزيادة حجم فتحات النوافذ من أجل التهوية والتشميس والانفتاح على الخارج أكثر إضافة إلى المكيفات الهوائية والمقعرات وتغير السواد التي صنعت منها الأبواب والشبابيك وزيادة في علو الباب،... والتي يرون أنها أصبحت لا تتماشى مع التغيرات الاجتماعية فبالنسبة لهم أصبح الهوائي المقعر والمكيف الهوائي والشبابيك الكبيرة الأكثر انفتاحا على الخارج وأيضا الأبواب من حيث علوها وشكلها وهذا تأثرا بالتحضر وكمحاولة منهم لمواكبة العصرنة ويرونها من ضروريات الحيات اليومية.

أما المؤشر رقم **(70)** والذي يمثل مدى احترام السكان عند تدخلاتهم خصوصية المسكن التقليدي عمرانيا،اجتماعيا،ومعماريا،... نجد أن **57.6%** منهم لم يحترموا هذه الخصوصية وقاموا بتدخلات ترضي تطلعاتهم العشوائية دون أي شعور بالخصوصية التي يمثلها المسكن مما يعني أن انتماء الأفراد ووعيهم بالتراث العمراني ليس كافيا وينطبق غالبا على السكان الغير الأصليين بالقصبة.

أما المؤشر رقم **(71)** والذي يمثل مدى التدخلات التي أقامتها السلطات بغرض الترميم للمساكن نجد أن نسبة **57.6%** من المبحوثين أقروا بأن هناك تدخلات تمثلت بشكل كبير بتدعيم المسكن بالأعمدة الخشبية وذلك بنسبة **62.5%** أي أنه في إطار التدخلات الاستعجالية ومن أجل الحد أو

الإنقاص من تداعي وتدهور الحالة الإنشائية للمساكن و لتجنب خسارة المزيد من الدويرات التقليدية قامت السلطات بهذا الأجراء كحل استعجالي وضمن المرحلة الاستعجالية لمخطط حفظ واستصلاح القطاع المحفوظ للقصبة.

أما المؤشر رقم **(72)** والذي يمثل بقاء المبحوثين في المسكن عند قيام السلطات بعملية وأشغال الترميم فقد أقر **64%** أنهم بقوا في مساكنهم ولم يغادروها وأن **52.5%** كانوا كملاحظين فقط، مما يعني أن التدخلات التي أقامتها السلطات لحد الساعة على المساكن لم تستوجب مغادرة السكان وإخلاء المسكن مؤقتا إلى غاية انتهاء الأشغال لأنها فقط أشغال تتعلق فقط بتدعيم الأعمدة الخشبية وتقشير الجدران تحزيم دعامات المسكن وهي تعتبر لحد الساعة تدخلات استعجالية لا تستوجب من السلطات إيجاد مأوى للسكان مؤقتا وهذا يتطلب منها جهودا مالية وإدارية وبشرية،... وهي متغيرات لابد أن تتدخل في دراسة جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية التي لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار في تطبيق سياسة الحفاظ على المدينة التاريخية.

وبالرجوع إلى الجدول رقم **(73)** والذي يمثل المعطيات الدورية للمسكن من طرف السلطات في إطار سياسة الحفاظ (الترميم) نجد أن **80%** من المبحوثين أقروا بالإيجاب أي قيام السلطات بذلك وبمعدل أكثر من مرتين وذلك بنسبة **59%** مما يعني أن هناك تتبع لتدخلات السكان على المساكن وتوعية بضرورة العقلانية واحترام الخصوصية التاريخية والعمرانية للدويرات وكذلك تتبع درجة تطور التدهور ورصد المخاطر الناجمة عن ذلك وتنبيه السكان لذلك،... وهي تعتبر كخطوة ومؤشر على محاولة بناء وتقارب وإشراك السكان في مشروع الترميم من أجل تحسيسهم بأهميتهم وأهمية أوضاعهم وذلك لرفع الحس التراثي لديهم ليكونوا فاعلين وفعالين في مختلف مراحل التدخلات.

وأما الجدول رقم **(74)** وهو مؤشر يمثل مدى تقديم إعانات للسكان من طرف السلطات من أجل القيام بترميم لمساكنهم فنسبة **74.4%** من المبحوثين أقروا بعدم استفادتهم من إعانات وبأي شكل من الأشكال سواءا قروض بلا فوائد أو هبة أو المساهمة بمواد البناء أو أيدي عاملة فنية وهو ما يعني أن ذلك يمكن إرجاعه إلى عدة أسبا منها ما تتعلق بالسكان ذاتهم وهي إما مقيمين فوضويين أو أنهم أرادوا القيام بالترميم دون إعانات من السلطات لأن إمكانياتهم تسمح لهم بذلك وإما يرتابون من التعامل مع السلطات في مجال الدعم المادي لتجنب المشاكل القانونية أو أنهم رافضين أصلا لتدخل السلطات من

أجل الترميم(ارجع المؤشر رقم **73**) مما يعني أن الدعم المادي للسكان يعد من المؤشرات الهامة لبناء سياسة إعادة الاعتبار والحفاظ على التراث العمراني والثقافي للمراكز التاريخية والتقليدية لأنه له أبعاده الاجتماعية والعمرانية والسياسية والاجتماعية،... أي هو إحدى الآليات التي تضمن شراكة السكان وتفاعلهم مع المشروع ومن المحفزات التي تبني جسرا من الثقة مع السلطات وتعزز انتماء الأفراد لتراثهم بجعلهم المحافظين الأوائل عليه والمبادرين لاستعادته من جديد.

أما فيما يتعلق بالمؤشر رقم (**75**) والذي يمثل كفاية الإعانات والدعم المقدم للسكان من طرف السلطات لأجل أشغال ترميم المساكن فنسبة **17.6%** من المبحوثين الذين استفادوا من الإعانات أقروا أنها غير كافية مما يعد مؤشرا غير إيجابي لدفع مشروع الحفاظ على القصبة لتحقيق أهدافه المرجوة وبالرجوع إلى الجدول رقم (**74**) نجد أن نسبة كبيرة من السكان لم يستفيدوا من الإعانات متأرجحين ببين عازفين ورافضين للترميم وبين مقيمين فوضويين ليس لديهم أي حق قانوني للتمتع بهذه الإعانات نتيجة غياب الملكية، عقد الإيجار، إضافة إلى المشاكل مع الورثة، عقود عرفية بالنسبة للمستأجرين أو المالكين الراغبين في الترميم أضف إلى ذلك عدم كفايتها بالنسبة للمستفيدين منها وعليه يتطلب إعادة النظر وإيجاد الحلول والبدائل القانونية والمالية والاجتماعية التي تنقص من حدة العوائق التي تحول دون الإدماج الفعلي والفعال للسكان في مشاريع وتدخلات الحفاظ على القصبة.

بالرجوع إلى الجدول رقم (**76**) وهو مؤشر يمثل نوع الملف المتعلق بالسكن والذي تم وضعه من طرف المبحوثين نجد أن **86.4%** أدلو بأن لهم ملفا يتعلق بالسكن والمسكن وأن المتعلقة بطلب سكن قد بلغت **44.74%** مما يعني من جل المبحوثين يودون المغادرة من القصبة وذلك إما لكونهم فوضويون ودون مأوى ويطالبون بحقهم في السكن متخذين ومستغلين التدهور الذي آلت إليه القصبة للحصول على مسكن في إطار سياسة تخفيف الكثافة السكانية والضغط السكاني على القصبة و إعادة إسكان الأسر المتضررة من الانهيارات سواءا مقيمين شرعيين أو غير شرعيين أو أفراد يقيمون في بيت العائلة (الورثة) ويودون الاستقرار في مسكن فردي أو مكترين ومستأجرين يودون الحصول على مسكن للتخلص من متاعب الكراء أي هم فئة يطمحون ويتطلعون ويأملون بأنهم سيجدون غدا أفضل بعيدا عن الإقامة والاستقرار في القصبة بمختلف الصيغ للسكن اجتماعي، عدل، ترقوي،...

فيما يتعلق بالجدول رقم **(77)** وهو مؤشر يمثل تقديم اللازمة حول أعمال وأشغال الترميم المقامة على القصبة فقد أكد المبحوثين وبنسبة **75.2%** أنه هناك لتقديم الشروح اللازمة حول التدخلات على مستوى المساكن أو الحي ويقوم بها بصفة غالبة وكبيرة النشاط الجمعوي ومديري الثقافة وذلك بنسبة **74.46%** حيث تعتبر الجمعيات أقرب منظمة قريبة من انشغالات السكان ولقد ظهرت وصاغت سياسة الحفاظ على القصبة كأحد آليات المدعمة لنجاح هذه السياسة الحضرية والتي من مبادئها الأساسية المشاركة في جمعيات ثقافية تدعو للحفاظ على التراث العمراني والثقافي في القصبة باعتبارها أحد مصادر وآليات تحقيق التنمية بالمجتمعات الحضرية وكذا مديرية الثقافة التابعة للراعي الأول لمشروع إنقاذ القصبة وهي وزارة الثقافة باعتبارها صاحبة المشروع من الناحية التقنية والعمرانية ولها وحدات للتنفيذ هي **OGEB** و **ANSS** مهمتها التقنية اللجنة لم تغنهما عن القيام بالتحسيس والتوعية وتفتح باب الحوار مع السكان وذلك سواءا على مستوى المقر الإداري لهما أو أثناء العمل الميداني وعليه بالرجوع إلى المؤشر السابق رقم **(76)** نجد أن **ASNN** لعبت دور الوسيط من أجل مساعدة السكان على تحديد وضعياتهم اتجاه مساكنهم إضافة إلى مهمتها في دراسة ملفات الترميم قبل تحويلها إلى المصالح البلدية أو الولاية أو الوزارة في بعض الأحيان. إذن يمكن القول بأن هناك مبادرات إدارة سياسة واضحة المعالم اتجاه مشروع القصبة التنموي.

وبالرجوع إلى الجدول رقم **(78)** والذي يعكس مدى مراعاة السلطات لطموحات ورغبات السكان وتطلعاتهم من أشغال وأعمال الترميم المقامة في القصبة سواءا على مستوى مساكنهم أو في الحي حيث أبدى **52%** منهم رأيهم بالإيجاب وأقروا انه يتم ذلك عن طريق المقابلات الميدانية سواءا في المساكن أثناء الدورات التفقدية والتشخيصية والدورية للمساكن حيث تعتبر المقابلات الميدانية من وسائل الاتصال الجماهيري والتي تؤدي إلى إثراء المحادثة والمخاطبة والوقوف ورصد الحقائق عن طريق الإعانات والملاحظات والتعابير والتفاعل مع الحوار،... ولها صدى إيجابي على السكان لأنها تشعرهم بأهميتهم ومكانتهم الإنسانية قبل كل شيء مما يعزز من شعور المواطنة لديهم.

أما المؤشر رقم **(79)** والذي يمثل صدى عمليات الترميم على حالة المساكن والحي نجد أن نسبة **87.2%** من المبحوثين أقروا بكون مختلف التدخلات المقامة لحد الساعة بغرض الترميم سواءا على مستوى المسكن أو الحي لم يكن لها صداها الإيجابي المرتقب والمتوقع حيث أرجعوا ذلك لكون هناك مجموعة من الأسباب المجتمعة تمثلت في عدم جدية أعمال الترميم من طرف العمال والقائمين عليها مما

يدفع السكان إلى الضجر والقلق إزاء مساكنهم التي أضحت مهددة بالانهيار وتفتقر لشروط الحياة العصرية وكذا الحي الذي يوحي بالفقر والهامشية ومختلف مظاهر التخلف إضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية للسكان وعدم إيجاد التحفيزات وإغراءات مادية تشجعهم على المبادرات والإبداع والمحافظة على هويتهم فتدني المستوى المعيشي لأغلبيتهم وإنشغالهم المستمر بتوفير لقمة العيش والسعي وراء تحقيق أدنى متطلبات الحياة اليومية يؤدي إلى ضعف حسهم التراثي.

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(80)** والذي يمثل اقتراحات المبحوثين حول الحد أو الإنقاص من درجة التدهور العمراني في القصبة نجد أن نسبة **50.4%** منهم أقروا بضرورة الالتزام بالصيانة الدورية والمستمرة لمختلف العناصر التراثية بالقصبة سواءا للمساكن أو المعالم أو الطرق، فضاءات اجتماعية،... وضرورة احترام الخصوصية المعمارية والعمرانية والتاريخية لها بالكفاءات المختصة في ترميم والصيانة والآثار،... فالتدخلات لا تكفي أن تكون آنية وإنما مستمرة وبشكل دوري حتى تتمكن من تجنب حالة التدهور الشديد الذي يصعب التحكم والسيطرة عليه ماديا، عمرانيا، وبيئيا،...

وعليه وبعد استعراض لمؤشرات الفرضية السوسيوعمرانية والتي مفادها:" **يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو– العمراني**". أنها ميدانيا صدقت من خلال اختبار واستقراء مؤشراتها في الميدان حيث تم رصد لأساليب سياسة الحفاظ والممارسة الفعلية والتقنية لها كأشكال للتدخل الاستعجالي للإنقاذ وإنتهاج تقنيات وآليات مادية واجتماعية،... كالتدعيم المادي والتحسيس والمشاركة وتدخلات تقنية وعمرانية وتنظيمية من أجل خطة الحفاظ لكن مازال هناك رصد فعلي وواقعي لمظاهر التدهور العمراني على مستوى المسكن، الحي، الفضاءات العمومية،...أي أن مشروع الحفاظ مازال في مرحلته الأولى على عكس ماكان مبرمج له زمانيا أي أن هناك عدم تزامن بين ماهو مسطر له في المخطط و الإجراءات ونسبة تقدم الأشغال و التدخلات على ارض الواقع.

VI. النتائج على ضوء الفرضية الخامسة ومؤشراتها:

والتي تبدأ مؤشراتها من الرقم **(81)** إلى غاية **(96)** من أسئلة الإستمارة .

فلو رجعنا إلى المؤشر رقم **(81)** والذي يمثل طلب رخصة البناء عند القيام بالترميم من طرف المبحوثين نجد أن **54.4%** منهم أقروا بأنهم تقدموا بطلب رخصة البناء وأرجعوا ذلك إلى جملة من الأسباب المجتمعة وهي الرغبة في الحصول على الإعانة من الدولة والإلتزام بالقوانين المعمول بها والاعتزاز واحترام لخصوصية المسكن وذلك قدر بنسبة **54.41%** ويعني ذلك أن أغلبية المبحوثين لهم دراية ووعي بالقوانين المحافظة على التراث ويلتزمون بها تجنبا لوقوع المشاكل القانونية مع السلطات إضافة أنهم يعتبرون ويحترمون الخصوصية العمرانية للعمران التقليدي ويحبون الصورة الأصلية والعريقة لمسكنهم والتي تعكس هويتهم.

أما المؤشر رقم **(82)** والذي يمثل الموافقة على منح رخصة البناء للمتقدمين بها فقط نجد أن وبناءا على المؤشر السابق **(81)** أنه من بين **54.4%** المتقدمين بطلب رخصة البناء تم منحها فقط لـ **10.4%** منهم يعني أنه وعند وضع ملف لطلب رخصة البناء والذي له شروطه القانونية منها عقد الملكية أو عقد الإيجار لأن للمالك أو المستأجر الحق بوضع ملف رخصة البناء وذلك بوكالة من المالك وصاحب السكن أو شهادة الحيازة أو رخصة التجزئة إضافة إلى مقترحات هندسية من طرف مكتب دراسات مختص (مهندس مختص في الترميم) للتدخلات المراد إجراؤها وبعد دراسة الملف يتم البث في القبول أو الرفض فبينت النتائج أن **44%** من المبحوثين الذين رفضت طلباتهم كانت بسبب عدم مطابقة التدخلات المقترحة لمخططات العمران وذلك بنسبة **61.81%** مما يعني أن هناك تطلعات للسكان ورغبات في التعديل لا تتماشى مع خصوصية العمران التاريخي والتقليدي إضافة إلى أنهم يرغمون المهندس المعماري ليصمم التدخلات وفق تطلعاتهم على الرغم من تنافيها مع قانون الحفاظ على العمران أو في بعض الحالات جهل بعض المهندسين لما تمليه الشروط القانونية والعمرانية للعمران التقليدي.

وبالرجوع إلى الجدول رقم **(83)** نجد أن هذا المؤشر يمثل ويعكس مختلف التصرفات وردود الأفعال اتجاه رفض السلطات وتعد دراسة ملفات طلب رخصة البناء فهناك سجلت عدة ردود أفعال متباينة كانت أغلبها هو تقدم المبحوثين بطلب لطعن في القرار الإداري وذلك بنسبة **49.09%** ويعني

ذلك أن المبحوثين أغلبهم لهم إصرار على إقامة التدخلات بطريقة نظامية وقانونية وذلك بالرجوع للمؤشر رقم **(81)** وحتى عند رفض طلباتهم أيضا أغلبهم اختار الطريقة القانونية وهي التقدم بطلب طعن سلمي مما يعني مرة أخرى أن هناك إتجاه للمبحوثين نحو تطبيق القوانين العمرانية سواءا بتقديم البدائل لتضمن المطابقة والمناسبة لمخططات العمران أو الطلب من السلطات تبرير سكوتها عند إبداء القرار في الآجال المحددة والذي يعبر لهم عن الموافقة أو رفض دون تبرير.

أما بالرجوع للمؤشر رقم **(84)** والذي يمثل خضوع المسكن للمعاينة والمطابقة نجد **45.6%** من المبحوثين أكدوا على ذلك وأن المهندس المعماري المختص في الترميم في أغلب الحالات هو المعاين وكان ذلك بنسبة **38.59%** مما يعني أن هناك أولا إعادة نظر فيما يخص الموافقة على منح رخص البناء المرفوضة سابقا (حسب المؤشرين **82**–**83**) أن هناك إعادة نظر في طلبات الطعن وقد أظهرت النتائج أن هناك ارتفاع محسوس في حالات القبول إما السكان أعادوا تدارك النقائص التي كانت متواجدة على مستوى ملفاتهم (إعادة المقترحات، ضبط وثائق ناقصة،...) أو تدارك لجنة دراسة الملفات لنقائصها (تبرير الرفض، عدم احترام آجال التبليغ،...) وعندما سجل هذا الارتفاع في حالات القبول والتي ضمت آليا للحالات المقبولة سابقا وبالتالي تحصلوا على تأشيرة بداية واستئناف أشغالهم وعندها يكون المسكن خاضع لشروط المعاينة والمطابقة ويعد المهندس المعماري المختص المعاين في أغلب الحالات والذي يتطلب وجوده مع لجنة المطابقة حسب ما ينص عليه قانون العمران لتحرير المحضر يعني أن هناك بعض فرق المعاينة التي تتماطل في آداء مهامها أو أنها تجد صعوبة في الولوج إلى المساكن لخصوصية بعضها.

أما المؤشر رقم **(85)** والذي يمثل منح شهادة المطابقة وبناءا على المؤشر السابق رقم **(84)** نجد أن من بين الذين خضع مسكنهم للمعاينة والمطابقة **(45.6%)** حسب المؤشر رقم (84) تم فقط منح شهادة المطابقة لـ **(20%)** منهم وهم **(32** مبحوثا) لم يتحصلو عليها وعندها ما كان من السلطات إلا توجيه إنذارات وتذكير بالعقوبات اللازمة والهدم وإعادة البناء وفق تصاميم لجنة البناء وذلك بنسبة **53.48%** مما يعني أن هناك مخالفات تمت من طرف السكان لا يمكن تجاوزها والهدم وإعادة البناء يعني التقيد بالمقاييس القانونية والعمرانية التي ينص عليها قانون العمران من جهة وحماية التراث العمراني من جهة أخرى مما يدل على حرص لجنة المطابقة على الصرامة في تطبيق قانون العمران من خلال الرقابة البعدية وشهادة المطابقة كأحد آلياتها.

أما المؤشر رقم **(86)** والذي له علاقة وطيدة بسابقه المؤشر رقم **(85)** نجد أن من بين الذين تم رفض منحهم شهادة المطابقة وأصدر في حقهم الإنذارات والهدم وإعادة البناء معا نجد أن **20.8%** منهم لم يلتزموا بالقرار الصادر في حقهم وأعادوا مخالفة البناء أكثر من مرتين وذلك بنسبة **73.07%** مما يعني أن هناك غياب للصرامة في تطبيق الرقابة والجزاءات على المخالفات المقامة على التراث العمراني من ناحية تدخلات البناء العشوائية والتي تتماشى مع رغبات السكان اللاعقلانية و غالبا هي تمس فئة السكان الذين ليس لهم رغبة في البقاء والمغادرة وتهمهم فقط احتياجاتهم الآنية تخدمهم آنيا ولا تهمهم العواقب فيما بعد.

أما الجدول رقم **(87)** وهو مؤشر يمثل مدى قيام المبحوثين بتدخلات هدم في المسكن حيث أقر **86.4%** منهم بالإيجاب وذلك بغرض زيادة استعمالات المسكن بنسبة **53.33%** أي من أجل التوسعة أو تخصيص وظيفة معينة،... حيث يرون أن المسكن لم يعد قادرا إما على استيعاب الأشخاص أو الوظائف أو كليهما فتدخلاتهم للهدم تكون على هذا الأساس.

أما المؤشر رقم **(88)** والذي يمثل المبحوثين الذين تقدموا بطلب لرخصة الهدم للسلطات وقد مثلوا نسبة **49.6%** أي بالمقارنة مع المؤشر السابق رقم **(87)** نجد أن قرابة النصف لم يقوموا بالإجراء القانوني المنصوص عليه في قانون العمران أو بالوزارة في قانون حماية التراث العمراني حيث نجد أن نسبتهم **49.6%** فقط تقدموا بطلب رخصة للهدم وذلك لتوفر الشروط القانونية لذلك كعقد الملكية أو الحيازة أو الوكالة أي البقية لا تتوفر فيهم الشروط القانونية لذلك وهذا لا يعني أن المبحوثين ليس لديهم رغبة في الالتزام بالقوانين سواءا منها الملاك أو المستأجرين لكن توجد عوائق كثيرة قانونية مثل: الإجراءات الإدارية، المنازعات بين الورثة غموض الملكية (عقود عرفية،...) التي تقف حاجزا دون القيام بذلك وهذا ما يؤدي إلى تشريع حالة تدهور المساكن وفقدان الكثير من التراث العمراني وسط مد وجزر بين ما ينتظره السكان وتطلعاتهم والمقتضيات القانونية والتشريعية الرامية إلى حماية العمران عموما والتاريخي خصوصا.

أما المؤشر رقم **(89)** الذي يمثل المبحوثين الذين تمكنوا من الحصول على رخصة للهدم وفق المواصفات القانونية وبالرجوع إلى المؤشر السابق رقم **(88)** نجد من بين **49.6%** من المتقدمين بطلب لرخصة الهدم منهم فقط **16.8%** استفادوا من الحصول عليها وذلك لاستفاء هم الشروط اللازمة لذلك

لتكوين الملف من توفر عقد ملكية، شهادة حيازة، وكالة،.. وهذا من الناحية الإدارية أي تكوين الملف من جاب الإداري أما التقني فضرورة توفر ملائمة وتوافق التدخلات المقترحة للهدم مع مخططات العمران حسب ما ينص عليه شروط رخصة الهدم وبعد الدراسة تم قبول ملفاتهم على هذا الأساس يعني أن البقية لم تتوفر فيهم هذه الشروط سواءا من الناحية الإدارية أو التقنية أو كليهما وقد مثلوا نسبة **32.8%** منهم **43.90%** تراجعوا عن الهدم يعني أنهم استجابوا لتحذير مراقبي ومعايني العمران وتنبهوا إلى العواقب الناجمة عن الهدم سواءا على الصعيد القانوني أو العمراني أو البيئي أو الاجتماعي،... وهذا يرجع إلى وعيهم وأحيانا إلى خوفهم من الدخول في متاهات قانونية مع السلطات.

أما فيما يتعلق بالجدول رقم **(90)** والذي يمثل الإجراءات القانونية التي تتخذها السلطات في حال مواصلة الهدم نجد أن **7.2%** من المبحوثين أقروا بأن السلطات تقوم بتوجيه إنذارات كتابية وشفاهية وغرامة مالية والأمر بإرجاع الحال على ما كان عليه أي أن هناك مبحوثين ممن صدرت في حقهم كل هذه القرارات القانونية أو تطبق عليهم وهذا دليل على عدم امتثالهم لتحذير السلطات واستمرارهم في تدخلات للهدم عشوائية ولذلك في كل مرة يتدرج المسئولون في العقوبات إلى غاية المر بإرجاع الحال إلى ما كان عليه عندما يبلغ التدخل إلحاق ضرر كبير بالمسكن إنشائيا، اجتماعيا، ثقافيا،وبيئيا،... ما يعني أن هناك احترام للعقوبات وهيارشيتها من طرف السلطات وتوافقها وتماشيها مع المخالفات العمرانية هذا من جهة ومن جهة أخرى والرقابة المستمرة على الحالات التي شهدت مواصلة للهدم.

أما بالرجوع إلى الجدول **(91)** نجد أن المبحوثين الذين اقروا بمعاودة الهدم العشوائي أكثر من مرتين وهم من مجموع الذين واصلوا الهدم وواصلوا الهدم ثم تراجعوا عنه أي **(24** مبحوثا**)** حسب نتائج المؤشر رقم **(89)** نجد أن نسبة **19.2%** منهم من واصل الهدم أكثر من مرتين وذلك بنسبة **10.4%** وبالرجوع إلى المؤشر رقم **(90)** والذي يمثل العقوبات المتسلطة في حال معاودة الهدم نجد أنها لم تستطع أن تردع مواصلة الهدم وأدت إلى معاودة الهدم مرات عديدة فيما بعد وهذا يدل على أن هناك ضعف في صرامة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون التعمير أو قانون حماية التراث العمراني والتي تؤدي إلى ارتفاع حالات الهدم العشوائي من قبل السكان واقتدائهم بالذين لم يلقوا العقاب اللازم لذلك.

أما فيما يتعلق بالمؤشر رقم **(92)** والذي يمثل مؤشر تلقي الأمر بالإخلاء نجد أن **52%** من المبحوثين تلقوا أمر بالإخلاء وكان ذلك نتيجة كون مساكنهم آيلة للسقوط ومصنفة في الخانة الحمراء

شديدة التدهور وذلك بنسبة **61.53%** مما يعني أن هناك معاينات مستمرة من طرف السلطات لتتبع وضع التدهور وتشخيص الوضع القائم وتقدي ما سوف يؤول إليه الوضع الإنشائي للمسكن وعليه يعتبر استصدار أمر بالإخلاء من الإجراءات القانونية التي نص عليها قانون العمران في حق البنايات الآيلة للسقوط والمهددة بالانهيار وذلك تجنبا للوقوع في خسائر بشرية ويخضع العمران التراثي لنفس الإجراءات وخاصة أنه يعاني في قسم كبير من عمرانه من درجة كبيرة للتدهور في إطار تطبيق سياسة الحفاظ الحضرية على القصبة تم انتهاج أسلوب الإخلاء العمراني وخاصة النسيج التقليدي المتدهور الذي لم يعد صالحا للسكن لأنه مهددا لحياة السكان بناءا على تشخيص علمي وتقني وفني للمساكن من طرف المختصين.

أما بالرجوع إلى الجدول رقم **(93)** وهو مؤشر له ارتباط بالمؤشر رقم **(92)** نجد أن من ضمن الذين تلقوا أمرا بالإخلاء منهم **49.6%** لم يمتثلوا لأمر الإخلاء ولقد كان رد فعل السلطات حينها أنها قامت بتقديم الإنذارات والترحيل والطرد الإجباري معا وذلك بنسبة **56.45%** مما يعني أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين تقريبا الكلية لم تنفع معهم التنبيهات والإنذارات المبكرة وإنما الترحيل والطرد الإجباري وخاصة للمقيمين بطريقة غير قانونية ومستحوذين على ملكية الغير سواءا (ملك البلدية، الدولة، أشخاص خواص) المصرين على الحصول على مسكن من السلطات.

وبالرجوع إلى الجدول رقم **(94)** وهو مؤشر يمثل الرجوع بعد الطرد الإجباري وهو متعلق حسب المؤشر السابق **(93)** بالمبحوثين الذين غادروا مساكنهم الأولى الآيلة للسقوط سواءا بالامتثال **(2.4%**) أو بالطرد والترحيل إجباري **(1.6%)** أو بكلتا الأسلوبين معا وذلك بنسبة **28%** أي في مجملهم 40 مبحوثا مثلوا نسبة **32%** منهم وحسب نتائج المؤشر رقم **(94) 22.4%** رجعوا بعد المغادرة سواءا بالامتثال الطوعي أو الطرد الإجباري مما يعني وأنه على الرغم من انتهاج السلطات عدة أساليب وأجهزة للرقابة إلا أن هناك تسجيل لحالات كثيرة من معاودة شغل المساكن من جديد سواءا المطرودون منها سابقا أو انتقالهم إلى مساكن أخرى فارغة أو أنقاض،... وازدياد عدد المستحوذين وواضعي اليد بالقوة خاصة على ملكية الخواص أما ملكية الدولة فغالبا ما تقوم بتسييجها وتشميعها وتكثيف الحراسة عليها فهذا لا يعني أنها تنتهج ذلك مع المباني السكنية لكن بأقل حزم وجدية حيث يجد الفوضويون فرصهم في ذلك مع قلة رقابة شرطة العمران ورقابة السكان ذاتهم وتسييج الأراضي الفارغة بعد الانهيارات والأنقاض وكذا تشميع المساكن الفارغة والمهجورة من سكانها وتعد هذه الأساليب غير كافية في غياب الرقابة

المستمرة والصرامة في تطبيق الجزاءات مما يعرقل من السير الحسن لأشغال الترميم وتحقيق الأهداف المأمولة.

أما بالرجوع إلى المؤشر رقم **(95)** نجد أن **67.2%** من المبحوثين أقروا بأن هناك تحسيس وتوعية بالقوانين والتشريعات العمرانية والهادفة إلى حماية التراث العمراني والثقافي في القصبة وذلك بشرح مختلف القوانين والعقوبات والجزاءات والمخالفات وأنواعها وطرق التدخل القانوني على المسكن أي إجراءات الترميم (البناء) والهدم والهيئات المشرفة على ذلك،... وغالبا وحسب آراء المبحوثين ما تقوم بها مديرية الثقافة وذلك بنسبة **51.19%** أي عن طريق الوحدتين الإداريتين **OGEBC** و **ANSS** من خلال عملهم الميداني أو من خلال الاستقبال الإداري وفتح الأبواب أمام المواطن وأمام انشغالاتهم وتساؤلاتهم،...مع أن هذا ليس من اختصاصهما الإداري لكن من باب ضمان مبدأ المشاركة بين مختلف الفاعلين، ولإنجاح المشروع الذي هو تحت وصاية وزارة الثقافة لحد الساعة.

أما المؤشر رقم **(96)** نجده يمثل مجموعة من الاقتراحات التي أبداها المبحوثين لإنقاص حدة التجاوزات الغير قانونية على التراث العمراني للحي عموما فنجد أن نسبة **54.4%** منهم أقروا بضرورة التحسيس وتبسيط الإجراءات والقوانين ومعنى ذلك جعل عمليات التحسيس في متناول كافة الأفراد باختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية والمادية،... يعنس محاولة مجالات للتحسيس بلغة بسيطة في متناول الأفراد وعبر كافة القطاعات والأجهزة وكذا محاولة إيجاد حلول للمعاملات الإدارية والوثائق بنظام رقمنة موحد مع قطاعات أخرى إضافة إلى مراعاة عامل الوقت في الإجراءات لأن حالة تداعي التدهور لا تنتظر الإجراءات القانونية وإنما تستوجب التدخل الاستعجالي الذي يضمن عيشها أطول مدة ممكنة.

إذن وبعد قراءة لمختلف المؤشرات المندرجة تحت الفرضية الخامسة وهي السوسيوتشريعية التي مفادها: "**يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو- التشريعي**". حيث أثبتت الدراسة الميدانية واختبار مؤشرات الفرضية إيمبريقيا أن الفرضية تحققت في مجمل مؤشراتها و يمكن تعميمها نظرا لحضور و تحقق بعض المؤشرات المسطرة في بداية البحث والمتعلقة بالبعد السوسيو-تشريعي لسياسة الحفاظ على التراث العمراني للقصبة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

VII. نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الفصل الأول وهو الإطار المفاهيمي للدراسة نجد ضمنا ضمنه دراسات وتراث نظري تم الاعتماد عليه كخلفية نظرية ومنهجية طوال مراحل إعداد هذا البحث العلمي وسوف نتعرض فيما يلي لما تم التوصل إليه من خلال الدراسة وعلى ضوء هذه الدراسات السابقة ففيما يخص:

الدراسة الأولى: وهي دراسة لعبد الجليل الضاري والذي تناول الاعتبارات التخطيطية و التصميمية للمدن التاريخية العربية القديمة ومدينة كربلاء نموذجا وقد كانت إشكالية متمحورة حول الواقع التخطيطي للمدينة القديمة في ظل التغيرات الحاضرة وكانت الفرضية متحورة حول مسألة الحفاظ وإمكانية إعادة الاعتبار إلى حالة التحديث العمراني مع المحافظة على البيئة العمرانية للمدينة القديمة كربلاء وقد تم التوصل إلى كون التصميم والتخطيط في المدينة القديمة كان قائما على معطيات تاريخية واجتماعية ودينية،... والمركز التاريخي لكربلاء بدأ يفقد خصوصيته الحضرية نتيجة الاقتباس الغربي من جهة وعدم الصيانة والإهمال من جهة أخرى.

وما يمكن قوله أن هناك اتفاق كبير مع هذه الدراسة وبحثنا العلمي خاصة على الصعيد العمراني حيث الفرضية التي اعتمدناها هي مدى نجاح سياسة الحفاظ الحضري في استرجاع القصبة وإعادتها كمركز تاريخي واجتماعي،... لضمان ديمومتها وهو ما تم التوصل إلى كون هناك مازالت ما زالت تعترض هذه السياسة وتحيدها الكثير من العراقيل الاجتماعية، والعمرانية والتشريعية،...

الدراسة الثانية: وهي بعنوان الدراسات البيئية لتطوير المناطق التراثية لطارق غازي حيث تناولت تراث مدن حضرموت (تريم و شيام وقد تمحورت الإشكالية حول مدى نجاعة التدخلات على البيئة التراثية من أجل التشميس، مواد البناء، الرطوبة،... على ضوء الإمكانيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المدن ولقد تم التوصل إلى استحداث وظائف تقوي الإحساس بها واستخدام المباني المميزة فيها وتهيئة البيئة المحيطة بالعصر المعماري والتاريخي بالزهور والطرقات، يحقق البيئة الجيدة والمريحة في تلك المناطق الحارة ويعطي صفة الانتماء لهذه المدن تصبح مصدر فخر لأهلها وكذا تهيئة البيئة لتصريف المياه وعلاج التهوية والحماية من أشعة الشمس يتبع على السياحة والزوار. وهو ما تم التوصل إليه في نتائج الفرضية السوسيوبيئية حيث لا تزال العديد من المشاكل البيئية المطروحة في حي القصبة منها

مشكل تصريف المياه والرطوبة، والتلوث،.. والتي تحول دون تحقيق التنمية المرجوة وهو ما يعني تهور في تطبيق المنظور البيئي والاجتماعي لضمان الحفاظ عليها.

الدراسة الثالثة: لعمر حازم ضروفة بعنوان سياسات التحديد الحضري وفق مناهج الاستدامة الموصل نموذجا حيث تناول إشكالية مفادها ما علاقة سياسة التجديد الحضري بمناهج الاستدامة مع ربطها بواقع مدينة الموصل وقد توصل إلى كون معالجة إشكالية التعامل مع البؤر التقليدية ضمن خطة إعادة التأهيل يؤدي إلى نجاح تقييم واقع الحال وتمثل المرحلة الأولى من مراحل السعي نحو تحقيق الهدف وهو الارتقاء على جميع المستويات وتحديد مواطن الخلل وضرورة الرفع من الحس التراثي وضرورة التواصل مع التشريعات والأعراف وشراكة كافة الفاعلين وإعادة صياغة المرتكزات الفكرية بما يتماشى مع روح العصر وهذا ما يتشابه كثيرا مع ما تم التوصل إليه على مستوى نتائج بحثنا سواءا على المستوى السوسيوعمراني حيث تشخيص مكانة التدهور والخلل وتوظيف أساليب المعالجة اللازمة ورصد مشكلة مبدئية بين الأطراف ومراعاة الخوصصة التشريعية للقصبة (ملكيات، عقود عرفية،...) والرقابة على عمرانها لضمان ديمومتها.

الدراسة الرابعة: لمازن سمان الموسومة بالاستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية حلب القديمة نموذجا وانطلق من إشكالية مفادها: إلى أي حد يمكن تطبيق نظرية الاستثمار السياحي في المدن القديمة وما تأثير ذلك؟ عن طريق دراسة تحليلية للقوانين ومنهج وصفي لتقصي الحقائق وتتبعها أي بتتبع المشاريع السياحية المطبقة في إطار مشروع الإحياء وانعكاسها الإيجابي والسلبي على البيئة العمرانية في حلب القديمة ومقارنتها بتجارب أخرى عالمية والعربية والمحلية بالاعتماد على المنهج المقارن وخلصت الدراسة إلى اقتراح خطة لتطوير سياسة الاستثمار السياحي والتنبؤ بما سوف تؤول إليه الظاهرة وهي نتائج تتفق مع النتائج المتوصل إليها في بحثنا وتخص خاصة نتائج الفرضية السوسيو–اقتصادية أين تم التوصل أن هناك بوادر إيجابية لتطبق سياسة الحفاظ الحضري على القصبة على الصعيد الاقتصادي وذلك بإحياء الحرف التقليدية وترميم الورش، التحسيس، المشاركة،...من الأساليب التي أعطت مؤشرات إيجابية مبدئيا للنهوض باقتصاد في القصبة وتحسين إطار العيش لدى السكان.

الدراسة الخامسة: لعصام الدين محروس بعنوان: التنمية المستدامة لمراكز المدن التاريخية القديمة في ظل تحديات النمو العمراني الحديث أسيوط القديم –نموذجا– وقد انطلقت إشكالية الدراسة من اعتبار عملية الارتقاء والحفاظ على المناطق القديمة والتراثية غير كافي لعدم تدهورها ومواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية،... وذلك برصد مختلف مظاهر التدهور في هذا المركز القديم ولقد تم التوصل إلى إعادة الاعتبار للهوية التراثية للمنطقة بإيجاد حلول للزحام المروري، السرعة في مشاريع التدخل، تنظيم حركة المشاة داخل الأسواق التراثية،التوعية،... وهو ما تم التوصل إليه في نتائج الفرضيات العمرانية والبيئية والاقتصادية حيث تم رصد قصور من ناحية وتيرة وسرعة التدخلات العمرانية لإنقاذ القصبة ومشكل الزحام وتداخل الحركة الميكانيكية داخل الحي وبالمحاذاة لمحاور النشاط التجاري والذي يتطلب رؤية أكثر جدية لأساليب الحفاظ من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخاصة ظهور وتفاقم مشكل التدفق الفوضوي للحي والبناء الفوضوي والقطاع الرسمي ومختلف مظاهر الفقر.

الدراسة السادسة: لسلامة العساسفة بعنوان: التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل مراكز المدن حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن ولقد تمحورت الإشكالية في عجز المركز القديم للكرك في استيعاب متطلبات الحياة العصرية للسكان ومشاكل البيئة وحركة المركبات،... والإشكالية تبحث في إمكانية جعلها مواكبة للتغيرات مع محافظتها على هويتها وخلص البحث إلى وجود المعيقات والمتمثلة في نظام المركزية وغياب أسلوب التخطيط وعشوائية الاستعمالات وعامل الهجرة وهي نتائج مشابهة لما تم التوصل إليه حيث تم رصد سوء تخطيط متكامل على مستوى شبكة الطرق وحركة المشاة والفضاءات العمومية، زيادة الهجرة والتدفق العشوائي للسكان و التدهور البيئي نتيجة الاستعمال العشوائي للمجال.

الدراسة السابعة: لسمير الوتار بعنوان: استراتيجيات حماية التراث العمراني في المملكة العربية السعودية وتمركزت الإشكالية حول إمكانية وجود استراتيجيات وإجراءات وخطوات لتعزيز حماية التراث العمراني في المملكة وكيف يتم تطبيق هذه الإستراتيجية وما هي الانجازات المحققة لحد الساعة على ضوء هذه الإستراتيجية؟، وكانت الفرضية إجابة مؤقتة تحمل كون المملكة تزخر بالكثير من المواد التراثية يجب الحفاظ عليها وصونها وتطبيق استراتيجيات عالمية ومحلية في هذا الصدد وهو ما يتوافق مع فرضيتها المركزية للدراسة أما فيما يخص النتائج فلقد تم التوصل إلى كون هناك إرادة ومبادرة حقيقية لحماية التراث بالمملكة رغم التأخر في انطلاقها ويوجد كم هائل من المواقع بانتظار حمايتها وتطويرها

ولتظهر النتائج وآثارها على الواقع وهو ما يتوافق مع نتائج دراستنا حيث تم رصد في الميدان إرادة ورغبة وسعي للتطوير و الحفاظ على التراث العمراني والثقافي للقصبة وأن تولي وزارة الثقافة المشروع واستصدار المخطط الدائم للحفظ وكذا قانون **98/04** الراسي لحماية التراث العمراني والثقافي لهو دليل صريح على البداية الفعلية والجدية ولكن تبقى النتائج غير مثمرة تماما كما هو مرجو ومأمول منها في أرض الواقع باعتبار مشروع الحفاظ ورغم مرور مدة ليست بالهينة على استئنافه غير أنه يمكن اعتباره في مرحلة تأسيسية وتشخيصية.

الدراسة الثامنة: للبنى عجعج بعنوان: تخطيط وتنمية السياحة التراثية في محافظة نابلس وقد تمحورت الإشكالية حول إمكانية اتخاذ السياحة كأحد مرتكزات الاقتصاد الوطني وعن مدى جودة الخدمات وتأثير الأحوال السياسية على ذلك وما وضع المناطق التراثية وهل يلقى العناية اللازمة؟ وقد توصلت إلى نتائج مفادها السياحة في نابلس تعاني نقصا شديدا وهي بالحاجة إلى رعاية وترميم وتوعية مجتمعية للمحافظة عليها وهو ما اتفق مع نتائج دراستنا وخاصة مستوى نتائج الفرضية السوسيواقتصادية حيث تبين أن هناك ضرورة لترميم الورش الحرفية وتشجيع ونشر الوعي لإعادة إحيائها من جديد كمصدر لصناعة السياحة.

الدراسة التاسعة: بعنوان تحت سياسة إعادة تأهيل المباني السكنية في مراكز المدن الفلسطينية (حالة نابلس) وقد ركزت الإشكالية على الإهمال وعدم الاستغلال الأمثل أدى إلى تدهور المباني السكنية التراثية مع الحفاظ على الإرث الحضاري والمعماري لها وقد تمحور السؤال الرئيسي حول إلى أي مدى يمكن للمساكن مواكبة الحياة العصرية دون الإقلال بقيمتها المعمارية والتراثية وسياسة إعادة التأهيل كمدخل لتجسيد ذلك؟، وأما الفرضية فصممت كاحتمال لقبول هذه المباني التقليدية لمتطلبات التصميم والتخطيط الحديث بحيث تبقى تنبض بالحياة أما الفرضيات الفرعية فقسمن إلى تمكين تأهيل القصور للوظيفة العامة من شأنه يحافظ عليها.

إعادة تأهيل البيوت الكبيرة وتجزئتها لأكثر من وحدة سكنية دون الإضرار بها أما الأحواش والبيوت المفردة يجب الإبقاء على تكوينها وعدم المساس بها.

أما النتائج المتوصلة إليها فهي تخص القصور فالسكان غير قادرين ماديا على تحمل أعباء الترميم وإيجاد حلول للرطوبة وشرب مياه المجاري والنفايات وانعدام الخصوصية وإزالة الإضافات المشوهة للمنظر البصري والجمالي للمسكن والسماح بتعديلات التي لا تمس بخصوصية المسكن وتوفير الخدمات الضرورية المواكبة للحياة العصرية وهو ما يتماشى تماما مع ما توصلنا غليه من نتائج على مستوى الفرضية السوسيوثقافية أين هناك أعمال ترميم وحفاظ للمعالم الأثرية ذات البعد الثقافي وترميم للمساكن والوحدات السكنية وتدعيمها لتجنب انهيارها والبيوت المهجورة والمنهارة.

الدراسة العاشرة: لسفيان سالمي بعنوان: التراث الحضري والمعماري في الجزائر المدينة القديمة بعنابة –نموذجا– وانطلق من جملة من التساؤلات مفادها هل يمكن إعادة إحياء التراث العمراني والمعماري لمدينة عنابة وهل يمكن تحسين إطار العيش لساكنيها وهل هي قادرة على الاستمرارية ضمن المجال المتروبولي؟ وهل للسكان صورة إيجابية والفاعلون؟

ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها يمكن إعادة الاعتبار للمدينة التاريخية بفضل سياسة التجديد و المحافظة وهناك تمثلات وصورة من التحسين لدى السكان والفاعلون وضرورة توفر الشراكة وإدراجها ضمن السياسة العامة للمدنية وبالمقارنة مع نتائج فرضيات دراستنا نجد أنها متوافقة إلى حد كبير بحيث أثبتت الدراسة وعلى مستوى الفرضية السوسيوثقافية أن هناك تطبيق لسياسة الترميم سواءا على مستوى المساكن أو المعالم،... ولا يزال السكان يعتزون بانتمائهم للقصبة وبروز ووعي وحس تراثي وأثبتت الدراسة أن التدخلات التقنية تكون وفق المخططات العمرانية العامة للمدينة.

الدراسة الحادية عشر: لوداش الضاوية بعنوان: القصبة بين الهوية الحضرية والواقع المعاش وقد تمحورت الإشكالية حول مدى محافظة القصبة على هويتها الحضارية والشفافية في ظل التهري والتدهور الذي تشهده أنا فرضياتها فقد تمحورت حول الأقلية من السكان الأصليون قد يساهمون في الحفاظ على التراث العمراني والثقافي لها والفئات الفقيرة تساهم في تدهورها والنسيج العمراني المتدهور قد يساهم في اندثار الكثير من الممارسات الاجتماعية وقد تمت التوصل إلى النتائج كون هناك اندثار لمعالم الهوية الثقافية للقصبة نتيجة هجرة ساكنيها الأصليين واقتحام فئات فقيرة لها خلف لا تجانس ثقافي واجتماعي، غياب دور الجمعيات واللاعدالة الاجتماعية والمجالية وهو ما يتفق مع ما تم التوصل إليه في نتائج دراستنا حيث خاصة على مستوى الفرضية السوسيو–ثقافية حيث نجد أن هناك ممارسة للأفراح

بطريقة مختلطة على حساب القصباجية الأصلية وأيضا عدم الاهتمام بالانخراط بالجمعيات نظرا لأنهم ليسوا سكانها الأصليون الاكتظاظ ولا ينخرطون في النشاط الجمعوي وليسوا متصفين بالانتماء للحي، ولهم تمثلات سيئة حوله.

الدراسة الثانية عشر: إعداد زكري قشار بعنوان: إعادة إنتاج النمط العمراني القديم والعلاقات الاجتماعية التقليدية قصر تافيلات بغرداية نموذجا وقد تمركزت الإشكالية حول إمكانية استعادة هذا النمط التقليدي لإنتاج العلاقات الاجتماعية التقليدية؟ ولقد توصلت الدراسة إلى كون التجربة حافظت على علاقات الجيرة وشجعتها والتضامن وروح الجماعة وهو ما يتماشى مع ما تم التوصل إليه على مستوى الفرضية السوسيوعمرانية حيث يمثل استعادة النمط للعصر القديم بمثابة سياسة إحياء وحفاظ شأنها بشأن المحافظة على النمط التقليدي القائم في القصبة حيث يلاحظ أن مبادرات الترميم وأشغال الصيانة المقامة لحد الساعة استطاعت أن تحسس بأهمية المحافظة على التراث العمراني والثقافي وخاصة لدى ساكنيها القدامى.

الدراسة الثالثة عشر: لسليماني جميلة بعنوان: علاقة الفضاء المنزلي بالصحة النفسية لدى سكان أحياء القصبة بالجزائر العاصمة ولقد ركزت الإشكالية حول مدى وجود علاقة بين الصحة النفسية للسكان وحالة حي القصبة من حيث الجنس، الوضعية المهنية، الحالة المدنية ولقد توصلت الدراسة إلى كون الأفراد يعانون من سوء توافق واضطراب في السلوك ولديهم مشكلات معقدة وأعلى نسبة تنتمي إلى فضاء منزلي غير لائق وهناك علاقة بين أبعاد الفضاء المنزلي والصحة النفسية بين عدد الغرف، المساحة، التجهيزات في المسكن، وهو ما توافق مع ما تم التوصل إليه في نتائج الفرضية السوسيوثقافية والعمرانية والبيئية أين أصبح للسكان تمثلات سيئة على الحي ولا يحبون الانتماء له والرغبة في المغادرة خاصة مع ارتفاع عدد المساكن الشديدة التدهور.

الدراسة الرابعة عشر: إعداد بشار راضية بعنوان: الجمعيات الثقافية من أجل الحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة ولقد تمحورت الدراسة حول إلى أي مدى شكل وعي الجمعيات الثقافية وساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية للقصبة وقد كانت الفرضية تتمحور حول أن: تصورات المنخرطين ترتبط باختيار الجمعية ومواقفهم إزاء وضعيتها ومكانتهم الاجتماعية ونشاطهم داخل الجمعية ولقد توصلت إلى كون الجمعيات واعية لواقع القصبة و تنقصها حرية أكثر وإصغاء أكثر ومراقبة ووعي السكان وهو ما

يتوافق مع نتائج الفرضية السوسي–وثقافية حيث توصلنا إلى أن المبحوثين القدماء أكثر انتماءا للجمعيات و يساهم معارفهم في إثراء انتماءهم الجمعوي للتحسيس بقضية القصبة ورفع نظرة الاعتزاز لديهم وهم غالبا من الميسوري الحال والمتقاعدين والذين يتمتعون بمستوى تعليمي.

VIII. نتائج الدراسة على ضوء بعدها النظري:

بالرجوع إلى الفصل الأول والمعنون بالإطار المفاهيمي للدراسة تم تبني المدخل التكاملي للدراسة كمحاولة علمية ومنهجية لتأطير وتنميط هذا البحث ويعني المدخل التكاملي أو "المقاربة النسقية" كما يطلق عليها (**L'Approche systémique**) حيث وجدت أنه من الضروري ولفهم حقيقة وجدلية مكانة المدينة التاريخية –القصبة– ضمن المجال الميتروبولي وما يحمله من تصورات حول مفهوم الاستدامة أنه لا بد من دراسة القصبة على أنها مجموعة معقدة من العناصر فيما بينها ومنظمة حول هدف أي كنسق عام معقد أين الكل يؤثر على الكل حيث لو رجعنا إلى سياقها التاريخي نجد أن ظروف نشأتها كانت عن طريق مواصفات مناخية وطبيعية، أمنية،... وكانت من إنشاء جماهيري شعبي ونخبوي أي أسستها خصوصية الحياة الاجتماعية وبحكم واعي من طرف نخبة من المجتمع كالقاضي، رايس البحر، السلطان،...فاكتسب بذلك الخصوصية الاجتماعية والثقافية،... على غرار بقية المدن العربية الإسلامية التقليدية وانتهجت بذلك أسلوب للحياة متميز وفريد وفي ظل محاولة استرجاع والحفاظ على هذه الخصوصية وإعادة إحيائها وسط تغيرات حضرية واجتماعية،... ليس بالأمر الهين والسهل خاصة عند اعتماد التنمية المستدامة كمدخل للحفاظ عليها وكهدف منشود فاعتبار القصبة كنسق هي خاصية غاية في الأهمية حيث تم اعتماد هذه دراسة هذه الأخيرة ككل متكامل وذلك لمدى حساسية مركباتها ومستعمليها مما قادنا إلى دراسة التأثيرات المعقدة والمتبادلة من حيث التطور التاريخي والتقني والقوانين والتنظيم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي وكذا السلطة السياسية والمرجعية الثقافية حيث تم التوصل إلى كون اعتبار القصبة كنسق له إيجابيات على الدراسة على المستوى الوصفي والتشخيصي والتحليلي وذلك على مستوى استخدام المنهج الكمي والكيفي معا أثناء دراسة الأبعاد المختلفة للدراسة (اجتماعي، وبيئي، اقتصادي، عمراني وتشريعي) مرورا بمختلف العمليات الفكرية والمنطقية من استدلال، استنتاج، استنباط إلى غاية الوصول إلى الاستقراء لأن واقعها أثبت أنها في ديناميكية مستمرة للعناصر المركبة لها

وللعلاقات المتبادلة فيما بينها أين تم رصد ذلك على مستوى استهلاك المجال وتقسيماته، التمثلات والتصورات،...

ولكي تنجح هذه المقاربة في إيصال البحث إلى مبتغاه وهو تحقيق التنمية المستدامة بالقصبة بواسطة وذلك بتطبيق سياسة الحفاظ عليها اجتماعيا، وبيئيا، وعمرانيا، اقتصاديا وتشريعيا والتي في الحقيقة تتطلب أساليب وإجراءات صياغة للسياسات التخطيطية الإجرائية والتي تتماشى مع خصوصية المدينة التاريخية ولا يبقى ينظر إليها من جانب مختلف التجارب التنظيرية والعملية لبلدان أخرى أي لا بد أن تكتسي سياسة للتدخل والحفاظ من عمق خصوصيتها وبناءا على مؤهلاتها ومعطياتها الواقعية حيث هذه تعتبر كمحاولة **لتبيئة** مختلف النظريات الغربية في الحفاظ على الموروث العمراني والثقافي للمدن التقليدية وحتى للمقارنة النسقية الغربية ولمختلف محتويات المخزون التنظيري للتخطيط الحضري عموما والتي تحتاج حتما إلى إدخال بعض التعديلات والتحويرات عليها لتتلاءم و تتكيف مع الواقع الجديد لأن هذه المحاولات في تبيئة النظريات الغربية تشكل في حد ذاتها إثراء لنظريات السياسات التخطيطية واستكمالا لجزء كبير من النقص الذي تعانيه النظرية المصاغة في القوالب الغربية.

رابعا/ المعالجة الإحصائية و إختبار الفرضيات بإستخدام كاي مربع للإستقلالية:

I. قياس صدق وثبات أداء الدراسة بإستخدام ألفا كرونباخ:

لقد تم في الفصل السابع عرض كيفية التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة وذلك عن طريق المحكمين ولقد بينا النسب المتحصل عليها والتي إنطلاقا منها تم الحكم على الصدق الظاهري **(الخارجي)** للإستمارة الميدانية **(الإستبيانية)** الموجهة لسكان القصبة.

أما فيما يتعلق بالحكم على درجة الإتساق الباطني أو الصدق**(الداخلي)** و ثبات أداة الدراسة فلقد تم إستخدام معامل **(ألفاكرونباخ)** لتحقق من ذلك وبعد حسابه بواسطة مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية تم التوصل إلى مايلي: **جدول رقم(1):** درجة الإتساق الباطني

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	125	100,0
	Excluded[a]	0,0	0,0
	Total	125	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,526	472

ولقد تبين أن معامل **ألفا كرونباخ** الإجمالي ولكل محاور الدراسة **(الأداة)** كانت النتيجة النهائية هي **0.52.**

وللحكم على صدق المحك يكفي أن نقوم بحساب الجذر التربيعي للقيمة فنتحصل على:

$$\sqrt{0.52} = 0.72$$

وعليه يمكن الحكم بأن أداة الدراسة صادقة وثابتة بدرجة عالية لأنها تفوق **0.60** حسب ما أتفق عليه عالميا وإحصائيا.

أما لو أردنا أن نحكم على درجة الثبات والإتساق البنائي فيكفي أن نحسب معامل ألفاكرونباخ لكل محور من محاور الإستمارة **(الأداة)** وعليه تكون النتائج وفق الآتي:

- **جدول رقم(02): الإتساق البنائي للمحور الثاني:.**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	125	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	125	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
, 564	153

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحور الثاني قدرت ب**0.56** وعليه فهو **صادق وثابت.**

- **جدول رقم(03): الإتساق البنائي للمحور الثالث:**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	125	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	125	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,523	283

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحور الثالث قدرت **ب0.52** وعليه فيمكن الحكم عليه أنه **صادق وثابت.**

- **جدول رقم(04): الإتساق البنائي للمحور الرابع:**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	125	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	125	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
, 620	368

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحور الرابع قدرت **ب0.62** وعليه فيمكن الحكم عليه أنه **صادق و ثابت.**

- **جدول رقم(05): الإتساق البنائي للمحور الخامس:.**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	125	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	125	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
, 831	472

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحور الخامس قدرت **ب0.83** وعليه فيمكن الحكم عليه أنه **صادق و ثابت.**

- **جدول رقم(06): الإتساق البنائي للمحور السادس:**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	125	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	125	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,599	276

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحور السادس قدرت **ب0.59** وعليه فيمكن الحكم عليه أنه صادق و ثابت.

أما لو أردنا التحقق من الإتساق البنائي بين المحاور نجد:

- **جدول رقم(07): اختبار الاتساق البنائي بين المحور الأول والثاني لأداة الدراسة:.**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,597	173

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحورين الأول و الثاني قدرت **ب0.59** وعليه فيمكن الحكم عليه أنه هناك **صدق و ثبات بنائي** بين محوري الأداة .

- **جدول رقم(08): اختبار الاتساق البنائي بين المحور الثالث والرابع لأداة الدراسة:**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,542	151

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحورين الثالث و الرابع قدرت **ب0.54** وعليه فيمكن الحكم عليه أنه هناك **صدق و ثبات بنائي** بين محوري الأداة.

- **جدول رقم(09): اختبار الاتساق البنائي المحور الخامس والسادس لأداة الدراسة:.**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,532	148

بالنظر إلى الجدول نجد أن قيمة **ألفا كرونباخ** للمحورين الخامس و السادس قدرت **ب0.53** وعليه فيمكن الحكم أنه **هناك صدق و ثبات بنائي** بين محوري الأداة..

II. إختبار الفرضيات بإستعمال كاي تربيع للإستقلالية:

إن من شروط استخدام معامل كاي مربع للاستقلالية لاختبار فرضيات الدراسة هو صياغة الفرضية الصفرية و الفرضية البديلة وعليه ولاختبار مؤشرات الفرضية الأولى تكون صياغة على الشكل التالي :

الفرضية الصفرية : لا توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05** = $\propto$ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو–ثقافي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية **0.05** = $\propto$ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الخضري على الصعيد السوسيو–ثقافي.

1.إختبار مؤشرات الفرضية الأولى السوسيو–ثقافية : لقد تم حساب مجموع كاي مربع لكافة مؤشرات الفرضية الأولى والتي مؤشراتها من **12–37** حسب ترتيبها في الإستمارة ثم بعد الحصول على مجموع كاي مربع للمحور ككل يتم مزاوجة مؤشر يدل على الفرضية من المحور ذاته ولقد تم إختيار المؤشر رقم **(34)** فكانت مخرجات الجدول كالآتي:

جدول رقم(10): إختبار مؤشرات الفرضية الأولى السوسيو–ثقافية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	44,848[a]	30	,040
Likelihood Ratio	56,047	30	,003
Linear-by-Linear Association	13,512	1	,000
N of Valid Cases	125		

a. 58 cells (93,5%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,33.

وبالر جوع إلى الجدول نجد أن قيمة كاي مربع المحسوبة (الفعلية) بلغت قيمتها **44.848** وبدرجة حرية **30** والقيمة الإحتمالية المحسوبة هي **0.040** أي أقل من مستوى المعنوية **0.05** ولو رجعنا إلى الجدول النظري لقيم كاي مربع الجدولية (**النظرية**) كانت قيمتها **43.77** وهي أقل من المحسوبة .

القرار الإحصائي: إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

2.إختبار مؤشرات الفرضية الثانية: السوسيو–إقتصادية

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة **0.05** = ∝ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيوإقتصادي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية **0.05** = ∝ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو–إقتصادي.

ولقد تم حساب مجموع كاي مربع لكافة مؤشرات الفرضية الثانية السوسيوإقتصادية والتي مؤشراتها من **38** إلى **53** حسب ورودها في الإستمارة وبعد الحصول على مجموع كاي مربع للمحور ككل تم مزاوجته مع مؤشر يدل على الفرضية من المحور ذاته ولقد تم إختيار المؤشر رقم **(52)** فكانت مخرجات الجدول كالآتي:

جدول رقم(11): إختبار مؤشرات الفرضية الثانية: السوسيو–إقتصادية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	43,037[a]	23	,007
Likelihood Ratio	18,127	23	,751
Linear-by-Linear Association	2,692	1	,101
N of Valid Cases	125		

a. 37 cells (77,1%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,03.

بالرجوع إلى الجدول نجد القيمة الإحتمالية المحسوبة هي **0.007** وهي أقل من المستوى المعنوية **0.05** = ∝ وكذلك نجد أن قيمة كاي مربع المحسوبة **(الفعلية)** = **43.037** وبالرجوع إلى الجدول النظري لقيم كاي مربع نجد أن القيمة المماثلة عن درجة حرية **23** ومستوى دلالة **0.05** يقابلها **35.17** وهي أقل من كاي مربع المحسوبة .

القرار الإحصائي: وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

3. إختبار مؤشرات الفرضية الثالثة: السوسيو–بيئية.

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05** = ∝ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على صعيد السوسيو–بيئي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05** = ∝ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو–بيئي.

وبحساب مجموع كاي مربع لكافة مؤشرات الفرضية الثالثة السوسيوبيئية والتي مؤشراتها من **54–67** حسب ورود ترتيبها في الإستمارة وبعد الحصول على مجموع كاي مربع للمحور ككل، ثم مزاوجته مع مؤشر يدل على الفرضية من المحور ذاته ولقد تم إختيار المؤشر رقم **(66)** فكانت مخرجات الجدول كالآتي:

جدول رقم(12): إختبار مؤشرات الفرضية الثالثة: السوسيو–بيئية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	30,950[a]	18	,029
Likelihood Ratio	19,085	18	,387
Linear-by-Linear Association	,466	1	,495
N of Valid Cases	125		

a. 29 cells (76,3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,06.

وبالرجوع إلى الجدول نجد أن القيمة الإحتمالية المحسوبة هي: **0.029** وهي أقل من مستوى معنوية **0.05** = ∝ وكذلك نجد أن قيمة كاي تربيع المحسوبة (الفعلية) تساوي **30.950** وبالرجوع إلى الجدول النظري لقيم كاي مربع نجد أن القيمة المقابلة عند درجة حرية **(18)** ومستوى معنوية **0.05** = ∝ يقابلها **28.87** وهي أقل من المحسوبة.

القرار الإحصائي: وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

4. إختبار مؤشرات الفرضية الرابعة: السوسيو–عمرانية

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو–عمراني.

الفرضية البديلة: توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو–عمراني.

ولقد تم حساب مجموع كاي مربع لكافة مؤشرات الفرضية الرابعة السوسيوعمرانية والتي مؤشراتها من **68–80** حسب ورود ترتيبها في الإستمارة وبعد الحصول على مجموع كاي مربع للمحور ككل ثم مزاوجته مع مؤشر يدل على الفرضية من المحور ذاته ولقد تم إختيار المؤشر رقم **(78)** فكانت مخرجات الجدول كالآتي:

جدول رقم(13): إختبار مؤشرات الفرضية الرابعة: السوسيوعمرانية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	38,688[a]	19	,005
Likelihood Ratio	47,949	19	,000
Linear-by-Linear Association	32,578	1	,000
N of Valid Cases	125		

a. 32 cells (80,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,48.

وبالرجوع إلى الجدول نجد أن القيمة الإحتمالية المحسوبة كانت **0.005** وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وقيمة كاي مربع المحسوبة والفعلية هي **38.688** وبالرجوع إلى الجدول النظري لقيم كاي مربع نجد: عند درجة حرية **(19)** ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$ أن قيمة كاي النظرية هي **30.14** وهي أقل من المحسوبة.

القرار الإحصائي: يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

5. إختبار مؤشرات الفرضية الخامسة: السوسيو–تشريعية

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على صعيد السوسيو–تشريعي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين التنمية المستدامة للقصبة وتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيو–تشريعي.

ولقد تم حساب مجموع كاي مربع لكافة مؤشرات الفرضية الخامسة السوسيو–عمرانية والتي مؤشراتها من **81–96** حسب ورود ترتيبها في الإستمارة وبعد الحصول على مجموع كاي مربع للمحور ككل ثم مزاوجته مع مؤشر يدل على الفرضية من المحور ذاته ولقد تم إختيار المؤشر رقم **(85)** فكانت مخرجات الجدول كالآتي:

جدول رقم(14): إختبار مؤشرات الفرضية الخامسة: السوسيو–تشريعية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	67,748[a]	23	,000
Likelihood Ratio	84,283	23	,000
Linear-by-Linear Association	59,718	1	,000
N of Valid Cases	125		

a. 41 cells (85,4%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,34.

وبالرجوع إلى الجدول نجد أن القيمة الإحتمالية المحسوبة كانت **0.000** وهي أقل من مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وأن قيمة كاي مربع المحسوبة هي: **67.748** وبالرجوع إلى الجدول النظري لقيم كاي مربع نجد أن عند درجة حرية **(23)** ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$ أن قيمة كاي مربع الجدولية **(النظرية)** قيمتها هي **35.17** وهي أقل من المحسوبة.

القرار الإحصائي: يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

خامسا/خاتمة:

يعتبر التراث الحضري نتاج للإبداع الفكري للمجتمعات الإنسانية عبر العصور الحضارية المختلفة فهو بذلك تحقيق للشخصية والهوية الحضارية لمدننا المعاصرة، ذلك لما له من قيمة قومية وتاريخية وفنية وما يشكله من مردود إيجابي مؤثر على خطط التنمية المستدامة بالمجتمعات العمرانية المعاصرة و بإعتبار أن أغلب المناطق والمعالم الأثرية تقع في محيط حيوي نابض وعمران قائم مما يوجد من التفاعل والتأثير المتبادل بين هـ>هـ المناطق والمجتمع المحلي المحيط بها وهو ما يستوجب الوعي بمدخلات هذا المجتمع وبيئته العمرانية المحيطة وعلاقته بهذه المناطق الحساسة حيث يعد التعامل الإيجابي مع المجتمع المحلي والنطاقات العمرانية الواقعة في محيط المناطق التاريخية أو المرتبطة بها مدخلا من مداخل الحفاظ على هذه المناطق وضمان إستدامتها حيث إن تنمية تلك المجتعات والإرتقاء بها يمكن أن يساعد على نجاح مشروعات الحفاظ والترميم في هذه المناطق.

وعلى العكس من ذلك ففي حالة عدم توافق مشروعات الحفاظ مع المتطلبات الحياتية للمجتمع المحلي تظهر تأثيرات سلبية في صورة التعديات التي تقوم بها أفراد المجتمع على تلك المشروعات لكي تتلاءم مع إحتياجاتهم المختلفة ويمكن أن تؤدي هذه التأثيرات السلبية إلى تدهور هذه المناطق وبالتالي خسارة مورد إقتصادي محلي ووطني مهم بإعتبار أن التراث أحد أهم عوامل إبراز هوية المدن.

ومن خلال دراستنا لموضوع واقع التجربة الجزائرية في إتخاذها التراث العمراني والثقافي لقصبة الجزائر العاصمة كأحد أدوات و آليات تجسيد فلسفة التنمية المستدامة لمدخل للحفاظ عليها وإيصالها بكافة مواردها وطاقاتها إلى الأجيال المستقبلية ولقد تبنت الحكومة الجزائرية في ذلك خطة ومشروع للحفاظ سطرت من خلاله المخارج والبدائل الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والعمرانية والقانونية كحصاد لتجارب سابقة لم تزد في رصيد القصبة سوى خيبة أمل لساكينها مع تصاعد حدة تدهورها العمراني والإنشائي وتراجعها عن أداء مهامها كمركز إشعاع ثقافي وتاريخي...

ولقد حاولت الدراسة تشخيص واقع الحال ووصف ورصد حقيقة هذه الفلسفة التي تبقى تتجادل وفق ماهو مأمول ومرغوب للوصول إليه كنظرية للحفاظ على هذا الموروث التاريخي وعلى جميع الأصعدة ومابين المعمول به وفق المعطيات الواقعية والتجسيدية على أرض الواقع ولقد خلصت الدراسة أن تجربة

الجزائر في الحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة بإعتبارها تراث عالميا ووطنيا (محليا) قد إتسمت هذه المرة بإنطلاقة فعلية وجدية جسدتها إرادة سياسة ومقارنة تشاركية كمحاولة لرؤيتها ضمن السياسة العامة للمجال الميتروبولي ككل وكذا تقنين إطار الحفاظ عليها بإستصدار قانون **98/04** والمخطط الدائم لحفظ وإستصلاح وتثمين القطاع المحفوظ للقصبة ضمن قوانين وأدوات التهيئة والتعمير المعمول بها عموما.

ولقد خلصت الدراسة الإيمبريقية إلى تسجيل الإنطلاق الفعلي لأشغال الإنقاذ والترميم لكافة عناصر ومكونات البيئة التراثية للقصبة من معالم أثرية ومباني سكنية و فضاءات عمومية،... وتسخير كافة الطاقات والجهود منتهجة في ذلك العديد من التدخلات كإعادة الإعتبار والترميم لبعض المعالم التاريخية وتحويلها إلى متاحف ومزارات ثقافية وكذا إعادة توظيف البعض منها للإستخدمات الإدارية و الخدماتية ذات البعد الإجتماعي والثقافي مع تدخلات لدعم وإنقاذ ما تبقى من الدويرات والمباني السكنية لتجنب إنهيارها و إندثارها ومحاولة ترميمها وصيانتها لإستعادة وظيفتها السكنية من جديد غير أنه سجل أنها تعد مرحلة إستعجالية ولم يسجل بعد الإنطلاقة الفعلية لعمليات الترميم الكبرى أو إعادة البناء وفق النمط التقليدي في المناطق الفارغة والمخطط لها مستقبلا كمنطقة سكنية، كذلك سجل لسياسة ترحيل وإعادة إسكان للأسر المتضررة من الانهيارات ودون مأوى أو التي سوف يطولها الإنهيار كمحاولة للتخفيف الضغط السكاني على القصبة والذي تطلب جهودا ورؤية ضمن السياسة السكنية المتبعة والمسطرة في المدينة ككل وكذا تسجيل لإعادة تهيئة للساحات العمومية كأماكن للإلتقاء الإجتماعي كإعادة تهيئة ساحة (توري) وهذا سعيا لزيادة تعزيز و إنتماء السكان للحي وجعلهم فاعلين وفعالين لتراثهم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد السوسيوثقافي لهذه السياسة لكن تبقى العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك كنقص الوعي لدى الأفراد و العديد من العراقيل الإدارية و التنظيمية و تشريعية،... و أيضا للمحاولات لتحسين إطار العيش للسكان والإنقاص من حدة البطالة والفقر وذلك ببعث وإحياء الحرف و المهن التقليدية وتكثيف عمليات الترميم و إستعادة الورش التقليدية وتشجيع أصحابها و تقديم التسهيلات المادية على ذلك و التحفيزات ، أما على الصعيد البيئي ومن أجل الرفع من أداء و جودة البيئة التراثية و المشهد الجمالي و الصورة البصرية للحي والتي تشجع على الزيارة و المشي والتنقل،... فلقد تم تسجيل العديد من التدخلات الجبهية على مستوى البنى التحتية والخدمات الإرتكازية وتحسين لأداء نظام الوصولية والتنقلات وتخصيص إعانات وبدائل وحلول لتولي السكان مهام الترميم أو التنازل والتخلي

وإعطاء الصلاحية للسكان للقيام بذلك لمحدودية إمكانياتهم و كذا تشديد الرقابة العمرانية و تنصيب أجهزة مختصة للقيام بالحماية القانونية للعمران التقليدي بالقصبة والتحسين بضرورة الشراكة والمشاركة بين مختلف أطراف المجتمع المدني والمؤسساتي لإنجاح هذه المقاربة ولقد تم تسجيل حس و نشاط جمعوي و مؤسساتي في هذا الصدد.

غير ما يمكن قوله أن هناك لا تزال العديد من المعيقات والعراقيل والتي تحول دون تحقيق إستدامة فعلية ومستمرة للتراث الحضري والثقافي للقصبة كما هو معمول و مسطر لها و نستطيع القول أن مسألة الحفاظ عليها في بدايتها ويمكن وصفها بالتأسيسية وهي أهم وأطول وأصعب مراحل تحقيق أي مشروع تنموي ذو أبعاد إستراتيجية ويبقى رصد الثمار والنتائج الفعلية والمرجوة في الميدان طموحا يستوجب المزيد من الجهود وإعادة نظر في الكثير من القضايا والأبعاد التي تحيط بهذه المسألة الحضرية.

سادسا/الصعوبات المواجهة في البحث:

أثناء إنجاز هذا البحث وكأي علمي تم مواجهة الكثير من الصعوبات يمكن إيجازها فيمايلي:

– بعد المسافة ومتاعب التنقل لإجراء الدراسة الميدانية بكافة مراحلها الإستطلاعية والإستكشافية، المقابلات الميدانية،....

– صعوبة المقابلة مع الفاعلون الدائمين الإشغالات والمتهربين من الإجابات أحيانا تحاشيا للإفصاح عن الحقائق التي يرونها ذات بعد سياسي حسب رأيهم.

– التضارب في الإحصائيات والذي تطلب بهذا للغربلة وتحكيم المنطق العلمي.

– صعوبة الإتصال مع بعض المبحوثين نظرا للخصوصية الإجتماعية والثقافية والعمرانية،...

– توفر كمن هائل من المراجع والدراسات البيبلوغرافية حول القصبة في شتى المجالات: علم الأثار، الهندسة المعمارية، هندسة مدانية، تاريخ....، يعني تعدد المقاربات مما استدعى قراءات مطولة لمحاولة الإسقاط السوسيولوجي والذي تطلب الحذر في الصياغة الفكرية والمنهجية كمحاولة للإلتزام بالحدود المعرفية والفكرية.

– عدم التحصل على معطيات محدثة حول المجال أي عدم مواكبتها للتغيرات المستمرة بالحي مما أوقعنا في إحباط كثير من الأحيان مع المعطيات الموجودة على أرض الواقع.

سابعا/ الاقتراحات والتوصيات:

– إن عملية التدخل للتراث العمراني والمعماري معقدة تقتضي تكامل كل الفاعلين من كفاءات فنية متخصصة مع ترسيخ ثقافة مشاركة السكان في المحافظة وتثمين هذا الإرث الحضاري.

– زيادة أساليب وطرق الوعي الجماهيري بدور التراث في إسهاماته المستقبلية في التنمية العمرانية.

– الآليات الحالية تجاوزها الزمن مما يتحتم تطويرها أو إستبدالها.

– تدعيم النشاط والحس الجمعوي.

– إدراج مادة التراث في البرامج والمناهج التعليمية.

– إحياء وتشجيع وتقديم التحفيزات المادية والبشرية،... لإحياء الحرف والمهن التقليدية.

– إعادة الإعتبار لأماكن الإلتقاء والتفاعل الإجتماعي والتي تمثل رموزا تاريخية و إجتماعية للسكان.

– تنظيم الدورات والندوات، المؤتمرات وإقامة و استضافة المعارض والفعاليات والصالونات لنشر الوعي والتعريف بالتراث.

– تشريع وتفعيل إطار قانوني صارم متعلق بالتراث والمسيئين له مع ضمان مسايرة الخصوصية المحلية لكل منطقة.

– تشجيع اللاتمركز واللامركزية الإدارية في إتخاذ القرار.

– إعادة النظر في إنتقاء وشروط فرق الصيانة والمهندسين والمرممين،...

– إستصدار الكثير من النصوص التنظيمية التي تحدد الصلاحيات والتدخلات بالنسبة لمختلف الفاعلين.

– توفير وتعميم الرقمنة وإدارة الجودة التي تشجع سلوك المواطنة.

– ضرورة محاولة لتبيئة قوانين العمران وأدوات التهيئة والتعمير وقوانين حماية التراث العمراني لخصوصية مجتمعنا عموما والبيئات المحلية خصوصا والإبتعاد عن الإقتباس والإسقاط لقوانين كولونيالية ودخيلة عن مجتمعنا.

الملخص

ملخص الدراسة:

1. باللغة العربية :

إن هذه الدراسة تعتبر بمثابة محاولة علمية متواضعة للوقوف و رصد وقائع حال الحفاظ التراث العمراني في الجزائر و الذي يكتسي أهمية علمية بالغة في شتى المجالات البحثية كالهندسة المعمارية و الآثار و التاريخ ، و الاقتصاد ، و علم الإجتماع ، .... خاصة بعد تداول مفهوم التنمية المستدامة أين أصبح التراث العمراني أحد مدخلاتها الأساسية لتجسيد فلسفتها و توجهاتها الفكرية.

و لقد كانت الدراسة موسومة بـ :" التنمية المستدامة للمدينة التاريخية الجزائرية في ظل السياسات و التشريعات الحضرية." القصبة بالجزائر العاصمة نموذجا " و لقد انطلقت من سؤال رئيسي مفاده :" **إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة أن تمثل مدخلا للحفاظ على قصة الجزائر العاصمة و ذلك في ظل السياسات و التشريعات الحضرية المعمول بها ؟**

و قد ترجم السؤال المركزي للدراسة في شكل فرضية بحثية جوهرية مفادها:" **يمكن لقصبة الجزائر العاصمة أن تكون مصدرا لتحقيق التنمية المستدامة و ذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد الإجتماعي و الإقتصادي و البيئي و العمراني و التشريعي.**"

و لقد إنبثقت عن هذه الفرضية خمسة فرضيات جزئية و ثانوية:

الأولى: كانت على الصعيد السوسيوثقافي حيث أقرت بأن سياسة الحفاظ الحضري و تطبيقها على الصعيد السوسيوثقافي للقصبة قد يكون أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة.

أما الفرضية الجزئية الثانية: و إختصت بالصعيد السوسيواقتصادي حيث أقرت بأن هناك إمكانية أن تحقق القصبة تنمية مستدامة و تساهم فيها بفضل تطبيق سياسة الحفاظ الجغرافي على الصعيد السوسيواقتصادي.

أما الفرضية الفرعية الثالثة: فقد كان محتواها يتضمن أنه يمكن للتنمية المستدامة اتخاذ قصبة الجزائر العاصمة كأحد مصادرها و ذلك بتطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد البيئي.

أما الفرضية الرابعة: فقد انصبت حول إمكانية تطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد السوسيوعمراني من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة.

أما الفرضية الخامسة و الأخيرة: فقد كانت منصبة حول البعد السوسيوتشريعي حيث حاولت الإجابة عن إمكانية و حدود تحقيق التنمية ا لمستدامة بفضل القصبة و ذلك عند تطبيق سياسة الحفاظ الحضري على الصعيد التشريعي و القانوني.

و لقد تم معالجة هذه الفرضيات البحثية إنطلاقا من تسطير و تحديد مؤشرات فرعية و ثانوية لكل محور من محاور هذه الفرضيات و لقد تنوعت هذه المؤشرات و تأرجحت بين مؤشرات إجتماعية و ثقافية و إقتصادية و بيئية و عمرانية و تشريعية مستقاة أساسا من التراث النظري و الإمبريقي لمختلف الدراسات ذات الصلة لموضوع الدراسة.

إضافة إلى الدراسة الإستطلاعية و الميدانية لمجال الدراسة و ذلك بطريقة استقرائية كمحاولة لتقريب النظرية من الواقع من أجل إثباتها و تعميمها و تكييفها مع الخصوصية المجتمعية لأن الدراسة أساسا انطلقت من إشكال جوهري هو محاولة قراءة واقع التجربة الجزائرية في الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي لمدنها التاريخية من أجل تحقيق التنمية المستدامة و ذلك وسط جدلية بين المأمول و المعمول به على أرض الواقع و ارتأينا أن المقاربة النسقية الأجدر و الأقدر أن تكون نظرية و منهجية لنا طوال محطات إنجاز هذا البحث العلمي.

و هذه الدراسة كبقية الدراسات و البحوث العلمية تم تحديد أهداف علمية و عملية لها من بينها محاولة القياس العلمي لمؤشرات التنمية المستدامة و كذا السياسات و التشريعات الحضرية و ربطها بمتغيرات و مؤشرات المدينة التاريخية (القصبة) بأساليب و مناهج كمية و كيفية.

الرصد الفعلي و الحقيقي لحدود تأثيرات هذه المدينة التاريخية على مسار التنمية و السياسات و التشريعات الحضرية و كذا دراسة الوضع الراهن لقصبة الجزائر العاصمة و إبراز أهميتها التاريخية و التراثية و المعمارية و وضع الأسس التي تخلق معها بيئة حضرية منسجمة و مستدامة ضمن النسيج الحضري العام ككل.

لقد تم تجسيد هذه الأهداف العلمية و العملية وفق خطة و منهجية لعمل نظري و ميداني متناسق و منسجم مع متطلبات متغيرات الموضوع و لقد تم توظيف العديد من الإجراءات المنهجية منها:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وفق أساليبه المختلفة دراسة الحالة ، تحليل المحتوى ، أسلوب تاريخي.
- **الملاحظة:** و تنوعت بين البسيطة و المنظمة دون مشاركة.
- **المقابلة:** مع مختلف الفاعلين المتدخلين في الحفاظ على القطاع المحفوظ القصبة و كذا الأسر محل الدراسة.

- **إستمارة المقابلة بنوعيها:** الأولى الموجهة لسكان القصبة و الثانية الموجهة للفاعلون الإجتماعيون.
- **العينة:** بالنسبة للسكان 125 أسرة ، أما الفاعلون 28 فردا موزعون.
- **الوثائق و السجلات و المخططات:** لجمع البيانات.
- **المعالجة الإحصائية:** كانت وفق برنامج **SPSS (20)** و مخرجات برنامج **(EXCEL)** و ذلك بتطبيق قواعد الإحصاء الوصفي و الإستدلالي .

و من أجل إختبار فرضيات الدراسة تم استخدام إختبار **كاي مربع** للاستقلالية.

أما لقياس درجة صدق و ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل **ألفا كرونباخ** للاتساق و الصدق الداخلي ، أما الصدق الخارجي فقد تم إخضاع الإستمارة الموجهة للسكان للتحكيم من طرف أساتذة خبراء و تم تعديل الأسئلة وفق إقتراحاتهم.

و لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في:

أولا: فيما يتعلق بنتائج البيانات المتعلقة بالفاعلون الإجتماعيون : فقد تم التوصل إلى أن هناك العديد من المعيقات المهنية و الوظيفية و التسييرية و العمرانية و التشريعية و التي مازالت تحول دون تحقيق تنمية مستدامة كما هو مرجو منها بواسطة تطبيق سياسة و أساليب الحفاظ الحضري على المعلم التاريخي و الحضاري و العمراني لقصبة الجزائر العاصمة حيث سجل أن هناك نقص في التأطير و الخبرات في مجال الترميم على الرغم من أن الطابع الغالب هو الطابع التقني و العمراني لها إضافة إلى نشوء وعي و إنطلاقة فعلية و رغبة ملحة في استرجاع تراث القصبة من جديد و انه هناك طابع للمشاركة تمثل أساسا في التخطيط و أكدوا على أن المخطط الدائم لحفظ استصلاح القطاع المحفوظ للقصبة و الذي يحل محل مخطط شغل الأرض و الذي يعد كأداة قانونية و تقنية على الرغم من اعتماده من طرف الكثير من المتدخلين كمرجع هام يحوي الكثير من المعطيات و الدراسات حول المدنية التاريخية غير أنه يعاب عليه أن يفتقر إلى المراجعة و التحديث و مواكبة التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة التراثية.

أما على المستوى التشريعي و القانوني : فيعتبر قانون **98/04** بمثابة قفزة نوعية في مجال تقنين و ضبط قواعد حفظ التراث العمراني و الثقافي في الجزائر بالموازاة مع قوانين و أدوات التهيئة و التعمير كآليات للرقابة و حفظ العمران التاريخي ، غير أنهم أبدوا جملة من التحفظات تمثلت في عدم وجود تعديلات على مستواه لمسايرته للخصوصية التي تحض بها قصبة الجزائر العاصمة و عدم الالتزام الكافي من طرف الأطراف المعنية بقوانين حفظ التراث و عدم كفاية الصرامة في تطبيق العقوبات و غموض حدود التداخل و السلطات و قد ركزوا على جملة من الاقتراحات لإنجاح و ضمان إستدامة تشريعات حفظ التراث العمراني و

هو ضرورة توفر عنصر المرونة و مواكبة التغيرات و مراعاة عامل الوقت في الإجراءات الإدارية ، رقابة ، منازعات ، مناقصات ... و تشجيع اللامركزية و اللاتمركز الإداري و الرؤية التكاملية لصياغة سياسة المدينة وفق رؤية تشاركية.

ثانيا: أما فيما يتعلق بنتائج البيانات المتعلقة بسكان القصبة فقد تم التوصل إلى أن :

الفرضية الجزئية الأولى السوسيو-ثقافية: قد تحققت ايجابيا مع رصد هناك ميدانيا وجود العديد من المعيقات التي تحول دون تحقيق إستدامة لتراث القصبة بالحفاظ عليها إجتماعيا و ثقافيا على الرغم من الجهود المبذولة في إطار سياسة الترميم و إعادة التأهيل و المحافظة على إسترجاع المعالم الثقافية و المساكن و الفضاءات ... إلا أنه هناك تسجيل لتدهور إطار الحياة للسكان و إفتقارهم للكثير من متطلبات الحياة و تدهور الحالة الإستثنائية للمساكن و ضعف الوعي بالتراث و تراجع علاقات الجيرة و ضعف الشعور بالإنتماء للمجال و الفضاء التراثي و الرغبة في المغادرة سواءا من سكانها أو ممن اتخذوها كمحطة عبور.

أما الفرضية الثانية السوسيو-إقتصادية: فهي أيضا تحققت فلقد تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية إلى أن سياسة المحافظة قد سعت إلى إعادة إحياء الحرف التقليدية و ترميم الورش القديمة و تشجيع أصحابها على معاودة نشاطاتهم و التحسيس بأهمية الحرف التقليدية في تحسين و رفع المستوى المعيشي لأصحابها و تقديم الحوافز للإقبال على ذلك غير أن هناك ضعف في إقبال السياح على الحي و انتشار القطاع الغير رسمي الذي يعطي صفة الهامشية و الفقر نتيجة عوامل كثيرة كتردي الأوضاع الإنشائية ، الطرقات و المساكن و الورش ... و بطأ عملية الترميم ، و تداخل الحركة الميكانيكية ...

أما فيما يخص الفرضية الثالثة السوسيو-بيئية: فهي أيضا تحققت ايجابيا إلا أن مجال الدراسة بين أن هناك العديد من المشاكل البيئية التي مازالت مطروحة بحدة على مستوى البيئة التراثية للقصبة حيث تعاني من تسربات لمياه الأمطار ، انتشار القمامات و النفايات و بقايا الهدم و الردم و الانهيارات ، المساكن العشوائية ، قلة الإنارة و الأمن ، صعوبة في التنقل على مستوى المسالك ، و الشوارع و الزنيقات و الشوارع الرئيسية على الرغم من التدخلات على مستوى تحديث قنوات الصرف الصحي و تكثيف نظام جمع النفايات تفريغ و تنظيف الآبار ... من الأشغال الرامية إلى الحفاظ على بيئة القصبة و هذا نتيجة ضعف السكان و إفتقارهم للحس البيئي.

و بالرجوع إلى الفرضية الرابعة السوسيو-عمرانية: نجدها قد تحققت ايضا على أرض الميدان فعلى الرغم من التدخلات الإستعجالية التي قامت بها السلطات لتدعيم المساكن و منع تقادم تدهورها و سقوطها و ترحيل السكان المتضررين و تقديم إعانات و مساعدات للراغبين في الترميم و تعويض المتنازلين و فتح مجالات للمشاركة و الاستفسارات بالمعاينات و اللقاءات الميدانية ... غير أن هناك يسجل تردي الأوضاع

الإنشائية للمساكن و التعدي على الخصوصية العمرانية و التاريخية لها و التدخلات العشوائية من طرف السكان و عدم الالتزام الجدي لفرق الترميم و إستياء السكان من ذلك و طول الإجراءات الإدارية و تمرير المهام و السلطات التي يسقط ضحيتها المواطن و السكن و التراث التقليدي فسياسة الحفاظ مسألة جد شائكة لأنها تحض بخصوصية سياسية و مالية ....

أما الفرضية الأخيرة و هي السوسيو–تشريعية: نجد أيضا أن الميدان قد أثبت صدقها ، و في إطار تطبيق سياسة الحفاظ الحضري على القصبة و ذلك بتوظيف آليات الرخص و شهادات التعمير و ذلك للحد من التدخل العشوائي على العمران التاريخي و بتكثيف الرقابة و تنصيب أجهزة مختصة بذلك و تسليط عقوبات حسب ما نص عليه قانون 98/04 من جهة و قانون التعمير من جهة أخرى غير أن العمران التاريخي بالقصبة ما زال يشهد انتهاكا و تعديا و تشويها مما سوف نساهم لا محالة في إنتشاره و قد أثبتت الدراسة الميدانية أن ذلك راجع إلى تعقد الملكية و غموضها في كثير من الأحيان النزاعات بين الورثة ، العقود العرفية و الغير معروفة ، موجات توافد سكان غير شرعيين إلى القصبة و ضعف الرقابة على العمران و غياب الصرامة في تطبيق الإجراءات الردعية كلها عوامل تحول دون تحقيق التشريعات الرامية لحماية تراث القصبة من أداء مهامها على أحسن ما يرام.

Résumé de l'étude:

2. En français:

Cette étude est considérée comme une modeste tentative scientifique de lever et de surveiller les faits de la préservation du patrimoine urbain en Algérie, qui revêt une grande importance scientifique dans divers domaines de la recherche tels que l'architecture, l'archéologie, l'histoire, l'économie , la sociologie, Développement durable Lorsque le patrimoine urbain est devenu l'un des principaux intrants pour refléter sa philosophie et ses orientations intellectuelles.

L'étude a été marquée par: «Développement durable de la ville historique algérienne dans le cadre des politiques et législations urbaines». Al kasbah à Alger est un modèle. "Il a commencé par une question clé:" Dans quelle mesure le développement durable peut-il contribuer à la préservation de l'histoire d'Alger dans le cadre des politiques et de la législation urbaines existantes?

La question centrale de l'étude a été traduite en une hypothèse de recherche fondamentale: «La capitale d'Alger peut être une source de développement durable en appliquant la politique de conservation urbaine aux niveaux social, économique, environnemental, urbain et législatif».

Il existe cinq hypothèses partielles et secondaires:

Tout d'abord, c'est au niveau **socioculturel** qu'il a reconnu que la politique de conservation urbaine et son application au niveau socioculturel de la Kasbah peuvent être un moyen d'atteindre un développement durable.

Deuxième hypothèse: le Centre **socioéconomique** a reconnu qu'il est possible que la Casbah réalise un développement durable et y contribue par l'application de la politique de conservation géographique au niveau socio-économique.

La troisième sous-hypothèse était que son contenu comprenait que le développement durable pourrait amener la capitale algérienne comme une de ses sources en mettant en œuvre la politique de conservation urbaine au niveau **environnemental.**

La quatrième hypothèse: la possibilité d'appliquer la politique de conservation urbaine au niveau sociologique afin d'assurer la réalisation d'un développement durable.

La cinquième et dernière hypothèse était la dimension socio législatif , qui cherchait à répondre à la possibilité de réaliser un développement durable grâce à la Kasbah, lors de l'application de la politique de conservation urbaine aux niveaux législatif et juridique.

Ces hypothèses ont été abordées en soulignant et en identifiant les sous-indicateurs et sous-indicateurs pour chacun des axes de ces hypothèses. Ces indicateurs variaient selon les indicateurs sociaux, culturels, économiques, environnementaux, architecturaux et législatifs dérivés principalement du patrimoine théorique et empirique de différents Études liées au sujet de l'étude.

En plus de l'étude exploratoire et sur le terrain du domaine d'étude, de manière extrapolative, dans une tentative de rapprocher la théorie de la réalité pour la prouver et pour l'adapter à la spécificité de la communauté. L'étude repose principalement sur une tentative de lire l'expérience algérienne dans la préservation du patrimoine historique et culturel de ses villes historiques. Afin de parvenir à un développement durable et ce, au milieu de la dialectique entre les espérances et les bases établies sur le terrain, nous pensons que l'approche la mieux adaptée et la plus appropriée soit théorique et méthodologique pour nous tout au long des stations pour l'achèvement de cette recherche scientifique

L'étude, comme d'autres études et recherches scientifiques, a identifié des objectifs scientifiques et pratiques, y compris la tentative de mesurer les indicateurs du développement durable, ainsi que les politiques et la législation urbaine, et les reliant aux indicateurs et indicateurs historiques de la ville (**Kasbah**) en méthodes et méthodes quantitatives.

Surveillance réelle et réelle des limites des effets historiques de cette ville sur le déroulement du développement, des politiques et de la législation urbaine, ainsi que l'étude de l'état actuel de la capitale d'Alger et soulignant son importance historique, patrimoniale et architecturale et jetant les bases pour créer un environnement urbain harmonieux et durable dans l'ensemble du tissu urbain.

Ces objectifs scientifiques et pratiques ont été incorporés conformément à un plan et une méthodologie pour le travail théorique et sur le terrain qui est cohérent et conforme aux exigences des variables sujet.

• Approche descriptive analytique: selon ses différentes méthodes, étude de cas, analyse de contenu, méthode historique.

• **Observation**: Il variait entre simple et organisé sans participation.

• **Entretien**: avec les différents acteurs impliqués dans le maintien du secteur de la réserve et des familles en question.

• Le formulaire d'entrevue: le premier dirigé vers les habitants de la Kasbah et le second vers les militants sociaux.

• Exemple: pour la population, **125** familles et les acteurs **28** individus distribués.

• Documentation, enregistrements et tableaux: pour la collecte de données.

• Traitement statistique: Selon le programme **SPSS (20)** et les résultats du programme **EXCEL**, l'application de statistiques descriptives et explicatives

Afin de tester les hypothèses de l'étude, un test **ki carré** a été utilisé pour l'indépendance.

Afin de mesurer le degré de sincérité et de stabilité de l'outil d'étude, le coefficient **Alpha Kronbach** a été utilisé pour la cohérence et l'honnêteté interne. L'honnêteté externe a été soumise à l'arbitrage par des experts et les questions ont été modifiées selon leurs suggestions.

Dans cette étude, un certain nombre de conclusions ont été obtenues, ce ce qui peut être résumé comme suit:

Tout d'abord, en ce qui concerne les résultats des données relatives aux acteurs sociaux: il a été constaté qu'il existe de nombreux obstacles aux professionnels, fonctionnels, administratifs, urbains et législatifs, qui empêchent encore la réalisation du développement durable comme souhaité en appliquant la politique et les méthodes de préservation urbaine au repère historique Et les bâtiments urbains et urbains d'Alger, où il a été constaté qu'il y a un manque de supervision et d'expérience dans le domaine de la restauration Bien que le caractère prédominant soit le caractère technique et urbain d'entre eux, en plus de l'émergence d'une conscience et d'un véritable départ et d'un désir urgent de restaurer l'héritage de la Kasbah et qu'il existe une nature de participation, il s'agit essentiellement d'une planification et a souligné que le plan permanent de préservation de la restauration du secteur réservé à la Kasbah Il est considéré comme un outil juridique et technique, en dépit du fait qu'il a été adopté par beaucoup de participants comme une référence importante qui contient de nombreuses données et études sur la civilisation historique. Cependant, il n'a pas besoin de revoir, de mettre à jour et de suivre les changements dans le niveau de l'environnement patrimonial

Au niveau législatif et juridique, la loi **04/98** est considérée comme un avant-garde dans le domaine de la codification et de la régulation de la préservation du patrimoine urbain et culturel en Algérie, parallèlement aux lois et outils de planification et de reconstruction en tant que mécanismes de contrôle et de conservation de l'architecture historique. Cependant, ils ont exprimé un certain nombre de réserves En l'absence d'amendements à son niveau pour correspondre à la vie privée promue par le roseau d'Alger Et le manque d'engagement adéquat des parties concernées par les lois sur la préservation du patrimoine et le manque de rigueur dans l'application des sanctions et l'ambiguïté des limites de l'ingérence et des autorités et se sont concentrés sur un certain nombre de propositions pour assurer le succès et assurer la durabilité de la législation de conservation du patrimoine urbain, Procédures de gestion du temps, suivi, litiges, appels d'offres ...

et encourager la décentralisation, la décentralisation administrative et une vision intégrée pour formuler la politique de la ville selon une vision participative.

Deuxièmement, en ce qui concerne les résultats des données concernant les résidents de la Kasbah, il a été conclu que:

La première hypothèse sociologique a été réalisée parce que l'on constate l'existence de nombreux obstacles qui empêchent la durabilité du patrimoine Kasbah en le préservant socialement et culturellement malgré les efforts déployés dans le cadre de la politique de restauration, de réhabilitation et de préservation des monuments et des habitats culturels. Espaces ... Cependant, on constate la détérioration du cadre de vie de la population et le manque de nombreuses exigences de la vie et la détérioration de la situation exceptionnelle du logement et le manque de conscience du patrimoine et le déclin des relations de voisinage et la faiblesse du sens de l'appartenance au domaine et à l'espace patrimonial et le désir de partir. Ou ceux qui l'ont pris comme station de transit

La deuxième hypothèse socioéconomique est également réalisée. On a conclu sur l'étude sur le terrain que la politique de conservation a cherché à relancer les métiers traditionnels et à restaurer d'anciens ateliers et à encourager leurs propriétaires à reprendre leurs activités et à sensibiliser à l'importance de l'artisanat traditionnel dans l'amélioration et l'élévation du niveau de vie de leurs propriétaires. En outre, il y a une faiblesse dans la demande des touristes dans le quartier et la propagation du secteur informel, ce qui donne un statut marginal et une pauvreté due à de nombreux facteurs tels que la détérioration des conditions de construction, des routes, des logements et des ateliers ... et ralentissent le processus de restauration et le chevauchement des mouvements mécaniques. ..

En ce qui concerne la troisième hypothèse, elle est également partiellement réalisée parce que le domaine d'étude indique qu'il existe de nombreux problèmes environnementaux encore très sévères au niveau de l'environnement patrimonial de la Kasbah où elle souffre de fuites d'eau de pluie, de la propagation des gaz, des déchets et des restes de démolition, Le manque d'éclairage et de sécurité, la difficulté de la mobilité au niveau des parcelles, des rues, des arches et des rues principales, malgré les interventions sur le niveau de modernisation des canaux d'assainissement et l'intensification du système de collecte des puits de décharge et de nettoyage des ordures ... des travaux visant à préserver l'environnement Kasbah et e Un résultat de la vulnérabilité des populations et leur manque de sens de l'environnement.

En dépit des interventions d'urgence prises par les autorités pour renforcer le logement, empêcher le vieillissement de sa détérioration et son chute, et la déportation de la population touchée, et subventionner et aider les personnes qui souhaitent réparer et indemniser les cessionnaires et les zones ouvertes Pour la participation et les enquêtes dans le domaine des entrevues et des réunions ...

Cependant, il existe une détérioration récente des conditions de construction du logement et la violation de la vie privée des interventions historiques et historiques et aléatoires de la population et le manque d'engagement sérieux envers les équipes de restauration et le mécontentement de la population et la longueur de l'Ajra L'administration et la réussite des tâches et des autorités qui sont victimes du citoyen et du logement et de la politique traditionnelle de conservation du patrimoine est une question très épineuse car elle demande une intimité politique et financière.

En ce qui concerne cette dernière hypothèse, il est également vrai que le domaine n'a que partiellement prouvé sa validité. Malgré la mise en œuvre de la politique de conservation urbaine sur la Kasbah, l'utilisation de mécanismes de licences et de certificats de reconstruction pour réduire les interférences aveugles dans les bâtiments historiques, Les autorités compétentes et l'imposition de pénalités prévues par la loi n ° **04/98**, d'une part, et la loi de reconstruction, d'autre part, mais la construction historique de la Kasbah est encore témoin d'une violation et d'une atteinte et d'une distorsion qui contribueront inévitablement à la propagation

L'étude sur le terrain a montré que cela est dû à la complexité de la propriété et à son ambiguïté. Dans de nombreux cas, les conflits entre héritiers, les contrats habituels et inconnus, les vagues d'immigration clandestine à la Kasbah, la surveillance insuffisante de l'urbanisation et le manque de rigueur dans l'application des mesures dissuasives, Obtenir une législation visant à protéger l'héritage de la Kasbah de l'exécution de ses tâches de la meilleure manière possible.

Study Summary:

3. In English

This study is considered a modest scientific attempt to stand up and monitor the facts of preservation of the urban heritage in Algeria which is of great scientific importance in various fields of research such as architecture, archeology, history, economics, sociology, Sustainable Development Where urban heritage has become one of its main inputs to reflect its philosophy and intellectual orientations

The study was marked by: "**Sustainable Development of the Algerian Historical City under Urban Policies and Legislation". Al Kasbah in Algiers is a model**. "It began with a key question:" To what extent can sustainable development be an input to the preservation of the story of Algiers under the existing urban policies and legislation?

The central question of the study has been translated into a basic research hypothesis: "**The capital of Algiers can be a source of sustainable development by applying the policy of urban conservation at the social, economic, environmental, urban and legislative levels.**"

There are five partial and secondary hypotheses:

First, it was at the **sociocultural level** that it recognized that the policy of urban conservation and its application at the sociocultural level of the Kasbah may be one way to achieve sustainable development.

The second partial hypothesis: The **socio-economic level** recognized that there is a possibility that the Kasbah will achieve sustainable development and contribute to it through the application of the policy of geographical conservation at the socio-economic level

The third sub-hypothesis was that its content included that sustainable development could take Algeria's capital as one of its sources by implementing the policy of urban conservation at the **environmental level.**

The fourth hypothesis: the possibility of applying the policy of urban conservation at the **sociological level** in order to ensure the achievement of sustainable development.

The fifth and last hypothesis was the sociological dimension, where it tried to answer the possibility and limits of achieving sustainable development thanks to the Kasbah in the implementation of the policy of urban conservation at the **legislative and legal level**

These hypotheses have been addressed in terms of underlining and identifying sub-indicators and sub-indicators for each of the axes of these hypotheses. These

indicators have varied between social, cultural, economic, environmental, urban and legislative indicators derived mainly from the theoretical and empirical heritage of different Studies related to the subject of the study.

In addition to the exploratory and field study of the field of study, in an extrapolative way, in an attempt to bring the theory closer to reality in order to prove it and to adapt it to societal specificity. The study was mainly based on an attempt to read the reality of the Algerian experience in preserving the historical and cultural heritage of its historical cities. In order to achieve sustainable development, amid the dialectic between the hoped and established on the ground and we thought that the best and most appropriate approach to be theoretical and systematic for us throughout the stations of the completion of this scientific research.

This study, like other studies and scientific research, has identified scientific and practical objectives, including the attempt to measure the indicators of sustainable development, as well as the policies and urban legislations, and linking them to the historical city indices and indicators (Kasbah) in quantitative methods and methods.

The actual and real monitoring of the limits of the effects of this historic city on the course of development, policies and urban legislation, as well as the current status of the capital of Algiers, highlighting its historical, heritage and architectural importance and laying the foundations for creating a harmonious and sustainable urban environment within the urban fabric as a whole.

These scientific and practical objectives have been embodied in accordance with a plan and methodology for theoretical and field work that is consistent and consistent with the requirements of the subject variables.

• Analytical descriptive approach: according to its different methods case study, content analysis, historical method.

• **Observation**: It varied between simple and organized without participation.

• **Interview**: with the various actors involved in maintaining the reserve sector and the families in question.

• **The interview form**: the first one directed to the residents of the Kasbah and the second to the social activists

Sample: For the population **125** families, and the actors **28** individuals distributed.

• **Documentation**, records and charts: for data collection.

• **Statistical processing**: According to the **SPSS** program (**20**) and the outputs of **EXCEL** program, applying descriptive and explanatory statistics

In order to test the hypotheses of the study, a **square ki test** was used for independence.

In order to measure the degree of sincerity and stability of the study tool, the **Alpha Kronbach** coefficient was used for consistency and internal honesty. External honesty was subject to arbitration by experts and the questions were modified according to their suggestions.

In this study, a number of conclusions were reached, which can be summarized as follows.

First, with regard to the results of the data related to the social actors: it was found that there are many obstacles to the professional, functional, administrative, urban and legislative, which still prevent the achievement of sustainable development as desired by applying the policy and methods of urban preservation to the historical landmark And the urban and urban of the capital of Algiers, where it was noted that there is a lack of supervision and experience in the field of restoration, although the predominant character is the technical and urban nature in addition to the emergence of awareness and an effective start and an urgent desire to restore the heritage of the Kasbah And that there is a nature of participation is mainly in the planning and stressed that the permanent plan to preserve the reclamation of the sector reserved for the loan, which replaces the scheme of land occupancy, which is a legal tool and technical despite the adoption by many of the intervention as an important reference contains a lot of data and Studies on the historical civilization, but it lacks the need to review and update and keep pace with changes in the level of the heritage environment.

At the legislative and legal level, Law **04/98** is considered a quantum leap in the field of codification and regulation of the preservation of the urban and cultural heritage in Algeria, in parallel with the laws and tools of planning and reconstruction as mechanisms for the control and conservation of historic architecture. However, they expressed a number of reservations In the absence of amendments to the level of the correspondingity of the special nature of the renaissance of Algiers and the lack of adequate commitment by the parties concerned with the laws of preservation of heritage and insufficient rigor in the application of sanctions And the ambiguity of the limits of overlap and authorities and have focused on a number of proposals to ensure the success and ensure the sustainability of legislation conservation of urban heritage is the need to provide the element of flexibility and keep pace with changes and taking into account the time factor in administrative procedures, control, disputes, tenders ... and encourage decentralization and The administrative decentralization and the integrated vision to formulate the city policy according to a participatory vision.

Secondly, with regard to the results of the data regarding the residents of the Kasbah, it was concluded that:

The first partial sociological hypothesis has been positive, but there is a field that has proved the existence of many obstacles that prevent the sustainability of the Kasbah heritage by preserving it socially and culturally despite the efforts exerted within the framework of the policy of restoration and rehabilitation and preservation of the restoration of cultural monuments and dwellings. Spaces However, there is a record of deterioration of the frame of life for the population and lack of many of the requirements of life and the deterioration of the exceptional situation of housing and lack of awareness of heritage and the decline of neighborly relations and weakness of sense of belonging to the field and heritage space and the desire to leave, It or those who took it as a transit station

The second socioeconomic hypothesis is that it has also been achieved. It has been concluded through the field study that the conservation policy has sought to revive the traditional crafts and renovate the old workshops and encourage their owners to resume their activities and raise awareness of the importance of traditional crafts in improving and raising the living standards of their owners. Incentives to attract this, but there is a weakness in the popularity of tourists in the neighborhood and the spread of the informal sector, which gives the marginal status and poverty due to many factors such as the deterioration of construction conditions, roads, housing and workshops ... and slow the process of restoration,

As for the third hypothesis, it is also positive. However, the field of study indicates that there are many environmental problems that are still present at the level of the heritage environment of the Kasbah where it suffers from leaks of rain water, the spread of gasses, waste, demolition, The lack of lighting and security, the difficulty of mobility at the level of the roads, streets, arches and main streets, despite interventions on the level of modernization of sewage channels and the intensification of the system of collection of waste discharge and cleaning of wells ... of works to preserve Shear environment As a result of this, and the vulnerability of populations and their lack of environmental sense

n spite of the emergency interventions undertaken by the authorities to support the housing and prevent the aging of the deterioration and fall, and the deportation of the affected population and provide subsidies and assistance for those wishing to restore and compensate the assignees and open areas for participation And inquiries about inspections and field meetings ... However, there is a record deterioration of the housing conditions of the housing and the violation of the privacy of historic and historical and random interventions by the population and the lack of serious commitment to the teams of restoration and the discontent of the population and the length of procedures Administrative and pass the tasks and authorities that fall victim to the citizen and housing and traditional heritage

conservation policy is a very thorny issue because it incites political and financial privacy

The last hypothesis is sociological: We also find that the field has proved its credibility, and within the framework of the implementation of the policy of urban conservation on the Kasbah and the use of the mechanisms of licenses and certificates of reconstruction to reduce the indiscriminate interference on historic architecture and the intensification of supervision and installation of specialized devices and The imposition of penalties as stipulated in Law **04/98** On the one hand and the law of reconstruction on the other hand, but the historical construction of the Kasbah is still witnessing violation and infringement and distortion of what will inevitably contribute to its spread and has proved the field study that this is due to the complexity of ownership and ambiguity is often disputes between heirs, contracts And the lack of rigor in the implementation of repressive measures are all factors that prevent the realization of legislation to protect the heritage of the Kasbah from performing its tasks in the best possible manner.

المراجع

أولا :قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية

الرقم	المصدر
01	القرآن الكريم
02	السنة النبوية الشريفة

الرقم	المرجع باللغة العربية (الكتب)
1	ابراهيم عبد الباقي: تأصيل القيم الحضارية في بنلء المدينة الإسلامية المعاصرة . مركز الدراسات و التخطيط و المعمارية . مصر الجديدة .مصر 1982
2	ابو السعط البقري: الموسوعة الهندسية المعمارية . م1. المكتبة الانجلومصرية . مصر. 2006
3	ابو الهجاء احمد حسين: البحث في توجيه عمليات الحفظ و الترميم المعماري في فلسطين, حماية البيئة العمرانية و التراث المعماري , UNDD القدس, 2002.
4	البهنسي عفيف العمارة العربيةّ , الجمالية , الوحدة و التنوع , المجلس القومي للثقافة العربية , الرباط , 2002.
5	التراث العمراني و المعماري في الوطن العربي: الحفاظ و الصيانة إعادة التأهيل , الوراق للنشر التوزيع , عمان , 2004.
6	الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب عبد القادر رزبادية : دراسة نشرت عن الحمامات في كتاب ويليامز , 1980
7	الجنابي احمد: خطط التراث والحداثة ، مركز الدراسات التخطيطية ، منشورات جامعة صنعاء 1983.
8	الجيلالي عبد القادر : تاريخ المدن الثلاث (الجزائر , مليانة , المدية) الديوان الوطني للمطبوعات و النشر , الجزائر 1977 .
9	الحجازي احمد مجدي : العولمة و تهمين الثقافة الوطنية ، رؤية نقدية من العالم الثالث سلسلة غاع الفكر المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، مجلد23، ع 1999.
10	الحداد عوض: الاوجه المكانية للتنمية الاقليمية , دار الاندلس , الاسكندرية, مصر, 1993.
11	الخنفري خالد : الصور الجوية في دراسة إستعمالات الأراضي والغطاء،وحدة البحث والترجمة الكويت ،1989.
12	الدليمي حلف: التخطيط الحضري ، اسس و مفاهيم ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع , ط1, عمان , الاردن, د.ت.
13	الريسوني احمد: الوقف الإسلامي مجالاته و إعداده , كتاب جامعة محمد الخامس , المغرب , 2009.
14	السمارائي هاشم وعبد الله المشهداني :اقتصاديات الموارد الطبيعية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد ،1993.
15	السواط علي : التغيير في التركيبة السلبية و المدن القديمة , ندوة مراكز المدن العربية إعادة تأهيل عمرانية و حضاريا , حلب , 1998.
16	السيد الحنيني : التنمية و التخلف ، دراسة تارخية بنائية, ط 1, مصدر مطابع سجل العرب , القاهرة, 1980.

17	السيد عبد العاطي السيد: الايكولوجيا الاجتماعية = مدخل لدراسة الانسان و التسيير و المجتمع. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1980
18	الشواورة علي: التخطيط في العمران الريفي و الحضري دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة . عمان. الاردن 2012
19	العامري سعاد : عمارة قرى الكراسي , رواق , مركز المعمار الشعبي , رام الله .2003.
20	المالكي قبيلة: التراث العمراني و المعماري في الوطن العربي : الحفاظ, الصيانة, اعادة التأهيل, الوراق للنشر و التوزيع , عمان 2004.
21	الموسوي هاشم عبود: العمارة و حلقات تطورها القديم. دار دجلة .ط1. العراق 2011
22	الهواري عادل مختار= علم الاجتماع الاقتصادي . دار المعرفة الاسكندرية 1994
23	الوزيري يحي: العمارة الإسلامية و البيئة , مطابع السياسة , الكويت , 2004.
24	أمنوح مليكة : الحماية القانونية و القضائية للمجال العمراني مكتبة الشروق الدولية , المغرب 2011.
25	ايزيكا ووتيز و اخرون: الاعتماد الجماعي على الذات كإستراتجية بديلة للتنمية, ترجمة احمد فؤاد بليغ, الهيئة العامة للكتاب , القاهرة , 1985.
26	بوحفص عبد الكريم : الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية و الإنسانية , ديوان المطبوعات الجامعية ط 2 , جامعة الجزائر 2006.
27	بوذراع احمد: التطوير الحضري و المناطق الحضرية المختلفة بالمدن, دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري , منشورات جامعة باتنة , الجزائر, 1997.
28	بيورنيفبتروك: حدائق ام دلالة ، ترجمت محمد يونس ، الثقافة العالمية المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت ع 103 ، 2001 .
29	تاراجوتا فيديركو: نظرة في مستقبل التنمية : قضايا لاتحتمل الانتظار , ترجمة محمد مكي , الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية , القاهرة, 1990.
30	تيجاني بشير : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2000 .
31	جان ويليام لبيار= السلطة السياسية= ترجمة الياس جبار الياس . منشورات عويدات ط3 بيروت 1983
32	جمال زهران : النظام الدولي و الإقليم بين الإستدامة و التغيير مصر 1997.
33	جون اندرفرايك: علم الاجتماع و التنمية : ترجمة السيد الحسيني, ميادين علم الاجتماع , ترجمة محمد الجوهري و اخرون , القاهرة, دار المعارف, 1974
34	حسين عبد الحميد رشوان : المدنية , دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية د.ت.
35	حسين عبد الحميد رشوان : مشكلات المدنية المكتب العلمي للكمبيوتر النشر و التوزيع , الإسكندرية 1998 .
36	حميد خروف و اخرون : الإشكاليات النظرية و الواقع مجتمع المدنية نموذجا دار البحث , قسنطينة , الجزائر , 1999.
37	حيسن أحمد شحاتة : تلوث البيئة , السلوكات الخاطئة و كيفية مواجهتها ط 1 مكتبة الدار العربية للكتاب مصر 2000.

38	خلف حسن علي الدليمي : التخطيط الحضري أسس و مفاهيم ط1 دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان , الأردن 2002
39	رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ط1 الجزائر 2002
40	ريتشارد هيوت= العولمة و الاعلمة = اتجاهات جديدة في السياسات العالمية مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية. ابو طبي. ط1 يناير 1998
41	زكي رمزي : المشكلة و الاشكالية و خرافة المالتوسية الجديدة , سلسلة عالم المعرفة , عدد 84 , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب , الكويت , 1984.
42	زيدان عبد الباقي: علم الاجتماع الحضري و المدن المصرية= مكتب الانجلو المصري 1974
43	سامي خشبة: مصطلحات فكرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997.
44	سعيد على خطاب على : المناطق المتخلفة عمرانيا و تطويرها الإسكان العشوائي , دار الكتاب العلمية للنشر و التوزيع د.ت.
45	سليمان الرباشي: دراسات في التنمية العربية الواقع و الافاق , بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية , 1998.
46	سليمان لقرع : البيئة و أخطار التلوث دار الهدى للنشر و التوزيع عين مليلة , الجزائر 1992 .
47	سوزان كالفرت و وستر كالفرت : السياسة و المجتمع في العالم الثالث ترجمة عبد الله بن جمعان ال عيسى الغامدي : جامعة الملك سعود للنشر و العلوم و المطابع , الرياض , 2002
48	سيد ابو الكل حسنيث= دراسات في تنظيم المجتمع= المكتبة الانجلوسكسسونية المصرية 1979
49	شامة سماعين : النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري – دراسة وصفية تحليلية دار هومة , الجزائر 2004.
50	عبد الباسط عبد المعطي= في التنمية البديلة . دار الموفر الجامعية الاسكندرية 1990
51	عبد الرحيم تمام ابو كريشة : دراسات في علم اجماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث . د.ط الإسكندرية، 2003.
52	عبد الله العطوي : جغرافية المدن , ج 1 , دار النهضة العربية , لبنان , 2001 .
53	عثمان محمد غنيم ،واخرون : التنمية المستدامة وفلسفتها ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان 2010.
54	عرفان سامي : نظريات العمارة , مقرر الفرقة الأولى , القاهرة , دار نافع للطباعة و النشر . 1978 .
55	عزري الزين : قرارات العمران الفردية و طرق الطعن فيها , دراسة التشريع الجزائري مدعمة بأحدث قرارات مجلس الدولة , دار الفجر للنشر و التوزيع , القاهرة , ط1 , سنة 2005 .
56	عقاب محمد الطيب : لمحات عن العمارة و الفنون الإسلامية بالجزائر , مكتبة زهراء الشرق , ط1 , القاهرة , جمهورية مصر العربية , 2002 .
57	علام أحمد خالد : التشريعيات المنظمة للعمران , دار المعرفة الجامعية , جامعة الإسكندرية , 2004 .
58	علام خالد : تجديد الأحياء , مكتبة الأنجلومصرية , ط1 , مصر 1997
59	علي السلمي : سياسات و إستراتيجيات الإدارة في الدول النامية , مكتب غريب القاهرة , 1985 .
60	عوض مجمد احمد: ترميم المنشات الاثرية , دار النهضة الشرق , القاهرة, 2002.
61	غرب خالد: تخطيط و عمارة المدن الإسلامية ، ووزارة الأوقاف أو الشؤون الدينية , ط1, الدوحة , قطر,

	.1997
62	غريب خالد: التراث الحضاري و المعماري للمدن الإسلامية , دار العلمية للنشر و التوزيع , القاهرة , 2003.
63	فواز مصطفى: مبادئ تنظيم العالمية . ط1 بيروت . لبنان 1980
64	كيرة حسن : المدخل إلى القانون , منشأة المعارف , الإسكندرية , 1974.
65	لفاح ماهر : نحو تنمية مستدامة للتراث العمراني في المركز التاريخي لمدينة دمشق ندوة مراكز المدن العربية , إعادة التأهيل عمرانيا و و حضاريا , حلب , 1998 .
66	ليلسانو ويكيفر: الاستشعار عن بعد و تفسير المرئيات : ترجمة حسن فاروق المنظمة العربية و الثقافة و العلوم , دمشق, 1994.
67	محمد فقيه: التنمية و التبعية: مجلة الفكر العربي , معهد الانماء العربي , بيروت, العدد45, سنة سابقة, 1976.
68	محمود امين العالم : حول مفهوم التنمية : مجلة قضايا فكرية , دار الثقافة الجديدة , القاهرة 1987.
69	مصطفى شاكر : المدن في الإسلام في العصر العثماني , دار طلاس , دمشق , 1997.
70	مصطفى فريال: البيت العربي و المدن في الاسلام , دار طلاس ,دمشق , 1997.
71	مقداد الحمادي : السياسة العقارية في ميدان التعمير و السكن , ط 1 , مطبعة النجاح الجديدة , الدار البيضاء , 2004.
72	ملحم سامي : مناهج البحث في التربية و علم النفس , دار الميسرة للنشر و التوزيع , الأردن 2000 .
73	منال طلعت محمود : التنمية و المجتمع . دار الحداثة للطبع و النشر ط ر 2007 .
74	موستين دوغلاس: مبادئ التنمية المتاحة ترجمة جهاد شاهين , دار الدولية, الاستثمارات الثقافية , القاهرة , 1997.
76	هيفن ستيفن: تغيير المسار: ترجمة علي حجاج, دار البشير , عمان, 1996.
77	ووليت روستو: مراحل النمو الاقتصادي ترجمة دوباتي , منشورات المكتبة الاهلية , بيروت , 1979

الرقم	<u>المجالات البحوث و الدراسات</u>
1	الابناري : مدينتي أجمل ، وحدة التخطيط المعاصر العمراني ، مطبعة الرسول العربي ، كربلاء 1987
2	الاشعب خالص : المقومات الضرورية للتصميم الأساسي مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد11 بغداد 1980
3	الانصاري : التخطيط الحفري و دور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية إمارة دبي نموذج كلية الاقتصاد .دبي 2010
4	الجزائر غدا ملفات ابحاث التهيئة العمرانية، وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية 1995
5	الحمد والصبريني البيئة و مشكلاتها: سلسلة عالم المعرفة عدد 02 المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب اكلويت 1979
6	الريحاوي عبد القادر:المباني التاريخية و حمايتها و طرق صيانتها المديرية العامة للاثار و المتاحف، مدشق 1972
7	اللحلوت محمد : قراءة تقييمية للمدينة الإسلامية و أسس تخطيطها , ورقة بحثية 2010

8	المدحجي احمد سلام : أهمية التشريعات و المعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة الحضارية بحث منشور مجلة جامعة العلوم و التكنولوجيا اليمن .مجلة .15 عدد(02)2010
9	المركز الوطني للدراسات والبحوث العمرانية بالجزئر العاصمة: (cneru) 2007
10	الهيئة العامة للتخطيط العمراني لاقليم باريس: الارتقاء بالمناطق التاريخية القديمة في القاهرة الاسلامية ، 1991
11	حيدر ماجد حسن :أثرا القوانين و التشريعات التخطيطية على كفاءة المخطط الأساسي للمدينة مجلة واسط للعلوم الإنسانية . العراق عدد 28
12	عبابة جلال : نموذج منهجي لتوثيق و تحليل التراث العمراني الإسلامي ، بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية لمنظمة العواصم و المدن الإسلامية 1996
13	عبد الله سعد القروي :الاطار القانوني لتنظيم المدن التاريخية في الجمهورية اليمنية .المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم .معهد الدراسات و البحوث العربية قسم القانون .ص 11
14	على عصام الدين : المعايير التخطيطية للمدينة العربية في ضوء المنهج الإسلامي , ورقة بحثية , جامعة أسيوط .
15	فرانسيسكو سيرافو وفرانك ماتيرو: الكشف عن سور مدينة الايوسين وترميم مجلة برنامج دعم المدن التاريخية، مؤسسة الاغافان 2006
16	فرانشيسكو سرافو و فرانك مايترو: وقف تدهور تاريخي مجلة برنامج دعم المدن التاريخية مؤسسة الاغافان، 2006
17	كمرون راشيتي: كويل موقع مهجور الى حديقة حضرية،مجلة برنامج دعم المجن التاريخية، مؤسست الاغافان 2006
18	لقة الشرف: الماء سلعة اقتصادية : رايات علمية على الجزائر :مجلة الادارة ، مجلة علوم انسانية، مجلة 10 عدد 15، 2000
19	معتوق اسعد و آخرون تطوير التشريعات العمرانية وفق توجهات المخططات التنظيمية حالة دمشق.بحث منشور جامعة دمشق للعلوم الهندسية مجلة ثلاثون .عدد 01 2014
20	ناصر يوسف : رخصة بناء و حماية البيئة ك مجلة العمران مخبر القانون و العمران و المحيط كلية الحقوق جامعة باجي مختار عنابة ، عنابة جوان 2000 ، ص 53

الرقم	**الرسائل و الأطروحات** :
1	أبو هنطش نهى أحمد حسين ، نحو سياسة إعادة تأهيل المباني السكنية في مراكز المدن الفلسطينية، دراسة حالة نابلس،جامعة النجاح الوطنية،رسالة ماجيستير هندسة معمارية،2007.
2	احسان شهرزاد : تطوير قلعة اربيل : رسالة ماجيستير،كلية الهندسة،قسم الهندسة المعمارية، جامعة بغداد،1978
3	الدواخلي أماني :نحو نموذج بيئي للحفاظ على المدينة الغسلامية القديمة،ماجيستير ، جامعة القاهرة،1996.
4	العربي صالح : البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة و التنمية المستدامة،حالة قسنطينة– ماجيستير،2010.

5	بوذراع حسام الدين : دور قانون مطابقة البيانات 08/15 في ترقية المشهد الحضري للمدينة , دراسة حالة مدينة باتنة مذكرة ماجيستر في الهندسة المعمارية , جامعة باتنة , 2015/2014
6	تومي شوقي :الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة حالة القصبة بالجزائر العاصمة– مذكرة مكملة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيرر التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي 2013 .
7	سعاد منصور :الشفعة كسب من أسباب كسب الملكية : دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين،2008.
8	عبد الله ساقور : المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية : مخطوط رسالة دكتوراه , جامعة عنابة , 1999, ص 11 .
9	عزاوي عبد الرحمان : الرخص الإدارية في التشريع الجزائري أطروحة دكتوراه في القانون العام , كلية الحقوق , بن عكنون , جامعة الجزائر 2007 .
10	غواسي حسينة : الأليات القانونية لتسيير العمران : أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام , جامعة منتوري , 2012/2011
11	فهمي أحمد حسين أبو هنطش :نحو سياسة إعادة تأهيل المباني السكنية في مراكز المدن الفلسطينية،حالة نابلس،ماجيسيتر هندسة معمارية،جامعة النجاح فلسطين،2007.
12	مدور يحيى : التعمير وأليات إستهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة ورقلة , ماجيستر هندسة معمارية , 2012/2011 .
13	مصطفى مدبولي : إعادة تأهيل المناطق المركزية في الدول النامية،ماجيستير 1992، القاهرة .
14	مصلح محمود : موانع الميراث في الشريعة الإسلامية و تطبيقاتها في المحاكم الشرعية بقطاع غزة،ماجيستير ،غزة،فلسطين،2008.

الرقم	**المقالات:**
01	أحمد محمود يسري حسن : إطار نظري مقترح لسياسات التعامل مع المناطق التي بحث منشور , قلية التخطيط الإقليمي و العمراني 1997.
02	الموسوي هاشم عبود : التعامل مع المناطق التاريخية في ثلاث تجارية عالمية مقال منشور مجلة العمران,جامعة المرقب,الحسن,ليبيا 2010.
03	بلغراف فريدة: الإجراءات القانونية لحماية الآثار في الجزائر، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 05، 2003.
04	خوادجية سميحة حنان: حماية الممتلكات الأثرية في ظل قانون التراث الثقافي، مقال منشور في مجلة حكمة ورؤية دفاتر قانونية وسياسية، جامعة ورقلة، عدد 15، 2016.
05	كمال عمار: الجزائر والثقافة، مقال منشور على صفحة الواب لمجلة المورد الثقافي، تاريخ الإطلاع 19–11–2016 على H11:15 ، www.gov.cult.dz.
06	مكي حياة : السلطات في العمارة الإسلامية من خلال المخطوطات و الوثائق الشرعية في العصر العثماني ,مقال منشور في مجلة دراسات و أبحاث , عدد 23 جوان 2016,السنة الثامنة .

الرقم	الملتقيات و المؤتمرات و الندوات :
1	أحمد فايس فكري : إشكالية خصائص المدنية التقليدية , المؤتمر و المعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية و التطبيق , دبي , 2004.
2	إشبودان العزي: قصبة مدينة الجزائر: الحماية والفاعلون: فعاليات الملتقى الدولي حول التراث والتنمية المستدامة في المدن التاريخية بالمغرب العربي المعاصر، الرباط، 2004/2001.
3	الزبيدي مها صباح: المسكن المتوافق بيئيا توجه مستقبلي للعمارة المستدامة والحفاظ على البيئة، ندوة الإسكان الثانية، الرياض، السعودية، 2002.
4	الشويخات حبيب بن مهدي محمد: التخطيط الحضري والمجالس البلدية، نحو مدن مستدامة: ورقة مقدمة لمؤتمر العمل البلدي الأول، العراق، 1998.
5	الطوفي سوسن: أهمية المناطق التاريخية وانعكاساتها على التفاعل الاجتماعي، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004.
6	أمين محمد : جدلية الأبعاد الإقتصادية و الحفاظ العمراني بالبيئات التارخية نحو سياسات متوازنة المؤتمر و المعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية و التطبيق , دبي 2004.
7	أمين محمد: جدلية الأبعاد الاقتصادية والحفاظ العمراني بالبيئات التاريخية نحو سياسات متوازنة، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق، دبي، 2004.
8	بوخش رشاد : منهجية الحفاظ المعماري , الفرضيات و أطروحات الحلول المؤتمر و المعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية و التطبيق , دبي 2004.
9	شوية محمد العيد : تنمية الدنية و الطابع المعماري : الملتقى الدولي للهندسة المعمارية يومي 1999/11/21/20.جامعة وهران .
10	عبادة جلال: محاضرة في دورة تدريبية لمعهد التدريب والدراسات الحضرية، القاهرة، مصر، 2004.
11	لعروف محمد الهادي: مخططات التهيئة والتعمير في الجزائر، الملتقى الوطني الأول 3-4 ماي 2010، جامعة سكيكدة.
12	لكحل طافر غنية : قراءة في تاريخ و أصالة التراث المعماري العربي : ملتقى دولي حول حفظ و حماية التراث المعماري يوم 24/23 ماي , جامعة تلمسان 2001 .
13	محجوب ياسر: تأثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الإمارات، ندوة الحفاظ على التراث العمراني، دبي، 1995.
14	معاهد سلوى عبد الرحمن: البيئة العمرانية المعاصرة في مصر في ضوء المفهوم الإسلامي، المؤتمر المعماري الدولي الخامس 20-22 أفريل لسنة 2003، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، مصر.
15	مهدي جمعة: دراسة عن مدينة الجزائر، المجلس الشعبي لمدينة الجزائر من أبحاث مؤتمر الحفاظ على التراث، المعهد العربي لإنماء المدن، 1980.
16	واغني ياسين : رعاية المركز التاريخي للجزائر العاصمة , ورش في طور التشكل : فعاليات ملتقى دولي حول التراث و التنمية المستدامة في المدن التاريخية بالمغرب العربي – فاس – الرباط .

الرقم	القواميس و المعاجم :
01	ابن منظور : لسان العرب،طبعة دار المعارف،القاهرة،مصر،1981.
02	القاموس المحيط : مجمع اللغة العربية،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،ط4، 2004.
03	دينكيز ميشال ك معجم علم الإجتماع ترجمة حسان محمد حسن/ط2،دار الطليعة،بيروت،لبنان،1986.

الرقم	الموسوعات :
01	الأنصاري باسم رؤوف : من التخطيط المعاصر للمدن : الموسوعة الصغيرة، عدد28، منشورات دار الحافظ للنشر، بغداد،1980.

الرقم	المنظمات و الهيئات :
01	اليونيسكو : اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي مبادئ توجيهية لتطبيق اتفاقية حماية التراث العالمي،مارس1999.

الرقم	المواقع الإلكترونية :
01	الإطلاع في يوم 2016/11/24 على الساعة $11^{H}29$,www.cori.org.doc.woved
02	**www.wikipedia.org.vue** le 17/02/2017 a $23^{H}11$

الرقم	اللقاءات الصحفية :
01	السيدة : ويداني رقية مندوبية السياحة بإقليم الرشيدية: حوار مع السيد وزير الثقافة المغربي في 2004/12/30، الرباط ن المغرب .

الرقم	الملفات وتقارير :
01	النتائج الأولية لتقرير إحصاء السكن و السكان ل 2008.
02	تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القصبة 2011.
03	تقرير مديرية السكن و التجهيزات العمومية بالجزائر،2013.

الرقم	القوانين و الجريدة الرسمية :
01	القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 أفريل 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدنية , ص 10
02	التعليمة الحكومية رقم 281 بتاريخ 2008/11/02 .
03	الجريدة الرسمية قانون 04/98 عدد 44 سنة 2012
04	القانون التوجيهي للمدنية 06/06 المؤرخ في 2006/02/12 الصادرة في الجريدة الرسمية في www.Jawa dp.dz 2006/03/12
05	المادة (01) من المرسوم 82/69 الجريدة الرسمية عدد 53

06	المادة (02) مرسوم تنفيذي 421/04
07	المادة (07) قانون 25/90
08	المادة (09) مرسوم تنفيذي 86/07
09	المادة (17) قانون 16/08
10	المادة (34) قانون 25/90
11	المادة (35) قانون 25/90
12	المادة 23 قانون 04/98
13	المادة 24 قانون 03/03
14	المادة 42 قانون 03/03
15	المادة 57 المرسوم التنفيذي 176/91 المعدل و المتمم
16	المرسوم التنفيذي 323/03 و المواد 15/08/03/02
17	قانون 10/11 المادة 108/107 و المادة 116/113 .
18	قرار 2004/01/11 جريدة رسمية عدد 99
19	كتب القانون العقاري موجه للمتربصين , المديرية العامة لأملاك الدولة الوطنية , خلية التكوين المركزية , سبتمبر 2007
20	كتيب عن النصوص القانونية المتعلقة بالتراث الثقافي الجزائري وزارة الثقافة , ديوان حماية واد ميزاب و ترقيته , قانون 04/98 إنجاز بلحاج حمو عبد الله , إشراف بابا نجار يونس 2013 ص 05 غرداية www.opvm.dz يوم 2017/06/03 على الساعة H3010
21	مرسوم تنفيذي 03/06 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 176/91

الكتب باللغة الأجنبية :

1 André revereau :la casbah d'alger et le site créa la ville sindbad,paris,2009.
2 Arthur galion , simon eismer : the urban pattern, second edition,newyork,1963.
3 Barbar harbeins trit,cities in the march of civilisation,201 NEWORK.
4 Benman z, globalisation,the human consequence,cambridje UK ,polity press,1998.
5 Berguesse the growth of the city an introduction to a research project in parck etal-the city-chicago university press,1925.
6 Brandilla,roberto and laugeo gianni ,for pedestrian only NEWYORK,1977.
7 Calvin F social trends in seattle,washington press,1944.
8 Catance and snyder : the sociologyof developpement,press,LH,england,1986.
9 Chaline,C : les villes du monde arabes,A colin,paris,1996.
10 Chapin,R stuart :urban land USA planning, university of illinois press,1965.
11 Charles p lonis and jollan beegle,astrategy for rural change shen and kmanperbeiching company,cambridge,1975.
12 Claire william h, hand book on urban planning, van nostard reinhold camp ,new yor, 1973.
13 Cote,n :l'algerie,espace et sociéte,paris,masson,armande,coline,1996.
14 Creswell ,K.A.C a short account of earl muslim architecture lebanon book shop ,james and allan,ltd,london,1968.
15 David johns and hayarie mayo(ed) community work routledge and kegampaul,london,1974.
16 Developpement durable entreprise : (defit pour les manageres) edition afrar ,France ,2004.
17 Don martindale M prefactory remarks :the theory of city in max weber the city trans bydon martindale and new writh, NEWYORK,the free prress,1958.
18 Dunken '' human ecology and population studies in ph harsser and shnore (eds) the study of population,chicago,university of chicago press,1959.
19 Ernest bergel :urban sociology,NY,TORENTO ,LONDON,mark crow book company,1956.
20 Esquer gabriel : »alger et sa region : paris,arttand,S.D,1957.
21 Feilden,B :conseution of historic building butter worth architect london,1994
22 Frank ag,latin america under-developement or revolution month review,london,1969.
23 G hman,O,racumlicheetnicklun in lordinain witshafts haflisheso ziale and politish problem,1920,1993 diss ruhm,bochun,1993.
24 G.Joberg :theory and research in urban sociology in ph ,newyork 1965 C.A.V.
25 Good vin five kids of capital useful concepts to sutainable developement,university med five,2003.
26 Gordonne chery : the evolution of british town planning a history of town planning in the united kingdom during 20 th,hill book ,1974.
27 Grosig :the conservation and structual,restauration of architectural heritage,computational,medanics,UK,2000.
28 H hayt mthe structure and growth of residential neitherhood,washington,1939.
29 Hardi man and Jinidgley : the social dimension of developpement ,NY,1982.
30 Hariss and ulman :the nature of cities in ,phalt and reiss (eds)cities and society chicago,1942.
31 Horold milian : urban interpretation,in shapr grant w (ed) entrerpreting the environement,1999.

32 Jonathan barnett :anintroduction to urban design first edition ,newyork,1982.

33 Jordahl(J).E :the sociology of third word,disparity and involved combridge university press,combridge,1979.

34 Joseph,ronceck ,contrnporay sociology, urban sociology,NY,borror,peace munincipale,library,phylosofical library,1957.

35 Kaml khan mumtaz : the walled city of labor up granding and conservation ,1983

36 Kim,led developement and cultural change :cross cultural perspective, NEWYORK,paragon house publishers,1986.

37 Korbend,and Rclassed people centred developement commeticut :comarion press,1984.

38 Koslowski and hill :what is islamic architecture editor,world gerge michel,thames and hudson,london,1971.

39 Kumkel s h siciéte and economic developement,NY oxofrd, univ press ,1970.

40 Lathan D : creative,re-use of building,passia,east,jurasalem,1993.

41 Lexique des sciences sociales,edition dallaz,paris 7eme edition 200,p121 .

42 Lunch k,a theory of good city for cambridge,mass mit press,1981.

43 M.castel :the urban question,trans by shridon,the unit,press cambridge,massachusets,1991.

44 Michel mann student encyclopedia of sociology,london mac milan,1983.

45 Mohsen zahran chalenges in uraban environelent,beirut,1993.

46 Murphy,R :the central bisness district : a stdu in urban geography aldine transation,chicago,newyork,USA,1972.

47 Norman longue¨ : un introduction of sociology of rural developement tavistock publication,london,1977.

48 Pearce.D :conservation today N.J rontledge,1989.

49 R .N morres,urban sociology,studies in sociology ,1990, LONDON newhouse edition.

50 R.senett :classic essays on the culture of cities,newyork,mendith corporation,1969.

51 Raymand André,grandes villes arabe a l'epoque ottman, sindbad,paris,1985.

52 Raymond murphy :american city,an urban geography,1983.

53 R-D mackenzie demography human geograph and human ecology in CI,1938.

54 Rein hardt james (m) and paul meadores and shor m : giletle social pradler and social policy,1991. LONDON.

55 Reisman :the urban process cities in industries societies,newyork,the free press,1964.

56 Robert etgra payck,human community,the city and human ecology 2001,florida,USA.

57 S.k, kindukha :social planing and community organisation in ecycloped : a of social work,Nasw,NY ,1955.

58 Sakina missoum :alger a l'epoque ottman :la medine et la maison traditionel,inas,alger,2003.

59 Sakina missoum :la median et la maison traditionnel a lepoque ottman,alger.

60 Sanpoales piero,preserving and restoring monuments in historical building,unesco,paris,1972.

61 Serajedin,ismail and lewlock ronald workshop :conservation of the old city of sanaa,belkiss edition ,1994,yemen.

62 Shley and law ,JOE : the sustainability chalenge,pegasus,communicationinc combridge,1997.

63 Steiner (D) : building sustamable communities,an opportunity and a vision for a futur ecole ELP,england,London,1994.

64 Talcott parsons :societies,evolutionary and comparative perspective .

65 Welbert (m) and robert (ed) : reading on social change prentia hall,engle wood cliffs ,Newjersy,1967.

66 Zimmerman l.j poor land ,rich lands :the neitherhood house ,NY,1965.

Colloques et séminaires :

1 alliouch kerboua (K) :le complexe production urbaine et developement durable et de role du droit entre textex juridique et pratiques '' seminaire international environement urbain et developement durable entre discours politique d'aménagement le 20/22 avril,2010,université de annaba .

2 benabbas kaghouche samia : pour quel urbansime en vue cerher la problimatique de la ville en algerie, les assises national de l'urbanisme, ministére de l'habitat et de l'urbanisme,palais des nations,club des pins,alger 19/20 juin 2011.

3 Bokhari abdillah.yconservation in the historical district of jeddah,seminaire international in riad,1992.

4 Bouarfa fadila et boulahajor (M) approach de l'imagerie alsat 2A dans le suivi des instrument d'urbanisme et des prgrammes d'habiatat :cas de la ville de chlef,les assisses nationales de l'urbanisme, ministére de l'habitat et de l'urbanisme, palais des nations,club des pins,alger 12/20 juin 2001.

5 Djaffar lesbet : chronique des rehabilitations avortées : le cas de la casbah d'alger un actes du colloque du tunis 1992 .

6 hyam-mallot :le droit de l'urbanisme de la construction de l'environnement et de l'eau au liban breylant,delta,et L.G.D.S,1997.

7 Jack berque : le maghreb entre deux guerre,parisseul colloque,esprit,1970.

8 jalal nadine :politiques urbaine et roles des acteurs public dand les … terretoriales en algere debats et enjeux entre les differentes appoche en algerie desciplinaires colloque de l'ASDLF Grendole chambery.

9 kécimi (m) la loi de protection et de valorisation du littoral en algerie, cadre juridique ambitieux toujour en attente le cas du polés industrie d'arziew (oran-alger) colloque inter pludisciplinaire lilittoral,lille,France 16-18-janvier 2008 .

10 lacaze jean paul :les methodes de l'urbanisme,presses univers de France que sais je ? :$^{2\ éme\ edition}$,1993.

11 maxime (flanande) : « l'evaluation environmental des documents d'urbanisme '' master (02) droit de l'environement promotion 2005, université,paris-sud .

12 Meinecke,m,ed,islamic cairo architectural conservation and urban development of the historic centre proceding of seminaire organized by the gocthe institude,caire,october,1/5/1978 england

13 merlin (p) ;les techniques du l'urbanisme,press universitaire de France que sais je ?1995.

14 nait saada makhlouf : le fonction de contrôle sera renforcé :A.N.U juin 2011.

15 Rachida zadam : retrospective des projets de revalorisation de la casbah d'alger, mise en context in acte du colloque international : lumiere sur la ville alger,mai 2002.

16 sahraoui nadine : « la conservation integrée une dimention essentielle pour l'actulisation du patrimoine bati,conférence international,universite de tlemcen 23/24 mai 2001.

17 Tinder .J remote sensing and gis towands sutainable developement http '' www.oicc.org/seminar/paper.

Revues et publication :

1 benakezouh (CH) :de la loi d'orientation fonciére au droit de l'urbanisme revue idora,volume 11,N°=22,2001.

2 bourne larry ''international structure of the city reading on space and environement,oxford university press,1971.

3 Daisy to educational psycology,encyclopedia,putanica,inc,enton publisher ol 07,1969.

4 fouchier ymicent :les densités urbaine et le developement durable la cas de lille de France,secretariat general du coupe centrale des ville,nouvelle,1998.

5 Ichebouden larbi : la question citadine ou la difficulté d'etre algerois in revue reflexion,N°=03 ,alger,1999.

6 kerdoune azzouz :le role des association dans la protection et la sauvegarde des villes :historiqueen algerie ;approche juridico-politique annales ERMM v=°04 ,2001.

7 Lipton :why poor people stay poor,yrban bigs in word developementyird for the ultindeenvironemental thuashold (U.E.T.) method a shgat publication, sydney 1998.

8 Louis.p. :pawy and economists review,university of manchester 1972.

Site web :

1 Berhake and others : building sustainable communities : the historique temperative for change ,ecoq website 2/12/1998.

2 Northwest report,changing direction toward sutainable communities :the historique températive for change,ecoq website 2/12/1998.

3 Northwest report,changing direction toward sustainable ultar center of exchange for sustainable developement,website 2/12/1998.

Theses et mémoire :

1 karim dakhia : integration du facteur environnement dans la planifocation urbain,selon une approache systemique mémoire doctoral d'etat,alger,epau,2004.

2 meriem bellizine,amel benaissa :mémoire find'etude :le patrimoine architectural de la casbah,epau,2009/2010.

3 Zouggar m : « révalorisation de la casbah d'alger entre les decision et pratique,mémoire de magistére,epau,alger,2008.

Dossiers et rapports :

1 Ammari tarik ,ammi said bachir :rapport expose sur la casbah d'lager,epau,2004/2005.
2 azouani romaiisa,gidouche zin :rapport exposer de la planification sur la casbah d'alger,epau,alger ,2010.
3 Inited nation,economic commision for europ urban renval valor,united nation,NEWYORK,1971.
4 Le dossier de renforcement du dispositif-législatif et reglementaire pour un urbanisme renové et amelioré revue de l'habitat N°=03 mars,2009.
5 Ministery of housing and local gouvernement town enter approach to reewal her magesty,ofice,london,1965.
6 programme de coopération technique franco-egyptien .D. de la region du grand caire egypte .

Rapports

1 Antonio j.islamic cities and conservation, paris, unesco, press,1981.

الملاحق

ملحق رقم (01): نموذج عن الإستمارة الميدانية الموجهة للفاعلون الاجتماعيون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة-1-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع و الديموغرافيا

تخصص: علم الاجتماع الحضري

التنمية المستدامة للمدينة التاريخية الجزائرية في ظل السياسات والتشريعات الحضرية

- قصبة الجزائر العاصمة نموذجا -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري

استمارة مقابلة ميدانية موجهة للفاعلون الاجتماعيون المتدخلون في مشروع الحفاظ على التراث الثقافي لحي القصبة بالجزائر العاصمة.

وبيانات هذه الوثيقة خاصة ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فالرجاء من المبحوثين الإدلاء بالمعلومات لمساعدة الباحثة على أداء مهمتها العلمية.

وشكرا مسبقا

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

نوال قلاب ذبيح **أحمد بوذراع**

السنة الجامعية: 2016 / 2017.

المحور الأول يتعلق : بالبيانات العامة و التنظيمية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى

2- الوظيفة الحالية: مدير مركزي ☐ مدير ولائي ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس مشروع ☐ مهندس معماري ☐ مهندس معماري مرمم ☐ رئيس جمعية ☐ مدير متحف ☐ ضابط امن ☐ رئيس مجلس محلي ☐

3- مدة شغل المنصب الحالي: أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

4- العمل السابق إن وجد: نفس القطاع الوظيفي ☐ قطاع وظيفي أخر ☐

5- طبيعة العمل: عمراني ☐ بيئي ☐ اجتماعي ☐ صحي ☐ ثقافي ☐ اقتصادي ☐ تشريعي ☐ امني ☐ جميعهم ☐

6- هل هناك ملائمة لمنصبك الحالي و مجال التراث ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هو : اختصاص يمس التراث ☐ خبرة في مجال التراث ☐ كليهما ☐

7- مانوع التدخلات التي تقوم بها مؤسستكم على القصبة هي : أعمال تهيئة ☐ ترميم وصيانة ☐ إشراف ☐ التوعية ☐ الرقابة والتفتيش ☐ التطهير ☐ تخطيط ☐ جميعها ☐

8- ماهو طابع مؤسستكم: محلي ☐ أجنبي ☐ كليهما ☐

9- هل يوجد مصدر للتمويل في مؤسستكم ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هو مصدر : محلي ☐ أجنبي ☐ كلايهما ☐

10- هل خضعت لتدريب وظيفي في مؤسستكم يخص مجال حفظ التراث في القصبة؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم: هل ذلك كان بواسطة : خبرات محلية ☐ خبرات أجنبية ☐ كليهما ☐

11- هل لديكم إستراتيجية للتخطيط الإداري في مؤسستكم ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم تتمثل في : التخطيط من أعلى إلى أسفل ☐ من أسفل إلى أعلى ☐ كليهما ☐

12- ماهي حدود تدخل مؤسستكم في عمليات الحفاظ على القصبة: كل القطاع المحفوظ ☐ جزء من القطاع المحفوظ ☐ المدينة ككل ☐ جميعها ☐

المحور الثاني : بيانات تتعلق بالتنمية المستدامة والمدينة التاريخية – القصبة –

13- هل التدخلات المقامة لحد الساعة على القصبة ساهمت في تطوير الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم وذلك من حيث: تحسين الصورة البيئية للحي☐ تحسين المستوى المعيشي للسكان ☐ تحقيق الديناميكية الحضرية ☐ ضمان المشاركة المجتمعية ☐ جميعهم☐

14- هل مشروع القصبة حسب رأيك حضي بمكانة ضمن المشاريع التنموية في الولاية ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هي أهمية: كبيرة ☐ متوسطة ☐ نوعا ما ☐

15- كيف تقيم حالة وواقع التراث الثقافي و العمراني في القصبة هل هو في حالة:

جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

16- هل ترى بان تطبيق مبادئ التنمية المستدامة كان كفيلا بالحفاظ علي القصبة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم لماذا .....

- في حالة الإجابة بلا لماذا .....

17- حسب رأيك كيف يمكن أن نجعل من القصبة احد أدوات و مصادر تحقيق التنمية المستدامة ؟

.....

المحور الثالث: يتعلق ببيانات حول السياسات الحضرية والمدينة التاريخية القصبة

18- هل سبق و تعاملت مع المحتوى العلمي للمخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة للقصبة ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل كان ذلك على الصعيد: الاجتماعي ☐ العمراني ☐ الثقافي ☐ التشريعي ☐ البيئي ☐ التاريخي ☐ الاقتصادي ☐ جميعهم ☐

19- كيف تستطيع أن تقيم مستوى المحتوى العلمي لهذا المخطط من حيث درجة شمولية و تكاملية الدراسة هل هي: جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

20- هل يمكن الاعتماد على هذا المخطط كإطار مرجعي لمختلف المشاريع و البرامج التنموية ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل ذلك يعود إلى نقائص على مستوى: مصداقية الإحصائيات ☐ ملائمة المخططات ☐ غياب المراجعة و التحديث ☐ المشاركة و التنسيق ☐

21- كيف تجد نتائج هذا المخطط بين المأمول و المعمول به على ارض الواقع ؟

مرضية ☐ غير مرضية ☐

22- حسب رأيك ماهي المعيقات التي تحول دون تحقيق هذا المخطط لأهدافه المرجوة هل هي معيقات:

اجتماعية ☐ اقتصادية ☐ بيئية ☐ تقنية ☐ تشريعية ☐ جميعهم ☐

23- حسب رأيك ماذا تقترح من اجل نجاح و فاعلية هذا المخطط ؟

.....

.....

المحور الرابع : يتعلق بالتشريعات الحضرية و الحفاظ على المدينة التاريخية .

24- هل سبق وتعاملت مع قوانين و تشريعات متعلقة بقانون **98/04** ؟ نعم ☐ لا ☐

25- كيف تجد المستوى القانوني لقانون **98/04** هل هو: جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

26- مامستوى فاعلية و شمولية قانون **98/04** هل هي : جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

27- كيف تستطيع أن تقيم درجة الرقابة على التراث العمراني للقصبة بواسطة قانون **98/04**؟

كافية ☐ غير كافية ☐

28- هل هناك مشاركة من قبل مؤسسات أخرى لتعزيز نشاط مؤسستكم ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هي مؤسسات: محلية ☐ أجنبية ☐ كليهما ☐

29- ماهو طابع المشاركة الذي يجمعكم ؟ استشارات ☐ تخطيط ☐ تمويل☐ إشراف ☐

رقابة ☐ تنسيق ☐ جميعهم☐

30- هل توجد ضوابط قانونية للمشاركة التي تجمعكم ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هي: نصوص قانونية ☐ أوامر ☐ معاهدات و اتفاقيات ☐ مراسيم ☐ جميعهم ☐

31- مامدى وضوح و دقة مختلف هذه الضوابط القانونية ؟

واضحة ☐ مبهمة ☐ نوعا ما ☐

32- هل ترى بان هناك تعديلات دورية على مستوى قانون **98/04** ؟

نعم ☐ لا ☐

33- كيف تستطيع أن تقيم درجة تقيد الأطراف المعنية بقانون **98/04** و الالتزام به :

قوي ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

34- كيف ترى العقوبات المنصوص عليها في حال ارتكاب مخالفات بحق التراث حسب قانون **98/04** ؟ كافية ☐ غير كافية ☐

35 – كيف تقيم درجة الصرامة في تطبيق العقوبات على المخالفات بحق تراث القصبة ؟

صارمة ☐ غير صارمة ☐ نوعا ما ☐

36- لوطلب منك اقتراح إعادة النظر و تعديلات على مستوى تشريعات الحفاظ على التراث في القصبة ماذا سوف تقترح هل تعديلات قانونية تخص : المهندسين المعماريين ☐ المقاولين ☐ الإجراءات الإدارية و عامل الوقت☐ الشراكة و الاستثمار ☐ تشجيع اللامركزية الإدارية ☐

الجمعيات الثقافية ☐

ملحق رقم (02): نموذج عن الإستمارة الميدانية الموجهة لسكان القصبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة-1-

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم : علم الاجتماع والديموغرافيا.

تخصص: علم الاجتماع الحضري.

التنمية المستدامة للمدينة التاريخية الجزائرية في ظل السياسات والتشريعات الحضرية

- قصبة الجزائر العاصمة نموذجا -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري.

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ**

الدكتور:

نوال قلاب ذبيح **أحمد بوذراع**

استمارة ميدانية موجهة لسكان حي القصبة – **بالجزائر العاصمة** – وبياناتها خاصة ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فالرجاء من المبحوثين الإدلاء بالمعلومات لمساعدة الباحثة على أداء مهمتها العلمية.

وشكرا مسبقا

السنة الجامعية 2017/2016

المحور الأول: متعلق بالبيانات الشخصية للمبحوث:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى☐ .

2- الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐ .

3- العمر: أقل من 20 سنة☐ من 20-30سنة ☐ من 30-40 سنة ☐ 40 سنة فأكثر☐ .

4- المستوى التعليمي: أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5- هل تعمل؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل أنت : موظف ☐ تاجر ☐ متقاعد ☐ .

6- كم دخلك الشهري ؟ اقل من 18000دج ☐ من 18000-28000دج ☐

من 28000-38000 دج ☐ من 38000 فأكثر ☐ .

7- هل لديك أطفال؟ نعم ☐ لا ☐ .

- في حالة الإجابة بنعم هل عددهم: من 1-3 ☐ من 3-5 ☐ من 5 فأكثر ☐ .

8- هل أولادك يدرسون ؟ نعم ☐ لا ☐ .

- في حالة الإجابة بنعم هل هم في مرحلة: تحضيري ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي☐

9 - هل كنت تقيم في القصبة سابقا ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حال الإجابة بلا هل كنت تقيم في: حي آخر ☐ ضاحية ☐ ريف ☐ مدينة أخرى ☐

10- منذ متى وأنت تقيم بهذا الحي: اقل من 5 سنوات ☐ من 5 - 10 سنوات ☐ من 10 - 15 سنة ☐ من 15 سنة فأكثر ☐ .

11- هل المسكن الذي تسكنه ملكك ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بلا هل أنت: مستأجر ☐ مقيم فوضوي ☐

المحور الثاني: متعلق بالبيانات الفرضية السوسيوثقافية:

12- ما نمط مسكنك هل هو : دار كبيرة ☐ دويرة أشباك ☐ دويرة بوسط الدار ☐ دويرة علوي ☐ فوضوي☐

13- كم عدد الغرف في المسكن: غرفة ☐ غرفتين☐ أكثر من غرفتين☐

14- كم عدد الطوابق في المسكن: طابق واحد ☐ طابقين ☐ أكثر من طابقين☐

15- هل يوجد بالمسكن خدمات : نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل ينقصك؟ : كهرباء ☐ غاز☐ هاتف ☐ ماء شروب ☐ تلفزيون ☐ تسخين الماء☐ انترنيت ☐ جميعها☐

16- هل يحوي المسكن: مطبخ ☐ حمام ☐ غرفة الضيوف ☐ جميعهم☐

17- هل يتوفر الحي على : مدرسة تعليمية ☐ متوسطة☐ ثانوية ☐ مستوصف طبي ☐ روضة ☐ مدرسة قرآنية ☐ مسجد ☐ ملحق إداري ☐ مركز بريدي ☐ وحدة للاتصالات☐ مركز أمني ☐ مستشفى ☐ جميعهم ☐

18- ما الذي دفعكم لمغادرة مكان الإقامة السابق: عامل أمني ☐ كوارث طبيعية ☐ البحث عن العمل ☐ البحث عن سكن ☐ مغادرة الأهل و المعارف ☐ جميعها ☐ .

19- ما الذي دفعك لاختيار هذا الحي بالذات: قربه من وسط المدينة ☐ قربه من مكان العمل ☐ تواجد الأهل والأصحاب ☐ لا يوجد بديل☐ جميعهم☐

20- هل تعرف جيرانك؟ نعم ☐ لا ☐

- **في حالة الإجابة بنعم: هل هي: علاقة عائلية ☐ علاقة مسقط الرأس ☐ علاقة مصاهرة ☐ جميعها ☐**

21- ماهي الطريقة التي تقيمون بها الأفراح هل هي : القصابجية تقليدية ☐ عصرية☐ مختلطة ☐ دينية ☐ جهوية ☐ جميعها☐

22- هل تلتقي مع جيرانك ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل تلتقون في : المسكن ☐ الحمام ☐ السوق ☐ المسجد ☐ المقهى ☐ أماكن العمل ☐ جميعهم ☐

23- هل تتبادل الزيارات مع جيرانك ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل ذلك يكون: كثيرا ☐ قليلا ☐ نادرا ☐

24- هل يوجد بينك وبين جيرانك مشاكل: نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هي متعلقة: الأطفال ☐ بالمسكن ☐ كليهما ☐

25- في حالة حدوث نزاعات ومشاكل بين سكان الحي كيف يتم الفصل فيها: عن طريق السلطات الرسمية ☐ كبار الحي ☐ كليهما ☐

26- هل ترى بأن مسكنك يحفظ خصوصيتك مع جيرانك؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا وذلك يعود إلى: الاشتراك في المدخل الواحد ☐ الطابق الواحد ☐ وسط الدار ☐ المطبخ ☐ الحمام ☐ السلالم ☐ جميعهم ☐

27- هل هناك أعمال مشتركة وتعاونية مع جيرانك؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هي: أعمال تخص الحي ☐ تخص مناسبات رسمية ☐ أعمال أيام عادية ☐ جميعها ☐

28- هل سبق ونشطت جمعيات وتقربت من واقعكم في الحي؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم هل كان ذلك: في مناسبات خاصة ☐ كل الأوقات العادية ☐ كليهما ☐

29- هل أنت منخرط بإحدى الجمعيات في الحي؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل ذلك يعود إلى: اهتمامك بشؤون الحي ☐ وجود معارفك كأعضاء فيها ☐ لإشغال وقت الفراغ ☐ جميعها ☐

– في حالة الإجابة بلا هل ذلك يعود إلى: عدم اهتمامك بأمور الحي ☐ مشغول ☐ لا تسمع عنها ☐ لا تثق في النشاط الجمعوي ☐ جميعهم☐

30– هل تقام تظاهرات ثقافية في الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

– في حالة الإجابة بنعم هل تقام في: الأيام العادية ☐ شهر رمضان ☐ أيام التراث ☐ العطلة الصيفية ☐ جميعها ☐

31– هل يحظر هذه التظاهرات الثقافية: سكان الحي ☐ سكان أحياء أخرى ☐ سكان من مدن أخرى ☐ مسؤولين ☐ سياح ☐ جميعهم ☐

32– هل تتمنى أن تبقى مع جيرانك؟ نعم ☐ لا☐

– في حالة الإجابة بنعم وذلك راجع إلى: التعود والألفة ☐ التشابه الاجتماعي والثقافي ☐ كليهما☐

– في حالة الإجابة بلا وذلك راجع إلى كونك: لا تعرفهم ☐ الابتعاد عن المشاكل ☐ كليهما ☐

33 – لو عرض عليك السكن في حي آخر هل تغادر: نعم ☐ لا☐

– في حالة الإجابة بنعم راجع إلى: التطلع إلى حياة أفضل ☐ لا تحب أن تنسب إلى هذا الحي ☐ مغادرة الجيران ☐ جميعها ☐

– في حالة الإجابة بلا راجع: الاعتزاز بالحي (الحومة) ☐ التعود على الجيران (أولاد الحومة)☐ كليهما☐

34– ماهي أكثر الأمور التي تعجبك في الحي: أصالة المسكن ☐ توفر الخدمات ☐ قربه من وسط المدينة ☐ المعالم الأثرية☐ اهتمام السلطات ☐ الترفيه☐ الحرف التقليدية☐ الجيران☐ جميعها☐

35– ماهي أكثر الأمور التي لا تعجبك في الحي: الفقر والتهميش ☐ غياب الأمن ☐ ا لاكتظاظ☐ نقص التجهيزات ☐ الحالة السيئة للمساكن☐ الجيران ☐ جميعهم ☐

36– كيف ترى حيك بالنسبة للأحياء الأخرى: مهمشا وفقيرا ☐ الأكثر جمالا وأصالة ☐ كليهما☐

37– ماذا تقترح لكي يسترجع الحي مكانته الاجتماعية و الثقافية:.....

.....

المحور الثالث: بيانات تتعلق بالفرضية السوسيواقتصادية:

38- هل مسكنك يحوي محلا تجاريا: نعم ☐ لا☐

39-هل تمارس نشاطا في هذا المحل؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم: ما نوع النشاط الممارس في هذا المحل: حرف تقليدية ☐ مواد غذائية ☐ ألبسة ☐ أنشطة حرة ☐ خدمات☐

40-هل ينتشر بائعي الأرصفة في الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

41- هل تشتري بعض احتياجاتك من بائعي الأرصفة؟ نعم ☐ لا☐

- في حالة الإجابة بنعم راجع إلى: تجنب مناطق الازدحام ☐ سعر أقل ☐ لا تهتم بالجودة ☐ جميعها☐

- في حالة الإجابة بلا راجع إلى: الخوف من عدم توفر الجودة ☐ نفس الأسعار مع المحلات ☐ كلايهما☐

42- حسب رأيك هل بائعي الأرصفة هم من: سكان الحي ☐ سكان أحياء أخرى ☐ كليهما☐

43- هل تضطر لقضاء بعض احتياجاتك من حي آخر: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل هي: ألبسة ☐ أغذية ☐ كليهما ☐

44- حسب رأيك هل الزبائن المترددون على الحي هم من: سكان الحي ☐ سكان من خارج الحي ☐ كليهما ☐

45 - هل أصحاب المحال هم من سكان الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل هم : ملاك لمساكن ومحال ☐ مستأجرين لمساكن و لمحال ☐ يشتغلون في محال الحي☐ جميعهم ☐

46- هل لديك مصدر أخر للدخل؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هو مصدر: زراعي ☐ تجاري ☐ حرفي ☐ صناعي ☐

الأولاد☐ الوالدين☐

47- ماهي أكثر النشاطات الحرفية التي مازالت تنتشر في الحي؟

النحاسين☐ صناعة الجلود ☐ العطارين ☐ حلي تقليدية ☐ النجارين☐ خياطة التقليدية☐ صناعة

الحلويات التقليدية ☐ صناعة الفخار ☐ صناعة المفروشات ☐ جميعهم☐

48- حسب رأيك لماذا مازالت تنتشر هذه الحرف التقليدية وذلك راجع إلى كون:

أصحابها سكان أصليون ☐ أبناء لسكان أصليين ☐ ترميم المحلات ☐ جميعها☐

49- لماذا حسب رأيك زالت بعض الحرف التقليدية: قدم وتهري المحلات ☐ مغادرة أصحابها الحي ☐ عدم

ترك حرفتهم لآخرين ☐ عدم تحصيلها فوائد ☐ تغيير نشاطاتهم ☐ جميعهم☐

50 - هل هناك تحسيس بمعاودة إحياء الحرف التقليدية بالحي؟ نعم ☐ لا☐

- في حالة نعم هل كان ذلك: بدورات تكوينية للحرف التقليدية لأبناء وسكان الحي☐ تحسيس جمعية الحي

☐ تشجيع و دعم السلطات ☐ الإعلام ☐ حرفيون قدامى☐ جميعهم ☐

51- هل يتردد على الحي سياح أجانب؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل ذلك من أجل: زيارة المعالم الأثرية ☐ التسوق للحرف و الصناعات التقليدية ☐

التعرف على ثقافة مغايرة ☐ جميعها☐

52- حسب رأيك ماهي الأمور التي لا تشجع السياح على زيارة الحي؟ نقص جودة الفنادق☐ نقص الخدمات

☐ التلوث ☐ حالة المسالك والطرقات ☐ غياب الأمن ☐ وعي السكان ☐ جميعهم☐

53- ماذا تقترح للنهوض باقتصاد الحي؟

.....

.....

المحور الرابع: بيانات تتعلق بالفرضية السوسيوبيئية

54- هل تحدث تسربات للمياه في الحي: نعم ☐ لا☐

في حالة الإجابة بنعم هل ذلك ناتج عن: تسربات مياه الأمطار ☐ استعمالات المنازل☐ استعمالات المحلات ☐ الحنفيات التقليدية في الأزقة ☐ جميعهم☐

55- هل مسكنك صحي؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل يعاني من : الرطوبة ☐ نقص التهوية ☐ نقص الإضاءة ☐ التلوث ☐ جميعهم ☐

56-هل عندك قنوات للصرف الصحي في منزلك ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل سبق وتوقفت عن العمل بمعدل: مرة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين ☐

57- هل سبق وتفاقم وضع صرف المياه القذرة على مستوى الحي؟ نعم ☐ لا☐

- في حالة الإجابة بنعم هل كان ذلك: بمعدل مرة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين ☐

58-كيف يكون التصدي لمشاكل الصرف الصحي على مستوى الحي هل ب: تشارك السكان وحدهم ☐ تشارك السلطات مع السكان ☐ السلطات وحدها ☐ جميعها ☐

59- حسب رأيك هل يعود مشكل الصرف الصحي في الحي إلى: قدم قنوات الصرف الصحي ☐ ردم الآباروالجبب☐ إهمال السلطات ☐ جميعهم ☐

60-هل تتخلص من فضلاتك المنزلية الصلبة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل تقوم بجمعها : أمام المسكن ☐ تضعها في الحاوية ☐ كليهما ☐

61- هل تحترم الأوقات المعمول بها لجمع النفايات من طرف البلدية؟ دائما ☐ أحيانا☐ نادرا☐

62- هل تقوم البلدية بجمع النفايات الصلبة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل تحترم أوقات الجمع: دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا☐

63-هل تجد صعوبة أثناء تنقلاتك في الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل ذلك على مستوى: السباطات ☐ الممرات ☐ السلالم أو الدروج ☐

الأزقة و الشوارع ☐ الطرق الرئيسية ☐ جميعهم ☐

64- هل توجد إنارة كافية في الشوارع؟ نعم ☐ لا☐

- في حالة الإجابة بلا هل هذا راجع إلى: قدم الأعمدة الكهربائية و الأسلاك ☐ المصابيح مكسرة ☐

المصابيح غير موجودة ☐ جميعها ☐

65-ماهي الأمور التي تفتقرون إليها في الحي: حدائق و مساحات خضراء ☐ أرصفة ☐ أشارات مرورية

☐ ا للافتات الإرشادية ☐ الحاويات☐ التوعية و الرقابة البيئية ☐ مواقف السيارات☐ جميعهم☐

66- ماهي الأمور التي تزعجك في الحي؟ بقايا الهدم و الانهيارات ☐ الاختناق المروري ☐ التلوث بانوا

عه ☐ البناء الفوضوي ☐ الأفعال الغير أخلاقية☐ جميعهم☐

67- ماهي اقتراحاتك التي تراها مناسبة من اجل بيئة سليمة و صحية في الحي؟

.....

.....

المحور الخامس: بيانات تتعلق بالفرضية السوسيوعمرانية:

68-هل قامت السلطات بتشخيص حالة المسكن ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل صنفته في الخانة: الحمراء ☐ البرتقالية ☐ الخضراء☐

69- هل سبق و أحدثت تغييرات و تعديلات على المسكن ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل كان ذلك على مستوى: الواجهة ☐ الغرف ☐ وسط الدار ☐ الأسقف ☐

الأدراج ☐ السطح ☐ جميعها☐

70- هل احترمت خصوصية المسكن عند إجراءك التعديلات ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل راعيت و احترمت: مواد البناء الأصلية للمسكن ☐ التجهيزات التقليدية للمسكن

☐ علو المسكن ☐ الجيرة ☐ المشهد الجمالي للحي ☐ جميعهم ☐

71- هل سبق وتدخلت السلطات على المسكن بغرض الترميم ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل كانت التدخلات متمثلة في : تدعيم المسكن بالأعمدة ☐ تقشير الجدران ☐

ترقيع الجدران ☐ تحزيم دعامات المسكن☐ إعادة بناء ☐ الإزالة ☐ جميعهم☐

72 – عند إجراء تدخلات الترميم لمسكنكم هل بقيتم في المسكن ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل كنت: كملاحظ ☐ كيد عاملة ☐ كليهما☐

73- هل كان للسلطات معاينات دورية لمسكنك : نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل كانت: مرة ☐ مرتين ☐ أ كثر من مرتين☐

74- هل استفدت من إعانات لإجراء ترميم لمسكنك ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل كانت: قروض بلا فوائد ☐ هبة ☐ المساهمة بمواد البناء ☐ أيدي عاملة

فنية ☐

75- هل كانت هذه الإعانات : كافية ☐ غير كافية☐

76- هل لديك ملف يتعلق بالمسكن لدى السلطات ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هو: ملف بيع ☐ ملف تبديل ☐ ملف تنازل ☐ ملف ترميم ☐

ملف سكن ☐ جميعهم ☐

77- هل تقدم لكم السلطات الشروح اللازمة حول عمليات الترميم ؟ : نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل ذلك عن طريق : النشاط و الحس الجمعوي ☐ الإعلام ☐ كبار الحي ☐

مكاتب دراسات ☐ البلدية ☐ الولاية ☐ الدائرة ☐ مديرية الثقافة ☐ جميعهم ☐

78 – هل تقوم السلطات بسؤالكم عن تطلعاتكم من عمليلت الترميم ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الاجابة بنعم هل ذلك عن طريق : مقابلات ميدانية في المساكن ☐ اجتماعات دورية في الحي

☐ صندوق الاقتراحات ☐ اثناء زيارة المسؤولين للحي☐ استشارة معلن عليها في البلدية ☐جميعهم ☐

79-هل عمليات الترميم المقامة لحد الساعة استطاعت أن تنقص من حدة تدهور المساكن؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل ذلك يعود إلى: عدم جدية أعمال الترميم ☐ ضعف الإمكانيات المادية للسكان

☐ ضعف الحس التراثي لدى السكان ☐ جميعهم ☐

80- ماذا تقترح كحلول للحد من التدهور العمراني في الحي ؟

.....

.....

المحور السادس: بيانات تتعلق بالفرضية السوسيوتشريعية:

81- هل سبق وتقدمت بطلب رخصة بناء قبل القيام بترميم لمسكنك ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم فهل ذلك يعود إلى: الرغبة في الحصول على الإعانة من الدولة ☐ التزامك بالقوانين المعمول بها ☐ اعتزازك و احترامك لخصوصية مسكنك ☐ جميعهم ☐

82- هل تمت الموافقة على منحك رخصة البناء؟ نعم ☐ لا ☐

-في حالة الاجابة بلا فهل ذلك يعود الى : عدم مطابقة التدخلات المقترحة لمخططات العمران ☐ عقد الملكية ☐ عقد الايجار ☐ شهادة الحيازة ☐ رخصة التجزئة ☐ جميعهم ☐

83- في حال رفض السلطات منحك رخصة البناء هل قمت: بطعن في القرار الإداري ☐ التخلي عن قرار ترميم المسكن ☐ عدم الاكتراث و متابعة الأشغال ☐ جميعها ☐

84- هل خضع المسكن للمعاينة ومطابقته للأشغال المنجزة مع أحكام رخصة البناء؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل كان بحضور: مهندس معماري مختص ☐ مفتش للتعمير ☐ لجنة مختصة للمطابقة ☐ جميعهم ☐

85-هل منحت لك شهادة المطابقة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل كان قرار لجنة المطابقة : الهدم وإعادة البناء وفق تصاميم لجنة البناء ☐ إنذار وتذكير بالعقوبات اللازمة ☐ كليهما ☐

86-هل التزمت بقرار لجنة المطابقة؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل أعدت المخالفة: مرة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين ☐

87- هل سبق وقمت بعملية للهدم في مسكنك نعم ☐ لا☐

- في حالة الإجابة بنعم هل كان ذلك بغرض: زيادة استغلال و استعمالات المسكن ☐ للتسريع من تدهور حالة المسكن ☐ كليهما ☐

88-هل قمت بطلب رخصة للهدم من السلطات؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل ذلك راجع إلى: عقد الملكية ☐ شهادة الحيازة ☐ الوكالة ☐ جميعهم☐

89- هل تحصلت على رخصة الهدم ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حال الإجابة بلا هل قمت ب: مواصلة الهدم ☐ التراجع عن الهدم ☐ كليهما☐

90- في حالة مواصلتك للهدم هل قامت السلطات ب: توجيه إنذارات كتابية ☐ توجيه إنذارات شفاهية ☐ غرامة مالية ☐ الأمر بإرجاع الحال على ماكان عليه ☐ جميعهم ☐

91- هل عاودت الهدم العشوائي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل كانت: مرة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين ☐

92- هل سبق وتلقيت أمرا بالإخلاء: نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم وذلك راجع إلى كون: مسكنك آيل للسقوط ☐ مسكن فوضوي ☐ مسكن مشيد على أنقاض ☐ مستحوذ على ملكية الغير ☐

93- هل امتثلت لأمر الإخلاء نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا هل قامت السلطات بتقديم : إنذارات ☐ الترحيل و الطرد الإجباري ☐ كليهما ☐

94- هل رجعت مرة أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بلا هل ذلك يعود إلى : تشميع المساكن الشاغرة ☐ تسييج الأنقاض ☐ رقابة شرطة العمران ☐ رقابة السكان ☐ جميعها ☐

95- هل يوجد تحسيس و توعية بقوانين حماية التراث العمراني للقصبة ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل يقوم بها : البلدية ☐ الولاية ☐ مديرية الثقافة ☐ جمعية الحي ☐ الإعلام ☐ جميعهم ☐

96-عموما وحسب رأيك ماذا تقترح لإنقاص حدة التجاوزات الغير قانونية على الحي ؟

.....

.....

.....

ملحق رقم (03):

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA CULTURE

ملحق رقم: 03
نموذج استمارة بيانات
من ANSS

AGENCE NATIONALE DES SECTEURS SAUVEGARDES

FICHE DE RENSEIGNEMENTS

Le secteur sauvegardé
« La Casbah d'Alger »

N° de cote .....
Date de dépôt .....

ANSS
Agence Nationale des Secteurs Sauvegardés
الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة

ADRESSE DU BIEN :	USS :	ilot :

INFORMATIONS SUR L'INTERESSE				
Nom : اللّقب:	Prénom : الاسم:			
Adresse du domicile :				
Contact :				
Fonctions : ☐ Salarié	☐ Retraité	☐ Fonction libérale	☐ Autre	
Carte d'identité n°	Délivrée le :	Par :		

OBJET DE LA DEMANDE				
☐ Restauration	☐ Vente	☐ Reconstruction	☐ Echange	☐ Donation
Participation au financement de la restauration :	☐ Oui	☐ Non	Signature :	
Libération des lieux pendant la restauration :	☐ Oui	☐ Non		
Observation				

CONSTITUTION DU DOSSIER		
☐ Demande	☐ Acte de propriété	☐ Livret foncier
☐ Freda	☐ Procuration	☐ Contrat de location
Autre document :		

SITATUT JURIDIQUE					
☐ Privé	☐ Etatique	☐ Mixte	☐ Habous	☐ Wakf	☐ Inconnu
Observation					

ORIGINE DE LA PROPRIETE				
☐ Propriétaire	☐ Copropriétaire			
Nbr héritiers / Nb copropriétaires :				
Nbr de ménages :	Nbr de personnes :			
Réintégration des propriétaires après la restauration:	☐ Oui	☐ Non		
☐ Locataire	☐ Squatters			
Nbr de ménages :	Nbr de personnes :			
Moyens de location ☐ Bail	☐ Quittance	☐ Sans	☐ Autre	
Durée de la location :				
Réintégration des locataires après la restauration:	☐ Oui	☐ Non		

Page 1 sur 2

ETAT DES LIEUX		
☐ Parcelle vide	☐ Ruine	☐ Construction illicite
☐ Bâtisse habitée	☐ Bâtisse murée	☐ Bâtisse fermée

BATISSE			
TYPOLOGIE ARCHITECTURALE			
☐ Traditionnelle ☐ à wast-eddar ☐ à Shbek ☐ Alloui		☐ Coloniale	☐ Mixte ☐ sur vestige ☐ remanié
Observation			
ETAT DE CONSERVATION			
☐ Vert	☐ Orange	☐ Rouge	
Travaux d'urgence ☐ Oui ☐ Non		Date des travaux : ..... ☐ 1ere phase (2007-2010) ☐ 2eme phase (2012)	
Observation			
GABARIT ET ESPACE			
Nbr de niveaux :		Sous-sol : ☐ Oui ☐ Non	
Nbr de pièces :			
Observation (état du sous-sol, surélévation en terrasse ...)			
ACTIVITE			
☐ Equipement		Fonctionnel ☐ Oui ☐ Non	
☐ Locaux	Nbr Locaux	Nbr fonctionnels	Nbr non fonctionnel
Type d'activité en service :			
Observation			

ملحق رقم (04):

الملاحـــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : .....
دائرة : .....
بلدية : .....

طلب رخصة البناء

(المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 25 يناير سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها)

1 - اسم ولقب المالك أو التسمية : .....
.....
.....
2 - عنوان المالك (رقم ونهج) :.....
.....
بلدية :.....
رقم الهاتف :.....
3 - اسم ولقب صاحب الطلب أو التسمية :.....
.....
.....
4 - عنوان صاحب الطلب (رقم ونهج) :.....
بلدية :.....
5 - رقم الهاتف :.....
6 - نوع الوثائق التي تثبت الملكية أو الاستعمال :.....
.....
.....
7 - عنوان المشروع :.....
.....
8 - المساحة الإجمالية للقطعة الأرضية :.....
9 - طبيعة الطلب :.....
.....
.....
10 - نوع المشروع : .....
.....
.....
.....
11 - الاستعمال الحالي للقطعة الأرضية والبنايات الموجودة : .....
.....
12 - مشتملات البنايات الموجودة ومقاساتها :.....
.....
13 - الوثائق القانونية والإدارية الأخرى :.....
.....
.....
.....
14 - الأجل المقترح لإنجاز أشغال البناء :.....
.....
.....
.....

حرر بـ ..... في .....
إمضاء صاحب الطلب

ملحق رقم (05):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : .....
دائرة : .....
بلدية : .....

وصل إيداع الملف

.....

(المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 25 يناير سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها)

ملف رقم :.....

1 – اسم ولقب صاحب الطلب :.....

.....

2 – عنوان صاحب الطلب (رقم ونهج) :.....

.....

بلدية :.....

رقم الهاتف :.....

3 – نوع المشروع : .....

.....

4 – عنوان المشروع :.....

.....

5 – الوثائق التي تم إيداعها :.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

حرر بـ ..... في .....

إمضاء وتأشيرة ممثل البلدية

ملحق رقم (06):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : .... في .....
دائرة : .....
بلدية : .....
مصلحة : .....

قرار يتضمن رخصة البناء

(المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 25 يناير سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها)

رقم.....
المجلس الشعبي البلدي لبلدية.....
ولاية.....

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي /أو الوالي / لـ :/..... أو وزير السكن والعمران والمدينة :
نظرا للطلب الذي تم إيداعه بتاريخ.....
من طرف (السيدة، الآنسة، السيد).....
الساكن (ة) بـ .....
بخصوص أشغال .....
بمقتضى.....
وبمقتضى.....
وبمقتضى.....
وبمقتضى القرار رقم ..... المؤرخ في..... والمتضمن إنشاء الشباك الوحيد المكلف بتحضير عقود التعمير،
وبمقتضى رأي الشباك الوحيد..... بتاريخ .....

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تسلم رخصة البناء لإنجاز.....
.....

المادة 2 : يخضع تسليم رخصة البناء للتحفظات الآتية :.....
.....
.....
.....

المادة 3 : مدة صلاحية رخصة البناء، ابتداء من تاريخ تبليغها، هي.....
.....
.....

المادة 4 : تعد رخصة البناء ملغاة إذا لم يتم الانتهاء من أشغال البناء في الآجال المحددة أعلاه.

المادة 5 : تلصق نسخة من القرار المتضمن رخصة البناء مع الوثائق البيانية لملف الطلب التي يمكن الاطلاع عليها من طرف كل شخص معني، بمقر المجلس الشعبي البلدي مدة سنة واحدة (1) وشهر واحد (1).

المادة 6 : يعد تقديم طلب جديد قصد الحصول على رخصة البناء لكل مباشرة أشغال أو استئنافها إجباريا بعد انقضاء مدة الصلاحية المحددة أعلاه. ينتج عن هذا الطلب تسليم رخصة البناء التي يتم إعدادها دون دراسة جديدة شرط ألاّ تتطور أحكام التهيئة والتعمير ومواصفاتها باتجاه مخالف لهذا التجديد، وأن تكون الأشغال المنجزة مطابقة لرخصة البناء المسلمة الأولى.

المادة 7 : يجب أن تبلغ تواريخ بداية الأشغال ونهايتها إلى مصالح التعمير الخاصة بالبلدية بجميع الطرق.

المادة 8 : يقوم المتقدمون بالطلب والمالكون والمقاولون والمهندسون المعماريون والمشرفون على الإنجاز بإنجاز الأشغال على مسؤوليتهم وبتحمل كل الأخطار.

المادة 9 : يسلم هذا القرار دون المساس بحقوق الغير.

المادة 10 : يجب أن تبلغ نسخة من هذا القرار إلى مصالح الولاية.

رئيس المجلس الشعبي البلدي/
الوالي/
وزير السكن والعمران والمدينة

ملحق رقم (07):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : .... في .....

دائرة : .....

بلدية : .....

مصلحة : .....

قرار يتضمن شهادة المطابقة

(المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 25 يناير سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها)

رقم.....

المجلس الشعبي البلدي لبلدية.....

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي : .....

نظرا للطلب الذي تم إيداعه بتاريخ.....

من طرف (السيدة /الآنسة/ السيد).....

الساكن(ة) بـ.....

بخصوص أشغال :.....

بمقتضى.....

وبمقتضى.....

وبمقتضى.....

وبمقتضى رخصة البناء المسلمة تحت رقم .....بتاريخ.....

وبمقتضى محضر جرد رقم ..... الذي تم إعداده بتاريخ .....

بالنسبة للبنايات المسترجعة من الجمهور والبنايات ذات الاستعمال السكني الجماعي والتجهيزات :

وبمقتضى محضر استلام الأشغال الذي تم إعداده من طرف مصالح المركز التقني للبناء .....

تحت رقم .....بتاريخ .....

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تسلم شهادة المطابقة وتثبت مطابقة الأشغال المنجزة حسب المخططات المصادق عليها للبناية :

.....

.....

.....

المادة 2 : تتكون البناية التي تمت مراقبتها من ..... مستويات، والتي يكون تقسيمها كما يأتي :

1/ .....

2/ .....

3/ .....

4/ .....

5/ .....

6/ .....

7/ .....

8/ .....

9/ .....

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملحق رقم (08):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : .....

دائرة : .....

بلدية : .....

طلب رخصة الهدم

(المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 25 يناير سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها)

1 - اسم ولقب المالك أو التسمية : .....

.....

.....

2 - عنوان المالك (رقم ونهج) :.....

.....

بلدية :.....

رقم الهاتف :.....

3 - اسم ولقب صاحب الطلب أو التسمية :.....

.....

4 - عنوان صاحب الطلب (رقم ونهج) :.....

بلدية :.....

5 - رقم الهاتف :.....

6 - نوع الوثائق التي تثبت الملكية أو الاستعمال :.....

.....

.....

7 - عنوان البناية التي سيتم هدمها :.....

.....

8 - المساحة الإجمالية للقطعة الأرضية :.....

9 - طبيعة الطلب :.....

.....

10 - نوع واستعمال البناية التي سيتم هدمها : .....

.....

11 - مقاسات البناية التي سيتم هدمها :.....

.....

12 - الوثائق القانونية والإدارية الأخرى :.....

.....

.....

.....

13 - الأجل المقترح لإنجاز أشغال الهدم :.....

.....

.....

.....

حرر بـ ..... في .....

إمضاء صاحب الطلب

ملحق رقم (09):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : .....
دائرة : .....
بلدية : .....
مصلحة : .....

..... في .....

قرار يتضمن رخصة الهدم

(المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 25 يناير سنة 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها)

رقم.....
المجلس الشعبي البلدي لبلدية.....

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي لـ : .....
نظرا للطلب الذي تم إيداعه بتاريخ .....
من طرف (السيدة، الآنسة، السيد).....
الساكن (ة) بـ : .....
بخصوص أشغال.....
بمقتضى.....
وبمقتضى.....
وبمقتضى.....
و بمقتضى القرار رقم ..... المؤرخ في ..... والمتضمن إنشاء الشباك الوحيد المكلف بتحضير عقود التعمير،
وبمقتضى رأي الشباك الوحيد لـ..... بتاريخ .....

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يتم تسليم رخصة الهدم طبقا للمخططات المصادق عليها المرفقة بهذا القرار ويخضع ذلك للتحفظات الآتية :.....

المادة 2 : تسبيع رخصة الهدم منقضية :

- إذا لم تحدث عملية الهدم في أجل ستة (6) أشهر.
- إذا توقفت أشغال الهدم لمدة سنة واحدة (1).
- إذا ألغيت الرخصة صراحة بموجب قرار من العدالة.

المادة 3 : لا يمكن صاحب رخصة الهدم القيام بأشغال الهدم إلاّ بعد عشرين (20) يوما، ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة الهدم، وبعد إعداد تصريح فتح الورشة.

المادة 4 : يجب أن تبلغ تواريخ بداية الأشغال ونهايتها إلى مصالح التعمير الخاصة بالبلدية بجميع الطرق.

المادة 5 : يقوم المتدخلون بالطلب بإنجاز الأشغال على مسؤوليتهم وبتحمل كل الأخطار.

المادة 6 : يسلم هذا القرار دون المساس بحقوق الغير.

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر و إهداء

مقدمة 07

القسم الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

أولا/ تحديد وصياغة الإشكالية 16

I. التساؤل الرئيسي للدراسة 22

II. الفرضية المركزية

III. الفرضيات الفرعية أو الثانوية

IV. مؤشرات الفرضيات 23

ثانيا/ أهمية الموضوع 25

ثالثا/ أهداف البحث 26

I. الأهداف العلمية

II. الأهداف العملية

رابعا/ أسباب اختيار الموضوع 27

I. الأسباب الذاتية و المتعلقة بالباحث

II. الأسباب الموضوعية 28

خامسا/ تحديد مفاهيم الدراسة 29

سادسا/ طرح نظري لبعض الدراسات السابقة والتراث النظري 33

سابعا/المقاربة النظرية والنموذج التصوري لموضوع البحث 52

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للتنمية المستدامة ، و التنمية المستدامة و التراث العمراني في الجزائر

أولا/ تعريف التنمية المستدامة (العام و الإجرائي) 59

ثانيا/ مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة 60

I. التنمية كرديف للنمو الاقتصادي

II. التنمية بمعنى النمو و التوزيع

III. التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة 61

IV. التنمية البشرية والتنمية المستدامة

ثالثا/ أسباب ظهور مفهوم الاستدامة la durabilité

I. قمة الأرض ريو دي جانيرو البرازيل من 3-1992/06/14 62

II.قمة جوهانسبورغ جنوب إفريقيا للتنمية المستدامة 2002
رابعا/ خصائص التنمية المستدامة 63
خامسا/ أهداف التنمية المستدامة
سادسا/ مبادئ التنمية المستدامة 64
I.استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة
II.المشاركة الشعبية 65
سابعا/ أبعاد التنمية المستدامة 67
ثامنا/ التنمية المستدامة ورأس المال (البشري و المادي والنقدي والبيئي) 68
تاسعا/ الاستدامة في الثقافة العربية الإسلامية 72
I. دلالات الاستدامة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف 73
عاشرا/ النظريات المفسرة للتنمية المستدامة للأقاليم 75
I.نظرية التنمية الدائرية المتراكمة
II.نظرية مراكز النمو لهيرشمان 77
III.نظرية الاستقطاب العكسي 78
IV.نظرية التحيز الحضري 80
حادي عشر/ قياس التنمية المستدامة 83
ثاني عشر/ واقع التنمية المستدامة في الجزائر 86
ثالث عشر/ أفاق التنمية المستدامة في الجزائر 91
رابع عشر/ التنمية المستدامة و التراث العمراني و الثقافي 93
خامس عشر/ العلاقة بين التراث و التنمية المستدامة 94
I.مدى إمكانية تحقيق التنمية المستدامة بالتراث 95
II. التراث الثقافي والبيئة 96
III. التراث الثقافي و المعرفة 97
IV. التراث و التنمية الاقتصادية
V. مساهمة التراث الثقافي في تحسين المجتمع المحلي
VI. التراث الثقافي و العولمة 98

الفصل الثالث

طرح نظري للمدينة التاريخية و المدينة التاريخية في الجزائر

أولا/ تعريف المدينة 101
ثانيا/ المدينة كظاهرة اجتماعية
I.تمتاز المدينة بأنها ذات طبيعة إنسانية 102
II.المدينة تلقائية النشأة
III.المدينة ظاهرة عامة منتشرة في كل المجتمعات 103
IV.المدينة تمتاز بموضوعيتها و شيئيتها

V. المدينة تمتاز بالترابط
VI. المدينة مزودة بصفة الجبر والإلزام
VII. المدينة تمتاز بصفة الجاذبية
ثالثا/ النظريات المفسرة للمدينة 104
I. النظرية الإيكولوجية
II. النظرية النفسية الاجتماعية 110
III. نظرية الثقافة الحضرية 113
رابعا/ تعريف المدينة التاريخية (العام و الإجرائي) 114
خامسا/ المدن التقليدية ما قبل الإسلام 116
I. حضارة بلاد ما بين الرافدين
II. حضارة واد النيل 117
III. الحضارة الإغريقية 118
IV. الحضارة الرومانية 119
سادسا/ نشأة المدينة العربية التقليدية 121
I. الوحدة والتوحيد
II. التدرج والخصوصية 122
III. احترام الطبيعة والانسجام مع البيئة
سابعا/ الخصائص العمرانية والحضارية للمدن العربية التقليدية
I. الخصائص و السمات التخطيطية والعمرانية 123
II. الخصائص و السمات المعمارية 124
ثامنا/ فقه عمارة المدن الإسلامية 125
I. المنهج الإسلامي
II. الغاية من إقامة المدن والقرى 126
III. أحكام الشريعة الإسلامية في التخطيط الإسلامي
IV. نظام الوقف 127
V. المواريث 128
VI. الملكية الجماعية
VII. حق الأرض لمن أحياها
VIII. إعطاء الطريق حقه 129
IX. الحسبة
X. استقبال القبلة
XI. الضرر العام 130
XII. حقوق الجوار
تاسعا/ النسيج العمراني في مراكز المدن التقليدية 131
I. العوامل التي أدت إلى تدهور مراكز المدن التقليدية 133
II. المشاكل التي تعاني منها مراكز المدن التقليدية 135
عاشرا/ الأنسجة العمرانية العتيقة في الجزائر 136

I. مدن ذات صيغة عسكرية
II. مدن ذات صيغة مدنية أو دينية أو تجارية
III. التركيب الداخلي للمدن العتيقة بالجزائر
IV. التركيب الداخلي للقصور الصحراوية 137
V. التركيب الداخلي لمدن الشمال العتيقة
حادي عشر/ الإشكاليات المختلفة للأنسجة العمرانية العتيقة بالجزائر 142
ثاني عشر/ أسباب تدهور المدن التاريخية والعتيقة بالجزائر 143
I. الأسباب التاريخية
II. الأسباب السياسية
III. الأسباب التمويلية
IV. الأسباب التقنية والتكنولوجية 145
V. الأسباب الثقافية
VI. الأسباب الاجتماعية
VII. العوامل المناخية والتلوث
VIII. الأسباب الأخلاقية
ثالث عشر/ واقع التراث العمراني و الثقافي في الجزائر 146

الفصل الرابع

التناول النظري و المعرفي للسياسات الحضرية و سياسة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي

أولا/ تعريف السياسة الحضرية 149
I. التعريف الإجرائي للسياسات الحضرية
ثانيا/ أهداف السياسة الحضرية 150
ثالثا/ آليات السياسة الحضرية 151
I. التخطيط الحضري
II. التهيئة العمرانية
III. التسيير الحضري 152
رابعا/ السياسة الحضرية في الجزائر 153
I. السياسة الحضرية في الجزائر أثناء الاستعمار
II. السياسة الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال 155
خامسا/ نتائج السياسة العمرانية والحضرية على المدينة الجزائرية 157
سادسا/ سياسة الحفاظ على المدن التراثية و التاريخية 159
I. تعريف سياسة الحفاظ
سابعا/ نشوء وتطور توجهات و نظريات الحفاظ و التعامل مع المناطق التاريخية 160
ثامنا/ أهداف الحفاظ وإعادة التأهيل للمدن التقليدية 168
I. الأبعاد المعنوية
II. الأبعاد الثقافية

III. الأبعاد البيئية
IV. الأبعاد الاقتصادي
V. الأبعاد الاجتماعية
VI. الأبعاد السياحية
VII. أبعاد سياسية
VIII. أبعاد دينية وعقائدية 169
تاسعا/ مستويات الحفاظ على التراث العمراني 169
عاشرا/ تصنيف عمليات الحفاظ 170
حادي عشر/ أساليب الحفاظ و إعادة التأهيل 171
ثاني عشر/ عوامل و أبعاد سياسات الحفاظ على المدن التقليدية 173
I. سياسات الحفاظ و البعد الاقتصادي
II. سياسات الحفاظ والبعد الاجتماعي 175
III. سياسات الحفاظ ومفهوم القيمة 176
IV. سياسة الحفاظ والإطار التقني
V. سياسة الحفاظ و القوانين و التشريعات الدولية 177
ثالث عشر/ مبادئ عمليات الحفاظ 178
رابع عشر/ أدوات سياسة المحافظة 179
I. المخططات و البرامج و المشاريع 180
II. دمج الأدوات في عملية المحافظة 182

الفصل الخامس

الخلفية النظرية للتشريعات الحضرية و التشريعات الحضرية المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني و الثقافي في الجزائر

أولا/ تعريف التشريعات الحضرية (العام و الإجرائي) 186
ثانيا/ العلاقة التاريخية بين القانون وأرض الحضر 187
I. بداية أرض الحضر
II. التحكم في بعض استخدامات أرض الحضر 188
III. القوانين المبكرة 189
IV. التشريعات المتقدمة 190
ثالثا/ المدارس و المذاهب الفكرية للقانون 190
I. المدرسة المثالية
II. المدرسة الواقعية 191
رابعا/ خصائص قانون العمران 192
I. قانون العمران قانون مرن و متطور
II. قانون العمران قانون متميز
III. قانون العمران مكاني متعلق بالفضاء
خامسا/ أهمية التشريعات الحضرية 193

سادسا/ مبادئ تطوير التشريعات الحضرية
سابعا/ الأطر المقترحة لتطوير التشريعات و القوانين الحضرية 194
I. الدور التوجيهي والاستراتيجي للقوانين و التشريعات الحضرية لتجسيد مبادئ التنمية وضمان تنفيذها
II. دور التشريعات الحضرية في إصلاح النظام العمراني القائم 195
III. دور التشريعات العمرانية أو الحضرية في تفعيل وتنظيم جهاز الرقابة العمرانية 196
IV. دور التشريعات الحضرية في الحفاظ على التراث العمراني والمجتمعي 197
V. الدور التشجيعي للتشريعات الحضرية 198
ثامنا/ الصعوبات التي تعرقل فعالية التشريعات الحضرية 199
تاسعا/ التشريعات الحضرية في الجزائر 200
I. مراحل تطور التشريع القانوني للتعمير في الجزائر
عاشرا/ التشريعات الحضرية الدولية و مسألة الحفاظ على التراث العمراني و الثقافي 206
I. المنظمات و الجهات الغربية في مجال التراث العالمي
1. منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم
2. المجلس الدولي للآثار والمواقع
3. المركز الدولي لدراسة صون وترميم الآثار"
II. بعض المواثيق و الاتفاقيات الهامة الخاصة بحفظ و ترميم التراث العمراني 207
III. المنظمات والهيئات العربية و الإسلامية للحفاظ على التراث الثقافي 208
IV. تواريخ مهمة للجزائر في مجال التراث الثقافي 209
حادي عشر/ الجزائر و الحماية القانونية للتراث العمراني و الثقافي 210
I. آليات التخطيط النوعية لتسيير الفضاءات الحساسة من الإقليم في الجزائر 212
II. المناطق ذات الميزة الطبيعية والثقافية والتاريخية البارزة في الجزائر: 213
ثاني عشر/ آليات وهيئات الحماية للفضاءات و المناطق التاريخية و التراثية في الجزائر 217
I. المخططات كآليات للحماية
1. المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة (PPSMVSS) 218
ثالث عشر/ الأجهزة والهيئات المكلفة بالحماية في الجزائر 222
رابع عشر/ القوانين المتحكمة في البناء في الجزائر وآليات الرقابة 223
I. آليات الرقابة القبلية (رخصة البناء ، رخصة التجزئة ، عمليات البيع أو الإيجار)
II. آليات الرقابة البعدية(شهادة المطابقة ، رخصة الهدم) 228
خامس عشر/ المخالفات العمرانية و العقوبات و الهيئات المخولة للرقابة العمرانية في الجزائر 232
I. تحديد مخالفات التعمير في القانون الجزائري
II. طبيعة عقوبات مخالفات التعمير في الجزائر 235
III. الهيئات المؤهلة قانونا بمراقبة وزجر المخالفات العمرانية في الجزائر 237

القسم الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

الفصل السادس

تقديم المجال العام و الخاص للدراسة و إجراءاته المنهجية:

أولا/ تقديم مدينة الجزائر 246

ثانيا/ أصل التسمية 247

ثالثا/ الخصائص الطبيعية 248

I. الموقع الجغرافي

II. الموقع الفلكي

III. الموقع الإقليمي 249

IV. الموقع الإداري

V. خصوصية الموضع 250

VI. التضاريس

رابعا/ نبذة تاريخية عن نشأة المدينة وتطورها 251

خامسا/ البنى التحتية 262

سادسا/ التركيبة العامة لمدينة القصبة والوصولية 263

سابعا/أبواب و مداخل القصبة 264

ثامنا/ أقسام القصبة 265

تاسعا/ أنواع الأنسجة الحضرية بالقصبة 266

I. النسيج التقليدي (Tissue traditionnel)

II. المنزل أو البيت التقليدي في قصبة الجزائر العاصمة 268

III. النسيج المختلط: (Tissue-mixte) 277

IV. النسيج الاستعماري الشطرنجي(Tissue haussmannien) 278

V. النسيج المخطط الحديث

عاشرا/ القطاعات الحضرية (تقسيم المدينة إلى قطاعات) 279

حادي عشر/الوضعية العقارية 281

I. أراضي ملك للخواص

II. أراضي ملك للبلدية

III. أراضي ملك للدولة

IV. دراسة المخطط العمراني

ثاني عشر/ الطرقات المهيكلة للقصبة (نظام الوصولية) 282

I. الطرق الميكانيكية 283

II. ممرات المشاة

ثالث عشر/ التجهيزات في القصبة 283

I. الاستخدامات التعليمية 284

II. الاستخدامات الصحية

III. الاستخدامات الإدارية و الأمنية
IV. الاستخدامات الثقافية ، الترفيهية ، الرياضية و السياحية
رابع عشر/ المنشآت القاعدية 287
I. شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب (AEP)
II. شبكة الصرف الصحي
III. شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي
IV. شبكة الهاتف
خامس عشر/الاستخدامات السكنية في القصبة 288
I. الكثافة السكنية عبر القطاعات
II. مميزات الحظيرة السكنية 289
سادس عشر/ الدراسة السكانية للقصبة 290
I. الدراسة الاجتماعية للسكان
سابع عشر/الدراسة الاقتصادية للقصبة 291
ثامن عشر/ واقع سياسة الحفاظ بقصبة الجزائر العاصمة 292
I. المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لقصبة الجزائر العاصمة (PPSMVSS)
II. تشخيص وضعية القطاع المحفوظ للقصبة 295
III. آليات و أنواع التدخلات الإستعجالية على حي القصبة 298
IV. حصيلة التدخلات الإستعجالية على حي القصبة
V. الفاعلين ومهامهم في العمليات الاستعجالية بحي القصبة 299
VI. الجانب المالي للأشغال الإستعجالية 301
VII.معايير التدخل على حسب النمط والحالة العمرانية لمساكن القصبة 302
VIII. اقتراحات التهيئة لحي القصبة 303
تاسع عشر/ الإجراءات المنهجية 307
I. مجالات الدراسة (الزمني ـ البشري ـ المكاني)
II. تحديد العينة وأسلوب اختيارها 311
III. أدوات جمع البيانات 319
IV. المنهج المستخدم في الدراسة 328
V. المعالجة الإحصائية 331

الفصل السابع

تبويب و عرض البيانات و تحليل و تفسير النتائج

أولا/تبويب وتحليل وتفسير بيانات الاستمارة الموجهة للفاعلون الاجتماعيون 338
I. عرض النتائج العامة المتعلقة بالإستمارة الموجهة للفاعلون الإجتماعيون 378
II. عرض النتائج المتعلقة ببيانات محور التنمية المستدامة و القصبة 381
III. عرض النتائج المتعلقة ببيانات محور السياسات الحضرية و القصبة 382

IV. عرض النتائج المتعلقة ببيانات محور التشريعات الحضرية و القصبة 383
ثانيا/ تبويب وتحليل وتفسير بيانات الاستمارة المتعلقة بالسكان 385
I. المحور الأول: متعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين
II. المحور الثاني: متعلق بالبيانات الفرضية السوسيوثقافية 395
III. المحور الثالث : يتعلق ببيانات الفرضية السوسيو–اقتصادية 425
IV. المحور الرابع : يتعلق بالفرضية السوسيو–بيئية 445
V. المحور الخامس : يتعلق بالفرضية السوسيو– عمرانية 464
VI. المحور السادس: تحليل البيانات التي تتعلق بالفرضية السوسيو– تشريعية 483
ثالثا/النتائج العامة للدراسة 510
I. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات ومؤشراتها
II. النتائج على ضوء الفرضية الأولى ومؤشراتها 512
III. النتائج على ضوء الفرضية الثانية ومؤشراتها 520
IV. النتائج على ضوء الفرضية الثالثة ومؤشراتها 526
V. النتائج على ضوء الفرضية الرابعة ومؤشراتها 532
VI. النتائج على ضوء الفرضية الخامسة ومؤشراتها 537
VII. نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة 543
VIII. نتائج الدراسة على ضوء بعدها النظري 549
رابعا/ المعالجة الإحصائية و إختبار الفرضيات بإستخدام كاي مربع للإستقلالية 551
I. قياس صدق وثبات أداء الدراسة بإستخدام ألفا كرونباخ
II. إختبار الفرضيات بإستعمال كاي تربيع للإستقلالية 555
خامسا/خاتمة 560
سادسا/الصعوبات المواجهة في البحث 562
سابعا/ الاقتراحات والتوصيات 563
الملخص 565
قائمة المصادر و المراجع 581
الملاحق 596

فهرس الأشكال و الجداول و الصور

الرقم	عنوان الجدول المتعلق بالجانب النظري	الصفحة
01	جدول يبين تطوير سياسات التعامل مع المناطق التاريخية	163
02	جدول يبين تصنيف سياسات التعامل مع المناطق التاريخية حسب مفهوم القيمة	164
03	جدول يبين تعامل السياسات مع العناصر المكونة لبيئة المنطقة التاريخية	165
04	جدول يبين مفهوم البعد الزمني وبنية المنطقة التاريخية للمفاضلة بين السياسات	167
05	جدول يبين الكثافة السكانية عبر القطاعات لمدينة القصبة	288
06	جدول يبين الحالة الإنشائية للمساكن في مدينة القصبة	289
07	جدول يبين التطور الحجمي السكاني والتعداد العام للسكان والسكن في مدينة القصبة	290
08	جدول يبين وضعية العمالة حسب التعداد العام للسكن والسكان سنة 2008 (RGPH)	291
09	جدول يبين المؤسسات الإدارية المتدخلة في الحفاظ على القصبة.	300
10	جدول يبين معايير التدخل على حسب النمط والحالة العمرانية لمساكن القصبة	302
11	جدول يبين معطيات المرحلة الثانية من الأشغال الاستعجالية	302
12	**جدول يبين القطاع الحضري الثانوي و الأول لقطاع القصبة (عمار علي، البحر الأحمر، سيدي رمضان)**	303
13	جدول يبين عدد البنايات في (USS1)	303
14	جدول يبين متغيرات ديموغرافية في (USS1)	304
15	جدول يبين حالة الحفاظ على المساكن (USS1)	305
16	جدول يبين التقديرات المالية للمشاريع المبرمجة للقطاع (USS1)	306
17	جدول يبين المساكن التي يعاد بناءها/ وعدد المساكن المعاد المتحصل عليها	306
18	جدول يبين ملخص اختيار العينة من الأحياء السكنية الثلاثة (عمار علي – سيدي رمضان– البحر الأحمر)	316
19	جدول يبين دليل الملاحظة	320
20	جدول يبين دليل المقابلة الحرة	324
21	جدول يبين نسب الأساتذة المحكمين	333

الرقم	عنوان الجدول المتعلق بالجانب الميداني الإستمارة الموجهة للفاعلون الإجتماعيون	الصفحة
01	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	338
02	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية	339
03	جدول يبين توزيع أفراد العينة البحثية حسب متغير مدة شغل المنصب	340

04	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل السابق	341
05	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عملهم	342
06	جدول يبين مدى ملائمة المنصب لمجال حفظ التراث في لقصبة	344
07	جدول يبين توزيع أفراد العينة على حسب نوع الأعمال المتدخل بها على القصبة	345
08	جدول يبين طابع المؤسسة التي ينتمي إليها المبحوثين	346
09	جدول يبين مصدر التمويل في المؤسسة	347
10	جدول يبين مدى خضوع أفراد العينة لتدريب وظيفي في المؤسسة يخص مجال حفظ التراث	348
11	جدول يبين الإستراتيجية القائمة تخطيط في المؤسسة	349
12	جدول يبين حدود أعمال التدخل في مجال القصبة	351
13	جدول يبين التدخلات ومدى مساهمتها في تطوير الحي	352
14	جدول يبين مكانة مشروع القصبة ضمن المشاريع التنموية	353
15	جدول يبين إتجاهات المبحوثين حول حالة وواقع التراث في القصبة	354
16	جدول يبين مدى نجاح مبادئ التنمية المستدامة في الحفاظ على القصبة (سؤال مفتوح تحليل محتوى)	355
17	جدول يبين آليات وحلول تجعل من القصبة مصدرا لتحقيق تنمية مستدامة	356
18	جدول يبين التعامل مع محتوى المخطط (ppsmvss)	359
19	جدول يبين تقييم مستوى محتوى المخطط من وجهة نظر المبحوثين	360
20	جدول يبين إمكانية إتخاذ مخطط (ppsmvss) كإطار مرجعي في المشاريع التنموية	361
21	جدول يبين نتائج المخطط بين المأمول والمعول به	362
22	جدول يبين المعيقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة (ppsmvss)	363
23	جدول يبين الحلول المقترحة من طرف المبحوثين من أجل نجاح وفاعلية (ppsmvss)	364
24	جدول يبين التعامل مع قوانين وتشريعات قانون 98/04	365
25	جدول يبين تقييم المستوى القانوني لقانون 98/04	366
26	جدول يبين مستوى فاعلية قانون 98/04	367
27	جدول يبين تقييد درجة الرقابة على العمران التاريخي للقصبة بواسطة قانون 98/04	368
28	جدول يبين مدى المشاركة بين المؤسسات في تعزيز التدخلات	369
29	جدول يبين طابع المشاركة الذي يجمع المؤسسات	370
30	جدول يبين حدود توفر ضوابط قانونية تحكم المشاركة المؤسساتية	371
31	جدول يبين درجة وضوح ودقة الضوابط القانونية للمشاركة المؤسساتية	372
32	**جدول يبين مدى وجود تعديلات على القانون 98/04 لضمان مسايرتها لخصوصية التراث المحلي**	373
33	جدول يبين درجة تقيد الأطراف المعنية بالقوانين المتعلقة بقانون 98/04	374

34	جدول يبين تقييم العقوبات المسلطة في مجال إرتكاب مخالفات حسب قانون 98/04 .	375
35	جدول يبين تقييم درجة الصرامة في تطبيق العقوبات لقانون98/04	376
36	جدول يبين اقتراحات حول التشريعات المتعلقة بقانون 98/04	377

الرقم	عنوان الجدول المتعلق بالجانب الميداني الإستمارة الموجهة لسكان القصبة	الصفحة
01	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	385
02	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	385
03	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	386
04	جدول يبين توزيع أفراد العائلة حسب المستوى التعليمي	387
05	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المهنة	388
06	جدول يبين الدخل الشهري لأفراد العينة	389
07	جدول يبين عدد الأولاد في الأسرة	390
08	جدول يبين المتمدرسين في الأسرة	391
09	جدول يبين مكان الإقامة السابق للمبحوثين	392
10	جدول يبين مدةّ إقامة المبحوثين في الحي	393
11	جدول يبين ملكية المسكن	394
12	جدول يبين نمط مسكن المبحوثين	395
13	جدول يبين عدد الغرف في المسكن	396
14	جدول يبين عدد الطوابق في المسكن	397
15	جدول يبين توفر المسكن على خدمات	398
16	جدول يبين استخدامات المسكن	399
17	جدول يبين التجهيزات في الحي	400
18	جدول يبين دوافع مغادرة مكان الإقامة السابق	401
19	جدول يبين دوافع اختيار الحي	402
20	جدول يبين علاقة الجيرة	403
21	جدول يبين طريقة إقامة الأفراح	404
22	جدول يبين الالتقاء مع الجيران	405
23	جدول يبين تبادل الزيارات مع الجيران	407
24	جدول يبين وجود مشاكل بين الجيران	408

25	جدول يبين النزاعات بين سكان الحي وكيفية الفصل فيها	409
26	جدول يبين المسكن و الخصوصية مع الجيران	410
27	جدول يبين الأعمال المشتركة والتعاونية مع الجيران	411
28	جدول يبين النشاط الجمعوي في الحي	412
29	جدول يبين الانخراط في الجمعيات	413
30	جدول يبين إقامة التظاهرات الثقافية في الحي	415
31	جدول يبين الفئات التي تحضر التظاهرات الثقافية في الحي	416
32	جدول يبين الرغبة في البقاء مع الجيران	417
33	جدول يبين الرغبة في المغادرة من الحي	418
34	جدول يبين ايجابيات الحي	419
35	جدول يبين سلبيات الحي	421
36	جدول يبين صورة الحي لدى السكان	422
37	جدول يبين اقتراحات المبحوثين من اجل استعادة الحي لمكانته الاجتماعية و الثقافية.	423
38	جدول يبين احتواء المسكن على محل تجاري	425
39	جدول يبين ممارسة النشاط في المحل	426
40	جدول يبين القطاع الغير رسمي في الحي	427
41	جدول يبين التعامل مع الباعة الفوضويون	428
42	جدول يبين الباعة المتجولين وانتماءهم للحي	429
43	جدول يبين تغطية الحي لحاجيات السكان	430
44	جدول يبين نوع الزبائن المترددون على الحي	431
45	جدول يبين المحال و سكان الحي	432
46	جدول يبين مصدر أخر لدخل المبحوثين	433
47	جدول يبين النشاطات الحرفية التي مازالت تنتشر في الحي	435
48	جدول يبين أسباب بقاء بعض الحرف التقليدية في الحي	437
49	جدول يبين أسباب زوال بعض الحرف التقليدية من الحي	438
50	جدول يبين التحسيس بمعاودة إحياء الحرف التقليدية بالحي	539
51	جدول يبين تردد السياح على الحي	441
52	جدول يبين الأمور التي لا تشجع السياح على زيارة الحي	442
53	جدول يبين الاقتراحات للنهوض باقتصاد الحي	443
54	جدول يبين حدوث تسربات للمياه في الحي	445
55	جدول يبين درجة صحية المسكن	446

56	جدول يبين قنوات الصرف الصحي في المسكن	448
57	جدول يبين تفاقم وضع صرف المياه القذرة على مستوى الحي	449
58	جدول يبين طرق التصدي لمشاكل الصرف الصحي على مستوى الحي	450
59	جدول يبين أسباب مشاكل الصرف الصحي في الحي	451
60	جدول يبين طرق التخلص من النفايات المنزلية الصلبة	453
61	جدول يبين احترام أوقات الجمع من طرف المبحوثين	454
62	جدول يبين جمع النفايات الصلبة من طرف البلدية	455
63	جدول يبين وصف التنقلات في الحي	457
64	جدول يبين الإنارة في الحي	459
65	جدول يبين النقائص في الحي	460
66	جدول يبين مصادر الإزعاج في الحي	462
67	جدول يبين اقتراحات المبحوثين حول البيئة السليمة والصحية بالحي	463
68	جدول يبين تشخيص حالة المسكن	464
69	جدول يبين التدخلات على المسكن	466
70	جدول يبين احترام خصوصية المسكن	468
71	جدول يبين تدخلات السلطات بغرض الترميم للمساكن	469
72	جدول يبين البقاء في المسكن عند الترميم	471
73	جدول يبين المعاينات الدورية للمسكن	473
74	جدول يبين الإعانات وعمليات الترميم	474
75	جدول يبين كفاية الإعانات	475
76	جدول يبين نوع الملف المتعلق بالممكن لدى السلطات	476
77	جدول يبين السلطات و شروحات عملية الترميم	478
78	جدول يبين السلطات وطموحات السكان	479
79	جدول يبين صدى عمليات الترميم على حالة المساكن	480
80	جدول يبين اقتراحات المبحوثين للحد من التدهور العمراني في الحي	482
81	جدول يبين طلب رخصة البناء	483
82	جدول يبين الموافقة على منح رخصة البناء	485
83	جدول يبين تصرفات المبحوثين اتجاه رفض الرخصة	487
84	جدول يبين خضوع المسكن للمعاينة والمطابقة	489
85	جدول يبين منح شهادة المطابقة	491
86	جدول يبين الالتزام بقرار لجنة المطابقة	493

87	جدول يبين الهدم في المسكن	495
88	جدول يبين طلب لرخصة الهدم	496
89	جدول يبين الحصول على رخصة الهدم	498
90	جدول يبين إجراءات السلطات ومواصلة الهدم	500
91	جدول يبين معاودة الهدم العشوائي	501
92	جدول يبين الأمر بالإخلاء	502
93	جدول يبين الامتثال لأمر الإخلاء	504
94	جدول يبين الرجوع بعد الطرد و المغادرة	506
95	جدول يبين التحسيس و التوعية بقوانين حماية التراث العمراني للقصبة	507
96	جدول يبين اقتراحات المبحوثين لإنقاص حدة التجاوزات الغير قانونية على الحي	509

الرقم	عنوان الجدول المتعلق بالجانب الميداني للمعالجة الإحصائية	الصفحة
01	جدول يبين درجة الإتساق الباطني	551
02	جدول يبين الإتساق البنائي للمحور الثاني	552
03	جدول يبين الإتساق البنائي للمحور الثالث	552
04	جدول يبين الإتساق البنائي للمحور الرابع	553
05	جدول يبين الإتساق البنائي للمحور الخامس	553
06	جدول يبين الإتساق البنائي للمحور السادس	554
07	جدول يبين اختبار الاتساق البنائي بين المحور الأول والثاني لأداة الدراسة	554
08	جدول يبين اختبار الاتساق البنائي بين المحور الثالث والرابع لأداة الدراسة	554
09	جدول يبين اختبار الاتساق البنائي المحور الخامس والسادس لأداة الدراسة	554
10	جدول يبين إختبار مؤشرات الفرضية الأولى السوسيو–ثقافية	555
11	جدول يبين إختبار مؤشرات الفرضية الثانية: السوسيو–إقتصادية	556
12	جدول يبين إختبار مؤشرات الفرضية الثالثة: السوسيو–بيئية	557
13	جدول يبين إختبار مؤشرات الفرضية الرابعة: السوسيو–عمرانية	558
14	جدول يبين إختبار مؤشرات الفرضية الخامسة: السوسيو–تشريعية	559

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل يمثل التنمية الدائرية المتراكمة	76
02	الشكل يمثل الاستقطاب ونظرية مراكز النمو	78
03	الشكل يمثل محددات محاور التدخل	161
04	الشكل يمثل العوامل المؤثرة على سياسة الحفاظ و التأهيل	173
05	الشكل يمثل أنواع الأنسجة الحضرية في القصبة	267
06	الشكل يمثل توزيع عدد المساكن على أحياء عينة الدراسة	312

فهرس الصور و الخرائط

الرقم	عنوان الصور	الصفحة
01	صورة جزئية لمدينة الجزائر العاصمة	246
02	صورة خريطة تاريخية للجزائر من قبل بيري محي الدين	247
03	صورة خريطة للموقع الجغرافي لمدينة الجزائر العاصمة	248
04	صورة خريطة للموقع الفلكي لمدينة الجزائر العاصمة.	248
05	صورة خريطة للموقع الإقليمي لمدينة الجزائر العاصمة.	249
06	صورة خريطة للموقع الإداري لمدينة الجزائر العاصمة.	249
07	صورة الجزائر في المرحلة الفينيقية	252
08	صورة الجزائر في المرحلة الرومانية	253
09	صورة خريطة الجزائر في المرحلة العربية البربرية	254
10	صورة خريطة الجزائر في الفترة العثمانية	256
11	صورة دخول الفرنسيين إلى الجزائر في 5 جويلية 1830.	257
12	صورة القصبة أثناء فترة الاستعمار	258
13	صورة لأهم المراحل التي مرت بها وخرائط المدينة أثناء الفترة الاستعمارية	259
14	صورة القصبة بعد الاستقلال	260
15	صورة تدهور النسيج العمراني للقصبة انهيار المباني التدخل على واجهات	261
16	صورة الأبواب الخمسة الموجودة بالقصبة	264
17	صورة الأقسام الثلاثة لبلدية القصبة	265
18	صورة قسمي مدينة القصبة العلوي و السفلي	266

19	**صورة** لمنـزل بوسط الدار	268
20	صورة منـزل بوسط الدار أشباك	269
21	صورة لوسط الدار le patio	270
22	صورة لصحيـن	271
23	صورة لشكل القبـو	271
24	صورة لشكل المجلس	271
25	صورة للسلالــم	272
26	صورة تمثــل السطح	272
27	صورة النسيج الشطرنج (مخطط)	278
28	صورة النسيج عمراني حديث	279
29	صورة مخطط يبين تقسيم مختلف الأحياء بالقصبة	280
30	صورة أهم ساحات مدينة القصبة	282
31	صورة مخطط النقل و حركة المرور	282
32	صورة تجهيزات مدينة القصبة	283
33	صورة توزيع النشاط التجاري بالقصبة	286
34	صورة الأشغال الإستعجالية	296

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج عن الإستمارة الميدانية الموجهة للفاعلون الاجتماعيون	565
02	نموذج عن الإستمارة الميدانية الموجهة لسكان القصبة	570
03	نموذج عن إستمارة بيانات من ANSS	583
04	نموذج عن طلب رخصة البناء	585
05	نموذج عن وصل إيداع الملف	586
06	نموذج عن قرار رخصة البناء	587
07	نموذج عن قرار شهادة المطابقة	588
08	نموذج عن طلب رخصة الهدم	589
09	نموذج عن قرار رخصة الهدم	590